

2272
61855
389

2272.61855.389

Vanessa

al-Tasnim al-ineha'i

DATE

ISSUED TO

DATE ISSUED

DATE DUE

DATE ISSUED

DATE DUE

SEP 18



32101 072565615

جبرائيل منتي

محاضر بالاستئناف

رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية

وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية سابقاً



النصيب الانشائي

للاقتصاد اللبناني وأصلاح الدولة



بمعاونة

جوزف نجار

نائب رئيس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية والوزير السابق

وأعضاء لجنة الدروس الفنية في الجمعية

منشورات

جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية

شارع الحقبة - بيروت

للمؤلف :

اللائحات وتلخيصها في الشرق

وجوب دعوة الجمعيات التأسيسية

باريس ١٩٣٥

مشروع دستور لبناني والاسباب الموجبة

المروحة لشهادة العهد الحر للعلوم السياسية (الفرج الديبلوماتي)

باريس ١٩٣٥

قيد الاعداد :

التشريع التجاري اللبناني (البري والبحري)

جبرائيل منسى

محرراً بالاستئناف

رئيس جمعية الاقتصاد اللبناني
وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية سابقاً

النَّصِيحَةُ الْأَشْشَاءِيَّةُ

لِلْاِفْتِصَاءِ اللَّيْخِيَّ وَأَصْلَاحِ الدَّوْلَةِ

معاونة

جوزف نجار

ناقد رئيس جمعية الاقتصاد اللبناني للسانية والوزراء في
وأعضاء لجنة الدروس الفنية في الجمعية

مبشرات

جمعية الاقتصاد اللبناني للسانية

ساحة الحفلة - بيروت

مقدمة

يشكل لبنان ، بمساحته البالغة عشرة آلاف كيلو متر مربع وسكانه الذين يزيدون على المليون نسمة ، داتية طبيعية منذ اقدم العصور وفي عام ١٩٢٠ استعاد حذوده التاريخية وفي الاربع السنوات الاخيرة اعترفت باستقلاله الاسم المتحدة فتبادل ومظلمها التمثيل السياسي والقنصلي انضمت الجمهورية اللبنانية الى منظمة الامم المتحدة مع كل ما يتضمنه هذا الانضمام من حقوق وواجبات . وهي مشتركة ايضاً في جامعة الدول العربية وهكذا انخرطت الجمهورية اللبنانية غاماً في الحياة الدولية . ومنذ جلاء الطيوش الحليفة التي كانت ممركرة في الاراضي اللبنانية ، لم يعد للبنان مشاكل سياسية كبرى في الحقل الخارجي

على حكومة لبنان ، في سبيل ضمان حياة هذا البلد وازدهاره ، ومساهمة في حل المشاكل الاقتصادية الدولية الكبرى ، ان توجه جهدها الاكبر الى الحقل الاقتصادي .

واننا نعرض ، في ١٠ يلي ، ماهية هذه المشاكل الاساسية على ضوء ملاحظتها للبنان

١ - ان لبنان بلد تجارة ، وسرور (توانيوت) وسياحة . وهو رقبة جسر ومهزة وصل في المواصلات التجارية الدولية . فمن مصلحته الحيوية التوسع في التجارة والنقل . الحواجز في وجه التبادل التجاري الدولي .

ب - ان لبنان منتج «خدمات» عديدة يدفع بواسطتها قسماً كبيراً من استيراداته . والسكان اللبنانيون الذين تطوروا تطوراً عظيماً وبلغوا مرحلة متقدمة في الشؤون الثقافية ، لا يتسكنون من المحافظة على هذا المستوى العالي من المعيشة الا بقدر ما يحافظون على مراكزهم في هذا

2272
61855
389

احق ونقد م. يحنوها ، وذلك تكريهم مبدى حرية الاقتصادية .

ح - لبنان صناعة و زراعة لا يمكن فرضها الا بتصفان مـ من اتقان واختصاص . من مصلحة ان يشع - سياسة حرية اقتصادية عكسه من إيجاد المنافذ الضرورية الى الاسواق الدولية .

د - ان للبنان مواطنين مقترين م وراء البحار يموق عددهم ثلث سكانه المقيمين اجل ! ان عدد اللبناني الاصل المقيمين في الخارج يفوق عدد سكان لبنان الحاليين غير اننا لو اخذنا بعين الاعتبار عدد المقيمين فقط الذين حافظوا على حسيثهم اللبنانية ، يصل الى مجموع يموق الثلاثمائة الف مواطن " ، عدا اولئك الذين لم تحدد حسيثهم لاهم لم يقووا ماملات الاختيار في المواعيد الميثة .

ههؤلاء المقترمون يؤلفون في الاميركتين وفي مصر وفي رادن عديدة ، في جميع القدرات ، جاليات عنية ومزدهرة تقدّر رؤوس اموالها المتجمعة بليارات الدولارات ، وهي مدعوة للقيام بدور مهم في تقدم الاقتصاد اللبناني ، وهكذا يرى ان للبنان مصالحة حيوية في حرية تنقل الاشخاص ، والضائع ولرسميل ان هذه المصلحة الموجزة تبين ان أهمية التعاون الاقتصادي الدولي للمعاصرة اللبنانية الصغيرة بنا لها من مصالح متورعة في العالم كما تربنا بالنسبة الى هذا البلد أهمية تحقيق المشاريع المالية والتجارية ، واتسع نطاق عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ونجاح مؤتمر هالابا لافاء الحاجز عن التداول الدولي .

فلكي تنسك الادارة اللبنانية من لاضطلاع بالماء الملقاة عليها ، يجب ان تنظم على اسس حديثة وتجهز ثلاثيات موافقة وثلاث وسائل فنية وتكنيكية قوية .

١ - ١٥٩ ٥٧١ احـ روا الحسية السنية من يدس هـجروا قبل ٣٠ ب سنة ١٩٢٨ ، ٦٨٠٠٣ من الدس هـجروا بين ٣١ تمـ ١٩٢٨ و ٣١ كـ ١٩٣٢ وهو تاريخ آخر احصاء في لبنان . ثم الدس هـجروا في السنوات خمس عشرة الاخيرة ي من اول شباط ١٩٣٣ و ٣٣ ب ٢ ١٩٤٧ .

ان حماية الاقتصاد السياسي اللبنانية انشئت منذ اربع سنوات وتبذل لتساعد الدولة على محاربة مسؤولياتها المرهقة. ولقد وقفت هذه المؤسسة القسم الاكبر من نشاطها على دراسة المشاكل الاقتصادية اللبنانية الكبرى وعلى السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتوجب اعتمادها. وان «التصميم الانشائي للاقتصاد اللبناني» هذا، وقد وضع بالتعاون مع بعض مؤسسي جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية، بشكل درساً شاملاً ويعرض حلولاً لاهم المشاكل المطروحة فيه.

في ١ شباط عام ١٩٤٥ قلنا في حديث اول القيتاه بوصف، رئيس لجمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ودرسنا فيه مشاكل ما بعد الحرب الاقتصادية : «ان نهاية الحرب تحي لنا في الحقل الاقتصادي صعوبات جمة. فان الوضع السياسي والاقتصادي الذي سيفرض عند ذاك تكييفاً خاصاً يتطلب اطلاقاً اكمل واحتمالاً ادق وتنظيماً افضل في ادارتنا». وبعد ان استعرضنا التداوير التي تتخذها مختلف البلدان، لا سيما بلدان الشرق الاقصى لتكييف سياساتها وتنظيمها الاقتصادي على نظام ما بعد الحرب الاقتصادي العالمي، وبعد ان أكدنا اننا نحن اللبنانيين لم نحاول شيئاً في هذا الحقل قديماً :

«يجاهتنا سؤالان مؤلمان :

الاول - ما هي الوسائل التي تضمن لنا تكييف حالتنا الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

والثاني : كيف يتسكن لبنان من أن يعيش اقتصادياً بعد الحرب ومن ان يحتفظ بمستوى معيشة سكانه العالي.

هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يجب ان تحل فنياً وتكنولوجياً وعلمياً. فان كان الارتمجال يصح احيناً، في الحقل السياسي، فهو لا يفضي في هذا الحقل الى اية نتيجة مرضية.»

ثم عددنا أهم المشاكل التي تتطلب درسا . وعرضنا حالا لأولى هذه المشاكل أي تخفيض تكاليف المعيشة إلى مستوى الاسعار العالمية ، فاشترنا على لإدارة باتحاد سلسلة تدابير بعضها يطبق حالا والبعض الآخر يدخل في نطاق « سياسة طويلة الامد » ويتضمن منهاج سياسة اقتصادية ومشروع امتصاص بعض الفائض من كمية الأوراق النقدية المتداولة .

ونختتم بهذا المقطع :

« ان تطبيق المشروع المالي الانف الذكر يمكن من تخفيض كمية الأوراق النقدية المتداولة ، ومن رفع قيمة النقد وزيادة قوته الشرائية ، وهذا يؤدي إلى تخفيض مزايد في اسعار الضائع واسعار الاملاك العقارية ، وتدنن هدم في علا. المعيشة والاجور .

وان سياسة مالية من هذا النوع ، ترافقها سياسة جديدة في اقرار الميزانية وفي تنظيم الدوايز (كتنفيض عدد الموظفين مثلا) وتدعمها تطبيقات ضرورية عن . صير مقدما بعد الحرب ، تؤدي إلى عودة الاسعار إلى حالتها الطبيعية وإلى تناسقها مع المستوى العالمي »

ويظهر ان الحطة الاقتصادية المتتضبة التي اشرفنا اليها في اول شباط عام ١٩٤٥ ، لم تعرفها الحكومة ولا الادارة الاهتمام الكافي .

واذا استثنينا عددا ضئيلا من التدابير ، قررت ولم يحسن تطبيقها ، يمكننا انكسب ان الادارة تجاهلت بقي ما اشرفنا اليه او اسماءت فيه .

ولذلك يخشى كثيرا ان تفوت حكومتنا خطورة مشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها اليوم والتي ستعاقبنا في السنوات المقبلة بجدة اشد واقوى . فهم يكادون يسون تشاك المشاكل الاقتصادية والمسائل السياسية وارتباط بعضها في البعض الآخر .

على رجال دولتنا ألا يدعوا مثل هذه الحوادث المشوقة تطغى عليهم ، ولا ينتظروا تطورا خطيرا يطرأ على احالة للتفتيش عن مسككات وقتية ولا ربحمال ادواء تعجز ادارتنا القاصرة عن تطبيقها .

اساس الحكم ان تتدارك الامور قبل وقوعها .
ولقد حان الوقت الذي يجب ان تدرس فيه سياسة البلد الاقتصادية
والمالية والاجتماعية من جميع وجوها وان يناقش فيها وتؤخذ مقررات بشأنها
يجب علينا ان نُسرع في تحديد سياستنا الاقتصادية المقبلة وان نجعل
دوائنا بالدين يستطيعون تنفيذها .

ان هذه الشرة تبدأ بدراسة عامة للاقتصاد اللبناني من ناحيتي هيكله
وميزان مدفوعات لبنان الدولية .
ثم تتوسع في ماهية المشاكل التي تجلبها اليوم والعوامل التي تسيطر في
الوقت الحاضر على اقتصادياتنا وتعميق غورها .
ونعرض أخيراً الشروط الضرورية لتميز اقتصاد لبناني سليم ، والخطوة
العامّة لتصميم جدول التطعيم والنمو الاقتصادي .
ولعلنا أخيراً ، بعدم نفع أي مشروع يهمل وسائل التنفيذ والتطبيق ، نرى
من واجبنا ان نشير الى نظريتنا في اصلاح الدولة

القسم الاول

المشكلة الاقتصادية اللبنانية

الفصل الاول

لمحة عن هيكل الاقتصاد اللبناني الحالي

لبنان بلدٌ ذو نظام اقتصادي مُشَدَّد ، يعيش من عدَّة نشاطات : اولها الزراعة ، ثم التجارة والصناعة ، يضاف اليها بقم وانما انتاج الخدمات .
وسنعرض هنا الخطوط التي تتبَّعها مختلف هذه الفروع من الاقتصاد اللبناني .

١

الزراعة اللبنانية

منذ قرن ، كانت الزراعة المصدر الرئيسي في اقتصاديات هذه البلاد .
ثم في منتصف القسم الثاني من القرن العاشر ، اكتسبت التجارة اهميةً كبرى بالنسبة الى الزراعة . وأخذت الزراعة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٦ ، تهافت تدريجياً من اهميتها بسبب قحط محاصيلها ، وتدني ثمن المشرحات الزراعية . وهكذا تضاعف مركز المصير الزراعي في الارصاد الوطني وفي ميزان الحسابات ، ولم يحصل تحسُّن جديد الا منذ العام ١٩٣٦ .

انه ليمَّ الخطأ القول بأن لبنان ليس هو بالبلد الزراعي ، كما انه من الخطأ احزم بان اقتصاد هذه البلاد يرتكز على زراعتها في الدرجة الأولى .
فلنكني نتعهم جيداً المركز الحالي الذي تشغله الزراعة في هيكل لبنان الاقتصادي ، يحذر بما ان ندرس مظاهرها المتعددة الواحدة بعد الأخرى .

١ - زراعة الأشجار المثمرة

ان زراعة البرتقال والليمون والموز والأكي ذات تغطي مساحات هامة من العمل الساحلي اللبناني ومع الأراضي الداخلة ضمن شبكات الري الجديدة التي هي قيد التصميم ، يمكن هذه المساحات ان تتضاعف في السنوات المقبلة . واداً ما أخذنا بين الآثار عراست السنوات الأخيرة ، نرى ان صادرات مخضيات ، التي بلغت معدل ٢٠٠٠ طن سنوياً ، بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٩ ، يمكنها ان تبلغ ١٠٠٠ طن ، يوم تعود الأمور الى حالتها الطبيعية ومن جهة أخرى ، ان التوسع في زرع اشجار الفاكهة في الجبل يزول ، وازدياد هام في إنتاجنا وتصديراتنا

وإذا ما استرنا اي تقديرات وحيدة ، محترمة ، يمكن القول ان تصديرات الفاكهة قد سيع ال ١٠ في المائة من مجموع صادراتنا في مستقبل قريب . وهكذا تبين ان مدخول مشوجات الفاكهة عندنا بشكل قديماً رئيسياً من الدخل الوطني اللبناني .

٢ - زراعة الحبوب

ان زراعة الحبوب ، تؤمن البش الكاد ار حرراً كثيراً منه لقم لا يستهان به من الشعب اللبناني ، يقدر بحمسه . ولان الحاي حاصلات الحبوب في لبنان يفوق بكثير ثمنها في اكبر البلدان المنتجة كالالاتحاد السوفياتي وكندا والولايات المتحدة والارجنتين وإيطاليا الخ . ان محاصيل احبوب في سن ، وهي تؤمن في الوقت الحاضر حاجات ٢٥ الى ٣٠ في المائة من سكانه ، في الامكان زيديتها ثلاثة اضعاف بتوسيع مساحات الزرع وتحسين الايراد فيها مع تخصيص تكاليف الانتاج .

٣ - زراعة الزيتون

ان مقروسات اشجار زيتون اللبنانية قتل مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ هكتار ، يقوم فيها ما يعرف من مليون ونصف من اشجار الزيتون تستعمل محاصيلها للاستهلاك المحلي من زيتون زيت وصناعة الصابون . ويعيش منها ٣٠٠٠ طن من زيت الزيتون تصدر سنوياً الى الخارج -

٦ - تربية دود الحرير وزراعة التوت

ان هذه الزراعة التي تشكل صناعةً عائليةً لبنانيةً ، والتي عرفت قديماً بـ *زهرنا* ، نادر المثل ، هي الآن في طور الانحطاط . فبعد ان سُحقت في بعض الصنوبرات تكافآت مالية ، وبعد ان احتكرت وراثة الاعاشة البريطانية في الحرب الاخيرة شراء الشرائق المنتجة في لبنان لاستخراج الحرير اللامع المطلات ، وصلنا الى عهد يلمت فيه محصولات الشرائق الطازجة الاحيرة في ان معدلاً سنوياً يتراوح بين خمسة وستة الف كيلو ، اي ربع ما كانت عليه من الاهمية بمشرين سنة خلت . وفي الاراضي المروية ، استعاض عن شعر التوت بمس اشجار الماكهة الاكثر فائدة .

ان انتيبار ثمان محصول سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ الذي اتى بعد تحسن الاسعار الصرض في سنة ١٩١٥ ، زاد في تأخر تربية دود الحرير

• زراعة التبغ

ان زراعة التبغ وهي ثلوبة في الوقت الحاضر مدعوة الى ان يكون لها شأن اهم في المستقبل . وحصر التبغ والتبناك الذي اشق في سنة ١٩٣٥ لأسباب عربية عن المصالح الاقتصادية اللبنانية ، كان صدفة مؤثرة في سبيل انتاج التبغ اللبناني ، وازدياد التبغ هذه في دفاع عدة ، توافق بصورة خاصة ، هذه الزراعة . أجل ان هذا الاحتكار اكسب الحزبه اللبنانية في هذه الحرب . داخل في تصاعد دائم بلغت في عامين ١٩١٥ و ١٩١٦ اكثر من اثني عشر مليون بيرة سنوياً وهو مبلغ يعادل الخمس تقريباً ، من مدخول الميرية . ولكن هذا الدخل المعروس ، لا يفي اب السدورول كان عاجزاً عن اعطاء هذه النتائج الناهرة نفسها

ولذلك نفقد ان إلغاء احتكار التبغ والتبناك او تسكيهه يستوحان درساً دقيقاً مهمة إعط . زراعة التبغ الرتبة التي يمكن ان تشعلها في اقتصادنا الزراعي .

ولبنان ، الذي اضطر احياناً لاستيراد التبغ ، يجب ان يتمسك من تصدير الورق اطباء التبغ والسكراتير سنوياً من الحس التجاري الموعوب فيه .

٦ - روائع مختلفة

نذكر في هذا الباب روائع الحفار والبطاحا والصلح .. التي تشغل الآن ، ما يربو على ١٠٤٠٠٠ هكتار من الاراضي الخصبة المروثة ، وهي تؤدي الى لباب وسائل متعددة للرفع لا يستهان بها .
يمكننا الاستنتاج مما تقدم أن ثلث سكان لبنان يعيش بالرغم من نخزلة ارضيه ، من الزراعة ، فيما اكثر من خمسم يكملون مصروفهم من مداخيلها .
ومن ناحية التجارة الخارجية يمكننا التاكيد ، بان المنشوات الزراعية تؤلف نحواً من ٨٠ من مجموع الصادرات اللبنانية ، مما يسعدنا ، على دفع الشئ تقريباً من ثمن مشورقاتنا .

٢

التجارة الاسابية

في الحقبة التي تقع بين ١٨٤٠ و ١٩١٥ كانت بيروت وطرابلس وصيد تعيش على الاعلى من التجارة ونجارة المور (تراوبت) ، وكانت بيروت تميد توزيع المنتوجات التي كانت تستوردها ، الى سوريا وفلسطين وشرق الاردن وكيليكيا والافاضول حتى انقره وكونيه .

وكانت القائل العربية حتى اقاصي بغداد وخليج فارس والحجاز ، تكنسي وتتغذى من المضائق المحلصة من حمارك بيروت .

وكانت بيروت مدة ثلاثة اربع قرن تنعم بين تجاري اكيد ، بعض مرقها اعراقى ، واهلية تجارها للتاجر ، ومراكزها التجارية في دمشق وفي غيرها من العواصم الصناعية في اوروبا ، واخيراً ، بصورة خاصة ، بفضل ترفاتها الجمركية الزهيدة

ان ٨ ٪ من الرسوم المعروضة على الاستيرادات في سنة ١٨٦١ كانت بالواقع تنخفض الى ٣ او ٤ ٪ فقط بناء على تخمينات سهلة . وبعبارة اخرى نستطيع القول بان هذه البلاد كانت تعيش في عهد من حرية التبادل كادت تكون نائمة .

(وكان للاردهار التجاري في المدن وللحرية الاقتصادية التي كانت تمنح كل عائق لحرية تحوّل الأفراد وانتقال البضائع والرساميل نتائج نذكر منها هنا : تأخر الحرف والصناعات الصغيرة في اوضاعها التقليدية . فلبنان الذي كان يشكّث عدد اهلـه تشكّثاً كبيراً ، كان يدفع به راد من سكانه الى العالم الجديد .

ومن ناحية اخرى ، ظلّ الانتاج اللبناني محصوراً بكميات ضئيلة من الحبوب وبعض الاقمشة والزركشة والزيت والصابون وحلّاهما .

وبين سني ١٨٤٠ و ١٨٩٠ كان لبنان يملك آلافاً من احوال اليد لسج القطن وعرفت تلك الحرفة اردهاراً لاثقاً فالقطن الخام من الانتاج المحلي او ما كان ينقل بالقومل من منطقة نابلس ، كان يُنزل في لبنان ويستعمل للنسيج .

بيد ان نسيج القطن فقد ، في اواخر القرن الماضي ، الكثير من اهميته ، واضمت بيروت «ستودعاً لمصانع لاسكاشير (في اسكندرية) .

وفي نهاية هذا القرن ايضاً ، برز في اقتصادنا عنصران جديدا : ارساليات المهاجرين اللبانيين في امريكا ونفقات السائحين والمصطافين .

وفي سنة ١٩١٦ عرفت بيروت وعرف جبل لبنان الرخاء الاقتصادي المرتكز على التجارة ، عبقاً للمثل اللبناني القديم :

« هيتا لمن له مرقد عترة في جبل لبنان »

واقدم عات ، هذه البلاد في سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٣٦ صاعاً اقتصادية حمة . وتضاعفت تعرفاتها الجمركية تصاعداً متزايداً قصد اعلاء الدخل ، وبالرغم من بعض اتفاقات جمركية عُقدت مع البلدان المجاورة وبالرغم من نقاء اتحاد اقتصادي جمركي واقمي مع سوريا ، فقد بدأت مصدر قدا تتدنى تدريجياً ، ثم ان سياسة لبنان وسوريا التجارية والاقتصادية بين سنتي ١٩١٦ و ١٩٢٦ (وهي «مصلحة ملحقة^(١)» كانت خاضعة لمضمون المادة الحادية عشرة من صلك الانتداب

(١) راجع الملحق رقم ١ . تصوّت اذموره الجمركية والاتفاقات التجارية من ١٩١٨ الى ١٩٢٣ .

التي كانت تمنح حق الاستفادة من التعرفه الأدنى ، وحق الماراة الاقتصادية والحركية لسائر الدول اعضاء جامعة الأمم بدون شرط المعاملة بالمثل . وبما كانت التعرفات التفضيلية والتفقيات واتفاقات المعاملة بالمثل (مقايضة ، مقارنة) تمنع العالم اجمع ، كان لبنان وسوريا اعزولين في المنارعات الاقتصادية التي كانت تنصف بها فترة ما بين الحربين ولم يعقدا اتفاقات تجارية الا مع البلدان المتاخمة او التي لم تدخل في عضوية جامعة الأمم ، كما فصلنا ذلك في الملحق .
(وهذه الاتفاقات لم تكن سوى محدرات لحالة التجارة اللبنانية الموسعة .
وبما يلي العوامل التي اضطرت تجدرتنا ان نحسب لها حساباً طيلة السنوات الأخيرة هذه :

١ : ان فلسطين ، جارتنا القليلة ، تجمهزت بطريقة علمية منظمة وبست مرفأ حديثاً في حيفا وانشأت صناعة قوية مجهزة برسميل ضخمة وبمن تكنولوجيكي وثق ، قدعها منطحات رسمية وشبه رسمية . واضحت ، من وجهة اخرى ، سوقاً خطية لرووس المال .

ثم ، ان الاتفاق الاقتصادي الممول به بين فلسطين من جهة ، وسوريا ولبنان من جهة اخرى ، افاد سوريا وفلسطين دون لبنان ، فالاولى كانت تصدر الى فلسطين منتجاتها الزراعية ، حتى ومنتجات صناعية بحجة الثمن . اما فلسطين فكانت تصدر منتجاتها الصناعية ، لاسيما الى لبنان .

(وضمن نظام التبادل المثلث هذا اصبحت تجارة تصدير المنتجات اللبنانية الى البلدين الآخرين في حالة تقف في وجهها المراقيل الجدية . ان هذه الحال لم تبدل ، بل هي تنحو بالعكس الى الازدياد في الخطورة بسبب المجهود الصناعي الذي يوشع في فلسطين زمن الحرب .

٢ : ان السوق الصغيرة في شرق الاردن زادت تقريباً من السوق الفلسطينية ، بالرغم من تشكيلها منطقة مستقلة .

وفي غضون الحرب الأخيرة ، وعلى أثر انقلاب في العرف التقليدي للتبادل ، كان شرق الاردن مصدراً لثمين سوريا حتى ولبنان بالصناعات والمشروبات المستوردة وذلك بفضل انخفاض تعرفته الحركية وصعوبة رقابة حدوده الشمالية .

٣ : لم تبقى الصحراء، متتحفة بأسواقنا بل اصحت تنمو من سورية وشرق الاردن وفلسطين.)

٤ : (واصبحت سورية بلداً للتجارة ولتجارة المرور - واخذت حلب ودمشق تساقطان، صورة جديدة على النفود التجاري ليس في الاسواق السورية فحسب، بل في اسواقنا نفسها.

وخلال السنوات الثلاث الاخيرة فقدت التجارة اللبنانية السوق السورية، فجيراننا وشركاؤنا في الوحدة الحركية استعادوا من النظام السيلي والاقتصادي الجديد لتعديل المراكز التجارية التقليدية ضمن هذه الوحدة وحل لبنان بلداً تجارياً (غيره).

وطيلة الوقت الذي عملت فيه دائرة اقتصادية مشتركة بين البلدين ولحة عينا لتتوى مشتركة ايضاً، حصرت فيها مراقبة الصادرات والواردات، كانت الرخص تمنح على اساس النشاط التجاري السابق لهذه الحرب والارقام ما بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٩. وهكذا روعيت المراكز المكتسبة قبل الحرب وحفظ عليها.

غير انه منذ اواخر عام ١٩٤٣، رسمت الحكومة السورية لسياسة اردها اقتصادي وعملت لتحقيقها فاستعادت من الناحية المصالح الاقتصادية المشتركة تفرض على لبنان، الا في حالات نادرة، توزيع الحصص (كوتا) للمضام والنقد النادر على اساس عدد السكان في كل بلد.

فتسبب لبنان في اللجان الاستشارية كان فاقصاً وعدم الفائدة ولم يحدث يوماً ان تصدّت نظرية اقتصادية وطنية لبنانية بصلاية ومقدرة للنظريات السورية.

اضف الى ذلك ان حكامنا كانوا يرون من حسن السياسة الخضوع الى المطالبات الاقتصادية السورية متخليين هكذا عن حقوق لبنان. واذا اصحت الحكومة السورية صاحبة القسم الاوفر من كوتا الاستيرادات، راحت تتطلب من جهة اخرى (١)

ب - التحليل الطموحي الاحاري ضمن الاراضي السورية بموجب المضائع المستوردة بموجب الكوتا السورية حتى ان قسماً من الاستيرادات اللبنانية كانت تخلف في جارك سورية وذلك بالرغم من انه لا يوجد في سورية منشآت جركية وادارية صالحة لهذا العمل .

ج - احداث لارسال بعض البضائع من سورية الى لبنان .

(ومن جهة اخرى كانت التجارة السورية تُمنح تسهيلات تجارية وادارية خاصة بينما كانت العوائق الشديدة في لبنان تقضي على تجارتها ، وانعزاً كانت الحكومة السورية تستوفي رسوم الانتاج على جميع المواد ، تقريباً ، استجة في سورية والمنطقة في لبنان .

وفي الوقت نفسه الذي كانت الحكومة السورية تعمل عليه على تسهيل الاستيرادات السورية وتشجيعها ، كانت تشط التصديرات السورية كالعمل القطني المصدر بطريقة تقرب من التهريب الى العراق ، (بينما كانت سورية تلج على لبنان في تسليمها النزل الداتي) وتصدير الغلال المعدنية العديدة ، في حين كانت اثنان المواد المعدنية الماثلة في لبنان مرتفعة وتزداد علاء على اثر هذه التصديرات .

وبفضل هذه الاجراءات الحاذقة التي اتخذتها الحكومة السورية ، لم تبق سورية تابعة لبنان في تجارة استيراداتها ، بل اصبح لبنان بالعكس ، لان هذا البلد القليل في العريق في التجارة المرور ، تابعاً سورية بعدد من الاصناف ، استصدرت بكوتا سورية واشتعلكت في لبنان .

وعلى ان يشير ايضاً الى ان سورية تنمو في عمل مصدراتها تسلك طريق اللاذقية حيث تأمل ان تبني مرفأ كبيراً .

ان تأخر تجارتنا ومحطاتها امر واقعي . فلا نمتد ان بالاربح لعارضة التي جناها بعض تجارنا في اثناء الحرب فتداسى هذه الحقيقة القاسية .

٣

الصناعة اللبنانية

ان عرضاً يقدمه عن تطور الصناعة اللبنانية حتى السنة ١٩١١ لا يعطي الى نتيجة عملية كبيرة . ولذا يمكننا ان نذكر ان ارجيد الموصلات البحرية في الشطر الثاني من القرن لماضي ، قضى على القسم الاكبر من الحرف الصناعية اللبنانية وخاصة على معامل غزل القطن ونسجه . ذلك لان بيروت اصحت مسترداً منه تورع أسعة لانسكاشير القطيعة في آسية الصمري على الاطلاق .

فالصناعات الوحيدة التي كانت في هذه البلاد في نهاية حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ هي معامل غزل الحرير والوال النسيج اليدوية ومعامل الصايون التي كانت تستخدم زيت الزيتون دون سواء على الطرق التقليدية المروفة والمطاحن وحرف وضيعة تؤمن الاحتياجات المحلية ، واشغال الرركشة لاميكا .

ومقب حرب ١٩١٤-١٩١٨ ، ولاسيا في الشرين سنة الاخيرة رافقت الصناعة ظروف مؤالية لنهضتها .

فبين عامي ١٩٢٦ و ١٩٤٠ وضمت رساميل ضخمة في مشاريع صناعية منها :
- معامل لغزل القطن ونسجه ، وعبوها للحرير والصوف ومصانع للصياكة

ونجيد الثياب

- معامل الترابية والآجر والقرميد والحجارة الاصطناعية والبلاط والقسايل .

- معامل (الكبريت)

- معامل حديثة (الصايون)

- مدابغ ومعامل (احذية)

- صناعات (المواد الغذائية والمقدّات (كوسروا) ، ومصانع الحمة ومعامل

الكحول

- صناعات (الخشب والتجارة والسجاد والمنروشات)

- صناعات (خضيفة متنوعة)

وقد عرفت هذه الصناعات مصائر مختلفة (ويمكن القول بوجه عام ان كثيراً منها تضرر من التراحم الاجنبي بالرغم من حماية جمركية مرتفعة فضف

نشاطه وكان مهدداً بأن يؤول حتماً عندما دهمته الحرب عام ١٩٣٦ . غير أن انقطاع المواصلات البحرية الذي كاد يكون تاماً ، وندرة الصانع المعدنة للتصدير في البلدان الصناعية الهامة ، والصناعات الكنتورية التي اوصت عليها الجيوش المربطة في البلاد : كل ذلك ساعد على تنمية الصناعة اللبنانية - وصناعات مختلف بلدان الشرق الأدنى - ونفعها تقوياً غير مستطير فبلغ انتاجها اقصى درجاته .

وفي مدة الحرب ، عرفت الصناعات المشقة قبل سنة ١٩٤٠ ارباحاً طائلة حتى ان بعض الانشآت الصناعية استعادت تكاليفها وخزنت اموالاً احتياطية هامة وبعضها الظروف نفسها التي ذكرناها ، اشنت أيضاً صناعات هذه منها بصناعة لتقوية ومصانع للآلات الحديدية والحديدية ، ولزجاج ، والكروتون ، والورق ، وديارات ، وصناعات للمواد المعدنية المتنوعة ، وصناعات للأقمشة والألبسة . . .

وان القسم الاكبر من هذه الصناعات ، على الرغم من تجويزها بالآلات صنعت محلياً ، عرف الازدهار الكبر . وبعضها تمكن من استيفاء مصاريفه اشأنه بقل من مائة

(وسكن ها ان صناعاتها كلها بدأت منذ اليوم تتأثر بنتائج تغير الحال وتجهيزه صعوبات ومشاكل صنعتي ببيان مظهرها المختلفة في فصل . قبل .

٤

السياحة والاصطياف والاشتاء

لبنان ، بلد الذكريات التاريخية الرائعة ، حته الطبيعة بالهي مباهما فجمع بين مرفع الجبل والشاطئ ، والرياضة الشتوية ، ومراكز الاشتاء المعتدلة على شاطئ الابيض المتوسط (مئاتون دقيقة كافية للانتقال من ارتفاع ١٠٠٠ متر الى شاطئ البحر) ، وتتوفر فيه ، بفضل وسائل النقل السريعة والسهلة ، جميع الامكانيات ليكون البلد الامثل للسياحة والمركز الاوحد للاصطياف والرياضة الشتوية في الشرق الأدنى .

ولكن يجب ان يستثمر هذه الثروة الطبيعية التي هي في الدرجة الاولى من الاهمية . فمن لم نحس الاستفادة حتى اليوم من حالتنا وشواطئنا وموقع بلادنا ومنظرها الفريدة . فمادقنا ، مجموعة ، ليس فيها الا ٧٠٠٠ سرير ، نلثها للبنانيين انفسهم ، وليس عددا الا ٥٠٠٠ قسيلا ودار مفروشة للمصطافين من البلدان المعصورة ، وما تقدمه من راحة ورفاهية ضئيل جدا . واسمارنا حدة بالعة ، ولا توفر لزائرين الاعراب اسباب التسلية وقضاء الوقت بلدة ولم ننقن بعد التنظيم واللباقة في استثمار الصاعات اللاحقة بالسياحة .

ان فصلي صيف ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كانا عاديين

فمن ٢٥ ثور حتى ١٥ ايلول لم يبق في المادق سرير واحد شاعر ، مما يثبت ان فسادنا تضيق عن استيعاب عدد ضئيل من المصطافين .

(وان كان فصل صيف ١٩٤٧ لم يبلغ ما بلغه الفصلان السابقان من نجاح عدلت ، منذ الى استمرار الغلاء العاشر في اسمارنا وانى التضييقات الجديدة في القطع في حين كانت تتوفر للمصطافين غير امكانيات في بلدان اوروبية عديدة . وفي حالات كهذه لا يمكن لسان ان يمثل الدور الذي اعدته له الطبيعة . ولارباح التي يجتنيها في الوقت الحاضر من السياحة قليلة تأفة

٥

وجوه نشاط ومصادر اخرى للدخل

ان الزراعة والتجارة والصناعة والسياحة التي تولد دعاغم بناثا الاقتصادي ، تشكل قسماً كبيراً ، ولكن قسماً فقط من مصادر دخل الشعب اللبناني . واذا لم يعتمد لبنان الا على هذه الموارد الاربعة ، فيبقى المعز هائماً في وسائلنا لتأمين مدفوعاتنا الخارجية ، وان يتمكن الشعب اللبناني من الاحتفاظ بمستوى معيشته العالي .

ان الارباح التي تجتنيها «التجارة» سواء اكانت تجارة مرور او إعادة تصدير ، لم تلبح في السنين المشرو الاخرة قبل الحرب ، القيمة التي نطن ، فهي لم تمثل سوى ١٥ في المئة من ثمن استيرادنا .

أما الصناعة النشائية فكانت في الطور الأول من نشأتها، والسياحة في المهد. وهكذا تبدو الزراعة، بين مواردنا الاقتصادية، المورد الأقوى أساساً. غير أنها كما قلنا لم نطرح كتوجهات للتصدير سوى ثمن قيمة استيرادنا تقريباً. فالموارد الأخرى التي استطعنا بواسطتها سدّ عجزنا طوال خمس وعشرين سنة والتي زال قسم منها، يمكن تعدادها، بدون تحديد، على الوجه الآتي:

١: (مصارفات الجيوش الأجنبية)

كانت هذه المصارف ذات أهمية كبرى بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ إذ أنها بلغت معدّلاً قيمته ١٠، ١٤، ٣٥٠٠، ليرة ذهبية في السنة. وقد ازدادت ازياداً كبيراً مدة الحرب الأخيرة، وبصورة خاصة منذ سنة ١٩١٠. وبلغت في مدار سنوات الحرب الست ما يربو على ١٢٠ مليوناً من الليرات الاسترلينية لسوريا ولبنان.

ألا إن بلاداً قد دخل في طور الاستقلال ومن واجبها ممارسة جميع صلاحيات القيادة، يجب ألا تتكلن على موارد عارضة استثنائية كهذه.

٢: (إرسالات المترين والرسائل التي أعادوها إلى الوطن)

يأتي هذا المورد رأساً بعد مورد مصارفات جيوش الاحتلال (ويكاد لا يقل هذه أهمية وقد بلغت قيمته السنوية بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ مليون ليرة عثمانية ذهباً. وقد قدّر بنك الإصدار في تقريره السنوي لسنة ١٩٤٤، هذه الإرسالات بـ ٣١ مليوناً من الليرات اللبنانية. والقسم الذي يعود إلى لبنان، هو نحو ٨٥ في المئة من مجموع هذه المبالغ أو ١٠ بقرب من ثلاثة ملايين ليرة استرلينية في السنة، مما يعادل مجموع صادراتنا الزراعية والصناعية وحلافها. وفي العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ازدادت هذه الإرسالات أهمية. وهكذا نرى أن هذا المورد يكون عسراً هاماً في تكوين وسائل مدفوعة التجارة. وهذا العنصر مهماً في السنوات المقبلة لسدّ قسم من الفراغ الذي يتركه انتهاء مصارفات الجيوش الأجنبية.

٣: (إيرادات الرساميل اللبنانية في الخارج وأعادت إلى الوطن)

بين الموارد المهمة في لبنان نذكر مداخيل السندات والرساميل الموظفة

والاملاك اللبنانية في الخارج ، يضاف اليها في تكوين وسائل مدفوعاتنا في الخارج اعادة الرساميل اللبنانية الى الوطن .

(وفي الحرب الاخيرة تزايدت الاموال اللبنانية الموقفة في الخارج تزايداً طويلاً وابتاع مواطنونا املاكاً في مصر وفلسطين وغيرها من البلدان

فهذه الاموال الاحتياطية المتجمعة تشكل سداً هاماً لاقتصادياتنا)

٢ : الجامعات والمدارس والمؤسسات الثقافية

ان الموارد التي يمتثلها لبنان من هذه المؤسسات جوهرية هامة . وقد شكلت طوال عشرات السنين عناصراً ثمينه في توارن ميزان مدفوعاتنا .

٣ : موظف الرساميل الاجنبية في لبنان

في الماضي وظفت في لبنان ، وهو بلد جديد بعد في عالم الصناعة والاعمال ، رساميل اجنبية في سبيل تجهيزه ونقل هذه الاموال ، من ناحية ميزان المدفوعات . مداحيل غير متطورة ذات طابع ضخم ووقت بقتض ، فيما بعد ، خرج قسم من المال لشكل فوائد واستهلاكات

ويوجد الآن عدد من الشركات الاجنبية تدرس امكانية انشاء فروع و كالات لها في لبنان . ٤ : المصافي البنوك وشركات الطيران ، والمصارف والمؤسسات الصناعية والتجارية الخ . .

هذه المداحيل غير المتطورة التي استمرضت اهم مظاهرها ساهمت في المحافظة على توارن ميزان حساباتنا حتى اليوم وعلى مستوى معيشتنا العالي . وهي تواردي وحدها اكثر من نصف مجموع استيراداتنا .

٦

تقسيم ثروات والمداحيل . هيكل لبنان الاجتماعي

بعد ان اتيانا على وصف مصادر الدخل ووسائل انتاج اقتصادنا ، نرى من الضروري ان ندرس ولو سريعاً العامل الانساني ، فنعطلي لمحة موجزة عن هيكلنا الاجتماعي ، نعرض بعض اقسام المرض السابق .

واذا ما اردنا ان نعرض هذه اللوحة ببعض الارقام فيكفي ان نعطي الايضاحات التالية .

على ١٤٠٠٠٠٠٠ شخص في لبنان ، تضمهم يقطن المدن والنصف الآخر يعيش في اندسرك والقرى وبينهم ١٤٠٠٠٠٠ ملاك واكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ عمل (بصرف النظر عن العمال الزراعيين) و ٤٠٠٠٠٠٠ مستخدم و ١٣٠٠٠٠ موظف (منهم رجال القوى المسلحة) .

(بدل التكوين الاجتماعي لشعب اللبناني عني وحود اكثر من نصف مليون ملاك من الملاكين الصغار او ابن ملاك وان الاكثية الساحقة من اللبنانيين تتألف من وسط الناس ومن فئة يدويين ومن اصحاب مداخيل محدودة) ان اصحاب المداخيل التي تفوق ١٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية في الظروف العادية عملاً يتجاوز عددهم المئة .

لقد بدأت الحرب هيكل المجتمع اللبناني تديلاً محسوساً فادخل الوطني راد في مدة الحرب زيادة ناعمة ، وان ما يضيف عن ٥٠٠٠٠٠ من النحلة والعائلة اللبنانيين ، عملوا يدور توقف تقريباً مدة اكثر من اربع سنوات في خدمة الجيوش وفي المشاريع المتعلقة بها ، غير ان عدم وحود سياسة اقتصادية ومالية صالحة ، جعل الارباح الهامة او القسم الاكبر منها تنسرب بالنتيجة الى جيوب بعض وثات التجار والصاعين والمهولين وبعض رجال الاعمال . والثروات الضخمة والمعتدلة التي نمت خلال الحرب في لبنان ، حوت الى مقارنته وذهبي وسائك وسندات ، والى عملة لبنانية ورق (نصف الستاية مليون ليرة من الورق النقدي اللبناني والامانات المصرفية التي كانت موجودة حتى آخر ١٩٦٤) او وضعت في الخارج (٢٥ الى ٣٠ مليون ليرة استرلينية للبنان وحده) ولكن الحرب كانت بحمة قسية على الطبقات الوسطى غير المتاحرة ، وعلى دوى المراتب المحدودة (كالملاكين والمستخدمين والموظفين والمتقاعدين وذوي المهن الحرة الخ . .)

وبالرغم من ارتفاع الاجور ارتفاعاً بالياً وتضاعفها خمس مرار واكثر ، لم يستطيع العمال اليدويون من الترفع ولكنهم تمكنوا من الاحتفاظ بمستوى معيشة لائق

ونجدد الاشارة بصورة خاصة الى النتائج الاجتماعية التي سببها سوء توزيع الثروات في لبنان نسب الحرب وقوضى الاسعار الداخلية

بمما كان في سنة ١٩٣٩ تحس اجتماعي حقيقي وبما كانت طبقات الشعب المتوسطة ، يعيش كل منها بحسب مقدوره ومركزه ، قت الحرب تُفقِر وتُنقص بطريقة داهية امكانيات العيش ومستوى الحياه عند فئة كبيرة من اطيقة الوسطى . وتسير الحالة في لبنان سيراً لا يبعث معه فيه سوى طفتين وحسب من الناس : طلبة الميسرين ، وطبقة المعسرين .

غير ان ابقاء هذه الحال بكونها خطراً وخفة ، ويجتنب من تطور اجتماعي سياسي فوضوي لاسيما ان مستوى معيشة القوم الاكبر من المعسرين قد تدنى . غير ان انتقال الثروات في الحقل الداخلي ، الناتج من عمله عن تحادلات الادارة ومن هساد السياسة الاقتصادية وسياسة الضرائب ، ممكن اصلاحه وتلافيه اذا ما عمد الى تبديل وقلب عام في سياسة الضرائب . ويجب الا يغيب عن السال هذا المظهر الاجتماعي للسياسة الاقتصادية ولسياسة الضرائب .

٧

الحالة النقدية والثروة المنقولة

ان النقد عالمنا ما يؤثر في اقتصاد البلدان تأثيراً حاسماً . وذلك زى من المناسب ان نرسم هنا وصفاً سريعاً لحالنا النقدية والوسائل المدفوعة الداخلية والخارجية ؛ ولكي نمطي هذا العرض طابعاً حسيماً . سنحاول بعدئذ اعطاء الارقام على ثروتنا المنقولة .

١ - وسائل المرفوعات المدخلة

نذكر في الترتيب في هذا الفقة : ورق النقد ، والشيكات والتعبويل المصرفية ، والقود الاجنبية ، والقطع الذهبية .

١ - ورق النقد

ان ورقة النقد المشتركة بين لبنان وسورن والتي اصدرها مصرف سورن ولبنان بناء على اتفاقية سنة ١٩٢٤ التي أُحدثت وُعدلت عام ١٩٣٧ معطاة ككاملها تغطية ذهبية (ما يقرب من ٦ ملايين ليرة لبنانية - سورية) وعموديات

بالعريكات أو سددت حكومية فردية وهذه التغطية هي مستلام مؤسسة الإصدار وتمت اداتها.

(١) وقد رادت تدريجياً الأوراق النقدية المتداولة في سوريا ولبنان بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٩ ، إذ بلغت مقدار ١٠٤٥٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية ، (آب سنة ١٩٣٩) ثم تضخمت تضخماً هائلاً خلال الحرب فبلغت ١٠١٤٥٠٠٠٠٠ في أيلول سنة ١٩٤٥ من جراء بنقات الخيوش الخليفة واعساد بضائعا المغزومة التي لم يمكن تجديدها) بسبب ضالة الحصة كوتا المموعة للباب وسوريا لاستيراد البضائع الاحنية .

وانما نبين في الجدول الآتي مجموع قيمة الأوراق النقدية اللابية المتداولة في تواريخ مختلفة ، مع تقسيم هذا التداول بين البلدين مأخوذاً عن الشرات الرسمية .

(الأرقام بالوف الليرات اللبنانية السورية)

التاريخ	لبنان	سوريا	المجموع
٣١ آب ١٩٣٩	٠٠٠ ٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠	٠٠ ٠٠٠
٣١ كانون أول ١٩٣٩	٢٢ ٩٥٠	١٩ ٠٠٠	٤١ ٩٥٠
١٩٤٠	٥٢ ٠٠٠	٢٩ ٤٠٠	٨١ ٤٠٠
١٩٤١	٦٠ ٠٠٠	٤٦ ٣٥٠	١٠٥ ٣٥٠
١٩٤٢	٩٥ ٠٠٠	٨٩ ٠٠٠	١٨٤ ٠٠٠
١٩٤٣	١١٥ ٧٥٠	١٦١ ٧٥٠	٢٧٧ ٥٠٠
١٩٤٤	١٤٧ ٥٠٠	١٩٧ ٢٥٠	٣٤٤ ٧٥٠
١٩٤٥	١٦٨ ٧٥٠	٢٠٥ ٣٥٠	٣٧٤ ١٠٠
١٩٤٦	١٤٢ ٥٠٠	١٩٨ ١٠٠	٣٤٠ ٦٠٠
١٩٤٧	١٥١ ٠٠٠	١٨٧ ٠٠٠	٣٣٨ ٠٠٠
٣١ تشرين أول ١٩٤٧	١٥٩ ٠٠٠	١٨٧ ٥٠٠	٣٤٦ ٥٠٠

وتجدر الإشارة في ما يتعلق بتقسيم التداول فيما بين البلدين ، ان الأرقام الرسمية تستند الى أوراق النقد التي اطلقت للتداول في كل من مراكز البنك في لبنان وسوريا . ولا يحصى ان طريقة التقدير هذه غير واقعية بسبب حرية نقل الأوراق وحرية تداولها في كلا البلدين بصرف النظر عن مصدرها .

أما اتجاه السكان اللبنانيين والسوريين حتى بداية الحرب ، فقد انجلى عن تجمع الأوراق النقدية في لبنان ، فيما بقي الذهب في سوريا .

ب - الودائع المصرفية ، السيكلات والتحويلات :

إن ضعف الثقة في الأوراق النقدية كان سبباً في تقبيل كمية الودائع المصرفية التي كانت في سوريا أخف كثيراً منها في لبنان . غير أن الشعب اعتاد منذ أول الحرب وبسبب عدم إمكاناته من توظيف أمواله الكثيرة الفائضة في حقول أخرى عملية الودائع المصرفية وطرق الدفع التي تنتج عنها وهي الشك والتحويل . وهكذا منذ سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ تراكمت الودائع حتى بلغت ٢٢٢ مليوناً من الليرات كما يتبين من تقرير مصرف الإصدار الصادر في ٣ تموز سنة ١٩٤٥ .

ج - النقد الأجنبي :

أشير على سبيل التذكير إلى أن الأوراق النقدية الفلسطينية والمصرية كانت تستعمل دوماً ، كمكيمات محدودة ، كوسيلة لدفع في داخل البلاد ، لا سيما في الأوقات التي حمل فيها خطر تدهور الفرنك ، وبالتالي اسيرة الليرة السورية ، الشعب على اقتنائها .

د - القطع الذهبية :

يرغم من أن القطع الذهبية فقدت قيمة النقد القانوني ، فقد ظلت مكسبة حظوة الجمهور وعنايته لا سيما في سوريا ، وبقيت تستعمل كوسيلة للدفع . وبالرغم من منع شرعية الذهب في الاتفاقات عام ١٩٤٠ ظل الناس يستعملونه في كثير من المعاملات .

أما القطع الذهبية المتداولة فهي : الليرة العثمانية والأتكليزية والباوليون ، وبعد الحرب ، تسرب إلى السوق سبائك ذهبية وقطع إيرانية ومكسيكية .

٢ - وسائل المدفوعات الخارجية

لم تكن وسائل مدفوعاتنا الخارجية ، حتى الحرب ، خاضعة لأي تقييد . فالليرة اللبنانية القابلة التحويل إلى فرنكات دون قيد ولا شرط كان بالامكان استعمالها

للحصول على جميع النقود الاحتية وفقاً لسعر المربك في الاسوق الدولية
غير أنه في ٣ كانون الأول سنة ١٩٣٩ أُسست في البلاد من حراً حالة
الحرب مصلحة لارقية القلع. ومسد ذلك المربك، أخضع مشترى النقد الاجنبي
لقا. عملة لبنانية، لشروط عديدة.)

الا انه من تاريخ ٣ حزيران سنة ١٩٤٣ الى ١٣ اذار ١٩٤٦ عاد
مشترى النقود الاسترلينية حراً واصبح نقل المال الى المصلحة الاسترلينية ممكن
بشرط ان يكون ذلك بواسطة شبكات او تحويلات مصرفية
وهكذا فان ٤٠ مليون ليرة استرلينية نقلت الى بلدان المصلحة الاسترلينية
حساب اشخاص لبنانيين وسوريين.

ولكن منذ ١٣ اذار سنة ١٩٤٦ اصبح الاسترليني نقداً نادراً يورع
بطريقة مكتب القلع.

٣ - أهماء الثروة المتقولة

سكي نحلي فكرة عن أهمية وسائل المدفوعات للبنان وسوريا، ملقّص
في الجداول التالية نتائج دراسة تتعلق بمجرد ثرواتنا المتقولة، وهي، موصلة في
الملحق رقم ١١.

ملايين الليرات الذهبية				
الكانون الثاني من السنة				
١٩٤٦	١٩٣٩	١٩٣٩	١٩١٩	١٩١٤
١٤	٩	١٠ ١/٢	١٧ الى ١٨	٧
نقود معدنة ومعادن ثمينة				
الاوراق النقدية المتداولة				
١٤	٣	٢	-	-
ودائع مصرفية وسندات محلية				
١٣	٣	٤	٣ الى ٤	١
سندات اجنبية واموال في الخارج				
٢	١٠	١٢	٢	٧
اصنام				
١٧	٢٥	٢٨	٢٢ الى ٢٤	١٥
المجموع				

١١. انظر الملحق رقم ٢ : لائحة الثروات المتقولة في لبنان.

٨

ميزان حسابات لبنان

في الموضوع الاقتصادي ، ما يصح على الافراد بصح على البلدان : فالبلاد التي تريد ان تتعاشى عن الافلاس ، يستعتم عليها ان توازن ، في الحقل الخارجي ، بين معقاتها وايراداتها ، اي ان تعرض عن خرجه بدخله ، ما دل على الاقل وهذا ما يستنى بالتصير الاقتصادي " توازن ميزان الحسابات " . وهذه الدائرية ، يحسن التذكير بالفرق بين ميزان الحسابات والميزان التجاري فهذا الميزان الاخير يتعلق بحركة دخول البضائع المنظورة وخروجها دون سواها ، وبما اني فهو جزء فقط من الميزانية العامة ، التي هي ميزان الحسابات

انه ليسر عملياً ان يتوازن ميزان الموجهات المتداولة المدونة بتميم . من الضروري اذن ، لاصلاح هذا الحلل واقامة التوازن ، اجراء حركات تبدل في القطع والذهب وعندئذ اي بعد اضافة هذه المدفوعات التوزيعية ، يتوازن ميزان الحسابات تماماً ، ويستنى هذه اللفظة " ميزان المدفوعات " . ولايضاح ما ورد في المقاصع السابقة وجمه ، وما سنعرض من حلول في ما بعد ، نقدم في هذا المقطع الجداول التي تشير الى ميادين حساباتها ومدفوعاتها في توازيج مختلفة خلال العشرين سنة الاخيرة .

وسنرفق هذه الجداول بتطبيقات وحيثة ويحد القارى في باب الملاحق شروحاً مفصلة .

١ - ميزان المدفوعات لسورية ولبنان في سنة ١٩٢٨

ليرات تركية ذهبية

الخارج	الدخل	
١٢ ٣٣٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التجارة الخارجية : تصدير واستيراد
-	٧٥٠ ٠٠٠	عمولات وتعميمات على مصانع مستوردة
-	٨٠٠ ٠٠٠	ارباح إعادة للتصدير وتجارة المروء
		مصدرات غير مسجلة في مراكز الحدود (قنوس بعلل
١٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	الغش (التوريب)
-	١ ٥٠٠ ٠٠٠	إعادة الرسائل ورسائل المراسلين
		مدادخيل الرسائل اللبنانية والسورية المسجلة في الخارج
-	٦٥٠ ٠٠٠	ومدادخيل السندات
-	٣٥٠ ٠٠٠	دفعات املاك المراسلين والدوربين الكائنة في الخارج
		الحاميات والمدارس ، المستشفيات ، المؤسسات الخيرية
	٦٠٠ ٠٠٠	الطفلة ، المرضى ، الاحياء
-	٨٠٠ ٠٠٠	السياحة والاصطياف ومرور المسافرين عبر الحدود
-	٥٥٠ ٠٠٠	الرسائل الاحتمية المسجلة في البلاد
	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	مصارفات حياض الاحوال المدونة
١٥ ٠٠٠	-	شركات الملاحة : مصارفات في التصديرات سمراء
٣٠ ٠٠٠	-	الخدمة اللبنانية والسورية في الخارج
		شركات الصالح (للتدبير)
-		المصالح المدنية (للتدبير)
		المبالغ المسحونة في الخارج او المرسلة الى الخارج من قبل
		الحوالي والموظفين الاحياء والمبالغ التي سحبت
٣٣٠ ٠٠٠		للاوطنون المهاجرون الى الخارج
٣ ٠٠٠	-	السياح اللبنانيين والسوريين في الخارج
		الارباح والمخصص المدفوعة عن الرسائل الاحتمية او موطنة
٥٠٠ ٠٠٠	-	في لبنان وسوريا
١٠٠ ٠٠٠	-	مقسمة والسندات الاحتمية المشتراة من قبل المواطنين
١٣ ٧٠٠ ٠٠٠	١٣ ٧٠٠ ٠٠٠	

سوريا		لبنان		
الخارج	الداخلى	الخارج	الداخلى	
٥ ٨٢٥ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	التجارة الخارجية
	١٥٠ ٠٠٠		٦٠٠ ٠٠٠	عمولات وتخصيصات
	١٥٠ ٠٠٠		٦٥٠ ٠٠٠	أرباح إعادة التصدير وتجارة المرور
١٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠	صديرات غير مسجلة
	٢٥٠ ٠٠٠		١ ٢٥٠ ٠٠٠	إعادة الراسمى وارء بارء المحرر
	١٠٠ ٠٠٠		٣٥٠ ٠٠٠	إدخال مستلزمات ورؤوس المال
	٥٢ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠	بروعات الاملاك فى الخارج
	٥٠ ٠٠٠		٥٥٠ ٠٠٠	المخصصات والطلبه الخ
	١٥٠ ٠٠٠		٦٥٠ ٠٠٠	السياحة والمسافرون غير المحدود
	٢٠٠ ٠٠٠		٣٥٠ ٠٠٠	رؤوس المال الاحدية المشقة
	٦٥٠ ٠٠٠		١ ٣٥٠ ٠٠٠	صاريات الجهورى الفرنسية
٢ ٥٥٥		١٢ ١٥٥		شركات الملاحة
١٧ ٠٠٠		١٣ ٠٠٠		الطلبه فى الخارج
				شركات الصبان ، للتذكير
				المصالح الفضلية (للتذكير)
				الارسابات الى الخارج من قبل
١٣٥ ٠٠٠		٢٠٠ ٠٠٠		الاجانب
١٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠		السياحة فى الخارج
١٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠		المخصص المدفوعة فى الخارج
٢٥ ٥٠٠		٧٥ ٠٠٠		المصانم المسترارة من قبل المواطنين
				برائى التجارة الداخلية السورية
٦٥٥ ٥٥٥	٧٥٥ ٥٥٥	٧٥٥ ٥٥٥		الدبسية (الانتاج الوطنى)
			٦٠٠ ٥٥٥	برون ، صاريات السج والطلبه
٣٥٥ ٥٥٥			٣٥٥ ٥٥٥	برائى الاموال المشقة
٧٥٥ ٣٥٥٥	٧٥٥ ٣٥٥٥	٨ ١٠٥ ٥٥٥	٨ ١٠٥ ٥٥٥	

يظهر من هذه الجداول التى وضعاها سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ :

أولاً : ان لبنان وسوريا ، اذا ما اعتبرناهما داتاً اقتصادية واحدة ،
ستطاعا ان يوزنا مدفوعاتها الخارجية بصديرات غير منظورة متأتية من مصدر
عده للدخل دائمة .

ثانياً : أن لبنان وسوريا ، معصان ، كانا يتوصلان أيضاً كل في ما يخص به ، الى مواردة مدفوعاتها الدولية بوارد تختلف في كل بلد عنها في البلد الآخر اختلافاً . مصدره اختلاف الهيكل الاقتصادي لكل من البلدين ، فلبنان الذي كان له رصيد موحات اضافي تبلغ قيمته ٧٠٠,٠٠٠ ليرة عثمانية ذهباً من جراء فائض استيراداته من سوريا ، كان يتسكن من تقطية هذا العجز برصيد مصروفات السوريين في لبنان ومن اموالهم الموطنة فيه

* * *

وقد انصرفت تطوره هذه الموارد من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ عا يأتي :
١ : لاروة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣١ التي تجلّت عواقبها في لبنان وسوريا معاً ، مولدت نقصاً ، خاصة في ارقام الميزان التجاري ، وأصابت ، ولو على درجة اقل ، التصديرات غير المنظورة . سوريا ، بوصفها بلداً منتجاً ومصدراً للمنتجات الزراعية ، تضررت من تدني الاسعار العالمية ومن سوء بيع منتوجاتها مما زاد في عجز ميزانها التجاري .

اما لبنان ، بوصفه بلداً مستورداً كبيراً في الضائع اكثر منه مورداً ، فقد وجد عجز ميزانه التجاري يتدنى بقيمته المطلقة ، غير ان ذلك لم يحمه من التأثير داخلياً بنتائج الازمة .

ونحب علينا الاشارة بهذه المناسبة الى الطرق الواقية التي اتاحتها السلطة المشددة في سوريا ولبنان لصالح الانتاج الزراعي السوري ، وخاصة الى الرسوم المفروضة على استيراد الحنطة والدقيق الاحيين التي بلغت ١٢٠ في المئة على الحنطة و ٢٢٠ في المئة على الدقيق .

٢ : تشفي الاموال السورية في لبنان التي رادت زيادة هامة خلال السنين الشر المتتمة بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٩ : عشرات الالوف من السوريين ومعظمهم حلييون وأرمن ، استوطنوا نهائياً لبنان ووطنوا اموالهم فيه برهونات ومشتري عقارات واعمال مختلفة . وهكذا بلغ مجموع الاموال المشغلة في لبنان ما يربي على مليون ليرة عثمانية ذهبية .

٣ : (اتجاه لبنان وسوريا المتصاعد نحو الصناعة ، هذا الاتجاه الذي استلزم

معدات وتجهيز (مشتري معدات وآلات من الخارج) ولكنه خفّض بصورة تدريجية استيراداتنا من المصنوعات الجاهزة.

٤ : تدني النقد الاسترليني (أيلول ١٩٣١) والدولار (أيار ١٩٣٣) المتناقص وتدني قيمة العريك (منذ أيلول ١٩٣٦) التي انقصت الأولى منها عجز ميزاننا الاقتصادي من جهة ولكنها انقصت من جهة ثانية مدخولاتنا غير المطورة (إرساليات المهاجرين ومدخول السندات) ، بينما فعلت الأخيرة ، أي تخصيصات العريك ، بالعكس .

٢ - ميزانه مدفوعات بنانه وسوريه خلال سنوات الحرب البت

ان تقرير مجلس ادارة بنك الاصدار للسنوات ١٩٤٠ - ١٩٤١ المرفوع الى الجمعية العمومية بتاريخ ٣ تموز ١٩٤٥ يغطي الارقام التالية :

« في سنة ١٩٣٩ كان الميزان التجاري في عجز بلغ ٣٨٤٠٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . وفي سنة ١٩٤١ ارتفع عجز هذا الميزان الى ٤٦٤٧٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . وفي سنة ١٩٣٩ خرج ميزان الرساميل بعائض بلغ ٥١٤٠٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . غير ان هذا العائض بلغ عام ١٩٤١ ٢٤١٤٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . ولو لم تتخذ بعض الاجراءات في ذاك الحين ، لبلغت الزيادة ٣٣٤٤٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س .

« من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤١ ترك هذا الميزان نفسه (ميزان المدفوعات) عائضاً بلغ ٥٧١٤٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س اي ٥٥٤٠٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . عام ١٩٤٠ و ٢١٤٠٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س عام ١٩٤١ و ١٥٧٢٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . عام ١٩٤٢ و ١٦٣٤٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . عام ١٩٤٣ و ١٧٠٤٠٠٤٠٠٠ ل.ل.س . عام ١٩٤٤ وكان يتبع ذلك في التقرير الجدول التالي :

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	الاموال اداخله
٤٦ ٩٠٠	٣٢ ٠٠٠	٣٣ ٨٠٠	١١ ٣٠٠	١٩ ٢٠٠	٣٢ ٤٠٠	مفقوعات التصديرات واعادة التصدير
٣١ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٢ ٨٠٠	١٩ ٤٠٠	٢٧ ٢٠٠	ارسابيات لئلاخرين
٣٤٠ ٠٠٠	٣٢٠ ٣٠٠	٢٧١ ٨٠٠	٦٣ ٦٠٠	٧٣ ٣٠٠	٢٤ ٥٠٠	مداخيل اخرى معروفة
٤١٧ ٩٠٠	٣٦٦ ٣٠٠	٣١٥ ٦٠٠	٨٧ ٧٠٠	١١٢ ٢٠٠	٨٩ ١٠٠	المجموع
						الاموال الخارجة
٩٣ ٩٠٠	١١٠ ١٠٠	١٠٧ ٢٠٠	٤١ ٢٠٠	٥٧ ١٠٠	٧٥ ٦٠٠	مفقوعات الاستيرادات
١٥٥ ٠٠٠	٩٣ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠	٢٦ ٥٠٠	٠٠ ٠٠٠	٠٠ ٠٠٠	اموال اخرى خارجة معروفة
						المجموع
١٦٩ ٣٠٠	١٦٣ ٢٠٠	١٥٧ ٢٠٠	٢١ ٠٠٠	٥٥ ١٠٠	١٣ ٥٠٠	الميزان +
						التقسيم الداخلي
						لزيادة الاوراق النقدية
٧٠ ٠٠	٧٩ ٣٠٠	٨٧ ٥٠٠	٢٤ ٦٠٠	٣٣ ١٠٠	١٧ ٠٠٠	للتداول
٣٩ ٨٠٠	٩٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٥ ٦٠٠	١٧ ٨٠٠	١٠ ٠٠٠	اردياد الودائع
+ ٥٩ ٥٠٠	- ٦ ١٠٠	١٠٠	+ ٢ ٠٠٠	+ ٤ ٧٠٠	- ١٣ ٥٠٠	مصرفات
١٦٩ ٣٠٠	١٦٣ ٢٠٠	١٥٧ ٢٠٠	٣٢ ٢٠٠	٥٥ ١٠٠	١٣ ٥٠٠	المجموع

ويقف هذا الجدول في التقرير ما يلي:

« هكذا ، في كل سنة ، يجب التفتيش عن سبب الازدياد في الاوراق النقدية المتداولة فعلياً وفي الاوراق النقدية الصورية التي تكونها الودائع ، في مداخيل غير التي تنجم عن التصديرات وعن ارساليات المقترضين وهكذا يمكننا القول ان سبعة اثمان هذا الازدياد نتجت عن المبالغ التي طلست الجيوش الخلية ، والجيوش البريطانية خاصة لاهمية عدها ، من مؤسسة الاصدار ان تصمها تحت تصرفها لقاء اعطائها اياها نقوداً اجنبية مقبلةا كانت تصبغ طائلة لها » . (الصفحة ٤)

وفي تشرين الاول وتشرين الثاني عام ١٩٤٥ ، حاولت جمعية الاقتصاد

السياسي الدائمة، والممارسة، وبمحافظة مع تلك الاصدار، ان نحصل على امصاحات حول توريد مفردات بعض الارقام العامة المذكورة في التقرير، غير انها لم تسكن من الحصول على التفاصيل المطلوبة، هذه التفاصيل الحزيلة الفائدة لدرس ميزان المدفوعات، وتذرع اليك بسر المهمة وبالوقت الطويل الذي يستغرقه التنقيش عن بعض هذه المعلومات (وايه لمن المؤسف ان تبقى هذه المعلومات، التي هي ملك الراي العام في غير بلدان تقدم اليه بانتظام تقوم عليها الدوائيات الاقتصادية، سرية في لسان لاسباب هي موضوع حدل، وان يحرم البلاد هكذا من مستندات ضرورية لإثارة الشعب وتسهيل الاعمال المالية.

فعدم وجود معلومات وافرة التفصيل وكاملة (اذ ان ارقام التقرير تقف في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٤)، تقتصر على التحليلات الواردة في التقرير وعلى بعض المعلومات التكميلية التي استقيناها من مصادر جديّة لتقيم التقديرات المدونة في الجدول الآتي الذي يشكل ميزانا اجماليًا للمدفوعات في سنوات الحرب الست (١٩٤٥ - ١٩٤٠).

ميزانه مدفوعات لبنانه وسوربامدة سنوات الحرب الست

ملايين الليرات اللبنانية السورية		التجارة الخارجية
الدخل	الخارج	
-	٥٣٩	الاستيرادات
١٢٨	-	التصديرات
-	٨٠	الاستيرادات غير المنظورة
٦٠	-	التصديرات غير المنظورة
١٣٥٠	-	مصارفات الجيوش الحليفة ومداخيل أخرى معطوية
١٢٠	-	ارحاليات المهاجرين
		تسهيل الاموال في الخارج بصورة ضرب ومشتري النقود الاحدية
-	٥٠	في السوق السوداء.
-	٦١٥	تسهيل الاموال في الخارج وحقوق من المخرج العام.
-	٥٠	استيرادات ذهب رسمية.
-	١١٢	استيرادات ذهب واستيرادات حجارة كريمة غير مصرح بها ٦٢
-	٥١٠	اردياد الاوران المتداوله والودائع.
١٧٠٨	١٧٠٨	المجموع

ان هذا الجدول يستوجب الملاحظات التالية .

(١) اذا نظرنا الى اهمية ما يتفق سياحه في الخارج والى مصارقات اللبنانيين والسوريين ومشقياتهم في مصر وفلسطين ، وجب ان نتبين هذا الخرج الهام يعادل مجموع الدخل المتأني عن السياحة في بلادنا وعن الخدمات والمدارس والطبية الاجنب وفوائد السندات وابراميل اللبانية والسورية المشتملة في الخارج لذلك ، ورعية ما في الاجزاء ، حذف جميع هذه البود من الجدول سواء في باب الدخل او في باب الخرج .

(٢) ان الجدول السابق بين ميزان مدفوعات لبنان وسوريا مدة سنوات الحرب الستة . ونحن لو افقنا مقابلة في ميزان الحسابات لكان ظهر فائض في الدخل يبلغ ٦١٢ مليون ليرة لبنانية سورية (ما عدا الاموال الموطلة في الخارج) يعادله ما ذكرنا في باب الخرج من الجدول تحت مسمى : « ارباد الاوراق المتداولة والودائع » و « شراء الذهب » ، ونجدد الاشارة الى ان ذكر هدى السنين في باب الخرج من ميزان المدفوعات يدره كون كل اصدار اوراق مصرفية يحتم على مؤسسة الاصدار ، مقابلاً لهذه الاوراق ، شراء مبالغ من النقود الاحية يسكون معادلاً له ويؤمن تغطيتها .

(٣) ان فائض لدخل الظاهر في ميزان الحسابات والناجم عن وجود الجيوش الخليفة في اراضي لبنان وسوريا ، يجب الا يفسر سطحياً وعلى الجاهل ، كتفنية دون مقابل فالمبالغ التي انفقتم الجيوش الخليفة في هذين البلدين يقابلها شراء المنتجات المحلية والاضائع المستوردة المقطعة من مخزونات ما قبل الحرب ويقتبلها ايضاً استهلاك معدات تجهيز البلاد . وتراكم اندخل ، الظاهر في الجدول ، يدل على انه استعمل على لبنان وسوريا تحديداً مخزاناتها بطريقة طبيعية وصيانة تجهيزها او تجديدهم .

فستعمال لاعتمادات التي سلعت هكذا الى الامم الخليفة مشككة سنحاول التعمق في مختلف مظاهرها في صفحات مقالة .

تقسيم داخلي للمبالغ الواردة في مختلف أبواب الميزانية العامة

ملاصق الميزانية العامة			
سوريا		لبنان	
الداخلي	الخارجي	الداخلي	الخارجي
التجارة الخارجية الرئيسية			
-	٢٩٦	-	٢٩٦
١٣٨	-	٢٠	-
التصدير			
-	٣٠	-	١٠
٢٠	-	٣٠	-
التجارة الداخلية اللبنانية السورية			
٣٠٠	-	-	٣٠٠
٢٠	-	-	٢٠
٧٠	-	-	٧٠
٨٠٠	-	٨٠٠	-
١٨	-	١٠٢	-
-	٢٠٠	-	٢١٠
-	٢٠	-	٣٠
-	١٠٠	-	١٢
-	٢٦٠	-	٢٥٠
-	٦٠	٦٠	-
-	١٠٠	١٠٠	-
١١١١	١١١١	١١٧٢	١١٧٢

المجموع

أن النظر في أرقام الجدول السابق يدعو إلى بعض الملاحظات .

- ١ : أن التقسيم أعلاه له طابع تقريبي بسبب نقص المستندات الدقيقة
- ٢ : أن موازنات الحسابات لكل من البلدين ، بصرف النظر عن الأموال الموقوفة في الخارج ، تظهر فائداً لكل منهما ممثلاً في إيرادات الأوراق النقدية المتداولة والودائع وباستثمارات الذهب والحجارة الثمينة وبناليزات اللبنانية السورية .

٢٦٢ مليوناً للسان

٣٦٠ مليوناً لسورية

غير أنّ هذه الأرقام لا تعطي صورة صحيحة عن حركة الرصيد والدخل ومن الضروري ان نضيف اليها الاموال الموطنة في الخارج ، وان نطرح منها الاموال الخارجية في البلد الموطنة فيه ، لأن لبنان وسورية يتعدان بوحدهما الآخر كأجنيين عن بعضها بعضاً .

وفي هذه الحال ، يصح الرصيد الفائض في ميزان الحسابات ١٩٤٤ ٠٤٠٠ لليون للسان و ٦٨٥ مليوناً لسورية .

٢ : ان الميزان التجاري بين لبنان وسورية يظهر عجزاً للبنان بلغ ١١٥ مليون ل . ل . س . في ست سنوات ، لطب من حدّته فائض في مصاريف الافراد السوريين في لبنان يقرب من ٦٠ مليوناً ، والسبب الرئيسي الذي أدّى الى هذه الحالة يعود الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية - لاسيما القمح - التي تبيعها سورية الى لبنان ، والى الاساءة في توزيع الكوتا الذي ممكن سورية من ان تعود فتيها بربع حبيم بضائع استوردتها هي ، غير انها استهلكت في لبنان .

وقد طغت هذه العوامل عليها وبدأت تؤثر منذ النصف الثاني من سنة ١٩٤٣ . فقيصة العجز العائد الى سنتي ١٩٤٤ ~ ١٩٤٥ تعادل على الاقل مجموع عجز السنوات الاربع السابقة .

٣ : ويمود السبب في كون الاقتصاد اللبناني استطاع ان يتحمل عجزاً حسيماً كمرداً ، الى استعماله قسماً كبيراً من الاموال التي اذنتها الحياوش الحليمة في الاراضي اللبنانية وانتقل الامول هذه الى سورية فذى ى تجمع الذهب فيه ، والى ارباد كير في توظيف الاموال السورية في الخارج .

٤ : ولستخلص احيراً من هذا الجدول السابق بعض نسب مئوية معيدة :
~ كامل التصديرات :

مشتوجات لبنانية ٢٥ في المئة

مشتوجات سورية ٧٥ في المئة

- استهلاك لمشتريات المستوردة زمن الحرب (واكثرها من الاضافى
الموحد «تتدرج»)

سنان ١٨ في المئة

سورية ٥٢ في المئة

٩

الفرق بين هيكل الاقتصاد اللبناني وهيكل الاقتصاد السوري

لكي نسم درس هيكل الاقتصاد اللبناني ، يحمل بنا ان نقارن باعقار .
بينه وبين هيكل الاقتصاد السوري ، يسطر لنا بين القصاديات البلدين من
روابط وثيقة ، مظهرها الحالي اليوم الاتحاد الحر كمي اللبناني السوري .
فلسان ، كي رأينا سابقاً ، ولد ذو اقتصاد مركب اهم خطوطه السائرة
انتاج الخدمات .

بيما سورية ولد ذو قتصاد بسيط رداً صناعي ، وصنعي ، وصنعي ، ولد برسم
الاستهلاك .

وعندما سطر الى سورية ولسان كدانية اقتصادية واحدة ، نرى ان معدل
عمر ميزان الوحد الحر كمي اللسانية السورية التجاري هو ٦٠ في المئة) اي انه
عندما نثل رقم استيرادات البلدى الاحالية بالرقم ٦٠٠ ، يكون رقم تصديراتها
الاجالية مثلاً بالرقم ٤٠ .

واذا اردنا الآن ان نوزع المعز بين كل من البلدين ، وقدردنا استهلاك كل
مهما من الصانع المستوردة ٤٠ في المئة الى سورية و ٥٥ في المئة الى لبنان
(اساس السنوات العشر بين ١٩٢٩ و ١٩٣٩) ، نرى انها يشاركان في هذا المعز
بالنسب التالية

سورية ١٤ في المئة

لبنان ٨٦ في المئة

(ففي سورية نثل التصديرات سبعة اعشار الاستيرادات
لوفي سنان لا نثل التصديرات سوى سدس الاستيرادات .

وهذه الملاحظات تظهر الفرق الجوهرى والاساسى بين هيكلى البلدين الاقتصاديين

(ان لبنان ، وهو منتج ضعيف لمواد الاستهلاك ، تستهلك كبير من جهة ثانية لهذه المواد ، بسبب ارتفاع مستوى معيشة سكانه ، هذا المستوى الذى يفوق تفرقاً ملموساً مستوى البلدان المجاورة .

وهكذا ، ان كانت بلادنا قد توصلت في الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، كما توصلت في الماضي ، ان تدفع ثمن خمسة امداس استيراداتها وان تحتفظ بمستوى معيشة عال ، فذلك بفضل انتاجها لخدمات ، هذا الانتاج الذى يعايله عدد كبير من المداخيل عبر المطورة .

اما سورية ، البلد الزراعى قبل كل شيء ، فثلاثا سكانها على الاقل يعيشون من الزراعة وتربية المواشى ، ومستوى معيشتهم حاد وضعيف .

اضف الى ذلك ان سورية تشكو بطبيعتها الى الصاعقة وقد نشأت فيها وعت صناعات مختلفة تبدو قابلة للحياة .

واخيراً فقد بدأت سورية منذ ثلاث سنوات ان تكون بلداً للتجارة ولتجارة المرور .

اما انتاج الخدمات ، فليس له شأن كبير في النظام الاقتصادى السوري ؛ فالتجارة والسياحة ووسائليات المهاجرين يستوى عوامل تكميلية .

(ويمكننا القول ، لصالح سورية ، ان ما يكون قوة هيكلاها الاقتصادى ومئاته انما هو تنوع ووفرة انتاجها لمواد الاستهلاك ، سواء أكانت ممددة للاستهلاك المحلى او للتصدير .)

فهرسة

ان حط طول العا . للنمو الاقتصادى اللبناني ممددة الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، يمكن تمثيله بخطّ مسحن متطلس ميل دائماً ، ولو طفيفاً ، الى الصعود (فمن عام ١٩١٨ الى ١٩٤٣ لم يحصل تأخر اقتصادى في سدن شكل مره

كان يحدث نزوب أو التواء في احد الموارد ، كان يقوم مقامه مورد آخر أو عدة موارد ، وهذه فضيلة من فضائل تعدد الموارد في بلد كلسر (قبل ١٩١٥) ، قام اقتصاد البلاد خاصة على التجارة والزراعة وموارد المحنة ، وكانت تكاليف المعيشة قليلة جداً .

وتولت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ لبنان المؤس والجرع الذي اتى قسماً من سكانه . ولكن ، في الحقل الاقتصادي ، هلك تجار عديدون حزوا كثيراً من الذهب ومن قيم اخرى متنوعة .

، هذه الثروات المتجمعة ، مضافة اليها نفقات جيوش الاحتلال التي اقامت في البلاد من ١٩١٨ الى ١٩٢٠ (ثم مصاريف الجيوش الفرنسية التي بقيت) ، مكنتنا من تجديد تخزين البضائع ومن تجهيزنا اقتصادياً بالآلات ووسائل النقل .

أما أزمة ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، أحدثت احتلالاً واضطراباً في الاقتصاد اللبناني وسببت املاسات عديدة . عبر ان البلاد عادت فتمضت من كسوتها وكيفت حالها على صغر حقل عملها الاقتصادي والتجاري . ثم قامت الصناعة فيها ، وبعث ، وعندما عادت الحالة الاقتصادية الى حياتها الطبيعية تمكن الناس من ممارسة ومعايشة مختلف نواحي النشاط .

اما أزمة عام ١٩٣٠ العالمية فلم يكن لها في لبنان الشوائع الخطيرة التي وأدتها في البلدان الاخرى ، فالبلدان المنتجة هي خاصة التي تأملت منها بجدّة وشدة .

ون حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وان تمكن لم تجلب الى هذه البلاد ازدهاراً حقيقياً ، فقد ابطت على الأقل على اقتصاده ، ان الشوائع المحزنة نعدت ، خاصة ما قدّمناه للجيش الحليفة المقيمة على اراضيها . وان تدور الصناعة ، مع مسا راقها من تصحيم بقدي ، احدثت ارتفاعاً عموماً ، في الاسعار ونقصت نسبة فائقة قدرة العملة الشرائية .

وخرجنا هكذا من الحرب مكسبة ، ثلثة من انواع العملة ، ولكن سفص كبير في مضافات المحزنة . وان الظروف الاقتصادية العالمية ان تمكنتنا بوقت قريب من تجديد تخزين البضائع وتجديد تجهيزنا الاقتصادي .

٤ (فالإصلاح البطيء - والدقص لسياسة الضرائب ، والمشاكل الاجتماعية التي تطرح بحدثة ، والاكثار من الالتجاء الى الضرائب على المواد المستهلكة الذي يريد في خطورة المشكلة الاجتماعية وفي علا - المباشرة - كلها مشاكل شديدة الخطورة يمكنها ان تؤثر في هيكل الاقتصاد اللبناني وان تتحكم في مصيره .
واننا نحس بفاق كبير في جميع فروع اقتصادنا وجميع هذه الفروع مشاركة متداخلة)

لقد ردت مرحلة الانتقال والتكيف في اقتصادنا فعليا ان ندع الطريق السوي وان نتجنب الانهيار الذي مرنا عليه ومن الحرب ، وجميع النتائج المؤلمة الناجمة عن (فوضى الاسعار وعن عدم وجود اية سياسة اقتصادية) ان أزمة البطالة التي حلقتها صرف عشرات الألوف من العمال اللبنانيين من الأشغال ومن العامل المسكون لم تظهر بعد في أوج عنده ، اذ يحشى بطالة اهم في مستقبل قريب ، قبل ان تدخل اليد العاملة العاطلة عن العمل في اشغال شركات النفط الكبرى |

واننا سنحاول في دراساتنا الموسعة في العصور المقبلة ان نساهم في إيجاد الحلول لمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي نواجهها بحدة

الفصل الثاني

مشكل الساعة الاقتصادية

وصلنا في الموضع الذي حاولناه ، في الفصل السابق ، للوجه التقليدي للاقتصاد اللبناني ، الى آخر الحرب في العام ١٩٤٦ ؛ وقد تتبعنا تطوره الطبيعي في الخمس والعشرين سنة الاخيرة التي اشهرت ، ولا شك ، بتقديم ملموس ، وان كان جريئاً ، وعبر منجم ، في عالم الاحيان .

وقد كانت احروب سبباً في احداث تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ، هذا الهيكل الذي هو في طريق التجدد ، انه وان كانت قد حادت بنا وبيلات العراق فان هب الاحتراق العالمي اصاب لبنان فاصاب بشام الاقتصادي والاجتماعي اصابته خطيرة .

بعد ان كان لبنان بلد الرخص واليسر جعلت الحرب منه بلداً من البلدان القليلة ، في العالم ، التي اصحت المعيشة فيها على دروه الغلاء والسر : تحديد كميات المواد المستوردة ، ارياد في الاستهلاك المحلي من جراء وجود الجيوش حليفة ، بعضهم كثيف في كمية الادوات النقدية المتداولة وفي الودائع ، تقييد الفصح ، فساد في الادارة ، صطط خارجي ، تلك هي البواعث التي اوجبت ما كان .

وبعد ان كان لبنان بلد السكينة والنظم اصبح ، في الحاضر ، معتزل الانسجام والثوارن لاجتماعيين : ان القوصى الاقتصادية الساحة عن الحرب ، وارتفاع اكللاف المعيشة احداثاً تورياً جديداً في الثروات كما احداثاً ارتسكاً هائلاً في وسط المستخدمين عرقات محدودة فاصاب ، اذاً ، طبقة الاجراء جميعها . (وبعد ان كان لبنان مملوءاً بالصنائع المخزونة ، ومجهزاً تجهيزاً حديثاً بالالات الصناعية - في السنة ١٩٣٩ - خرج من الحرب ، والشع في مستودعائه التي يصبب املاؤها من حديد ، وآلاته الصناعية قصة حربة او انها انشبت ، على المحلة ، كما تيسر فجات عاجزة عن مزاحمة المصانع الاحنية ان كان من حيث كمية الانتاج او جودته .)

وبعد ان وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، عقب احروب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ، استعاد ، ثناء الحرب الاخيرة ، استقلاله ، اتسام وسيادته ، وان حلاء الخيوش الاجنبية ، جميعاً ، من ارضه اصبح ، حايماً ، امراً ، اجزاً .
وان العالم كله يخرج من هذا النزاع ، بعد ست سنين ، مهشأ ، فقيراً ، متقلب الاوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية . وان الحناز والطراب المتراكم قد اصاب حياة الشعوب جميعاً والافراد جميعاً ، ولم ينج منها بنان ، وذلك بسبب التضامن العالمي ؛ هذا الواقع الذي لا محدد عنه والذي لم ينتبه ، بعد ، الى الاستفادة من نتائج العملية .

ان نتوافق مع الاوضاع الجديدة في الداخل والخارج ، ان تطرح كل شيء ضار ، وكل شيء ، وهمي او مؤقت من نتائج الحرب ، ان ننظم انعيش ونتقدم ، ان نساهم في تعاون اقتصادي عالمي افضل ، تنسك هي الديات التي يجب ان تستهدفها السياسة الاقتصادية اللبنانية .

وستنوعر في هذا الفصل على بحث كل مشكلة من المشاكل التي تطرح ، عن لبنان ، في معرض تصفية مشاكل هذه الحرب ونتائجها ؛ فنعرز هكذا التدابير التي نرى فيها الحل لتلك المشاكل ولاعادة بناء نظام اقتصادي لبناني قوي سليم .

اباب الاول

في القلب والتكيف

ان اعادة التحويل الاقتصادي مشكلة مسعونة ، في الحاضر ، العالم اجمع ؛ ان البلدان المتحاربة التي وجهت اقتصادها بكامله ، وانخفضت انتاجها بصورة خاصة ، لمحرّد المجهود الحربي تطلّت ، من ساعته ، الى هذه المشكلة بجميع تعقّداتها وانصرفت ، بكليتها ، الى صط التدابير التي تمكّنها من عودة سريعة ومنظمة الى الاقتصاد المرعي في اوقات السلم ، ففي الولايات المتحدة ، منذ ان انتهى القتال ، اوجب الرئيس ترومان ان يصار الى تطبيق التصميم الذي وضع

« للقلب والتكيف » والذي حدثت تفاصيله ، واحدة واحدة ، معاً ودقة ،
 أما في لبنان فإن شيئاً من ذلك لم يحدث ، لسوء حظ ، على رغم تدهورات
 « حمية الاقتصاد السياسي اللبنانية » ونسبائها المتكررة ، مع أن مشاكل ما
 بعد الحرب هي ، في لبنان ، على أخطرها التي هي عليه في غيره من البلدان .
 وستتولى ، هذا ، عرض هذه المشاكل ، بوضوح ، في سياق الحديث عن أهم
 مفومات الاقتصاد الوطني اللبناني :

١ - الزراعة

تقييد لاستيراد ، واستهلاك الحبوب الخليفة الوافر للفتوحات الزراعية ،
 من جراء حالة الحرب ، كانا سبباً في زيادة الانتاج الزراعي في لبنان ريده
 محسوسة ، وكانا حافزاً هماً في ازدهار الزراعة عندما ازدهاراً دام خمس سنين .
 صحيح ان المزارع لم يستفد ، وحده ، من ارتفاع اسعار التلال : ذلك
 ان اليد العاملة ، والمواد الأولية (من البذار الى السماد) وآلات الاستثمار قد
 اصابت اسعارها ، هي ايضاً ، علاء مرموق .

ولكن ، فضلاً عن ان معدل اسعار الانتاج الزراعي ظل اعلى من معدل
 اسعار اليد العاملة ، والمواد الأولية ، وآلات الاستثمار ، فان حركة العلاء
 الدائمة كانت تلعب انداً لمصلحة المزارع الذي كان يتحسب يشتري لوازمه في
 وقت كان معدل اسعاره ادنى من معدل الاسعار الذي يسود الاسواق لدى
 بيعه غلاله .

ونتحدث الاشارة ، هنا ، الى ان الزراعة اللبنانية اهدت ، من هذه الحالة ،
 افادة هي اقل بكثير من التي افادتها سوريا ، وذلك اهم الاسباب .

- إن اشد علاء هو الذي اصاب الحبوب ، وسوريا وافرة الانتاج بالحبوب .
 ان اليد العاملة في سوريا اقل كلفة منها في لبنان لان مستوى معيشة
 الفلاح السوري هو دون مستوى معيشة الفلاح اللبناني ، ولان القمح ، في
 سوريا ، أرخص منه في لبنان

ومهما كان من امر فان الزراعة ، في لبنان ، لم تعرف ، طوال الحرب ،
 الفيض بالانتاج ، ولم تلاق في وجهها المنافسة - وان مشكلة الجودة وتكييف

الانتاج لم تشغل بال احد ، وقد سددت السديون وعاش المزارع عيشة مادية .

والآن فقد بدل وقف القتال ، وجلا . طيرش عن ارضنا ، فعل العوامل المواتية لزراعتنا عوامل غير مواتية لها ، مما يحتم عليها ، بعد الآن ، ان تجاهد الصعوبات التالية

- خفض محسوس في الاستهلاك المحلي .

- ارتفاع اسعار اليد العاملة والسماد .

- الاسعار في الداخل ارفع من الاسعار في اءارج .

- الاثر العاطل الذي تحدثه دورة تدفق الاسعار الدافئة على عكس ما كان من اثر هالغ لدورة غلاء الاسعار الدافئة .

فلكي لا تنهار الزراعة في لسار يشتم ان تصمد بان تفش بصورة خاصة عن :

تكييف الاستهلاك المحلي

- تخصيص اسعار الغلال بتخفيض التكاليف وجعلها متناسبة مع الاسعار العالمية .

تحسين وسائل الانتاج والتكنيك توصلاً الى حودة في الانتاج ، والى زيادة عطائته .

- تخصيص اسعار اليد العاملة ، والمواد الاولية ، وآلات الاستثمار ، والحصول على قروض بشروط حسنة .

- تخصيص قروي في الاسعار بلوصول بها الى مستوى الاسعار العالمية فشنت ، ويجب ان يتم ذلك ، اذا كان الامر ميسوراً ، بمناسبة موسم « مقبل » (كوسم النبع في السنة ١٩٤٦) وذلك لكي يبعد النتائج الوخيمة التي يمكن ان تحصل من دورة طويلة في التدفق .

- تدابير تضمن الزراعة للسبانية الاستفادة من المنافع التي تستفيد منها الزراعة السودية .

سياسة تصدير

هكذا تبدو مث كل « القلب والتكييف » التي تعني زراعتنا ، فان مستقبلها

منوط بكل جديد وسريع مآ ، وسرط بهذا اجل ايضاً الدور المدعوة زراعنا
اليه في النظام الاقتصادي اللبناني .

اوعلينا ان نسال انفسنا ، في هذا المقام ، ماذا تكون اهمية المنصر الزراعي
في نظامنا لاقتصادي عدأ ؟ وباية نسبة تتمكن الزراعة ان تضمن لفئة من
اللبنانيين ، وسائل معيشة يعادل مستو هـ مستو المعيشة التي تحياها فئات اخرى
من اللبنانيين على غير حساب الزراعة ؟ وباية نسبة ، اخيراً ، يتمكن انتاجنا
الزراعي ، الصالح للتصدير ، ان يسدد نفقات الاستيراد
فان سنحاول ان نجواب على هذه الاسئلة في سياق البحث الذي هو
موضوع هذا الكتاب .

٢ - التجارة :

لا شك فيه ان التجارة ، طيلة الحرب الاخيرة ، كانت عرضة لمختلف
الموانق والمراقبات التي حالت دون ظهورها بمظهر النشاط العادي ؛ غير ان
الارباح التي حققها كل من كان قد غزن البضائع ، وكل من عرف ان يستصدر
اجازات استيراد ، وقطناً نادراً عرضت مليئاً ، عن الازعاجات التي تلزم التجارة .
وكان في حوزة التجارة اللبنانية ، في بدء الحرب ، بضاعة كثيرة مخترة
ويفرض انها تراكم البضائع المستوردة على مدى سنتين .

وقد اخذت هذه البضاعة المتجمدة تنقص حتى وصلت الى ربع ما كانت
عليه في السنة ١٩٣٩ ؛ وقد بيعت تدريجياً بنصف ثمن الكلفة مضمين ،
ثلاثة ، خمسة ، عشرة اضاف مضمين نصف ذلك الثمن .

وان الذين استحصلوا على رخص استيراد ، وعلى قصع نادر ، تمكنوا ،
يضاً ، من تحقيق ارباح تضاعف ثمن الكلفة صميين وثلاثة اصصاف مقداره .
الا انهم ، واحق يقال ، قد تعرضوا الى اخضرار حمة وقد كانوا ينتظرون
طلياتهم ، احياناً ، سنتين فاكثر .

وقد تجددت اثنان هذه الضائع - ولم يكن بالامكان شر . مسا كان
يسد فراغ القسم الذي بيع منها - وتجددت الارباح التجارية بان اودعت في
البنوك عملة لبنانية او عملة امريكية ؛ وقد وظف قسم هدام منها لشراء

عقارات في لبنان ومصر ، أما النسم المتقي فقد اوقف على شراء الذهب . وكانت الحرب ، ضرراً على التجارة اللبنانية من حيث مدى اتساعها ؛ اذ ان سورية ، وقد استفادت من كل القييدات ، ومن المراقبات ، ومن مساعدة «اللبنان الاسشورية» ، ومن التعاذل والضعف اللبناني ، مكنت تجارها من الاتحصال على «كوتا» ، من اصناف عديدة ، بنسبة عدد السكان السوريين ؛ ولما كان مستوى معيشة الشعب السوري هو دون مستوى معيشة اللبناني - الوسط فان قسماً وافرأ من «الكوتا» السورية كان يباع في لبنان حيث كانت تزدحم ، فوق ذلك ، البضائع المهربة من شرقي الاردن الذي كان ، بفضل تمريقته الجمركية الرهيبة ، المستودع النام للدول المجاورة .

وعلى ان يضرب الى كل ذلك ، في النهاية ، ان الارباح التي توفرت من ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية والصناعية ، قد عملت لتفريز موقف دمشق وحلب التجاري دون بيروت .

وهكذا عدت التجارة اللبنانية عنية بالنقد ؛ ولكنها فقيرة ببضائع المعترنة ، فعملت على التخلي عن حقول عملها ، ووجدت مرهقة بسياسة الجمركية ، ونظام الضرائب الاكالة .

يتبين ، اذاً ، ان ترقب امش التجارة اللبنانية ، في حل النظام القائم ، يبدو محفوفاً بالمخاوف ، ولا يطمئن الى المستقبل .

١ . فعلى التجارة اللبنانية ان تتحسب ، منذ الآن ، من تفاؤل حقل عملها في السوق السورية من جراء نشاط التجارة السورية النشاط المتزايد ؛ هذا النشاط الذي اصبح يفيض على السوق اللبنانية ببعض الاصناف [

٢ : ان قدي الاسعار الداخلية الختمي ، وقد بدأ يظهر ، سيضع مدداً وافرأ من المضربين الذين ستضطرب السوق اللبنانية ؛ ولا شك ، من تضعضهم .

٣ . ان الثروات الضخمة التي احتسها التجار والمضاربون الذين كان في حوزتهم ، خلال الستين ١٩٣٩-١٩٤٠ ، كميات كبيرة من البضائع ، هذه الثروات قد حصدت شراء العقارات او بتوظيفها في الخارج . فان سوقنا المحلية ، وفقاً لكل التقديرات ، ستكون بحاجة الى رساميل جديدة لاعادة تجميع البضائع ، وللحصول على الآلات والادوات المختلفة .

٤ : مرة على الاساليب التجارية فترة انقربت اثنائها ، من الاساس ؛
وان الدفعة الى الاساليب الصحيحة ، والى الكسب العادي امر واجب الا
انه صعب التحقيق .

٥ : ان السياسة التجارية الوطنية واساليبها ؛ وان الاوضاع التجارية
العالمية يجب ان توضح وان تحدّد . فان حرية التجارة شرط اساسي في
تكييفها .

٦ . وتبدو الضرورة اللازمة في تجهيز التجارة تجهيزاً تكتيكياً واقتصادياً
عكسياً .

فبينما ، والحالة هذه ، ان الصناعات التي يجب التمسك عليها خطية وان
انحطط تجارتنا ، في احاطة ، امر واقع ؛ ولا تفرّنا الارباح العارضة التي
اجتناها بعض تجارتنا ، مدة الحرب .

على ان موقع هذه البلاد الجغرافي ، ومؤهلاتها الطبيعية ، كان يجب ان
تعدّها الى تروء المكان ، الذي اشغله منذ اقدم ، والذي يؤهلها ان تكون
وسيطاً ومورداً للضائع التي تستورد الى الشرق الادنى .

وانه منوط باللبنانيين ، وحدهم ، وبمحكومتهم ان يستعيدوا هذه المكانة
بان يسدوا الى ايجاد حالات مماثلة للتي كانت قديماً ، والتي ضمنت للناس
ارداههم التجاري . وستعرض ، في ما بعد ، التدابير التي يجب ان تتخذ لادراك
هذه الناية .

٣ - الصناعة :

استفادت صنعتنا من طوفان الحرب نقياً التي استفادت منها الزراعة
والتجارة والتي اشير اليها في ما تقدم .

بيد ان ارتفاع اسعار المواد الصناعية قد تجاوز كثيراً الارتفاع الذي
بلفته الاسعار الزراعية ؛ مسجلاً هكذا تفاوتاً هاماً بين معدل اسعار الانتاج
الصناعي ومعدل اسعار اليد العاملة والمواد الأولية .

وقد حققت الصناعات ، التي كانت قد انشئت ، ارباحاً هائلة بعد ان عطلت
سريعاً نفقات التأمين واكلاف تجهيزها .

اما الصناعات المستجدة ، التي انشئت كما تيسر ، واعتمدت اساليب قديمة كانت اقتصادية ، فقد ازدهرت ، مع ذلك ، وتمكنت من تغطية استغاثات والتكاليف ، وحققت ارباحاً ملحوظة .

وقد كان مستوى الاسعار عالياً بحيث ان الصناعات لم يجد ينظر الى تكثيف الانتاج ومراعاة الجودة فيه .

ولم يجد الصناعيون طوال مدة الحرب الى تغيير ادوات معاملهم ، وتحسينها فتدهروا اسرهم واباها بما تيسر جيداً كان التدبير او عاطلاً .

اما الآن وقد انتهت الحرب ، وقد اشرفنا على مرحلة « القلب والتكثيف » فاذا يكون مصير هذه الصناعات قديماً وحديثاً ؟

نخرج من الحرب العالمية الثانية مع :

١- مآكينات وانشاءات متطورة ، متينة حتى قسم من الذي سلم منها لاصحابه خلال السنتين ١٩١٦ و ١٩١٧ تنفيذاً لطلبات اجريت أثناء الحرب .

٢- انتاج صناعي غالباً ما يكون رديئاً .

٣- اجور فاحشة ، وفي الجانب مرهقة ، ومشاكل اجتماعية دقيقة .

٤- عمال ، ورؤساء ورش مقدورهم على العمل والانتاج دون مقدرة العمل الاممي ، والاوروبي ، وحتى الفلسطيني الذي يعمل بواسطة آلات وادوات مماثلة لتي هي عندنا .

٥- صناعة سورية مزاحة ، طرفها اكثر ملاممة من ظروف صناعات الجهة الاجور والاجباء الاجتماعية .

٦- اسعار عالمية ادنى كثيراً من اسعارنا المحلية .

حتى اذا صرفنا النظر عن قسم صغير من الصناعات ، التي نشأت في الحرب ، والتي لا تكسب لها الحياة بعد ان ففرح من اختيار مرحلة « القلب والتكثيف » ؛ فان الصناعات التي نشأت قبل السنة ١٩١٠ تستحق ان نحصر بحث دقيق وبعيد يكون من شأنه ان نخرج بحكم على مقدار حفظها في القاء ؛ ان الظروف الاقتصادية العالمية .

ان حاجة اغلبية البلدان الى البضائع ، وإلى المواد الكثيرة التوسع ، تمجيعها ولكسوة ايتائها وغذائهم .

إن الوقت الواجب استرقفه في قلب وتكييف صناعات الحرب وجعلها صالحة للعمل في اوقات السلم.

إن الاضرابات الجديدة التي ستنت في الولايات المتحدة ، والتي أثرت على الانتاج في اكبر بلاد للاتاج في العالم.

وإن التأخير الحاصل في نزع السلاح وفي صرف الحيتوس الخليفة من الخدمة ، وغيرها من العوامل الكثيرة المختلفة الثانوية تضافرت كلها على اعطاء صناعنا هلة جديدة ، ويمكننا ان بقدر ، بدون ما عناه ، ان قسماً كبيراً من معاملنا يمكنه ان يستمر في العمل طيلة النصف الاول من السنة ١٩١٨ .

ولكنه يوم يعود لانتاج الى حاله الطبيعي في كثيرات البلدان الصناعية ويوم تزول ازمة النقل البحري ، ويوم نحس مشكلة القطع الددر بتطبيق اتفاقية « بريتون وودز » ، ويوم تنقش المراقيل التي تقود التبادل الدولي نقصاً هاماً بفضل المؤتمر التجاري الذي افتتح في « الهافانا » ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ وما زال منقداً ، يومذاك تنشمر كثرة من الصاعات اللثنائية الحاجة الملحة الى تكييف ذاتها والتوفيق بينه وبين الظروف الاقتصادية الجديدة .

ففي مثل هذه الحال يصبح لا مفر من احتجاب تزوم نفسها عليه صناعنا لنا كثيرة لتعود على تغيير اساسي في وسائل الاستثمار وانه لانطلاق جديد ، على اسس جديدة ، سيفرض نفسه فرصاً .

ومن الحائر ، ايضاً ، ان لا يتأخر ، طويلاً ، الكثيرون من صناعي البلاد من تقرير هذا الاحتجاب ، وإن اوليات الاستيرادات الضخمة التي ستصل اليها بسمار حدة ادنى من معدل اكلاف الانتاج المحلي تعتم ، ولا شك ، افعال عدد كبير من معاملنا وإن هذا الترقب قد بدأ يتحقق .

وعلى كل حال ، وحتى اذا لم يطلق الاستيراد ، فإن الصناعيين الذين هم على معرفة بما آلت اليه الاسعار في البلاد المصدرة ، يزعمون ، منذ الآن ، تخفيض تدفقي كيات الانتاج عندهم ، اجتناباً للخسائر العارضة التي سيكتدونها ان هم طأوا على اتواء الكثيف وعلى تخريب البضائع المستجدة بامسار الكلفة المحلية الحالية .

وإن علا. الاجور عامل من العوامل الاولى التي ساهمت في علا. اسعار

الانتاج ، تردد الى الاعاء الاجتماعية ، وان علاء الاحور مسبب من علاء المعيشة ، وبصورة خاصة ، عن علاء ثمن الحجر كما سيورد بيان ذلك .

وهنا يعرض مجال التوقع والقول :

- يتنوع على صاعقتنا ان تستمر في الانتاج ، بالظروف الاقتصادية الحاضرة حتى اذا ريدت الرسوم احمركية لحمايتها ، وحتى اذا منع الاستيراد .
- وحدها يمكنها ان تبقى ، او ان تستأنف العمل ، الصناعات التي يمكنها فور الانتهاء من مرحلة الانتقال والتكليف ، ان تنتج إنتاجاً حيداً وبسعار معادلة ، من قرب ، للاسعار العالمية .

وهكذا فان مشاكل القلب والتكليف التي تحدها حالياً ، صناعي البلاد وحكامها ، هي التالية :

- التخلي عن الانتاج الذي لا تقدر له احياء .

تصير وتجديد المعدات .

- تجويد نوعية الانتاج ، وتكثيفه بتطبيق اساليب للانتاج اكثر درساً تتفق مع اليد العاملة المحلية ، ولا ينبغي من اعتبارها فكرة تكاليف الانتاج .
- تنظيم الحرف .

- تخفيض اسكلاف المعيشة ؛ واستمرار اعادة النظر بهجور المعدل وبالاعاء الاجتماعية التي تتعاون على خلق الانتاج الوطني .

- انتاج بضائع صالحة للتصدير ؛ تتفق اسعار كافتها مع الاسعار العالمية .
- التمرن بالمواد الاولية المستوردة شروط مراقبة لحمة الجودة والسعر .
- ايجاد القوة المحركة بأسعار رخيصة .

- تعديل نظام الضرائب الذي يشل حركة الصناعة الوطنية ويقضي عليها بالخراب .

- تنظيم تمويل المشاريع الصناعية واعدادها بالقروض .

- تمكين الصناعة اللبنانية من الاستفادة من المدفع التي تستفيد منها الصناعة السورية .

وسنبين ، فيما بعد ، الحل الذي نرثيه للسائل التي تنظم لبنان بلداً

صناعياً ، على شرط ان لا نلجأ الى حلول ناشرة وعلى ان نعرف كيف نستفيد من ثرواتها الطبيعية ومؤهلات انائها .

٢ - السياحة والاصطياف :

حالت الحرب دون كل تقدم محسوس في حقن السياحة والاصطياف . فالتضيقات التي تناولت التحول والانتقال « والفراغ » ، والتأخير والمراقبات ، والتي اريدت لاعراض عسكرية ، وكل الازعاجات التي تولت ، لمحتلم الاسباب ، حالت دون دفع المصطافين الاجانب .

انقص علا . اسعار المعيشة كثيراً من عدد روار بلادنا . ونقص علا . مواد البناء . ومواد الفرش والاثاث مان لا يصار الى بناء جديد الا بقدر ، ومان لا تنظم المساكن المدة للابحار .

غير ان صناعة الفندقية ، على امكانياتها المحدودة ، لم تنقطع عن العمل ؛ ولذلك لم تنحس ضرورة تحسين وسائلها لتحلب اليها الزبائن .

وهذا ما اوجب ان نكون ، آخر الحرب ، في موقف عريب ساهمت في خلقه الاسعار المتدلة التي كانت راحة في فنادق اوروبا (فرنسا ، سويسرا ، وايطاليا) . وكان موسم السنة ١٩٤٧ موسماً عاطلاً ، فلا اصحاب الفنادق ولا حكومة البلاد تمكنوا من ايجاد حلول للمسائل التالية :

- تخفيض محسوس في اكلان المعيشة يمكن من تخفيض في تعريفه الفنادق .
- تجويد الصناعة الفندقية تجويداً ملحواً .
- تحقيق حرية نقل لوساميل بين الدول الاعضاء في « جامعة الدول العربية »

- تنظيم وسائل نقل تكون سهلة ، سريعة ، ومعتدلة في السعر .
- تسليمة المصطافين وملا . فواغ وقتهم بالاشياء الحلوة .
- ويجب ان تستعيد السياحة من هذه التدابير ، ايضاً ، وعلينا ان نوجهها الى بلادنا وان نشجعها بمختلف الوسائل .

ونضيف انه يجب ان ننمي حركة التمييز لنتمكن من استيعاب وايواء عدد اكبر من الناس في حال نجاح التدابير التي اشرنا اليها اعلاه .

• - نواحي نشاط ومصادر أخرى للدخل :

بين مصادر الدخل غير المنظورة والجاهزية التي سبق ان درسناها في الفصل السابق انعاق الجيوش الاجنبية وقد زال تماماً مجحلاً. تلك الجيوش محلاً ورا...
تقوة ذات شأن في باب مدائيلنا غير المنظورة.
فاصبح محتباً ، وحالة هذه ، ان نعدل على إيجاد مصادر جديدة للدخل
من الخارج تقوم مقام المصدر الذي اعلق .

الباب الثاني

ارتفاع الاسعار المحلية ؛ غلاء المعيشة ؛ واسعار المهر

من موكب الشرور الذي يرافقه الحرب ليس انحبث ولا ارسخ من شر
غلاء المعيشة ؛ وهو يفتك ، خاصة ، في الهذات الاحتمائية التي يتم تكوينها
الاقتصادي والاجتماعي عن هدم لينة في تكيف ، الاساليب ومن تقصير في
التكيف الاقتصادي والاداري . كما دلت على ذلك التحوية اللبنانية الحاية .
وليس من موجب للتوقف عند اهمية مستوى الاسعار المحلية في الدلالة على
الحالة الاقتصادية ، وكصير في التوارب الاجتماعي ، وفي التوسع الاقتصادي ،
ولا يتدرع بهرمان عبر الذي بدا من ترددات الدائم ، لدى عرض المسائل القلب
والتكيف ، هذا التردد الذي تناول الحاجة الملحة القضية بخص الاسعار
الداخلية وترخيص اكاليف المعيشة

ففي مدة الحرب ، التي استغرقت ست سنين ، كانت فكرة تثبيت الاسعار
واكاليف المعيشة وحملها على الاستقرار هاجساً ينخر في اساطير لوسية وفي
الرتي العام ؛ لا ان هذا الهاجس ظل هاجباً وظل الكلام فيه كلاماً دون
ان يعاين بالتحقيق .

ان حمل اسباب الغلاء المعيشة ؛ واستعانة مداواة بعضها ؛ وان التخل الثام
معطوفاً على التدابير التصفية التي تقوم على تطبيقها ادارة هزئة ؛ كل ذلك ادى
الى ارتفاع في الاسعار يسكاد لا يتصوره الخيال .

كأن وإن بعض الأرقام يعطينا فكرة للحكم:

السنة	السنة	السنة
١٩٤٧	١٩٤٥	١٩٣٩
- أكلان للمعيشة		
٧٥٠	٩١٥	١٦٧٤٥ (١٥٠٠ عام ١٩٣٩)
- ثمن الفصح الرسمي الشهري		
٣٥٠ ل. الطن	٣٥٠ ل. الطن	٣٥٠ ل. الطن
- السكر		
١٢٠ ع. الكيلو	٣٥٠ ع. الكيلو	١٢٠ ع. الكيلو
- القمح (قسطه ورطبة)		
٣٣٠ ع. الكيلو	٩٦٠ ع. الكيلو	٣٣٠ ع. الكيلو
- حديد (١٨٠ ميلغرام)		
١٠٠ ل. الطن	١٠٠ ل. الطن	١٠٠ ل. الطن
- القمح (في السعر الرسمي)		
١٢٠ ل. الطن	١٠٠ ل. الطن	٧٠ ل. الطن

وتنقصي ستان على وقف القتال فتدنى الاسعار إلا ان اكلان المعيشة تبقى على مستواها العالي.

ولكني يمكن الحكم بالمقاومة بيننا وبين بعض البلدان المشبعة التي لم تتدن عملتها وبين البلدان المتخمة لنا فانتا نورد في ما يلي معدّل اسعار الحلة فيها نقلاً عن «شركة الاعضاء» الشهرية التي تصدر عن الأمم المتحدة (نيسان ١٩٤٧)

لائحة الاسعار بالحلة

كانون الثاني - حزيران ١٩٣٩ = ١٠٠

بريطانيا البحرين	الولايات المتحدة	سويسرا	ايران	العراق	مصر	تركيا	مستعرب	لسان
١١٢	١١٣	١٠٥	٨٨	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١١٣	١٩٣٧
١٠٤	١٠٣	١٠١	٩٣	١٠٠	١٠٢	٩٧	١٠٦	١٩٣٨
١٠٦	١٠١	١٠٥	١٠٢	١٠٠	١٠٤	٩٨	١٠٥	١٩٣٩
١٢٠	١٠٣	١٣٥	١١٥	١٣٨	١٢٩	١٢٣	١٣٠	١٩٤٠
١٥٧	١١٤	١٧٣	١٤٦	١٢٩	١٦٠	١٢٠	١٧٨	١٩٤١
١٦٤	١٢٩	١٩٨	٢٥٧	٣٨٣	٢١٣	٢٣٠	٢٦٠	١٩٤٢
١٦٧	١٣٥	٢٠٦	٢٧١	٥٩٠	٢٧٢	٥٧٣	٣١٨	١٩٤٣
١٧١	١٣٦	٢١٠	٢١٠	٥٣٦	٣١٤	٤٤٦	٣٣٥	١٩٤٤
١٧٤	١٣٨	٢٠٨	٢٧٩	٤٩٤	٣٢٦	٤٣١	٣٣٥	١٩٤٥
١٨٠	١٥٨	٢٠٣	٢٠٣	١٠٠	١٠٠	٤١٥	٣٤٩	١٩٤٦

ان النتائج المؤسفة ، القتالة لاقتصادنا ، التي تشع عن هذه الحالة مستوى عرضي في ما بعد ، وسدكر ، هنا ، الاسباب التاريخية التي اعصت الى علاء المعيشة في لبنان ، وسشيد ، بعد ذلك ، الى التي لم تزل تؤثر على علاء المعيشة ؛ وذلك بسكي عرض ، واضعاً ، المشكل الجوى الذي يحه بلادنا

١ عرض ورسمي

ان الاسعار المحلية واكلاف المعيشة ، في لسان ، تدنت تدريجياً ، ابتداء من السنة ١٩٢٩ ، نسب الارمة لاقتصادية العالية . وقد دلت ، بين السنة ١٩٣٣ والسنة ١٩٣٦ حدها الأدنى ، وذلك اثناء مرحلة استقرار في النقد المحلي وهبوط في الاسعار العالية .

وفي ايلول ١٩٣٦ مالت الاسعار الى الارتفاع نتيجة تدهور الفورك الذي اعضى الى تدهور مماثل في الليرة اللبنانية .

وقد كانت السوق اللبنانية دائماً حساسة - وان بدرجة اقل من السوق السورية - لتقلبات اسعار الذهب . وكان لا بد من هذه الحرب لفصل ، بصورة ملهوسة ، الاسعار المحلية من اسعار الذهب

ويمكن ان نُميز ، اثناء هذه الحرب ، ثلاث مراحل لتطورات الاسعار :

المرحلة الاولى : من ايلول ١٩٣٩ الى حزيران ١٩٤٠

المرحلة الثانية : من حزيران ١٩٤٠ الى تموز ١٩٤١

المرحلة الثالثة : من تموز ١٩٤١ الى ايلول ١٩٤٤

ففي المرحلة الاولى ، التي بدؤها اعلان الحرب وبهايتها الهدنة الفرنسية في حزيران ١٩٤٠ ، لم ترتفع الاسعار الا قليلاً تحت تأثير صعوبات النقل التي سببتها الحرب .

وكان اشاء مراقبة انقطع ومراقبة التجارة الخارجية ، في ذلك الحين ، نتيجة لتدابير مماثلة اعتمدها فرنس . وكان السب الوحيد في هذه المراقبة حماية القطع الفرنسي ، السذي يتبعه القطع السوري اللبناني ، بان يصدر الى

تقييد استيراد المواد التي يجب ان تدفع اثنائها تغير الفورك ، والى منع تصدير
المنتجات السورية اللبنانية للتصدير .

وقد حالت هذه المراقبة ، التي لم يحسن تطبيقها ، دون تمويل البلاد ؛ وكانت
سداً في اسباب حطيرة ، وحد من لي الفلا .

* * *

ومنذ الهدنة الفرنسية (١٦ حزيران ١٩٤٠) التي ساهمت لهدوء سوريا
من السكدة الاسترلينية بدأ تصاعد الاسعار سريعاً ، وهو نتيجة حتمية لوقف
الاستيراد ولعدم حصر طابقت المستهلكين في الداخل) ، بيد انه كان لهذا
التصاعد طام من ضمن القوة الشرائية التي منيت بها اجور العمال والمستخدمين
الذين بقيت اجورهم على حالها تقريباً .

فما كان من المفوضية الفرنسية الا ان حاولت ، من مباشر ، جهم تصاعد
الاسعار فتمت القوابس لهذا الخصوص :

١- انشأت ، في المفوضية العليا ، دائرة للتسويق .

- ووضعت تحت نظام التوزيع المراقب ، اهم المواد المستوردة للصناعة والغذاء .

- وانشأت مونتويولا للنقل والتسويق بالفتح ؛

وحذقت الاسعار وفرضت المراقبة عليها ؛

واوجبت التصريح عن المقنيات والبضائع المغرنة

وساعدت الصناعات المحلية على تسكين انتاجها .

- وانشأت مصفاة للبترول في طرابلس .

- وعقدت اتفاقات للقايضة .

- واعضت من التهريب لتحصل بواسطته على حاجة البلاد من المواد

الاجنبية .

بيد ان هذه التدابير ظلت ، في قسمها الاكبر ، تدابير مبدئية ، فلو ان
انصرف الى تطبيقها ، حتى علق ، ان نسب سوء الامتثال الناتج عن تفكك
الجهاز الاداري وان نسب المداخلات والمساهلات المقصودة .

وحدها التدابير المتخذة بشأن مصفاة طرابلس لمحت تمويل البلاد

والمحروقات السائلة كما انها عدت بسعة ميريانية المصالح اشتراك في المفوضية العليا التي كانت قد وقعت في عجز من جراء وقف الاستيراد ونضوب المدخيل الحركية. وان سعر القمح المحدد رسمياً والذي كان يتراوح بين الـ ٦٠ والـ ١٠٠ ليرة لبنانية للطن الواحد ارتفع ، تدريجياً ، في السوق السوداء ، الى الـ ١٦٠ ل.ل. و ٢٠٠ ل.ل للطن الواحد ، وقد دشنت عمليات تهريب القمح من الجبيرة الى تركيا قالمانيا .

وفي ايار ١٩٩١ انشأ مجلس التسيير احتياط ، لاعلى ، مشترك حكومتى لبنان وسوريا بالمقررات المتخذة بشأن التسيير مع ابقاء المراقبة والتحكم للمفوضية العليا .

وتبدأ المرحلة الثالثة بدخول البريطانيين والفرنسيين الدينيولين الى سوريا ولبنان (١٥ تموز ١٩٩١) وقد تميزت بداية هذه المرحلة بوقف تصاعد الاسعار لمدة ثلاثة اشهر تقريباً ، ذلك ان التجارة اعتبرت ان مورد التسيير الخارجية تعود الى التدفق وان حدة التقييدات ستخف

وحاولت الحكومة اللبنانية ، وقتئذ ، ان تلجم تصاعد الاسعار بان سمحت باستيراد كميات ضخمة من المواد التي هي بحاجة اليها ، وبان عمدت الى تخزين البضائع بقصد المضاربة والتهويل بها على التجار .

غير ان هذا العمل قد هو كس بتدخل المدوية العربية العامة التي حاولت استعادة صلاحيات المفوضية العليا .

(والسلطات البريطانية ، من جهة ثانية ، التي تريد ، هي ايضاً ، وفي الغالب ما تكون مراقبتها لاسباب حرية ان تراقب التسيير بواسطة ، ونوكلات ، لاستيراد التي اوكلت لـ L.A.C.C (قع ، ارز ، سكر ، مواد دهنية .) ان السلطات البريطانية ، قد تدخلت ، هي ايضاً ، وحدثت مشقريات الحكومة اللبنانية ، في مصادرها ، بان امتنعت عن ان تمنحها الرخصة لتتقل محراً السكر الذي كانت قد اتاعته من « جاوا » وبان صادرت القمح (٦٠٠٠ طن) الذي كانت قد اتاعته من « كوشي » ، في الهند ، واوصت الحكومتين اللبنانية والسورية بان يرفضا كل اجازة ترخص باستيراد هذه المواد ، وصادرت البضائع التي كان قد اتاعها افراد التجار

١٠. الامال التي عندها التجار على امكان الاستيراد الكثير فقد كفلت الحوادث تهديها بسرعة ، وامتد اواخر تشرين الاول ١٩٤١ عاد تصاعد الاسعار الى سابق عهده ، بخطوات سريعة)

(وقد اوجبت متابعة الحرب ان يبذل الحلفاء جهوداً وفيرة في شؤون المواصلات البحرية ، ولم يكن كافياً ان تلزم مستودعات لبنان وسوريا حذرها الاذنى ، وانما كان على الجيوش الحليفة ان تستدر من البلاد كل ما كان مقدورها ان تعطيه من الانتاج المحلي ومن اليد العاملة.

وهكذا فقد اخذت الاشياء المستهلكة تقرايد على ان الاشياء المستوردة بقيت قليلة واصبحت البلاد تعيش على البضائع الحرة ، وقد اخذت تنقص ، ومن انتاجها الزراعي والصناعي ، ومن معداتها التي اخذت تدوب بدون ان تبدل ، ومن صاعاتها الموثقة التي اخذت تقرايد على حساب الغلاء وتساعد الاسعار الجنوني ؟

فكان هم ما نتج من هذه الحالة : ازدياد تداول العملة الهائل ، والايدياع في البنوك والايدياع ، او توظيف الاموال في الخارج ، مما شرنا الى اهميته التقريرية في الفصل السابق)

فبالادنا ، وقد باعت ما لديها لعمدة ، لم تسكن من استيعاب ديونها شراء البضائع من لأسواق الخارجية ، ومن هنا غلاء الاسعار ، وضعف قوة العملة الشرائية على اسواق المحلية ، تلك العملة التي لم يعد لها وظيفة إلا شراء الحاجات المحلية التي كانت وحدها قابلة التصرف ،

عندئذ بدأت محاولات مراقبة الاسعار ، وطبقت ، لمدة خمسة عشر يوماً تمريب ، تدبير لقمع الغلاء. لم تكن ترتكز على اساس صحيح فاحقت هذه وبذلك الا ما كان منها مطبقاً على بعض المصالح العامة الموكولة الى الشركات. ولقد يوشق قوين البلاد بالقمع بان جعلت تجارته حرة ، وبعد ان افلست هذه الطريقة فلاساً تآمراً نعد الى انشاء مونوبول لمصلحة الحكومتين اللبنانية والسورية ، غير ان الحياة تحذر عليه ما لم يقلل مؤسسه برفع اسعار القمح الرسمية من سعره المتداول الى ريادة لا يقل عن ٧٥٠ بثابة على اسعار السنة

وإن مراقبة الاستيراد والتصدير ؛ ومراقبة التوزيع ؛ وانشاء تعاونية
لعمالين كلها لم تؤدّ الا الى زيادة الفوضى ، ويرجع السبب في ذلك الى تلبيل
النسبة الحكومية ، والى عدم كفاءة الموظفين وجشعهم وراشائهم والى
توسّعات المتعدين وشفاعتهم التي كثرت وانتطمت حتى باتت كنه مؤسسة
رسمية .

فكان لا بد لهذه التدابير الحكومية ان تفشل ؛ بل انها انتهت بالفشل ،
عملياً ، الى حالة اشد خطورة من ذي قبل ؛ ذلك ان الدولة ، وقد قاومت
من احقادها ، دعمت ان عليها التمس برعاياها ، والاستعانة ، مشهم ، الى
اقصى حد ، من هذه الحالة الشدة لدمج ولتغذي صدوقهم من استثمارها ،
رسمياً ، صارت الجديدة التي جعلت منها تاجراً مرتحلاً .

ومنذ وقت القتال ، اخذت طلبات الجيوش الجامعة تنخفض تدريجياً ، حتى
انعدمت مع « جلاء » في شهر آب من السنة ١٩٤٦ ؛ غير ان الاستيراد لم
يؤل على صوبته ، وابتقت الظروف السياسية الداخلية مستوى الاسعار على
حاله من الارتفاع .

يتبع من العرض الذي سبق ان ارتفاع الاسعار يخضع لنوعين من العوامل :

١ - العوامل الخارجية - الدولية

- ١ - اقبال الاسواق المصدرة
- ٢ - ارتفاع اسعار المصدر
- ٣ - ارتفاع اسعار النقل البحري والتأمينات البحرية
- ٤ - مهل التسليم الطويلة

ب - العوامل الداخلية - المحلية

- ١ - حصر الاستيراد
- ٢ - تطور الاستهلاك والطلب
- ٣ - العمل الحكومي

١ - عمل الحكومات الاحتية^{١)}

٢ - اسباب المصرة في علاء المصنعة سدان .

من الاسباب الفاعلة ، اثنا ، الحرب ، على الحقوق اللبانية المعادية بعضها قد رال ، الآن ، وبعضها لم يزل يفعل فعلاً . ملطفاً ، في حين ، ومحصناً ، في آخر ، وسنحاول هنا ضغط هذه الفاعلية .

١ - الاسباب الخارجية

١ - الاسواق المصدرة .

اي جانب الولايات المتحدة ، ودول الكتلة الاسترالية ، قد عادت اسواق فرنسا ، ويطانيا ، وبلجيكا تصدر مصائنها اليها ، غير ان اورن الوسطى لم تعد تواصلنا بمصدراتها التي كانت ، قديماً ، ذات شت مرموق وإن البلدان المعادية التي منها سويسرا ، واسوج ، والبرتغال ، لم تزل تبيعنا بعضاً من منتجاتها غير ان ربائنا في التصدير يقتصدون في الكميات التي يصدرونها اليها ، باستثناء اميركا التي تظل اكثراً ساحاً منهم .

ولكن الاصرامات ، في اميركا ، شلت حركة الانتاج وافقدت الايركيين معنى التقيد بالهلة المضرومة للتسليم وان مقاطعتنا لمنتجات الصناعة الصهيونية كان لها الاثر الكبير في تقويم بلادنا وفي اسعار حاجياتنا (

٢ - اسعار الاسواق المصدرة :

عندما تراخت المراقبة والتقييدات ارتفعت الاسعار ، في انكادرا ، وفي الولايات المتحدة خصوصاً ، ارتفاعاً لمبرح من الذي انتابها أيام الحرب . وقد راد الاستهلاك الداخلي حين ان التموين بالمواد الاولية لم يزل ضعفاً ، وان كافة الانتاج ، في الصناعات العاددة ، لم ترجع الى مستواه العادي .

١) رجع للمحقق راجح عرض مصدب مصدب اكلاف المصنعة اثناء الحرب ، والمحقق الخاسر . مشروع حماية الاقتصاد السامي الببارة لتخصص اكلاف يبيته المرموع الى الحكومة في ١٠ - ٢ - ١٩٤٤

ألمانيا ، واليابان ، وإيطاليا ، وأوروبا الوسطى كلها تستورد ، الآن ، وتستورد بصورة خاصة المواد الغذائية .

وتتخضع أسواق البلدان الحايطة لمراقبة صارمة تحرمها بعض النقل البحري ، والبلدان الاسكول - سكسونية التي في يدها مونيول التصدير (ورق اسوج ، وقح الارجنتين مثلاً) .

والاسمار ، بالأحمال ، نيل بشكل ظاهر الى التصاعد .
واكبر المشاكل الحاضرة مشكلة القطع النادر .

٣ - النقل والتأمين .

لم يزل النقل البحري نادراً وكثير العناء ، والنقل الحرضيق محصور ، والنقل الاسكول - سكسوني مراقب لمصلحة مونيولات هذه البلدان التجارية ونسبة النقل والتأمين هي من ٥٠٠ - ٧٠٠ لمائة كانت سنة ١٩٣٩ . وقد تدنت التأمينات البحرية تدنياً محسوساً وأنها اليوم بنسبة ٢٥٠ لمائة كانت سنة ١٩٣٩ .

٤ - مهل التأميم :

تبقى مهل التسليم عبر محترمة ان لمقتنيات ترميم وإعادة تجهيز المصانع وان لسبب الاضرار .

ب - الاسباب الداخلية

١ - وسائل الدفع في الخارج وكيفية التحويلات

السبب الاكبر في حصر الاستيراد هو ، حالياً ، قلّة القطع النادر ، وسندرس في ١٠ بعد تفصيل . مختلف بواحي هذه المشكلة عندما نتكلم عن مشكلة النقد .

وتجدر الإشارة ، هنا ، الى انه منذ ١٣ آذار ١٩٤٦ ، اصحت العملة الاسترلينية قطعاً نادراً وقامت ، هكذا ، صوبة جديدة في وجه حرية التجارة عندما ، وبملت في خطوره الحالة بالنسبة الى ما كانت عليه أثناء الحرب . وخذ تمارنا يستحصلون على القطع النادر من السوق السوداء . ليتمكنوا من زيادة الكميات المستوردة التي رادت كلفتها من جراء ذلك

غير ان الفرنك الفرنسي ظل قطعاً يمكن الاستحصال عليه بحرية ١٢ راد الكميات المستوردة من فرنسا

٢ - وسائل الدفع في الداخل وكسبه الاستهلاك :

اشرفنا في ما تقدم ، الى اسباب ارياد تداول العملة المثل (وقد رالت هذه الاسباب مجالا الخيوش الحليفة ، ولكن نتائجها دقيقة وستبقى ما دام لا يصار عادياً الى امتصاص هذا التضخم المالى باعادة جميع البضائع على سوقنا المحلية ، وبتجهير صناعاتنا تجهيزاً حديداً وان كثرة النقد المتداول رادت في الاستهلاك المحلي زيادة ملموسة فتقي الطلب اكثر من العرض الذي ظل محدوداً.

٣ - السياسة الحكومية :

إن ما قلناه عن المسؤولية الحكومية في صدد حديث عن ارتفاع تكاليف المعيشة لم يزل يصح حالياً ، ما دامت تدخلات الادارة ومراقبتها دقيقة على حالها ، وبعد ان وسعت شبكة المراقبة ، ونظر في نصية دوائر التسوين عمدت الحكومة الى تدابير حزئية لتقييد الاستيراد والتوزيع المراقب بآل الى ارتفاع جديد في الاسعار.

واستمرت اخطاء الماضي ، من جهة ثانية ، خاصة في الحقول التالية :

- احازات الاستيراد ومخزونات القطع الدار .

- سياسة التصدير .

وعلى دعم المحاولات التي بقيت محاولات حكومة لم تنجح اية سياسة رشيدة مسخرة بهذا الخصوص

وانما في موقف لم يزل يحاول معه ادخال البور والهواء الطلق الى هذه لعالم التي يكتسبها القموض والشك وعدم امزويته وعدم الاسهام واضطراب الاسواق المحلية ، والالاف . على علا . لميشة لمصلحة بعض المخطوطين ، وبالتيجة ، لمصلحة المستثمرين .

(وتبقى مسؤولية الحكومة كاملة في شؤون سياسة الضرائب كما ينبغي من الجداول التي تطهر الاهمية المطلقة للضرائب على المباشرة وقيمتها بالنسبة

الى اضرائب المباشرة ، قللت الجداول الواردة في الفصل الخامس الذي سيلي وهو يدور على السياسة المالية)
وان ضرورة التدخل ، بصورة خاصة ، لم تستوف بدئها واحكام وهي لم تتناول الارباح الطائلة بمعدل لائق .

ولا بد من اتهام سياسة الحكومة الاجتماعية : فاقرار قانون العمل قبل اغضائه بدرس عميق ، اتقن كاهل الانتاج دون ان يفيد المسأل او ان يؤمن لهم الضمانات التي من حقهم ان يوقعوها منهم .
وقد سيطرت سياسة القمع على مشكلة عمالة الميشة ، لهذا نخصها بقطع على حدة .

٣ - مشكلة القمح

ينتج من الدروس الموضوعة ان اجر العامل اليومي ، في العمل اليدوي المادي ، يوزن ، تقريباً ، ما يعادل ثمن ٨ الى ١٠ كيلو دقيقاً ، ويوزن ، في ايام الاضطرابات الاقتصادية ، ما يعادل ثمن ٧ الى ٨ كيلو دقيقاً .
وكانت اسعار الدقيق في اول ايلول ١٩٣٩ على ما يلي :

نوع الطحين	من الكيس ل ٩٥ كبير	من الكيلو ، مروض البنية
الطحين الزيرور	٧٢٥	٧٠٦٢
الطحين الاكسيرا الفاهر	٦٢٥	٦٤٥٥
الطحين البلدي	٥٢٥	٥٠٥٢
	من الجبة	من الفرق
	٧٢٥	٨٠٣٥
	٦٢٥	٧
	٥٢٥	٦

كان ، اذاً ، ثمن الطحين المادي ، في اول ايلول ١٩٣٩ ، ٦٤ ع . ل .
لكيلو واحد ، وكان الاجر اليومي الذي يتقاضاه العامل المادي ، غير المتخصص ، يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ عرشاً لبنانياً .
ورفع اسعار القمح الدختر ، اثناء الحرب ، كان سبباً بارتفاع ثمنه في الاجور ، كما كان له الاثر العميق على جميع الدورات الاقتصادية في لبنان .
وكان على الشعب اللبناني ان يدفع ، طوال سنتين متواليات ، ثمن كيلو الطحين المادي المقتن ٥٠ ع . ل . تقريباً في وقت كان فيه سعر الطحين بالسوق السوداء يزيد السعر الرسمي من ٥٠ الى ٧٥ في المئة .

وفي بداية السنة ١٩٤٧ خفضت الحكومة اللبنانية اسعار القمح والطحين
المقنن الى ٣٠-٣٣ ع. ل. للكيلو الواحد ، فاصيبت الحزينة اللبنانية
نتائج ثقتية ذلك ان الثمن الذي كان يدفعه لبنان لسورية لم يبدل عن
١٥ ع. ل. للكيلو الواحد

تمركزت اسعار القمح السالية خلال السنوات ١٩٤٦-١٩٤٧ ، في كيرت
البلد المنتمية ، حوالي الثلاث عشرة ليرة استرلينية للطن الواحد .
وكان يمكن استيراد القمح الكندي « مانيتوبا » ، وهو اجدد جس في
القمح ، بهذا السعر ، اي ١٣ ليرة استرلينية للطن « فوب » المراقى الكندية ،
وكانت اكلاف النقل والتأمين الى بيروت لا تزيد عن السع ليرات استرلينية
للطن (وهي المعلومات التي تمكنا من الاستحصل عليها في ايار ١٩٤٦ بنسأ .
على طابنا بواسطة احدي البيوت التجارية الكبرى في بيروت) .
وقد استحصلت فلسطين على ما كان ينقص قوتها بالقمح ، خلال السنوات
١٩٤٦-١٩٤٧ ، بسعر عشرين ليرة استرلينية للطن الواحد « سيف » مرافها
وكان بالامكان ، لو سمح ، ان يكفد كيلو القمح ، « سيف » بيروت ،
١٨ عرشاً لبنانياً . وان كيات كبيرة من القمح كانت يرسم البيع في كندا ،
والولايات المتحدة ، ولارجنتين ، واستراليا الخ . . . على دعم الامدادات التي
قدمت بها هذه الدول لاورد الهند وغيرها من البلدان التي كانت في عجز
انتاجي ؛ فكان بالامكان ان نحصل على عشرة آلاف طن من القمح ، شهرياً ،
سداً لحاجة لبنان .

وكان باستطاعة لبنان ان يطلب ، على اساس الاسعار السالية واسوة
بالبلدان الاخرى ذات العجز في الانتاج ، وان يحصل على كيات القمح التي
كانت تعود ؛ ذلك انه بعد مستقل لا يكفيه انتاجه من القمح .
وان تخفيض اسعار الطحين الى العشرين عرشاً للكيلو الواحد كان من
شأنه ان يحقق تغييراً هاماً في حالة بلادنا الاقتصادية من ناحية خفض اكلاف
المعيشة ، وحفض الاجور ، وتخمين ظروف الانتاج .

غير ان لبنان اضطر خلال سني الحرب وحتى السنة ١٩٤٧ ، ان يستقدم من سورية ، شربكته في الوحدة الجمركية ، حاجته من القمح .
وقد دفع عالياً ثمن هذا القمح . ويجب ان لا ننسى ، لدى استعراض اسباب اللجوء ، الرسوم الاضافية التي كان يدفعها لبنان لمصلحة الحرينة السورية .
ولما كان الموسم السوري ، للسنة ١٩٤٧ ، ماحلاً فقد لزم لبنان ، ابتداء من شهر تشرين الاول ١٩٤٧ ، ضيق في تأمين مؤوته . فاضطرت الحكومة اللبنانية ان تلجأ الى محاولات في المداواة المؤقتة . - الاستحصا من سورية على خمسة آلاف طن قمحاً (ما يكفي لبنان لمدة ١٥ او ٢٠ يوماً) وشراء الدرة والشعير ، بأسعار فاحشة ، من حيث يتيسر لها الشراء .
وفي اواخر تشرين الاول ١٩٤٧ ارتفعت اسعار القمح والطحين الروسية ، في لبنان ، من ٥ الى ١٠ عروش لبنانية اضافة الى سعر الكيلو الاساسي .
تعرض للحكام اللبنانيين ، الآن ، مشكلة مزدوجة .
١ - تأمين اعاشة البلاد تأميناً سريعاً بطوب الفداثة
ب - اعتماد سياسة راعية وسياسة قح ، تطبق في السنين المقبلة ، وتأمين الوئيف بسعر مقبول .
وقد تعرضنا للحلول بشروع سنده في الفصول التالية .

الباب الثالث

لمسألة الاحتمية والبطالة

فرعنا من درس حركة ارتفاع الاسعار واكلاف المعيشة منذ بداية الحرب حتى اليوم .
فاذا كانت ارباح التجارة والصناعة والزراعة قد تصاعدت بنسبة بمائة ، فان اجور الموظفين والمستخدمين ظلت مقصورة تقصيراً ملحوظاً ، اماً اجور العمال فوافقت الارتفاع من قرب)
وان التفاوت المؤلم الذي نتج عنها في احوال معيشة طبقتين جارين من

طبقات الشعب اليتامي قد جر الى تعقيد المسائل الاجتماعية وحمل مطالب المستخدمين والاحياء بتحسين حالهم مؤمنة وداعة التردد .

ولم تنص الفوائد المتأقمة المنشأة لهذا الخصوص الى تصحيح هذه المشاكل الشائكة ولم تنص ، في عاب الاحياء ، ألا الى زيادة الارعاج واردهه

وفي الطرف الحاضر ، حيث بدأت الاسعار تتدنى ، فان المستخدمين والاحياء لم يزالوا ثابتين على الصعط الذي احدثوه ، وعلى مطالبهم بحوب التوفيق بين الاجور التي يتفاوضون واكلاف المعيشة حيث لم يزل الفرق شاسعاً .

غير ان ارباب العمل الذين كانوا يقدمون ، مدة الحرب ، على مواجهة هذه الزيادات يقفون منها الآن ، وقد بدأ الكساد ، حزين غير متساھلين .

ومن جهة ثانية فان قسور العمل ، الذي وضع مؤخراً ، يتضخض خصوصاً له مفضل رحيمي فحيث ارباب العمل اصاء ، لم يعط لهم ، ولن يعطى ان يتدبروها في المستقبل ويتفهموا على مواجعتها .

ون الفوائد التي منحت للعمل بشكل غير مدروس ، والتي منها ، بصورة خاصة ، التعويضات العائلية . وقد احدثت تسرع وقيل انشاء صندوق التعويض - ان هذه الفوائد قد ارتدت على المستخدمين بان حملت ارباب العمل على الظهور بمظهر التحفظ الكلي تجاه منح العمال زيادات جديدة وفوائد جديدة .

وهكذا تعرض ، للحكومة اللبنانية ، مشكلة تنظيم العدل واعداد اقتصاد سليم في لبنان : والمقصود ان نحسن حالة المستعجم بدون ان نحرب رب العمل اذا اصاب سوقه كساد ، والمقصود ان يوفق بين المستعجم ورب العمل في سبيل تعاون مضر ، والمقصود ، أخيراً ، ان نسد النظر في لتسريع الاعرج ، غير المشظم ، ون نؤسغه على بعد النظر والتجسس ، والعدل ، والعدل .

وتظهر مشكلة لطانة قبالة سوء الحالة المتوء عن اعلاء ، فقد سبب السحاب الحيوش الاحية صرف عشرات آلاف العمال والمستخدمين من الخدمة . ولكي يتمكن من اعطاء فكرة عن اهمية عدد المصروفين فاننا نورد ، هنا ، جدولين مأخوذين من تقرير صادر عن الشمة الاجتماعية في

المديونية الفرنسية العامة ، بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٢ ، تتعلق بتشغيل اليد العاملة من قبل الجيوش البريطانية والفرنسية في مدّة الحرب .

جدول رقم ١

الجيش البريطاني

مجموع	قوة	شبه مدرّبون	مدرّبون	بعمود
١٠٠٠٠	٥٠٣٣	٢٧٥٧	٧٢١٠	طرابلس
٨٢٩٤	٥٣٦٧	٢٢٣٠	٦٩٧	سكة حديد طرابلس النافورة
٥٧٦٣	٦١٢٩	٢٠٥	٩٢٨	مرجعيون
٧٢٧٩	٤٨٨٨	١٦٧٢	٧١٩	صور
٦٣٥٠	٣٨٣٤	٢٧٠	٢٤٦	سكك
٦٧٧٦	٢٧٦٦	٤٨٤	٥٢٦	البحرية
٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	الطيران والخدمة
٠٠٠	٠	٠٠٠	٠٠٠	
٤٣٤٦١	٢٩٠١٧	٨١٤٨	٥٣٢٦	

جدول رقم ٢

الجيوش والادارات الفرنسية

(ارقام تتعلّق بالوحدات وبدلواتر المدعة المصنّعة)

٦٠٠٠	المدنيون الموظفون في الجيش البحري (واحد منهم حنصانيون وموظفون في المكتب)
٢٧٠٠	المدنيون والمسكرزيون الموظفون في الجيش البحري
١٣٠٠	المدنيون والمسكرزيون الموظفون في الجيش الجوي
٥٠٠	في خدمات العامة
١٠٥٠٠	المجموع

يظهر ممّا تقدّم ان حين الب لثاني كانوا يعملون ، مدّة الحرب ، في الجيوش اخليفة ؛ وقد صرفوا من الخدمة تدريجيّاً ابتداء من اواخر السنة ١٩٤٥ وخلال السنة ١٩٤٦ . من هؤلاء بحاجة الى عمل وعليه ان نحلق لهم هذا العمل ، فيجب ، لذلك ، ان نرجع الى مختلف نواحي نشاطك الاقتصادية نفسها وان نحلق مباشرة او غير مباشرة عملاً يفيد المجموع .

الباب الرابع

دور الدولة

حملتنا الحرب على اختبار فكرة جديدة في الدور الذي تقوم به الدولة ،
حتى السنة ١٩٣٩ لم يكن الاقتصاد المسيّر سيراً حكومياً معروفاً ، عندنا
في لبنان ، لا بطريقة الثورات التي كانت تصل اليها واصمة الانظمة
الدكتاتورية .

فهي منذ الحرب (جريت ، على حدتنا ، تجربة مؤسمة للاقتصاد المسيّر ،
والمسيّر سيراً سيئاً ، وقد اوردنا ، اعلاه ، اصرار هذه الطريقة التي اوجعتها
حالة الحرب .

اما الآن ، وم يعد من معرر ، بسبب وقف القتال ، لتدخلات الادارة
في الاشياء الاقتصادية ، فليتنا ان ننسأل عن الطريق التي يجب ان تتبعها
- سياسات الاقتصادية بين الطرق التي تعرض لنا

فأولى هذه العودة الى الطرق الحرة الاقتصادية والى النظام الحر ، اعني
الى اقل ما يمكن من تدخل الدولة في حق الاقتصاد . وتكون الثانية في
اعتماد الاقتصاد المسيّر ، وفي مراقبة كل مظاهر الحياة الاقتصادية .

وتكون الثالثة في اعتماد طريقة وسط بين هذه وتلك وهي تحول الدولة
ان تسبق وتوجه الاقتصاد الوطني سياسة يصح لها فيها بالتدخل غير المباشر
ضمن نطاق تصميم عام ترسم فيه الخطط لمعات طريقة .

وعلى الدولة ، فجهء المشكل لاقتصادية الوطنية التي تعرض ، ان تشفي
طريقة وان تتخذ موقفاً .

ان مسؤولية الدولة ، في بعض الجوانب ، مسؤولية مباشرة ، فلا تستطيع ،
اذا ، ان تتهرب من موحات تفرض نفسها عليها . كمثل تنظيم الادارة تنظيماً
علمياً يستعين بجميع الوسائل الحديثة . وكاعتماد نظام عادل للضرائب
ينطبق على حاجيات لاقتصاد احاصرة . وكتحقيق تجربة حديث عام يتناول
شقي الحقوق (الطرق) ، المرافق ، مشاريع الري ، القوى الدافعة ، الكهربائية ،
النقل ، تجهيل المدن .

أما في الحقول الأخرى من تدخل الدولة لا يبدو لازماً بل أنه قد يخل
بخطر ومضر؛ وأشد ما يبدو خطراً في حقول التبادل الاقتصادي وفي استخدام
اليدين العاملة . .

إن الجميع النظرية التي تساعد تدخل الدولة صحيح لها ورها وهي عديدة ،
غير أن تعاليم الحرية التي تنهض تدخل الدولة المباشر لا تقل عنها جزءاً ،
وجداً .

ففي الأمكان أن يوفق إلى حل وسط يكون بين الطرفين المتطرفين ،
ويستطيع أن يحافظ على الحرية والمبادأة وأن يحول دون سوء التصرف ،
والارتباك ، والاختلال الجسيمة التي يرتكب نظام رأسمالي فردي لا دمة له
ولا دين .

الباب الخامس

العجز في ميزان الحسابات اللبناني

تشكون السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وما يليها ، وفي جميع التقديرات ،
سنوات حاسرة من حيث ميزان الحسابات ، ولا يسد هذا العجز إلا بواسطة
دفع أموال ضخمة للخارج .

م بعد باستعادة لبنان أن يعتمد على ما كانت تنفقه لجيوش الأجنبيّة
وعليه أن يعيد تخزين البضائع التي تددت ، وأن يعرض وسائل النقل فيه ،
وأن يهتم بتجهيزه الصناعي والاقتصادي .
فعليه ، والحالة هذه ، أن يعرض من وسائل الدفع التي تمت أثناء الحرب
ليرجع ، بحالة أسواقه وباتجاهه ، إلى العادي

وبصبح من المهم ، إذاً ، لكي يتم عرض المشكلة بوضوح ، أن
يصر إلى تحييد أهمية العجز المقدر لسنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بأن نشي تورياً
بين المقدّر من دخلنا وخرجنا استنداً إلى حالة الاقتصادية والتجارية الحاضرة
وسنبدأ ، على سبيل التقدمة لهذا البحث ، بعرض ميزان مدفوعات اللبناني
لسنة ١٩٤٦ ، وهو يلخص بالجدول التالي :

ميزان الحسابات الميزاني لسنة ١٩٤٦

تلاخيص أسعار الثغابة

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية الرسمية الممنوعة

الداخل	خارج	من
١٣٠		مستوردات باستثناء البائتات والعملة الذهبية على أساس ٦٠ من مجموع الاستيراد الاسمي - السوري وهي حصة لبنان
١٢		المستوردات العرق الخاص من شراء القطع البادر من اسواق سودا
-	٢٤	مستوردات البائتات والعملة الذهبية (وهي حصة لبنان المقدرة بـ ٨٠-٨٥ ٪ من مجموع النكية للمستوردة)
-		المستوردات العرق الخاص من شراء القطع البادر من اسواق سودا لدفع عن البائتات وقيمة البضاعة المستوردة
٢٨	-	المصدرات : (حصة لبنان المقدرة)
٣	-	المصدرات : المبررات في القطع الممنوعة على المصدرات الممنوعة

التجارة الخارجية الممنوعة

-	١٥	المستوردات (خاصة عن طريق شرق الاردن)
٧		مصدرت بمحكمة
-		تصدير البائتات والعملة الذهبية (اى ٨٥ ٪ من الذهب المستورد قد مرت من لبنان فحصلت من ذلك ارباح طائلة)
٥٠		التجارة الداخلية اللبنانية - سورية (النوع المعنى)
-	١٠٥	المستوردات من سوريا
١٥	-	المصدرات الى سوريا
٦	-	العمولة والكوميسيون على المستوردات الممنوعة
-		موازن الارباح - خسارة عن اعادة مصدر المستوردات الى سوريا

الخيار الحدي

٢٠		موازن ما اعمته هذه الخيارات والتعويضات وبيع مخلفاتها
----	--	--

الهجرة والاستيطان

٣٨	-	مبعوثات المأخريين ونوطين زعمائهم
١٥	-	ما يجلبه القادمون السوريون الى لبنان
-	٥	ما اخبرته بها الهجرة الارمنية

		الساحه والاعداد
داخ	الخارج	
٧	-	- السياح والمصطافون غير السوريين
١٥	-	- اصحاب والمصطافون اللبنانيون في الخارج
٦	-	- ميزان نفقات الافراد بين سوريا ولبنان (سياح ، مصطافون ، طلاب ، مرضى)
١٣	-	- الماعذ ، المدارس ، المكتبات ، المؤسسات ، الطلاق والمرضى
٨	-	- الاحباب (غير سورين)
٢	-	- عائدات الاموال سببية المبيعة في الخارج
٥	-	- من الاموال التي تملكها الشركات لاحد من سوريا في لبنان
	-	- ميزان الاموال الموظفة من سوريا و - ان
		روح المؤسسات الاحدية
	-	- الشركات التجارية والبحرية ، وسوقها وشركات التأمين ،
	-	- كيونيات الشركات ذات الامتياز ، واعدادات الاحباب المقاطنين
١٠	-	- نصيب
٦	-	- استرجاع شراء الاموال والخصص الاحدية في لبنان
		معدات ومداخيل ارباك الدول والمصارف والبنوك
١٠٠	١٠٠	- ميزان التبعات ومداخيل
		ارسال الاموال الى الخارج ، وورثة ميزان المدفوعات
	-	- ثمرات الذهب المهرب
	-	- انقراض الاوراق النقدية للتداول من ١٩٨ ٧٥٠ ٠٠٠ ل.ل. ،
	-	- (في ١ - ١٩٦٦ الى ١٩٦٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل. (في ١٢٠٣ - ١٩٦٦)
	-	- انحصار لايداع في البنك من ١٢٩ ١٠٠ ٠٠٠ ل.ل. (في ١ - ١٩٦٦)
	-	- تصفية بعض الديون والاموال اللبنانية الموظفة في الخارج
	-	- مبيع بعض الممتلكات اللبنانية في الخارج الخ
	-	- مجموع ما ورد في هذا الباب
١٣٦/٢	٣٦٥	المجموع العام

يستوجب هذا الجدول الملاحظات التالية^{١)} :

(١) مبحث رقم ٦ : تحرير بعض الارقام الواردة في ميزان المدفوعات لسنة ١٩٦٦

- قد صار توزيع مجموع المستوردات والمصدرات بين سوريا ولبنان بنسبة ٦٠ في المئة للبنان من المستوردات و ٤٠ في المئة لسوريا ونسبة ٣٠ في المئة من المصدرات للبنان و ٧٠ في المئة لسوريا . وقد عدنا ، في تقرير هذه السنة الثوبة ، اى تحليل معضل تناو ك فيه كيفة اقتسام مختلف اصناف الضائع المستوردة والمصدرة بين البلدين ؟ وقد اخلفنا بين الاعتبار ايضاً ككون المستوردات المهرنة ، بواسطة شرقي الاردن خاصة ، قد اهدت سوريا اكثراً مما اهدت لبنان وكونها انقصت الاستيراد السوري المثل .

- ان المائة مليون ليرة لبنانية ، وهي ثمن ما استورده لبنان من سوريا ، تشتل على الخمسين مليون ليرة لبنانية التي هي ثمن للحبوب السورية تضاف اليها اثاث المواشي السورية (ومنها الزبدة والألبان) واثاث الانتاج الصناعي والزراعي على اختلافه . اما الخمسة عشر مليون ليرة لبنانية فبسة المصدرات اللبنانية الى سوريا فاثا هي فاتحة اولاً عن المتوجات الصناعية (قطن ، قزاة ، كجوت ، منسوجات وملبوسات الخ . .) وعن المتوجات الزراعية المتارة (كالحضيت والثمار وخلافه . .) وان تفاصيل هذه التقديرات قد وردت في ملحق^(١)

- صار تقدير الكومسيونات والعمولة المدفوعة عن الضائع المستوردة بنسبة ٥ في المئة من اصل ثمن تلك الضائع كما يحتمل الحرك .
- اوقف حساب ما كان ينفقه الجيوش واللاجئون الخلاء حوالي شهر آب من السنة ١٩٦٦ . وقد ادخلنا في الارقام المقدرة تعويضات اصرف من الخدمة وما كان ينفقه في لبنان ، اللاجئون البولونيون ، وقد اطرحنا منها ما دفعناه ثناً لمشآت وعلفات الجيوش البريطانية والعربية وما بقه الرحل العسكريون والمدنيون الذين عادوا الى بلادهم

- صار تقدير الارقام التي دكرت في باب الهجرة والثرطن بالاستناد الى تقارير بنك الاصدار والاستناد الى معلومات خاصة وجدية استقيناها من مختلف المصادر .

- وصار تعدد نفقات ومداخيل السياحة والاصطياف بالاستناد الى احصاءات استحصلت عليها من دوائر لامن العام التي تسجل تنقلات القادمين وداهبين .

وقد عرضت لتفاصيل اولى في احد المنققات .

- كما صار تقدير المداخيل الحاصلة لـ من المعهد ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمؤسسات ، والطلاب والمرضى الاحاسب بالاستناد الى النفقات التي تنفقها المؤسسات العربية و الاميركية والبريطانية عدداً ولى عدد اطلاب والمرضى الاجانب .

اما في ما يتعلق بالياب ، الاخرى فاننا ونس بين ايدينا وثائق رسمية امدم وجودها ، اجتهدنا في جمع اكثر ما امكن من المعلومات ، وفي درجـه وتفنيدنا لنصل الى نتائج تقريبية مرصية ، وللارقام الواردة ، على كل حال ، قيمة للتدليل جدية .

وان اهم ما نشير علينا به هذا البحث هو ذلك المعر الدائع الذي يتبع من مبررات احصاءات اللبناني لسنة ١٩٦٦ ، وقد بلغ مقدار هذا المعجز ١٣٤ مليون ونصف مليون ليرة سورية . ونصف هذا المعر ناتج عن علاقات الاقتصادية مع سوريا

كما لا شك فيه ان البلاد لم تغفر نسبة هـ المعجز ، ذلك ان قسماً من مستورد لنا من وراء البحار موقوف على عادة تخزين الضائع التي بددت وعلى التجهيز . غير ان نسبة افتقارنا تزيد عن اماية مليون ليرة سورية ، على اقل تعديل ، التي يسرب اكثر من ثلثها الى سوريا يعني ميزانها الاقتصادي .

٢ - تقديرات لميران الحسابات اللبناني لسنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨

قد قادنا درس التطورات الممكن دخولها على ميزان حساباتنا للسنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الى النتائج المرقومة على الجدول الذي يلي .

مشاكل الساعة الاقتصادية

٧٣

الداخل		الخارج		
بملايين		بملايين		
البيانات التمهيدية		البيانات التمهيدية		
١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٧	
				<u>التجارة الخارجية</u>
				- المستوردات (باستثناء سوريا) وهي حصة لبنان
٠٠٠	٠٠٠	٢٢٥	١٨٠	المقدرة
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٥	استيراد سمك والطحش
٠٠٠	٠٠٠	٨٥	٧٠	- مستورداتنا من المعاصيل السورية
٢٠	٣٠	٠٠٠	٠٠	- صادراتنا (باستثناء سوريا)
١٢	١٢	٠٠٠	٠٠	- صادرات معاصيلنا المحلية الى سوريا
				ميران الاربع حاملة من تجارء اعاده تصدير من سوريا واسان النامح من طريق توديع المظم المدر وعن السياسة الاقتصادية المتبعة في القدس
١١	٩	٠٠	٠٠	- العمولة والكومسيونات الحاصلة من الاستيراد
				<u>الهجرة والدخول</u>
٢٥	٢٥	٠٠	٠٠	- مبعوثات لاهجرين ونوطين زمامهم
٥	٥	٠٠	٠٠	- ما جلبه القادمون السوريون الى لبنان
٠٠	٠٠	٢	٢	- ما خرج به منها الهجرة العربية
				<u>السياحة والدخول</u>
٩	٦	٠٠	٠٠	- السياح والمصطافون عبر السوريين
٠٠	٠٠	٣٠	٣٠	- السياح والمصطافون (السياح في الخارج
٦	٦	٠٠	٠٠	- ميران نفقت الافراد من سوريا والسف سياح مصطافون ، طلاب ومرضى
				- المعاهد ، المدارس ، المستشفيات ، المؤسسات ، الطلاب والمرفق الاحاط (غير السوريين)
١٠	١١	٠٠	٠٠	- عائدات الاموال اللبنانية الموقفة في الخارج
٦	٧	٠٠	٠٠	- من الاموال التي توظفها الشركات الاحبية ، عبر السورية ، في لبنان (مصافي البترول خاصة)
٨	٨	٠٠	٠٠	- ميران الاموال الموقفة بين سوريا وسن
				<u>ازواح المؤسسات الاجنبية</u>
				- (الشركات التجارية والبحرية والبنوك ، وشركات التأمين ، مكويونات الشركات ذات الامتياز ،

المداخ		المداخ	
بملايين	بملايين	بملايين	بملايين
الدورات الخمسية	الدورات الخمسية	الدورات الخمسية	الدورات الخمسية
١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٧
٠٠٠	٠٠	١٠	١٠
٠٠٠	٠٠٠	١٠	١٠
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
١٨٢ ١/٢	١٦٩ ١/٢	٠٠٠	٠٠٠
٣٦٢	٣٦٩	٣٦٢	٣٦٩

يستوجب هذا الميزان الملاحظات التالية :

— قد وصلنا الى الشائع المثبتة اعلاه بان استئدنا في الد. ، الى موارد السنوات السابقة ، والى ميزان السنة ١٩٦٦ بصورة خاصة ، وبأن احداً يعين الاعتبار تطورات الاسواق العالمية ، وحاجتنا ، وامكانياتنا ، وقد اعتبرنا ، خاصة ، ان الستين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ يمكنهما ان تكونا ، على رغم بعض القييدات التي لم تزل تفعل ، مرحلة نشيد معها تحزين ، قد تد من مقتنياتنا التجارية والصناعية ، ونباشر معها تجهيزنا الاقتصادي .

وقد ضمننا الى تقديرات الاستيراد (باستثناء سوريا) زيادة محسوسة على ما كان معروفاً من استيراد السنة ١٩٦٦ وذلك لكي ندخل في الحساب التصاعد الدائم الذي يتصاعده حمل استيرادنا ، والطلبات الهامة التي طلست ولم تلهم بعد ، وكية القطع الاستغلي التي غلكت تجارتنا في منطقة

الاسترليني ، وامكانيات استيراد البضائع القرمزية ، تلك الامكانيات المتزايدة كل يوم خاصة ان استيرادنا من فرنسا نتعابد مشكلة القطع النادر . وقد ادخل في حقل تجهيزنا الاقتصادي المشاريع هامة كمصافي البترول ، ومعدات الحط الحديدية ، والمعامل المائية الكهربائية واشياء مشبهة أخرى . ان سياسة تقييد الاستيراد ، وان الصعوبات التي نواجهها في التجارة بالاستثمار على القطع النادر الذي هي ماسة الحاجة اليه لا يشهران بمكامل نتائجها ، لا خلال السنة ١٩٤٨ ، خاصة ان طلبات الصف الثاني من السنة ١٩٤٧ طلست ودفع عنها ، ولكن يمكن التحص لبعض التجهيز المتأخر ان يحدث في المقررات خلال السنة ١٩٤٨ .

- لقد انتصت قبضة مستورداتنا من سوريا من جراء التدني الذي منيت به الاسعار المحلية ، وسيظل التدني محدوداً ، دامت السياسة الاقتصادية الحاصرة هي الشحة ، ومثل هذا يقال عن تصديراتنا لسوريا ، ونحب الاشارة الى انه امام التردد الذي حاصرنا حول مشترى كابل حاجته من القمح ، في السنة ١٩٤٧ قد فتح باب جديد

- على الصادرات اللامرية ان تحصل زيادة في الكمية بحسوبة ولكن نسبة ما تنفق اسعاراً - في حركة المخصص مرسوقة في معاداة الاسعار العالمية ، وهذا ما يجعل زيادة قيمتها الاجالية زيادة محدودة .

- ومن مداخليل السياحة والاصطياف ، عندما - بسبب عدم استعدادنا وعلاوة كلال المعيشة - آتلة طبعياً ، الى الاعراض في حين ان معدلاتنا من هذا القبيل ، صائرة الى الازدياد بشيعة رحلات السائحين الى الخارج التي بدأت تتفاقم يوماً عن يوم في الاوساط السياحية

وعلى الاموال التي توظفها الشركات الاجبية ، في ارضنا ، ان يستمد جزء منها ، اثناء استيراد معدات التجهيز التي ادخلت في تدريبات الاستيراد وينفق الجزء الآخر على تصديق المعاشات والاحور وشراء الاراضي والمنشآت المحلية الضرورية لانشاء المصانع المرتبة

وقد اتيب معدل الارامح الناتجة عن المؤسسات الاجنبية على مستوى ارباح السنة ١٩٤٦ على رغم ما يوتقف من تكاليف هذه المؤسسات ، على ارض

لان استثمار تلك المنشآت لا يمكن ان يبدأ قبل السنة ١٩٤٩ .

يتيح من دراسة هذه الجداول اننا سنجد به ، على مدى سنتين ، عمراً مقدراً في ميزان حسابه لا يقل عن الـ ٣٥٠ مليون ليرة لبنانية ، وهو عمر اذا اضيف الى العجز احاصل في السنة ١٩٤٦ يدفع مجموع تسرب رساميلنا الى خمسين مليون ليرة لبنانية تقريباً .

اهل سنكون هكذا قد اعدنا قسماً وافوراً من تحرير البضائع التي مددت ونجهرنا اقتصادياً ، غير اننا نكون ، عملياً ، قد انفقنا قسماً كبيراً من وسائل الدفع المتصورة لدينا ، وصفتها قسماً كبيراً من اموالنا الموضوعة في الخارج .

ويكفنا استهلاك البائع للاشياء المستهلكة ، في هذه المدة نفسها ، ما يقارب الثلاثمائة مليون ليرة لبنانية

فتضطر البلاد ، هكذا ، الى ان ترى مستوى معيشتها ينقص تدريجاً ما لم تتوفر ، منذ الآن ، على اعاش سياستها الاقتصادية لتؤمن ، ابتداء من السنة ١٩٤٩ ، مداخيل جديدة يكون من شأنها ان تسد العجز .

الباب السادس

وحدتنا الاقتصادية مع سوريا

١ - لمحة تاريخية

لقد حمل لبنان وسوريا ، اللذان هما ، منذ تشرين الاول ١٩١٨ ، في وحدة حركية ، الى المحافظة على واقع الحال - اي الوحدة - الذي كان معروفاً يوم اعترف هاتين الدولتين ، هامة حقوقها في الاستقلال ممارسة مباشرة ويوم انتقلت اليها الصلاحيات التي كانت تمارسها قبلاً ، السلطات الفرنسية لحسابها معاً .

وان « حمية الاقتصاد السياسي اللبنانية » قد حصرت مهمها ، في ذلك الحين ، بدرس مشكلة المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا ، ومشكلة

حكيفية ادارتها ادارة تسيكية ، ويدرس السياسة الاقتصادية التي يجب ان تتبع ، وكيفية توزيع المداخل الخ ..

وان الافكار الرئيسية التي سيطرت على البحاث ومناقشات مجلس حماية الاقتصاد السبسي السسية ، والتي اهتمت هذه لخدمة ان توضحها ، في نشرة تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩١٠ . وبحضور روسا . وموري اللجان البرلمانية ، هي التي تلي .

١ - التوفيق بين ادارة هذه المصالح المشتركة ادارة حكيمية وبين مبدأ استقلال كل من البلدين المشتركين استقلالاً تاماً .

٢ - محايدة توريط كل من البلدين المشتركين ، في اتفاق دائم . منعمل ، او . تسرع لا يمكنه ان يكون حلاً اجماعياً ، وافر ادقة والصق ، لمشاكل البلدين الاقتصادية .

٣ - تركيز هذا اجل على مس تصيم اقتصادي نراعى فيه الاحوال الطيمية وهيكل كل من البلدين الاقتصادي والاجتماعي .

٤ - التهيد لتحديد هذا انتصيم الاقتصادي بعقد اتفاقيات مؤقتة على ساس الحلة الواهنة « الاسانيوسكو » .

٥ - التوقف من كل اتفاق من شأنه توزيع المداخل الحركية بصورة نهائية اي ان يصر الى وضع الدراسات المسندة الى الوثائق الدقيقة والتي يمكنه ان تظهر مقدار استهلاك ، كل دولة من الدولتين ، من الاشياء المستوردة »

وقد ستقلت لادارة التلمابية وجهة نظر حماية الاقتصاد السبسي اللثنائية استقلالاً حسناً .

وقد عجل رجال السياسة في سنا ووقعوا . وفعاً لا يدلون . به بانتشارل عن اي حق باينة مهر صغر ، وعن . طلق صلاحيات المحاس النياى اللثنائي بالشريع .

والملك البرمين التي اوردته حماية الاقتصاد السبسي السسية في هذا لخصوص :

« ن حق التشريع ، وانشاء ضرائب ورسوم ، وحق الاشراف على

للمؤسسات الحكومية والدوائر العامة ، وحق عقد اتفاقيات ومعاهدات هي من خصائص السيادة الجهورية .

« ولا يعقل ان تُعطى هيئة - ان لم تكن السلطة التشريعية الدستورية - حق التشريع في الحقلين الجبركي والاقتصادي او حق عقد معاهدات تجارية لا توقع عليها حكومتان اللبنانية والسورية ، ولا يصادق عليها المجلسان النيابيان .

« ففي ذلك ، اذا تم ؟ تنازل عن خصائص في السيادة الجهورية .

« وفي هذا انكار لمبدأ الاستقلال ذاته

« ولا يحق ذلك التنازل وهذا لانكار شديد من لمصالح الاقتصادية .

« فلا الحكومتان ولا المجلسان النيابيان اللبناني والسوري يصدقان او يريدان ان يتنازلا عن حقوقهما في التشريع ، وفي انشاء الانظمة الاقتصادية ، وفي عقد المعاهدات والمصادقة عليها .

« ان مبدأ الاستقلال التام الناجز في كلا البلدين مقدس لا يس . وعلى

هذا اجمع الكل . »

وان حماية الاقتصاد اللبناني التي ترفض كل توزيع نهائي كيعمي وعسوي يساؤل المداخل الجبركية المشككة بين البلدين قد اوصت بالرأي التالي :

« لقد اثبتت مسألة توزيع المداخل الجبركية المشتركة بين لبنان وسوريا مراراً وفي مناسبات عدة خلال الشرى سنة الاحيرة وقد كانت موضوع حلول مختلفة اكثريتها سطحية وعبر مسألة .

« فالمشكلة دأ مزمنة وقد اعدها

« والرأي النشفي السائد ، والمجمع عليه في الموضوع ، هو : انه لا يمكن

اعتماد عدد السكان اساساً لتوزيع المداخل .

« وانما يجب تخصيص توزيع نسبي على اساس الاستهلاك العملي الذي يستهلكه

كل بلد من البلدين من المواد المستوردة بدون ان تتأثر بلعنت الى عدد السكان في كل من البلدين .

« وبالنتيجة عدم تحديد الحصص تحديداً مسبقاً ، مرتجلاً ، ويعبر مجرد شيء . ولا يتفق مع القوة الشرائية والاستهلاك الفعلي للبلدين .

« ويجب ألا ينضب أحدٌ إذا قلنا ان افراد اللبنانيين يستهلكون مواد مستوردة ، اكثر كثيراً مما يستهلك السوريون ، وهذا لا يعني ؛ مطلقاً ، ان استهلاك السوريين قليل ، انهم يستطيعون ان يستهلكوا ، ويستهلكون بالفعل ، كميات ضخمة من المنتجات المحلية الوطنية .

« ... واداً ما اشنا مراكز احصاء (وتفرض الحاجة ، مثل هذه المراكز) يسهل علينا معرفة استهلاك كل من البلدين الفعلي للأشياء المستوردة .

« وكل حل آخر ، اذا اعتد ، يكون محالاً للعقل والعدل . ويكون سبباً في مظالم كثيرة . ويجب ألا يغرب عن باننا اننا نعيش في زمن يفتقون فيه اهمية كبرى على التنظيم الاقتصادي التكنيكي ؛ فنسرع علينا ان نلجأ الى حلول عشوائية فطرية .

« وان مثل اتفاقية هس وبروسيا التاريخية وما استوحته من انتقاد المؤرخ « ترينشكه » الموجه الى طريقة توزيع المداخل المتفق عليها ، ان هذا المثل عمره ١٢٠ سنة

وان النقاط الاخرى التي وردت في عرض جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية قد اُثرت ، هي ايضاً ، تأسيباً حساً على السادة رؤساء ومقرري اللجن البرلمانية .

غير انه يظهر ان نوانا ، حتى اكثرهم تأثيراً في المجلس ، لم يقفوا على الاتفاقية السرية التي عقدت ، منذ اول تشرين الاول سنة ١٩٦٣ ، بين حكومتنا ائمة وسوريا ، والتي تنشئ وحدة حركية بين البلدين

وان هذه الاتفاقية السرية ، التي اوحى اعتبارات سياسية وعرقية ، والتي لم يسبقها او يلحقها اية مناقشة او اي بحث في المشاكل والعوامل التكنيكية والاقتصادية ، وان هذه الاتفاقية تقر الوحدة الحركية وتقتض ، خاصة ، على ما يلي :

١ - إدارة الوحدة الجمركية بواسطة مجلس أعلى للعصالح المشتركة يتألف من ستة أعضاء، ثلاثة عن كل بلد ، إلا أن كل ثلاثة يؤلفون وقدراً له صوت واحد . ومن صلاحيات هذا المجلس وضع التعريفة الجمركية .

٢ وتوزع ٨٠ في المئة من المداخيل الجمركية ، بموجب هذه الاتفاقية ، وبصورة نهائية ، نسبة ٤٠ في المئة لكل من البلدين . أما الرصيد ، وقدره ٢٠ في المئة ، فيحتفظ بتوزيعه ، أي ، بعد ، لينظر إلى الكميات المستهلكة في كل من البلدين .

وقد ان تحول اتفاقية دول تشرين الأول ١٩٤٣ إلى المجلس التمثيلي للمصادقة عمدت الحكومة اللبنانية ، وقد بلغ موقف النواب ، إلى الاستعصال على موافقة الحكومة السورية وادخالها على ميثاق ورد فيه شرح العادة : « بناء التعريفة الجمركية » التي اصصحت تعني ، من بعد ، « وضع مشاريع لتعريفة الجمركية »

وقد احتفظت الحكومتان ، من جهة ثانية ، بحق تعديل التعريفة الجمركية بمرسيم اشتراعية يحسب ان تخضع لمصادقة المجلس عليها .

هكذا كان النظام المطلق ، في كانون الثاني ١٩٤٤ ، لإدارة الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا .

٢ - المشكلة المعاصرة

بعد زوال الدولة فوق الدولة (أي الانتداب) التي كانت توحد التشريع الاقتصادي والمالي بين البلدين وتنظر في اختلافاتهم وتحكم ادا دلائل وسوريا وجهاً لوجه امام مصالحها المتباينة .

و واقع ان ليس نادا الوحدة في نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالاتحاد ، وأكثر ، يظهر هذا التباين في الأجور ، اكلاف المعيشة ، واسعار الحفز .

يتبع من ذلك ان الوحدة ، وطريقة تطبيقها خاصة ، تفضل مدداً على حساب الآخر :

- سورية امكانية في استيراد ما يزيد عن حاجتها بحيث انه يصبح على لبنان ان يتنازع العناصر من الضائع السورية المستوردة
- تشغل سوريا امكانية التصدير وامكانية اجارته معروفة
- تسمح سوريا لنفسها في بيع تسرب بعض مستوحاتها الى لبنان كالحبوب وبعض المواد الأولية الضرورية للصناعة اللبنانية
- تمنح سوريا تسهيلات جمركية وادارية ميسرة ، على ارضها ، الاعمال التجارية وذلك على حساب لبنان .
- وتضي سوريا من الاحكام الصادره بخصوص مخالفات الطيرك .
- الخ ... الخ ...

وما ، والحالة هذه ، نحاه بلدان تكوين اقتصادياً مختلفاً وهما متباينان قبايلاً مهنياً . و سوريا نحى ، بالوحدة ، الفوائد جميعها وتسلم لبنان اقتصادياً .

واحد ان هذا ما نمت اليه ، منذ البدء ، وحدثت منه حماية الاقتصاد السياسي اللبنانية ليس ذلك لاننا اعداء تعاون اقتصادي رحب مع جيراننا ، وليس ذلك لاننا اعداء الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا . وانما يزيد اتفاقية تحمل ، بقدر الامكان ، النقاط الشائكة ، ونظم التعاون الاقتصادي بين البلدين على اساس مقرر ، من قبل ، ونحدد الفوائد التي يجب على كل من البلدين اعتناقها من هذه الوحدة الجمركية .

انها اشياء . سبق ان قلدها في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ . وقد قلنا :
 « لا يمكن التفكير بوحدة جمركية بين لبنان وسوريا إلا على اساس اتفاق مسبق على المبادئ الرئيسية التي يجب ان تعتمدها وحدة اقتصادية تضم جميع مصالح المتعاقدين الحيوية . ويحصل هذا الاتفاق من مقارنة رأيي البلدين الواحد بالآخر وحكمهما ومن قفهم متبادل لمصالح المصنوعة توصلاً الى حل عادل .

« والهمة مزلة الى الاخطاء . ويمكن الخطأ ان يجرى ، في مثل حالاته ، اضراراً فاحشة لهذه الدولة او لتلك من الدولتين المتعاقدين ، وان يحدث ردات فعل عنيفة ، وان تنشأ عنه حالات » لا يدركها المصير

« ومن التحويلات التي خدم المصالح الحيوية اللبنانية تقدم ، ايضاً ، المصالح الحيوية السورية

» ويتنوع على الحكومة التي لا تخبط بكافة معطيات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية ان تورط اللاد في اتفاقية . .

« وليس في الموقف ما يضر : فليشان وسوريا متفقان فانها يؤلفان وحدة اقتصادية واقعية . ولكنه يحذر بها ، قبل توقيع اتفاقية نهائية ، ان يتفهما على المعطيات المبيقة التي تنعكس في المشاكل الاقتصادية التي تمنعها

» . فلنكن يشار الى تحديد وجهتي النظر اللبنانية والسورية يجب ان نمرأ في مرحلة دراسات عميقة يكون من شأنها ان تحدد ، بواسطة التحقيقات والاحصاءات الجدية الصحيحة ، هيكل اقتصاد اللد ، ووجه الحقيقي .

« وان الوثائق والمعلومات التي يستندون اليها الآن ناقصة وخاطئة وذلك باعتبار السلطات صاحبة الشأن جميعاً .

» . . وان النصيح الاقتصادي الذي نحب ان ينضج على مهل وان يوضع يستوجب وقتاً طويلاً :

« ففي مرحلة الدرس والتفتيش الاوى يجب الاكتفاء . باتفاق مؤقت يوضع على اساس احالة الراحنة لمحكمة لموجات احاصلة من انتقال الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات العربية الى الدولتين المستقلتين

» على الدوائر التي يجب ان تحدث والاتفاقيات التي يجب ان تعقد ان تكون محض موقنة ككل ان يتمكن الفريقان من التخلص منها كل ستة اشهر على ان يسبق ذلك اذار ضمن مدة معلومة تلزم الفريقين .

« ويمكن ان تبدأ المفاوضات ، عندما تعرض فرصة مناسبة ، للتفتيش عما يستطيع التهام عليه في سبيل تحقيق وحدة جمركية تضمن سيادة كل من البلدين وتحافظ على هيكله الاقتصادي والاجتماعي »

وإذا ما نظرنا الى لمشكل ، الان من وجهته العملية ، يتبين لنا ، في الظروف الحاضرة ، ان هناك اختلافاً هاماً بين مصالح البلدين المباشرة وبين اتجاهاتها الاقتصادية العامة .

سوريا مصلحة حيوية في حماية وتشجيع زراعتها .
ويجب ان يتمكن لبنان من اكل خبزه بأسعار رخيصة

لا يسكر احد ما لمشكلة أسعار الحنظل ، في لبنان ، من الاهمية الحيوية وعلى هذه المسألة ان توضع حدود ١٠ سرارة او ازعاج بصيب جارتنا وشريكنا في الوحدة الجمركية

ظل العامل السوري ، يدفع ، لمدى اكثر من سنتين ، ثمن خمسة عشرة عروش لبنانية لمكيلا ، وقد ارتفع ثمن الحنظل المباع لطقة العمال ، منذ سنة ١٩١٤ ، الى ١٥ ع . ب . لمكيلا . وان الفرق الحاصل بين هذه الاسعار والاسعار التي يشترى بها مجلس المينة القمح من المزارعين كان يسدده ، بنفسه الاكثر ، من الرسوم المفروضة على الحنظل اللبناني لصالح الخزينة السورية .

والواقع ان لبنان كان يدفع ثمن الطن الواحد لمجلس المينة ٣٥٠ ليرة لبنانية ، غير ان الحكومة السورية قد فرضت عليه رسماً فوق العادة لمصلحة مخزونها قدره ١٥ في المئة فاصبحت كلغة طن القمح في لبنان ٤٠٢ ل ل . ونصف اي ما يعادل ٤٦ ليرة استرلينية تقريباً وذلك حتى ايار ١٩١٦

وفي ايار ١٩١٦ وجبت الحكومة السورية ان تعطى واعطيت ١٥ ع . ل . لكل كيلو قمح . ولم يعدل هذا السعر الفاسد خلال السنة ١٩١٧ .

ان الرسوم فوق العادة التي فرضت على القمح والحنظل المستهلكين في لبنان يمكن الحكومة السورية من تخفيض اسعار الحنظل المدع الى العمال السوريين . وفي هذا مساس مباشر ومخالفة لروح الوحدة الاقتصادية والجزئية التي تفرض ان يكون بين الفريقين بعض المساواة في ظروف انتاجها .

ومنذ قبل الحرب كانت تكاليف انتاج القمح السوري ، المستحصل عليه بوسائل اولية بسيطة ، توجب حماية حركية . وقد تحمل الشعب اللبناني ، على مدى سنين طويلة ، رسوماً حركية بنسبة ١٧٠ في المئة على القمح المستورد و ٢٢٠ في المئة على الطحين الاحني .

عبر ان انسانيين كانوا يحددون عوصاً في ارضهم التجارية ، وقد كانت التجارة السورية ، انداك ، خاصة لتجارة اللبنانيين

وتعتبر سورية ، من جهة ثانية ، ان لها مصلحة حيوية في حماية صناعاتها وذلك لتشجيع اردهاها

وعلى لسان ان لا يشجع سوى صناعاته وحرفه التي يمكن ان تعيش والتي تستطيع ان تنتج بقصد التصدير ، وان يشط ، من ثم ، الى اقصى حد تجارته الدولية .

ولا يمكن جرّ سورية في مركبة لبنان بدون ان يسيء اساءة حديثة لاقتصادياتها ؛ وهكذا من لبنان .

لكل من البلدين مصلحة ان يتابع طريقه ، وان يكون عند الدعوة التي يدعوه اليها اقتصاده الطبيعي .

وان حو الصداقة والتعاون الذي يسود البلدين يجب ان يكتفيا ، في ، من التوفيق بين مصالحها الاقتصادية ، ولا مد للتدخل التجاري من ان يزدهر بينهما ذلك ان اكل منها مصلحة في ان يكون جارا لحار عبي .

الاب السابع

مكتبة : عدد : سال ووجه الدوي

١ - الحالة الناتجة من الاتفاقات التالية :

لقد جددت الحكومة اللبنانية ، اتفاقية تريبس ٢٧ ايار سنة ١٩٣٧ ، لئلا سوريا ولبنان ، امتباره بحق اصدار اوراق نقدية على ارض الجمهورية اللبنانية . وشرط بموجب هذه الاتفاقية ان تطلى العملة اللبنانية مكاملها كما يلي :

١ - في المئة ذهباً على الاقل

ب - ايداع اجباري بالفرنكات في الخزينة الفرنسية يتطلي من ٢٥ الى ٢٦ في المئة من مقدار النقد المتداول في لبنان ، وايداع اختياري يختلف باختلاف الظروف .

- ج - سندات حكومية او مضمونة من الحكومة الفرنسية
 د - سندات تجارية ل ١٢ في المئة من التغطية على الاقل .
 هـ - الساعات المتفق على اعطائها للحكومة اللبنانية .
 و - عدم تحديد كمية النقد المتداول .
- اما نسبة الليرة اللبنانية الى الفرنك الفرنسي فقد حددت بشرى فرنكاً
 لليرة الواحدة .

وان النقد المتداول في لبنان الذي كان يقدر ، وقت توقيع الاتفاقية ،
 ب ١٢ مليوناً من الليرات اللبنانية قد زاد حتى بلغ في ٣٠ حزيران ١٩٣٩ ،
 ١٩ مليوناً ونصب المليون من الليرات اللبنانية ، وقد صارت تغطية هذه المبالغ
 وفقاً لشروط الاتفاقية المعقودة .

* * *

٢ - النقد والحرب :

ان الحالة المتتالية من اتفاقية ١٩٣٧/١٩٣٨ تبدلت اثناء الحرب ، بموجب
 القرار رقم ١٧٥ ل.ر. ، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤٠ الذي يحظر ان تكون
 التغطية بالساعات التي يقدمها ذلك الاصدار الى الخزينة الفرنسية بدون اي تحفظ .
 وقد عرض ، في ما تقدم ، ما تركته الحرب من نتائج على تداول النقد
 عندنا ، وعلى اهمية ابداعاتنا في البنك التي بلغت - كما يجب ان نذكرها المبالغ التالية :

السنة	النقد المتداول	الاداءات في البنك
اول احرر ١٩٣٩	٢٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٢٢ ٤٦٥ ٠٠٠
١٩٤٠	٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٤١١ ٠٠٠
١٩٤١	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٩٨٥ ٠٠٠
١٩٤٢	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٧ ٠٢٤ ٠٠٠
١٩٤٣	١١٥ ٧٥٠ ٠٠٠	١٦٦ ٤٢٩ ٠٠٠
١٩٤٤	١٢٣ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧٩ ٩٣١ ٠٠٠
١٩٤٥	١٦٨ ٧٥٠ ٠٠٠	٢٢٣ ١٢٩ ٠٠٠
١٩٤٦	١٤٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٩ ٦٨٤ ٠٠٠
ثمن ١٩٤٧	١٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٨١٨ ٠٠٠
ايلول ١٩٤٧	١٥١ ٠٠٠ ٠٠٠	
ت ١ ١٩٤٧	١٥٩ ٠٠٠ ٠٠٠	

وطأت نقطة نقدنا حتى شهر كانون الثاني ١٩٤٤، كما كانت منذ السنة ١٩٣٩، تغطية بالذهب وسندات تجارية وتقبل من السندات العادية وخاصة لسفقات تقدم لصندوق فرنسا المحاربة المركزي معطاة بدورها ما يداعات من القطع الاسترليني والفرنككات.

ففي هذه المرحلة، وبدون ان نكون قد دخلنا في نطاق الكتلة الاسترلية، كان بمقدور لبنان وسوريا ان ينقلا أموالاً الى داخل الكتلة المذكورة وان الاتفاق الفرنسي - البريطاني الموقود في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ الذي الحق به الاتفاق الفرنسي - البريطاني - اللبناني السوري، الموقع في دمشق، قد جاء يبدل الحالة ويتجه بها الانحاء التالي:

- أصبحت الليرة اللبنانية تعادل ٢٢ فرنكاً و ٦٥ من المائة، وظلت كل ٨٨٣ ع ل. تعادل ليرة استرلية.

- وان هذا التبادل الاخير مكفول من الحكومة الفرنسية التي تهمت بان تكمل تغطية نقدنا لتداول بالفرنككات في حال تدني سعر الفرنك بحيث يبقى التبادل بين ليرتنا والليرة الاسترلية سليماً.

- وطل الاتفاق سائتاً عن امكانية الاستعصال على قطع نادر بواسطة العملة اللبنانية؛ ما عدا الاسترلي الذي بقي شراً حراً، غير محدود بمقد وظل استدال نقدنا بالقطع ان شاء طيبة مدة احرب، خاصاً لتغطيات مكتب القطع الذي اشق ونظم بموجب القرارات:

رقم ٣٤٠ ل. بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٩ ورقم ٨١ ج ل. بتاريخ ١٢/١١/١٩٤١. وبموجب القرارات اللسانين رقم ١١ ك و ١٢ ك بتاريخ ٥ ٥ ١٩٤٤.

وبموجب النصوص الثلاثة الاخيرة ابطت داره مكتب القطع للعبة محتطة مؤلفة من الفرنسيين واللبنانيين والسوريين تعمل باجماع الاصوات وحل نقل الاموال الى داخل الكتلة الاسترلية حراً حتى ١٣ دار ١٩٤٦، وكانت الحرية الفرنسية تول. مكتب القطع بال «فرنك اكرت» وهو الحساب المفتوح الذي اولته الحرية البريطانية لفرنسا

وهكذا فإن سعر وسور قد نقلنا الى داخل الكتلة الاسترالية - ١٠
يقارب الاربعمائة مليون بيرة سنوية من اصل ثمانية مليون ل ل . مطاة بسنة
الاسترالي

ومع ذلك التبريح لم يعد النقل ممكناً ، واصبح الاسترالي قسماً نادراً
مشبه مثل الدولار وكل عملة اخرى ما عدا الفرنك وقد من ينجح بدون تحديد
سعر ٥٤ فرنكا و ٣٥ ممة لكل بيرة لبنانية
يستتبع مما تقدم ان لمشكلة النقد اللبناني مظهرين : مظهر قريب الاجل ،
ومظهر لأمد بعيد

٣ - مظهر المشكلة القريب الاجل : القطع النادر :

لقد سبق ان قلنا ما للاهمية في توسيع الاستيراد اللبناني توصلاً الى تخفيض
اكتلاف المعيشة واعادة تحريك البضائع التجارية . على جانب المواد العديدة التي
مدأت فرنسا في توريدنا اليها نظل بحاجة الى بضائع كثيرة علينا ان نستوردنا
من مختلف البلدان الاخرى ، مما يولد مشكلاتاً هائلة وهو شكل وسائل الدفع
في الخارج والقطع .

وكي يمكن ان نقدر خطورة هذا المشكل حسب ان تقرن بين
رقين عائدتي للسنة ١٩١٦ . ففي بحر هذه السنة وُزِدَ الى لبنان من البضائع ما
قيمتها التقريبية ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ل ل (ما عدا البناتك والصلة الذهبية) ،
ولا يقل الوارد اليها من فرنسا عن ١٢/١٠ مليون ل ل . وفي بحر السنة
نفسها كان مجموع القطع الذي ورده مكتب القطع كما يلي :

ليرات - سعر ١٠٠	دولار	
١٦ ٣ ١٣		القطع النادر المسلم اليها من الخارجية فرنسية
١ ٨٠٠ ٠٠	٦ ٣٠ ٠٠٠	
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	القطع النادر الناتج عن المصدات مطورة وعدة المصدرة
٣ ٨٠٠ ٠٠٠	١٠ ٨٠٠ ٠٠٠	المجموع :
٢٣ ٨٣٦ ٠٠٠	٢٣ ٦٥٣ ٠٠٠	ما يضافها بالليرات اللبنانية
	٥٧ ١٨٩ ٠٠٠ ل ل	

ينتج من عجزنا ، نقطع انذار يبلغ ١ ٦٢٠٠٠ ٠٠٠ ل. ل. ما عدا
الدولارات المستخدمة لشراء السائلك والعملة الذهبية) ، ومع تحديد هذا
العجز لا بواسطة الموقد المود . ومن تداول بعض المبلغ البادر والعملة
الاستقرلية التي كانت لنا في الخارج قبل ١٣ ١٩٤٦ .

وسيكون عجزنا في السنة ١٩٤٧ فوق العجز الحاضر ، وهذا اذا علمت
من رداثنا الشؤ الذي توجه نهضتنا الاقتصادية

استت حرية الفردية بوضع بكم مع ن سد حاجتنا الى القصر
البادر . ذلك انها في ارتداد ، هي ايضا ، من هذا القيل
ولم تزل صادراتنا ضئيلة بسبب اسعارها المحلية المرتفعة .

وهكذا ندعم عينا ان يوجد القصر البادر (الدولار والاستقرلي) ، الفريش
الوسري واللعكي ، والكوروه) لتسكن من ان توتن وتظهر بسمار
ممتدة وسكيات كافية . هكذا يبدو المشكل القريب لاجل .

٥ - مظهر المشكل لامد بيد : نظامنا النقدي

• ان يعود في املاء ، من هذا المصانع ، وادى بحرية الاقتصاد ، التحيز
الساكن حتى يعود المقد المتداول بينا وايد عاتنا السكية الى منوها الصيبي
بنسبة ما تقتضيه حاجات اقتصادنا المادية .

ويتوجب علينا ، مستعدنا ، ان نضع سياسة نقدية حكيمة تمكن النقد
الساكن من المحافظة على توازنه الداخلي وعلى قيمته لدولة وتعرض ساعدك
مشكلة بصاد النقد النهائي وتطلب حلا . مسحا مع نظامنا السياسي
الحديث وموقفنا الدولي .

فعلى اية اسس يجب ان نفعد نقدا شوهر الاستقلال والسياسات معا ؟
واما اتفاقيات نقدية دولية يجب ان حوجه لشوفر لنقدنا ضلالت المادلة الدائمة
ولنحلله في حين من مضاربات الحرية التي تستهدف عادة نقد الدوليات
الصغيرة ؟ واية مساعد يمكنها ان تنظر من المؤسسة النقدية لدولة التي
اشتت في « بريتون وود » والتي لم تستطع بعد ان تعمل العمل المرتقب ؟
ومادا يسكون مصدر المفاوضات العالقة ، لان مع الحكومة الفرنسية ؟

هي المسائل التي تنظر حلاً من التصميم التقني والمالي البنائي الذي يجب ان يلتفت الى الاتجاه الاقتصادي المرتقب لهذه البلاد وان هذه المسائل، كما يبدو، هي، على الطول، اقرب الى السياسة منهج الى العم والتكنيك، ويجب ان تدرس واقعياً من ناحيتيها الاثنتين

الباب الثامن

المشاكل الاقتصادية الدولية ولجان

الاتفاق الاقتصادي العالمي

ظاهرت الحرب العالمية الاحيوة ككثارة اقتصادية ن مستبلاث الثروات المهدش بدونى مقابل وان تحويل الاحزمة كلها لاعرض حرية وبالانقلابات التكميكية التي ستم. وقد وقعنا، رويداً رويداً، على التعاون الدولى، وحده، يستلهم ان يخفف من وبيلات هذه الكثرة.

وان الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وطئت، من الدحية الاقتصادية، على مرحلة ما بين الحربين، وطأ بحيث حوت سلسلة من الازدات والكوارث اوضحت، بدورها، الحاجة الملحة الى تعاون دولى.

وان تصفية الحرب الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) نظرح المشاكل داتها وعلى سنة اكبر. ولكنها تحطى بطروف عالمية نفسية اكثر ملائمة الى تداع تدوير عقبة علمية متقدمة.

ون نظرة تاريخية سريعة الى السياسة لاقتصادية الدولية المتبعة بين السنة ١٩١٨ و ١٩٣٩ نمكننا من فهم الاسباب التي حدثت بالامم المتحدة الى اعلان مبادئ التعاون لاقتصادي الدولي التي يحاولون الآن وضعها في حيز التطبيق. ان عالمية الامم اما بقصد حماية اقتصادها واما بقصد نظام مداخلها المالية وقدرتها الصناعية الحربية اتبعت في هذه الحس والمشرين سنة الاخيرة، سياسة حماية تهدف، من جهة، الى احتفاظ صناعت الوطنية باسواقها الداخلية ومن جهة ثانية الى انتزاع الاسواق الخارجية من سيطرة مراحمها.

فالرأسمالية والتسلح كلا بتعاونان، هكذا، على احدث التمييز الصناعي المبالغ فيه لدى الامم الكبرى وعلى الانتاج المتقدم، حين ان بعض البلدان

التي قسمتها اقل والتي هي اصنف من غيرها وجدت بعضها عاجزة عن اقامة التوازن في ميزان حساباتها ووجدت نفسها تفتقر تدريجياً وتصل ، بالنتيجة ، الى ركود وقهقرة مستوى معيشة سكانها .

وكانت اهم التدابير الاقتصادية التي لجأت اليها الحكومات في هذا المراء العام التدابير التالية :

- اقامة الحواجز المانعة واغلاق الاسواق الداخلية .
- فرض الاسعار الملتدنية تدبياً شديداً على الاسواق الخارجية
- التلاعب بالنقد لاعراض اقتصادية او في سبيل الموازنات
- زيادة ساعات العمل زيادة وحشة على حساب الطلقات العاملة وتخفيض مستوى المعيشة .

- جمع وحصر المواد الأولية .
- استخدام التهديد ، والقوة ، ووسائل الاكراه الاقتصادية للتوصل الى فتح اسواق بعض البلدان او المحافظة عليها .
- وقد حورت ضرورة هذا المراء ، على رغم النشاهد الافلاصوي الذي بدته جامعة الامم ، الى مثل التجارة الدولية والى سلسلة ازمات اقتصادية ومالية صامتة لشدة البلدان الصناعية حياءً وبنيت بالنم الى الحرب .

١ - المبادئ الاقتصادية الواردة في ميثاق الاعلني :

ن رئيس حكومة الولايات المتحدة الاميركية وحكومة بريطانيا العظمى المسؤولين ، وقد خاطبهم لهم في ان يجدوا تحديداً عليا اعراضها من الحرب وفي ان يضعوا لاسس النظرية لتنظيم السلم المقل ، اذاً ، لهذا الغرض ، بياناً عرف باسم « ميثاق الاطلنطيك » الذي يورد منه ، في ما يلي ، الفقرات المتبعة بالتنظيم الاقتصادي لما بعد حرب .

« ١ : يهتم اطرافون المتعقدان ، مع محافظة على موجباتهم الكائنة من تسهلا لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، ممارسة التجارة ، على قدم المساواة ، ولاستحصل على المواد لاولية العالمية التي تحتجها لانعاش اقتصادياتها واردها .

٥ : ويرعدن في اقامة التعاون الاقتصادي الاكل بين الشعوب جميعاً بقصد ان يوفرا للجميع ظروفاً افضل للعمل ، وتقدماً اقتصادياً ، والطمانينة الاجتماعية .

٦ : ويأملون ، بعد تهديم الطغيات النازي تهدياً مطلقاً ، ان يشهدا استقرار سلم يضمن للشعوب جميعاً وسائل حياة مطمئنة داخل حدودهم ويؤمن الى كل الناس ، في كل البلدان ، حياة حرة لا يشوبها اي خوف واية عذابة .
تشكل هذه المادى ، كما يظهر منها ، حكماً على طرق العراك الاقتصادي وتمنح حقوق الشعوب جميعاً ، كبيرها وصغيرها ، في المودة الاقتصادية والسياسية .

٢ - المقررات الخاضعة للتأني من ميثاق الأمم المتحدة

نشأ ميثاق الأمم المتحدة مجلساً اقتصادياً واجتماعياً من شأنه ان يؤمن التعاون وتيسق لجهود الدولية في حقل الاقتصادي والاجتماعي ، ويدخل في صلاحيات هذا المجلس ، على الاخص ان يتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية من مثل :

- مكتب العمل الدولي .

- مكتب التكوين والزراعة لدى الأمم المتحدة .

- صندوق استقرار القطع .

- بنك المساعدة والتعمير الدولي .

ويجب التوقف ، خاصة ، عند « صندوق الاستقرار » الذي كان داخلاً في توصيات مؤتمر « بريتون وودز » اذ انه شكل الآن المؤسسة الأكثر فائدة في تنظيم الاقتصاد الدولي .

انه بفضل هذا المكتب يتنوع على الأمم المشتركة فيه ان يلجأوا الى خفض قيمة نقدهم كسلاح في العراك الاقتصادي ، ويعطيه تعاون المشتركين على المساعدة متبادلة لتنظيم القروض والمدفوعات الدولية وذلك لسهيل العودة الى التبادل الدولي وليتقوا كل اختلال ، مؤقت كان او دائماً ، يحصل في ميزان الحسابات العائد لكل دولة من الدول المشتركة .

وكل تخفيض مستقل للنقد يتجاوز الـ ٢٠ في المئة جعل ، بفضل هذا المكتب ، مستحيلاً عملياً ؛ وكل اختلال دائم في ميزان حسابات دولة من الدول المشتركة يجب ان يصلح تدابير خاصة بشيخ بها مجلس ادارته لمكتب المذكور. وان لا يعتقد ، مع ذلك ، ان هذا العمل اللاحق محذورانه يستطيع ان يتدخل ويفضل في الوقت المناسب ليوقع او يتقي التحيز المبالغ فيه الذي هو السبب الاول في التعرّيط بالانتاح وفي الارمات .

لقد انضم لبنان ، تماماً ، الى معمرات ميثاق الأمم المتحدة ؛ وقد انتخب ، محدداً ، في كبرى الكي ١٩٦٦ عضواً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية فيزومه ، لان ، ان يشي نصيباً لحياقه الاقتصادية ضمن اطار هذه المبادئ العامة ، وان يعمل ، ضمن منظمة الأمم المتحدة ، لتحقيق التداير التي يمكن جعل الاقتصاد العالمي اقتصاداً طليعياً .

القسم الثاني

التصميم الإنشائي

الفصل الثالث

عرض التصميم

رأينا في القسم الاول من هذا البحث ، ان هيكل لبنان عام ١٩٤٧ هيكل اقتصادي يختلف عن الهيكل الذي كان به في العام ١٩٣٩ . لقد خسر موردين من اهم موارده الاقتصادية الذين كانوا يحسمون له اكثر من ثلثي وسائل دفعه في الخارج .

- اتفاقات جيوش الاحتلال .

- والقسم الاكبر من ارباحه التجارية التي كان يحققها على السوق الدولية . وقد ظهر سكان حديدان في سب الخارج من ميران حدياته : اولها نفقات تجهيز الجيش الوطني الجديد ، وثانيه نفقات التثمين الخارجي .

فعلى بلادنا ، تحت طائلة انخفاض مستوى معيشة اسائها ، ان تعمل على تنكيف اقتصادها ، وعلى إيجاد موارد جديدة او على تنمية الموارد الموجودة قبلاً . ان لبنان ، والحالة هذه ، على مفترق من الطرق .

وان السنوات الاربع الاخيرة - من تسريح الاول ١٩٤٣ حتى تسريح لاول ١٩٤٧ - التي كان يجب ان تكون سنوات تنكيف اقتصادنا لتوطيد قواعده ماليتنا واقتصادنا توطيداً ثابتاً ، وفقاً لتصميم عام . ان هذه السنوات الاربع كانت وخيبة العاقبة عليها .

وقد عشنا ، طوال هذه السنوات الاربع ، في حكم الارتجال وهو ثمرة

حركة سياسية عابثة اخضعت مصالح البلاد الحيوية الى اعتبارات سياسية حقيرة
والى المصالح الشخصية .

فالتفقيات شتورا المقودة في اول تشريع الاول ١٩١٣ التي انشأت الوحدة
الجزئية بينا وبين سوريا ، مشاريع الخمس سنوات ، المؤددة في كل سنة
خمس سنوات ، والتي تشمل سبعين مليوناً من الليرات اللبنانية ، السياسة
المالية ، سياسة الضرائب ، ومجرية اسمية ، الاتفاق الحكومي المفصي الى
الحزب والدايمي بطريق لاستلاف والاعتمادات الاصلية ، سياسة اقتصادية
مساقة ، خاصة ، «اجتماعات النقطة المتقدمة في شتورا ، وصوفر ، وعاليه ،
والزبداني ، ودمشق وبيروت ، وسياسة في الاعاشة غير منتظمة ، كلها
ارتجال في ارتجال .

وحصل في الثلاثة اشهر الاخيرة من السنة ١٩١٧ وصناديق الدولة ، ودية ،
ليس في مكتب القطع وفي وزارة المالية اقل مبلغ احتياطي من القطع النادر ،
فراع في مستودعات الاءشة ويمورنا القطع النادر لاستيراد القمح والطحين ،
مصدر النقد اللبناني حائر قلق ، الاضرابات إمسا في الشارع وما هي قيد
التحضير ، ويجمل البنا يريد ليس المغرب اخضر بحجة عن ياس المهاجرين هناك ،
وعن غضبهم علينا من جراء المضاعف المتاحفة عن سوء ادارتنا ، ويهددون
بالتخلي عنا وبعدم الاهتمام لمصيرنا . عاصمة من الدعر تهرب في كل مكان .
والاخطاء المتراكمة ، طوال اربع سنين ، ثم يدفع :

فالاستقلال المحرز تنضم جهود اساء الامة شبه الاحماعية لم يكن ، يوماً ،
هدية او غنيمة زمرة قليلة من السياسيين .

ويخشى على هذا الاستقلال ، العزيز جداً ، ان يضر في الافلاس والفوضى
ذلك ان حكام البلاد لم يظهروا ، بعد ، التضلع والتجرد اللازمين للاتحاد
بالمركب اللبناني الى المرفأ الامين وليضمو للشعب اللبناني الطمأنينة وورداهية ،
وهي اشياء لا يستطيع ان يضمها له سوى حكومة صالحة وادارة صالحة .

على انه ليست هي التسيبات والنصائح التي اعورت الحكام المسؤولين عن
السياسة اللبنانية طوال هذه السنوات الاربع الاخيرة

فقد رفعت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ، التي انشئت في ايار ١٩١٣ ،

الى السلطات المرزولة، دراسات تقنية وتقارير كثيرة في مختلف المواضيع كما نظمت اربعة عشر اجتماعاً عاماً ووليمة ليسى لها عرض رأيا في اهم المشاكل الوطنية بتقارير كان او بإحاديث .

وقد قصدت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ، هذه التقارير والاحاديث ، ان تلفت المسؤولين وان توقظ الرأي العام اللبناني على

- مشاكل ما بعد الحرب وضرورة التصميم وقد اثبتت في عرضين
- مشاكل اعادة تنظيم المالية والضرائب والميرية ، وقد بحثت مراراً .
- ان نسيهاً عاماً وجه الى حكومة الاستقلال الاولى ، منذ السابع من شهر تشرين الثاني ١٩٤٤ بشأن فداحة التفقات العامة ومصير مالية الدولة .
- مشكلة المصالح المشتركة واحطار الوحدة الحركية السورية - اللبنانية
- وقد اثبتت تقريرين تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٤٤ و ٦ شباط ١٩٤٧
- مشكلة النقد ، كما نتجت عن اتفاقيات كانون الثاني ١٩٤٤ ، وقد كانت موضوعاً حديث في ٦ نيسان ١٩٤٤ .

- مسائل تخفيض اكلاف المعيشة ، والتخيل (تصميم ايكوشار) والهجرة والتأمينات الاجتماعية ، والزراعة الخ... وقد اثبتت مراراً ومراراً درست .

فمنذ اغدقت هذه التسيّيات ، ولاجل ذلك رأيت ضرورياً ان أخضع للرأي العام اللبناني تصميماً اجمالياً يكون ممكنة حكومة ، واعية على مسؤولياتها ، ان تعينه اساساً لمهنة الانعاش التي تعرض نفسها على البلاد ؟

وفي معرض التفتيش عن حل لمشكلة اختلال الاقتصاد اللبناني المزمنة ، كان علينا - وقد استعنا بالاعمال التي قامت بها جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية طوال الاربع سنين الاخيرة - ان نوضح وان ندرس امكانيات هذه البلاد الاقتصادية جميعاً .

وهكذا فان التصميم الاجمالي الذي نتولى عرضه ، في هذا القسم من الكتاب ، سيتعرض الى التدابير التي يجب اعتمادها في حقول التجارة ، والمال والصناعة ، والزراعة ، والسياحة والمهجرة ، والتنظيم الاجتماعي ، والتجهيز الاقتصادي .

وقبل الدخول في تفاصيل هذا التصميم ، من واجبنا ان نوضح ، على سبيل العرض ، الافكار لمسيطرة التي قادتنا في انشائه :

١ - تخفيض العجز في ميزاننا التجارى ببناء انتاجنا في الوجهة التي تتفق مع مؤهلاتنا الطبيعية .

٢ - زيادة مداخيلنا غير المنظورة ببناء انتاج خدمات : التجارة ، تجارة المرور (الترازيث) ، السياحة ، الاصطياف ، استدعاء اموال المهاجرين الى الوطن .

وعليتنا في هذا السبيل :

أ - ان نعيد التوازن بين اسعارنا المحلية والاسعار العالمية لكي نشكر من انتاج الخدمات والبضائع القابلة للتصدير بشروط موافقة .

ب - ان نسعى بسياسة اقتصادية حرة لكي تشكر من القيام بمشاكل كدولة تجارة وتجارة مرور (توازيث) وسياحة .

ج - ان نبلغ ، فانتاجنا للخدمات والضمان ، الحد الاعلى .

د - ان ننمي علم « التكنيك » والتخصص في سبيل تحويد الانتاج

هـ - ان نشجع استغلال اموال المهاجرين ونشغيلها في الوطن .

و - ان نتعاون في الحقن الدولي ، ان في الحقن الاعلى او في الحقن الدولي العام ، في سبيل اقامة التوازن بين موازن الحسابات المائدة لمختلف الدول .

ان هذه الافكار ، ولا شك ، لا يبدو لها وزن لدى المسؤولين عن مقدراتنا ، وان المسؤولين يطبقون في نقاط كثيرة ، نظريات هي على النقيض وهي مستوحاة من السياسة الاقتصادية السورية .

والواقع ان حكومتنا ، الامية ابدًا لسياسة شتورا ، المرسومة في اوان كسرى الاول ١٩٤٣ ، تكعدن لسانا اكعدن اوثق في المركبة السورية وتلقم ، بالانفاق مع السوريين ، خطة المنبع ؟ المانع فيها والتي تتعلّى بالتدابير

التالية :

- اشراف وثيق على التجارة الخارجية .

- تحديد الاستيراد حتى الاستيراد الذي يدفع بواسطة استعادة الرساويل

التي لنا في الخارج .

والقرار رقم ٥١٢٦ ، تاريخه ٢٨ آب ١٩٦٧ ، - وقد جاء بعد أيام من تصريحات الوزير اللبناني للاقتصاد الوطني احارمة بوجوب اتباع الاقتصاد الحر ، ان هذا القرار يخص استيراد البضائع ، التي لا يطلب لها اصحابها قطع نادر من ادوات الرسمية ، لموافقة (رخصة استيراد) وزارة الاقتصاد التي عليها ان تتأكد ، قبل الترخيص ، من حاجة البلاد الى التحويل بالحدس المطلوب استيرادها .

وتحت الملاحظة ، عرساً ، ان القرار المذكور اعلاه لم يدخل في التطبيق العملي ، وانه ، مع ذلك ، ينقص نصوص قانون ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ الذي ينظم الاستيراد .

وقد تسببت الاكثريات الاقتصادية بين سورر ولسان لتقرير التدابير المشتركة بشأن ما اتفق على تسميته « سياسة التجارة الخارجية العامة » والتي تهدف الى تخفيض مقادير الاستيراد .

هكذا يبدو آخر انحاء تنجيه السياسة الاقتصادية التي تنشأ احكومة اللبنانية في النصف الثاني من السنة ١٩٦٧ .

ولكن الى اين نجرنا مثل هذه السياسة ؟

فهو ، حقاً ، من مصلحة اقتصادنا ان نقرر تقييد لاستيراد منافع ، ازيد فاريد ، في تصاعد أسعار المعيشة ومتكف على النفس وراء احاطط الاقتصادي السوري - اللبناني المانع ؟

وهو تشارك ما علمي تكون الناتج على الاقتصاد اللبناني فيما اذا استمرت سياسة اللاد الاقتصادية ، التي دُشنت خلال النصف الثاني من السنة ١٩٦٧ ، ستين او ثلاث سنوات بعد ؟

اما نحن ، كـ يصل الى نحسين مبررنا التجاري ، وكما نأمل انشاء التوازن في ميزان مدفوعاتنا نسرب اقل من رساميتنا الى الخارج فاننا نعتبر من واجبتنا ان ننتج البضائع والخدمات بأسعار عادية ، وهو امر يستحيل علينا ما دامت اكلاف المعيشة والاجور محافظة على مستواها الحالي .

ان الحكام السوريين يعمسون هذا الشكل مهما مضى الى الامام . وسوريا ، وقد مكنت طبقات شعبها العاملة من الاستحصال على الخبر باسعار معتدلة وادركت هكذا تخفيض الاحوار بين ساعات العمل ، عندها ، اكثر مما هي عندها ، والحاجات الاجتماعية اقل - سوريا ، البلد المنتج زراعياً وصناعياً ، التي تجمع من لبنان سوقاً طبيعياً لها ، تعتقد ان لها مصلحة في فرض اكثر ما يمكن من القيودات على الاستيراد وفي اقامة الحواجز الحمركية التي تفصل بين الوحدة السورية - اللبنانية واقتصاد البلدان الاخرى .

وان رجال الدولة السوريين ، لكي يبرزوا وجهة نظرهم ، وليجملوا رجل السياسة اللبنانيين - وعلم ما يكونون عرباء عن المسائل الاقتصادية على اعتناق وجهة نظرهم ، هم ، ينتصبون للدفع عن الصناعة الوطنية وعن ثروة البلاد (سوريا ولبنان) التي يقولون بضرورة انقاذها بان يحايدها شروط الاستيرادات النافذة .

غير ان التدابير التي يتخذونها «لانداز الثروة الوطنية» تستعمل ، هي هي ، تقلت ازمة اقتصادية تصيب ، هي ايضا ، الاقتصاد السوري ون بعد حين . ففي ظل نظام اقتصادي حر يتسكن ٧٠ / ٨٠ ممثلاً من كل مدينة معمل ان تصد ، مع قليل من الحايطة ، - ما عدا نفقات نقل المنتجات المستوردة - وال ٢٠ / ٣٠ ممثلاً الباقية ، التي لا تستطيع ان تعيش ، مهددة بالاندثار . ولدى الالتقاء اي تدابير مصطنعة يبقى علاء اكلاف المعيشة ، وعلاء الاجور ، ونصع ال ٧٠ / ٨٠ ممثلاً المقدرة لها احياة في حالة يستحيل معها الانتاج بمر موفى ويمكن من تصدير الانتاج الزائد .

ونكون قد حشرنا الصناعة كلها في مأزق حرج يشع عليها معه ان تصدر الى الاسواق الخارجية .

ان اقتصاديات البلاد حلقة ، فاذا ما دعنا ستقوية القسم الضيف من هذه الحلقة نعرض كل اجهزة الاقتصادي الى التوقف . فنكون في سينه لانقاذ بعض الصناعات قد قتلنا الصناعة كلها .

ان السيد فان زيلند ، رجل الاقتصاد البلجيكي اللامع ، الذي طلبت
رأيه الحكومة اللبنانية في اوائل السنة ١٩٤٧ (واسي ظل تقريره المودع
مند اشهر ، سرّاً حكومياً) خلّاه يقاسماً وجهة نظرنا بهذا الخصوص . وقد
صرّح لنا في نيسان ١٩٤٧ :

— ان هيكل الاقتصاد السوري الذي يختلف عن هيكل اقتصاد لبنان
لا يحول سوريا الزعم ان من مصلحتها اخضاع اقتصادها للاجبية . فلا دخل
هنا لمسألة الهيكل الاقتصادي .

ان الحماية الاقتصادية تهدم نفسها بنفسها ؛ لان « فخرها » ، ظل ، بعد
وقت قريب ، من جوار علاء الاسمار الداخلية الذي تحدّثه ، بما يستدعي الشدّد
المواصل في الحماية وهذا ١٠ من شأنه ان ينضي بالصناعة الوطنية الى الخراب .

ون اختلاف وجهات النظر في هذا المشكل الحيوي ، ون اختلاف
المبدئي الذي حصل بين وجهة النظر اللبنانية ووجهة النظر السورية في
المؤتمر الثاني لمجلسي البلد الاقتصاديين الاعلى ، المتقد في دمشق من ٨ الى
١٠ آذار ١٩٤٧ ، ان هذه الاختلافات ادت الى حرب كلامية في الصحف .
واليك بالتصريحات التي دلت بها ، بهذا الصدد ، جريدة « الكومرس
دي لوثان » في ١٥ آذار سنة ١٩٤٧ :

« علي ان اقول ، ابتداءً ، دي بدء ، ان هذه الاختلافات ناتجة عن خلاف
مبدئي فسوريا توحى بتحديد المستوردات كافية وتذهب حق الى منها
اجتئداً لتسرب الرساميل الذي يؤدي الى افكار البلاد ، كما انها تطالب ،
ايضاً وبوقت واحد ، بزيادة الرسوم الحركية زيادة بالغة .

« ما نحن فنعلم ان ثروة البلاد الحقيقية هي في امكانية انتاجها للبضائع
والخدمات ، ونعتقد — خلافاً لما يذهب اليه النظريون المتشوّش الى « مبدأ
« المركزية » الذي كان رائجاً منذ ثلاثة قرون — ان هذه الثروة لا تتأثر
بثروة الافراد ولا بتحكم المال المخزون في البلاد .

« والحال في دامت انشقة بعيدة وما دام التعاون المحسوس بين اسارتنا المحلية

والاسعار ابدولية نستعين علينا ان ننتج شروط موافقة للتصدير ولا يتبع عن
تقييد الاستيراد ، في مثل هذه الحالة ، سوى تقدم ارجاحتنا الاقتصادية
وتعميق الشقة التي تباعد بين اسعارنا المحلية والاسعار الخارجية

« فقضي علينا ، واحالة هذه ، بان نستورد ، وان نستورد كثيراً ، موداك
خاصة ، بسبب الاعتبارات التالية :

١ - التوصل الى اعراق سوق المحمية بالصائغ الضرورية لتبلغ ، بهذه
الطريقة ، الى تخفيض محسوس في لاسعار رولا عند حكم مبدأ العرض والطلب
٢ - ويكون من المفيد زيادة مستوردات - حتى اذا أدى ذلك الى
اصناف جهازنا النقدي - لانه في مثل هذه الزيادة تزيد قوتنا الشرائية وتحمي ،
عن طريق الاستنتاج ، الى تدن في اسكلاف المبيشة

٣ - ولبنان ، بلد التجارة ومحارة المرور الافضل ، ورقبة الحمر بين الشرق
والغرب ، البلد الذي يستقبل ١٥٠٠ باخرة شهرياً ، بلد السياحة والاصطياف ؛
لبنان هذا عليه ان يعود الى تخزين البضائع التي كانت متجمعة لديه قبل الحرب
وان يكون نفسه ليس بالمواد الضرورية فحسب بل ايضاً ، اجراً على القول ،
بالاشياء الكمالية وذلك لكي يتمكن من القيام بمرسته الاقتصادية .

« والحال ان القول بالتدابير التي يقترحها اخوانا السوريون بشكل استعجالي
للاقتصاد اللبناني ، لانه لمن الضرورة الماسة ، لنا ، ان نحمل على العادي شروط
انتاجنا الصناعي والزراعي (انتاج الجيد من الثمر) وان نشجع السياحة بطريقة
التوفيق بين اسعارنا المحلية والاسعار العالمية .

« واعتبر ان لمن اتصال كل محاولة في تحديد الاستيراد ، وخاصة
المستوردات المدفوعة بالزاميل اللبنانية المدفوعة ضمن منطقة الاستراتيجي بين قور
١٩٤٣ و آذار ١٩٤٦ ، او بالزاميل التي تسربت ، منذ ذاك الوقت ، من
البلاد ، او المدفوعة ، اخيراً ، بالفرنك الفرنسي . ن هذه البلاد لم تروج ، في
اثناء الحرب ، قدر ما دعوا لها فقد شهدت استعانة بضائهم اعيرة والخدمة
التي قامت بها عملة ورقياً . وانه نهدف الآن ، الى عكس اللمة بان نشجع

« إعادة تحرير البضائع وإن تحول قسماً وافرأ من عملتنا الورقية (ديون على الخارج) إلى مواد تجارية .

« وإن صديقنا ، السيد حميد حمادة ، استاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة الأميركية ، وعصو الوفد اللبناني الاقتصادي قد تشبَّط في عرض هذه النظرية على الحاسب السوري . « علينا أن نستورد وأن لا نخشى تضخم الكمية المستوردة ، ففي السنوات الخمس أو الست الأخيرة صدر ما كثيراً (تصديرات غير منظورة ، مبيعات ، على الصلة ، للأعيوش الحبيبة ، والخدمات المسداة) فسينا ، الآن ، أن نستورد بدون أن نخشى ، طلالاً على الآلة النقدية ، للتداول من النقد والمودع » .

« وإذا أعلنت الحكومة اللبنانية اليوم ، عن عزمها على تحديد الاستيراد أو منعه فإن الأسعار تقفز قفزة جديدة على سوقنا المحلية ، وتضاعف ، فضلاً عن ذلك ، أسعار الذهب إذ ظن أن الصلة الورقية اللبنانية ، التي هي قيد التداول ، لم تعد تصلح لشراء حر في منطقة الفرنك

« ويحجب الأحرار من «لنا ، أخيراً ، أن شرقي الأردن ، هو ، لا يمنع الاستيراد ، وأنه يصلنا من حرأ ذلك ، بضائع تنسرب من حدود غير مراقبة ، تقدر قيمتها بـ ١٥ مليون ليرة » .

« أمر يستحق أن يعطى - أنه من باب اللحو ، أي الأدوية المصطنعة لمداواة مشاكلنا الاقتصادية لحولنا إلى زيادة الرسوم الحركية بالإضافة إلى تعييد الاستيراد ومنعه ، فلنحاول ، على الأصح ، تشجيع التصدير بتخفيض تكاليف المعيشة وتكاليف الاتج . ولنفتش عن وسائل جديدة لتحسين حالة ميزاننا التجاري بدل الحن الكسول انهانم على بداير سليبه .

« وفي الشهر لقادم مرعد انعقاد اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجارة العالمية ، في جنيف الذي يجمع أن يشي عهد الحرية في العلاقات التجارية الدولية وإن سكرتس العودة إلى الاقتصاد الحر . فقد كانت الحرب العالمية (١٩٣٩)

« ١٩٩٠ نتيجة لمياسة الاملاق التي تمشت عليها بلدان الطرفين وتبعتها فيها بلدان أخرى فلكي نركز السلم تركيزاً متيناً فإننا بائد الحاجة إلى نظام اقتصادي ونجاري يسبح بالنفقال الاشخاص والبضائع والاماميل انتقالاً حرأ . ونزجم

هكذا إلى الطريقة الحرة بالتخصص التي تنتهجها بعض البلدان ، وإلى الانظمة الحركية الحرة ، وإلى ازالة التفاضل بين اشعوب «وان سوريا وسنات محتمس يشككلاً» ، ولا شك : ذاتية اقتصادية متشابهة في الصغر لبعثها ، لاندفع في طريق الانطلاق» .
* * *

لقد تسطنا طويلاً في عرض الرأي السوري ، وفي عرض رأي رجال الاقتصاد اللبنانيين بالنظر الى اهمية هذه القضية الحيوية . وقد انضمت الحكومة اللبنانية ، لسوء الحظ ، الى التصميم السوري الذي يقول بالتوجيه والحماية الحكوميين . وهكذا تراءنا اسلك طريقاً خطرة على الاقتصاد اللبناني كما تدلل على ذلك احداث التانية

- ان التعريف الحركية لسورية اللبنانية انما هي احدى التعريفات الاكبر عداحة في العالم وهي تبين معدلاً وسط قدره ١٠ ' ١٠ عدا رسم اسوي وقدره ٠٣ . ورسم الاسكلة ١ ' ١٠ اسي تستويه بلدية بيروت . ان المداخل الحركية للسنة ١٩٤٦ رادت من ال ٥٢ مليون ليرة لبنانية ، واعلى الظن ان مداخل السنة ١٩٤٧ سيبغ ال ٦٥ مليون ل.ل . اد انها نمت ، حتى ٣١ كسرى الاول ١٩٤٧ ، ال ٥٣ مليون ل.ل . وقسم استوفي ما يقارب ال ٩٠ ٪ منها على ارض اثنان .

- ان لعلاء الذي اصاب بموتنا بالقمح والطحين والحمل انشغيل الذي انما على ٥٥٠٠ هيزانية الاعشة (اكثر من مليون بيرة متانية في لشهر الواحد) قد حمل الحكومة ٥٠٠٠ شري الاول ١٩٤٧ ، على رفع اسعار القمح والطحين من ٥ الى ١٠ ع ل.ل . للكيلو الواحد ، ورفع اسعار السكر والارز ٢٥ غ.ل. للكيلو الواحد .

ومن السهل معرفة نتائج التقييدات الجديدة :

ستحدث ندرة بعض المضئع ارتقاءً في الاسعار . وسيحدث علاء الدولار في السوق الحرة ، ايضاً ، ارتقاءً في سعر الكلفة العائد الى كثير من المواد المستوردة ، ذلك انه ، منذ سنتين ، اصبح الكثير من المستوردة تمتنع

إلا بواسطة الدولارات بلشقة في السوق الحرة. وان دورة القلاء في اكلاؤ المعيشة ستعود ، عن جديد ، في الأسابيع الأخيرة من السنة ١٩٤٧ .
وقبل انقضاء الثلاثة الأشهر الأولى من السنة ١٩٤٨ سيطلب ، حتماً ،
الموظفون ، والمستخدمون ، والاحراء اعادة النظر في معاشاتهم ومرتباتهم
واجورهم .

وستعرف اسعار الكلفة لانتاجا الصنعي والزراعي ارتفاعاً جديداً .
ليس انه يتعذر علينا ، فقط ، التصدير نتيجة لتدوت الكبير بين اسعارنا
المحلية والاسعار العالمية بل انه يتوجب علينا ، على الأرجح ، انشاء او رفع
المرسوم الجمركية لحماية انتاج الاتجار عندنا .

وسيقود العجز في المداخيل الجمركية الحكومتين ، وقد نفذ ، لها ، الى
مواجهة زيادات جديدة على التعرفة الجمركية التي تبدو واضحة منذ الآن
ان انتاج بالارقام التي تتسح عن القيودات التي احلقت بالاستيراد يمكنها
ان تظهر انخفاضاً في المعر احوال في ميزاننا التجاري غير ان استوردات
غير المنظورة لمهربة البنا من شرقي الاردن تزيد ، ولا شك ، ضعف وثلاثة
اضعاف . ويبقى ميزان المدفوعات ، بالنتيجة ، على حاله . ذلك انه نجباء
المخصص ضئيل يسجل في باب المدفوعات في ميزاننا التجاري بضطر الى تسهيل
التأخير احوال في ابواب الموصفات الدلية : التصدير ، اسياحة ، العمولة ،
الارباح المستوفاة عن البضائع المستوردة التي ليسب من سوريا (وقد وارن
هذا الباب في ميزان السنة ١٩٤٦ العمولة والارباح التي كانت تستوفى سوريا
من لبنان لقاء بيعها منه البضائع المهربة اليها عن طريق شرقي الاردن ، والمواد
والحجوب التي كانت تستوردها « بالكوفا » او بواسطة القطع النادر الذي هو
في سوريا اوفر منه في لبنان .)

وهكذا - وانه حدث اوفر خطورة - ان لبنان ، عندما يلزمه
القيودات في الاستيراد والاستهلاك ، يكون قد اعص مستوى « شة انائه
دون ان يسجل اي تقدم اقتصادي ، و اي دخل جديد .

ونكون ، اذا ، على المنتعذر المشؤوم اندي يقضي ت الى افتقار تدريجي
والى فقدان الامل في القيام بعد الكبوة .

وفي المزم الذي يلائمنا في وضع تصميم انشائي فان الحل الذي مله التصميم السوري يجب ان يعد دون ما جدال ؛ لان الذين يوعون لانفسهم اتحاد الثروة الوطنية يحجرون الاقتصاد اللبناني الى الحراب والافلاس .

* * *

يشتم علينا ، اذا ، ان فلتعت الى آفاق جديدة .

فان مثل شرقي الاردن يستحق ان يذكر وان نذكره :

شرقي الاردن ، وكان عدد سكانه اقل من ٣٠٠.٠٠٠ نسمة ، اليهم من العرب الرحل ، ومقتطع من سوريا في السنة ١٩٢٠ كان ، مقضياً عليه بان يكون مدداً دواعياً ، دون اي توقع لاردهم انتجارة خاصة انه محروم من منفذ على البحر المتوسط .

لا ان سياسة تجارية كثيرة التمرد ضمنت لهذه المنطقة ازدهاراً اقتصادياً كبيراً . وقد اصبحت مركزاً هاماً للتوزيع على بلدان كثيرة محاورة (سوريا ، لبنان ، فلسطين) تاريتها الحركية مرتفعة . وقد حدثت اليها مئات التحار من دمشق وبائس فاستقروا على لرضها للعمل .

وتتأرجح لتعريفه الجركية ، في شرقي الاردن ، بين ال ٧ وال ١٩ . وهي ذات معدل وسط ١٠ ٪ .

وقد بلغ ثمن المستوردات الاردنية ، خلال السنة ١٩٤٦ ، ما يقارب البيرة ملايين ليرة فلسطينية ؛ وكان دخل الجارك الاردنية منها مليون ليرة فلسطينية

وموجب تقديرات احدى الشخصيات الاردنية الاكثر تخصصاً في الشؤون المالية والتجارية ان اعادة تصدير البضائع المستوردة الى شرقي الاردن نحو سوريا ولبنان قد بلغ مقدارها ، خلال السنة ١٩٤٦ ، من ستة الى سبعة ملايين ليرة فلسطينية يجب ان يضاف اليها ١٢.٠٠٠ كارباج و ٣٠٠٠٠٠ نفقات اسنيدع ونقل .

فان وحدة سوريا ولبنان الجركية قد اتاعت من شرقي الاردن ، خلال السنة ١٩٤٦ ، قيسته ٦٦ مليون ليرة لبنانية من الضائع ؛ وقد ربح شرقي

الأردن على هذه المبيعات ١٧٥٠٠٠ ليرة فلسطينية ما عدا الرسوم الجمركية التي ستؤاها، شرقي الأردن حصاه

هذه السياسة التجارية قد اعنت ، أدأ ، هذه المنطقة التي كانت ، قبلاً ، محرومة من دخل ذي بال ، والتي لم يكن شيء يؤهلها لاشتغال هذا المقام التجاري الذي هو بمثابة ، فتح في هذا الشرق .

وان ميزة شرقي الأردن لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ مبددة هي ايضاً وهي تستوجب التحليل وان باختصار وملخصات سريعة كما سيلي

ليرات فلسطينية : الدخل	ليرات فلسطينية : المخرج
٢٠٠٠٠٠٠ - عائدات من الحكومة البريطانية	٢٠٠٠٠٠٠ - عائدات الجسر
١٠٠٠٠٠٠ - عائدات جمركية	١٥٠٠٠٠٠ - عائدات الادارة الاردنية
- المرسلات على شركات	- احتياطي في الخزينة
البيوترونات والشعور لوي	٣٨٠٠٠٠٠ - المحصور
في م.و. ودد قمت هذه	
تبدل اقسافيتها مع شرقي	
الأردن سد الانفاق	
الناظر	٣٠٠٠٠٠
رسوم وصرائب	٥٠٠٠٠٠
المجموع	٣٨٠٠٠٠٠

وقد خففت تقديرات السنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ المداخيل الجمركية الى ٩٠٠٠٠٠ ليرة فلسطينية . غير ان تعيد الاستيراد الرسمي العائد لسوريا ولبنان يمكن شرقي الأردن من ان يستعمل على مداخيل اكثر كثيراً من المداخيل المقدرة .

* * *

وهكذا ان تحاراً من دمشق وباريس اقعدوا عمال « يمتصون » لدور التقليدي الذي كان يقوم به تحار من بيروت وطرابلس وينصون انفسهم كوزعين للمضامع والمنتجات الاميركية والاوربية وغيرها .

وهو شرقي الأردن ، أدأ ، المحروم حراً ، والذي لم يكن ليحلم بان يصح وسطاً تجارياً ، من الصف الاول ، في الشرق الأدنى ، هو شرقي الأردن

الذي أصبح ، اليوم ، يراحم شأن على دوره التقليدي في ان يسكون « رقعة الحصر » في المواصلات عبر اليابسة ، لبنان الذي في خدمته شعب دكي وكله مؤهلات للتجارة .

المثل الاردني ، هذا المثل المدل بين الامثل جميعاً ، سيوحى لنا عميقة لدى انشاء التصميم الانشائي .

ان رجال الاعمال والتجار ولوسطاء عندنا اندى يحويون ، بصورة منتظمة ، معاصر العالم كله ومصابه ، رجال الاعمال ، عندنا ، الذين يحطون من اعتقاد الصلابة المالية والتجارية الدوية لعب بتهنوت به ، ورجال المال ، عندنا ، الذين لهم شمس لا تضاهي في امور انقذ والورصة ، ربحر هؤلاء هموا طوال الستين الاخيرة ، لان يشعلوا نشاطهم المستفيض على رعم الظروف الاقتصادية عبر المؤاتية التي الرمتهم ، ورحمتها الادارة في بلادهم .

ان تجارب المدهشين هؤلاء ، على اهم يحتفون ضمن حدود جد صيقة ، وعلى انهم محاطون بمجواحر حركية قوية ، وحاصرون لختلر التقييدات والاصمة التي تحيط بالتجارة الحرجية ومرافقة القطع ، وعلى ان علاقاتهم مع ادارة متهمنة مرعجة ، ان تجارب المدهشين هؤلاء جعلوا من سوقهم سوقاً دوية للتجارة ولمرور المتوججات وانضام . ففي اثناء ثمانية عشر شهراً مرت في بيروت من النقد والسيانك الذهبية ، تضاهي قيمته الخمسين مليون دولار ، فان هذا الذهب ، الذي انتيع ، خاصة ، من المكسيك قد ورع في الهند ومصر وفلسطين الخ . . .

وإن مشوحت بلدان الشرق الادنى (قطر ، مصر ، صوف العراق ، جنوب تركيا ويران والعراق) قد بيعت بواسطة رجال الاعمال اللبنانيين الذين تولوا تمويل هذه البلدان بالمتوججات المستحقة من التجارة ، وراء البحار ، وعاباً ، كانت هذه الضائع لا تمر حتى في لبنان او قباع من بلدان امنية قبل معادرتها البلدان التي انتحمتها

لو ان التجارة الثانية تعطي هذا خط الذي يحولها ممارسة نشاطها في ظل نظام من حرية ادابة آفاق صعرية تفتح امام شاب واية معجزة لا يقتصرها رجال الاشغال عندنا .

فليتوسع المعتصون ، على الأقل ، في ان يقولوا ان المنطقة الحرة في سرفا بيروت تمكن رجال الأعمال عندما من تتبع أعمال كثيرة في تجارة المرور لقد بنى الينا تاجر سوري ، يعمل في مرسيليا ، ان ثلاثين طناً من المنتجات الزراعية قد اودعت في المنطقة الحرة ستة اشهر ، في بيروت ودفع عنها رسوم قدرها ٢٠٠٠ ل. ل. ، لا مراعاة فيه ان تعريفة الاستيداع والتأمين المفروضة في المنطقة الحرة هي في غاية الارتفاع ، وان الحل الذي هو المنطقة الحرة ضمن نطاق المرفأ حل لا يعني بالمرء .

ولنته هذه لاوييات بعض استحداث وملاحظات :

علينا ان نتأكد أولاً من افلاس طريقة التسيير الحكومي (le régime de l'étatisme) وتدخل الدولة في دارة الاقتصاد اللبناني بعد انقضاء سبع سنين في محاولات التنظيم والتعديل والتعديل واعادة التنظيم ، ان الادارة اللبنانية لم تتوفق الى ترسيخ النظام في دوائره الاقتصادية وبصورة خص في دوائر لاعاشة .
 و الدولة منظمة عاطلة وتاخر عاطلة ومثلها الادارة والتسيير الحكومي ،
 عندما ، تدبير وقت فرصته الحرب والظروف الاستثنائية . وان التزام اخر يبقى الطريقة المثلى لانعاش الانتاج وتخصيص الاسعار
 و ان كان النظام الاقتصادي الذي مشى عليه في السنين المقبلين يبدو انه عينا ان نظل نتحمل مراقبة التورع والتداول بشأن بعض المنتجات الضرورية ، غير ان هذه المراقبة تقف ، اذا امكن ، عند حد تدبير التعريط والمضاربة .

وعين . بالتالي . ان نحدد احكام في لندن وغيرهم من الاشخاص المديدين الذين يتسبون لمصالحنا الاقتصادي ، من فروع التعاؤل ولا أمل غير المعتدلة التي يملكونها على ان يثنان سبعة ، في العريب ، اعاد ، متخذ النفط العربي السعودي على البحر المتوسط .

ان التصميم الانشائي الذي نحن بصدده بأحد بعين الاعمار هذا المنصر المام في انعاش الاقتصاد اللبناني وان توقيع الاتفاقية بين سوريا « والتالين » ،

في اوائل ايلول ١٩٤٧ ، من الجانب السوري قد وضع حدًا ، بالواقع ، للصيغة التي كانت تقتنف تمرير قسائل النفط وتحديد منفعه .
وانها لجنة الفوائد الاقتصادية التي يجتنبها لبنان من تمرير النفط في ارضه وتكرير هذا النفط . وليسبح لنا نذكر البعض المهم من هذه الفوائد المباشرة :

- ١ - توظيف وساميل هامة من قبل شركات اجنبية كبيرة لانتاج « الانايبس » ، شراء الاراضي ، تشييد المصافي ، بناء مدينة جديدة وحرفاً للنفط . ان هذه الرساميل المقدرة بـ ٧٥ مليون دولار تقريباً تمهيد اللاد ، خلال السنين الخمس المقبلة ، بالقطع النادر الذي هي ناشد الحاجة اليه
- ب - استخدام آلاف الموظفين والعمال لسنوات صويلة
- ج - اعطاء لبنان كمية كبيرة من النفط الحدم الذي يكرور في لبنان ، والذي يبدى حاجته الى استهلاك المحروقات والسريع وذلك باسعار مخفضة .
- د - دفع ضريبة للدولة .

وان يصبح لبنان مصب النفط العربي السعودي وهذا سند كبير للاقتصاد اللبناني ، الا انه لا يمكنه ان يساعد على اقامة التوازن في ميزان التجاري وفي ميزان مدفوعاتنا الا بمقدار يسير .

- لكل بلد حر ومستقل الحق في اختيار السياسة الاقتصادية التي تناسبه .
ولا دخل للمواطن في ذلك .
- وان افضل حل لمشكلتنا الاقتصادي اللبناني يكون الحل الذي يوفق بين مصلحة الاقتصاد اللبناني ومصلحة الدول العربية .
- وهو الحل الذي يؤمن لهذه البلاد ويساند الحشد الاقصى من الفوائد الاقتصادية مع البلدان العربية والذي يمنحها مكانية اسماء مختلف مروع اقتصادها لثاء يبلغ الحد الاعلى وهو الحل :
- ١ - الذي يحافظ على حرية التبادل بيننا وبين سوريا .
 - ٢ - الذي ينشئ حرية التبادل بيننا وبين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

٣ - الذي يخفض اكلاف المعيشة ، ويسمي تجارة البلاد ، وسياحتها ،
وزراعتها ، وصناعاتها .

* * *

عرض التصميم الانشائي

بالاستناد الى الملاحظات التي سقت فائنا نضع الخطوط الكبرى للتصميم
الانشائي للاقتصاد اللبناني ونعرضها كما يلي .

١ - سياسة تحرير اقتصادية

- بان يترك لادارة رجال الاعمال اللبنانيين الحرية تامين عظمة لتجارة
التجارية والاقتصادية في ظل نظام جمركي صحيح .

٢ - تعديل النظام المالي ونظام الضرائب

- تعديل نظام الضرائب بحيث تفرض اولا الضرائب المباشرة
- تخفيض التبعات التي لا تنفع .

٣ - اعفاء التجهيز الاقتصادي وثروات البلاد المملوكة

- السياحة والتجميل .

- الصناعات للتحرير والتصدير .

- القوى الكهربائية - المائية ، ومشاريع الري .

- اعادة شراء او تأمين بعض الامتيازات .

وهذا ما سنوسع به في الفصول الآتية .



الفصل الرابع

السياسة التجارية

عرضنا ، في المجلد السابق ، الخطوط الكبرى للتصميم الإنشائي للاقتصاد اللبناني كما نتصوره ، وشرنا الى اننا عيّل الى الاقتصاد احر .

اما الآن ونحن في معرض التوسط بتفصيل هذا التصميم فسندرس في الفصل الحاضر اتجاهات سياستنا التجارية المستقبلية وعلاقات اقتصادنا باقتصاديات الدول الاخرى وذلك توصلاً الى إيجاد عنصر يساعدنا في حل مشكلة عدم التوازن الاقتصادي المؤلمة عندنا .

الباب الاول

لمحة في السياسة الاقتصادية والتجارية المالية

وجهة النظر اللبنانية

تختلف الميكل الاقتصادية باختلاف البلدان على وجه الارض . وتصنف البلدان ، عالياً ، وفقاً لطبيعة وجوه نشاطها الاقتصادي ووفقاً لانتاجها . ففي البلدان الزراعية ، ومنها البلدان الصناعية ، ومنها ، أخيراً ، ذات الاقتصاد المختلط نصف زراعية ونصف الصناعية .

وان تقدم الملاحظة ، واضع المقاطعات الوحيدة المكتشفة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر نلاحظ اننا كنا سبياً في نشأة نظريات اقتصادية اعطى تطبيقها العالم حقبة خصب وازدهار طويلة .

وكانت الدول ، في حقول الاقتصاد ، لا تترعب في الاعتكاف ضمن نطاق حدودها الوطنية . وان يربيع العمل ، بين مختلف البلدان ، واتساع التبادل اسولي ، على حقول رحب ، قد أدنا نطل بمحوحة شاملة . فبينما كانت

كل دولة منصرفه الى انتاج البضائع والخدمات التي هي اكثر ما تكون اتفاقاً مع هيكلها الاقتصادي ومع مؤهلات سكانها الطبيعية كان يسمح التبادل الدولي لساير البلدان بان تسون بالبضائع والمنتجات المختلفة بأسعار مخفضة.

وقبل منتصف القرن المنصرم بصع ستين بدأت السياسة الاقتصادية العملية تتعد عن مبادئ اخرى الاقتصادية التقليدية التي كانت قد جرت تدني اسعار الحاجيات جميعاً بعد ان اصحت في مشاغل الجميع.

انكلترا وحدها ، منذ التجارة والصناعة ، والملاحة كانت منذ قرن تقريباً ، الى جانب البديل الحر نتيجة محاذلات انارتها ، خصوصاً ، اسعار الحبوب . اما كبريات البلدان القطرية الاخرى ، التي كانت رسومها الجمركية ذات صفة ضرائبية ، فقد بدأت تدريجياً هذه الرسوم بان اكسبتها طابعاً اقتصادياً بقصد حماية صناعاتها الناشئة .

وهكذا ادركت بعض التعريفات الجمركية ، حوالي اواخر القرن المنصرم ، علواً فاحشاً جداً ، فيما كانت انكلترا ترفع ، في ظل نظام الاقتصاد الحر ، بسبوحه اقتصادية وتجارية دامت ٧٥ سنة .

وان ٣٠ او ٤٠ سنة من سياسة التوسع والحماية الاقتصادية كانت كافية لتخلق راع السنوات ١٩١٤ - ١٩١٨ الكبير الذي سببه خسارة التراجع الاقتصادي والصناعي والتجاري . وان الدواع على . توافد الاسواق العالمية ، بعد ان هددت جدياً ، وشراراً كثيرة ، السلم العالمي انتهى بان سبب الحروب العالمية الاولى .

ولم يأخذ ، الصلح الاعرج الذي وضع سنة ١٩١٩ ، عين الاعتبار كدوى النظريات الاقتصادية ؛ فكان من جرأ ، ذلك ، وبعد ارتباطات اقتصادية ومالية حمة وبعد المحمود الذي بذل في تنظيم الاقتصاد العالمي ، ان ارمية اقتصادية عالمية اندلعت في اواخر السنة ١٩٢٩ وكان عليها ان تستمر ستين طويلة .

وان مختلف البلدان ، كبيرة كانت ام صغيرة ، رعبت في الاحتماء وراء نظام اقتصادي انكلماشي مفيد (Aurarcie) مشفوع بتقييدات للتبادل الدولي وبسلسلة من التدابير الهادفة الى اغناء تناسج هذه البلدان الصناعي والزراعي

والحفاظلة عليه ، بحجة التعرفات جبركية باهظة وغير مهيمة للسعر السدي
توحه ، بالنتيجة ، على المستهلك المحلي .

وقد تراحت المدن في انشكا رخص القييدات وتنظيمها . مراقبة التبادل
والمقايضة ، مع الاستيراد او حد الاستيراد ومخافة ، تراحم على الاسواق
القليلة الباقية ، الانجاء الى لمائلات (*cent*)

وقد ولدت الحرب العالمية الكبيرة الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) من عدم
اتزان الاقتصاد العالمي ، ومن الميول العدائية للبلدان المتنافسة .

غير ان العالم ، وقد هزته حروب كبرى في مدى ٢٥ سنة ، مهم كل
الاهمية المعلقة على الاستقرار الاقتصادي والمالي .

وان تمير اقتصاد عالمي سليم يجب ان يعتمد على اساس بعض المعطيات
والمبادئ التي تهدف للعودة - على اوسع ما يمكن - الى توزيع المهام بين
مختلف البلدان :

١ - الاقتصاد الحر :

الناء الحواجز التي تعترض حرية انتقال الاشخاص والبضائع والرسائل ؛
او تخفيض هذه الحواجز وتحميدها .

٢ - نقد دولي سليم -

لتحديد مؤتمر النقد الدولي في « برينتون وودز » (١٩٤٤) للخطوط
الكبرى للسياسة النقدية والمالية الدولية على اساس الرجوع الى سلامة
النقد واستقراره بتنظيم امكانيات تخفيض قيمة النقد الوصي وتحميده

٣ - حرية الحصول على المواد الاولية

تنظيم حرية دخول المواد الاولية الى مختلف البلدان بقصد تحويلها الصنعي

٤ - رفع مستوى المعيشة وزيادة قوة الشعب الشرائية

رفع مستوى معيشة الطبقات العاملة في البلدان ذات القدرة الشرائية
المحدودة .

انه على اساس هذه المبادئ الاولية المبسطة اعلاه يجب ان يصمم تعبير

الاقتصاد العالمي لم يعد الحرب ويسى النظام الاقتصادي العالمي العائد الى النصف الثاني من القرن الحاضر صمى نطاق نظام الامم المتحدة .

* * *

ان الحكومة الاميركية تحمل من نفسها مظلة الحرية الاقتصادية الاكثر رحابة . وقد وافق المجلس الاميركي ، ككثيرة ساحقة ، على اتفاقيات «بريتون وودز» ؛ وان اري العام الاميركي يعطى على السياسة الاقتصادية العالمية الحكمي عنها .

وقد سجل نجاح حرب العمل البريطاني ، في تموز ١٩٤٥ ، بروضة في تبني بعض التدابير المذكورة اعلاه . وكانت حكومة السيد كيرشل قد طالبت بمرحلة انتقال ، لا تقل عن سنتين ، لينتجى للاقتصاد البريطاني ، انتابها ، ان يتكيف وينهض ، اذ ان انكسارته قد خرجت من هذه الحرب متفجرة ، وقد استنفدت معظم ما كان له من المال في الخارج ، ولزمتها ديون عامة قوية .

غير ان حكومة العمال ، وقد ارادت ان لا تقيد بشي . وان تعمل للاقتصاد البريطاني تمهيدا على اسس اشتراكية في بعضه ، كانت تحدد ان مصلحة بريطانيا تتأى مع تطبيق اتفاقيات «بريتون وودز» تطبيقا مستمرا . وترد حكومة «اثلي» ان تسبق القسم الاكبر من المراقبات التي كانت مفروضة اثنا الحرب وترعب ، ايضا ، في تعديل اسس السياسة الاقتصادية ، المالية والنفدية ، التي اجمع على اتباعها بعد الحرب .

وقد احدث «صالح الرئيس نرومان لانغقيات الاعارة والشعر ، في اواخر آب ١٩٤٥ ، رعاا عاما في بريطانيا العظمى . وقد اعتمدت انكسارته ، شي . هذا التدبير ، تسكة اقتصادية ومالية عليها وثباته «دسكرك» اقتصادية .

فتوجه الى الولايات المتحدة وقد مؤلف من المبع الرجل البريطاني كمثل المسوف عليه اللورد كيبس واللورد هاليفكس ، ودخل في مفاوضات افضت الى اتفاقية ١ كانون الاول ١٩٤٥ التي امنت ، عن طريق قرض هام ، تمويل السياسة الاقتصادية البريطانية وسمحت لبريطانيا بان تتكيف على نطاق سياسة اقتصادية عالمية وفقا لبدئي التي ذكرت اعلاه . وقد تبين ، في ما بعد ، ان مبلغ القرض لا يكفي .

ان دوائر المراقبة على الاقتصاد العالمي ، والدوائر المشاة لدرس اكبر
المشاكل الاقتصادية الدولية وحلها تشكل محركات هامة وعصراً فعالاً في منظمة
الامم المتحدة التي هيأت في «دميتري او كس» واعتقت في «سان فرانسيسكو»
وان المجلس الاقتصادي والاجتماعي - تساعده مختلف المؤسسات والمنظمات
الاقتصادية والمالية الدولية - سكمل مجلس الامن الدولي ؛ وقد اعيد ، في
تشرين الثاني ١٩٤٦ ، انتخاب لندن عضواً في هذا المجلس لثلاث سنوات .
وقد تنى المجلس المذكور ، في دورته الاولى المنعقدة بلندن في شباط ١٩٤٦
وتم ، على طلب ممثل الولايات المتحدة ، اقتراحاً يتضمن إنشاء لجنة تحضيرية
لمؤتمر التجارة والعمل الدولي .

وتحدد الاشارة الى اعمال اللجنة التحضيرية :

« يبدؤ الاقتراح الاميركي المقدم في شباط ١٩٤٦ بان يعلن ان المجلس
يرى ضرورة اكمال التدابير المصعدة لشن التعاون الاقتصادي بحيث يضاف اليها
تدابير دولية جديدة تطلق مباشرة على الحواجز التي تقام في وجه التجارة
وعلى الموانع التي تعترض عو المبادلات المتعددة الفرقاء ، ويبحث تعهد مختلف
البلدان الاعضاء بتنفيذ هذه التدابير والعمل نحوها .

ولاجل ذلك دعا الاقتراح الاميركي الى عقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل
يكون من شأنه تسهيل واعداد انتاج البضائع وتداولها واستهلاكها كما ان
هذا الاقتراح عهد الى اللجنة التحضيرية في امر تحضير مشروع معق عليه
شروطات ، ويتضمن مشروع اتفاقية تعرض على المؤتمر للدرس ، ويخضع
للجنة التحضيرية بعض فقرات ومقاطع معدة لان تدخل في جدول اعمالها اليومي .
(مقتطعات من التقرير الذي وضعته اللجنة التحضيرية عن الاعمال التي قامت
بها في الدورة الاولى صفحة ٢)^(١)

(١) تسم جمعية الاقتصاد السياسي انسابه جميع اشهرت التي تصدر من الجمعية الفرنسية
والانكليزية عن منظمة الامم المتحدة وبعدها وفودها ، وان احسنت مع هذه اشهرت ، في
مكتبها ، تحت تصرف الافراد والهيئات الذين يتعاملون بها واحد بصيغة صورة خاصة تحت
نصاف اعشار البنية التي اشهرت بر قبل دثره التغيرات في المنظمة تصميم تاريخه ٢٧
تشرين الثاني ١٩٤٦

وقد التزمت اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجارة والعمل الدولي - المؤلفة من ممثلي سبع عشرة دولة بينهم ممثل لسان بصفته عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (كانت روسية عانة عن هذه الاجتماعات) - في دورتها الأولى بلندن من ١٥ تشرين الأول حتى ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ ؛ وقررت الأسس الأولية ووافقت على اقتراح بطلب إنشاء لجنة لوضع الميثاق التجاري .

وقد اجتمعت هذه اللجنة الأخيرة في مركز منظمة الأمم المتحدة المؤقت من ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٧ إلى الخامس والعشرين منه ؛ ولم تسكف بوضع مشروع اميثاق بحسب من ما وضعت ، ايضاً ، مشروعاً مفصلاً لاتفاق عام على التعريفات الجمركية وعلى التجارة يكمل المشروع الذي كان قد يوشر وضعه أثناء الدورة الأولى .

ثم ان اللجنة التحضيرية اجتمعت ، في دورة ثانية ، بحجيب ابتداء من اواسط نيسان حتى آخر تشرين الأول ١٩٤٧ ؛ وقد حاولت ، طول ستة اشهر ، ان تتغلب على صعاب كان يسدو انها كدء لا تقهر بيدها مسائل التعريفات وحقوق الافضلية البريطانية الامبراطورية ؛ وقد حضرت دورة اللجنة التحضيرية الثانية هذه مؤتمر التجارة والعمل الدولي الذي انعقد في «الهافانا» بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧ ليغطي العام ميثاق دولياً للتجارة .

غير ان ٢٣ أمة ، حتى قبل انعقاد المؤتمر المذكور ، ومنذ ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٧ ، قد وقعت في حيز اتفاقاً مبدئياً كم وقعت سلسلة من الاتفاقات الجمركية الثنائية .

وهكذا تملت النظريات الاميركية المتعلقة بحرية التجارة ، وان نظرية المدرسة «ميشيقية» (نسبة الى ميشيغ) القائلة بالتبادل الحر عادت هودت بعد قرن من يوم اعترف فيها لأول مرة .

واعلن الرئيس ترومان اليوم الثلاثين من شهر تشرين الأول يوماً تاريخياً ؛ وانه ، بالواقع ، يوم مجيد في تاريخ التجارة الدولية .

وتشتمل الوثائق التي وقعت في ٣٠ تشرين الأول على :

١ - اتفاق تعريفني عام ، وقعت عليه ٢٣ بلداً ، تمثل نسبة هامة من

التجارة العالمية (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، كندا ، فرنسا ، ووحدة
بلجيكا - هولندا - اللوكسمبورغ) بينيلوكس) -

٢ - مائة وثلاثة وعشرين اتفاقاً تعريبياً ثنائياً أهمها الموقع بين الولايات
المتحدة وبريطانيا العظمى .

وقد أعلنت هذه الاتفاقيات في ١٨ تشرين الثاني أي قبل افتتاح أعمال
مؤتمر « الهاغانا » بثلاثة أيام .

وتشكل هذه الاتفاقيات تنبيهاً مسبقاً للمدى التي أقرها ميثاق التعادة
الدولي الذي عرض في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧ على جميع الدول الممثلة في مؤتمر
« الهاغانا » حتى على الدول الحارسة من منظمة الأمم المتحدة ؛ ويكرس
الميثاق النظريات الثلاث التالية :

١ - إلغاء الحواجز الجمركية والاجراءات التي تعيق التبادل الدولي او
تقيصها تحميضاً محسوساً .

٢ - حرية واسعة لتشغيل الرأسمال في الخارج ؛ ولتحتفظ الدول بحق
المراقبة على نشاط الرأسمال الاجنبية وبحق تأميم المصارف الاجنبية شرط
التعويض العادل (اقتراح فرنسي)

٣ - تشجيع خلق تكتلات الدول الاقليمية والوحدات الجمركية (اميركا
اللاتينية ، البلدان العربية ، كتلة فرنسا - ايطاليا ، البلدان الاسكندنافية ،
كتلة بينيلوكس) التي تشكل وحدات اقتصادية كبيرة بلانتاج والاستهلاك .
هكذا ودت منظمة التجارة الدولية ويتعهد أعضاء هذه المنظمة بتحديد

التدابير ، على اقلين الداخلي والخارجي ، الضرورية لتأمين زيادة هامة
ودائمة في الدخل الحقيقي وفي الطلب المحلي ، ولزيادة الانتاج والاستهلاك
والتبادل في البضائع وذلك تشجيعاً لانشاء اقتصاد عالمي متوازن مردود .

وبأحد الميثاق بين الاعتبار حاجات البلدان التي لم تزل في المرحلة الاولى
من نموها الصناعي وهو يحاول رفع مستوى معيشتها ؛ غير انه يصر على
تقيص التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية .

وقد وقع اثنان ، و بالاحرى الوحدة الجمركية اللدانية - السودية ،

الاتفاق العام الموضوع في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٧ .

ون السيد موسى مدرك ، رئيس المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بين لبنان وسوريا وممثل لبنان في اللجنة التمهيدية ، قد عرض الموقف اللبناني في اللجنة المذكورة بحديث نشر في « الكومرس دى لوفان » بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٤٧ نقطل منه المقاطع التالية :

« كان على لبنان ، في المناقشات التي اشتركت فيها جميعاً ، ان يتخذ بعض الاعتبار موقعه الخاص المتأتي له عن كونه الممثل الوحيد لجميع البلدان العربية . ون سوريا اشتركت فقط في مناقشات الاتفاقات التمهيدية بصفتها عضواً في الوحدة الحركية اللبنانية السورية . وهكذا كان موقف لبنان ان لا يورط مستقبل خاصة ان هناك مشروع اتفاق حركي بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية . وقد اردنا ان نحفظ على سلامة مبدأ التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان وان دافع عن الرئي القائل بان البلدان العربية ، وطوراً الى كونه بلداً عربياً ، مشكلة النمو الاقتصادي ، هي بحاجة ، اد ، الى تدعيم وتوثيق علاقتهم الاقتصادية ، مما يستوجب حرية في العمل وتطاول وحدة حركية ممكنة . وهذا احدنا اننا في بعض الاحيان الى المدافعة ، عن نظام المصاحبة وفي المصاحبة ، على نحو اشبه وبعض بلدان معركا لحوية ، مدته تهدي الى منع الاتفاقات المفاصلة في مستقبل الايام .

» واخيراً في ، ، يتعلق ، خاصة ، بوضع سوريا ولبنان حالي ، مع اننا نحن اني تخفيض عام في تعريفاتنا الجمركية ، ذلك ان التعريفات الجمركية المطبقة في سوريا ولبنان اشترت بين التعريفات الأكثر ارتفاعاً ، فقد طلبت ، لاتفاقات مع سوريا ، بالحفاظ على التعريفات الخاصة وعلى حرية العمل توصلاً الى حماية صاعته الناشئة . غير اننا واقفنا على مبدأ التخفيض يتناول المواد الضرورية الاولى ومواد التجهيز .

يستنتج من هذه التحريجات ان لبنان ، البلد الوحيد من بلدان الجامعة العربية الممثل في اللجنة التمهيدية ، اضطر ان يدافع عن مصالح الدول العربية جميعاً ، وان يراعي المستقبل .

وان الوفد اللبناني المؤلف من السيد موسى مبارك الذي يقوم ، بكل غير وإخلاص ، بملهم الموكلة اليه كرئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للصالح المشتركة ومن السيد جورج حكيم الامتاذ المعاون للعلوم الاقتصادية في جامعة بيروت الاميركية ، وواحد من الوفاء احسن اختيارهم لتشيلنا في الملك الخارجي ، ان وفداً قد تم ، قد قام بالهمة لموكلة اليه على احسن حال . وفي النصف الاول من شهر الثاني ١٩٦٧ صعد لسان اتصالاته مع حكومات الدول العربية للاتفاق على خطة ٤٠ مشترك تنبع في مؤتمر "الهدنة" * * *

تتلخص ، على رأينا ، وجهة النظر السابقة في التعاون الاقتصادي والمالي الدولي بما يلي :

ان احالة اعضاء اني يجب ان يستهدف ، عظيم علمي للتبادلات الاقتصادية تكون احالة التي تحقق ، لكل بلد من الدول ، توازن ميزان حسابه ويتبع عن هذا التوازن ، طبعاً ، بوزن نقدي دولي وسارع مثل هذه العاية يجب ان يصاد الى درس احادي تصمم هيئة دولية موصوفة ومحموة بصلاحيات واسعة بتحقيق ، درس يتناول عدد سكان كل بلد ، ومستوى المعيشة فيه ، وحاجاته واستهلاكه المادي ، وارتفاعه في مختلف العناصر التي تشكل ميزان حسابه . وقد يؤدي هذا التحقيق الى تصميم يهلم الانتاج العالمي وتبادل الحيرات والخدمات سدا حاجة استهلاك كل بلد من البلدان وفي سبيل المحافظة على توازن ميزان حساباتها .

ففي مثل هذا النظام يجب ان يحصل على الافراد وارتفاع مستوى معيشتهم من زيادة قوة انتاجهم اني يجب ان تقابلها زيادة في الاستهلاك . وتكون الآراء الموجهة في وضع هذا التصميم الآراء التالية

- تخصص مقدر في الانتاج

- توزيع عادل للواد الاولية

- توزيع في التقلبات الناعمة

من فوائد التخصص انه يزيد في قوة الانتاج ، ويمارح بين الامم ،

وينبغي روح التعاون ، وجميع كل نوع طويل الامد عن اية امة متعزلة .
ومشكل توزيع المواد الاولية نورية ، دلاً مظهر مربوط بالامن ادوي .
ان تصميماً دولياً للانتاج وتوزيع هذا الانتاج يمكن من تنظيم مراقبة
فعالة حدا على استعمال المواد الاولية اسلحة الى لامم جميعاً على قدم المساواة
وينبغي ان القول - مثل هذا المنهاج يكون خاصاً لحس تطبيق نظام
الامن الدولي .

ويجب ان نوجه ، بانتظار ذلك ، تدابير انتالية يجب ان تصحى من
مبادئ العدل نسب المعع عنها في ميثاق الاخلاص وفي ميثاق التجارة الدولية
على صوء المرض السدي سطره في م. يلي وهو كبير يجب ان تكون ،
في عقل الاقتصادي ، وحة لطر اسدية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١ - ضرورة وضع تصميم اقتصادي عالمي للانتاج والتوزيع الانتاج يحقق
توازن وارب حسابات مختلف الامم مع اعتبار موهلابها الانتاج ومنه
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصلاحيات الضرورية بدرس ووضع ومراقبة
تعميد التصميم .

٢ - مع طرق الحرب الاقتصادية : فالارعايات ، والمصلاات الاقتصادية
مخرج السكتلات الاقليات ، والسياسة الاقتصادية المنكشة المقيدة ،
وتخفيض قيمة النقد ، واستعمل اضبط الاقتصادي والمسكري .

٣ - الاخذ بعين الاعتبار تقاليد كل بلد وعوانده في تقدير ظروف العمل
العادية وفي تقدير مستوى معيشة العمال اللائق ، مع العلم بان التطور التدريجي
يجب ان يتوق الى رفع مستوى المعيشة .

٤ - وبالطو الى التفايد وى رسالة لئن التجارية بحر ب بساند لئن
مساندة فعالة كل تدبير من شأنه ان يضاعف وينمي التجارة الدولية من مثل
تخفيض او العاء الحواجز الحركية في العالم اجمع او تعديل الرسوم
تعديلاً يتجه ناحية الساب .

- حرية النقل وتنظيم خطوط تحمل من لئن مر كرا لايسدع البصائع
وتوزيعها في الشرق الاوسط .

إن لبنان ، بلد التجارة ومحارة ادور ، بلد السياحة والاصطياف ، بلد
يقع نصف سكانه على الحدود - ان القسم الاكبر من هؤلاء يود لو يرجع
ويريد الى الوطن معه رساميله المكسدة ان لبنان هو بلد من البلدان
القلائل في العالم التي تجد مصححة لها اكسدة في انتصار الحرية الاقتصادية
فنهوها المطلق .

وعلى لبنان ، ان يجعل من مبادئ وثيق التجارة مبادئه ، وان يذهب
الى بعد من لشدة البرغمرة في « وازة » اصفه « وان يرى من مصلحته ان يكون
الى جانب سياسة اقتصادية حرة ، وإلى جانب سياسة التبادل الحر وهي اكثر
، تكون اتفاقاً مع موقعه الجغرافي ، وهيكله الاقتصادي ، ومؤهلات ابلانه
الطبيعية .

الباب الثاني

لبنان تجارة لاقتصاده

بعض ينظر من كل الاعترافات السياسية بالناس صاحب حيوي في انماء
علاقاته الاقتصادية مع جيرانه الى اقصى حد فهي هذا قاعدة اقتصادية
اساسية .

فد ، بلد لمودور « الترانزيت » اراضى حميدة على شاطئ المتوسط ،
مفرق طرق المواصلات جميعا ومحطها الطبيعي لمحورية كانت او حوية او ارضية
او حديدية ، ومركز الاصطياف الاوحد في الشرق الادنى ومركز الرياضة
الشتوية ، وادي يسكنه شعب « وهوب » خاصة ، للتجارة ، وحسن لاستقبال
والضيافة ، ان ليس هذا مهياً بل يتبع المهمة الاقتصادية والتجارية الكبرى
المنوطة فيه والتي يضطلع بها منذ اقدم العصور .

وقد مرت بلادنا ادمعراً تجارياً كبيراً وذلك في عهد اكثر فترات منا ،
وفي العصر الذي تمت فيه كثيراً مواصلات البحرية والمبادلات الدولية اي
منذ السنة ١٨٤٠ حتى لسنة ١٩١٥ ، وصح لبنان مركز تودع بضائع
« المايمنورة » في كل الشرق الادنى .

ويعود السبب الاكبر في عطية هذه الخمس والسبعين سنة التجارية الى

الحرية الاقتصادية ، عامة ، وإلى عدم وجود الحواجز الحمركسية بين اراضي
وولايات الامبراطورية المئانية ، خاصة .

كما يعود السبب في الخطاط التجارة البسيطة خلال احمس والعشرين سنة
التي عاشتها البلاد تحت الانتداب (١٩١٨ - ١٩٤٣) الى تلك التجزئة التي
اصابت الامبراطورية المئانية وإلى تحديد حقن العس في وجه تجارتنا .

اما مظاهر الخطاط التي مبيت بها تجارتنا في الاربع سنوات الاحيرة
١٩٤٤ - ١٩٤٧ ، فردّها الى ثقلت سوديا ، بحارية ، وبحرها من سيطرة
اسواقنا عليها .

وليس من شك في ان سببا ، تحت ظل نظامه الاقتصادي والتجاري
القديم ، لم يعد في وضع يستطيع معه ان يقوم بدوره التقني والطبيعي الذي
يحميه منه مرور وتوزيع ، وهو مقضي عليه ان يعد مورداً من الموارد الرئيسية
التي كان يوتكر اقتصاده عليها ، دائماً .

وتكون النهضة التي يجب ان نحقق ، في اتاحة سياسة اقتصادية جديدة
تتفق مع هيكل لسن الاقتصادي وتتنسج مع ذهلات البلاد الطبيعية بحيث
تسبي مروع نشاطها الاقتصادي حياً ، كالتجارة والتجارة والصناعة والسياحة
وتوثيق الروابط بين لبنان المجترب ولبنان المقيم .

ون اساس مثل هذه السياسة الاقتصادية يجب ان يكونا الحرية التجارية
وبصورة خاصة مع دول الجوار .

١ - حرية التبادل بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية

كانت معاولات اقتصادية وتجارية من لاهمية يمكن قد يوشرت ، بحية .
وحوال ، مع سول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، اثناء دورة الجامعة في
تمرس الثاني ١٩٤٦ ، وكانت تهدف الى اقرار حرية التبادل بين الدول
المذكورة .

ان هذه المفوضات ، وقد عادت الى جذورها بسبب انعقاد مؤتمر «الهافانا»
يجب ان تستأنف وتلاحي نشاط وان تساول العالم كل اموانع التي تعترض حرية
انتقال الاشخاص والرساميل والبضائع .

وتتدول الاتفاقات ، بصورة خاصة ، النقاط التالية :

١ - قبول جميع المواد الزراعية الواحدة من البلدان العربية حرة من الرسوم جميعا واحتساب كل الموقوف الطاهرة والمستقرة

ب - قبول جميع المواد الصناعية الواحدة من البلدان العربية حرة من الرسوم جميعاً ، ومثلها المواد المصنوعة نصفياً او التي كتيها العمل ، واكتست هكذا ريادة في التسع ويجب ان يبين حد هذه الزيادة الاثنى في الاتفاقيات

ج - على كل دولة عضو في جامعة الدول العربية ان تستقبل على ارضها البضائع والمواد المعاد تصديرها من قبل اية دولة عضو اخرى ، وعليها اتمام نظم الاسترجاع ، وعلى كل دولة عضو ان تسهل ، على ارضها ، مرور البضائع الصادرة عن بقية الدول الاعضاء او بمرورها اليها .

د - حرية تبادل الرءوس وحرية تشغيل الاموال في كل من البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية وذلك لصالح رعايا الدول الاخرى ، ويلحق بهذا التدبير اتفاق ضرائبي .

هـ - تسهيل حركة اسفل بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية واءد وسائل النقل كالحطوط البحرية ، والحوية ، والحديدية التي يجب ان تمتد شبكتها الى كافة الدول الاعضاء ، ولا يمتنع لمواطني اي بلد من بلدان الجامعة ، على ارضها ، امتياز النقل البحري او احدى لقريب .

و - وعلى كل دولة عضو ان تسهل السفر والسياحة والاصطاف لرعيا كل دولة عضو اخرى ، وان اشكليات العملات وبنفقات النقل ومسائل الغير يجب ان تخفض الى الحد الاثنى .

ان النظام المقروض الذي تبني خطوطه الكهري المجلس الاستشاري الاعلى للشؤون الاقتصادية في لندن ، بجماعته المعقد في ١٤ تشرين اثنى ١٩٤٦ والذي كان موضوع مذكره دوما هذا المجلس ، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ، الى حضرة وزير الخارجية اللبنانية ، هذا النظم يحقق ، بواقع ، تعاوناً اقتصادياً واسعاً بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

وانه يمتاز امتيازاً اكيداً عن النظم الاخرى جميعاً التي عرضت على المجلس :

١ - انه يحترم السيادة المطلقة لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية

بأن يحتفظ لها بحريتها الاقتصادية والتجارية الكاملة وبما يكتب في اسمها .
تختلف فروع اقتصادها الوطني .

٢ - أنه يضع مختلف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على قدم المساواة المطلقة بحيث هكذا أن تعتمد دولة دولة أخرى استبعاداً اقتصادياً .

٣ - أنه يحتفظ بحرية كل دولة عضو أن تتعاقد مع التي تريد من الدول غير الأعضاء في جامعة الدول العربية

٤ - وأن النظام المروض يأخذ بعين الاعتبار حالة ووضع كل دولة من الدول الأعضاء التي تريد أن تحتل مداخل من استراتيات أو تريد أن تمنح بعض فروع من اقتصادها الوطني . وأن وحدة حركية واسعة " وهرت " بين الدول العربية ، بعض الطر عن الصورت الكدوا التي قمتش تحقيق ، لا توافق . وقتا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية جميعا ذلك أن لكل دولة منها هيكلها الاقتصادي وظروفها الاقتصادية المناسبة وترى من مصلحتها أن تتبع سياسة اقتصادية وضريبة معينة .

٥ - أن النظام المروض أن هو فوق نظام الاتفاقيات الاقتصادية الشامية كمثل الاتفاق السوري - اللبناني - الفلسطيني الذي حدد الملامح الاقتصادية والتجارية بين هاتين الدارين الاقتصاديتين في مرحلة ما بين الحربين ، أنه وليد نظرية رغبة ويشمل حق عمل لرحب .

٦ - وأن هذا النظام ، أحيداً ، يمكنه أن يعني فوراً ، نتيجة مفاوضات سريعة ، إلى اتفاقية من المرق ، وشرقي الأردن ، وسوريا ولبنان وكان مقدور هذه الدول الأربع ، تحت نظام لانتداب أو المعاهدات ، أن تعقد اتفاقيات تجارية واقتصادية تمتد مصلية اقتصادية للبلدان المجاورة أو المتاخمة وأن نظام هذه الدول السياسي والاقتصادي الحالي تحتط لها هذه الحركة ويمكن المملكة السعودية واليمن أن ينضموا إلى هذه الاتفاقية بسمة ما

تسمح لها بهذا الانضمام المعاهدات التجارية المفردة بينهم وبين مختلف البلدان أما مصر فوقعها أدق ، ذلك أنها مقيدة ببعض معاهدات تجارية ، مثل نزل نافذة ، تحمل نسب الأمة الأكثر افضلية . فتصبح مصر هكذا بحاجة إلى وقت لتسكن من عادة النظر في معاهداتها ومن تكيف ، كما مقتدي . . .

ان مؤتمر التجارة والعمل الدولي ، وقد قبل باعطاء الكتل الاقيسية ، وخاصة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، امكانية عقد اتفاقات اقتصادية وتجارية مع عضليات خاصة اصبح باستطاعة مصر وامملكة السعودية العربية وايمن ان تعد ، تسوية ودون ما اعطاه ، الاتفاقات التجارية والمحركية المرتفعة الواسعة ، واصبح من الممكن ان توقع اتفاقية في الربيع المقبل يكون من شأنه انهاء كافة الطواجر القائمة بوجه حرية انتقال الاشخاص والراسمين والضائع على محدد اراضي الدول لاعضاء في جامعة الدول العربية

* * *

ان خلق جامعة الدول العربية ، في آذار ١٩٤٥ ، يجب ان يسجل تاريخها هذا بين اهم التواريخ في تطور بلدان الشرق الادنى السياسي والاقتصادي . وانه من الخطا ان نكفر فكره التعاون السياسي قد انتقلت ، حتى اليوم ، شاطئ الجامعة كله ولم نمر المبدأ الاقتصادي والتجاري والمالي والاجتماعي - ذي أهمية ثانوية .

وانه بفضل عو الامكانيات لاقتصاديه الرحبة تستطيع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ان تلمد دوراً اولياً في حقبة الامم . وقد حثت ضرور الطمس والطبيع كل دولة من هذه الدول بمراد خاصة تسمح ان يكون لها منتهجات . ككده حب ان يساهم في حرية الانتقال ، وان اء الموارد الطبيعية التي شكل دولة من هذه الدول اذرافه عو في الدول الاقتصادية والتجاري سها سها - رفع مستوى معيشة اهلها

وعلى لسان ، جميع الخدمات ، والذي ميز ان تجاربه ، مع كل دولة من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، في عجز قوى ككها يظهر من دراسة الاحداثيات - ان يوافق بين ميسه الاقتصادية وربي سياسة الدول الاعضاء وعليه ان يستعرض ثناء العلاقات الاقتصادية العامة كالسياحة وتجارة اعادة التصدير .

غير انه على البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية ، وهو امر يجب ان يقال منذ الآن ، ان تهدف الى تعاون اقتصادي رحب ولا تحمل نفسها ضمن سورد من الطواجر المضرة بمصالح اهلها المستهلكه ورفع مستوى معيشتهم

وعلى لبنان ان يوحى تنظيم التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية على حقل جد رحب ؛ ولكن ذلك ضمن نطاق ميثاق القاهرة لترويج ٢٢ آذار ١٩٤٥ .

ويجب انشاء سكرتيرية اقتصادية عامة يكون من صلاحياتها قسم كبير من الصلاحيات الممنوعة حالياً الى السكرتيرية السياسية والادارية العامة .
ويجب تأليف مجلس اقتصادي اجتماعي على نحو ما هو جار في منظمة الأمم المتحدة تمثل فيه الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية جميعاً . وتكون ان يتعد هذا المجلس مركزاً في بيروت . اجتداً لتوكل جميع الدوائر في القاهرة ؛ ويمكنه ان يعقد دورتين الى اربع دورات في كل عام .
وتكون مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية شاقة ذلك ان عرضها على اقتصاد كل دولة من الدول الاعضاء ورفع مستوى معيشة ابنائها .

وستطاعة الدول الاعضاء في الجامعة ؛ وعددها في قلب منظمة لأمم المتحدة متوقع ان يزيد في الستين المقبلة ؛ ان تطمح الى اشغال مقعدين ، من اصل ثمانية عشر مقعداً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة لأمم المتحدة ؛ يكون واحد منها محفوفاً ائداً للباس ويوجع الثاني - هذا اذا حصل - الى الدول العربية الاخرى بالمناوبة بينها .

ويكون من المؤسف ان نشهد محدوداً على مبرح هذه المؤسسة الدولية تسابقاً بين دولتين عربيتين على مقعد واحد ليس هو بقصة رسكار المواصلات والتبادل الاقتصادي بين الدول العربية ؛ وقد بلغ درجة رفعة في النمو الاجتماعي والصحي والثقافي ؛ وله في لعد ، وفي لامر كثير بصورة خاصة ؛ حالات عديدة مردها خدمات القضية العربية خدت حتى فيجب اذا ان يمكن من الاحتفاظ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمقعد المخصص للدول العربية .

٢ - مصير الوحدة الجمركية السورية - اللبنانية

ضرورة استعادة حريتنا الاقتصادية الممنوعة

نريد الا نقطع لملاقات سوريا - غير ان اعتنق السياسة الاقتصادية والتجارية التي ورد عرضها في المنوال السابق من هذا الفصل ، والتي تهدف الى اقامة حرية التبادل بين لدول الاعضاء . في جامعة الدول العربية ، ومنها سوريا ، تعضي بنا ، طبيعياً ، الى واجهة تحقيق استقلالنا الاقتصادي تجاه سوريا .

واد ما نظرنا الى .، ينشع عن درس هيكمل لبنان الاقتصادي وميزان مدفوعاته الحرجية لا يمتد الا ان نتحقق من ان عدم توازن الاقتصاد يرحع نفسه الاكبر ، الى وحدتنا الحركية مع سوريا ولي اشتهر كما في سياسة اقتصادية واحدة .

ونجب الاضافة الى انه تستحيل هيئة اقتصادية لبنانية في ظل اتحاد حركي يخضع فيه احد الشركاء ، وهو لبنان ، نظام غير ملائم

ن طريقة حرية التبادل بين لدول الاعضاء ، في جامعة الدول العربية هي ، ولا شئ ، اكثر موافقة للاقتصاد اللبناني من الوحدة الجمركية التي تشملها وسوريا ، حتى انما اكثر موافقة للاقتصاد السوري في حال ان لبنان يوجب ، فعلياً ، ان تراعى مصالحه الاقتصادية الضرورية من الوحدة الحركية القائمة بينها الآن

ولا تكون العودة نافذة الى المآخذ التي بأخذها اللبنانيون على الوحدة الجمركية السورية اللبنانية - او على طريقة تسييرها - ، ان هذه الوحدة ، وقد عقدت دون ان يهد لها بدراسات تكتيكية فنية ، وتحت تأثير اعتبارات محض سياسية ، كانت نكبة على الاقتصاد اللبناني . وان تطورات سير هذه الوحدة حطمت ، اكثر ضرراً ايضاً ، بالمصالح الاقتصادية اللبنانية .

وسنكتفي بذكر بعض المآخذ التي منحتها بعض التعليقات

١ - يأخذ اللبنانيون ، بصورة عامة ، على الوحدة الجمركية السورية -

السنانية انه لم تراع فيها روح الوحدة بأن كانت المصالح السنانية ، في قلب الوحدة ، متجاهلة تماماً . وإن املت التوفيقات المتنوعة للاقتصاد اللبناني ، منتج الخدمات :

١ - شجعت سوريا وامت تجارة الألبان - تيراد عدها بقصد الاستغناء عن التوسط اللبناني .

ب - واحابت سوريا السياحة في لبنان اصابة بميزة من حواء سياحة دفع اكلاف المبيتة رفقا فاحشا .

ج - سبت سوريا اضرارا هامة في الزراعة اللبنانية (وكانت قد اصبحت كثيراً من مقاطعة الاقتصاد الصهيوني) من حواء استيرادها للقمح من فلسطين والتفاح من كيليكييا .

د - وخرحت سوريا من روح الوحدة المحركة بان فرضت على اللبنانيين خبزا بسم يزد كثيرا عن البسم الذي تدفعه اكرية السوريين (١٥ ع.ل - للكيلو عن الطحين العادي و ٧٥ ع.ل - للكيلو عن طحين الزير و لما كان الطحين العادي خليطا رديئا من مختلف الاصناف والاحلاط فان قسما كبيرا من اللبنانيين اوجب على نفسه تضيعة في شراء طحين الزير) حين ان سوريا كانت تبيع الطحين من صبهه البعل عدها بسم ١٥ ع.ل - للكيلو .

هـ - خصت سوريا صاعاتها بافضليات ومكثتها من مراحمه الصناعات اللبنانية مؤامحة غير مشروعة بان حافظت هي على اكلاب معيشة اولى وحافظت على استمرار الفرق الكبير الكائن بين مستوى معيشة عمالها ومستوى معيشة العمال اللبنانيين .

و - وهكذا ان الوحدة المحركة لم تعد سوى سوريا وحدها التي استفادت من الحواجز التي وضعتها الحرب في وجه التجارة اللبنانية لتستريح من سنان الفوائد حيا التي كان يحتسبها والتي كانت غير هيكله الاقتصادي .

٢ - وبأخذون . . . -وه السياسة الاقتصادية والضرائبية التي طبقت في الاربع سنين الاخيرة - لقد اظهرت سوريا رغبة بانه في زيادة الترفه المحركة ومختلف الضرائب غير المباشرة بقصد اقتصادي او ضرائبي بدون ان تهتم للمصالح اللبنانية .

وقد حملت الشب البباني ، المتهلك ، اعباء سياسة لحماية الحركة التي
تتمتها ضرر مصلحة المنتج السوري الذي يبيع حبوبها وكافة منتوجاتها الزراعية
والصناعية بأسعار باهظة .

وان سوريا ، من جهة رنية ، بحاجة الى اموال تمكن ان تحم معها
نفقات ميزانيتها التي تربو على ١٢٥ مليون ل.ل. وان ضرائب المباشرة والرسم
الذي تستوفيه عن الاتح الزراعي لا تدخل سوى اليسير ، بيد ان مداخيلها
الحركية وموويل احبوب ومرت لها . مداخيل هامة من الضرائب .

وقد قدرت سوريا ، في كانون الاول ١٩٦٦ ، حصتها من المداخيل
الحركية ، لميزانية ١٩٦٧ ، بمبلغ ٣٥ مليون ل.ل. وقد خفضتها ، وولاً على
بعض مداخلات ، الى الثلاثين مليون ل.ل. مما يفيد انه في بية الحكام
السوريين انق. التبرعة الحركية السورية - السنانية المقررة في ١٣ آذار ١٩٦٦
على حاله من الارتفاع ، وان مداخيلها الحركية لسنة ١٩٦٦ بلغت اربعة
اضعاف ما كانت عليه في السنة ١٩٦٥ ، وشكون مداخيل السنة ١٩٦٧
٣٠٪ اكثر من مداخيل السنة ١٩٦٦ .

ان سياسة الحماية المبالغ فيها هذه مضافة الى سياسة صر رنية مرهقة
تؤدي عو التجارة اللبنانية وتفسد بقا. الارتفاع العاشر في كلال اميشه
لقد حرت سوريا وستجربا دائما الى نظام صر انبي مرهق كثير . ضرر
في مصالح الاقتصاد اللبناني .

٣ - ويأخذون... مأخذ مالية واقتصادية لا بد من اظهارها :

١ - يحدث سوء المراقبة على الحدود السورية المتاخمة شرقي الاردن ،
وتركيا ، والعراق ، بقصاً في المداخيل الحركية (قطارات الحجاج التي لا
تخضع للمراقبة الحركية) عرامة فرصت على حد رؤس. المشار اعادها ايه
المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على دعم احتجاج الوفد اللبناني ، الاسراف في
العفو عن المخالفات والغرامات الحركية ، شبكة تهريب هائلة استيرادا
وتصديرًا ، كما تذكر اثرًا سيث في التجارة النظامية . ويمكن القول ان سعة
اثان المداخيل الحركية تستوفى على الارض اللبنانية وهذا لا يتفق مع مجاري
التبادل التجاري الحقيقية .

ب - ان اساس توزيع المداخل الجمركية مصرحة مخزنة اللبشائية ،
 فاتفاقية شتورا المعقودة دول تشرى الاول ١٩١٣ والتي انشأت الوحدة الجمركية
 السورية - اللبنانية ، ورعت المداخل الجمركية ، توزيعاً مؤقتاً ، على اساس
 ٤٠ ٪ لكل من الدولتين الشريكتين على ان يصار الى توزيع الرصيد
 وقدره ٢٠ ٪ فيما بعد .

وصار توزيع المداخل ، بموجب اتفاقية ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥ ، ليس
 للسنتين ١٩٤٤ و ١٩٤٥ حسب بل للسنة ١٩٤٦ ايضاً ، على اساس ٥٦ ٪
 لسوريا و ٤٤ ٪ للبنان .

والحال ان مداخل السنة ١٩٤٤ كانت ١٧٢ ١٣٠ ١٣٠ ل.ل. ومداخل
 السنة ١٩٤٥ كانت ٥٦٠ ٤٣٠ ١٩٤ ل.ل. وكانت غالبية المستوردات مواد
 غذائية ونسيجاً واشياء مختلفة يجمع ما يزيد عن نصفها الى سوريا (٥٢ ٪
 سوريا و ٤٨ ٪ للبنان) وفقاً للدراسات التي وصفت بهذا الخصوص .

بلغت المداخل الجمركية في السنة ١٩٤٦ : ٥٢ مليون ل.ل. وقد
 استوفيت ، نفسها الاكبر ، عن استيراد البضائع الموصوفة والاشياء الكمالية
 المعسمة خاصة للاستهلاك اللبناني . ويقدر توزيع المستوردات « الرسمية » (غير
 المهرمة) في السنة ١٩٤٦ ، بين سوريا و لبنان ، ٤٤ ٪ نسبه ٦٠ ٪ للعصاحات
 اللبنانية و ٤٠ ٪ فقط للعصاحات السورية

غير اننا نعلم ان السوريين يستهلكون كميات هامة من البضائع المستوردة
 كما يستهلكون كميات هامة من البضائع والمنتجات الوطنية ، وان الدراسات
 الاحصائية الدقيقة التي قامت بها حمية الاقتصاد السياسي اللبنانية تقضي الى
 تعادل ، تقريبي ، بين استهلاك السوريين والسنانيين لمنتجات المستوردة اذا
 ما نظرنا الى المستوردات الرسمية والمهرمة معاً .

واليك عرض الارقام المتخذة اساساً :

علامات العملات السورية

- المستوردات الرسمية (يدخل ضمنها ٢٠٠.٠٠٠ ل.ل. من
شرقي الاردن ، عدا النقد والسانك الذهبية المستوردة

٢١٥

٢٦٧ - ٥٢ = ٢١٥

- المستوردات غير المسجلة (او المهربة)

→ من شرقي الاردن (٦٦ - ٥ = ٦١) مليون ل.ل.

١٠

- من تركيا والعراق وغير الصحراء

٢٨٦

المجموع

وقد حسنا ان ال ٦٠ . ٠ تقريباً من الاستيراد « الرسمي » اي ما قيمته
١٣٠ مليون ل.ل. كانت مدة الاستهلاك السنائي الفعلي ويضاف اليها ما قيمته
عشرة ملايين ل.ل. فقط من الاستيراد غير المسجل (من اصل ال ٢١ مليون
ل.ل.) فيكون المجموع ١٤٠ مليون ل.ل. وتستورد سوريا الرصيد اي
١١٦ مليون ل.ل.

فتفقد الخزينة اللبنانية ، من جراء توزيع المداخيل الحركية لسنة ١٩٤٦
المستحق ، مبلغاً لا يقل عن الثمانية ملايين ليرة لبنانية . وسوف لا تقل خسارتنا
في السنة ١٩٤٧ عن واحد عشر مليون ل.ل.

ج - ومثل هذا يقال عن توزيع القطع النادر بين سوريا ولبنان بسنة
٥٥ / سوريا و ١٥ / للبنان ؛ على ان يبقى القطع النادر المتبع من
الصادرات الوطنية للبنان الذي يصدرها دون سواء .

ولما كانت ال ٧٠ . ٠ تقريباً من مجموع صادرات النحاس هي من الانتاج
السوري فان لسوريا حصة الأسد من القطع النادر ويمكنها هكذا ان تستورد
كميات هامة من البضائع وان تبيع القسم الاكبر منها للبنان ، البلد المستهلك ،
فتمكن مواطنيها من الاستعادة بالارباح التجارية والقطع وهذا يحسن الاقتصاد
اللسانني خسارة تقدر بـ ١٢ مليون من الليرات اللبنانية

وفي اواخر تشرين الاول ١٩٤٧ عدل توزيع القطع النادر الذي كان
يوزع كما سبق : فتم توزيع القطع النادر ، بين لبنان وسوريا ، المتصل

اليها من الحزينة العربية بنسبة ٥٥ ٪ / لسوريا و ٤٥ ٪ / للبنان غير ان توزيع القطع النادر المتأق لها من مصادر اخرى اصبح نسبة ٦٠ ٪ / لسوريا و ٤٠ ٪ / للبنان .

١ - وترجع بعض المآخذ التي يأخذونها على الوحدة الجبركية السورية اللبنانية الى مساعي التعديل في ادارتها :

ان المجلس الاعلى للمصالح المشتركة ، الذي لم يعط حق التشريع ، وفقاً للرسالة التصحيحية الملحقة بتاريخ كانون الثاني ١٩٤٤ ، والذي عليه ان يخضع كل شيء للحكومتين السورية واللبنانية اللتين من صلاحيتهما اصدار المراسيم التشريعية ، ان هذا المجلس يرى ، تحت تأثير ضغط الحكومة السورية ، ان صلاحياته الواقعية تتزايد يوماً بعد يوم . وفي السنة ١٩٤٥ حطت محاولة كان من شأنها توسيع صلاحيات هذا المجلس .

وفي السنة ١٩٤٦ جرت محاولة إلغاء مفاكس ، فقد طلبت الحكومة السورية :

١ - إلغاء المجلس الاعلى للمصالح المشتركة

ب - خلق لجنة تشكل مناصفة من الوزراء السوريين واللبنانيين تحمل محله
ج - وعارس اعمال وظيفة مدير الجمارك العام لبناني وسوري بالتناوبة بينهما كل سنة .

وان اتفاقاً مدنياً عقد في ايلول ١٩٤٦ واعيد للتطبيق في اول كانون الثاني ١٩٤٧ احل محل المجلس الاعلى للمصالح المشتركة مديرياً واحداً من لبنان ومندوباً واحداً آخر من سوريا . وتأسست مديرية الجمارك العامة الى مديري واحد لبناني وآخر سوري تكون لهم ذات الصلاحيات معاً .

وقد اقبل هذا الاتفاق بعد اشهر من عقده واكتفت الحكومة السورية بان توحب المناوبة السنوية على مديرية الجمارك العامة ومفتشيتها .

غير ان الحالة الراهنة ظلت حتى الربع الأخير من السنة ١٩٤٧ ويبدو ان الاتفاق على هذه المسألة سيكون موضع نظر فيما بعد .

ان هذه التبدلات الدورية في تنظيم ادارة الوحدة ، وان المطالب ، وعاملاً ما تكون منطقة ، التي توحها سوريا ، والتي تعود دائماً الى نصاب البحث

تخلق نوعاً من الارعاع . وصلى لسان ان يظل ، شيقظاً جشعاً للفجائات . واما
سكتم الحادث الذي حصل في الاسوع لأول من كسرى الثاني بين وزير مالية
سوريا وبين وفد المصالح المشتركة اللبناني في ما يتعلق بمور صلاحية كل منها .
« - يبقى المأخذ الاخير وليس هو الاقل اهمية : لم يعد لسان حراً في قيادة
مقداراته الاقتصادية .

فاذا اراد لبنان ان يخفض او ان يلغي بعض الضرائب فلا يمكنه ذلك
لا بعد موافقة سورية وذلك اجتناباً للسماح في روح الوحدة .
وقد اضطر لبنان ان يتأكد من موافقة سوريا قبل ان يقدم على إلغاء
البندول من الكهرباء ، وتخفيض صريبة المازوت ، وتخفيض الرسوم على
البقرين والمهروقات الخ . . .

نجاه ضخامة المداخل الحكومية ، التي تريد من حاجة الدولة اللبنانية ،
يرغب لبنان ان يبادر الى تخفيض الاعاء الاقتصادية والاجتماعية والى تخفيض
عدم في الرسوم الحكومية . فهل تريد سوريا ما يريد لبنان ؟^{١١}

* * *

علينا ان نتبين وان نقول ، بدون خشونة ، ان لبنان يحسر استقلاله الاقتصادي
والضرائبي في ظل الوحدة الحكومية بينه وبين سوريا . يجب ان يدعى لاستعادة
استقلاله الاقتصادي والمالي نجاه سوريا كما حظي به نجاه جميع الدول الاخرى
ويجب ان تكون للبنان امكانية اقامة اتصالات بين سياسته الاقتصادية
والمالية والضرائبية وبين حاجاته .

وان حرية التبادل المطلقة بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ،
التي منها سوريا ، ستحقق تعاوناً اقتصادياً رحيماً بين سوريا وسنآن . ولا يوجد
في علنا ، اسباب اقتصادية او سياسية توجب الانقلاء على سلامة اتفاقية شتوره
تاريخ اول كسرى الاول ١٩٤٣ تلك الاتفاقية التي تحول سوريا حتى الاشراف
على السياسة اللبنانية الاقتصادية .

(١) في الملحق رقم ٥ مكرر عرض لبعض الاسباب الاخرى التي توجب دفع الاتفاقية
الحكومية مع سوريا .

ويمنع عن الافتيكار ، دقيقة واحدة ، ان سوريا تريد ان تفرض علينا
نقاء شركة حركية مضرّة باقتصادنا ويمكنها ان تضر ايضاً باقتصادها .
وقد حصلت ، حتى اليوم ، ثمر الوحدة خلال الاربع سنين الاخيرة فيسرت
ارباحاً لنفسها تقدر ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون ل ل ما عدا الانطلاق الذي
تتمتع لصالح تجارتها الخارجية وتختلف فروع نشاطها الاقتصادي في السين افعلة .

٣ - علاقاتنا الاقتصادية بالدول المجاورة الاخرى :

فلسطين ، تركيا ، ايران ، قبرص

للبشر مصالح تجارية واقتصادية عامة مع مختلف البلدان المتاحة وعبرها
من بلاد الشرق الادنى وهي ليست اعضاء في جامعة الدول العربية والتي
من مصالحتها الاكيدة ان ينمي معها التبادل وكافة العلاقات الاقتصادية .
ونحني . فلسطين ، المدعوة ان تكون عضواً في ادمعة ، في المصافى الاول
من هذه الدول ، كما ان تركيا وايران وقبرص مدعوة الى زيادة تبادلهن
الاقتصادي مع بلادنا .

١ - ٥ - ٥

كانت فلسطين ، حرة ، الجنوبية ، الدولة التي كان لادن بعدي معها . في
الحرس والشرق من هذه الاخيرة ، ومع العلاقات الاقتصادية ، بعد سورية .
وايس بذكر الاحداث التجارية لما قبل الحرب او لوقت الحرب اهمية
تدليلية لا يمكن ان تكون علاقات بين وبينها في المستقبل .
ان التغيرات الطارئة على هيكل الاقتصاد الفلسطيني ، وامكانيات
فلسطين الهامة في التصدير ، وقدرتها على استهلاك قسم وافر من انتاج ثمار
لادن ومن انتاجها الزراعي كافة وانتاجها الصناعي ؛ كل هذا يمكنه ان يخلص
ويقدر بارقام تبدو مبالغاً فيها لأول وهلة .

وكانت فلسطين ، من جهة ثانية ، توفد اليها عدداً كبيراً من المصطافين
والسياح وهوارة الرياضة الشتوية .

وفي هذا الدلالة على مقدار اهمية علاقاتنا الاقتصادية بفلسطين ، تلك

العلاقات الرقدة ، حالياً ، نتيجة مقاطعة الصهيونيين اقتصادياً المقررة من قبل جامعة الدول العربية والتي يطبقها لبنان ، شد ما تكون التساوية . ولا بد من الزيادة ان هذه المقاطعة اثرت كثيراً في مختلف فروع لاقتصاد اللبناني .

* * *

وكانت تخضع علاقات الاقتصادية مع فلسطين ، منذ السنة ١٩٢١ ، الى اتفاقية تجارية تنشى . التبادل الحر في المنتجات المحلية وتطبق نظام الاسترجاع « الدروباك » في المواد المعاد تصديرها . وفي ١٨ ايار ١٩٢٩ . مدت هذه الاتفاقية الى عشر سنوات مع قليل من التمديد . وبفضل هذه الاغقيات المعقودة للتبادل الحر كانت تجارتنا مع فلسطين منذ ١٩٢١ حتى ١٩٣٩ كثيرة الازدهار ، وقد حررت صادرات سوريا وشدت الى فلسطين في السنة ١٩٣٥ رقماً قياسياً قدره ٣٠٠.٠٠٠ ل. ل. اي ما يعادل مليون ليرة مصرية ذهباً .

وفي السنة ١٩٣٨ ، نقضت الحكومة الفلسطينية ، عاملة تحت ضغط الصاعيين الصهيونيين الذين زاحمتهم اصحة السورية اللبنانية ، الاتفاقية التجارية المعقودة سنة ١٩٢٩ واندلت من اتفاقية تجارية جديدة . تاريت ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ تحفظ على حرية التبادل في المنتجات الزراعية . وفي عدد محدود من منتجات الصناعة وقد ذكرت صراحة في لاتفاقية : الزيتون النباتية ، المسوجات القطنية والحريية ، الصابون ، المحهرات ، الاوكسيجين المائي . واخضع للتعريفية العديدة صب آخر من المنتجات الصناعية كالشروبات الروحية واعطور ، والتبغ ، والمكايير ، والكبريت ، والكحول المعطلة .

وكل ما عدا ذلك كان خاضعاً لتعريفية تبادل ثلثي التعريفية المادية . وابتللت حالة الحرب (١٩٣٩-١٩٤٦) وتضخم الاسعار ، معول الرسوم الجمركية اللانسية على مواد كثيرة .

وفي شهري كانون الثاني وشباط ١٩٤٦ طبق قرار مقاطعة الصهيونيين وانخفض مقدار المستوردات اللبنانية المثلثة من فلسطين انحصاراً هـ . وكانت تعتمد ابتداء من اوائل السنة ١٩٤٧ ، كما ان صادراتها الى فلسطين تأثرت كثيراً من فعل المقاطعة .

وان قنصليتنا في فلسطين ترفض رفضاً يكاد يكون باتاً لجميع معاملات التأشير « والفيرا » التي يتقدم عليها اليهود المازمون على التقدم للسياسة والاصطياف والرياضة الشتوية

* * *

فان الحل السياسي لقضية فلسطين يفيد لاقتصاد اللئالي الى قصى حدود الامادة - وتخصع علاقاتنا الاقتصادية مع فلسطين لنوع الحل الذي يفرضه وان الحل بالتقسيم الذي ارادته منظمة الامم المتحدة في ٢٩ كسرى الثاني ١٩٤٧ انما هو حل مبدئي يصعب تحقيقه. ففي حال البقاء على دولة واحدة ، مقبولة في عضوية جامعة الدول العربية - وهو الحل الوحيد الذي ترضى به ادول الاعضاء في الجامعة - ستكون علاقات الاقتصادية مع فلسطين كملاقاتنا مع مختلف الدول الاعضاء اي على اساس حرية التبادل المطلقة غير انه في حال ان الحكومات الكبرى فرضت كنهياً ، التقيم بالقوة فيكون للبنان ، وسكل دولة اخرى في الجامعة ، حاربه ائمة لاعادة النظر في علاقتهم الاقتصادية مع لدولة يهودية ، دون ان تعتمد عن مدى ميثاق التجارة الدولية .

وعليه ان نسأل ان حلا عادلاً لقضية فلسطين سيظهر قريباً فيستعيد لبنان علاقاته الاقتصادية العادبة مع جميع عناصر انداء الشعب الفلسطيني^١

١ . ٢ . ٣ .

١ . علاقاتنا الاقتصادية مع تركيا ، مباشرة كانت او عبر سوريا ،

٢ . لا كان هذا الفصل قد دفع عظيم في دن كانون اذار ١٩٤٧ ، دن سكساي بان بورد في الملحق رقم ٩ - مشروع الحل اعصبة اعصبيه بواسطة الفطاب ، مجدده الذي دفعه بحده التحدى لدولة اعصبة فدهصن تاريخ ٣١ غور ١٩٤٧ كما بورد جواب الفده « سيدتروم » ، وقد سمح ، في حيثه ، بسفه عنه لودبر الخارجية اللبنانية ولمثل لبنان في منظمة الامم المتحدة ، ولا يسا سوى التأسف على كوقتنا لم يصغ اليئنا : وكنا غنيما لو ان وفد اللري لم يبطر حتى م٣٠٠ شرير الذي ليرفع الى لمنظمة مشروع المقاضات للجدده الذي كان يمكن ان يكون دون بسم فلسطين . وفي حال عدم منح مشروع التسم فدهم مدحة اساساً على اساس نشد المقاضات للجدده يمكنه ان يحصل وان يكون له حظ بالاج

هي ذات وجهة واحدة . لقد اشترينا كثيراً ، أثناء هذه الحرب ، من تركيا او بطريقها : مواشي ، اخشاب وغير ذلك الكثير . وقد اشترت تركيا شيئاً مثلاً . وان زيارة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية لتركيا في حزيران ١٩٤٦ ، والاستقبال الحار والودّي الذي اجرى له في اسكود واسطنبول يستحقان ان يأمل عموماً في التبادل الاقتصادي بين تركيا ولبنان .

وقد استقبلت الاوساط اللبنانية بارتياح الاتفاق التركي - اللبناني الموقع في بيروت في شهر كانون الاول ١٩٤٦ والذي يندسستين المهلة لمعطاة للمهاجرين اللبنانيين الذين اصبحوا اتركاً كما توجب معاهدة «لوران» وذلك لاختيار الجنسية اللبنانية ، وسيتم الاتفاق الذي يعصل مشكلة الاملاك التركية في لبنان والاملاك اللبنانية في تركيا بمعاهدة اقتصادية وتجارية وهالية .
وعندها يمكن ان نطلق بنشاً مبدأ حرية التبادل على نحو . هو متظفر . يكون بينا وبين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

٣ - ١ - ٢

ان تقدم المواصلات بواسطة السيارات والخطوط الحديدية والمواصلات جوية قربت ايران كثيراً الى حوض المتوسط
فلن يتأخر ايران ولبنان ، بعد ان تم بينهما التشير السياسي خلال لسنة ١٩٤٦ . وان الزعيمين المعروض رحبلا ادب وثقافة واسعة عن الدخول في معاوصات اقتصادية وتجارية . وستكون المضي اللبنانية مراقب مرور الضائع الصادرة عن ايران والواردة اليها . ومن المستطاع ان ينظر البلدان في ان يمج كل منها لآخر اتم الاعضاءات الحكومية
وقد سيطت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، في سني ما قبل الحرب وحتى اثناء الحرب ، بعد ان كانت مسددة منذ ٣٥ سنة ، ارقاماً هامة يمكنها ان تنمو وتتزايد كثيراً شرط ان تترك التدابير التقيسيدة من مثل التي اتخذت في مشروع قانون ايراني لم يزل قيد التمهيد .

٤ - ١ - ٢

اما جزيرة قبرص التي تؤمن مواصلاتاً شركات ملاحية كثيرة نحو بواخرها

في المرفأ اللبنانية، وشركات حريه - واحدة منها على الأقل لبنانية - فدعوة
 ان مضاعفة تبادلها الاقتصادي والتجاري مع لبنان وإلى العودة إلى علاقاتها
 التقليدية مع اسواقها التجارية .
 وتستطيع تجارتنا ان تجد فيها اسواقاً ان لأعادة التصدير وان لكثير من
 مشروعات الزراعة والصناعة .
 وان اتفاقاً تجارياً ، تسوده اوسع نظريات لاقتصاد حر ، يجب ان يعقد
 مع حكومة هذه الجزيرة الحارة والصدقية .

النتيجة

في هذا الباب امدد لعلاقات بين الاقتصادية والتجارية مع الدول الاعضاء
 في جامعة الدول العربية ومع الدول المجاورة بنا والمتاحة عرضنا الخطوط
 الكبرى للسياسة الاقتصادية الحرة التي تدل بها
 وهي لبنان ، رقعة الجسر وملتمى الطارق في هذا الشرق الادنى المتوقع به
 مستقلاً اقتصادياً هاماً ، ان يستعيد رسالته الطبيعية كذا يكون وسيطاً في
 التبادل التجاري والاقتصادي ومركزاً اجتماعياً وسياسياً يستطيع ان يجتمع فيه
 ويلتقي رجال اعمال هذه البلدان وسياحها .
 وللبنان مصلحة كثيرة في تنظيم الاسواق ، المعارض ، والاعياد ، والاولياد ،
 والمؤتمرات المتنوعة ، فهو معد لان يكون وسيكون نقطة التجاذب
 ومكان التلاقي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لرجال النخبة في الشرق لادنى
 وسيكون لنظرية الحرة ، في مختلف الحقول ، شأن عظيم في نجاح كل
 سياسة اقتصادية لبنانية .

الباب الثالث

سياسة لبنان التجارية الدولية

يهدف النظام المعروض في الباب السابق ، من هذا الفصل ، الى الشد . حرية التبادل بين انسان ، من جهة ، والدول العربية وغيرها من الدول المتاخمة ، من جهة ثانية . ولا تقف حرية التبادل هذه عند حد المنتجات الوطنية التي ينتجها كل بلد من البلدان المذكورة وانما تمتد ، بعد الى المواد المعاد تصديرها بواسطة تسهيلات الاسترجاع (الدروباك) .

فمن الذي مقدار مستورداته ستة اضعاف مقدار صادراته ، والذي ميره التجاري مع كل بلد عربي وكل بلد محاور في بحر فادح ، كما سبق القول اعلاه ، لا يستطيع مطلقا ان يسع الى دور اساسي لعدم توافره الاقتصادي بان يعد الى تطبيق الحرية الاقتصادية ضمن النطاق الاقليمي فقط .

وبه دفاع سياسة حرة مع دول العالم جميعا ، واتباع هذه السياسة فقط ، يتوصل الى القيام بدوره الاقتصادي كبلد تجاري وبلد سياحة ومرور ؛ واتباع هذه السياسة يستطيع ان يجد الاسواق لمنتجاته الزراعية وبما هو وان محدود صناعته وقد لا تكاليف المعيشة المتدنية ، وان يوازن ، بالنتيجة ، ميزان حساباته .

١ - التبادل الحر - كيف يكون - وسالة لبنان في التبادل الحر

التبادل الحر هو سياسة تجارية من شأنها - اذا ما وصفت قيد التنفيذ ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول ، واذا ما اتبعت سياسة توزيع العمل سير مختلف الاقاليم وتخصص كل بلد في فروع الاقتصاد المؤهلة له الطبيعية . تكتمل التدبير العدائية الاصطناعية للحماية من المضاعف والمنتجات الاحدية وان يطبق عليها النظام الاقتصادي لمطابق على منتوجها الوطني .

يتصف التبادل الحر بالميزات التالية :

١ - انه يحدث تدنيا في اكاليف المعيشة وفقا لمصلحة المستهلكين الذين تزيد ، هكذا ، قوتهم الشرائية .

- ٢ - أنه يستحث كثيراً التجارة وخصوصاً تجارة المرور وتجارة إعادة التصدير
٣ - أنه يشجع السياحة ومشترىات السياح من السوق المحلية (وهي
تصدير غير منظور) .

٤ - ويشجع ، خلافاً لما يذهب اليه بعض الأشخاص غير المطلعين ، نمو
الانتاج الزراعي والصناعي الذي تريد امكانيات تصديره بفضل تدني تكاليف
الانتاج نتيجة تدني احوال المعيشة وفضل السهولة الكبرى في إيجاد
سواق خارجية

ويصبح شأن ، بعد ان يبيع مثل هذه السياسة ، منطقة حرة واسعة
تحتل فيها ، وتستودع الخنافس والمواد المستوردة بقصد الاستهلاك المحلي او
بقصد عادة تصديرها ، مشغولة كانت او غير مشغولة

* * *

فعلى شأن ، السيد المستمل ، ان يبيع طريقه الطبيعية وان ينهج السياسة
التجارية والاقتصادية الأكثر اماناً مع رسالته ، وموقفه الحضري ، وبشكله
الاقتصادي ، وحاجاته ، ومؤهلات ارضه المهمة .

وسن ، جغرافياً ، بلد بحارة ومرور يقع على معتق الطرق بين البحر
متوسط وبلدان الشرق لوسط . وهو مدعو - كما كان منذ القدم وخلال
ال ٧٥ سنة التي سبقت حرب ١٩١٤ - ان يكون بلد تجارة ومرور

ولبنان ، ايضاً ، بلد كثيف السكان ينسج لكثير منهم ومن هياكلت
كثرة اليد العاملة فيه ذات مستوى المعيشة العالي والتي يجب ان تجد على رضى عملاً
يدر عليها المال . وان الصناعات الموحدة حالياً على ارض لبنان والتي يقدر
لاكثريتها ان لا تعيش - لا تمتص سوى حرق رهيد من اليد العاملة المهمة
للاصل . وان صناعات كثيرة جديدة من التي تشرح صفها ووصفاً من اليد
العاملة المختصة والتي اجرها لانتج كالصناعات الخفيفة ، وصناعات التكميل
وصناعات التبديل ، وصناعات التركيب والتصلب الميكانيكي ، وصناعات
الاسسة ، وما كولات واحرف يجب ان تتمكن من النمو في ظل نظام يعرض
لحيوية ولرخص . وان اردهر التجارة وتجارة المرور البالغ يوجد ، من جهة

تأدية ، عملاً منتجاً لفهم كبير من العمال السدين يشتغلون بالنقل والتوصيب والمستودعات ، وإعادة نقل محلب البضائع من مختلف الاصداف ، و من اقتصاد اخر سيحدث تغييراً وتديلاً في نوع الصاعات التي يحذر تكيف على حاجات البلاد الاقتصادية فتوفر ، هي ايضاً ، عملاً لعمال كثيرين .

وسنان هو ، ايضاً ، بلد زراعة يمكنه مناخاً وطبيعة ارضه من انماء متوحاته الزراعية القيمة ومن تشغيل قسم كبير من اليد العاملة ان نظاماً اقتصادياً حراً يغني الى تخفيض سعار الكلفة واليجاد اسواق خارجية بسهولة اوfer

ولنان ، ايضاً ، بلد سياحة واصطيف حماماته متاحة طبيياً وجبالاً فيها لنضارة والمياه العذبة وتنوع الاثمار والحضر والمفروشات تحلب اليه السياح الاحدث في رحلات كثيرة ولاقامة طويلة . انه المكان المرموق للاصطيف في فصل الحر ، وللاشتاء ، والرياضة الشتوية ، في فصل القرم ، ولاقامة حلوة مفعدة طوال ايام السنة وليس من مشيل للانداء في الشرق الادنى وفي اللداء العربية كما ليس منها ، يتأله عن بعد . وليس غير نظام اقتصادي حر وكلاب معيشة رخيص تستطيع ان يسميا فيه السياحة والتصدير غير المطور .

وسنان ، فضلاً عن ذلك ، وسط حامي وثقافي ووسط للتطبيب والاستشفاء . لقد حلت جامعات ومجاهد ومدارسنا ، طوال ال ٧٥ سنة الاخيرة ، طلاب البلدان الشرقية وقلامذتها . وان عشرات الالف السوريين والفلسطينيين والمصريين والعراقيين والعرب والترث والايروبيين الحج . . اخذوا العلم في بيروت او في غيرها من الاوساط اللدنية ؛ ويسعدهم ان يوفدوا انبهم اليها على دعم تقدم الوسائل الدراسية في سددهم . وان لافاً من اطباء البلدان العربية والشرق الادنى ، بما لاهم تخرجوا من بيروت ، وإما لانهم يقدرون قدر اطبائنا ومستشفياتنا ، يرسلون كل سنة عدداً وافراً من المرضى ، والضعفاء ، والمثليين ، الى مستشفياتنا ومصحاتنا للراحة والاستشفاء . وان رخص المعيشة يساهم جدياً في زيادة عدد الطلاب والمرضى الذين يقدمون اليها من البلدان المجاورة .

ولبنان ملجأ يشار به على شعوب الشرق الاوسط : وهو ملجأ سياسي ، اجتماعي ، وملجأ لاقليات والرساميل . فالاقتصاد الحر ورخص المعيشة يساهمان في انحاء هذا المصدر للدخل .

ولبنان بلد الهجرة الذي نصف انشائه في ما وراء البحر حيث تلجأ شأراً اجتماعياً وادبياً ومادياً من الطوار الاول . وتقدر ثروة المهاجرين اللبنانيين بكثير من مبيعات الدولارات

ويتشغل اللبنانيون المقيمون ، لدى وضعهم التصميم الانشائي للبنان القد ، مودة مهاجرين كثيرين . . . عشرات آلاف المهاجرين . . . ويرعون ان يؤموا لهم حقلاً واسعاً لنشاطهم وتوظيف رساميلهم .

* * *

ان التعداد الذي سبق لمختلف العناصر التي يتألف منها هيكل البلاد الاقتصادي ، هذا التعداد الذي اكفى بعادة ذكر اهم عناصر مجرأ مدفوءاتنا الدولية ، مكنتنا من ان نشير الى ان نظرية التبادل الحر وحدها تستطيع ان تشجع وتنمي مختلف فروع اقتصادنا الوطني وذلك بقصد ان يؤمن اللبنانيين مدانيل اضافية ، وموارد محسوسة تمكنهم من الحياة في بلادهم ، دون ان تلجئهم الحاجة الى الهجرة لاكتساب القوت .

لا يمكن ان يكون حل جميع المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية التي نطرح في لبنان وعلى اللبنانيين - بعد وقف القتال والمستقبل بعيد - إلا باقباغ سياسة التبادل الحر التي تفرض ذاتها ؛ وإلا بالعاء الحواجز الحمركية وقلب الاراضي اللبنانية الى منطقة حرة واسعة ، يقوم فيها بمعمل واسع لتحويل البضائع صناعياً وتكسيها وتحويل المواد لمستوردة .

وللتبادل الحر ، بصورة خاصة ، النتائج التالية :

١ - تخفيض هام في اسكلاف المعيشة ، وتخفيض في الاجور مع المحافظة على مستوى معيشة رفيع لطبقات الشعب اللبناني كلفة

٢ - انماء تجارة المرور واعادة التصدير في لبنان ، وتخزين البضائع والمواد

المختلفة كمكيمات كبيرة ؛ ويمكن ان تلعب البضائع المحزسة ثمانية او عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب مما يكون له الاثر التالي

١ - يروج اللبنانيون ارباحاً ناجمة عن التهريب والاستيراد . . . وعالاً من اعادة بيع البضائع المشتقة .

٢ - احدث صناعات كبيرة لتوكيب ، وفي الغالب ، لتكيب المراد الاحنية بقصد التهريب من الرسوم الجمركية واليجاديد عاملة عزيزة ومتخصصة ورخيصة .

٣ - انشاء بيوتات تجارية اجنية كبيرة في بيروت وعلى ارض لبنان تستخدم موظفين وعمالاً لبنانيين .

٤ - اتاما الانتاج الزراعي والصاعمي والحرفي كى سبعين ذلك . طولاً في ما بعد .

٥ - انهاء السياحة والاصطياف بتعميم اسكلاف المعيشة تحفيظاً محسوساً وبتخفيض اسعار وسائل النقل والمواد المختلفة التي يبتاعها ، من اسواقنا ، السياح الاجانب .

٦ - اتمام اعمامات والمدارس بتشويق الطلاب والتلاميذ الى اخذ العلم في بيروت بان تجعل المعيشة رخيصة

٧ - تشجيع عودة الكثيرين من المهاجرين مع رساميلهم ليعيشوا في لبنان وليتبعوا نواع نشاطهم باعمال تجارية وصناعية ومالية كبيرة .

٨ - توسيع المؤسسات البنكية والمصرفية والاعمال المالية الكبيرة بما يجعل من سوقنا سوقاً كبيرة للرساميل .

٩ - رفع اسعار الاملاك المقدرة في البيع والتأجير ، توسيع الاوساط والاحياء الصناعية والتجارية ، امكانية معالجة مساحات الس . المعدل اعراض صناعية وتجارية اضعاف ثلاثة واربعة .

١٠ - الاستيلاء ، بواسطة بيروت وطرابلس ، على مواقع مرموقة بين عواصم التجارة والصناعة في العالم كله . . .

١١ - ريادة قوى مساهمة المواطنين ريادة هامة في خلق رفاهية عامة

والاقتصاد اللبناني ، اذا وجه هذا التوجيه ، يمكنه ان يتعرف الى مرحلة دماغية خارقة^١.

٢ - طريقة تطبيق سياسة التبادل الحر

شرط « الامة الاكثر افضلية » وفوائد اخرى

ب تطبيق سياسة التبادل الحر لا يعني مطلقاً لاستثناء التام عن التعريفات الجمركية في لبنان ، ان هذه التعريفات تبقى مطبقة على الاستيراد الحاصل من البلدان التي لن توقع ، مع لبنان ، معاهدة تجارية .

ولا يتخلى لبنان ، في اتباعه سياسة تجارية حرة ، عن الفوائد الاقتصادية العائدة الى متوجاهه الوطنية ، فان البلدان التي تحمل المتوجاهات اللبنانية تستفيد من شرط الامة الاكثر افضلية - ما عدا بعض الاعضيات التي تعطى صادرات اللبنانية عندها - يمكنها وحدها ان تحصل على الاعضاءات الجمركية التي تصيب بضائعها الموددة الى لبنان .

ويطلب لبنان من البلدان جميعاً ان تطبق على البضائع والمتوجاهات اللبنانية ، او التي كسبت في لبنان ، التعريفات الدنيا مع الاستفادة من كل بند الفصل يرد ذكره في المعاهدات التجارية والاتفاقات مع البلدان الاخرى .

المسائل التي يمكن ان تعرض كثيرة ، يجدر ان نسه الى بعضها .

١ - يطلب لبنان من البلدان جميعاً التي تكون قد بقيت على التعريفات الجمركية المزدوجة ان تطلق التعريفات الدنيا على المستوردات اللبنانية .

٢ - ويطلب لبنان ، ايضاً ، الاستفادة من كل اتفاقية تهدف الى تخفيض

(١) كما اثرنا من السنة ١٩٢٧ الى انشاء التبادل الحر في لبنان . وفي السنة الثانية ، عرضت هذه الفكرة على رئيس شاول دباس بحسب احد اساتذة الاقتصاد السياسي بجامعة الحقوق في باريس . وفي السنة ١٩٣٤ نأقت عنه برئاسة الرئيس دباس ، كان من اعضائها وعضو الرئيس شاول الخوري مدرس مشاكل لدر الاقتصادية واخرى . وقد دماغها «ذكره توصي» «ساع سياسة التبادل الحر ضمنت الفوائد دعمة التي يمكن ان تنتج من هذا النظام الاقتصادي» .

وسوردي ملحق رقم ١٠ دروس في تبادل الحر نشرها في جريدة الاوربان بتاريخ

٢٠ حزيران ١٩٣٤ و ٢٨ شباط ١٩٣٧ .

الرسوم او الى الاعفاء منها معقودة بين بلدتي ماكترواي الاستفادة من شرط الامة الاكثر افضلية وهذا ما يعني ان سنار يستفيد حكماً من كل التسهيلات والامتيازات التي يمنحها بلد ما لمستوردات القدمة من بلد آخر

٣ - في عالم اقتصادي ، حيث النمي القسم الاكبر من الموانع المتعددة ومن تقييدات التاجر التجاري ، نفس الميثاق التجاري (واتفاقيات جنيف) ، يتحكم على لبنان ، القائل بالتبادل الحر ، ان يحصل على فوائد تعادل على الاقل الفوائد المعترف بها ، بين بلدتي ، في كل اتفاقية على مديصة وتبادل وعلى موارد الاستيراد والتصدير ، وفي كل اتفاقية تمنح اي بلد كان ، على ارض اي بلد اخر ، امتيازات تجارية وقصادية .

٤ - فبالنظر الى قلة كمية الصادرات اللبنانية بالنسبة الى كمية الواردات فلا تستطيع البلدان التي تتعامل مع لبنان ان تمنح عنه الفوائد التي تبدو ، لاول وهلة ، مرهقة :

١ - فيما يتعلق بالضائع والمواد التي كسبت في لبنان تسكيماً بسيطاً والتي لا تتجاوز قيمة اليد العاملة من اصل قيمتها الاجمالية ٢٠ او ٢٥ ٪ :
من حق لبنان ان يشترط على فلسطين ، مثلاً ، التي نبيحه كثيراً وتشترى منه قنبلاً ، لا تشتري منه شيئاً تقريباً . . . ان تقل هذه الصانع مستفيدة من شرط الامة الاكثر افضلية . يعني معفية من الرسوم ذلك ان لفلسطين اتفاقية اعفاء مع شرقي لاردن . ولا يتمتع لبنان ، بفتح امتنوحات الفلسطينية الاعفاء الجمركي على ارضه .

ب - للبنان مصلحة خاصة ، في اثناء السياحة واصطياف فيه . . . وفي التصدير غير المنظور . فعلى الماهدات التجارية التي يتنوي عقدها مع مختلف ابلدان العربية وبلدان الشرق الاقصى ان تنصّب لنود خاصة تشيخ حرة السياحة المطلقة وحرية التبادل ، واعضاء المنتوجات اللبنانية ، والمسكيفة على ارض لبنان ، التي يتاعها السياح من هذه البلاد وينقلونها معهم الى بلدانهم . انسه شرط اساسي لمنح الضائع والمواد المستوردة من مختلف البلدان الاعفاءات الجمركية .

وبالواقع ، وبفضل الدور الذي يلعبه شرط الامة الاكثر افضلية يستفيد لبنان من

الأعطاءات الجمركية في البلدان العربية حياً ذلك لأن بين هذه البلدان كلها اتفاقيات على الأعفاء الجمركي أو أن هذه البلدان مستعدة بمقدار مثل هذه الاتفاقية بعضها بين بعض في مستقبل قريب.

إن مختلف البلدان لا ترفض ، ولا شك ، معاهدة تجارة و سياحة يوجب لبنان في ر يعقدها معها . فإما هكذا تجمل بعضها في مازق حرج وتخلب على رضتها ومواردها المصدرة إلى لبنان التبريرة الجمركية اللبنانية وتكون بلواقع قد عملت على عدم قبول بضائعها ومواردها من السوق اللبنانية التي تكون قد أصبحت سوقاً عالمية ، ولا يضير لبنان أن ينتهي إلى مثل هذا الموقف لأنه يستطيع أن يحصل على الضائع والمواد المماثلة من الأسواق العالمية . ومن جهة ثانية مما كانت الأفضليات التي يطلبها لبنان لنفسه فيها تظل أقل أهمية بالنسبة إلى الفوائد التي تحصل عليها البلدان المحاورة من جراء ما قد تدفق مع لبنان وعبر أراضيها حتى أنه لا يزيد أن تناقش هذه الامكانيات التي لحظها الدول المحاورة في مراعاة لبنان ، ذي التبادل الحر ، مراعاة تجارية وإن كانت فلسطين في حياء وكانت سوريا في اللادقية ، وتركيا في الاسكندرون ، يمكنها أن تخلق مناطق حرة . غير أن هذه المناطق الحرة لا تشابه شي . المنطقة الحرة اللبنانية . فيصبح لبنان بأكمله وسكامل أرضه منطقة حرة مقدماً هكذا امكانيات ارحب ، تجارية كانت أو صناعية ، ومع ذلك لأن يجهز تجهيزاً خاصاً وبكلام آخر أن خلق المرافئ الحرة أو المناطق الحرة في البلدان المحاورة لا يمكنه أن يزعج جدياً نحو سياسة التبادل الحر اللبنانية .

* * *

سياسة المعاهدات التجارية والاستفادة من شرط لاه الأكثر فضيلة مع تغطية الواسعة كافة تعطي للمفاوضين اللذين سلاحاً قاطعاً شرط أن يحسنوا استعماله .

وبنظر في مشكلة تنظيم وزارة الاقتصاد الوصي نظيب فيها تكتيكياً وفي مشكلة ملاكات هذه وزارة التكتيكية ، ومندوب التجارة الخارجية في فصل مقدر ستكون هذه لمشكلة موضوع ملحق خاص^(١)

(١) راجع الملحق رقم ١١ : سيم وزارة الاقتصاد الوصي وملاكات التكتيكية .

أما ما يجب الانتباه إليه من قوائد نظام المعاهدات التجارية في ظل نظام التبادل الحر فكونها تشكل قدماً ، كيداً أعلى نظام الباب المفتوح الذي الرمتنا به في المادة الثانية من صك الانداب . فالاستقلال الاقتصادي بحري ، هنا ، متصفاً للاستقلال السياسي .

ويكون في ذلك ، من جهة ثانية ، تقدم اكيد على نظام المعاهدات التجارية الذي يمكن تطبيقه في ظل نظام الوحدة الحركية بينا وبين سوريا . فالمعاهدة السورية - اللبنانية - الفلسطينية ، وهي نموذج لهذا النوع من المعاهدات ، تفيد سوريا بقدر ما تفيد فلسطين . . . غير ان لبنان ، وهو فريق في المعاهدة ايضاً ، لا يستفيد منها سوى قوائد محدودة .

ليس للاتفاقيات الاقتصادية والحركية اية قاعدة دولية مقررة : يكفي ان يحدد ابرام الشئ ، في القانون الذي ينشئ . التبادل الحر ، الشروط التي يمنع لبنان لقاءها لاعفاءات الحركية للبلدان الأخرى . والمفاوض اللبناني ، مستوحياً مصلحة كل فرع من فروع الاقتصاد الوطني ، يطالب بالموائد الاقتصادية والتجارية التي تنفق مع المصالح الوطنية .

يبدأ في عقد الاتفاقيات التجارية لمدة ستة اشهر او سنة تحدّد صفاً . ويكون من الخير لو يستطيع لبنان ان يجمع كل المصداق والاستعلامات الممكنة قبل عقد المعاهدات التجارية ان احصاءات تبادل ، والمسائل الخاصة التي تفرز ، يمكنها ان تعضي الى تغيير لاحق في الاتفاقيات المؤقتة او التي هي لمداة قصيرة .

وان المعاهدات التجارية التي يدعى لبنان الى عقدها مع حكومات كل اسول التي تريد ان تستفيد ، على ارض لبنان ، من الاعفاءات التجارية ، تشكل حافراً ومشجعاً للإنتاج الصناعي والزراعي اللبناني الذي تصمن به عند ذاك اسواق رحمة .

الفصل الخامس

السياسة المالية ، وسياسة الضرائب والموازنة

في ظل نظام التبادل الحر

إن أول وأهم اعتراض يثيره تبني سياسة التبادل الحر ، في لبنان ، هو تخسارة إيرادات ضرائبية هامة .

عياً ما يغيب المظهر الاقتصادي والميزة الاقتصادية عن السياسة المالية والصرائبية ، وقبلما يهتمون للنقدول عم اذا كانت الصرائب الحالية تشل نشاط البلاد الاقتصادي ، وتعرقل الإنتاج ، وتقضي على الدجاجة ذات البيضات الذهبية ، وان كياراً من رجال السياسة ، وموظفين وصلوا الى اعلى سلم الوظيفة الادارية ، يرتصون من محرد الافشكار بحسارة الإيرادات الجمركية ويمتدرون ان البلاد تنساق الى كارثة فيما اذا قلت إيرادات الرسوم الجمركية .

إننا ، وقد عرضنا في الفصل السابق ، مسأاً جديدة لبناء الاقتصاد اللبناني ، والمالية اللبنانية ، ملتئين الى حالة البلاد الطيعية والى مؤهلات امائها ، زعياً ، هنا ، في مواهة القضية صراحة ، وماقشتما ، والررد على الاعتراضات الواردة ضد التبادل الحر ، وسدين انه يمكن معادة كل من موازنة الدولة ومواردات البلديات ، والمحافظة على اردھار المالية العامة بفضل اتباع سياسة للضرائب وللموازنة تُخذ كثيراً بعين الاعتبار قدرة المكلف اللبني على الدفع ، ومادى العدل الاجتماعي

وسيقسم الفصل الحاصر الى ثلاثة ابواب تبحث بالتوالي المواضيع التالية :

الباب الاول : لمعة عامة في سياستنا المالية .

الب الثاني : محاولة عرض لاعادة سبك نظام الضرائب .

الب الثالث : محاولة عرض لاصلاح الموازنة .

وستنواحه في ملحق خاص لاصلاح مائة البلديات ، بصورة عامة ، كما اننا ،

بصورة خاصة ، نقترح طريقة لاصلاح موازنة بلدية بيروت .

ابواب الاول

لجنة عامة في سياستها المالية

إن تحليلاً لسياسات الضرائب والمالية، مضمناً دراسةً إحصائيةً للضرائب والرسوم المبرمة للأحزاب، وشكل أحزاب الموارثات الليبرالية، يكفي لإحداثنا عن برز ميزات هذه السياسة؛ وأذاً نخص بالذكر الميزات التالية:

- ١ - تعدد الموازنات الليبرالية .
- ٢ - التفتت في تقدير الإيرادات والمصاريف .
- ٣ - التناوب الكثير جداً في الموارثات المتعاقبة .
- ٤ - الالتجاء المصروف إلى الضرائب غير المباشرة .
- ٥ - البطء في إعادة سبك نظام للضرائب .
- ٦ - فداحة النفقات التي لا تنتج .
- ٧ - تضخم الموارثات الليبرالية في أثناء الحرب تضخماً شديداً .
- ٨ - فداحة تكليف الشعب الساعي والطل في توريح التكاليف والضرائب

١ - تعدد الموارثات الليبرالية

دقق مقرر الموازنة لسنة المالية ١٩١٦، بتقريره المؤرخ في ٧ كانون الأول ١٩١٥، أنه يوجد، إلى جانب الموازنة العامة، ١٠ وراثات متعددة للدوائر العامة لا تخضع لمراقبة المجلس، أخصها:

- موازنة المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان .
 - موازنة وزارة الاعاشة التجارية .
 - موازنة السنوات الخمس .
 - موازنة اليانصيب الوطني .
 - موازنة المدارس الناصرية .
- ويضاف على هذه الموارثات موارد مصلحة التعويم وإيرادات « قرض العقدة »
الذائع الصيت

وقد حملت وزارة الشرق والبريد، في الربع الأخير من السنة ١٩١٦، حصة تهدف إلى تخصيصها بموازنة مستقلة .

و-تسمى «قريباً» كل دائرة من دوائر الدولة ، الى تحقيق استقلال وادارتها ، غير ان ثمة قاعدة في السياسة المالية بحسب الا نصيب عن الانقضاء وهي وحدة الموازنة . فقد ان وقت وضعها قيد التطبيق

٢ - التقلت في تقدير الإيرادات والنفقات

ان التصويت على الموازنة وهي الشرعة المالية السوية التي تنشئ تقديرات الإيرادات والمداير ونحوها ، انما هو اهم صلاحية من صلاحيات النواب . وان هذه الشرعة هي في ساس النظام التمثيلي الديمقراطي ، وافقة للبدأ المعروف « لا تكليف حيث لا تمثيل » .

وايأ كان الشدوذ الذي يرافق النشيل الوطني فانه يمس من حق الحكومة ولا من حق ادارة المالية ان تعترض عمل المجلس النيابي

والحال انما نقف ، في سائر ، على ظاهرة اصبحت تقليدا وهي ان الدوائر المالية تقدر دعاً تعارضات النواب التي ، تؤول الى عبات سياسية وانتخابية .

١ - نشأ تقديرات الإيرادات على محميات خاطئة : بعضها يبالغ في تقديره والآخر يخفف في تقديره ، وبالرغم من النص السكسيكي في دوائر التحصيل والحماية يظهر ، عامة ، في المداخيل زيادة على ما هو وارد في التقديرات .

ب - وان النفقات المصوت عليها في المجلس تبقى ، في اكثرية ، ممتدة ولا ينفق بالسياسة - سوى ٦٠ الى ٧٠ من اصل النفقات المقررة - اما الرصيد فيدخر

ج - ويخصص الادعاء ، خاصة ، من اصل النفقات المشورة : كالاشغال العامة ، ونفقات التجهيز الخ . ولا تحصل هذه التوفقات من مجرد ما يتوفر من منقصات المتربين ، انما هناك اشغال لا تعتمد على رعم الصرر الذي يصيب

عمر اقتصاديات البلاد .

د - ونحب لاشارة ، ايضاً ، الى مدغم الاعتمادات الاضافية التي يضطر المجلس الى الموافقة عليها لان النفقات التي يريدون تمديدها بواسطة هذه الاعتمادات تكون قد انقضت قبل المطالبة بتصديقها .

٣ - تشابه المداير في الموازنات المتعاقبة

تشابه المداير المتعاقبة تشابهاً كبيراً ، وان تعاقب العلمانيين ، المحتشمي

البرعات، على وزارة المالية لا يدمغ المورثات التي يشترها كل واحد منهم بية
دمغة خاصة، فلا تميز عما قبلها شيء.

وقد اجاب وزير المالية بالوكالة على هذا الايراد، في خطابه بمجلس، في
١١ - ١٧ بمناسبة المناقشة العامة لموازنة ١٩٤٧ بقوله -

« ليس في لبنان احزاب لها نظريات ومناهج اقتصادية ومالية، فيكون
متمياً ان لا تختلف موازنة كل واحد من وزراء المال عن موازنة زميله
الذي سبق.»

فيبقى المجال مفتوحاً لفرص تعبير كمي في هيكل الموازنة متوحى من
الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، فيكون نقطة البدء في سياسة ضريبية،
ومالية، واقتصادية، واجتماعية جديدة. وهذا ما استولى عرضه في باب خاص
من الفصل حاضر -

٥ - الاتجاه المصروف الى الضرائب غير المباشرة :

عزيت الموازنة اللبنانية، خلال السنوات الاخيرة، بضرائب ورسوم غير
مباشرة - فرضت خاصة على الاستهلاك - وكان ذلك بنسبة ٨٠ الى ٨٥ %
من مجموع ايرادات الموازنة ولايرادات الجمركية، ونسبة ٩٠ % من الايرادات
العامة : وهو حل سهل تجنب معه الضرائب التي تفرض حساباتها تطبيقاً
تكنيكياً جديداً .

وانما الطريقة صرائحية حد اولية، ومغرية للاجتماع والاقتصاد، ومن نتائجها
تظهر خاصة :

١ - في ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً واضحاً

ب - وفي هدم الانسجام الاجتماعي، التقليدي في لبنان، وفي خلق
طبقة جمعت بعض مئات من كبار الاثرياء الى جانب طبقة وسطى افتقرت، وهي
لذلك مستاءة، والى جانب طبقة عمالة اصبحت عمالية «بروليتاريا»

ان قطع حسابات السنتين المائتين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ تعطيان الارقام التالية
وهي تمثل دخل الضرائب والرسوم :

نبة الضرائب البائرة وغير البائرة
الحياة في السنين ١٩١٥ و ١٩١٦ ومما طلع حسابات لنتين المائتين المة كورنيل -

١٩٤٦		١٩٤٥		١٩٤٤		١٩٤٣		١٩٤٢		١٩٤١		١٩٤٠		١٩٣٩		١٩٣٨		١٩٣٧		١٩٣٦		١٩٣٥		١٩٣٤		١٩٣٣		١٩٣٢		١٩٣١		١٩٣٠		١٩٢٩		١٩٢٨		١٩٢٧		١٩٢٦		١٩٢٥		١٩٢٤		١٩٢٣		١٩٢٢		١٩٢١		١٩٢٠		١٩١٩		١٩١٨		١٩١٧		١٩١٦		١٩١٥		١٩١٤		١٩١٣		١٩١٢		١٩١١		١٩١٠		١٩٠٩		١٩٠٨		١٩٠٧		١٩٠٦		١٩٠٥		١٩٠٤		١٩٠٣		١٩٠٢		١٩٠١		١٩٠٠		١٨٩٩		١٨٩٨		١٨٩٧		١٨٩٦		١٨٩٥		١٨٩٤		١٨٩٣		١٨٩٢		١٨٩١		١٨٩٠		١٨٨٩		١٨٨٨		١٨٨٧		١٨٨٦		١٨٨٥		١٨٨٤		١٨٨٣		١٨٨٢		١٨٨١		١٨٨٠		١٨٧٩		١٨٧٨		١٨٧٧		١٨٧٦		١٨٧٥		١٨٧٤		١٨٧٣		١٨٧٢		١٨٧١		١٨٧٠		١٨٦٩		١٨٦٨		١٨٦٧		١٨٦٦		١٨٦٥		١٨٦٤		١٨٦٣		١٨٦٢		١٨٦١		١٨٦٠		١٨٥٩		١٨٥٨		١٨٥٧		١٨٥٦		١٨٥٥		١٨٥٤		١٨٥٣		١٨٥٢		١٨٥١		١٨٥٠		١٨٤٩		١٨٤٨		١٨٤٧		١٨٤٦		١٨٤٥		١٨٤٤		١٨٤٣		١٨٤٢		١٨٤١		١٨٤٠		١٨٣٩		١٨٣٨		١٨٣٧		١٨٣٦		١٨٣٥		١٨٣٤		١٨٣٣		١٨٣٢		١٨٣١		١٨٣٠		١٨٢٩		١٨٢٨		١٨٢٧		١٨٢٦		١٨٢٥		١٨٢٤		١٨٢٣		١٨٢٢		١٨٢١		١٨٢٠		١٨١٩		١٨١٨		١٨١٧		١٨١٦		١٨١٥		١٨١٤		١٨١٣		١٨١٢		١٨١١		١٨١٠		١٨٠٩		١٨٠٨		١٨٠٧		١٨٠٦		١٨٠٥		١٨٠٤		١٨٠٣		١٨٠٢		١٨٠١		١٨٠٠		١٧٩٩		١٧٩٨		١٧٩٧		١٧٩٦		١٧٩٥		١٧٩٤		١٧٩٣		١٧٩٢		١٧٩١		١٧٩٠		١٧٨٩		١٧٨٨		١٧٨٧		١٧٨٦		١٧٨٥		١٧٨٤		١٧٨٣		١٧٨٢		١٧٨١		١٧٨٠		١٧٧٩		١٧٧٨		١٧٧٧		١٧٧٦		١٧٧٥		١٧٧٤		١٧٧٣		١٧٧٢		١٧٧١		١٧٧٠		١٧٦٩		١٧٦٨		١٧٦٧		١٧٦٦		١٧٦٥		١٧٦٤		١٧٦٣		١٧٦٢		١٧٦١		١٧٦٠		١٧٥٩		١٧٥٨		١٧٥٧		١٧٥٦		١٧٥٥		١٧٥٤		١٧٥٣		١٧٥٢		١٧٥١		١٧٥٠		١٧٤٩		١٧٤٨		١٧٤٧		١٧٤٦		١٧٤٥		١٧٤٤		١٧٤٣		١٧٤٢		١٧٤١		١٧٤٠		١٧٣٩		١٧٣٨		١٧٣٧		١٧٣٦		١٧٣٥		١٧٣٤		١٧٣٣		١٧٣٢		١٧٣١		١٧٣٠		١٧٢٩		١٧٢٨		١٧٢٧		١٧٢٦		١٧٢٥		١٧٢٤		١٧٢٣		١٧٢٢		١٧٢١		١٧٢٠		١٧١٩		١٧١٨		١٧١٧		١٧١٦		١٧١٥		١٧١٤		١٧١٣		١٧١٢		١٧١١		١٧١٠		١٧٠٩		١٧٠٨		١٧٠٧		١٧٠٦		١٧٠٥		١٧٠٤		١٧٠٣		١٧٠٢		١٧٠١		١٧٠٠		١٦٩٩		١٦٩٨		١٦٩٧		١٦٩٦		١٦٩٥		١٦٩٤		١٦٩٣		١٦٩٢		١٦٩١		١٦٩٠		١٦٨٩		١٦٨٨		١٦٨٧		١٦٨٦		١٦٨٥		١٦٨٤		١٦٨٣		١٦٨٢		١٦٨١		١٦٨٠		١٦٧٩		١٦٧٨		١٦٧٧		١٦٧٦		١٦٧٥		١٦٧٤		١٦٧٣		١٦٧٢		١٦٧١		١٦٧٠		١٦٦٩		١٦٦٨		١٦٦٧		١٦٦٦		١٦٦٥		١٦٦٤		١٦٦٣		١٦٦٢		١٦٦١		١٦٦٠		١٦٥٩		١٦٥٨		١٦٥٧		١٦٥٦		١٦٥٥		١٦٥٤		١٦٥٣		١٦٥٢		١٦٥١		١٦٥٠		١٦٤٩		١٦٤٨		١٦٤٧		١٦٤٦		١٦٤٥		١٦٤٤		١٦٤٣		١٦٤٢		١٦٤١		١٦٤٠		١٦٣٩		١٦٣٨		١٦٣٧		١٦٣٦		١٦٣٥		١٦٣٤		١٦٣٣		١٦٣٢		١٦٣١		١٦٣٠		١٦٢٩		١٦٢٨		١٦٢٧		١٦٢٦		١٦٢٥		١٦٢٤		١٦٢٣		١٦٢٢		١٦٢١		١٦٢٠		١٦١٩		١٦١٨		١٦١٧		١٦١٦		١٦١٥		١٦١٤		١٦١٣		١٦١٢		١٦١١		١٦١٠		١٦٠٩		١٦٠٨		١٦٠٧		١٦٠٦		١٦٠٥		١٦٠٤		١٦٠٣		١٦٠٢		١٦٠١		١٦٠٠		١٥٩٩		١٥٩٨		١٥٩٧		١٥٩٦		١٥٩٥		١٥٩٤		١٥٩٣		١٥٩٢		١٥٩١		١٥٩٠		١٥٨٩		١٥٨٨		١٥٨٧		١٥٨٦		١٥٨٥		١٥٨٤		١٥٨٣		١٥٨٢		١٥٨١		١٥٨٠		١٥٧٩		١٥٧٨		١٥٧٧		١٥٧٦		١٥٧٥		١٥٧٤		١٥٧٣		١٥٧٢		١٥٧١		١٥٧٠		١٥٦٩		١٥٦٨		١٥٦٧		١٥٦٦		١٥٦٥		١٥٦٤		١٥٦٣		١٥٦٢		١٥٦١		١٥٦٠		١٥٥٩		١٥٥٨		١٥٥٧		١٥٥٦		١٥٥٥		١٥٥٤		١٥٥٣		١٥٥٢		١٥٥١		١٥٥٠		١٥٤٩		١٥٤٨		١٥٤٧		١٥٤٦		١٥٤٥		١٥٤٤		١٥٤٣		١٥٤٢		١٥٤١		١٥٤٠		١٥٣٩		١٥٣٨		١٥٣٧		١٥٣٦		١٥٣٥		١٥٣٤		١٥٣٣		١٥٣٢		١٥٣١		١٥٣٠		١٥٢٩		١٥٢٨		١٥٢٧		١٥٢٦		١٥٢٥		١٥٢٤		١٥٢٣		١٥٢٢		١٥٢١		١٥٢٠		١٥١٩		١٥١٨		١٥١٧		١٥١٦		١٥١٥		١٥١٤		١٥١٣		١٥١٢		١٥١١		١٥١٠		١٥٠٩		١٥٠٨		١٥٠٧		١٥٠٦		١٥٠٥		١٥٠٤		١٥٠٣		١٥٠٢		١٥٠١		١٥٠٠		١٤٩٩		١٤٩٨		١٤٩٧		١٤٩٦		١٤٩٥		١٤٩٤		١٤٩٣		١٤٩٢		١٤٩١		١٤٩٠		١٤٨٩		١٤٨٨		١٤٨٧		١٤٨٦		١٤٨٥		١٤٨٤		١٤٨٣		١٤٨٢		١٤٨١		١٤٨٠		١٤٧٩		١٤٧٨		١٤٧٧		١٤٧٦		١٤٧٥		١٤٧٤		١٤٧٣		١٤٧٢		١٤٧١		١٤٧٠		١٤٦٩		١٤٦٨		١٤٦٧		١٤٦٦		١٤٦٥		١٤٦٤		١٤٦٣		١٤٦٢		١٤٦١		١٤٦٠		١٤٥٩		١٤٥٨		١٤٥٧		١٤٥٦		١٤٥٥		١٤٥٤		١٤٥٣		١٤٥٢		١٤٥١		١٤٥٠		١٤٤٩		١٤٤٨		١٤٤٧		١٤٤٦		١٤٤٥		١٤٤٤		١٤٤٣		١٤٤٢		١٤٤١		١٤٤٠		١٤٣٩		١٤٣٨		١٤٣٧		١٤٣٦		١٤٣٥		١٤٣٤		١٤٣٣		١٤٣٢		١٤٣١		١٤٣٠		١٤٢٩		١٤٢٨		١٤٢٧		١٤٢٦		١٤٢٥		١٤٢٤		١٤٢٣		١٤٢٢		١٤٢١		١٤٢٠		١٤١٩		١٤١٨		١٤١٧		١٤١٦		١٤١٥		١٤١٤		١٤١٣		١٤١٢		١٤١١		١٤١٠		١٤٠٩		١٤٠٨		١٤٠٧		١٤٠٦		١٤٠٥		١٤٠٤		١٤٠٣		١٤٠٢		١٤٠١		١٤٠٠		١٣٩٩		١٣٩٨		١٣٩٧		١٣٩٦		١٣٩٥		١٣٩٤		١٣٩٣		١٣٩٢		١٣٩١		١٣٩٠		١٣٨٩		١٣٨٨		١٣٨٧		١٣٨٦		١٣٨٥		١٣٨٤		١٣٨٣		١٣٨٢		١٣٨١		١٣٨٠		١٣٧٩		١٣٧٨		١٣٧٧		١٣٧٦		١٣٧٥		١٣٧٤		١٣٧٣		١٣٧٢		١٣٧١		١٣٧٠		١٣٦٩		١٣٦٨		١٣٦٧		١٣٦٦		١٣٦٥		١٣٦٤		١٣٦٣		١٣٦٢		١٣٦١		١٣٦٠		١٣٥٩		١٣٥٨		١٣٥٧		١٣٥٦		١٣٥٥		١٣٥٤		١٣٥٣		١٣٥٢		١٣٥١		١٣٥٠		١٣٤٩		١٣٤٨		١٣٤٧		١٣٤٦		١٣٤٥		١٣٤٤		١٣٤٣		١٣٤٢		١٣٤١		١٣٤٠		١٣٣٩		١٣٣٨		١٣٣٧		١٣٣٦		١٣٣٥		١٣٣٤		١٣٣٣		١٣٣٢		١٣٣١		١٣٣٠		١٣٢٩		١٣٢٨		١٣٢٧		١٣٢٦		١٣٢٥		١٣٢٤		١٣٢٣		١٣٢٢		١٣٢١		١٣٢٠		١٣١٩		١٣١٨		١٣١٧		١٣١٦		١٣١٥		١٣١٤		١٣١٣		١٣١٢		١٣١١		١٣١٠		١٣٠٩		١٣٠٨		١٣٠٧		١٣٠٦		١٣٠٥		١٣٠٤		١٣٠٣		١٣٠٢		١٣٠١		١٣٠٠		١٢٩٩		١٢٩٨		١٢٩٧		١٢٩٦		١٢٩٥		١٢٩٤		١٢٩٣		١٢٩٢		١٢٩١		١٢٩٠		١٢٨٩		١٢٨٨		١٢٨٧		١٢٨٦		١٢٨٥		١٢٨٤		١٢٨٣		١٢٨٢		١٢٨١		١٢٨٠		١٢٧٩		١٢٧٨		١٢٧٧		١٢٧٦		١٢٧٥		١٢٧٤		١٢٧٣		١٢٧٢		١٢٧١		١٢٧٠		١٢٦٩		١٢٦٨		١٢٦٧		١٢٦٦		١٢٦٥		١٢٦٤		١٢٦٣		١٢٦٢		١٢٦١		١٢٦٠		١٢٥٩		١٢٥٨		١٢٥٧		١٢٥٦		١٢٥٥		١٢٥٤		١٢٥٣		١٢٥٢		١٢٥١		١٢٥٠		١٢٤٩		١٢٤٨		١٢٤٧		١٢٤٦		١٢٤٥		١٢٤٤		١٢٤٣		١٢٤٢		١٢٤١		١٢٤٠		١٢٣٩		١٢٣٨		١٢٣٧		١٢٣٦		١٢٣٥		١٢٣٤		١٢٣٣		١٢٣٢		١٢٣١		١٢٣٠		١٢٢٩		١٢٢٨		١٢٢٧		١٢٢٦		١٢٢٥		١٢٢٤		١٢٢٣		١٢٢٢		١٢٢١		١٢٢٠		١٢١٩		١٢١٨		١٢١٧		١٢١٦		١٢١٥		١٢١٤		١٢١٣		١٢١٢		١٢١١		١٢١٠		١٢٠٩		١٢٠٨		١٢٠٧		١٢٠٦		١٢٠٥		١٢٠٤		١٢٠٣		١٢٠٢		١٢٠١		١٢٠٠		١١٩٩		١١٩٨		١١٩٧		١١٩٦		١١٩٥		١١٩٤		١١٩٣		١١٩٢		١١٩١		١١٩٠		١١٨٩		١١٨٨		١١٨٧		١١٨٦		١١٨٥		١١٨٤		١١٨٣		١١٨٢		١١٨١		١١٨٠		١١٧٩		١١٧٨		١١٧٧		١١٧٦		١١٧٥		١١٧٤		١١٧	
------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	-----	--

فحصل لنا هكذا النسبة المئوية التالية :

موارد		
١٩٤٦	١٩٤٥	
٦٩.٠٦٤.٦٣٨	٥٥.٢٤٥.٣٦٥	- مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة
% ٩٤.٧٦	% ٩٦.٥٢	- نسبة الضرائب المباشرة
% ٨٥.٢٤	% ٨٣.٤٨	- نسبة الضرائب غير المباشرة
% ١٠٠	% ١٠٠	- المجموع

إذا ما أضفنا إلى إيرادات الموارد الإيرادات الناتجة عن بقية الضرائب والرسوم (كـ رسوم الاعاشة ، وإيرادات اقتطاع الحكومة من البضائع كما كانت مطبقة في السنة ١٩٤٥ وهي تقدر بثلاث آلاف الميراث السنوية شهرياً ، وإرباح مجلس الميرة ، وقرش الفقير الخ . . .) فإن نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة تسع إلى أكثر من ١٠ . ونهبط نسبة الضرائب المباشرة إلى أقل من ١٠ .

ولا يدخل في الحساب ، أيضاً ، الخسارة التي يشهدها لبنان من جراء التوزيع العاطل للإيرادات الحكومية بينه وبين سوريا . وإن حصة لبنان المحددة ١٤ / بدلاً من ١٠ كما سبق شرحه أعلاه ، تحمل المكلف اللبناني بدفع ادوية ضريبة تجاوزت في السنة الـ ١٩٤٦ الـ ٨ ملايين ليرة وتجاوزت في السنة ١٩٤٧ العشرة ملايين ليرة والـ ١٠٠٤٠٠٠ ل. ل. .

وفي السنة ١٩٤٧ لم تتبدل نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المئوية ، بل إنها تزايدت .

ولما كانت نسبة الادخام الرسمية تتركز حوالي الـ ٨٥ . للضرائب ورسوم غير المباشرة ، وحوالي ١٥ . / للضرائب المباشرة غير بما بالواقع اقرب إلى ٩٠ . و ١٠ /

وستظهر نتائج السياسة الضرائبية الوحيدة التي اقمعت في السنين الاخيرة ، أثناء السنين العشرة المقبلة ، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة

٥ - القطع في إعادة سبك نظام الضرائب :

تحصل إعادة سبك نظام الضرائب المتحرى سطره راند .
وكان ان صعطاً قوياً وقع على الحكومة في السنة ١٩١٢ ليحملها على فرض
ضريبة تتناول ارباح الحرب الاستثنائية وكل مقدراً هذه الضريبة ان تدخل ما لا
يقول عن الخمسين مليون ليرة لبنانية فتتمكن هكذا من الغاء او تخفيض كثير من
الضرائب غير البشيرة . فالمداخلات والروح المشاورية الصادقية نسفت هذه الضريبة
دفعاً ولم تعد تدخل ، في النتيجة ، سوى عشرة ملايين ليرة سنوية او اقل
ولم تنشأ ضريبة الدخل إلا في كانون الاول ١٩١٤ وبشكل ضرائب قسمية .
حتى ان اشاء الضريبة الكلية على الدخل الاسمي لم يدخل في حيز التفكير .
وقد اشنت ضريبة التركات والهبات والهوايا ، مبدئياً ، في موازنة السنة
١٩١٧ لتقول قبل ان تعطى بداية تنفيذ

ولم يصدق ، بعد ، على مشروع قانون ضريبة لأراضي الذي اجبل الى
المجلس النيابي منذ ثلاث سنوات .
ان تغييراً سريعاً في نظامنا الضرائبي اصبح معروضاً

٦ - فداحة النفقات التي لا تحصى :

لقد قيل بحق ان الموازنة الدافئة ليست سوى جدول معاشات الموظفين
ويجمل التعمير الذي وضع لموازنة ١٩١٦ تحليلاً دقيقاً التقديرات الواردة
في مشروع الموازنة المحال الى مجلس

٢٩٨ ٢٢٨ ٢٣٠ ل . ن . ثمن الرواب ، ومن علاه أجهزة ، واستحدثت الادارية ، وبذل
الاجهات ، ونفقات السيارات ، والانارة ، والتدفئة ، ومعدات
الحرس والمجاهير ومعدات الاستقبالات ، والذخيل والمعدات السرية
والقداءية والمؤثفات ، ومعدات التمثيل المدرجي .

٢٠٢ ٩٦٧ ١٢ ل . ن . وهي مبالغ المعصنة لسفقات المتبعة :

الاتصال العامة ٩٦٠ ٣٢٢ ١١ ل . ن .
انتمية الوطنية والقوى الحزبية ٢٠٠ ٢٧ ١ ل . ن .
الزراعة ٢٥٠ ٦٢٧ ل . ن .
الصحة والامساك العام ٢٩٢ ٩٦٧ ل . ن .

المجموع ٥٨ ٣٩٦ ٠٠٠ ل . ن .

وقد المقرر انه ينبغي ما يريد عن (٧٠ / من موارد الدولة حيث كانت هذه الدولة لم تدفع شيئاً بعد، للاشغال المستعجلة . ويشترط ان تبقى فعلياً المبالغ المخصصة للاشغال المستعجلة خلال موزنة السنة ١٩٤٦ .
وتجدر الاشارة الى ان وزارة الاشغال العامة لم تنفق خلال السنة المالية ١٩٤٥ سوى ٦٤٩٧٠٤٠٠٠ ل.ل. حيث ان الاعتمادات المقررة هذه الوزارة - ما عدا الاعتمادات الاضافية - كانت تبلغ ١٠٠ ٤٩٦٧ ل.ل.

وفي حق النفقات وبسبب التفتتات المستعجلة اي النفقات غير المستعجلة يجب ان تدفع سياسة جديدة ويجب ان تنفق النفقات المصدقة والادخلة في الاعتمادات المقررة ، ويجب ان ينظر في تعديل قواعد محاسبة العامة بدلاً من نقل الاعتمادات المخصصة للاعمال ، حتى التي لم تباشر بعد ، معرودة موفقة لحطة المالية .

٧ - تصفيم الموارد المالية في اثناء الحرب تصفيماً شاملاً

تضاءلت الموزنة المناسبة عبر مرتين في اثناء الحرب . وقد عرفت تصفيماً شاملاً ابتداءً من السنة ١٩٤٦ خاصة لم يكن تأخر من موارد الضرائب الخاصة على ارباح الحرب واما من ارتفاع معدل الضرائب ورسوم غير المباشرة ومن ارتفاع ايراداتها ان ارقام الموارد وانرقام قطع حسابات السنوات المالية الاخيرة تبدو كما يلي .

بآلاف الليرات اللبنانية				السنة
موارد		قطع حسابات السنوات المالية		
الارادات	الادخالات	الارادات	الادخالات	
٦ ٣٦٩	٦ ٣٦٩	٧ ٤٦٠	٦ ٣٧٠	١٩٣٩
٦ ٥١٠	٦ ٥١٠	٨ ٧٧٤	٦ ١١٥	١٩٤٠
٦ ٦٣٥	٦ ٦٣٥	١٠ ٣٢٢	٧ ٣٤٢	١٩٤١
١٢ ٥٠٥	١٢ ٥٠٥	١٦ ٦٣٥	١٢ ١١٦	١٩٤٢
٢١ ٤٢٠	٢١ ٤٢٠	٢٩ ١٨٠	٢١ ٦٧٢	١٩٤٣
٣٤ ٠٢٤	٣٤ ٠٢٤	٣٧ ٨٨٤	٢٧ ٦٦٦	١٩٤٤
٤٣ ٧٦٥	٤٣ ٧٦٥	٥٩ ١٩٥	٣٥ ٩٢١	١٩٤٥
٦٠ ٠٤٦	٦٠ ٠٤٦	٧٩ ١٥٦	٥١ ٩٩٤	١٩٤٦
٨٨ ٩٠٠	٨٨ ٩٠٠	—	—	١٩٤٧ (تقديرية)
٦٣ ٠٠٠	٦٣ ٠٠٠	—	—	١٩٤٨ (مشروع)

والإيرادات تخضع من الضرائب والرسوم على المباشرة تتحقق ١٥ ضمناً
 au coefficient (١٥) من السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٦ وهي تقدر من ٢٤٠٤٩٤٠٠٠
 ل. ل. إلى الرقم ٣١٠٣٣١٤٠٠٠ ل. ل. كما يدر من الجدول التالي.

بآلاف الليرات اللبنانية

السنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
المواد الخفية	٦٧٦	٧٦٦	٤٢٦	٦٣٩	٢٠٠٠	٤٨٣٢	٤٦٢٨	٦١٦٦	١٢٣٧٥
رسوم التسجيل	٢١٥	٣١٦	٦٥٤	٨٣١	١٠٠٢	١٥٩٧	١٨٤٦	٢٤٠٦	٢٥٢١
رسوم الطوابع	٤١٣	٦٤٢	٤٤٩	٤٥٥	٧٦٤	١٢٣٦	١٦٣	١٧٦٩	٢٥١١
رسوم السكرات	١٤١	١٧٣	٢٤٢	٣٢٩	٥٩٧	٩٣٠	٨٩٣	٦٩٣	٩٢١
التسع والتد	٦٠٩	١٠٩٨	١٧٣٤	٥٣٧	٢٦٩٢	٥٩١٤	٦٨٢٦	١٠٨٥٦	١٢٩٨٣
المجموع	٢٠٤٩	٣٧٤٠	٣٥٥٥	٢٤١	٧٩٢٩	١٤٥٠٤	١٥٢٩٩	٢١٨٩٠	٣١٣٣١

وسرى فيما بعد المدد المصمم الصرتي الشد والصحة في احواله و... إلى
 حربيًا مع اعادة احيائه

- ٨ - قد حده كحدف الشب اللسان + رسوم في توزيع الكيف والعرائب .
 هل عمل مرة ، حساب محل ١٠ مدفعه الشب اللساني كضرائب ورسوم .
 لقد حان وقت اجراء هذا الحساب :
 ان مواردنا الدولة ، كما سبق ذكره اعلاه ، متعددة .
 ويظهر لنا الجدول التالي فداحة العرائب الكبيرة والرسوم التي دفعت
 المسكاف اللبناني خلال السنة المالية ١٩٤٦ :

بآلاف الليرات اللبنانية

- ١ - الإيرادات المحببة وفقاً معام حساب سنة ١٩٤٦ ٢٩٠٥٦
 ٢ - فروقات بين الإيرادات العمركية المتوقعة من
 استوردات بعض البضائع والمدة الممتثلة حساب
 ١٥٦٥٥
 ٣ - إيرادات البيرة : ارباح ورسوم وزارة الاعاشه ١٠٠٠٠
 ٤ - قرش الغدير ١٠٠٠
 ٥ - مجموع العرائب والرسوم (باستثناء الرسوم البدية) ١٤٥٨١٠٠٠ ل. ل.

فيكون هكذا ان المكلف اللبناني يدفع ٩٦ ل.ل. عن كل واحد من السكان (اي ما يعادل ١١ ليرة استرلينية) لحزبة ملاحة . ويكون انه بالغ الرقم القياسي الذي لم يبلغه بلد من بلدان الشرق الأوسط .
ولا يدفع المكلف الفلسطيني سوى ٧ ليرات استرلينية، والمصري والسوري سوى ٤ ليرات استرلينية

اما الشعب التركي، اندي لم يزل مستهدفاً لمهرب والذي يحتفظ بـ ٧٥٠.٠٠٠ رجل تحت السلاح فان اقصى ما بلغت اليه موارثه مليار ليرة تركية ورقاً اي ما يعادل ٥٠ الى ٥٥ ليرة تركية ورقاً عن كل واحد من السكان ، وهي نصف القيمة التي تعرض على المكلف اللبناني .

ان اطلاق في توزيع الضرائب والتكاليف يريد في نتائج هذا النظام الضرائبي المرهق .

وتدفع لطبقة الوسطى والطبقات الدنيا القسم الاكبر من الضرائب ودروس الاستهلاك ، اي ٥٠ من ايرادات الموارثة ، وان حمل الضرائب يشغل بصورة خاصة ، كامل الفقراء والعمال . ويبدو ان يكون الملاك والمؤسسون مثقلين بالضرائب على نسبة ما توجب قدرتهم التكلمية .

وحلال السنوات الاخيرة لم تدفع لثروات الضعفة ، المورثة او المتحصلة في نشاء الحرب لاحدها ، ما يوجب عليها اعدل من ادمامة في اداء لتكاليف والضرائب ، مما زاد ايضاً في عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي فقد اودعت ، نفسها الاكبر ، في الخارج ، او لم تطلب الضريبة لانها مستقرة غير ظاهرة .
اما فيما يتعلق بالدولة اللبنانية ، وهي دولة قاحلة ، ودلاً من ان نفع المثل الذي اعطته الدول الكبرى كان كثيراً السقي كانت استرلي ٩٠ / من الايرادات بواسطة الضريبة على الدخل ، وكانت توزع الحطب والمواد الضرورية بأسعار ادنى من اسعار الكلفة ، او المثل الذي اعطته دول الحوار (كسلطين وسوريا اللتين ساعدتا في دفع ثمن الحطب) فانها كانت تنهر بالطحين والسكر والارز وتحقق ارباحاً من هذه المتاعرة .

وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٦ استحصل وزير الاقتصاد الوطني ، آنداد ، الذي كان

قد اقتنع بصوابية تقارير جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية الموضوعية بهذا الخصوص ، من مجلس الوزراء ، على تخصيص في اسعار اعاشة القمح والطحين قدره ٣٠ الى ٣٥ ؛ غير انه على رغم التبريد طلت الاسعار المحلية ارفع من الاسعار التي كانت حارية في الدول المجاورة

وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٧ اضافت الحكومة اللبنانية على اسعار كيلو القمح والطحين من ٥ الى ١٠ عروش لبنانية كما اضافت على اسعار كيلو السكر واردر ٢٥ ل. للكيلو الواحد وذلك لتغطية المعر الحاصل في موارنة الاعاشة . ووقعت ، في الصفحة ١٣ منشرة ادعاء وزير الاقتصاد الوطني في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧ ، على الارقام التي تمثل التضخمات التي قتات بها دول الحوار لتساهم في قومي سكانها بالقمح : فقد اوقعت سوريا مبلغ ثلاثين مليونيرة سورية سوباً للمساعدة في تخفيض اسعار الحار واوقفت فلسطين ١٥ مليون ل.ل. من اصل موازنة اجمالية قدرها ١٣٥ مليون ل.ل. على هذه العاية ولم يعد من حاجة لتكرار ذكر النتائج الوحيدة التي نتج ، عن هذه السياسة الضريبية والمالية العياء ، على الاسعار وعلى الاحوار ، والنشاط الاقتصادي ، واختلال الاسعاج الاجتماعي .

وسنرى ، في ما بعد ، ان تكليف الشعب اللبناني بهذا المقدار المرهق لا تفرضه حاجة ضرورية ويجب ان لا يستمر .

الى جانب الملاحظات السابقة يتابع المقام للملاحظات احدث :

٩ - لم يعد يتفق تكليف الشعب اللبناني مع الدخل الوطني .

١٠ - سياسة الضرائب البلدية ، في مدوت حادة ، معاية للاقتصاد والاجتماع تقدر ، هي سياسة لحكومة اشرافية معاية لها ، ويقتضي ان تعدل من الاساس .

٩ - التكليف والدخل الوطني :

إن السياسة الضريبية والمالية اللبنانية لا تساهم وبعده الميلاد الاقتصادي ، ولم تعد تتناسب مع الارقام الحالية للدخل الوطني اللبناني

هناك بعض التناسب يجب ان يكون بين ارقام الدخل الوطني وارقام وايرادات الضرائب والرسوم .

وإذا كانت حماية الاقتصاد السياسي اللبنانية لم تتمكن من الوصول ، عن طريق تحقيقاتها ، الى وضع الارقام الدقيقة للدخل الوطني خلال السنوات الأخيرة فانه من الحائر ان تبين الرقم التقريبي للدخل الوطني في السنة ١٩٦٦ بين ٦٠٠ و ٦٥٠ مليون ل . ل . ، حين انه كان يبلغ في السنة ١٩٦٤ ٨٥٠ الى ٩٠٠ مليون ل . ل . تقريباً .

ويمكن التثبت من ان محصول الضرائب والرسوم بلغ ، في السنة ١٩٦٦ ، ١٥٠ الى ١٦٠ / تقريباً من مقدار الدخل الوطني اللبناني ؛ حين انه لم يسغ في السنة ١٩٦٤ حتى ٨٠ / ، وإذا ما تطلعت الى دخل الطلقات انعمية نرى ان هؤلاء (العمل دفعوا) في السنة ١٩٦٦ ، نسبة مئوية اقوى من مداخيلهم كضرائب ورسوم (وقد يكون ٢٢ الى ٢٣ / ١٠) وذلك من جراء الرسوم الباهظة المفروضة على المواد الضرورية .

فالسياسة الضرائبية اللبنانية ، معملها ، هي ثمانية ظلم اجتماعي صارخ وهرطقة ضرائبية صارخة .

انه ، ونحن حارحون من حرب عالية كالدبابان لا يتوحد معها ، ولم يبدل من احلها بمجهوداً كبيراً كما انه لم يساهم فيها كثيراً ولم تستغرق اعساء دفاعه الوطني سوى عشر مجموع ايراداته الضرائبية تقريباً ؛ انه من المؤسف ان نتحقق ان المكلف اللبناني - وخاصة العامل - يدفع من خمس الى ربع دخله لضرائب والرسوم .

وإن ملاحظة هامة يجب ان نلاحظها على عتة هذا الدرس في السياسة الضرائبية والمالية اللبنانية .

٥٠ - سياسة الضرائب السليمة

للفت موازنة مدينة بيروت في السنة ١٩٦٧ ثمانية ملايين ل . ل . تقريباً
وان اهم ابواب هذه الموازنة هي التالية :

الضرائب المباشرة :		ل.ل.
الورسكو الاصافي على الاملاك للبينة	٦٥٠ ٠٠٠	
الضريبة البلدية على التاجيرات	٥٨٠ ٠٠٠	
رسوم على الملاهي	١٦٠ ٠٠٠	
الصائم الاضافية على ضريبة الدخل	١٧٨ ٠٠٠	
ضرائب مباشرة اخرى	٣٢٥ ٠٠٠	١٦٩٣ ٠٠٠
الضرائب غير المباشرة :		
رسوم الاسكن	١ ٥٠٠ ٠٠٠	
مواد متفجرة	١ ٣٧٠ ٠٠٠	
دخوله	١ ٦٥٠ ٠٠٠	
مراتب غير مباشرة اخرى (السلع وخدمات)		
	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٩٠٣ ٠٠٠
رسوم واورادات شق	٣٢٧ ٠٠٠	
سم ممتلكات نقد والاحد مر الاحتياطي	١ ٠٢٩ ٠٠٠	
المجموع :	٧ ٨٧٢ ٠٠٠	

من ايرادات موارد بلدية بيروت العملية الناتجة عن الضرائب لسنة ١٩١٧ مع الزيادات المقدرة لاهم اواب الضرائب غير المباشرة وبصورة خاصة المحروقات، يمكننا ان تبلغ المدة ملايين ليرة على اقل تعديل من الضرائب غير المباشرة ومليون ونصف المليون ليرة من الضرائب المباشرة اي ما هو نسبة ٨٠ الى ٢٠ / ١٠٠ وهي نسبة لا تقل شدة عن النسبة التي في الموارث الحكومية لانتهاج لبنان سياسة اقتصادية جديدة، يتمها تغيير عام في النظام الضرائبي، يجب ان نخرج الى اصلاح في موارد البلدية والى اتباع سياسة ضرائبية مستوحاة من الاعتبارات الاقتصادية والاعتراضية.

الباب الثاني

محاولة عرض لاعادة سبك نظامنا الضرائبي

ان عرضاً لمشروع واسع يتناول اعادة سبك نظامنا الضرائبي اللبناني يخرج عن نطاق هذا المؤنف ، وانذا فاننا نكتفي ، في هذه المحفة ، بالاشارة الى الخطوط العامة لاعادة السبك المرتقبة .

ان النظام الضرائبي الرجعي الذي ورثناه عن الامبراطورية لعثمانية حكم
لنا خلال الثلاثين سنة الاخيرة . وكان قدوم التبديلات والتعديلات بطيئاً .
وقديلاً ما كان الاهتمام بالعدل الاجتماعي والصرائبي وبإعلاء الاقتصاد الوطني
يشغل عقل المشتغين بتعظيم الفوائد الصرائبية

بذلك يجب ان يصار ، بعد دوس تكييك في جدي ، الى تبديل عام
في لطام الضرائبي وعلى هذا التبديل ، الذي ستعوض به روح جديدة ، ان
ينظر أولاً الى نتائج كل ضريبة اقتصادية وإلى العدل الاجتماعي الذي تعمله
الضرائب المنوي امثاؤها .

ليس على الضريبة ان تقلل من دين الخزينة لعدم بل عليها ان تقوم ايضاً
بدور توجيهي لسياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية : ويجب ان تكون على اساس
السياسة الضرائبية فكرة اقتصادية ، وفكرة اجتماعية ، وفكرة سياسية .
وعليه يكون من الدافع التنشط في النتائج الاجتماعية والاقتصادية
والسياسة التي ينتجها نظام ضرائبي فاسد

ونكتفي في ان نوجه سياستنا الضرائبية توجيهاً ننمي معه اقتصادنا
الوطني ونضع معه حداً للظالم الضرائبية والاجتماعية القائمة حالياً .

ان اهم المعطيات التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار اتمكل اعادة سلك
ضرائبية ، في لبنان ، يمكن ان تعرض كما يلي :

١ - ستكون اعادة سلك النظام الضرائبي شاملة عامة . وستناول الرسوم
والضرائب الحكومية والحركية والبلدية كافة

٢ - ان اللجوء الى رسوم الاستهلاك والضرائب غير المباشرة طيلة الثلاثين
سنة الاخيرة ، وخاصة في سنوات الخمس الاخيرة ، أثقلت وطأة الضرائب
على الطبقات الوضي ولعاملة مما حدل دور الادخار وما سهل مجمع اثروات
الضخمة .

وعلى الاصلاح الضرائبي العدل المتفر ان تعرض ضرائب باعطة على
المدانجيل الضخمة .

وسترى ، ابتداءً من اول كانون الثاني ١٩٤٩ ، نصف إيرادات الرسوم
والضرائب عن طريق الفرائض المباشرة .

٣ - تساوى الضريبة مباشرة للكميات وليس الضروريات^١ وهكذا يجب ان تتم التعمد بحيث لا يتكسب مكسب هامشاً كان يستطيع منه القيام بتفاته الضرورية وان مقدار الضريبة ، يجب ان يدرك الكماليات ، دون ان يخرج عن نطاق العقول ، بمسمة عادة

ان ملاذاً اشئت ، حديثاً ، ضرائب مباشرة مبدية على بصريحت وتقدرات شخصية ، ومحيرة متارة فنية ، عسى ان تخفى حتى احد الادنى عدد المكلفين الخاضعين لهذه الضرائب الجديدة وذلك لكي يتمكن من احراء المرافقة المجدية ومن حماية الضريبة ومن نشاء الملاكات لادارية بصورة تدريجية

وليس مصرأ ان نفى الطبقات المتواضعة والفقيرة من الضرائب اول الامر ون مداحيل الخزينة تكفي اذا ، كلفت بمعدل المدانين الضخمة

٤ - توضع القوانين الضرائية تطبق على المكلفين جميعاً ، صغراً وكباراً ، ضمافاً واقوياء ، عرباء ووطييين . وسكون دافلاً ان يكون مستوى الضريبة ١٨٤٣٣ . (كما في ضريبة الدخل وضريبة ارباح الحرب الاستثنائية التي لم تزل تعمل لمصلحة مواردة ١٩٤٦) اذا كانت هذه الضريبة لا تطبق بحرم الا على ٣ او ٥ . من اصل الخاضعين لها . . . وان اكثر ما يشجع فوضى المعافاة الضرائية تلك الانظمة الكيفية والتدخلات والمخويات في حماية الضرائب والرسوم .

ويجب ان تشع اعادة سلك نظاما الضرائي تطلم عميق بدو زنا المالية ، وحب ان يوطب عددا طائفة من اصحاب الاختصاص الاحاسب لمدة لا تقل عن خمس سنين ، والاشاء ملاكات من الاختصاصيين الجسايين اندى يجب ان يحسن انتقاؤهم وتدريبهم .

اماً الآن ، وقد عرضت الملاحظات التمهيدية ، فانا معرض حصوص الكسرى لاعادة سلك انظام الضرائي المباني على الوعه التي

(١) قد شئت في التبعيد . . . وفي دورن بصورة خاصة ، عشرات ملافات على احتظار لاجراء الكثير الى الضرائب غير المباشرة . على انقو قد اجمه اني نسجم على عدم الى الضرائب المباشرة . ويرى ان لا تنفس في شرح موضوع اصبح معروف لدى العموم .

- ١ - اصلاح ضريبة الدخل وحمايتها بحزم ؛ والتسهيل لانشاء ضريبة كلية على الدخل الاحاطي ابتداء من مواردة ١٩٥١ .
- ٢ - وضع رسم على التراكات ، والمباني ، والوصايا .
- ٣ - تعديل ثلاث ضرائب مباشرة موحدة حالياً ، وريادتها .
 - الضريبة العقارية على العقارات المبنية .
 - ضريبة الاراضي .
 - الرسم على السيارات الخصوصية .
- ٤ - الغاء الرسوم الحكومية عن الصانع الواردة اليها من البلدان التي تكون ارتبطت معها بمعاملة تجارية وعفا فقط ، وبدالها برسم حصص في - حركي .
- ٥ - الغاء مختلف الضرائب غير المباشرة المعروفة بارهاقها بمصتها ضرائب لاستهلاك .
- الرسوم المستوة عن اعدادات لاستيراد والتصدير وعلى المواد المراقبة
- رسوم لاعانة على السكر والار (التي لا يرد ذكر مداعيتها في مواردة الدولة)
- الرسوم المستوفاة عن القوابة .
- ٦ - تعديل ثلاث ضرائب اخرى غير مباشرة موحدة حالياً وتخصيها تحفيصاً محسناً ؛
 - رسوم على المواد الملتزمة .
 - الرسوم على التسع والتبذالك .
 - الرسوم على الملح .
- ٧ - وضع رسوم على لعب القمار .
- ٨ - تعديل بعض ضرائب ورسوم تتناول الكماليات وريادتها .
 - الرسوم على المراهقات والملاهي .
 - الرسوم على المسكوات .
 - رسوم السير ورسوم التكميات اللوكس .
- ٩ - التضيي عن ايرادات مكتب القطع بعد الغاء هذا المكتب .
- ١٠ - تعديل تفاصيل بعض الضرائب والرسوم الاخرى ، سيدد الكلام عليها بمناسبة وضع تقدير الايرادات ، وغيرها من الرسوم على الكماليات بحسب ان ينظر فيها .

١ - اصلاح ضريبة الدخل وجبايتها بحرم ، والتمهيد لانشاء

ضريبة كلية للدخل الاجماعي ابتداءً من موازنة ١٩٥١ .

إن مفتاح السر في مشروعنا عن اعادة ملك النظام الضرائبي اللبناني انما هو متوقف على نجاح اصلاح ضريبة الدخل ونجاح جبايتها واستيفائها تلك الضريبة التي تبقى ضريبة قسمية لمستين المائتين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ والتي يجب ان تتحول ضريبة حكلية على الدخل الاجمالي ابتداءً من موازنة السنة ١٩٥١ والتي يجب ان ضم الى الضرائب القسمية الموحدة الضرائب المقاربة على العقارات المبنية وضريبة الاراضي .

وان الضرائب القسمية احادية المدعوة ان تنتج ١١ مليون ل. ل. في السنة ١٩٤٩ يجب ان تبلغ ، خلال السنة ١٩٥١ ، ال ٢٠ الى ال ٢٥ مليون ل. ل. تبلغ ، بعد خمس او عشر سنين من ذلك ، الثلاثين مليون ليرة لبنانية . وفي هذا كل ما يجب ان يقال عن اهمية هذه الضريبة وعن المقدم الاول المدعوة الى اشغال ، عداء ، في نظامنا الضرائبي اللبناني .

وان نجاح ضريبة الدخل موقوف على ثلاثة شروط :

- ١ - تحقيق اصلاح سياسي والاخلاقي في بلد
 - ب - ايجاد تنظيم مالي عال لتوزيع وتقييد الضريبة ، وللمراقبة والحماية .
 - ج - خضوع المكافئين ، كدراً وصغاراً ، على القيام بواجبهم المدني وعلى دفع هذه الضريبة بحلاص وانهم ليعتدروا هذه الدفعة بخنازير عندما يحصل لديهم الاقتناع .
- بان ما يكلفون بدفعه لا تنفعه جزافاً ادارة مصرفة ، مبدرة ، غير منظمة ، وان يوقف على الانعقاد المجدي والمنتج معاً .
- بان الادارة تعود الى دورها المعنوي بنية مساعدة المواطنين على زيادة مداحيهم .

- وبان المداخلات تصح عاجزة لا تقوى على مساعدتهم في الاحتيال على الضريبة وفي التهرب من دفعها .

- وبان هناك عقوبات فعلية ، لا يمكن خرقها ، تحول دون الخداع والاحتيال على الضريبة .

ويجب ألا يتم استكشافه بحري مرصه علاه - ذلك ان معدن ندرية لدخل المفتح ، في المشروع ، ليس نهطاً ، وسوف لا تتحور ، في اغلب الاحيان ، معدن اضرائر ، التي تشوق حاليه ، وسهرص ، في ما بعد ، التخصيل الواحة .

ضريبة الدخل ، المنشأة بقانون ٤ كانون الاول ١٩٤٤ ، عيوب ملازمه كان لها الاثر العاطل في عماد تطبيقها وفي دخل الشحيح
فدلاً من ٨.٧ ملايين بيرة سنائية تقريباً (وقد رادت المباح المصاة حتى ٣ ايلول ١٩٤٧ عن الستة ملايين ل ل) كان بالامكان ان تحصل دخل هذه الضريبة من الاثني عشر مليوناً الى الخمسة عشر مليوناً في السنة ، وذلك مع اعاء صار المكلفين من دفع هذه الضريبة ، ومع تعويد الخاضعين لها ان يقوموا بدفعها باخلاص

ومن حمة ثابة ، ان هذه الضريبة ، المنشأة حديثاً ، لم تستوح من اعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، التي كانت قد رفعت الى معرفة الحكومة والادارة والعلوم .

فناء على طلب رئيس الدولة تقدمت جمعية لاقتصاد السياسي اللبنانية بعد بضعة اسابيع من تأسيسها - مشروع قانون مقتضب بشيء ضريبة الدخل بعد ليقترن ويكتمل بمرسوم .

وكان مشروع القانون الذي احيل الى مجلس النواب ، بعد عدة اشهر من ذلك ، يتجاهل بعض القواعد الاساسية التي يجب الا يغيب عن تنظيم مثل هذه الضرائب .

ان مجلس جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية بعد ان عقد ، بتاريخ ١٠ ب ١٩٤٤ ، جلسة استمرت ساعات طويلة مع وزير المال ولقنت منه الى مصوص بحمة من المشروع كان يجب ان يعدل من الاساس ، رفعت ، في ١٦ ب ١٩٤٥ ، مذكرة الى الوزير وفي رئسي ختتي لحاية واشتريع لتلاميذين ، وقد اقترحت جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية رفع ارقام القيمة المعفاة لـ ١٠٠ وتعددين النظام الضرائبي الذي كان قد اعد لشركات المساهمة وقد بشر مص

هذه المذكرة في ملحق خاص^١ وبعثاً حاولنا ، مراراً بعد ذلك ، ان نحمل المسؤولين على تعديل قانون ، كانون الاول ١٩١١ .

* * *

وقد اوجب وضع صريبة الدخل في التطبيق ، سنة ١٩١٥ ، انشاء دوائر مالية جديدة ، ولا يسعنا - سوى الأسف على ان العناصر التي حشدت لتوزيع وانتقيد هذه الصريبة الهامة لم تكن لها المؤهلات والاستعدادات اللازمة .

ويؤمّن ، اليوم ، ادارة صريبة الدخل ١١ مراقباً و ١٣٠٠٠٠٠ محققين احتجروا بواسطة المساعدة من بين ١٣٨ مائة . وكان الكثيرون منهم قد تحزوا دروسهم الثانوية والعمالية غير انه لم يكن بينهم واحد كان قد ابحر علومه المالية او انه قد نشط ثقافة مختصة تشابه ، وان عن بعد ، الثقافة التي يتحلى بها معشر المالية ومفتشوا الضرائب المباشرة في البلدان اوروبية

وان هؤلاء الموظفين ، من جهة ثانية ، مثقلون بالعمل : هناك مراقب عربي صريبة الدخل ، في احدى مقاطعات بيروت ، مسؤول عن نصريخ ٧٠٠

مكلف موحدة بين يديه . وليس له سوى مساعد واحد . وانه لمن المدهش جداً ان يتوصل هذا الموظف الى مراقبة هذه التصاريح جميعاً ولو ورقة سطحية

وهكذا هناك مراقب واحد لجميع المدن غير المتحصنة : كاللatakية لمطبخ والحماني والمندسين والاطباء ، والطباء الاسنان ، والخبراء ، والصحفيين الخ . . .

اي . . . يعادل ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ مكلف ومن الموظف ان يرى رجال النجبة المدنية لا يعطون ، عالياً ، المثل في كيف تكون الروح المدنية التي تحمل

مهنة موظفي بيت المال .

وان تطبيق طريقة الدقة المقطوعة لتحسين الدخل الخاضع للضريبة ،

هو في القانون بعض فئات المكلفين . وقد انسح المجال لتحديد القيمة المضافة

بنسبة متروية جد عالية وضخمة تبلغ احياناً من ١٥ الى ٦٠ ٪ . من اهل

الدخل الاحادي غير الصافي ، وهل يجوز الاستغراب ، مع ذلك ، من ارقام

التصاريح المنخفضة بشكل مريب ، تلك الارقام والتصاريح التي لا سيل لمراقبتها .

(١) ملحق رقم ١٣ . وفيه الملاحظات التي رجمت في ١٦ آب ١٩٢٤ على مشروع القانون الذي ينشئ ضريبة الدخل .

ومن هنا شرح النتائج المؤلفة ، وشرح المداخل الفيلة حدًا التي استعنتها
 صربية الدخل ولقد كانت هذه النتائج متوقعة ومتوقعة
 إن الضرائب القسرية المنشأة على معدلات تصاعدية ، وإن كانت هرجلة
 وشديدة ، قد اتعت في مرحلة الانتقال فاشد انشاء الصربية السكية على
 الدخل الاحتمالي وهي وحدها حذيرة بأن يمكن من فرض تصاعدية منتظمة
 وإن النسبة التصاعدية اذا ما خفت كل صربية قسرية تعضي الى حالات
 فظها واضح ومعان ككل مكثف جعلت مداخله جميعها في صربية قسرية
 واحدة يقدره مكثف آخر وزعت مداخله على ضرائب قسرية متعددة
 ونجيب الإشارة ، هذا الى اوضاع الخاص الذي وضع للشرائح المساهمة
 فالمساهمة ان اشخاصا كثيرين يمكنهم من اصيل هذه الضرائب ، غير ان القانون
 يطول مداخلهم بالنسبة التصاعدية كما لو ان كانت ملكا لشخص واحد
 وانما يشترط الصربية السكية على الدخل الاحتمالي السنة المالية ١٩٥١
 مع المعاملة ، مؤقتا ، على الضرائب القسرية شرط ان يدخل عليها التعديلات التي
 اشترطها ، اذا ، الدرس الذي خصصا به مشروع القانون المتعلق بهذه الصربية .
 ان الاصلاح الموقت لصربية الدخل يجب ان يتناول النقاط التالية :

١ - زيادة القيمة المضافة اساساً .

ب - حساب المعدلات والقائم بالنسبة الى فاعلية الدورية

ج - تكليف الشركات المساهمة .

د - الضائم الاضحية لمصلحة المديلات

هـ - الملاكات المالية التكنيكية القوية .

١ - زيادة القيمة المضافة اساساً

يتجسم ، ان بوجه ، في هذا المقام ، تدبيراً اجتماعياً واقتصادياً اولاً في
 الأهمية وهو رفع مستوى تخفيض القيمة المضافة اساساً عند الصربية الدخل
 إلى ارقام التخفيض الذي يصيب مداخل الأحرار والتي هي ٩٠ - ١٢٠٠ -
 ١٥٠٠ وان ارقام التخفيض الذي يصيب بقية فئات المكاسب وهي ١٢٠ -
 ١٥٠ - ١٨٠٠ يجب ألا تستمر ، ان عيها مزدوج :

وهي تخضع للضريبة صغار الأجراء وفقراء الحال .
وهي تثقل كاهل دوائر إدارة ضريبة الدخل بمشكلات آلاف المكلفين
الذين كل ما يدفعه مجموعهم للضريبة يسكاد لا يبلغ المليون ل ل
فن المناسب ، والحالة هذه ، أن تهتم دوائر المالية لحماية ضريبة الدخل من
متوسلي المكلفين وكما هم الذين يدفعون الضريبة من قبض مدحيهم ومن
زائد ادبيهم ، شرم أن يوفق الحزم أعمال الخانة
ولما مثل في فلسطين التي حدثت ، منذ ما قبل الحرب ووقت كانت
الكلفة المعيشة متدنية ، التخصيص من القيمة لمعانة مسا ، كما يلي

درج ١ - ١٠٠٠	
٢٠٠	أول
١٠٠	لزوجته
٥٠	للولد الأول
٣٠	للولد الثاني
٢٠	للولد الثالث
١٠	للولد الرابع

ملاحظة : هذا الحد مجموع المدفوع من ١٠٠٠ ل ل فلسطينية .

ونذا نقترح تبني لأرقام ذاتها ، مصرورة بمشكلة ، لتحويلها ، إلى عملة صناعية ،
ومزاولا منها ، الموزق في التخصيص من أساس الضريبة الذي يصيب مداحيل الأجراء
وعبر الأجراء ، المعانة مسا ، فتكون أرقام التخصيص من القيمة كما يلي :

درج ١ - ١٠٠٠	
٢٠٠٠	لأول
١٠٠٠	لزوجته
٥٠٠	للولد الأول
٣٠٠	للولد الثاني
٢٠٠	للولد الثالث
١٠٠	للولد الرابع

ولا تخسر أخيره شيئاً إذا ما مدت الجهود في حماية حزمة من صغار
مكافئين .

ب : حساب المعدلات والقاسم بالنسبة الى فعالية الضرائب

ان معدلات ضريبة الدخل ، كما حوَّرها القنوب اليه في تاريخ ١ شباط ١٩٤٦ ، المعمول به حالياً ، هي كما يلي :

المبلغ غير المتجاوز	المبلغ المتجاوز والمعدلية	ن	ل	م	ل	م	ل	م
٢	١	٥	٥٠٠	ل	٥	٥٠٠	ل	٥
٥	٧	٥٠٠	١٥٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
٧	٩	٢٥٠٠	٣٥٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
٩	١٢	٣٥٠٠	٥٥٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
١٢	١٥	٥٥٠٠	٧٥٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
١٥	٢٥	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
٢٥	٣٥	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	م	٥	٥٠٠	ل	٥
٣٥	٣٥	٢٥٠٠٠	ما فوق	م	٥	٥٠٠	ل	٥

ن درس فاعلية الضريبة نسبة الى القاسم والمعدلات الواردة املاء ، والنسبة الى فاعلية تخفيض القيمة المعفاة اساساً الموصى به ، علاه نجس على اقتراح اصلاحها على الاسس التالية :

قاسم	معدل	معدل	معدل
٦٠٠٠	١	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠
٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٩٢٠٠٠	١٩٢٠٠٠
...	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

ان فاعلية ضريبة الدخل بعد اصلاحها ، وبعد ان نجعل الحد الاعلى في تخفيض القيمة المعفاة اساساً ١٠٠٠ ل. ل. تابع الى الارقام الواردة في الجدول التالي .

المعدلات الموصى بها			المعدلات الحالية			
قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠	قيمة المعدل إلى ٢٠٠٠
٢'٩٦	١٦٠	٢٠٠٠	١' ٢'٥٨	٢١٠	٢٢٠٠	٦٠٠٠
٢'٨٠	٢٨٠	٦٠٠٠	١' ٢'٧٢	٢٧٢	٨٢٠٠	١٠٠٠٠
٦'٥٣	٩٨٠	١١٠٠٠	١' ٥'٢٩	٨٢٢	١٣٢٠٠	١٥٠٠٠
٢'٨٠	١٥٦٠	١٦٠٠٠	٢' ١'٢	١٢٣٨	١٨٢٠٠	٢٠٠٠٠
٨'٥٠	٢٠٢٠	٢٠٠٠٠	٢' ٢'٦٥	١٥٩٨	٢٢٢٠٠	٢٢٠٠٠
٩'٢٠	٢٨٢٠	٢٦٠٠٠	٢' ٢'٦٥	٢٢٢٢	٢٨٢٠٠	٣٠٠٠٠
١٢'٧٠	٢٦٢٠	٥٦٠٠٠	١' ١'٥٦	٦٩٢٠	٥٨٢٠٠	٦٠٠٠٠
١٥'٦٢	١٥٦٢٠	٩٦٠٠٠	١' ٦'١٠	١٦١٠٠	٩٨٢٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠'١٢	٣٠٢٢٠	١٢٦٠٠٠	٢' ٢'٦٢	٢١٠٢٠	١٢٨٢٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٣'٨٢	٥٧٢٢٠	٢٣٦٠٠٠	٢' ٢'٦٢	٢٨٠١٠	٢٣٨٢٠٠	٢٦٠٠٠٠
٢٦'٦٠	٢٩٦٢٠	٢٩٦٠٠٠	٢' ٦'١٢	٢٨٢٢٠	٢٩٨٢٠٠	٣٠٠٠٠٠
٣٥'٩٨٢	٣٥٩٨٢٠	٩٩٦٠٠٠	٢' ٢'٦٢	٣٢٢٢٢٠	٩٩٨٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠

ان العدل الاجتماعي في توزيع الضرائب يرمي الى تكليف المداخل الصغرى تكليفاً مرتفعاً . وهكذا تصبح فاعلية الضريبة اكثر ارتفاعاً ، وهذا هو الهدف العادل المطلوب

ج تكليف شركاء المساهمة

ان القانون المدني ضريبة الدخل يخضع مداخل الشركات المساهمة لصريبة التصاعدية ؛ وهو يطول من جهة ثانية ارباح المساهمين بصريبة قدرها ١٠ ٪ .
 تجب مباشرة من الشركة التي تحسبها من الادراج المذكورة والشركات المساهمة تحسب من الضريبة التي تعلق ارباحها هذا القدر من الضريبة
 ويجب ان يدرس النظام الضرائبي على الشركات المساهمة المتبادلة دراسة وضامياً .
 ويجب التوفيق بين مبادئ العدل الضرائبي ومصلحة الحرية وبين الفكرة الاقتصادية في التشجيع على تأسيس الشركات المساهمة بغية تحسين موارد البلاد واستثمارها .
 بلادنا بلاد حديثة نسبي لها ان تتبنى سياسة الاستثمار بالوسائل الاحتمية .

فالإدارة اللسائية ترغب أن تتقل ناعبا. الضرائب عاتق الشركات المساهمة الكبرى التي تستثمر المصالح العامة الداخلة في امتيازها والتي تحتفظ بأكبر ادارتها في الخارج . وعلى ذلك الحال للأحد الاعتبارات التالية

١ - اتخاذ مبدأ عام قوامه احتضاع الشركات المساهمة اللسائية لضريبة مقطوعة يكون بعدها الوسط ١٠ . يحسم مجموعها من ارباح المساهمين . وتجوز لشركة على أن تحتفظ بمجموع الضريبة وتقدمه الى الحكومة .

٢ - التفریق بين الأسهم الاسمية (بسبب سهولة التزاول عنها) وبين الأسهم لحملها : واحتضاع الاولى ضريبة قدرها ٩ . والثانية اضرية قدرها ١٢ .

٣ - الوصول بواسطة اضرية التصاعدية (ضمن نطاق اضرية الكليلة على الدخل الاحلي) الى ارباح ٥٠ همي اشركات المساهمة بعد خصم مقدار ضريبتهم المردية من مجموع الضريبة المقطوعة التي تكون قد دفعت من اسهمهم .

٤ - الاحتفاظ بدوام احاي في الضريبة التصاعدية على الشركات المهمة التي تستثمر لمصالح العامة الداخلة ضمن امتيازها والتي تبقى مراكزها لادارية خارج لبنان .

د - الميزة لاصحة المصحة البلديات .

ان المادة ٢٩ من قانون ١ كانون الاول ١٩٤١ نص على أن ضريبة اضافية قدرها ٥٠ من اصل الضريبة تجبي لمصلحة البلديات .

إن اصلاح نظام الضرائب البلدية يجب ان يهدي الى الغاء عدة ضرائب غير مباشرة ، ولأجل ذلك يرى من المناسب فرض رسم اضافي قدره ١٠ . ٥٠ (بدلاً من ٥٠ %) للبلديات .

هـ - الملاكات المالية التكنيكية الناجمة .

يجب اصلاح دورة المالية وادارة ضريبة الدخل بصورة خاصة : كما يجب انشاء ملاكات مالية تكنيكية فيية .

وستدرس هذه الناحية الاصلاحية في الفصل ربع عشر من هذا المؤلف ، وهو الفصل الذي يبحث . اصلاح الادارة اللسانية .

واته لمن المسكن ، اذا ما اصلحت ضريبة الدخل واداء . وكلف اى اذرة قادرة حاله ، ان يعطي ايراداً خلال السنة ١٩٤٩ مضافاً على الايرادات المقدرة لها في السنة المالية ١٩٤٨ .

ويبدو الحال رجحاً كـ د الان . اتمهيد لادخال السرية الكلية على الدخل الاعمالى في نظاما لمالي . وهي كمية في احوال التصاعدية المنطقية والعدالة محل ما هو قائم الان في الضرائب القديمة .

وهكذا بقدر ان تكون ايرادات الضريبة الكلية على الدخل الاعمالى ، بعد خمس سنين ، ما يعرف نصف الايرادات من الضرائب العادية

٣ - الرسوم على التركات ، والهبات ، والوصايا

انشأت مادة ١٢ من قانون لموارنة الصادر في ١٩٠٧ ادر ١٩٠٧ رسماً على الاموال المنقولة الموحدة ضمن التركات ، والهبات ، والوصايا على عرار رسم الانتقال الذي يلحق بالاموال غير المنقولة . وقد ترك ، لقانون لاحق ، امر تعيين هذا الرسم وطريقة استيعابه . ولكن بينا كان مشروع الموزنة لسنة ١٩٤٧ ية قب مدافعين قيمتها ، بمرور سنة سنائية د قانون الموزنة ينهل عن ذكر الايرادات المقدرة . وحتى الان لم يأت قانون خاص لتنظيم اى من يعيد هذه الضريبة ومعدلها .

ان الضريبة موحدة شرعاً فقد نشئت من قانونى . غير ان مشروع موازنة ١٩٤٨ لم يأت على ذكرها بتاتاً

في اطار السنة ١٩٤٧ ، ان التكرار والرد مكلفان رسوم باعضة ، غير ان الدولة لا تستوفي عرشاً واحداً . ما تبقى له مكلفاً حلف لورته تركة مدفوعة من ملايين اعدادات واد . وهب هذا المكلف راوضى هات ووصيات هامة من الداخل ان تعرض الافادة التي تدفع عن هذه الضريبة المباشرة ومن معرض المناسبة التي تعرضها وهي موحدة منذ سنة ١٩٠٧ في جميع البلدان المتعددة يقتضي ان تدرك ضريبة التركات الاموال المنقولة وغير المنقولة . ومن رسم الانتقال الحالي ، يتعرض على الاموال غير المنقولة خاصة الوفاة ، هو ذو معدل منخفض نسبياً .

وسيكون المعدل تصاعدياً على وحيد - وفق لمقدار الثروة أولاً ووفقاً لدرجة القرابة ثانياً.

وابا نقح المعدلات التالية التي ستكون متشابهة في التراكبات والمئات والوصايا حراً.

مقدار الارث	لا واجب والاضرب والفروع	الاشقاء	الأقارب حتى الدرجة ١٢ - والمستفيدين من الوصايا وتهيئات	الأقارب الذين يرثون وهم من حرجة التي الثانية عشرة
من ١ إلى ٢٠٠٠٠ ل.	معدون	مطلوب	٣	٦ /
من ٢٠٠٠١ ل. إلى ٥٠٠٠٠ ل.	٤	٣	٦	٩ /
من ٥٠٠٠١ ل. إلى ١٠٠٠٠٠ ل.	٦	٦	٩	١٢ /
من ١٠٠٠٠٠١ ل. إلى ٢٥٠٠٠٠٠ ل.	٦	٩	١٢	١٥ /
من ٢٥٠٠٠٠٠٠ ل. إلى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.	٨	١٢	١٥	٢٠ /
أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.	١٠	١٥	٢٠	٢٥ /

وتعفى من الرسوم المقت و الوصايا التي تهم ووصي للمؤسسات الوطنية والحيرية والتعليمية

٣ - تعديل وزيادة ثلاث صرائب مباشرة موجودة حالياً

- الضريبة العقارية على العقارات المبنية.

- ضريبة الاراضي.

- الرسم على السيارات الخصوصية.

ان هذه الضرائب الثلاث يجب ان تساهم ، خلال السنوات المقبلة ، مساهمة فعالة كبيرة في دخلنا الضرائبي .

الضريبة العقارية على العقارات المبنية :

إن هذه الضريبة ، وقد حدثت سنة ١٩٤٣ ، بحجز . من اثني عشر ^١/_{١٠} من اصل الدخل السنوي ، يمكن ان يزداد ايراده ، نأ لا ارتفاع بدلات الاحور . بين الايجارات « المحببة » (اي التي تستفيد من قانون الاحور) وبين الايجارات « الحرة » ، اليوم ، فرق شاسع كبير . وان هذا الفرق شيع وغير

مصعب : وإن كثيراً من الملاكين ، كدراً وحداً ، كانوا من حصة زادت
التي يدرها لهم إشباع والتي لا تناسب مع ارتفاع ككلاف المعيشة ، عاش
ومع تديني قوة النقد الشرائية .

فعلى الدولة والتدريث أن تجد حويصة في رسم اضافي حدي نصيب البحارت
« الحرة » وفي زيادة محسوسة نصيب البحارت « المحمية » وقطل من الفرق
الذي يساعد بين هذين القسمين من البحارت

أنه كما مع المصلحة على لأعضاء الذي يقرر في أوائل السنة ١٩٠٧ ، جاء
على طلب جميعه الاقتصاد السياسي البلدية ، ولشجيع حركة أبناء الحبيد المعنى
من ضرورة العشرات المالية بده خمس - من بدلاً من ثلاث سنين ، لمن لم يعرب
فيه أن يقرر الى تشريع جديد يتناول البحارت كافة
وسيكون مدار هذا التشريع ، خاصة ، على :

- المصلحة على السنة الحالية للضرية باعتباره $\frac{1}{4}$ من قيمة بدل البحار
المقارنات المالية .

ب - زيادة الضريبة البلدية الاصلية التي هي حالياً ٣ ٪ والبلوغ بها
ايضاً الى $\frac{1}{4}$ من اصل بدل بحار المقارنات المالية وستوازن هذه الزيادة
بعضاً من المعر الذي يحصل في الايرادات البلدية من حراء القاء قسم من رسوم
الاستهلاك (الرسوم غير المباشرة) .

ج - التاء رسم اضافي تصاعدي على مدلات لبحار احرة يمكن الدولة من
الاشترائك في الارباح الفاحشة المدامة للمجتمع التي يحتسب الملاكون

- وسيكون هذا الرسم اضافي كاداً - أعده اساساً اجور السنة ١٩٣٩ ،
على الشكل التالي .

١	الزائد حتى ل	١٥٠	بدر
٢	الزائد من ١٥٠ الى ٢٥٠	٢٥٠	١٥
٣	الزائد من ٢٥٠ الى ٣٥٠	٣٥٠	٢٥ ٪
٤	الزائد من ٣٥٠ الى ٥٠٠	٥٠٠	٣٥ ٪
٥	كل شيء فوق ٥٠٠	٥٠٠	٥٠

وتعفى من كل رسم اضافي العقارات التي ردت زائد الجلب والعقارات التي
ستبقى اشياء السنوات المقبلة وذلك بغية تشجيع ال ، وبغية توجيه الرأسماليين

الضرائب والاحاديث الى توظيف اموالهم في الساء. تعضي ، معد ستين ، ومع ضامها لاصحاب لرسميل استهلاك موقوفات اكلاف الساء استهلاكاً اكثر عجلة الى اروع مدلات لا يحار الى العادي من سيرتها .

د - زيادة مدلات الاحور المحمية مائة مائة عما كانت عليه في السنة ١٩٣٩ على كل مأجور يستعمل للسكن ، و لموسة مهنة حرة وكل مهنة غير تجارية وزيادة ١٥٠ على كل مأجور لاستعمال صناعي وتجاري وفي حال المحافظة على التصاعدية بمعدل اعلى يسكون ، مرة ١٦٥ ٪ وقارة ٢٠٠ . . .

على ان يعمل بقانون زيادة مدلات الاحور المقترح اعلاء مدة ثلاث سنوات بدون تعديل او زيادة اي في السنوات ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ .

هـ - والاستطاعة ان يبلغ ، ابتداء من السنة ١٩٤٩ ، ايراد ضريبة الحكومية على العقارات المينة حداً ادنى قدره ثلاثة ملايين ليرة لسانية .

ضريبة الاراضي :

ان مشروع القانون الذي يشي الضريبة الجديدة على الاراضي ، بدلاً من الضريبة الموحدة المشاة في السنة ١٩٣٣ والمادة ، وقتاً ، اهيل الى المجلس منذ اكثر من ثلاث سنوات وحتى الآن لم يصدق وان يعود كبار الملايين ، وهم كثر في المجلس ، بسبب تأجيل المطر في هذا المشروع على رعه المالح الحكومية والادارة . وقد عرضت جمعية لاقتصاد السياسي انسانية وجهة نظرها في الموضوع ببيان تاريخي ، كانون الثاني ١٩٤٥ اعطي اثناء اجتماع كان يحضره رئيساً واعضاء لحتي المالية والزراعة في المجلس الثيالي

وكنا نطالب ، خاصة ، بانواع نظام « تخفيضي » ، وزيادة القيمة المضافة لساً كما كننا نطالب « لاعاء الموقت بعية التشجيع على التخصيصات في المزدروعات وقد بشرنا بص البيان المذكور في احد الملاحق^{١١}

كانت دوائر االية ، في أواخر السنة ١٩٤٦ ، تقدر ايراد هذه الضريبة السنوي بسعة ملايين ليرة لسانية . ومن المتوقع ان يسكون دخلها ، في السنة ١٩٤٩ ، من اربعة ملايين الى اربعة ملايين ونصف المليون ل . فقط من

حرّاء تؤدي أسعار المنتجات الزراعية الموقّفة ومن جرّاء عدم صحة المواسم المعرّضة لتقلّصات الطقس والصّريحت ومن حرّاء ما اشرفنا به من تسبّي زيادة القيمة المضافة أساساً ومن جرّاء التخصّيص التدريجي من ١٠ إلى ٢٠٪ بدلاً من المعدل للوحد وقدره ١٠ . ويجب ان تفرض ضائمت اضافية لمصلحة الملدبات تعويضاً عن الماء الدحولية .

ويجب ألا يستمرّ تأجيل وضع هذه الصّريبة الى اكثر من ذلك ، وعلى دور المالية ان تشار اعمال التهديدية لتقيدها . وقد اشرفنا ، من جهة ثانية ، في الفصل الذي يبحث التحجير الاقتصادي ، بوضع ضريبة اضافية على الاراضي التي استغادت حديثاً من مشاريع الري لتتمكن الدولة من استعادة قسم من النفقات التي صرفت على هذه المشاريع وان عدالة هذه الضريبة الاضافية لا يتناولها جدل .

الرسم على السيارات الخصوصية :

يرى ، في ما بعد ، ان مشروع إعادة سلك النظام الضريبي ، يعرض تخفيض قدره ١٥ - تقريباً من اصل الرسوم على المحروقات - وان الماء ، الرسوم الحركية ، وبصورة خاصة الرسوم الحركية على السيارات وقطعها ، وان تخفيض سعر انتزاع الى نصفه ، هذا الاناء ، والتخفيض الموحى من اعتبارات اقتصادية يساعدان على النمو الصناعي والتجاري والسياسي وينتجان نفقات ادقل .

غير ان اصحاب السيارات الخصوصية - اية كانت مروع نشاطهم لمهي - يجب ان لا يستفيدوا إلا جزئياً ، وبقدر يسير ، من تخفيض الضرائب عن السيارات وقطعها وعن المحروقات

وهكذا فاننا نقترح زيادة الرسوم على السيارات الخاصة زيادة هامة ، انها مفدرة ب ٣٠٠ ٠٠٠ ل.ل. لسنة ١٩٤٨ بيد ان ايرادها يجب ألا يقل في السنة ١٩٤٩ عن ال ٣٢٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

وعلى هذه الزيادة ان تعوض قسماً هاماً من نقص الايرادات التي يعطيها الرسم على المحروقات .

ان الارتياد الهام في عدد السيارات الخصوصية في لبنان (وكان عددها .

١١٣٦ سيارة في اواخر السنة ١٩٤٤ : و ٢٨٠٠ سيارة في اواخر سنة ١٩٤٥ ، و ٤٠٨٠ سيارة في اواخر السنة ١٩٤٦ ، وعدده المئزر سنة ١٩٤٨ هو ٨٠٠٠ سيارة ، وان الأردنياد الاكبر المرتقب فعلاً للسنة الاقتصادية الجديدة المقترحة وفضلاً لسوا الصناعة السكرية ، ولسوا التجارة ولصناعة ، ان هذا الارصد سيصبح بالتبعية ايرادات هامة من الرسوم التي على السيارات الخاصة ، وان الاسس التي يجب ان يمتد بها هذه الرسوم ستقرر بالاستناد الى عناصر مختلفة : القيمة ، الوزن ، القوة ، (عدد الاحصنة) القديمة (عمر السيارة) وستعوض هذه احريبة الدولة ، جزئياً ، عن الغاء الرسوم الجمركية التي نستوى الان . وان معدل الرسوم ، عن استئجار الاوتوبيس ، يمكن ان يكون اكثر ارتفاعاً على السيارات الجديدة .

وستوضع هذه الرسوم على اساس : هذه الاودي ٢٤٠ ل . ل عن كل سيارة في السنة ، وهذه الاعلى ١٢٠٠ ل . ل . سيكون الحد الاوسط ٤٠٠ ل . ل . سنوياً .

٤ - الغاء الرسوم الجمركية فقط عن البضائع الواردة اليها من البلدان التي مترتب مع لبنان بمعاهدة تجارية واندالها برسم احصائي جمركي :

نحسب هذه القضية في الفصل السابق . ويعد بحثها ، هذه من وجهتها الاقتصادية . هناك بلدان لا نستطيع ان انها نستطيع ولا تريد ، خلال سنوات لاوى من النظام الاقتصادي اللبناني المعهوث ، ان تشهد تجارياً وليس . وب الضائع والوارد المتأينة من هذه البلدان ستعصم دوماً لتعريفه الجمركية المبدئية . ون لمداخيل الجمركية المرتفعة من هذا القبيل ، للسنة المالية ١٩٤٩ ، يمكنها ان تفسر تليوي لثة بينائية كرسوم عن مستوردات حموية قيمته ثمانية الى عشرة ملايين ل . ل .

ومن جهة ثانية فان لبلدان التي نكون قد قبل ان تعاهد مع ل ن على اساس سياسته في التمدل احر المدحثة تجد ان بعضها قد اعفيت تماماً من الرسوم ، لئهم لا رسماً صعباً لقل . رسم حصائي عين به واحد بالمائة من اصل قيمه مستوردات وحررت منه الصادرات والاشياء المعاد تصديرها ، يسمح

للخزينة المشية ان تستحصل على ايرادات ترداد في كل سنة مطاوعه لأرديد مقدار المستوردات الى لبنان.

وان كميات كبيرة جداً من الضائع والمواد المختلفة يستتبع وتخزن ، ولا شك ، في لبنان ، هذه مصدرة لحرة من الشرق والغرب . وقد تبلغ كمية هذه البضائع المخرجة ثمانية او عشرة صود الكميات التي كانت مخرجة في سنة ١٩٣٩ . ويستوفى الرسم الاعصافي من حمل هذه البضائع وليس فقط من المستوردات المعدة للاستهلاك المحلي

احل ان حكاماً سيحكم الواردات ، خلال السنة ١٩٤٨ وهي السنة التي تسبق تطبيق هذه السياسة لأقتصادية الجديدة . حتى اذا ما حدث ، خلال السنة المذكورة ، تحديدات تدريجية في الرسوم الجمركية كان بالامكان اجتناب الحاضر المباشرة التي يمكن ان تقى بها التجارة المحلية وبالامكان من تصريف بضائرها المخرجة بأسعار معقولة .

غير ان دورة السنوات ذات الاستيرادات الضخمة تبدأ خلال السنة ١٩٤٩ إن كان لابد حاجات الاستهلاك المحلي او لاعادة التصدير وتجميع البضائع وتخزينها .

ولا زانح اذا قدرنا قصة الاستيراد للسنة ١٩٤٩ بـ ١٠٠ ٠٠٠ مليون ل.ل. وهكذا من اثنين او السنوات الثلاث التي تليها ، حدث فيها اذازعت سياسة التبادل الحر .

وسيلعب هكذا الرسم الاعصافي المحلي دوراً ، لاربعة ملايين ل.ل. ويمكنه ان يبلغ بعد اربع او خمس سنين ل.ل. ٥ او ٦ ملايين ل.ل. وفي هذا من حمل لتمويل حربي عن حرة ٩٠ ٪ من الايرادات الجمركية ، ويكون ان بعد هذا لنه لمسته ل اقتصادي رهبر

٥ - الغاء بضع صرائب غير مشرة منصفه مكويها

ضرائب مرهقة على الاستهلاك

- رسم على محازات التصدير ولأستهلاك وعلى مواد مراقبة

- رسم الاعاشة على السكر والور (ولا اثر لزيادة اداها في موازنة الدولة) .
- رسم القرابة .

على وزارة الاقتصاد ان تعتمد الاستثناء عن احتواء الارباح .

سكون قد رأينا كل شي . خلال السنوات الاخيرة : رسوم ، التي معظمها ، تبدو صعبة التصور وغير ممكنة مع نظام اقتصادي مطلق عليه بفلا . اسعار المعيشة الفاحش وارتفاع اكلال الانتاج وان اضاف الرسوم الثلاثة المذكورة اعلاه انما هي بقية الرسوم البسيطة التي سبقت هذا المقدار من الصبر للبلاد .

ان دور الدولة ، ان وظيفة الدولة ، ليست هي وظيفة تاجر يفتش على ان يوارى متحيره وان يحقق ارباحا ، وعلى الحكومة ان تخذ الاعاشة كخزائن ان تهتم لتعديده قيمة مساهمتها بوضع رسم يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ غ ل . على كل كيلو من السكر والور . وان رخص التصدير والاستيراد ، اذا ما احتفظ بها عدد محصور جداً من المواد ، تخضع ان تكون مجانية . وبخلاف ان الرسم المفروض على القرابة ، على انه حوض من عشر ل . ل الى ٥ ل . ل على الطن الواحد في السنة ١٩١٢ لا يبرز له في بلد يشكو أزمة سكون خطابة وعليه ان يشجع حركة البناء الجديد .

ان الرسوم الثلاثة المذكورة اعلاه يجب ان تُلغى .

- ٦ - تعديلات وتخصيص محسوس في ثلاثة رسوم او ضرائب اخرى ؛ غير مباشرة ما تزال مطبقة

الرسوم على المواد الملتزمة

- الرسوم على التبغ والتبالة

- الرسوم على الملح

ن هذه الضرائب الثلاث ، وعلى الاخص الصريتين الاوليين ، تشجع كل ضرائب استهلاك ذات ايراد كبير وقد استفادت منها الدولة ، خلال السنة

١٩٤٦ م، يزيد عن ٢٥١ مليون ل. ل. ويبدو ان ايراده لن يقل عن ذلك في السنة ١٩٤٧ بسبب ازدياد عدد السيارات .

ولكنها ضرائب تساهم كثيراً في الحفاظ على علا. اكلاف المعيشة . فهناك مجال لمواحة تخفيضها بنسبة محسوسة

الرسوم على المواد المستهلكة :

إن ايراد هذه الضريبة الذي كان ١٥٩ ٧٦٦ ل. ل. في السنة ١٩٣٩ قد بلغ ١٦٦ ٠٥٨ ل. ل. في السنة ١٩٤٥ ، وبلغ ١١ ٨٢٤ ١٢٣٧٤ ل. ل. في السنة ١٩٤٦ وسيلعب في السنة ١٩٤٧ الى ١١ الى ١٥١ مليون ل. ل. وذلك من حصة الدولة اللبنانية وحدها .

وان مصادر هذه الضريبة ، التي رفعت خلال السنة ١٩٤٥ بمئة تأمين الايرادات لتعقات الجيش ، قد حددت في المادة ١١ من قانون المواردة لسنة ١٩٤٦ بـ

٢١ ع. ل. .	ع. ل. لير مدر
٨ ع. ل. .	سكار
٢ ع. ل. .	من السولار اوس او سولار اويل

وقد قرر مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٧ ، في مادته الثانية عشرة ، تخفيضاً قدره عرشان سمانان عن كل ليترا بنزين وكار وعرش واحد عن كل ليترا مارت . وقد تحقق بحصيص الضريبة في اوائل السنة ١٩٤٧ دون انتظار التصديق على المواردة في آذار ١٩٤٧ ، وقد كان مقدار التخصيص الفعلي فوق المقدار المقرر في مشروع المواردة ، وبلغ التخصيص ٧١١ ع. ل. عن ليترا بنزين وال ١١ ع. ل. عن ليترا الكار ؛ قامت الضريبة الحكومية ١٤ ع. ل. عن ليترا بنزين و ٤ ع. ل. فقط عن ليترا الكار .

وقد حددت اعمار المبيع . استلام مصدقة طرابلس . تايلي .

٥٨٠ ع ل	شرون برآ	٢٠ ع
٣٣٥ ع ل	شرون ليرآ	كاف
٨٥٥٠ ع ل	الطن	عاروبل
٥٥٥٠ ع ل	الطن للعموم	روت لاستعمال العموم
٥٥٥ ع ل	الطن لعمل المرأة	٢
٦٤٠٠ ع ل	الطن لشكة الحديد	٢

وحددت الاضافه لتفقات النقل كما يلي :

- ٢٠ ع ل . من طرابلس الى بيروت عن كل عشرة من سكر من ايجرس والكاف .
- ٣٥ ع ل . من طرابلس الى صيدا عن كل عشرة ليرآ من سكر والكاف .
- ٤٠ ع ل . من طرابلس الى وحلة عن كل عشرة ليرآ من سكر والكاف .

واصبحت الاسعار الجديدة بالمقابلة الى الاسعار القديمة هكذا :

الاسعار القديمة	الاسعار الجديدة
٣٣٥	٦٦٢
٥٨٠	٧٢٦
٨٥٥٠	١٠٨٥٠
٥٥٥٠	٧٢٥٠

الكاف - ٢٠ ليرآ
السكر - ٢
المازوت - الطن
المازوت السبك - ٢

وان زيادة ايراد الضريبة على ربحهم تخفيضها ٢٠٠٠٠ ليرآ وضاعف ايراد عدد السيارات خلال السنتين الاخيرتين . كما تبين من الجدول التالي :

في سنة ١٩٣٩					واب
١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	
٢٢٠٠	١٦٣٦	٢٨٠٠	٢٠٨٠	٦٠٠	اليارات المخصوصية
٢٠٦٥	٢٠٣١	٢٠٦٦	٢٠٦٦	٢٠٠٠	التكسيات
٣٦	—	—	—	٣٥	البوسطات المخصوصية
١٣٦	—	—	—	٥٩٥	بوسطات
٦٣٣	—	—	—	١٨٠٠	بوسطات مخصصية
٦٣٥	—	—	—	١٠٠٠	بوسطات مخصصية
٧٢٨١	—	—	—	١١٦٣٥	المجموع

وإذا ما أضفنا إلى هذا العدد السيارات الحكومية وسيارات الجيش يكون مجموع السيارات العاملة على أرض لبنان حتى آخر تشرين الثاني ١٩٤٧ ١٢٥٠٠ سيارة تقريباً .

إن رئيس مصنعة السيارات في وزارة الأشغال العامة ، وقد مثل بشأن هذه الأرقام التي ظهرت في الصحف ، صرح بأنه لا يكون في حوزته أعضاء دقيق إلا بعد أن تُعَرَّج من معاملات تبديل لوحات الترخيص الإداري تبديلاً ، وت الأرقام المذكورة أعلاه تمثل حقيقة تقريبية طالما يجب التفريق بين السيارات المسجلة والسيارات العاملة .

وبعد عدد السيارات أحد الـ ١٠٠٠ وان ما استورد منها في الربع الثالث من السنة ١٩٤٧ يربو على ٨٧٩ سيارة والـ ٣٨٩ قعدة سيارة (شاسي) ثلثها لأحماء ١٢٦٥٠٠ ل ل

وسجلت من جهة ثانية ، زيادة قوية جداً في استهلاك المحروقات وقد بلغت كمية الاستهلاك من أول كانون الثاني إلى ٣٠ أيلول ١٩٤٧ ٥٠٠٥٤٥ طن أي ١٢٣ . زيادة عن استهلاك السنة ١٩٣٩ عن المدة ذاتها

وبما كان هذا الفصل على الصانع اشترت إحصاءات الكميات المحروقات المستهلكة في السنة ١٩٤٧ فبلغ استهلاك لبنان منها ٥٢٠٠٠ طن بعمى و ٢٦٦٤٠ طن عذروت وبلغ استهلاك سوريا ٢٨٠٠٠ طن بعمى ٣١٣٦٠ طن عذروت .

وستجدون زيادة جديدة ، أيضاً ، للسنة ١٩٤٨ ؛ وسببها ، في أوائل السنة ١٩٤٩ ، عدد السيارات العاملة في لبنان على ١٥٠٠٠ سيارة سيكون منها ٨٠٠٠ سيارة خصوصية على الأقل .

بزيادة العصرية المباشرة على السيارات الخصوصية زيادة كبيرة ، وإن ضرورة تخفيض نفقات النقل السياحي والعمومي ، وإن ضرورة تأمين تخفيض هام في الكلاف لنقل الصاعى والمتعدى مع تقليل ضريبة الكدركلم ، مور تحملاً على اقتراح تخفيض رسوم الحكومية عن المواد المنتهية إلى المقادير

اتانية

ع.ل. ٠ هر كل ليتر حرم
ع.ل. ٠ عن كل ليتر حرم
لا شيء - ع.ل. ٠

وتستعص الرسوم البلدية الى نصفها ويجب ان تبلغ في - من لم يسع في بدوت الى ال ٣٥٠ غ.ل. - عن كل عشرى بتر من الحرى ولى ال ٢٥٠ ع.ل. - عن كل عشرى ليتر من الكار ان تحصى اعد - شركات النقط يمكنها من مطالتها بقليل من المساهمة

وتستطيع الدولة ان تضمن - مع هذا التمهيد في الرسوم - ايرادا قله ٥٠٠ ٥٠٠ ل.ل. - للخدمة المالية ١٩٤٩ - عدا حصة انبلديات - وتستطيع المساهمة هكذا في تخصيص كلاف المعيشة وفي تعيين امودة الى اطلاق امداد الاقتصادى في مختلف نواحي نشاطها

رسوم التبغ والتبناك

ايراد هذه الرسوم معروف في السكر

و هو : ٥٣٦ ٥٠٠ ل.ل. في السنة ١٩٤٥
و ٨٣٠ ٩٨٢ ل.ل. في السنة ١٩٤٩

وان المحافظة على الضائمت الإضافية التي فرضت في ايار ١٩٤٥ تأمينا دفعة ت الجلبش هي التي اوعت الزيادة في الايرادات التي حصلت خلال السنة ١٩٤٩ وان سعر السكر ، وهو مصدر لا يستهان به في ارتفاع اكلاف المعيشة ، كثير لارتفاع في اسان ان علة « لسكرى - سكرينك » ، وهي تحتوي على عشرى سيكارا ، سيكارا ، تكلف ادارة حصر التبغ والتبناك سبع - ست اى ١٥٤٥ ع.ل. - س.ل. و ٢٠ ع.ل. - حاصة الصفقات والرسوم الحكومية ، و هذه اعلى تباع من المستهلك ب ١٤٠ ع.ل. - اى سبعة ضماى سعر التكلفة لم يعد هذا امثلا في الصرب - وانه من الممكن جدا ان لا يكون في امام بلد عر لدنا يفرض دفع ثمن التبغ مثل هذا الثمن المعروض في القلا .

وثن علة « الناصي - سرت » ذات الشرى - سيكارا ، وهي السيكارا الشعة ، بمحدد ب ٤٠ ع.ل. - في حين ان هذه العلة ذاتها ، التي تر ٢٠ ع.ل. -

من التبع السباني الذي يشتري رخيصاً من المنتج السباني ، لا تكلف ادارة حصر التبع سوى ستة غروش تقريباً .

ان مثل هذه الاسعار فاحشة مرهقة . ولقد ريدت ، اسعار لتبع والتسلك ، ابتداء من اول الحرب ، مرات عديدة . وقد حان الوقت الذي يجب فيه ان يصار الى تخفيض قوي فيها بغية الماهمة في تخفيض اكلان المعيشة

وانه يقترح ان يعين الحد الاعلى لاسعار طب السكر والايوكية والتركبة واللبنانية او الحليب ٢٥ ع ل . وان تخفض اسعار السكر الشعبية الاقل علاء الى ال ١٥ ع ل . وبين هذا وذاك من الطرفين تستطيع دارة حصر التبع والتسلك ان تعين اسعار الانواع الوطى من سكرها .

وهكذا يستطيع الرسم الذي على التبع والتسلك ان يعطي خلال السنة ١٩٤٩ ايراداً يقارب الستة ملايين ل ل

رسم الملح .

خصص سعر بيع الملح من ال ٢٥ غ ل . الى ال ٢٠ غ ل . في قانون مواردة ١٩٤٧ . ويمكن ايضاً ان يصار الى تقليل جديد يقارح بين ٥ و ٨ ع ل . في مواردة السنة ١٩٤٩ .

وهذا ، من جهة ثانية ، محال عادة حرية استعراج الملح من الملاحات الصغيرة وخاصة التي هي على الشاطئ الشمالي . ومن عشرات آلاف المسكلمين الذين يستعيدون ، لا يستنون تخفيضاً محسوساً في موارد اعادة بيع الملح . ويمكن تقدير ايراد ضريبة الملح المقدر حصوله في السنة ١٩٤٩ - ٥٠٠٠ ل ل . بدلاً من ١٠٠٠٠ ل ل . ذكرت في تقديرات مشروع مواردة ١٩٤٨ و بدلاً من ١٤٠٠٠٠ ل ل . ذكرت في تقديرات مواردة ١٩٤٧ و ١٨٠٠٠٠ ل ل . في موازنة ١٩٤٦ .

٧ - وضع رسم على لعب القمار

إذا ما رسم عبطة بطريوت الماروني وساحة المعني السي في ان مطلقاً على

قوة اردن محلات لعب القمار شبه السرية يكونان اول المطالبين بتنظيم هذه الالعب .

بن المقامر « المحيية » التي عملت علناً في أثناء فصل الصيف في سنة ١٩٤٧ كان عددها لا يقل عن ١٥ مقبرة ما عدا بعض عشرات المقامر الثانوية وان أصحاب فندق من اكبر فنادق لندن الواسط الذين لم يبدأوا في تهود لعب الدولات والسكر إلا ابتداء من يوم الاثنين الواقع في ٢٢ ايلول حققوا ربح قدره ١٣٥٠٠ ل.ل. في ليلة واحدة وفي اليوم التالي هددوا ووقعوا . ولم يسكن ذلك فصل رجال الامن في الدولة - التي كل مقامرة محرمة ، قاموا على ارضها ، وما زال محرمة تجريباً قاطبة - ولكن التوقيف حصل بفعل مستعري مقبرة « محيية » محجورة كانوا قد « تكبدوا المصاريف » وكانوا يشكون من « راحة » فتمت على احوار حصته وظلت الامام علنية حتى اوائل شهرين الثاني . وفي بيروت دور مقبرة حصل على عائدتها في كل سنة

وتبع اربع اقطار ملايين كثيرة من المئات اللبنانية سنوياً . وان اهم المستعدين ، من « عروحي الامام » و« عروحي » هم رجال سياسيون معروفون علناً

... معاج لمدة على هذه الحالة ما تطرق الشرعية لتتبع دور المقامرة استثمارها على ان تدفع رسماً للدولة .

ويجب ان يوكل ، من جهة ثانية ، الى لجنة ذات خاصية لهذه اساية وتكأف تعيين الاشخاص لاجراءهم بالعب والذين يتسلمون بطاقة لعب لمدة دهمهم رسماً لا يعن عن ال ١٢٥ ل.ل. في الموسم ويكون قدره ٢٥ ل.ل. عن السنة صكلها .

ويمكن تقدير زيادات القمار في السنة المالية ١٩٤٩ بليون ل.ل. على اقل تقدير .

كما يمكن اصراف ، فيما بعد ، الى ش. « صبي » او ثلاثة « صبية » (كازينو) تشتت في مونتريال ، موزية الساحة الوطنية ، و« مانتو الكبري » ، واصحاب دور اللعب المتفرج بها .

٨ تعديل وريادة بعض الضرائب والرسوم التي عليها صيغة الكماليات

- رسوم على المراهقات والملاهي
- رسوم المسكرات (الملاهي التي تبينها)
- رسوم السيد والرسم على التكميات اللوكس .

رسوم المراهقات والملاهي :

ان تعديلات هذه الرسوم وايراداتها خلال السنوات اللاحقة ، تمت الارقام

التالية :

السنة	التقديرات	مداحيل
١٩٦٣	١٤٠ ٠٠٠	٧٠٧ ٩٦٢
١٩٦٤	٩٥٠ ٠٠٠	٩٧٩ ٢٦٩
١٩٦٥	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٥٨٧
١٩٦٦	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٦٠٥ ٢٩٧
١٩٦٧	١ ٢٥٠ ٠٠٠	لم تجمع بعد
١٩٦٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	تقديرات - شروع الواردات

وقد بلغت ، في اواخر ايلول ١٩٦٧ ، الايرادات ٤٢٩ ٦٣٢ ل.ل. ما عدا اوراق التهمة على تذاكر السيج والملاهي وقيمتها ١٥ ع ل عن كل تذكرة في كل حفلة ، ويبدو ان ايراد الرسوم عن السنة ١٩٦٧ يزيد عن التقديرات ومعدل ، على اقل ، ايرادات السنة امانة السابقة .

ويستمر ان تزداد في المبيعات مليون ل ل ، فقط . وزى من الاوراق ان مكثم الماعبي التي دامت لدى المقامات العليا بامم - مؤسسة كبرى للمراهقات .

ويجب ان تزداد الرسوم على المراهقات والملاهي بحيث تؤمن ، في السنة

١٩٦٩ ، ايراداً لا يقل عن ال ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ل ل .

رسوم السكرات (الملهي التي تبيها)

هكذا تمثل التقديرات والايادات الواردة بخصوص هذه الرسوم عن السنوات الأخيرة :

السنة	التقديرات	الايادات
١٩٢٥	٩٥٥ ٥٥٥	٦٩٣ ١٨٧
١٩٢٦	٩٥٥ ٥٥٥	٩٢١ ٢٩٣
١٩٢٧	٦٥٥ ٥٥٥	
١٩٢٨	٨٥٥ ٥٥٥	

وهو رسم مقدم على القيمة التأخير به مؤتمت (ي الملهي) التي تباع الكحول . والحال ان عدد هذه المؤتمتات في الملهي يزداد على الدوام . وان بدلات اجورها تزداد هي ايضاً ريدة محسوسة . ولا يهمهم تخصيص تقديرات الايادات عن السنة ١٩٢٧ . ولما كانت ايرادات هذه اوسوم ٢٤٣ ١٩٢١ ل في السنة ١٩٢٦ كان يجب ان لا نعمل بتقديرات ايرادات السنة ١٩٢٨ عن الميول ل . ويمكن ان ندفع ، تقديراً ، ١٤٠ ٢٥٥ ٥٥٥ ل . وتجدر الاشارة الى ان الرسوم الحكومية ، وفقاً لمشروعنا ، ستبقى وافي وبه لم يعسكر بعد رسم كالي يوضع على السكرات والكحول . وقد افترضنا من جهة ثانية ، زيادة على بدلات الاجور .

وهكذا فان الرسم على السكرات والكحول مرادفاً ٢٥ الى ٤٠

يجب ان يعطى في السنة ١٩٢٩ دخلاً لا يقل عن ٨٥٥ ٥٥٥ ل .

رسوم السير والرسم على التكميات (الركس)

انه لثير حق في ترى كثيرات سيارات الساحة ٩٥ كية ، كالم ، حديدية من افضل الماركات ، تستخدم كسيارات للعداد (تكسي) . نحن لا نعني السيارات ذات المعداد ستة المخصصة سفل بين مدن الكسة . وانما نعني سيارات المعداد المترفة .

فكل سيارة ، عموماً يقل عن الثلاث سنوات ، موقوفة على العمل كعداد
يجب ان تدفع رسماً كالياً لا يعزل عن نصف الرسم المفروض على السيارات
الخصوصية المشابهة

وسيتولى هذا الرسم ، بالإضافة الى رسوم السير التي يمكن تحصيلها ، من
جراً ، ايراد عدد السيارات العامة ، من ٣٥ الى ٤٠ ، والتي يمكن ان تعطى
مع ذلك ٦٠٠.٠٠٠ ل ل في السنة ١٩٤٩ لقاء ما هو وارد في تقديرات
كل من السنوات الثلاث الماضية السابقة (رغم التقديرات ٤٠٠.٠٠٠ ل ل)
خاصة ان ايرادات هذه الرسوم كانت في السنة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ١١٥.٩٥٧ ل ل
وكانت ٧٥٩.٧٠٩ ل ل في السنة ١٩٤٩

٩ - الاستغناء عن ايرادات مكتب القطار تماماً ، هذا المكتب

نقترح ، في امثال اللاحق ، انما ، مكتب القطار وحرمة التماس ، قطع
وتداوله حرية مطلقة .

وعليها ان تتحمل الاستغناء عن ايرادات هذا المكتب في مصلحة البلاد
الاقتصادية والمالية

وفي ختام هذا العرض لاعادة بحث اسد الضريبي الذي نرى من الواجب
ان نتوقف عند الاحتكاك :

(١) حملت اصعب ، خلال الشهرين الآخرين ، حملة بحية الوصول في تعبيل
فكرة « اقتطاع » اوسايل (الوارليث تركي) ، وهي فكرة ادعى بها اسد
حورج نقاش في جريدته الاوربان توصلاً الى حياة الاموال اللازمة لتحديد
البلاد الاقتصادي وكان السيد اسد الاقتصادي لحي اول من دعى
هذا الاقتطاع في شهر كانون الثاني ١٩٤٧ في درسه « احياء وحرورة »
الاقتصاد اللبناني « وقد ورد فيه خاصة :

« لا يمكن تحقيق تجهيز اقتصادي ، م يصر الى قض في المتقبل او
مساهمة من الماضي و من اجل انشئ هو الذي يجب ان يحزن أولاً

« وان مساهمة اجارية في تصميم اعمال كثيرة ناقطاع قدم من الرصاميل التي تريد عن ١٠٠.٠٠٠ ل.ل.، مثلاً، تندو ومما غيرها ضرورة مطلقة »
وان السيد هـ - - نفسه ، في شهر تشرى الثاني - - مصرم ، كان يعارض « الوارليك » وكان يحدد حسانات الضرائب على المباشرة . -

اما نحن فلما من رأي قضاة الرصاميل لاسباب عدة -

١ - لقد درسنا ، على ارجلنا ، في تركيا ، مظهر اشتغال وتطبيق هذه الصريبة وتنتجها ، ان الاقيبات الحديثة ، التي تمثل ٢ - من اصل مجموع سكان الجمهورية التركية ، انتقلت الى دفع اكثر من نصف الثلاثمائة مليون ايرة تركية ورقاً المقطعة ، وان مؤسسات صناعية وتجارية وكثيرة ، وقد ادهقت بالتكاليف ، اضطرت الى التوقف عن العمل وان اقتصاديين تراسكاً وموظفين عاصي في الادارة التركية كانوا اول من تألم على بعض الامور التي تحدث

ب - ان النظام الصوري التي رافقت توزيع حريته روح الحرب الانشائية تشبه في اقتناعه انه من الصعب توزيع هذا التقطاع ، لم يتقدمه دراسات واعمال تهيئة على غاية صعوبة . وانه عند انشاء خطة مصادرة الصلاحيات تفويد هذا التوزيع اشرف في بطريقة مبرمة . وستحدث هذه الطريقة ، عملياً ، كثيراً من التاميم والاحقاد قصوي بالنتيجة الى نسب هذا المشروع

ج - ومة كانت نظام الناحية ، خلال السنوات الاخيرة ، عن النظام الصراني المطلق ، وعن كونه مضر من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، من مصادره يمكن ان تعوض في عشر سنوات او خمس عشرة - -ة تقوود فيها ادارة الماية وقد صعد الصراني الجديد المقترح

وقد ينهي مع هذا النظام الصراني الديمقراطي لاقتصادي لاحقاً الى نتائج افضل وبدون ان تهدم المادة المكلفة .

(٢) - انه لا يداخلنا وهم في عدم شعبية الضرائب المباشرة لدى الطبقات

الساكنة في هذا البلد . هم لا يريدون - يدفعوا مخلصين ضريبة الدخل ، ولا الرسم الذي على السيارة الخصوصية ، ولا الرسم المراد على المعاملات المباشرة

ولكنه ملابسية يجب ان يذكر اشخاصاً كثيرين حربي انية :
يجب ان تعلموا ان البلاد سائرة الى حرب وان هناك انعكاسكم انساني
الذي يجمعون في ايدى ملابسة عليه ، يعرض السيرة الى حركات وعود بعض
مشاهير رجال السياسة اللامعة ان هذا العام ستمثل تصورات اقتصادية
واجتماعية بحجة ، صراحة ، مصالحكم ولا يفيدكم .
ان هذا معكم تفوق من حرب . رددت كلاف الارواح المرفقة ،
تجربكم تجرب وتعلم من هذا ، تدلي قوة الجماعة اثرية ، ان عاراكم
تفقد من قيمة في بلاد يجمع عليه انقرة والعرض ، ومضجون ولى الفخار للخدمة
المؤسفة التي تكونون قد ساهمته تصرفكم في حلها
وثقوا ان تحقيق التصميم السدي يضم بين ايديكم ، لاقتصاد
المطلق الطرية ، سقوط الاسعار المدوي والمخاض اكلاف المعيشة والضرائب
المباشرة التي تجمع اكثر من نصف يزادات الموردة هي الشروط التي تسمح
بمطلاق اقتصادي والتي تعرف هذه البلاد الى مرحلة ارفع عظيم .
ساعتك ترتفع القيم العقارية ، وتنمو التجارة والصناعة ، وتصبح الضرائب
المباشرة التي تكونون قد دوتوها ، وهي لا قيسة لها اذا ما نسبت الى
الضرائب التي بدفعها المكلف العريضي مساهمة طيبة بالنسبة الى النتائج
والارباح التي تدعى الطبقة المالكة ، كثيرها من المسلمين ، الى احسانها

الباب الثالث

..... عرض

وفي
حقيقة ، صديق
..... ..
البيوت بنذرت في معظمها لاجل :
الزوجة الزائدة في الامكنة التي تشغل مصحة الدولة ودورها ،
وبدلات الاحوار ، والمصاريف الباهظة للتصايفات والعروش والاراث

- المبالغ الواهية الموقوفة على المحصنات السرية ، ومصاريف التشييل والدعاية .

- المصاريف الحسية للولائم والاستقبالات والاعيد والتوريدات الخ . . .
- المصاريف المفرطة في شراء وصيانة السيارات الرسمية الكثيرة جداً
- ضخامة الاعتمادات المحصنة لتبشك الخارجي ، وعدد افراده الجسيم
- العثاات المديدة ، والمديدة جداً ، المرسلة الى الخارج .
- ففي سنة ١٩٤٧ صرف بعض الوزراء مئات الألوف من الديرات لأجل هذه النفريات .

وقد ارس جهات ما يقارب العشرين وفداً من النواب والموظفين او من المواطنين العاديين

- المؤتمرات والاحتماعات ، من الالوع جميعاً ، حيث كان لبن مثلاً ، ليس بموظفين من السككين الدبلوماسي والقنصلي الموحدين في المحلة ، انما موظفين عاماً عبر مختلفين يسافرون خاصة من بيروت على حساب الدولة بتكاليف باهظة وبدون اية منفعة للإدارة .

والخلاصة مصاريف مفرقة لا تتلاءم مع امكانيات لبنان الحالية .

* * *

ان بيان مشروع موزنة لسنة الماية ١٩٤٨ يسلم مع الزني العام بضرورة تخفيض لمصاريف عبر المشرة واسكنه يقبي المحصنات على معدل مفرط .

واننا نورد حرفياً مقطع حيثيات المشروع :

« . ورئت الحكومة في الوقت بعنه ان ترقب الاتفاق مراقبة شديدة لحل الدوائر على الاقتصاد في النفقات عبر المنتحة ، ومنعها من تجاوز الاعتمادات المحصنة لها . وهذا ما حملها على اتخاذ عدة قرارات هامة باشرت تنفيذها منذ الان وهي :

- ١ - اجراء تفتيش مالي شامل في جميع البورارات وتأمل الحكومة ان يمكنها هذا التفتيش من الوصول الى النتيجة المتوخاة

ب - تنظيم استعمال السيارات الرسمية ، وبيع ما بقيض منها من حاجات الدوائر وقد تقدر منذ ايام يبيع عدد كبير من وسائل النقل بالمراد الوطني ، وستعقب هذا التدبير تدابير اخرى تظهر بوادرها عما قريب .

ج - تخصيص نفقات التشغيل ، والاقتال من اجلات الرسمية التي كانت تضطر الحكومة الى اقامتها لدواع استثنائية في السنوات الاولى من عهد الاستقلال ، وكذلك الاقتال من عدد الوفود والبعثات الى الخارج خصوصاً بعد ان است لبنان وجوده في المنطقت والمؤتمرات لدولية ، وتعرف العالم الى شخصيته الجديدة

نا على عتبة سنتين قاحلة . فالسياسة المالية والضرائبية العائدة وسياسة المورثة في السنتين الاخيرة ، اثبتت مع سياسة اقتصادية نقيضه ، اوصلت البلاد الى حالة صعبة حرجية قد تصحح نكسة اذا لم يبادر ، عاجلاً ، مسمى حتمي لنهوض .

يتوجب على قادة السياسة اللبنانية ان تدخلهم هذه الفكرة عن خطورة حالة الحاضرة حتى يفرضوا على الجميع سياسة صيقل قاسية في اضراب وسياسة زهد وتكشف :

ان ساعة الثوبة الكبرى قد اقتت .

ان الشعب اللبناني يعيش منذ سنتين من رأماله ان الظروف الاقتصادية غير العادية التي تتخطى في ، والبلاد الفاحش في لاسعار الداخلية تقفل كل امكانية انتاج بضائع للتصدير وكل امكانية انتاج الخدمات ، ون موارد الانتاج التي هي تحت تصرف هذا الشعب ضئيلة في الحقل العام لليونان المدفوعات المالية .

ب قدرة المواطنين الضرائبية تضاعف ففي سنة ١٩٤٨ سجل هبوطاً محسوساً في دخل الضرائب غير مباشرة تبعاً للنقص في وسائل الدفع وفي قوة الشراء عند الجماهير .

فالامبالاة المحرمة من اولئك الذين يرفضون ان يروا الحقيقة مما هم تقودنا الى ازمة اقتصادية اكثر خطورة ايضاً والى اخطار اجتماعية وسياسية .

ب اصلاح سياسة مالية المساهية يجب ان يهدف الى تحويل الموارد -
 هذا جدول التقيدى للوضعين - د و سعة بحث اقتصادي و اجتماعي
 ب اصلاحا كاملا للقوانين بقض درسا عمية يتوجب على رؤساء الدوائر،
 في كل الادارات ، ان يتعاونوا معه ، كل في فرعته ، و مستخرج للدروس
 و لتاريخ عدده و موصوفه من اختصاص و بركة في لأوراق وعلى هذا
 الاصلاح ب تحديد كدر حقوق و انصاف التفضيلات ، ب سياسة الحكومية
 في الحقول الكثيرة الشروع و التي هي من صلاحية الدولة و اختصاصها .
 مسكني المتواضعين ، رافرا ، ضيق تحول اب احاصر و لصعوبات
 التي تعترض اطلاقا على كثير من المسائل مهمة و لكي لا نقول التفاصيل
 المعجولة ، ، قسرا بوضع مشروع مواردة لسنة ١٩٤٩ اذ لم يرقين
 به شروعات الزامية .

وسيقع هذا المشروع حسب القواعد الفنية الاولية للمالية المستقبلية دون
 بيان تناسب الضرائب المباشرة و غير المباشرة و لا منتج المصروفين
 وبالعكس مما يجري في وضع تقديرات النفقات عند لأفراد المحسوبة عادة
 على اساس تقديرات المداخيل و المائتات فيما يتعلق بـالية الدولة بوضع اولا
 تقديرات المصروفات و يبحث بعد ذلك في وضع تقديرات الايرادات التي يجب
 ان تقابل المصاريف المواجهة .

وسندرس بالتتابع في هذا الباب :

- ١ - اعتمادات النفقات للسنة المالية ١٩٤٩
- ٢ - اعتمادات الايرادات للسنة المالية ١٩٤٩
- ٣ - ملاحظات و توصيات تتعلق باداة الدوائر المالية و التدبير المالي .

١ - اعتمادات النفقات للسنة المالية ١٩٤٩

انه من حيد ، لدى وضع هذه الاعتمادات ان نقفي دور امام عيوننا
 الجدول الموخر لدى يظهر تصور موازنة النفقات خلال العشر الى الاثنتي
 عشرة سنة الاخيرة . هذا الجدول وضع للسنوات ١٩٣٧ و ١٩٤١ و ١٩٤٥
 و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و يظهر بوضوح مشروع موازنة اعتمادات السنة ١٩٤٨ كما يلي .

السياسة المالية وسياسة الضرائب

١٩٣

موازنة التنفقات

الاقسام والدوائر	التدريبات السنة المالية ١٩٣٧	التدريبات مالية ١٩٣٧	التنفقات التي حصلت خلال السنة المالية ١٩٣٧	التدريبات في قانون المالية ١٩٣٧	التدريبات موزعة ١٩٣٨
رئاسة الجمهورية	٢٠ ٨٢٠	٢٢ ٨٩٥	٢٦ ٩٣٠	٣ ٧٩٥	٣ ٧٩٥
مجلس النواب	٣٧ ٠٠١	٣٧ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠
رئاسة مجلس الوزراء	١٩ ٢٢٥	١٩ ٢٢٥	١٩ ٢٢٥	١٩ ٢٢٥	١٩ ٢٢٥
وزراء داخلة	١٠٠ ٩٣٣	١٠٠ ٩٣٣	١٠٠ ٩٣٣	١٠٠ ٩٣٣	١٠٠ ٩٣٣
وزارات الداخلية	١١ ١٦ ٧٠	١١ ١٦ ٧٠	١١ ١٦ ٧٠	١١ ١٦ ٧٠	١١ ١٦ ٧٠
وزارة الخارجية	٥ ٨٦١	٥ ٨٦١	٥ ٨٦١	٥ ٨٦١	٥ ٨٦١
وزارة العدل	٩ ٧٢	٩ ٧٢	٩ ٧٢	٩ ٧٢	٩ ٧٢
وزارة الأشغال العامة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة التربية الوطنية	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة الاقتصاد الوطني	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة الزراعة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة العمل والصحة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة الدفاع الوطني	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
وزارة الصحة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
مطبعة المستعجلة (ج)	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
مطبعة السجلات العامة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
مطبعة السجلات غير المسجلة	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩	٣ ٥٩
المجموع	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠

(أ) قبلت وزارة الخارجية ملفات لـ ١٠٠ ٠٠٠ وحدة و ١٠٠ ٠٠٠ وحدة في بيان حسابي ' وقد بلغت هذه الملفات في أول آب سنة ١٩٣٧ ١٠٠ ٠٠٠ لـ لـ (ب) كانت قد بلغت ملفات وزارة الاطاعة ١٠٠ ٠٠٠ لـ لـ ' وملفات وزارة التجارة والصناعة ١٠٠ ٠٠٠ لـ لـ (ج) ن باب الدين المستحق يقتصر على حسابات التقاعد وتمويلات الصرف من الخدمة ' والتدريبات والمردودات -

عدد موظفي

(يستثناء موظفي المصالح المشتركة اللبنانية - السورية)

السنة المالية ١٩٦٧				اقسام او دوائر
الموظفون الثالوثيون	الموظفون المداريون	الموظفون الخاصون	الموظفون العاميون	
٣	١	١	-	رئاسة الجمهورية
١١	٥	٦	-	مجلس النواب
١٠	٢	٨	-	رئاسة مجلس الوزراء
٢٧١	١٤	٢٥٦	١	وزارة المالية
٨٦	١٤	٦٤	٨	» » الدوائر القضائية والتجديد
-	-	-	-	» » الدوائر القضائية والمباحث
-	-	-	-	» » الجمارك
٩٧	٢٣	٧٤	-	وزارة الداخلية - الادارة
١ ١٥٣	-	١ ١٠٥	٤٨	الهندسة
٤٢٠	-	٣٩٦	٢٤	الجواري
٣	-	٣	-	الامن العام - دوائر جوارات السفر
-	-	-	-	مكتب الفني بخدمات
-	-	-	-	الداخلية والامير
-	-	-	-	الزراعة والاراضي
-	-	-	-	وزارة الخارجية (لتذكير)
٤٧٢	١٢٧	٢٢١	١٢٤	وزارة العدل
١٠٦	٢٢	٦٤	٢٠	» » للمحاكم الشرعية وقضاة القضاة
٥٦	٧	٢٣	١٦	وزارة الاشغال العامة - الموظفين المدنيين
-	-	-	-	» » الموظفين المتقاعدين
-	-	-	-	مصالح الشركات ذات الامتيازات " الزحف " ومصانع
٢٦	٣	٢١	٢	السيارات
-	-	-	-	» » » » الموظفين المتقاعدين
-	-	-	-	مصانع الطائرات (لتذكير)
٤٦١	٩٢	٢٦٨	١	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
١٣	٢	١١	-	وزارة الاقتصاد الوطني (وبتنوع الاجنابية)
٣٨	١٨	١٤	٧	وزارة الزراعة
٤٠٢	١٦	٢٨٦	-	وزارة البريد والهاتف
-	-	-	-	» » » » مصانع التأمين (لتذكير)
-	-	-	-	وزارة ائتماني وطني
٣١	١	٧	٢٣	وزارة الصحة والاسكان العام
-	-	-	-	مجلس موظفي ومأموري الدولة اللبنانية الناهرين في
(٣ ٩٥٩)	٣٤٧	٣٠٣٨	٢٧٤	المواطنة

(١) ان حلتز المرفقة للحظة المالية ١٩٦٦ في تقريره المرفق في ٧ كانون اول ١٩٦٥ استند الى عدد ٣٦٧٤ كانوا في السنة ١٩٦٧ . ان هذا الفرق الحاصل في عدد ١٥ موظف متأثر من كمعاد الموظفين المرفقين في الذين يقعون فقط تسويات .

الجمهورية اللبنانية

وموظفي المصالح اللبنانية المستقلة والخارجة عن قوانين الموارنة .

اقتراحات لنسبة الدالية ١٩٤٩				النسبة الدالية ١٩٤٧			
المجموع	الموظفون القانونيون	الموظفون الاداريون	الموظفون أو الضباط	المجموع	الموظفون القانونيون	الموظفون الاداريون	الموظفون أو الضباط
٨	٣	٥		١٥	٥	١٠	—
١٥	٦	٩		٢٧	٨	١٩	—
٢٥	١٠	١٥		٣٣	١٣	٢٠	—
٣٠٠	١٦	٢٥٠	٣٤	٤٧٤	٢٦	٣٩٨	—
٦٥	١٠	٥٤	١	٨٠	١٣	٦٦	١
٢٠٠	٥٠	١٥٠		٢٣٩	٦٩	١٧٠	
١٧٥	١٠	١٥٠	١٥	—	—	—	
١٣٠	٢٥	٨٠	٢٥	١٥٤	٣٢	١٢٢	
١٥٠٠		١٤٤٠	٦٠	٢٠٠٠	—	١٩٣٠	٧٠
٤٠٠	٥	٣٦٥	٣٠	٦٣٥	٦	٥٩٦	٢٣
١٠٠		٨٠	٢٠	٢٠٠	١	١٩٩	—
٢٥	٣	١٢	١٠	٢٩	٤	٢٥	١٠
٥	٢	٣	—	١٥	٤	١١	
٤	—	١	٢	٥١	٦	٤٥	٣
١٠٠	٢٠	٤٠	٤٠	١٥٦	٢٣	١٢١	١٢
٤٥٠	١٢٠	٢١٠	١٢٠	٥٠٦	١٢٦	٣٨٠	١٤٢
١٠٠	٢٠	٦٠	٢٠	١٢٧	٣٢	٩٤	٢١
١٢٠	٢٢	٦٠	٣٨	١٣٤	٣٨	١٠٠	٢٣
—	—	—	—	٧٤	٧	٥٦	١١
٣٥	٥	٢٤	٦	٤٠	٦	٣٠	٤
—	—	—	—	١٠	٤	٥	١
٩٠	١٢	٧٥	٣	٩٤	١٤	٨٠	
١٧٠٠	١٣٦	١٥٥٠	١٤	١٨١٠	٢١١	١٥٩٧	٧
١٠٠	١٣	٥٥	٥٢	١٣٢	٢٢	١١٠	—
١٠٠	٢٨	٦٠	١٢	٢٥٥	١٣٤	١٢٠	١٦
٥٥٠	١٨	٥٢٠	١٢	٥٧٦	١٨	٥٥٨	—
—	—	—	—	—	—	—	—
٣٠٠٠	—	٢٨٥٢	١٥٠	٣٥٢٢	٧	٣٣٧٩	١٥١
٢٠٠	٥٥	١٠٠	٤٥	٢٤٠	٧٣	١٦٠	٤٧
٩٤٩٧	٥٨٩	٨٢١٨	٦٩٠	١١٥٨٨	٩٠٧	١٠٦٨١	٥٥٧

بين الجدول الأول (ص ١٩٣) ليس فقط الزيادة الجسيمة في محل النفقات بين سنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٥، والتي هي نسبة ١٠٠ ٪، إنما يظهر لنا أيضاً شبه استقرار بين السنة ١٩٤٥ والسنتين ١٩٤٦-١٩٤٨ ذلك لأن الزيادة التي حصلت في ٣-٤ سنوات ليست إلا بنسبة ٢٥ ٪.

نتبع فيه نمطاً تطور لمصرفات في دواوين الوزارات المختلفة وهذا ما سندرسه مطولاً عندما نتوفر على وضع لفقات المرفقة

وعن ثاب لا عني عنه في وضع مشروع النفقات لسنة ١٩٤٩ هو إجراء التحقيقات في مختلف الوزارات والدوائر معرفة بتفصيل الدواوين التي تشملها وعدد الموظفين، مقابل ما كان عليه خلال السنين الأخيرة. ولا يجب أن يكون وفد الحق جدول بعد درس ثمراته في الصفتين ١٩٤٦ و ١٩٤٥، وستعطي شروعات حتى وضع تفصيل الاعتمادات.

بين هذا الجدول عدد مائتي كل قسم، ودواوين، وبعض الدواوين التي وجدت أو حلت بسبب في تاريخ ١٩٣٧ وسريخ ١٩٤٧، ويتضمن أيضاً اقتراحاتنا وتوصياتنا لموازنة ١٩٤٩.

ن عدد موظفي الجمهورية الدساية كان في سنة ١٩٣٧ كبر هو مئتين في جدول أعمال - ٣٦٥٩ موظفاً. ون هذا العدد قفر في سنة ١٩٤٧ إلى ١٥٨٨ فراد على ثلاثة اصناف في مدى عشر سنين، وإذا ما تقصروا بمعنى في عدد موظفي الدواوين المختلفة ملاحظ:

١ - أن الحاق الجيش بإدارة سائر المسد المستعمل زاد عدد موظفيه ٣٥٣٢ موظفاً.

ب - أن إنشاء التمثيل الدبلوماسي والقنصني زاد عدد موظفين ١١٥ موظفاً.

ج - أن الحاق المساحة زاد عدد الموظفين ٣٣٩ موظفاً.

د - وزادهم الحاق الأمن العام ٢٠٠ موظف.

هـ - أما الزيادة الصغرة فكانت في عدد الموظفين الذي أصبح

و وحصل آخر من احدى بعض المصالح او الحاق بعض ومن تضخيم الدوائر وادواوير الموحدة عدد جديد قدره ٢٤٢٢ موظفاً

وهي قترحت تخفيض عدد الموظفين مخفضاً مهماً من الذين سيختلف بعضهم في وضيفة حتمية دون كـ سيعرض في الفصل الرابع عشر المقبل اردنا اكثر من تحقيق توفير في الموارد بل اردنا اصلاحاً حقيقياً وتخفيف الآلة الادارية

ولما كنت قد اخطأ ، هكذا ، بتطور بعض الاعتادات الاجرة واحدها عدد الموظفين الذي يتوجب بقومهم او احدهم لمصالح الادارة يمكن ان يدرس التقديرات التفصيلية .

ان المشروع يضع في لتطبيق نسبة المعاشات المقدرة في ملاكات الموظفين احديدها المبينة في الفصل ١٩ الآتي مع طريقة حساب تعويض غلاء المعيشة الذي ستوسع به فيما بعد

لقد اجتمعت حقوق لموظفين مدة الحرب ، ويجب ان ينخفض غلاء المعيشة الا بحكمة وروية ومع *Lequel* اقله سنة ليصبح بالامكان انصاف خدام الدولة الذي اكثرهم بحاجة الى تحديد كسبهم وموشرهم .

ان رفع مستوى الاساس وان تثبت الماش في البند ب ٥٠ ل ل وتأكيدهم انترقية حتمية للاقدمية تقضي الى زيادة اساس المعاشات لأكثر الموظفين المشتين

وسكن فيما اللاد مقلة على التأم من الضيق الاقتصادي وبما دورة الاعراض في ثمن المعيشة شدد حوافل لاسيل الى البحث في التسليم برفع معاشات الموظفين -

ان مرحلة القصد والتوبة يجب ان تعرض على المواطنين جميعاً عما فيهم الموظفين .

ولهذا ان الطريقة الجديدة لحساب تعويض غلاء المعيشة مبينة كما يلي .

١ - معاش الاساس

ب - زيادة ٥٠ ٪ على المعاش الاساسي المسى تعويض علاء المعيشة .

ج - زيادة خاصة مقطوعة ١٠٠ ل. ل. معاة تعويض اضافي للفلا . المعيشة .

٥ - تعويض اعباء العائلة المثلث دون تغيير

ولدى تطبيق هذه الطريقة على التسمية الاولى من المعاش في ترتيب ملاك الموظفين (فار الذين يسلمون حالياً ٤٠ ل. ل. اساساً ولكنهم يصلون الى ١٤٠ ل. ل. بعلبة زيادة ٢٥٠ ٪ فلا . معاشة على هذه التسمية الاولى) فان هذه الطريقة ترفع المعاش المقروض فعلاً الى (١٠٠ + ٢٥٠ + ١٧٥ ل. ل.)

ولكن المعاش سيكون فقط ١٥٠ ل. ل. اذا ما خفض التعويض الاضافي فلا . المعيشة الى ٧٥ ل. ل. ؛ ولا يكون الا ١٢٥ ل. ل. اذا خفض التعويض الى ٥٠ ل. ل. .

ولو ان مشروع الموازنة الذي نقوم على وضعه في الباب الحاضر كان هيئة لسنة المالية ١٩٤٨ لما كنا ترددنا في حساب تعويض الاضافي للفلا . المعيشة على اساس ١٠٠ ل. ل. مستوى الارعار الحاضرة وتوقع رجوع عاجل الى دورة ارتفاع الفلا . تعبر رفع مستوى معاشات صغار الموظفين

ولكن لدينا دواع حدية لأمل انه في نهاية السنة ١٩٤٨ ، وشرط ان يحاول المسؤولون من السياسة اللئانية مجهوداً مطعاً للنهوض ، يمكن تحقيق تمحيض في الاسعار نسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪ ، وتطبيق الزيادة الخاصة ٥٠ ل. ل. بصفة تعويض اصفي مع نقاء المعاش الاولى لتنظيم الملاكات احديد نص الى تخفيض ٥٠ ل. ل. على ١٤٠ ل. ل. ويكون التخفيض ١٠٢٧ ٪ مقابل تخفيض ٢٥ الى ٣٠ ٪ من اكلاف المعيشة

ويتبنى للكثيرين من خدام الدولة الاستفادة من تصنيف وفوائد ارتفاع اساس المعاشات في ترتيب الملاكات .

والطريقة الجديدة لحساب تعويض علاء المعيشة إذا أوقفت الزيادة العاجلة في المعاشات المعدنة هكذا من أساسها ، لا تؤدي إلى تخصيص محسوس من مجموع المعاشات والتعويضات المستحقة

هناك موضوع كانوا قد حصلوا ، في حالات قليلة ، على ترقية استثنائية مدع بها - ويجب ان يعددوا إلى درجات دنى في الملاكات - يستهدفون ، اكيد ، إلى تخفيض فعلي في معاشاتهم

الخلاصة ان مشروع الموارد موضوع على الاسس التالية :

١ - تخصيص ٢١٥٠ موطناً اي ٢٢ * تقريباً من العدد الكامل لموظفين يستوفون رواتبهم من موارد الدولة المصدقة من مجلس النواب ؛ صرف اعبية المواطنين والاشخاص « خارج الموارد » ، يحمل مجموع المصروفين إلى ٣٠٠٠ تقريباً . ويعوض عن هذا التخصيص في عدد مأموري الدولة بستدعاء ١٧٥ إلى ٢٠٠ موطناً تقريباً من الملاكات التكنيكية .

ب - تخفيض ١٥ / من كلية المعاشات التي تدفع للموظفين الباقين في الخدمة .

ج - تخصيص ٢٥ إلى ٧٥ . ؛ حسب الحالات ، من التناقصات الادارية وبعثات التمثيل ومن الاعتمادات السرية ومخصصات الدعاية الخ .

ان دروساً ، تعود لستين تقريباً ، واردة في الفصل الرابع عشر من المؤلف الحاضر كانت أدت إلى فصل ما يقارب ٥٠٠٠ موظف ولكن المشروع الحالي يبقي في خدمة الدولة ما مجموعه تقريباً ٩٥٠٠ ؛ منهم ١٧٥ إلى ٢٠٠ موظف من الملاكات التكنيكية يقتضي استخدامهم و ١٧٥ موطناً من الجهدك يقتضي إلحاقهم «بالادارة السنائية» .

وهذا تفصيل التوزيع :

٥٠٠٠	- السادة العامة : الجيش ، المدرسة ، البوليس ، الأمن العام
١٧٠٠	الغريه ، بوطقة ، والعموم حملة
٥٥٠	المدنية ، حكم ، شرعية ، ودر ، تدوي
٥٥٠	- البرق والبريد
٦٧٥	- المالية والخازنة
٢٦٥	- الدوائر المقارية والساحية
٢٠٠	- صحفه والاسماء العام
٧٥٧	دواوين ودوائر : دواوين اخرى
٢٠٠٠	- مصلحة التلغون (للذكر)
٩٦٩٧	المجموع

ونعتقد بوجوب الاكتفاء ، بحاب ، بدمرف ٢٥٠٠ ، موزف فقط ، وقد صرف ملاوة ، من ستين ، ولغاية كانون الاول ١٩٤٧ ، ما يقارب ٥٠٠ موظف ومأمور موقتين . ويتوجب ، من جهة ثانية ، صرف ٥٠٠ موظف ومأمور سولهم من الجبرك والاقتصاد الوطني واليا ، نصيب الوطني ومن دوائر اخرى وذلك في اوب السنة ١٩٤٩

ونشوق انه ، مع سير افضل في اعمال الدواوين ومع العمل المشور من موظفي الملاكات التكميلية والتعيين المهني ، لا يزيد في مرايا الموظفين الذين يستدعون . فبا بعد ، يصحح ممكناً التخفيف عن الادارة الثانية بمسبة تتلاءم مع احتياجات وامكانيات الامة اللبنانية .

اما وقد عرضت هذه المقدمات فاسنا نتطرق الى درس الاعيادات المخصصة لمقاتلات الوراوات المعنلة

١- وزارة المالية

١- مديرية المالية : بدو اثر العمارة والملاحة

لقد خضص لها استخدام ٣٤ موظف من الملاكات التكميلية : منهم ٤ لديران المحاسبة و ٣٠ لملك معنلي المالية .

واعيد عدد موظفي الملاكات الادارية في دائرة المالية الى ما كان عليه قبل الحرب . وليس من مقرر لا ١٥٠ موظفاً تقريباً الذين اضيفوا عليها بعد الحرب ١٠٠٠ عدا ان ٥١ مأموراً الذين اُلحقوا في مصلحة ضريبة الدخل والذين منهم ٢٧ الى ٣١ معشاً ومراقباً .

وإذا . اعيد تنظيم الدوائر ، واعيد توزيع الموظفين عليها مع تخفيض عددهم في المالية . وهم كثيرون في الأفضية - من ٣٠٠ موظف يستطيعون ان يؤمنوا سير الدوائر المالية سيراً حسناً

ويمكن الاستعانة من ١٥ موظفاً في الدوائر القدرية و ٣٩ مأموراً في مساحة اداء واعيد تنظيم الدوائر . وقد اعيدت ملاكات الدوائر القدرية الى ما كان عليه عدد موظفيها قبل الحرب . مع اعتبار القصة التي ادوا غير مضمين بهذه الدوائر .

وتخفيض . من اعتمادات نفقات هذه الوزارة اي من ٢٩١٦٠٠ ل. ل. الى ٢٠٠٠٠ ل. ل. (وقد حسنت نفقات شراء اجهزة) بقدر التوفير في معاشات ٢١٢ موظفاً للصرف والتخفيض محروس في النفقات الادارية التي بلغت في السنة ١٩٤٧ الى ٣٥٠٠٠٠ ل. ل. وفي مشروع موازنة ١٩٤٨ - ١٣٥٠٠ ل. ل. للدوائر المالية فقط .

وقد اخذ بعين الاعتبار في هذه التقديرات فرق معاشات مأموري الملاكات التكنيكية .

ب - دوائر المراكز

لقد اعدت موازنة نفقات قدرها ٧٠٠٠٠٠ ل. ل. لمجموعة ١٥ موظفاً من الملاكات التكنيكية حدد و ١٦٠ موظفاً يمتط بهم من الملاكات الادارية .

٢ - وزارة الداخلية

١ - الدوائر الادارية - الدعاية والنشر - المكتب الفني للنديات .

كان عدد موظفي الدوائر الادارية في وزارة الداخلية اقل من مائة موظف في السنة ١٩٣٧ فقفر هذا العدد في السنة ١٩٤٧ الى ١٥٤ موظفاً ما عدا ١٥١

موظفًا في دوائر الدعاية والبريد وال ٤١ موظفًا ومأمورًا في محطة الراديو والاداعة ويظهر ان هذه الدائرة الاخيرة مخصصة للزوال ان محطة الراديو والاداعة يجب تسليمها لاستثمار خصوصي.

تعود زيادة عدد الموظفين الاداريين في وزارة الداخلية لزيادة موظفي دوائر الاحوال الشخصية وسفارة الموظفين « تحت تصرف » وزارة الداخلية ، يتوجب تخصيص ٤٩ موظفًا من عدد موظفي الدوائر الادارية ، ومقابل ذلك يوحد ٢٥ موظفًا من الملاكات التكنيكية .

ويقترح تخصيص عدد موظفي دائرة الدعاية والبريد ثلث الموظفين الحاليين ، أي من خمسة عشر موظفًا الى خمسة موظفين فقط . الخ .

ولا يسم تخصيص هذه الاعداد الى الثلث اية حسارة ادبية او سياسية ويمكن الحاق ثلاثة موظفين من ملاكات التكنيكية في دوائر الراديو والاداعة لمراقبة الخدمة .

وعدد الاختصاصيين في المكتب العملي للمديرة يجب انقاؤه على حاله كون عدد موظفيه الاداريين خفض منه رتبة

وباعتبار فرق معاشات ال ٢٥ موظفًا من الملاكات التكنيكية التي تقل معاشات ال ٤٩ موظفًا المصروفين تكون عائدات مودنة بصفقات وزارة الداخلية (الدوائر الادارية) ٦٥٠.٠٠٠ ل . بدلًا من ١٩٥.٣٣١ ل . ل . في السنة ١٩٤٧ .

والتفصيلات تعطى كما يلي :

١٩٤٦	١٩٤٧	
٥٥٠.٠٠٠	٦٦١.٤٠٩	معاشات ونحوها
٣٥.٠٠٠	٦٥.٠٠٠	نفقات ادارية
٣٥.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	شراء ادوات (مصلحة البريد)
-	١٣٥.٠٠٠	مصاريف الانتخاب
١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	نفقات مرية
٢٥.٠٠٠	١٩.٠٠٠	دعاية وشر
-	٢٧٥.٦١٥	مصلحة الراديو والاداعة
٩٥٠.٠٠٠	١.٢٣١.٥١٩	المجموع :

ب - السلامة العامة : الجندرية ، البوليس ، الامن العام

لقد حق تنظيم السلامة العامة ، ان حمة الموظفين وان حمة الثقات ،
تصيرت كثيرة في عوى السنوات الاخيرة . فان عدد رجال الامن يزداد على
الدوام . وقد حوت اعدام البوليس والجندرية على مرتين . فهل وفقر
الى الحل الموضي ؟

وفي رأينا ان المشكلة هي في اعادة فرض هيئة السلطات العامة
اكثرا ، هي في زيادة عدد العمالين على تأمير السلامة العامة زيادة لا
آخر لها .

لما دامت المدخلات والتوسطات على سيرتها الثالثة المستمرة وان كل
اصلاح في الجندرية والبوليس يصير الاخفاق والفشل المحتمين

ان سر القلق وعدم تطبيق القوانين كان في الضدقات والمحورية وعدم
الاقتصاد من المحرمين ، هذه الحراجات الاحتمالية والسياسية التقليدية التي
تفتك ، لسوء الحظ ، فتكاً مضاعفاً منذ وضع سنين .

واننا نذكر ، لنعلم ، حوادث لا يستطيع انكارها المسؤولون من
السياسة المثالية . وفي السنة ١٩٣٧ كان لنا ١١٥٣ نفراً من الجندرية و٢٣٣
نفر بوليس اي ١٥ مجموع ١٥٧٦ . فهل يمكنهم التأكيد على ان الامن لم يكن
سائداً منذ عشر سنوات ؟

وهل يسي انه من ذاك الحين كان لنا جيش ابدى ، لسوء الحظ . ولعهد
قريب ، دعي للعمل في رحلة ؟ !

هناك الاحتير بين حلين اما زيادة عدد رجال الامن الى ما لا نهاية له ،
وما احياء هيئة الحكومة . وان الحل الثاني هو حل الاعضل

وقد بلغت مصارقات السلامة العامة وعدد القائمين عليها ، طول السنوات
الاحيرة ، الارقام التالية

النفقات ودرجات قطع حسابات المصارف المدنية

ملاحظات	المجموع	الاس المام	البوليس	الحندسة	
	١ ٩١٩ ٤١٦		٥٥٠ ٨٤٤	١ ٣٦٨ ٥٧٣	١٩٤١
	٣ ٢٢٩ ٨٧٩	-	٩٤١ ٢٩٤	٢ ٢٨٨ ٥٨٥	١٩٤٢
	٥ ٧٩٥ ٦٥٨	-	١ ٦٣٩ ٥٧٣	٤ ١٥٦ ٠٨٥	١٩٤٣
	٦ ٩٥٤ ٤٦٠		١ ٨٦٦ ٩٤٥	٥ ٠٨٧ ٥١٥	١٩٤٤
	٧ ٧٥٠ ٢٠٩	١٤٢ ٧٠٧	١ ٩٦٢ ٣٧٦	٥ ٦٤٥ ١٢٦	١٩٤٥
	٨ ٨٠٤ ٦٨٢	٧٣٢ ٠٣٨	٢ ٠٣٥ ٣٥٢	٦ ٠٣٦ ٨٩٢	١٩٤٦
تقديرات المواردة	٩ ٥٥٥ ٠٧٨	٧٦٨ ١٤٢	٢ ٠٩٣ ٤٦٠	٦ ٦٩٣ ٤٤٦	١٩٤٧
مشروع المواردة	٨ ٨٢١ ٨٦٠	٧٣٥ ١١٠	٠ ٠ ٠ ٠	٨ ٠٨٦ ٧٥٠	١٩٤٨

عدد الموظفين

ملاحظات	المجموع	الاس المام	البوليس	الحندسة	
	١ ٥٧٦	٣	٤٢٠	١ ١٥٣	١٩٣٧
٢٨ شرطياً وفنيين	٢ ٣٥٠	-	٧٤٠	١ ٦١٠	١٩٤٤
١٢٥ دركاً ع.و.د.ي	٢ ٧٦١	٦١	٧٤٠	٢ ٠٤٥	١٩٤٥
اثنان من	٢ ٩٥٥	٢٤٥	٧١٠	٢ ٠٠٠	١٩٤٦
تقديرات المواردة	٢ ٨٣٥	٢٠٠	٦٣٥	٢ ٠٠٠	١٩٤٧
مشروع المواردة	٢ ٩٢٩	٢٠٠	-	٢ ٧٢٩	١٩٤٨

سيتمتع عن مشروع مواردة السنة ١٩٤٨ الى - البوليس لا ادعائه كون
مأذوري جميعاً تحولوا الى هندسة . على ان مهمتهم قوتي السلامة العامة
امكلفتين بالحفاظ عليها مختلفة ومتباينة .

ان مصدرة الامن العام اتخذت تسامح كبيراً . وهناك مجال لتخصيص
عدد موظفيها الى ٢٠ ألفاً ، يعملون في املاكات التشكيفية والى ٨٠
مأموراً اسوهم .

وننا نقترح ، في تقديرات مشروع المواردة لسنة الماية ١٩٤٩ ، اعادة
بوليس اصلح وفضل ، ان لحمة الاختيار والتدريب وان حصة الصلاحيات
لموكولة اليه .

ان عدد الموظفين والاعتمادات للسنة المالية ١٩٤٩ ستوضع كما يلي .

مقاتلات	عدد	
٣ ٩٥٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠	احد دره و خمسون
١ ٠٥٠ ٠٠٠	٤٠٠	البوليس
٢ ٥٠ ٠٠٠	١٠	لادن العام
٥ ٥٥٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	اجمـوع

ذلك مع الاسماء الى ان نفقات الخوس وقدره ١٥٠ ٠٠٠ ل .
مقابل ٥٢٩ ل في مشروع وزارة السنة ١٩٤٨ قد حفت في
اعتمادات نفقات الحدرة .

ان اصلاحاً سياسياً واخلاقياً يجب ان يصمد هيئة الادارة . وان قوات
السلامة العامة المحلصة من تدخلات السياسيين والمحررة من وظائف حراسة
وخدمة رجال السياسيين ستعرض حرمها وستؤدي مهمها الخطرة باستقامة
وشرف .

٣ وزارة الخارجية والمعترين

لم يحفل مرة بمشاريع التكنيكية العنية لتسليم اارة الخارجية وحشد
املاكات التكنيكية لمسلكن السيمي وانقصي صاحب الاحتصاص " بعد
اختيار رجاء الديلوماسيون وقصاصات بصريقة الاختير اشعه في الادارة
لداخلية . وم يشهوا الى ان هذه المتبوعات لم تكن صالحة لتصدير
ان المسؤولين عن السياسة لمسية تدأوا احيار ، شعرون بالاحطاء التي
اركتت . كل شيء يجب ان يصلح من جديد كل شيء يجب ان يعدل من
جديد ، ما عد ما ورس مستحق قلائل ، والاثنى عشر موظف الذين احدثوا
من الا ٢٧ الذين يحبو في مديارة و اراء حارحية في نور ب ١٩٤٤ ، فانه
يتوجب صرف ما يقارب مائة موظف ان قائمة المديارة يجب ان تعمم

١٤ جـ اجمع لمدقق رقم ١٤ - وثية - مذكرات ابورحمة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢ التي
محدث نظم ودره الخارجية والاملاكات التكنيكية المندوب وظائف هذه ابورحمة .

ومن جهة ثانية ان هذه الوزارة قامت بتفقات معلقة ، لا تصدق ، طيلة السنوات الاخيرة الثلاث . والقسم الاكبر من هذه التفقات لم يجرَ بعد ، وبعضها لن يجرَ ابداً .
ان هذه التفقات استناداً الى قطع حسابات السنوات المالية يبلغ المجموعات التالية .

المدة	ليرات ل. ا. ب.
١٩٤٢	١٧ ٠٦١
١٩٤٣	٤٧ ٧٩٢
١٩٤٤	١٠٤ ٢١٨
١٩٤٥	٢ ٠٨٢ ٢٢٤
١٩٤٦	٧٤٣ ١٥٤
١٩٤٧	٣ ٢٥٦ ٦٩٠ (تقديرات المواردة)
١٩٤٨	٣ ٣٨٢ ٣٢٠ (م شروع ا. ب. ر. م.)

في اول اب ١٩٤٧ ان مبلغ ٣٣٤ ٨٦٧ ل . ل . يتن السجلات غير المجرّة في السنين المالية الثلاث الاخيرة .

ان هناك عمالاً للعودة الى الاعتدال والى فهم الامور فهناك سلب ، و هناك تسنى ان يكون لنا تمثيل خارجي لادع وان يظهر نضهر جميل وبوجه لائق ويتوجب ألا تكون اشياء مفترى في تعيين لاعتمادات ولكن عدد الموظفين الذين يجب ان يحسن اختيارهم - يجب ان يفن ويجب ان تلمى التفقات غير المعدية للمي اقل من اني عشر شهرا عين ونقفل ، ووصف في السلك الخارجي الى ثلاثة مراكز . وسافر مع عائلته على حسب الجدولة محتارا ٢٥ الى ٣٠ ألف كيلومتر .

لنا حقاً بلد لارقاء اقياسية

وسيقس في تقديرات مشروع موازنة السنة ١٩٤٩ على مجموع مدية وموظف ، ارمون منهم من الملاكات التكنيكية ١٢ عيشوا و ٢٨ يجب اختيارهم خلال لسنة ١٩٤٩ على ١٢١ موظف عيشوا بدون مشاركة سيحدر منهم ٤٠ فقط ليعتوا في وظائفهم موقتا ويصرف ال ٨١ الباقون ولا يبقى من الموظفين الثانويين سوى ٢٠ من اصل ال ٢٣ المصنفين .

- وستصبح تقديرات نفقات هذه الوزارة ١٨٠٠.٠٠٠ ل. ل. لتغطي .
- ١ - نفقات الإدارة المركزية ، فيها نفقات الاستقبالات والتشيل والسفر ونفقات البعثات الى الخارج
- ب - كافة نفقات المفوضيات والفنصليات بما في نفقات السفر والتشيل .
- ج - نفقات اشاء المراكز الجديدة وقايتث المراكز الموحدة حالياً الخ . . .
- ويجب ان يصر الى تنظيم قفثيش مالي وفني يسلم الى مأمورين اكفاء .
- ومها بلغت النفقات فان التفتيش ضروري .

٤ - وزارة العدل

نلاحظ ، بين السنة ١٩٣٧ والسنة ١٩٤٨ ، زيادة ١٨ قاضياً و ٧ معاونين قضائيين و ٩ مأمورين لمحاكم ، وقص واحد و ٢٥ ، وطلقاً للمحاكم الشرعية ودار الفتوى .

الاصلاح القضائي ، الذي سيجز في الفصل الرابع عشر يعمل ممكناً تخفيض العدد باعادته الى ارقم مساوية تقريباً لارقاء السنة ١٩٣٧ ، حيث سينتج الاستمارة عن ٢٣ قاضياً و ٦٠ معاوناً قضائياً و ١٠٠ مأموراً ثانوياً .

ومن جهة ثانية ان ملاكات القضاء - وملاكات المأمورين القضائيين - ستزداد وتكون عملية الطريقة الجديدة في حساب تعويضات علاء المعيشة سوف لا تسمح عملياً بزيادة معاشات اعلية القضاة ، حتى انه في حالات جد محدودة ، ستكون المعاشات الجديدة ادنى قليلاً من المعاشات الحالية .

ويمكن لاقتصاد في عمر من النفقات الادارية والمصاريف بصيغة دون جدوى في مجرى السنين الاخيرة .

حدثت تقديرات نفقات وزارة العدل في السنة المالية ١٩٤٩ - ٢٠٠٠.٠٠٠ ل. ل. وقد بلغت النفقات الفعلية في السنة ١٩٤٥ - ٢٤٢٢٤٠٥ ل. ل. وفي السنة ١٩٤٦ - ٢٨١٦٠٥ ل. ل. (ثامناً) تعويضات القضاة المرشحين استبدل صرفوا من الخدمة) وان المعدل المتوسط لتقديرات السنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ هو ٢٩٠٠.٠٠٠ ل. ل. .

٥ - وزارة الاشغال العامة

١ - هيئة التكنيكية والادارية :

كان مجموع عدد الموظفين في وزارة الاشغال العامة سنة ١٩٤٧ - بما فيه مصالح الامتيازات والسيارات ومقوضية المرافق الخ... يرتفع الى ٨٣١ موظفا منهم ١٨ مهندسا.

ويبلغ عدد الموظفين الحاليين ، من مشين وموقنين ، ٣٥٢ موظف منهم ٤٩ مهندسا ويدخل في هذا الرقم ٩٦ موظفا وممورا في صحة بطارات ، واهم ادا ما خرجوا منه بقى ٤٩ مهندسا و ٢٠٩ موظفين وممورين في مشروع وتدريب مهندسين خصاصيين من النوع الذي لا وجود له في الحاضر تقريبا في الادارة اللبنانية .

وسيرتفع عدد المهندسين لمدينيين ومهندسين الاختصاصيين في مختلف ملاكات الدولة الى ٦٨١ مهندسا موزعين كما يلي .

مهندسون اندرون في الاشغال العامة ، في مكتب الفني مساعد ، وفي دوائر مديرية الزراعة .

١ - دوائر الاختصاصات :

٢	- الكيمياء والفيزياء والصاير
٢	- المماريين
٢	- الاختصاصات في المدن وتخطيطها
٢	- الاختصاصات في شؤون الصحة
٥	- الاختصاصات في الاعمال العامة
٢	- الاختصاصات في الجسور
٢	- الاختصاصات في السكك الحديدية
٣	- الاختصاصات في شؤون الطيران
٢٨ ٢	- الاختصاصات بالشؤون البحرية
٦٨	المجموع :

ولقد اتفينا عدد لمهندسين حالي : واحد للدوائر القادرة وعشرة لمكتب اسلوبيات الفني كما شرنا ثلاثة محطة الادارة . وبما تشير ، يضا ، ٣٨

مهندسا للاشغال العامة ، و٦٦ لمصلحة مرفقة الشركات ذات لامتيازات و٥٣
لصطارت ، فيكون مجموعهم ٤٧ مهندسا بدلاً عن ٤٤ + ٥ = ٤٩
مهندس الحاليين . غير أنه من المعلوم أن المهندسين العاملين الآن لا يبقون
جميعهم في وظائفهم ، أن بعض منهم يستطيع أن يتخصص وأن بعضاً آخر -
وقد طعن دلس ، أو أنه غير كفؤ ، أو أنه غير محارب ، أو أنه موقت ، أو
أنه قد وُظف حديثاً - يجب أن يسرح ، ويرجع إلى رؤساء الملاكات
التكنيكية بعد سقاج اللجنة التكنيكية الاستشارية العاملة في وزارة
الاشغال العامة ، أن يقرروا ما يرونه مناسباً لهذا الخصوص .

وينتج من التقديرات العشرة رجالاً لأخصاص ، أن عدد الموظفين المنتهين
والموقتين - على فرق يسير - سيقبى على حاله .

أن مستوى ملاكات الأخصاص قد رفع . وحدد معاش الأساس ١٧٥
ل . ل . وأن أمين سر لدونة في الملاكات التكنيكية و٥ رئيس لمهندسين
يمكنهم أن يطعوا إلى الوصول لمرتبة الأعلى الذي ساسه ٧٥٠ ل . ل .
ويستطيع خيرة رجال لأخصاص أن يعملوا لأجورهم مهنة محترمة ، حتى أنهم
منتجة ، في الإدارة .

وأن مستوى ملاكات موظفين لإداريين قد رفع أيضاً ، غير أن عددهم
في الأشغال العامة سينحط من ٢٠٩ إلى ١٠١ ، وهكذا سينخفض عدد
الموظفين في المطارات من ٩٤ إلى ٨٧ ، وهذا وذلك بسبب زيادة العمل
بعد الفراغ من إنشاء مطار بيروت الكبير .

وقد حددت تقديرات نفقات لإدارة استكنيكية والإدارية في وزارة
الاشغال العامة وفي دوائر ملحقة بها ١١٥٠٠٠٠ ل . ل . لسنة ١٩٤٩
بدلاً من ١١٨٩٠٢٨٤ + ٣٣٢٥٨٠ = ١٥٢١٨٦٤ ل . ل . في سنة ١٩٤٧ .
وتجدر الإشارة إلى أن توفيرات ضخمة يمكن تحقيقها من النفقات الإدارية
في الاشغال العامة :

١ - ٢٤٠٠٠٠ ل . ل . من نفقات لنقل يمكن أن تخفض إلى أقل من
١٠٠٠٠٠ ل . ل . ، إن ٢٥ مهندساً ورؤساء مصالح يمكن أن يقضوا

٢٤٠٠ ل. ل. كتعويض سنوي عن نفقات النقل و٤٠٠٠٠ ل. ل. فوقها تكفي لد الحاجة.

ب - ٢٤٩٠٠ ل ل من بدلات الاحور يمكن توفيرها اذا ما احري اعادة توزيع في محلات السري الكبير الصخنة ، غير انه يجب الا توقف كثيراً عند هذه النقطة . اذ ان المحلات التي تها بشيعة هـ تعديل يجب ان تعود الافصلية فيها الى وزارة المالية - وهي في مكان صديق وغير لائق - والى وزارة الخارجية .

ج - ٦٣٠٠٠ ل. ل. من النفقات الادارية يمكن ان تخصص ١٠ .

د - ٣٠٠٠٠ ل. ل. وهي نفقات درس يمكن توفيرها اذا ان مؤسسة "الكسندر حبيب" وشركاه مشروع من دراستها في الحصف الاول من السنة ١٩٤٨ .

وهكذا يمكن ان يحقق توفيراً من ٢٠٠٠٠٠ ل. ل. تقريباً على نفقات وزارة الاشغال العامة الادارية ، وتكون المعاشات والتعويضات قد نقصت ، يقل عن ٢٠٠٠٠٠ ل. ل. بالمقابلة لمعاشات الموظفين المسرحين .

ولا بد من الاشارة الى ان مشروع الموارد للسنة ١٩٤٨ ، جيد ، على فرق قليل ، الارقام بنفس اوردته في موازنة السنة ١٩٤٧ ، ٢٢٩٨٨٠ ل. ل. بدلا من ١٨٩٢٨٤ ل ل للاشغال العامة ، و ٣٥١١٢ ل ل بدلا من ٣٣٢٥٨٠ ل ل للطارات .

ب - الاشغال العادية

اقد ارتفعت النفقات الاحماية للاشغال العامة ، كما فيها معاشات ، وقد تقطع حسابات السنوات المالية ، الى ١٣١١ مليون ل. ل. عن السنة ١٩٤٥ وال ١٠ ملايين والربع المليون من السنة ١٩٤٦ .

وان تقديرات النفقات للاشغال العادية فقط ، في تقديرات الموارد السنة ١٩٤٧ وتقديرات مشروع الموازنة للسنة ١٩٤٨ ترتفع الى ١١٢٥٠٠٠٠ ل. ل. تقريباً موزعة كما يلي .

٢٦٠ ٠٠٠	شراء معدات
١١٠ ٠٠٠	اشغال ، دس ونفقات شق
٩٢٠٠ ٠٠٠	طرقا صيانة وترقيت
٢٥٠ ٠٠٠	ايمان مائة
٢٠ ٠٠٠	صيانة مدينت اندونة
٧١٦ ٢٨٥	السلط الثاني من عن شراء خط طرابلس - الناقورة
<u>١١ ٢٣٦ ٢٨٥</u>	المجموع :

وقد اخذنا بعين الاعتبار كون معدات وادوات وزارة الاشغال العامة قد اكملت تقريباً خلال السنوات الاحيرة ، واسا بمقتراح ، من جهة ثانية ، تخفيض في بعض النفقات ، كما بمقتراح تصنيف بعض النفقات بين التي يجب ان تعاد برمتها ووصفها على جدول الاعمال الكبيرة ، ومقتراح ، احياناً ، تخفيض الاجور حتى اول السنة ١٩٤٩ ، بنسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪

وتقلع تقديرات نفقات الاعمال العادية لسنة ١٩٤٩ الارقام التالية :

٧١٦ ٢٨٥	السلط الثالث من عن شراء ، ناقورة ، مرالمس
٨٥ ٧١٥	نفقات دس ، اشغال وشراء ادوات
٥٥٠ ٠٠٠	ايمان مائة
١٥٠ ٠٠٠	صيانة ساوير دس
٢ ٢٩٠ ٠٠٠	طرقا ، صيانة وترقيت
<u>١ ٨٥٠ ٠٠٠</u>	المجموع :

ج - متاج الاشغال الكبيرة

ن مبالغ هامة ستقتل ، ولا شك ، من تقل عن ٢٠ الى ٢٥ مليون ل . ل . من موازنة ١٩٤٨ .

ويبتطو ان يتوفر مبلغ اضافي قدره ١٠٠٠٠٠ ل ل

فيصبح من الواجب مراعاة الفصل السابع من هذا المؤلف وهو يبحث في التجهز الاقتصادي عما يتعلق في مشروع الاشغال الكبيرة المرتقبة .

٦ - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

من عدد موظفي هذه وزارة ، كما هو ممت في وزارة السنة ١٩٤٧ ، يبلغ ل ١٥٠٠ معلم تقريبا و ٢١١ موظف ، ونحو ١٠٠٠ من مائة موصف في الادارة المركزية ، في مصلحة الآثار ، ومصلحة وطنية ، ومدرسة الفنون والصنائع الخ . . . اي ما مجموعه ١٨١٠ معلمين وموصفين .

ويقتصر عدد المعلمين فقط ، في مشروع موارده سنة ١٩٤٨ ، الى ١٨٠٢ ، وتشكو من زيادة ٣٠٠ معلم وقد ورد في عرض سبب المشروع الموجبة الجدول التالي :

عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد التلاميذ
١٩٤٢ - ٤٣	٢٤٨	٢٢٨	٢٢٨
١٩٤٣ - ٤٤	٣٠٤	٢٦٣	٢٦٣
١٩٤٤ - ٤٥	٣٠٨	٣٠٤	٣٠٤
١٩٤٥ - ٤٦	٤٥١	٤٠٩	٤٠٩
١٩٤٦ - ٤٧	٦٢٣	٥٢٢	٥٢٢

لم تكتف وزارة التربية الوطنية بزيادة عدد المدارس الرسمية بل انما عدلت حمداً جديداً رفع مستوى التعليم : فقد اضافت دروساً في التصميم الشوي على ١١ مدرسة ابتدائية ، ونشأت ثلاث مدارس للتعليم المهني ، وانشأت مدارس حديثة وتصل الآن على ثلث . ول مدرسة للتعليم لثوي وقد خصص لها ٣٢١٠٠٠ ل . في مشروع لمدرسة

وليسمح لك في اداء بعض الملاحظات بهذا الخصوص

- من وجد حل لقضية اختيار المعلمين الدقيقة يتكفون على قدر المهمة الملقاة عليهم ؟ ان دار المعلمين لابتدائية لا تخرج ٣٠٠ او ٥٠٠ معلم سنوياً فلا يجدي ن وري تزايد عدد المعلمين غير الالكفاء . واصحاب العلم لقص الذين يوظفون لك على تدخل لرجال الكفاءة اليس مستطاع ان يربحوا سنتين و ثلاث سنين ، تدشين المدارس الرسمية الجديدة في لمحات الالة حيث المدارس الخاصة تقوم بتمام التدريس ؟

ب - وهل تضمر الاستعانة من مجهود هذه الوزارة المذكور ليصار الى اسراف في التدبيرات في نفقات الادارة العامة وان في المنح التي ترصد ، وحدها ، على المليون بجة لسانية يعطى منها ٢٠٠.٠٠٠ ل.ل فقط للمدرس الخاصة . حددت محصيات المعارف في مشروع موازنة السنة ١٩٤٨ ر ١٨١ ٢٥٧ ٧ ل ل يقامها ٤٨٠٣٤١٠ في السنة ١٩٤٧ وان النفقات الفعلية التي انقضت في السنتين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بلغت على التوالي ١١ ٣٤٧٩٩٤٢ ل ل . و ١١٨٨٢٠٩ ل ل .

عندى وضع تقديرات نفقات المطارف للسنة المالية ١٩٤٩ رُحِدَ بعين الاعتبار النقاط التالية

١ - سيحدد عدد المعلمين ١٥٥٠٠ + ١٥٠٠ استناداً من الملاكات العسبية والمأورين الثانويين .

ب - ستخصص نفقات الادارة والمنح الى دسة مقبولة

ح - وبدخل في تقديرات المشروع مبلغ لتحصين ملاكات الادارة في التزمية الوطنية والاستعداد ١٤ موظفاً من الملاكات التكنيكية ، ان لمصاحبة الآثار وان لاحاقهم باساقفة النظم الثانوي .

وحددت تقديرات النفقات للسنة المالية ١٩٤٩ ر ٥٤٠٠٠٠٠ ل.ل . و يجز ان نذكر ان هذه النفقات كانت في السنة ١٩٤٥ لا تتجاوز ٣٤٨٠٠٠٠ ل.ل . وال ٤١٨٨٠٠٠ ل.ل . في السنة ١٩٤٦ ، كما ان تقديرات السنة المالية ١٩٤٧ كانت ٤٨٠٣٤١٠ ل ل فقط .

٧ وزارة الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية

- نفقات الوزارة

ان هذه الوزارة يجب ان يعاد تنظيمها من الاساس . وان الموظفين الباقين بعد التسريحات والصفوف التي حصلت في النصف الثاني من تشرين الثاني ، اكان المسرحون مشتين ام موقتين ، يظلون كثرة . ستألف ملاكات هذه الوزارة في تقديرات نفقات موازنة السنة ١٩٤٩

من مائة موظف منهم ٣٢ اختصاصياً او موظفاً من الملاكات التكنيكية (٣٠ من ملاك التجارة الخارجية ومهندسان كيميائيان وصديقان) فلا يبقى من موظفي الملاكات الادارية حياً ، العاملين حالياً ، سوى ٥٥ موظفاً فقط و ١٣ مأموراً ثانوياً . وان باب تسريح الاخرى مفتوح في اوائل السنة ١٩٤٩ . وقد حددت تقديرات النفقات للسنة المالية ١٩٤٩ بـ ٦٠٠.٠٠٠ ل.ل . وقد اشتملت هذه التخصيصات على نفقات وتعميمات وحال الاختصاص الاجانب .

ب - اشتراكات وموازنات المصالح المستلة

وفقاً لما يعرض في فصول مختلفة من الملحق الحاضر نرى من المناسب ان نقدّر اشتراكات وموازنات المصالح المستقلة كما يلي

١٠.٠٠٠.٠	1	- اشتراك في تفضي اسعار الفحم (١٠٠.٠٠٠ طن -
	1	٥٠ غ . ل . من كل كيلو)
٣.٠٠٠.٠٠٠		- موزونة السياحة الوطنية (دفع القسط السنوي)
١.٥٠٠.٠٠٠	1	- اشتراك الدولة في صندوق الضمانات الاحتاجية
	1	الوطني المستقل
٥٠٠.٠٠٠		- مبدعة الميزر (دفع القسط السنوي)
١٦.٩٠٠.٠٠٠ ل.ل .		المجموع

٨ - وزارة الزراعة

١ - خدمات الوزارة

على وزارة الزراعة ان تعمل كثيراً على اتمام ملاكاتها التكنيكية وعلى ان توظف في دوائرها مهندسين زراعيين حقيقيين ، من جانب المهندسين القليلين الذين في خدمتها الآن .

ان عدد موظفي هذه الوزارة قد تضخم تضخماً قوياً ، فقد قمر عدد موظفيها من ٣٩١١ موظفاً كانوا في خدمتها سنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠١١ موظفاً اصبحوا في خدمتها سنة ١٩٤٧ . واذا كانت المعلومات التي لدينا صادقة لا

عددًا كبيراً من الموظفين الذين حشدوا حديثاً - واكثرهم حراً من اجراج ورواطير - قد وظفوا ، هذا ، لاسباب سياسية ...

ويجب لا يهرب عنا انه بالإضافة الى عظيم اردءاء زراعة الاشجار المثمرة والمحاصيل فان ضرورة الماء ، انتاج زراعة القمح والتبغ وضرورة بحث العناية في تربية دود الحرير تفرض على وزارة الزراعة عندنا مهت كبيرة وتحتم عليها انشاء قواعد للتجربة والاختبار .

وعليه ستتمحور ملاكيات هذه الوزارة المالية موظف بدلاً من ٣٩ موظفاً كانوا يعملون فيها في السنة ١٩٣٧ ، وستحدد تقديرات النفقات ١٩٠٠ ٠٠٠ ل. ل.

ب - مصدحة المصحح

ستبحث شؤون هذه المصدحة في الفصل الثامن الذي سيلي ، وسيحول لهذه المصدحة دفعة سنوية قدرها ١٦٠٠ ٠٠٠ ل. ل. من اصل الثمانية ملايين ل. ل. المخصصة للتصميم الحكومي المتعلق بـ

٩ - وزارة البرق والبريد

١ - وزارة البرق والبريد

كان عدد موظفي هذه الوزارة في سنة ١٩٣٧ ١٠٢٤ وقد قفز ، في السنة ١٩٤٦ ، الى ٥٧٦١ موظفاً ، ونتوقع ان يحمل عددهم في السنة ١٩٤٩ ٥٥٠ موظفاً ، وأن دوراً يكون ١٢ منهم من الملاكات التكنيكية . وقد حددت تقديرات النفقات للسنة ١٩٤٩ بـ ١٦٠٠ ٠٠٠ ل. ل. بقدرها ١٥٦٥ ٠٠٠ انفقت في سنة ١٩٤٥ و ١٧٨٨ ٠٠٠ ل. ل. انفقت في السنة ١٩٤٦ .

ب - مصدحة التلغراف

« مصدحة التلغراف مصدحة » مسئلة خارجة عن الموازنة ، ولم يكن في حوزة وزارة المالية (في مديرتي المالية والموارثة العامين) في ٢٠ تشرين الثاني

١٩٤٧ شيئاً من المعلومات الحديثة ؛ ذلك ان . كان لديها من التعديلات يرجع عهده الى عدة شهور خلت .

ان قانوناً لثنائياً بتوزيع ٤ آذار ١٩٤٧ اجاز ان يصرف هذه المصلحة سلفة قدرها ١٠٠٠ ٠٠٠ ل . ل . وقد صدر امر بدفع هذا المبلغ في ٢ ثور ١٩٤٧ ، بموجب مرسوم رقم ٩٣٦٥

وقد اعد مشروع قانون ينشئ هذه المصلحة ، واردة ، منحة ، موارد الدولة . وان هذه الموارد شكل من الموارد الضمنية اقتضتها حاجة هذه المصلحة الى اشغال هامة يجب ان تتم .

وان موارد مصلحة التدفون خالية ، واردة ، متقلة ، كون حساباتها لا تخضع للقواعد التي تخضع لها الحسابات العامة بيد انها ، تزال تشا ، وفقاً لقاعدتي الدخل والخروج .

ولم يصدق مجلس النواب بعد على مشروع هذه المورد على انه حيل اليه . وبسبب ان اذا لم يكن من الاوفق دعم مصلحة التدفون ، لا اكثر ولا اقل ، في موارد الدولة العامة وحضاها لمراقبة العودن .

١٠ - وزارة الدفاع الوطني

ان الجيش اللبناني ، مضافاً الى مختلف دور السلامة العامة ، يكافئ البلاد غالباً كما سيظهر من الجدول التالي :

١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	السلامة العامة : للخدمة
٨ ٨٢١ ٨٦٠	٩ ٥٥٥ ٠٧٨	٨ ٨٠٤ ٢٨٢	٧ ٧٥٠ ٣٠٩	الدوليس والامر العام
١٠ ٨٥٤ ٢٢٢	١٠ ٢٤٥ ٣٦١	١١ ٢٧٣ ١٢٧	٦ ٨٢٨ ٧١٥	للدفع الوطني .
١٩ ٦٧٦ ٠٨٢	١٩ ٨٠٠ ٤٣٩	٢٠ ٠٧٧ ٤٠٩	١٣ ٥٧٨ ٩٧٤	المجموع
				مجموعات النفقات التي في
٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨ ٩٠٠ ٠٠٠	٥١ ٩٩٣ ٩ ٠	٤٧ ٢٢٧ ٤٤١	الموارد . . .
				النسبة المتوفرة دفعات العامة
٣١ ٢٧ ٠٠٠	٣٣ ٥٧	٣٨ ٤٤٦	٢٦ ٠٥٠	على السلامة والحش

عي عن البحث ان تعقدت السلاسة العامة يجب ان لا تبلغ ثلث مجموع ما هو وارد في نفقات المواردة، خاصة ان لسان لا تحشى اي خطر من الاعتداء .
 ان على عتبة مرحلة تفكير اقتصادي وان حذرت النفقات وحصرها يجب ان يشمل جميع الدوائر والمصالح والادارات
 وان حيشاً مؤلفاً من ٣٠٠٠ ضابط وجندي يمتنع عن حيش مؤلف من ٣٥٠٠ جندي ، ونكون قد حصرنا مجموع عدد العاملين في السلاسة العامة ٥٠ ٠٠٠ عامل اي اكثر من نصف مجموع الموظفين واملور العاملين في مختلف الدولة
 وانما نحدد تقديرات نفقات الدفاع الوطني لسنة المالية ١٩٤٩
 ٠٠٠٠٠٠ ل ٧ ل

١١ = وزارة الصحة والاسعاف العام

بدأت وزارة هذه الادارة تتضخم . فقد ارتفعت نفقات الدورات الاحوية الى الارقام التالية .

١٩٤٥	١٦٦ ٤٩١ ل.ل.
١٩٤٦	٢ ٤٨٩ ٤٩٨ ل
١٩٤٧	٢ ٨٩٣ ٣٩٤ ل . ل . + اعمدت اصابة ٨٠٠ ٠٠٠ +
	٩١ ٠٠٠ ل.ل.
١٩٤٨	٣ ٤٢٢ ٧٣٤ ل.ل.

ويشمل في تقديرات موازنة السنة ١٩٤٧ ٤٧٤ طبيب ، ١٢٠ ٠٠٠ موظفاً و٧٣ معاوناً ومأموراً ثانوياً اي ما مجموعه ٦٤٠ مأموراً .

غير ان البلاد تدور لا تشر بوجود هذه العدد الهام من الاطباء والموظفين ولا تشر خاصة بنظامية النفقات وهي تتراوح بين الثلاثة ملايين ونصف المليون ل.ل. وبين الـ ٣٧٥٠ ٠٠٠ ل.ل.

ان لمجال مفرح لمشرة بعض الاصلاحات في هذا الحقل . كانشاء مصالح طبابة في الاقضية وتنظيم عيادات طبابة جراحة في المقاطعات كحل عامل وعسكار والمهرمل الخ . .

وقد حدد عدد الموظفين والمأمورين ٢٠٠٠ بدلاً من ٢١٠٠ ، وحدد عدد الأطباء ٤٥ بدلاً من ٤٧ ولكن مع ترقيت توظيف عدد اكبر من الأطباء بصورة دائمة .
كما عيّنت تقديرات النفقات للسنة المالية ١٩٤٩ ٢٠٠٠ ٠٠٠ ل. ل. وسيكون لتدني اكاليف المعيشة فاعليته ليس فقط على المعاشات وإنما ايضاً على نفقات استشفاء المرضى للمدنيين .

١٢ — الديون المستحقة

عدد، يظهر في صرف ٢٥٠٠ موصف تقريباً يجب ان يطر في التوظيفات لوجوب امدادها . فاد اكثر الموظفين الموري تسريحهم كانوا في خدمة الدولة منذ مدة الحرب .
ويجب ان يقدر لكل موظف مخرج مبلغ ١١٠٠ ل. ل. كعدل وسط مما يشكل نفقات استثنائية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ ل. ل. ستضم الى لديون المستحقة سنوياً (كمعاشات التقاعد) المقدرة ١٣٥٠ ٠٠٠ ل. ل. فيصم مجموع هذا الباب ٣٥٠ ٠٠٠ ل. ل.

٢ — تقديرات موازنة الإيرادات

ان درس المداخيل الحاصلة خلال السنتين الماليتين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وان درس حانة الموازنة كما كانت عليه في اواخر ايلول ١٩٤٧ ، وكما سيظهر ذلك من الجدولين المرفقين ، يمكننا ان تكون فكرة احوالية عن مداخيل الضرائب والرسوم بغية التمكن من وضع تقديرات مستندة الى قواعد اكثر متانة :

جدول

المدخلات المحصلة خلال السنتين المائيتين ١٩١٥ و ١٩١٦ وقد لقطع الحسابات

السنة المائية ١٩١٦		السنة المائية ١٩١٥		اصناف المداخل
للمداخل	التقديرات	للمداخل	التقديرات	
الباب الاول				
الضرائب المباشرة والرسوم المحالة				
٢ ٥٨٥ ٩٧٤	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٦١٢ ٤٦٣	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ضريبة الاملاك اسيمة
٧١٥ ٩٧٨	٨٠٠ ٠٠٠	٦٦٥ ٩٤٢	٦٥٠ ٠٠٠	٢ ضريبة الاراضي (الاملاك غير المبنية)
١٧٥ ٨٥٦	٢٥٠ ٠٠٠	١ ١٤٢ ٦٧١	٨٠٠ ٠٠٠	٣ ضريبة التقييم
٥ ٦٧١ ٦٦٥	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ١٣٤ ٥٨٦	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ضريبة الدخل
٥٨٤ ٤٢٩	٦٠٠ ٠٠٠	٥٦٣ ٧٢٩	٥٥٠ ٠٠٠	٥ ضريبة الاضمار
—	—	٥٥ ٤٨٤	—	٦ رسوم على الذبائح المربوطة بدين وتأمين
١٢٧ ٥٩٥	١٠٠ ٠٠٠	١٠٦ ٤٥٠	١٠٠ ٠٠٠	٧ رسوم على اذخاريات الاملاكية الملائمة
٢٠١ ٧٤٧	٢٠٠ ٠٠٠	٩٤ ٤٢٧	١٠٠ ٠٠٠	٨ رسوم على السيارات الشخصية
١٢٣ ٠٢٩	١٥٠ ٠٠٠	٨٨ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٩ رسوم الاعراب
١٠ ١٩٦ ٢٧٣	١٠ ٨٠٠ ٠٠٠	٧ ٤٦٦ ٦٩٠	٧ ٠٥٥ ٠٠٠	مجموع الباب الاول
الباب الثاني				
الضرائب والرسوم غير المباشرة				
١٢ ٣٧٤ ٨٢٤	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ١٦٦ ٠٥٨	٤ ٧٥٠ ٠٠٠	١٠ رسوم الاموال المتجهة
٥٦٢ ٢٠٤	٤٠٠ ٠٠٠	٣٩٧ ١١٢	٤٠٠ ٠٠٠	١١ الرسوم القضائية
١٣٩ ٥٤٧	١٠٠ ٠٠٠	١١٥ ٨٩٧	١٥٠ ٠٠٠	١٢ رسوم كتابة العدل
٢ ٥٢٠ ٥١٦	٤ ٧٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٦ ٤٥٢	٤ ٧٥٠ ٠٠٠	١٣ رسوم التسجيل
٢ ٥١٠ ٥٨٥	١ ٦٠٠ ٠٠٠	١ ٧٦٩ ٣٩٠	١ ٥٥٠ ٠٠٠	١٤ رسوم الطوابع
٩٤١ ٢٤٣	٩٠٠ ٠٠٠	٦٩٣ ١٨٧	٩٠٠ ٠٠٠	١٥ رسوم اسكراب
١ ٥٥٠ ٢١٦	١ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٨٤٩ ٦٦٥	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٦ حاصلات بيع دهن
١٢ ٩٨٢ ٨٣٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٨٥٥ ٥٢٦	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ رسوم الشبكات والتأمينات
٣٧٩ ٠٨٧	٣٠٠ ٠٠٠	٣١١ ١٠٠	٣١٠ ٠٠٠	١٨ ضريبة بيمدرون على الكبريت
١ ٤١٢ ٣٧٧	٩٠٠ ٠٠٠	٧٩٣ ٩١٢	٣٥٠ ٠٠٠	١٩ رسوم القمار
١٥ ٥٤٤ ٨٤٩	٩ ٠٧٥ ٨٨٠	٧ ١٢٩ ٦٨٨	٣ ٠٠ ٠٠٠	٢٠ لفاح الماشركة
٥٠ ٩١٨ ٢٧٨	٣٢ ٤٨٥ ٨٨٠	٣٢ ٥٢٧ ٩٩٧	٢٢ ٥١٠ ٠٠٠	مجموع الباب الثاني
الباب الثالث				
حاصلات املاك الدولة				
١٢٩ ٦٨٧	٤٠٦ ٠٠٠	٦٥ ٤٨٩	٦ ٠٠٠	٢١ بيع احياء منقولة
٦٧ ٢٣٦	٣٥ ٠٠٠	٩٢ ٣٤٧	٣٥ ٠٠٠	٢٢ حاصلات املاك الدولة غير القابلات
٦٢ ٠٤٩	٥٠٠ ٠٠٠	٩٢٨ ٦٦٥	٤٠٠ ٠٠٠	٢٣ حاصلات القمارات
—	٥٠٠ ٠٠٠	—	—	٢٤ بيع عقارات غير مبنية
٢٥٨ ٩٧٢	٥ ٤٤١ ٠٠٠	١ ٠٨٢ ٥٠١	٤٤١ ٠٠٠	مجموع الباب الثالث

السنة المالية ١٩٤٦		السنة المالية ١٩٤٥		اصناف المداخل	
المداخيل	التقدير	المداخيل	التقدير		
الباب الرابع					
حاصلات مصائد الاستخبار					
١ ٢٣٨ ٣٦١	١ ١ ٠ ٠٠٠	١ ٠ ١٧ ٥٨٧	٦٠٠ ٠٠٠	٢٦	حاصلات البريد
١ ٢١٢ ١٦٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٣ ١١ ١٦٦	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٥	حاصلات البرق
	٦٠٠ ٠٠٠	—	—	٢٦	حاصلات طرابع المصير
٣٤ ٣٩٣	٢٥ ٠٠	٢١ ٣٢٧	٢٥ ٠٠٠	٢٧	حاصلات ايجور يده اير سمي وادوية القصابية
١٥ ٩٨٥	٢١٠ ٠٠٠	—	—	٢٨	حاصلات مصيدة البايروود والمتفجرات
٢ ٧٠٠ ٨٩٩	٣ ٢٢٥ ٠٠٠	٢ ٣٥٠ ٠ ٦٠	١ ٨٢٥ ٠٠٠	مجموع الباب الرابع	
الباب الخامس					
برادات شتى					
	—	٦٢	١ ٠٠٠	٢٩	الاحوال الشخصية وجوازات السفر
٧٦٨ ٨٢٥	٥٥٠ ٠٠٠	٢٢٩ ٢٦٠	٢٥٠ ٠٠٠	٣٠	المصروفات القاعدية
٣٣ ٥٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣٩ ٢٦٤	٢٠ ٠٠٠	٣١	مداخيل الممتلكات
٦٠ ٢٢٣	١٢٥ ٠٠٠	٣٩ ٣٣٤	٢٥ ٠٠٠	٣٢	مداخيل رخصة المواطنة
١ ٢٣٢ ٦٣١	١ ٥٠٠ ٠ ٠	١ ٩٢٤ ٧٣٨	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٣	رسوم على رخص الاستيراد
—	—	٢٧٠ ٦٨٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤	رسوم على المواد البترولية
٩٥١ ٩٩٦	٦٠٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٦٤٢	٣٥٠ ٠٠٠	٣٥	تراخيص وحكم تقييد
٨٨٧ ٥٨٣	١ ٢٥٠ ٠٠٠	٨٥١ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠	٣٦	مداخيل بريد سوريا وسنار
٣٥٧ ٦٤٥	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٦ ٩٤٣	١٠٠ ٠٠٠	٣٧	رسوم اير اول
—	—	٢٠ ٥٠٠	—	٣٨	حاصلات اصدار النقد
—	—	١٢ ٥٠٥	٧ ٥٠٠	٣٩	رسوم على المواصلات والبريد
١ ١٨٣ ٨٣٣	٥٧٥ ٠٠٠	٦٠٠ ٨١٩	٢٥٠ ٠٠٠	٤٠	مداخيل شتى، بريد، البطاقات، مكاتب
	٢٠٠ ٠٠٠	—	—	٤١	مداخيل "الاقتصادى" للتطبيق الزراعى
١ ٦٠٥ ٢٩٧	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٥٨٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢	مداخيل مصائد طرابع
٧٥٨ ٧٤٩	٢٠٠ ٠٠٠	٢٤٥ ٩٥٧	٣٧٥ ٠٠٠	٤٣	رسوم تراخيص و تراخيص
٢٧٢ ٦٧٩	٦٠ ٠٠٠	٨٣ ٦٢٤	٢٥٠ ٠٠٠	٤٤	رسوم البريد
٢٢ ٧٥٠	٢٥ ٠٠٠	—	—	٤٥	رسوم الاذن عام
٤٨٥ ٢٦٥	٢٥٠ ٠٠٠	٨٢٤ ٥٤٧	١٥٠ ٠٠٠	٤٦	رسوم الامانة
٩٦٦ ٧٤٥	١ ٥٠٠ ٠٠٠	—	—	٤٧	مداخيل بريد من ايرادات مكتب النظم
٩٩ ٧٩٣	١٠٠ ٠٠٠	—	—	٤٨	رسوم على الفواكه ومنتجاتها
٩ ٥٨٨ ٢١٤	١٠ ٨٠٠ ٠٠٠	٧ ٢١٠ ٢٦٩	٥ ٣١٨ ٥٠٠	٤٩	مداخيل دوائر الحجر الصحي
مجموع الباب الخامس					
الباب السادس					
ايرادات تسديد نفقات					
١٣٤ ٢٥٤	٦٠ ٠٠٠	٨١ ٨٦٢	٦٠ ٠٠٠	٥٠	مداخيل البعثات
١١٨ ٩٣٧	٦٠ ٠٠٠	٧٨ ٢٦٨	٦٠ ٠٠٠	٥١	مداخيل تسديد نفقات
٢٥٣ ١٩١	١٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ١٣٠	١٢٠ ٠٠٠	٥٢	مجموع الباب السادس
اسباب ارباع					
مداخيل من الاموال الاحتياطية					
٢٤٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٣	مداخيل من الاموال الاحتياطية
٥ ٠٠٠ ١٠٧	٥ ٠٠٠ ١٠٧	٣ ٤٦٢ ٩٤١	٣ ٤٦٢ ٩٤١	٥٤	مداخيل من الاموال الاحتياطية
٥ ٢٤٠ ١٠٧	٥ ٢٤٠ ١٠٧	٣ ٩٦٢ ٩٤١	٣ ٩٦٢ ٩٤١	٥٥	مجموع الباب السابع

السنة المالية ١٩٤٦		السنة المالية ١٩٤٥		اصناف المداخل
المدخل	التقدرات	المدخل	التقدرات	
				الباب السابع (مكرر)
				ايرادات موقوفة على نفقات الجيش
			٥.٠٠٠.٠٠٠	رسوم خدشه بالجيش مجيء ائتلاف من
		٩٥٣.٥١٢	—	دارين ١٩٤٥ (فبراير - ابريل ١٩٤٥)
		٣.٠٢٧.٢٠٠		١ - على المواد المتجهة
		٨٤.٠٠٠		٢ - على ليد وفتايل
		١٩١.٦٧٤		٣ - على رسائل
				٤ - على التراخيص
		١٦٨.٢١٥		٥ - على اوراق البترول في تلامي
		٣.٦٢٤.١٠٣	٥.٠٠٠.٠٠٠	والسيارات
				مجموع الباب السابع (مكرر)
				الباب الثامن
				مأخوذات على الايرادات غير العادية على
	٥.٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	ارباح الحرب
	٥.٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	مجموع الباب الثامن

موازنة ١٩٤٦		موازنة ١٩٤٥		تصنيف المداخل
المدخل	التقدرات	المدخل	التقدرات	
				مراجعة
١٠.١٩٦.٢٧٣	١٠.٨٠٢.٠٠٠	٧.٤٦٦.٩١٠	٧.٠٥٠.٠٠٠	١ - ضرائب عيشة ورسوم
٥٠.٩١٨.٢٧٩	٣.٤٨٥.٨٨٠	٣٢.٥٣٧.٩٩٧	٢٢.٥١٠.٠٠٠	٢ - ضرائب ومداخل غير مباشرة
٢٥٨.٩٧٢	٥.٩٤١.٠٠٠	١.٠٨٢.٥٠١	٤٤١.٠٠٠	٣ - مخصصات اموال الدولة
٢.٧٠٠.٨٩٩	٣.٢٢٥.٠٠٠	٢.٣٥٠.٠٦٠	١.٨٢٥.٠٠٠	٤ - مخصصات الاستخبارات
٩.٥٨٨.٢١٤	١٠.٨٠٠.٠٠٠	٧.٢١٠.٤٦٩	٥.٣١٨.٥٠٠	٥ - مخصصات متفرقة
٢.٥٣.١٩١	١٢٠.٠٠٠	١٩٥.١٣١	١٢٠.٠٠٠	٦ - مخصصات من الخلفيات
٥.٢٤٠.١٠٧	٥.٢٤٠.١٠٧	٣.٩٦٢.٩٤١	٣.٩٦٢.٩٤١	٧ - مخصصات من ايرادات الاحتياطي
—		٣.٤٢٤.١٠٣	٥.٠٠٠.٠٠٠	٨ - مكرر - مخصصات معلقة بمصاريف
				لجيش
	٥.٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	٩ - مأخوذات من محصول الماشية
				الاستثنائية في ايرادات الحرب
٧٩.١٥٥.٩٣٤	٧٠.١٥١.٩٨٧	٥٩.١٩٤.٨٩٢	٤٧.٢٢٧.٤٤١	مجموع الثامن

حالة الموارد في اواخر ايلول ١٩٤٧

ل. ل.

٤٥ ٥١٢ ٩٨٦٧٣٧٥	الايادات المخصصة (حاش) رسوم على المحرقات والمواد
٣٠ ٣٢٣ ٧٧٢٢٣٣	المنتهية
١٥ ٢٨٩ ٢١٢١٤ ٧٥	المنتهية الخاصة
	المنتهية
١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	حصة الدولة من البائع المبيعة حتى اواخر ايلول ١٩٤٧
٢٦ ٢٨٩ ٢١٢١٤ ٠٦٥	الرسوم على المحرقات والمواد المنتهية (تقديرات مؤقتة)
	المنتهية في الموارد

تدصيل المداخل

الباب الاول =

الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة :

ل. ل.

٦٧٣ ٨٣٠١٥٧	١ - ضريبة الارض المسببة
٢٩٠ ٦٤٤١٩٨	٢ - ضريبة الاراضي (الاملاك غير المبيدة)
٦ ٠٠٥ ٠٣٤٠٤٨	٣ - ضريبة الدخل
٤٨١ ٥٧٩٠٣٦	٤ - ضريبة الاغنام
١ ١٨٥ ٦٤٧٠٠٤	٥ - مرائب مباشرة شوارع
٨ ٦٠٥ ٧٣٥١٩٣	مجموع الباب الاول :
	= الباب الثاني =

الضرائب والرسوم غير المباشرة :

٤٩٧ ٩٩٣١٦٩	١٠ - رسوم تصفية
١ ٨٢٩ ٧٧٧١٨٩	١١ - رسوم التسجيل
	١٢ - رسوم الطوابع (بما فيها الطوابع على التبغ والسلاحي
٤ ١١٠ ٠٣٥١٠٤	والرسوم لصحة الحرس)
٢ ٣١٥ ١٧٨٠٠٤	١٣ - رسوم الترخيص والتملك
٨ ٧٩١٢٣٥	١٤ - ضريبة التردد على الشبكات والكهرباء
٢٢ ٣٢٠ ٠٠٠	١٥ - اصناف المستخرجة (٤٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١١٠ ١٢٠ ١٣٠ ١٤٠ ١٥٠ ١٦٠ ١٧٠ ١٨٠ ١٩٠ ٢٠٠ ٢١٠ ٢٢٠ ٢٣٠ ٢٤٠ ٢٥٠ ٢٦٠ ٢٧٠ ٢٨٠ ٢٩٠ ٣٠٠ ٣١٠ ٣٢٠ ٣٣٠ ٣٤٠ ٣٥٠ ٣٦٠ ٣٧٠ ٣٨٠ ٣٩٠ ٤٠٠ ٤١٠ ٤٢٠ ٤٣٠ ٤٤٠ ٤٥٠ ٤٦٠ ٤٧٠ ٤٨٠ ٤٩٠ ٥٠٠ ٥١٠ ٥٢٠ ٥٣٠ ٥٤٠ ٥٥٠ ٥٦٠ ٥٧٠ ٥٨٠ ٥٩٠ ٦٠٠ ٦١٠ ٦٢٠ ٦٣٠ ٦٤٠ ٦٥٠ ٦٦٠ ٦٧٠ ٦٨٠ ٦٩٠ ٧٠٠ ٧١٠ ٧٢٠ ٧٣٠ ٧٤٠ ٧٥٠ ٧٦٠ ٧٧٠ ٧٨٠ ٧٩٠ ٨٠٠ ٨١٠ ٨٢٠ ٨٣٠ ٨٤٠ ٨٥٠ ٨٦٠ ٨٧٠ ٨٨٠ ٨٩٠ ٩٠٠ ٩١٠ ٩٢٠ ٩٣٠ ٩٤٠ ٩٥٠ ٩٦٠ ٩٧٠ ٩٨٠ ٩٩٠ ١٠٠٠ ١٠١٠ ١٠٢٠ ١٠٣٠ ١٠٤٠ ١٠٥٠ ١٠٦٠ ١٠٧٠ ١٠٨٠ ١٠٩٠ ١١٠٠ ١١١٠ ١١٢٠ ١١٣٠ ١١٤٠ ١١٥٠ ١١٦٠ ١١٧٠ ١١٨٠ ١١٩٠ ١٢٠٠ ١٢١٠ ١٢٢٠ ١٢٣٠ ١٢٤٠ ١٢٥٠ ١٢٦٠ ١٢٧٠ ١٢٨٠ ١٢٩٠ ١٣٠٠ ١٣١٠ ١٣٢٠ ١٣٣٠ ١٣٤٠ ١٣٥٠ ١٣٦٠ ١٣٧٠ ١٣٨٠ ١٣٩٠ ١٤٠٠ ١٤١٠ ١٤٢٠ ١٤٣٠ ١٤٤٠ ١٤٥٠ ١٤٦٠ ١٤٧٠ ١٤٨٠ ١٤٩٠ ١٥٠٠ ١٥١٠ ١٥٢٠ ١٥٣٠ ١٥٤٠ ١٥٥٠ ١٥٦٠ ١٥٧٠ ١٥٨٠ ١٥٩٠ ١٦٠٠ ١٦١٠ ١٦٢٠ ١٦٣٠ ١٦٤٠ ١٦٥٠ ١٦٦٠ ١٦٧٠ ١٦٨٠ ١٦٩٠ ١٧٠٠ ١٧١٠ ١٧٢٠ ١٧٣٠ ١٧٤٠ ١٧٥٠ ١٧٦٠ ١٧٧٠ ١٧٨٠ ١٧٩٠ ١٨٠٠ ١٨١٠ ١٨٢٠ ١٨٣٠ ١٨٤٠ ١٨٥٠ ١٨٦٠ ١٨٧٠ ١٨٨٠ ١٨٩٠ ١٩٠٠ ١٩١٠ ١٩٢٠ ١٩٣٠ ١٩٤٠ ١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠ ٢٠١٠ ٢٠٢٠ ٢٠٣٠ ٢٠٤٠ ٢٠٥٠ ٢٠٦٠ ٢٠٧٠ ٢٠٨٠ ٢٠٩٠ ٢١٠٠ ٢١١٠ ٢١٢٠ ٢١٣٠ ٢١٤٠ ٢١٥٠ ٢١٦٠ ٢١٧٠ ٢١٨٠ ٢١٩٠ ٢٢٠٠ ٢٢١٠ ٢٢٢٠ ٢٢٣٠ ٢٢٤٠ ٢٢٥٠ ٢٢٦٠ ٢٢٧٠ ٢٢٨٠ ٢٢٩٠ ٢٣٠٠ ٢٣١٠ ٢٣٢٠ ٢٣٣٠ ٢٣٤٠ ٢٣٥٠ ٢٣٦٠ ٢٣٧٠ ٢٣٨٠ ٢٣٩٠ ٢٤٠٠ ٢٤١٠ ٢٤٢٠ ٢٤٣٠ ٢٤٤٠ ٢٤٥٠ ٢٤٦٠ ٢٤٧٠ ٢٤٨٠ ٢٤٩٠ ٢٥٠٠ ٢٥١٠ ٢٥٢٠ ٢٥٣٠ ٢٥٤٠ ٢٥٥٠ ٢٥٦٠ ٢٥٧٠ ٢٥٨٠ ٢٥٩٠ ٢٦٠٠ ٢٦١٠ ٢٦٢٠ ٢٦٣٠ ٢٦٤٠ ٢٦٥٠ ٢٦٦٠ ٢٦٧٠ ٢٦٨٠ ٢٦٩٠ ٢٧٠٠ ٢٧١٠ ٢٧٢٠ ٢٧٣٠ ٢٧٤٠ ٢٧٥٠ ٢٧٦٠ ٢٧٧٠ ٢٧٨٠ ٢٧٩٠ ٢٨٠٠ ٢٨١٠ ٢٨٢٠ ٢٨٣٠ ٢٨٤٠ ٢٨٥٠ ٢٨٦٠ ٢٨٧٠ ٢٨٨٠ ٢٨٩٠ ٢٩٠٠ ٢٩١٠ ٢٩٢٠ ٢٩٣٠ ٢٩٤٠ ٢٩٥٠ ٢٩٦٠ ٢٩٧٠ ٢٩٨٠ ٢٩٩٠ ٣٠٠٠ ٣٠١٠ ٣٠٢٠ ٣٠٣٠ ٣٠٤٠ ٣٠٥٠ ٣٠٦٠ ٣٠٧٠ ٣٠٨٠ ٣٠٩٠ ٣١٠٠ ٣١١٠ ٣١٢٠ ٣١٣٠ ٣١٤٠ ٣١٥٠ ٣١٦٠ ٣١٧٠ ٣١٨٠ ٣١٩٠ ٣٢٠٠ ٣٢١٠ ٣٢٢٠ ٣٢٣٠ ٣٢٤٠ ٣٢٥٠ ٣٢٦٠ ٣٢٧٠ ٣٢٨٠ ٣٢٩٠ ٣٣٠٠ ٣٣١٠ ٣٣٢٠ ٣٣٣٠ ٣٣٤٠ ٣٣٥٠ ٣٣٦٠ ٣٣٧٠ ٣٣٨٠ ٣٣٩٠ ٣٤٠٠ ٣٤١٠ ٣٤٢٠ ٣٤٣٠ ٣٤٤٠ ٣٤٥٠ ٣٤٦٠ ٣٤٧٠ ٣٤٨٠ ٣٤٩٠ ٣٥٠٠ ٣٥١٠ ٣٥٢٠ ٣٥٣٠ ٣٥٤٠ ٣٥٥٠ ٣٥٦٠ ٣٥٧٠ ٣٥٨٠ ٣٥٩٠ ٣٦٠٠ ٣٦١٠ ٣٦٢٠ ٣٦٣٠ ٣٦٤٠ ٣٦٥٠ ٣٦٦٠ ٣٦٧٠ ٣٦٨٠ ٣٦٩٠ ٣٧٠٠ ٣٧١٠ ٣٧٢٠ ٣٧٣٠ ٣٧٤٠ ٣٧٥٠ ٣٧٦٠ ٣٧٧٠ ٣٧٨٠ ٣٧٩٠ ٣٨٠٠ ٣٨١٠ ٣٨٢٠ ٣٨٣٠ ٣٨٤٠ ٣٨٥٠ ٣٨٦٠ ٣٨٧٠ ٣٨٨٠ ٣٨٩٠ ٣٩٠٠ ٣٩١٠ ٣٩٢٠ ٣٩٣٠ ٣٩٤٠ ٣٩٥٠ ٣٩٦٠ ٣٩٧٠ ٣٩٨٠ ٣٩٩٠ ٤٠٠٠ ٤٠١٠ ٤٠٢٠ ٤٠٣٠ ٤٠٤٠ ٤٠٥٠ ٤٠٦٠ ٤٠٧٠ ٤٠٨٠ ٤٠٩٠ ٤١٠٠ ٤١١٠ ٤١٢٠ ٤١٣٠ ٤١٤٠ ٤١٥٠ ٤١٦٠ ٤١٧٠ ٤١٨٠ ٤١٩٠ ٤٢٠٠ ٤٢١٠ ٤٢٢٠ ٤٢٣٠ ٤٢٤٠ ٤٢٥٠ ٤٢٦٠ ٤٢٧٠ ٤٢٨٠ ٤٢٩٠ ٤٣٠٠ ٤٣١٠ ٤٣٢٠ ٤٣٣٠ ٤٣٤٠ ٤٣٥٠ ٤٣٦٠ ٤٣٧٠ ٤٣٨٠ ٤٣٩٠ ٤٤٠٠ ٤٤١٠ ٤٤٢٠ ٤٤٣٠ ٤٤٤٠ ٤٤٥٠ ٤٤٦٠ ٤٤٧٠ ٤٤٨٠ ٤٤٩٠ ٤٥٠٠ ٤٥١٠ ٤٥٢٠ ٤٥٣٠ ٤٥٤٠ ٤٥٥٠ ٤٥٦٠ ٤٥٧٠ ٤٥٨٠ ٤٥٩٠ ٤٦٠٠ ٤٦١٠ ٤٦٢٠ ٤٦٣٠ ٤٦٤٠ ٤٦٥٠ ٤٦٦٠ ٤٦٧٠ ٤٦٨٠ ٤٦٩٠ ٤٧٠٠ ٤٧١٠ ٤٧٢٠ ٤٧٣٠ ٤٧٤٠ ٤٧٥٠ ٤٧٦٠ ٤٧٧٠ ٤٧٨٠ ٤٧٩٠ ٤٨٠٠ ٤٨١٠ ٤٨٢٠ ٤٨٣٠ ٤٨٤٠ ٤٨٥٠ ٤٨٦٠ ٤٨٧٠ ٤٨٨٠ ٤٨٩٠ ٤٩٠٠ ٤٩١٠ ٤٩٢٠ ٤٩٣٠ ٤٩٤٠ ٤٩٥٠ ٤٩٦٠ ٤٩٧٠ ٤٩٨٠ ٤٩٩٠ ٥٠٠٠ ٥٠١٠ ٥٠٢٠ ٥٠٣٠ ٥٠٤٠ ٥٠٥٠ ٥٠٦٠ ٥٠٧٠ ٥٠٨٠ ٥٠٩٠ ٥١٠٠ ٥١١٠ ٥١٢٠ ٥١٣٠ ٥١٤٠ ٥١٥٠ ٥١٦٠ ٥١٧٠ ٥١٨٠ ٥١٩٠ ٥٢٠٠ ٥٢١٠ ٥٢٢٠ ٥٢٣٠ ٥٢٤٠ ٥٢٥٠ ٥٢٦٠ ٥٢٧٠ ٥٢٨٠ ٥٢٩٠ ٥٣٠٠ ٥٣١٠ ٥٣٢٠ ٥٣٣٠ ٥٣٤٠ ٥٣٥٠ ٥٣٦٠ ٥٣٧٠ ٥٣٨٠ ٥٣٩٠ ٥٤٠٠ ٥٤١٠ ٥٤٢٠ ٥٤٣٠ ٥٤٤٠ ٥٤٥٠ ٥٤٦٠ ٥٤٧٠ ٥٤٨٠ ٥٤٩٠ ٥٥٠٠ ٥٥١٠ ٥٥٢٠ ٥٥٣٠ ٥٥٤٠ ٥٥٥٠ ٥٥٦٠ ٥٥٧٠ ٥٥٨٠ ٥٥٩٠ ٥٦٠٠ ٥٦١٠ ٥٦٢٠ ٥٦٣٠ ٥٦٤٠ ٥٦٥٠ ٥٦٦٠ ٥٦٧٠ ٥٦٨٠ ٥٦٩٠ ٥٧٠٠ ٥٧١٠ ٥٧٢٠ ٥٧٣٠ ٥٧٤٠ ٥٧٥٠ ٥٧٦٠ ٥٧٧٠ ٥٧٨٠ ٥٧٩٠ ٥٨٠٠ ٥٨١٠ ٥٨٢٠ ٥٨٣٠ ٥٨٤٠ ٥٨٥٠ ٥٨٦٠ ٥٨٧٠ ٥٨٨٠ ٥٨٩٠ ٥٩٠٠ ٥٩١٠ ٥٩٢٠ ٥٩٣٠ ٥٩٤٠ ٥٩٥٠ ٥٩٦٠ ٥٩٧٠ ٥٩٨٠ ٥٩٩٠ ٦٠٠٠ ٦٠١٠ ٦٠٢٠ ٦٠٣٠ ٦٠٤٠ ٦٠٥٠ ٦٠٦٠ ٦٠٧٠ ٦٠٨٠ ٦٠٩٠ ٦١٠٠ ٦١١٠ ٦١٢٠ ٦١٣٠ ٦١٤٠ ٦١٥٠ ٦١٦٠ ٦١٧٠ ٦١٨٠ ٦١٩٠ ٦٢٠٠ ٦٢١٠ ٦٢٢٠ ٦٢٣٠ ٦٢٤٠ ٦٢٥٠ ٦٢٦٠ ٦٢٧٠ ٦٢٨٠ ٦٢٩٠ ٦٣٠٠ ٦٣١٠ ٦٣٢٠ ٦٣٣٠ ٦٣٤٠ ٦٣٥٠ ٦٣٦٠ ٦٣٧٠ ٦٣٨٠ ٦٣٩٠ ٦٤٠٠ ٦٤١٠ ٦٤٢٠ ٦٤٣٠ ٦٤٤٠ ٦٤٥٠ ٦٤٦٠ ٦٤٧٠ ٦٤٨٠ ٦٤٩٠ ٦٥٠٠ ٦٥١٠ ٦٥٢٠ ٦٥٣٠ ٦٥٤٠ ٦٥٥٠ ٦٥٦٠ ٦٥٧٠ ٦٥٨٠ ٦٥٩٠ ٦٦٠٠ ٦٦١٠ ٦٦٢٠ ٦٦٣٠ ٦٦٤٠ ٦٦٥٠ ٦٦٦٠ ٦٦٧٠ ٦٦٨٠ ٦٦٩٠ ٦٧٠٠ ٦٧١٠ ٦٧٢٠ ٦٧٣٠ ٦٧٤٠ ٦٧٥٠ ٦٧٦٠ ٦٧٧٠ ٦٧٨٠ ٦٧٩٠ ٦٨٠٠ ٦٨١٠ ٦٨٢٠ ٦٨٣٠ ٦٨٤٠ ٦٨٥٠ ٦٨٦٠ ٦٨٧٠ ٦٨٨٠ ٦٨٩٠ ٦٩٠٠ ٦٩١٠ ٦٩٢٠ ٦٩٣٠ ٦٩٤٠ ٦٩٥٠ ٦٩٦٠ ٦٩٧٠ ٦٩٨٠ ٦٩٩٠ ٧٠٠٠ ٧٠١٠ ٧٠٢٠ ٧٠٣٠ ٧٠٤٠ ٧٠٥٠ ٧٠٦٠ ٧٠٧٠ ٧٠٨٠ ٧٠٩٠ ٧١٠٠ ٧١١٠ ٧١٢٠ ٧١٣٠ ٧١٤٠ ٧١٥٠ ٧١٦٠ ٧١٧٠ ٧١٨٠ ٧١٩٠ ٧٢٠٠ ٧٢١٠ ٧٢٢٠ ٧٢٣٠ ٧٢٤٠ ٧٢٥٠ ٧٢٦٠ ٧٢٧٠ ٧٢٨٠ ٧٢٩٠ ٧٣٠٠ ٧٣١٠ ٧٣٢٠ ٧٣٣٠ ٧٣٤٠ ٧٣٥٠ ٧٣٦٠ ٧٣٧٠ ٧٣٨٠ ٧٣٩٠ ٧٤٠٠ ٧٤١٠ ٧٤٢٠ ٧٤٣٠ ٧٤٤٠ ٧٤٥٠ ٧٤٦٠ ٧٤٧٠ ٧٤٨٠ ٧٤٩٠ ٧٥٠٠ ٧٥١٠ ٧٥٢٠ ٧٥٣٠ ٧٥٤٠ ٧٥٥٠ ٧٥٦٠ ٧٥٧٠ ٧٥٨٠ ٧٥٩٠ ٧٦٠٠ ٧٦١٠ ٧٦٢٠ ٧٦٣٠ ٧٦٤٠ ٧٦٥٠ ٧٦٦٠ ٧٦٧٠ ٧٦٨٠ ٧٦٩٠ ٧٧٠٠ ٧٧١٠ ٧٧٢٠ ٧٧٣٠ ٧٧٤٠ ٧٧٥٠ ٧٧٦٠ ٧٧٧٠ ٧٧٨٠ ٧٧٩٠ ٧٨٠٠ ٧٨١٠ ٧٨٢٠ ٧٨٣٠ ٧٨٤٠ ٧٨٥٠ ٧٨٦٠ ٧٨٧٠ ٧٨٨٠ ٧٨٩٠ ٧٩٠٠ ٧٩١٠ ٧٩٢٠ ٧٩٣٠ ٧٩٤٠ ٧٩٥٠ ٧٩٦٠ ٧٩٧٠ ٧٩٨٠ ٧٩٩٠ ٨٠٠٠ ٨٠١٠ ٨٠٢٠ ٨٠٣٠ ٨٠٤٠ ٨٠٥٠ ٨٠٦٠ ٨٠٧٠ ٨٠٨٠ ٨٠٩٠ ٨١٠٠ ٨١١٠ ٨١٢٠ ٨١٣٠ ٨١٤٠ ٨١٥٠ ٨١٦٠ ٨١٧٠ ٨١٨٠ ٨١٩٠ ٨٢٠٠ ٨٢١٠ ٨٢٢٠ ٨٢٣٠ ٨٢٤٠ ٨٢٥٠ ٨٢٦٠ ٨٢٧٠ ٨٢٨٠ ٨٢٩٠ ٨٣٠٠ ٨٣١٠ ٨٣٢٠ ٨٣٣٠ ٨٣٤٠ ٨٣٥٠ ٨٣٦٠ ٨٣٧٠ ٨٣٨٠ ٨٣٩٠ ٨٤٠٠ ٨٤١٠ ٨٤٢٠ ٨٤٣٠ ٨٤٤٠ ٨٤٥٠ ٨٤٦٠ ٨٤٧٠ ٨٤٨٠ ٨٤٩٠ ٨٥٠٠ ٨٥١٠ ٨٥٢٠ ٨٥٣٠ ٨٥٤٠ ٨٥٥٠ ٨٥٦٠ ٨٥٧٠ ٨٥٨٠ ٨٥٩٠ ٨٦٠٠ ٨٦١٠ ٨٦٢٠ ٨٦٣٠ ٨٦٤٠ ٨٦٥٠ ٨٦٦٠ ٨٦٧٠ ٨٦٨٠ ٨٦٩٠ ٨٧٠٠ ٨٧١٠ ٨٧٢٠ ٨٧٣٠ ٨٧٤٠ ٨٧٥٠ ٨٧٦٠ ٨٧٧٠ ٨٧٨٠ ٨٧٩٠ ٨٨٠٠ ٨٨١٠ ٨٨٢٠ ٨٨٣٠ ٨٨٤٠ ٨٨٥٠ ٨٨٦٠ ٨٨٧٠ ٨٨٨٠ ٨٨٩٠ ٨٩٠٠ ٨٩١٠ ٨٩٢٠ ٨٩٣٠ ٨٩٤٠ ٨٩٥٠ ٨٩٦٠ ٨٩٧٠ ٨٩٨٠ ٨٩٩٠ ٩٠٠٠ ٩٠١٠ ٩٠٢٠ ٩٠٣٠ ٩٠٤٠ ٩٠٥٠ ٩٠٦٠ ٩٠٧٠ ٩٠٨٠ ٩٠٩٠ ٩١٠٠ ٩١١٠ ٩١٢٠ ٩١٣٠ ٩١٤٠ ٩١٥٠ ٩١٦٠ ٩١٧٠ ٩١٨٠ ٩١٩٠ ٩٢٠٠ ٩٢١٠ ٩٢٢٠ ٩٢٣٠ ٩٢٤٠ ٩٢٥٠ ٩٢٦٠ ٩٢٧٠ ٩٢٨٠ ٩٢٩٠ ٩٣٠٠ ٩٣١٠ ٩٣٢٠ ٩٣٣٠ ٩٣٤٠ ٩٣٥٠ ٩٣٦٠ ٩٣٧٠ ٩٣٨٠ ٩٣٩٠ ٩٤٠٠ ٩٤١٠ ٩٤٢٠ ٩٤٣٠ ٩٤٤٠ ٩٤٥٠ ٩٤٦٠ ٩٤٧٠ ٩٤٨٠ ٩٤٩٠ ٩٥٠٠ ٩٥١٠ ٩٥٢٠ ٩٥٣٠ ٩٥٤٠ ٩٥٥٠ ٩٥٦٠ ٩٥٧٠ ٩٥٨٠ ٩٥٩٠ ٩٦٠٠ ٩٦١٠ ٩٦٢٠ ٩٦٣٠ ٩٦٤٠ ٩٦٥٠ ٩٦٦٠ ٩٦٧٠ ٩٦٨٠ ٩٦٩٠ ٩٧٠٠ ٩٧١٠ ٩٧٢٠ ٩٧٣٠ ٩٧٤٠ ٩٧٥٠ ٩٧٦٠ ٩٧٧٠ ٩٧٨٠ ٩٧٩٠ ٩٨٠٠ ٩٨١٠ ٩٨٢٠ ٩٨٣٠ ٩٨٤٠ ٩٨٥٠ ٩٨٦٠ ٩٨٧٠ ٩٨٨٠ ٩٨٩٠ ٩٩٠٠ ٩٩١٠ ٩٩٢٠ ٩٩٣٠ ٩٩٤٠ ٩٩٥٠ ٩٩٦٠ ٩٩٧٠ ٩٩٨٠ ٩٩٩٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠١٠ ١٠٠٢٠ ١٠٠٣٠ ١٠٠٤٠ ١٠٠٥٠ ١٠٠٦٠ ١٠٠٧٠ ١٠٠٨٠ ١٠٠٩٠ ١٠١٠٠ ١٠١١٠ ١٠١٢٠ ١٠١٣٠ ١٠١٤٠ ١٠١٥٠ ١٠١٦٠ ١٠١٧٠ ١٠١٨٠ ١٠١٩٠ ١٠٢٠٠ ١٠٢١٠ ١٠٢٢٠ ١٠٢٣٠ ١٠٢٤٠ ١٠٢٥٠ ١٠٢٦٠ ١٠٢٧٠ ١٠٢٨٠ ١٠٢٩٠ ١٠٣٠٠ ١٠٣١٠ ١٠٣٢٠ ١٠٣٣٠ ١٠٣٤٠ ١٠٣٥٠ ١٠٣٦٠ ١٠٣٧٠ ١٠٣٨٠ ١٠٣٩٠ ١٠٤٠٠ ١٠٤١٠ ١٠٤٢٠ ١٠٤٣٠ ١٠٤٤٠ ١٠٤٥٠ ١٠٤٦٠ ١٠٤٧٠ ١٠٤٨٠ ١٠٤٩٠ ١٠٥٠٠ ١٠٥١٠ ١٠٥٢٠ ١٠٥٣٠ ١٠٥٤٠ ١٠٥٥٠ ١٠٥٦٠ ١٠٥٧٠ ١٠٥٨٠ ١٠٥٩٠ ١٠٦٠٠ ١٠٦١٠ ١٠٦٢٠ ١٠٦٣٠ ١٠٦٤٠ ١٠٦٥٠ ١٠٦٦٠ ١٠٦٧٠ ١٠٦٨٠ ١٠٦٩٠ ١٠٧٠٠ ١٠٧١٠ ١٠٧٢٠ ١٠٧٣٠ ١٠٧٤٠ ١٠٧٥٠ ١٠٧٦٠ ١٠٧٧٠ ١٠٧٨٠ ١٠٧٩٠ ١٠٨٠٠ ١٠٨١٠ ١٠٨٢٠ ١٠٨٣٠ ١٠٨٤٠ ١٠٨٥٠ ١٠٨٦٠ ١٠٨٧٠ ١٠٨٨٠ ١٠٨٩٠ ١٠٩٠٠ ١٠٩١٠ ١٠٩٢٠ ١٠٩٣٠ ١٠٩٤٠ ١٠٩٥٠ ١٠٩٦٠ ١٠٩٧٠ ١٠٩٨٠ ١٠٩٩٠ ١١٠٠٠ ١١٠١٠ ١١٠٢٠ ١١٠٣٠ ١١٠٤٠ ١١٠٥٠ ١١٠٦٠ ١١٠٧٠ ١١٠٨٠ ١١٠٩٠ ١١١٠٠ ١١١١٠ ١١١٢٠ ١١١٣٠ ١١١٤٠ ١١١٥٠ ١١١٦٠ ١١١٧٠ ١١١٨٠ ١١١٩٠ ١١٢٠٠ ١١٢١٠ ١١٢٢٠ ١١٢٣٠ ١١٢٤٠ ١١٢٥٠ ١١٢٦٠ ١١٢٧٠ ١١٢٨٠ ١١٢٩٠ ١١٣٠٠ ١١٣١٠ ١١٣٢٠ ١١٣٣٠ ١١٣٤٠ ١١٣٥٠ ١١٣٦٠ ١١٣٧٠ ١١٣٨٠ ١١٣٩٠ ١١٤٠٠ ١١٤١٠ ١١٤٢٠ ١١٤٣٠ ١١٤٤٠ ١١٤٥٠ ١١٤٦٠ ١١٤٧٠ ١١٤٨٠ ١١٤٩٠ ١١٥٠٠ ١١٥١٠ ١١٥٢٠ ١١٥٣٠ ١١٥٤٠ ١١٥٥٠ ١١٥٦٠ ١١٥٧٠ ١١٥٨٠ ١١٥٩٠ ١١٦٠٠ ١١٦١٠ ١١٦٢٠ ١١٦٣٠ ١١٦٤٠ ١١٦٥٠ ١١٦٦٠ ١١٦٧٠ ١١٦٨٠ ١١٦٩٠ ١١٧٠٠ ١١٧١٠ ١١٧٢٠ ١١٧٣٠ ١١٧٤٠ ١١٧٥٠ ١١٧٦٠ ١١٧٧٠ ١١٧٨٠ ١١٧٩٠ ١١٨٠٠ ١١٨١٠ ١١٨٢٠ ١١٨٣٠ ١١٨٤٠ ١١٨٥٠ ١١٨٦٠ ١١٨٧٠ ١١٨٨٠ ١١٨٩٠ ١١٩٠٠ ١١٩١٠ ١١٩٢٠ ١١٩٣٠ ١١٩٤٠ ١١٩٥٠ ١١٩٦٠ ١١٩٧٠ ١١٩٨٠ ١١٩٩٠ ١٢٠٠٠

= الباب الثالث =	
٧٥٣٠٨٤١٩	حاصلات املاك الدولة
= الباب الرابع =	
١٦٣٠٢٧٠٧٢٧٥	حاصلات مصالح الاستثمار
= الباب الخامس =	
إيرادات شتى :	
٢٢٨٠٥٩٣٢ ١٢	٢٩ - المعنومات التقاعدية
٢٩٢٠٥٢٢٦٣٥	٣٣ - مرصقات واحكام
٢٢٩٦٣٩١ ٦٠	٣٩ - رسوم المراكب والبر
١١٧٧٢٥٠١٩٥٠	٥٥ - حاصلات شتى اخرى
٢٥٥٠١٢٨٠٣٢٥	مجموع الباب الخامس
= الباب السادس =	
٢١٢٠٣٢٧٤٥١	إيرادات لتسديد نفقات
باب سابع	
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مأخوذات من الاموال الاحتياطية

استجماع :

٨٦٠٥٧٣٥٢ ٩٣	مصاريف المادرة ورسوم المائتة	الباب الاول
٣٢٦٣٧٢٣٧٠٥٥	مصاريف ورسوم غير مائة	الباب الثاني
٧٥٣٠٨٤١٩	حاصلات املاك الدولة	الباب الثالث
١٦٣٠٢٧٠٧٢٧٥	حاصلات مصالح استثمار	الباب الرابع
٢٥٥٠١٢٨٠٣٢٥	إيرادات شتى	الباب الخامس
٢١٢٠٣٢٧ ٥١	إيرادات لتسديد نفقات	الباب السادس
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مأخوذات من الاموال الاحتياطية	الباب السابع

أساتذته من الحدود لأن من أهمية اعدائهم حاصله خلال السنين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وعن أهمية النسبة الأشهر لأول من السنة ١٩٤٧ وعن وجود زيادة يادية في العنصر من الموازنة الذي يتزايد ايضاً من جراء الترميمات احصاة من النفقات المصدقة في المجلس .

ان درس اعادة سبك النظام الضرائبي في الباب الثاني من الفصل الخامس،

حيث بحث معظم الضرائب والرسوم ودرست ايديهم يسهل لنا كثيراً وضع تقديرات ايرادات المروية . واننا نكتفي بتعداد يتود الايرادات مع التعلق عليها اذا لزم الامر .

١ - المصرية على الاملاك الخفية
٢ - مصرية الاراضي (الاملاك غير الخفية)
٣ - مصرية التمتع : الميت
٤ - مصرية المدخل : كل طلب سوى ٥٥٠ ٠٠٠ ل.
٥ - من لمصره النسخه على المثلث والاحور بسب
رفع النسخه اربعة اشهر ، وسوف لا يطلب سوى
٥٥٠ ٠٠٠ ل . ل . من المصريه المفروضة على
مدخل الاموال المدفولة ، ومدخل المصرية على
المر الصاعية والتجارية وغير التجارية ايراداً قدره
عشرة ملايين ل . ل .
٦ - مصرية الاعام : نافيه على حالها
٧ - رسوم على آلات الراديو اللاقطة : ان هذه المصرية
التي يريد دخلها مع اربعة عدد الات الراديو اللاقطة
والتي حدثت في تقديرات لارادات في مشروع مواندة
السنة ١٩٦٨ يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ ل . ل . ، يجب ان تخص
بسب ٢٠ في المئة فيصبح دخلها ١٢٠ ٠٠٠ ل . ل . ليس
الراديو من التكريلات ، ان هذه المصرية يمكن ان
تلقى في الممثل
٨ - رسوم على السيارات الخصوصية
٩ - مصرية الاحراج : نافيه على حالها
١٠ - (مكرر) - المصرية على التراكات وامبات والوصايا
١١ - رسوم القصائير : نافيه على حالها
١٢ - رسوم كذبة المدخل : وقد برل منها ١٠ ٠٠٠ ل .
ل . ان هذه الرسوم يجب ان تصحح
١٣ - رسوم التسجيل : كانت ادرات هذه الرسوم في السنة
١٩٦٥ - ١٩٦٦ ٢ ٥٠٦ ٥٥٢ ل . ل . وكانت في السنة
١٩٦٦ - ١٩٦٧ ٢ ٥١٠ ٥٨٥ ل . ل . وقد كانت في اول
تسعة شهر من السنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ٨٢٦ ٨٧٨ ل . ل .
ويكون مدخلها سوى الذي لم يطو من نصف المليون

ل. ل.

- ان المرسوم على المركات والميات واوصايا متحفص
ارادات هذه الرسوم ٢٠ في المئة تقريباً وذلك
سجل في تقديرات الإيرادات مبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠
- ١٣ - رسوم الطوابع : يجب اعادة مبلغ التوزيع الذي يمثله
الطوابع ، ولذلك محصن بتقديرات الإيرادات ١ ٥٠٠ ٠٠٠
- ١٤ - الرسوم على المكسرات ١ ٨٠٠ ٠٠٠
- ١٥ - حاصلات بيع القمح ٧٠٠ ٠٠٠
- ١٦ - رسوم التبغ والشمع ٦ ٠٠٠ ٠٠٠
- ١٧ - رسوم المردية : العت -
- ١٨ - الإيرادات بحريكية والرم الاحصائي ٦ ٠٠٠ ٠٠٠
- ١٩ - بيع اشياء الدولة من املاك الدولة : اية على حالها ٥٠٠ ٠٠٠
- ٢٠ - حاصلات املاك الدولة ما عدا الاحراج (حصة) ١ ٠٠٠ ٠٠٠
- ٢١ - حاصلات الاحراج : سيجن المنبع الذي سيرد هذا
ال ٧٠ في المئة من المبلغ الوارد في السنة ١٩٢٦ ٣ ٥٠٠ ٠٠٠
- ٢٢ - بيع املاك غير مبهنة : كانت المحكومة في السنة ١٩٢٦
قد سجلت في موارء الإيرادات مبلغ ٥ ملايين ل. ل.
قدور دخلها من بيع املاك الدولة في موارء موارءة
السنة ١٩٢٨ سجلت مليون واحد : لها لادارة مالية
عرفت ان تبين الدولة بما يدخل لها بيع املاكها ، غير
ان ملاحظتنا يجب ان تردنا تحت هذا الكلام :
- ١ - انه من المذهب فيه : من الوجهة الاقتصادية
والاجتماعية ان يبيع الدولة املاكها بعد تخرتها وتلك
الغرض من تلكها .
- ٢ - اننا نحار مرحلة انقلاب في جهازنا الاقتصادي
والمالي : ان بيع املاك الدولة يكون له اثر في السنة
١٩٢٩ اقوى من المرسوم الذي له في السنة ١٩٢٦ سبب
النفقات الاستثنائية التي مستخدمها موازنة ١٩٢٩
لذلك سجل في موارء موازنة السنة ١٩٢٩ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠
- ٢٣ ٢٦ - حاصلات ومنتج اصاعي ٢ ٥٨٠ ٠٠٠
- ٢٧ - المصروفات العادية : سوف يحصل دتر في إيرادات
هذا باب نظراً لتخفيض عدد الموظفين وتخصيص
مماشتم لذلك سجل ٥٠٠ ٠٠٠

٢٠ ل .

٢٨ - إيرادات المنعميات : ان تخفيضاً قدره ٥٥٠ ٥٠٠

٢٠ ٥٥٠ ل . ل . بحرته تدني اكلاف المنفعة

٢٩ - إيرادات مصلحة الموائ : اما ربع ، مع الم . اصلاحه

والنقل البحري ان تنخفض إيرادات مصلحة الموائ

الى نصفها اي تخفيض ٥٠ الى ٥٠ في المئة من الرسوم .

وسنبحث في فصل آخر من هذا المؤلف مسألة تخفيض

رسوم المرفأ ورسومات الممرقة مع كرسوم التفرج

والبحري والاستداع ، ولا حدان والارصيه والاستيداع

٣٠ ٥٥٠ في المنطقه الحرة ابع ٥٥٠ وسجل في هذا الباب

٣٠ - الرسوم على دخول التصدير والاستيراد والمواد

المراقبه - "بيت

ان رسوم عمرة نوحب علاه المنعيه ؛ وقد ادخلت في

مصدق المخرجه ، خلال الخمس سنوات لاجراءه ،

ايرادات قدرها سبعة ملايين ل . ل . كما يتبين في ما يلي .

١٩٦٢ : ٥٧٤٠٧٣ ٥٧٤

١٩٦٣ : ٥٢٧٠٦٠ ٢٨٣

١٩٦٤ : ٦٨٨٠٧٣ ٢١٩

١٩٦٥ : ٦٢٦٠٣٣ ٢٠٥

١٩٦٦ : ٦٦٠٠١١ ١٢٢

المجموع : ٨٦٦٠٥٠ ٩٧٣

٣١ - مرافق واعكام قصبة - لم يتبدل ٥٥ ٥٥٠

٣٢ - حاصلات بنك سورية ولبنان : كانت هذه الحاصلات

مقدرة في واردة السنة ١٩٦٦ ٣٥٠ ٥٥٠ ل . ل . لم

يكن هذا المقدر مبالغاً به غير ان هذه الحاصلات م

تتجاوز ٨٨٧ ٥٨٣ ل . ل . في وقت كانت ايرادات

البنك السابقة كما يلي :

١٩٦٢ : ٥٠٠ ١٠٧

١٩٦٣ : ٥٠٠ ١٩٠

١٩٦٤ : ٥١٢ ٢٨٥

١٩٦٥ : ٥٠٠ ٨٥١

والظاهر ان بنك الاصدار يحرم الدولة ايرادات قصبة هذه من

مداخل تنظيمية ، ففي السنة ١٩٦٥ من البنك حكومته

الفرنسية ، من جراء تدهور المربك ، على ان يدفع له دفعه

ل . ل .

تخل موقوفات القطع عما يملكه من فونكات قدرها :
 ٥٠٠ ٠٠٠ ٥٧١ ٥١ فونك درسي ودهسبة ثاية ٠ ل .
 خساتته في القطع قدرها : ٥٠٠ ٠٠٠ ٥٣٠ ٥٠ فونك
 درسي وذلك على حساب ٥٠٠ مع وقوفه معه كونه بشرى
 على اذره مكتب القطع السورى واللبى ٥ البير ان هذا
 القدم هو على الاصح اعاقس حداد وادام في ملك الاصدار
 تلك الودائع التي لم يزل الى التدول تتعزم هكذا السوية
 من مداويل هذه التغطية ٥٥ والا يصبح من حقا ان تقابل
 من سب ومن شاء هذه الكمية الصغرة من الفونكات
 العربية الموجودة في مكتب القطع
 ومن حق الدولة اللبنانية ان تطالب بويل عبادل بغير
 تقصى .

وانما يستحق موافق في سب الارادات عليه المالية

١ ٥٠٠ ٠٠٠

١٩٤٩ .

٣٠٠ ٠٠٠

٣٣ - فوائد الاموال : لم تقبل

٢ ٥٠٠ ٠٠٠

٣٤ - رسوم التراصات والملاهي

٢ ٥٠٠ ٠٠٠

٣٥ - مكرر - مكرر على الفار

-

٣٦ - مكرر ثانياً - رسوم كتابه معتمدة (للتذكير)

٦٠٠ ٠٠٠

٣٥ - رسوم البير

٣٦ - رسوم الاذن العام : ان رسوم تسليم احداثات القروح
 والتحويل الممنوعة الى احاطب يجب ان تلقى في بلد سياحة
 ومروور رسوم متعصمة على خدمة الاحاطب ضمن البلاد
 يمكن وحده ان تلقى . وقد حدد محاد لتسجيل ١٠٠ ٥٠٠
 ل . ل . بدلاً من ٩٠٠ ٠٠٠ ل . ل . كانت في السنة
 ١٩٤٩ و ٤٠٠ ٠٠٠ ل . ل . كانت في السنة ١٩٤٧ .
 و ٣١٠ ٠٠٠ ل . ل . وردت في مشروح موادسة السنة

١٠٠ ٠٠٠

المالية ١٩٤٨

٥٠٠ ٠٠٠

٣٧ - رسوم قنصلية - لم تقبل

-

٣٨ - حصة لبنان من ايرادات مكتب القطع - لم يثبت

١٠٠ ٠٠٠

٣٩ - ايرادات مصلحة الطوخر الصحي لم تقبل

٤٠ - حاصلات الشركات ذات الامتيازات : ان زيادة قدرها

٥٠٠ ٠٠٠

٢٥ في المئة على تقديرات السنة ١٩٤٨ ترعها الى

ل.ل.

- ٦١ - حاملات شركات النفط : ان زيادة قدرها ٢٥ في المئة
ايضاً على تقديرات السنة ١٩٦٨ ترجعها الى ٥٠٠ ٠٠٠
- ٦٢ - إيرادات المطارات : حتى اذا كان مطار بيروت الجديد
اعد الاستكمال فاما لا رعب - حقل في رفع الزموم - لذلك
اميت هذه الإيرادات بدون ما يريده ١٥٠ ٠٠٠
- ٦٣ - ايرادات شق لم يتبدل ٢٥٠ ٠٠٠
- ٦٤-٦٥ - إيرادات من خفض النفقات لم يتبدل ١٢٠ ٠٠
- ٦٦-٦٧ - مأجودات من الاموال الاحتياطية : اعتبار ان محمل
الإيرادات الوارد ذكرها اعلاه لا يكفي لتسديد نفقات
ومطعمها منتج او احتشائي السنة المالية ١٩٦٩ فلا بد من
الالتجاء الى الاموال الاحتياطية لتزويد هذه النفقات ويجب
احد حصة ملاك منها . وان هذا المبلغ هو دون اربع
الذي احد لموارد سنة ١٩٦٩ ٥٠٠ ٠٠٠

المجموع : ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠

* * *

ان تقديرات موازنة السنة ١٩٦٩ ، من إيرادات وفتات ، ستوضع وفقاً
للمجدول الآتية :

ان تقديرات موارد التعلقات لمسنة المالية ١٩٤٩ يمكن ان توضع كما يلي :

ل.ل.

١٧٥ ٠٠٠	١ - رئاسة جمهورية
٣٥٠ ٠٠٠	٢ - البرلمان : مجلس الشيوخ ومجلس النواب
١٣٥ ٠٠٠	٣ - رئاسة مجلس الوزراء
٢٣٥٠ ٠٠٠	٤ - وزارة الداخلية
٧٤٠ ٠٠٠	وزارة المالية - ايراده اجازة العامة
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - وزارة الداخلية
١ ٨٠٠ ٠٠٠	٦ - وزارة الخارجية وبنان غير البحار
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ - وزارة العدل
٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ - وزارة الاشغال العامة
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	وزارة الاشغال العامة - برامج مشروع زراعي
٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٩ - وزارة التربية الوطنية والصوت عميد
٦٠٠ ٠٠٠	١٠ - وزارة للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية
	وزارة الاقتصاد الوطني : المساهمة في تحديد على الحد
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	اتفاق على تحديد على مركز الكيلو الواحد
	وزارة الاقتصاد الوطني - موصية بمدة الوطنية ادم
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	التمويل الوطني
	وزارة الشؤون الاجتماعية - موصية الدولة في ص
١ ٥٠٠ ٠٠٠	الخدمات الاجتماعية المتفرقة
٩٠٠ ٠٠٠	وزارة لافند الوطني : موصية اجبر دفع التمويل
٩٠٠ ٠٠٠	١١ - وزارة الزراعة
١ ٦٠٠ ٠٠٠	وزارة الزراعة - مكتب العمل الوطني دفع العمل - موصية
١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٢ - وزارة ابرق والحد
	وزارة ابرق والعريد : ادارة التلفون العامة (للتذكير)
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ - وزارة الدفاع الوطني
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ - وزارة الصحة - لاسف م
١ ٣٥٠ ٠٠٠	١٥ - الديون المستحقة
	١٦ - الديون المستحقة - يجب ان فوق العامة - موصية على الصرف
	من الخدمة يدفع ٢٥٥٠٠ موصية تحت صرفهم موصية الاستلام
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الاداري عمدة وسط قفوة ١٦٠٠ موصية واحد
٣٠٠ ٠٠٠	١٧ - ديون السندات سابقة
٦٠٠ ٠٠٠	١٨ - احتياطي لخدمات غير موفرة

٧٩ ٥٠٠ ٠٠٠

مجموع تقديرات نفقات السنة المالية ١٩٤٩

مشروع موازنة الإيرادات للم سنة المالية ١٩٤٩

يستحصل عليها بواسطة اصلاح الضرائبي

وفد لتعداد مشروع موازنة السنة ١٩٤٨

ارقام	صرائب ودسوم	تقديرات ١٩٤٩	تقديرات السنة ١٩٤٨	تقديرات ١٩٤٧	تقديرات ١٩٤٦
الباب الاول					
الضرائب المباشرة					
١	الضريبة على الاملاك المبينة	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٢	الضريبة على الاملاك غير المبينة	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠ ٠٠	٧ ٠٠ ٠٠	٨ ٠٠ ٠٠
٣	ضريبة الترخيم	-	-	-	٢ ٠٠ ٠٠
٤	ضريبة الدخل	-	-	-	-
٥	١ - ضريبة على المهن الصناعية والتجارية وفنون التجارة	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٦	٢ - ضريبة على الرواتب والادوار	٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-
٧	٣ - ضريبة على مداخل الاموال	-	-	-	-
٨	٤ - ضريبة على الممتلكات	٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-
٩	٥ - ضريبة الاثام	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
١٠	٦ - رسوم على الممتلكات المملوكة للحكومة	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
١١	٧ - رسوم على سيارات الخصوصية	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠ ٠٠	٣ ٠٠ ٠٠	٣ ٠٠ ٠٠
١٢	٨ - رسوم الاموال	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
١٣	٩ - رسوم على التراكات ونسيات والوصايا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-
مجموع باب الاول		٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٩٥٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٨٠٠ ٠٠٠
الباب الثاني					
الضرائب والرسوم غير المباشرة					
١٤	١٠ - رسوم اموال المتجهة	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
١٥	١١ - الرسوم القضائية	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
١٦	١٢ - رسوم كذاية المدن	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
١٧	١٣ - رسوم التسجيل	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
١٨	١٤ - رسوم الطرقات	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
١٩	١٥ - رسوم اسكارات	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٢٠	١٦ - حاصلات بيع الملح	٧٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠
٢١	١٧ - رسوم الترخيم والتفتيش	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٢	١٨ - رسوم القنطرة	-	-	-	-
٢٣	١٩ - الضريبة المفترضة (يحل محلها)	-	-	-	-
٢٤	٢٠ - ١ - الايرادات الجمركية	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٥	٢ - الرسوم الاحصائية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٦	٣ - ضريبة اليدرول على الكهرليت	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثاني		٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ١٦٠ ٠٠٠	٢٢ ١٦٠ ٠٠٠	٢٢ ١٦٠ ٠٠٠

ارقام	مخرائب ورسوم	تقديرات ١٩٢٦	تقديرات مشروع موازنة السنة ١٩٢٨	معدرات موارد المالية ١٩٢٦	١٩٢٧
	الب الثالث				
	حاصلات املاك الدولة				
١٩	يوم اشيا - مزارعة	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٦ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠
٢٠	حاصلات املاك الدولة غير قابلة	٥٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
٢١	حاصلات القابات	٣٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٢٢	يوم طائرات غير مهيبة	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	مجموع الباب الثالث	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٩٢١ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
	الباب الرابع				
	حاصلات مصادم الاستخبار				
٢٣	حاصلات البريد (وطلوبه القصير	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
	لغة ١٩٢٦				
٢٤	حاصلات البرق	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠
٢٥	حاصلات (لتذكير	-	-	-	-
٢٥	حاصلات الجريدة الرسمية والمنجدة	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
٢٦	لقدانية	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
	حاصلات مصلحة الدارود والتفجرات	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٣ ٢٢٥ ٠٠٠	٢ ٧٢٥ ٠٠٠
	مجموع الباب الرابع	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٣ ٢٢٥ ٠٠٠	٢ ٧٢٥ ٠٠٠
	الباب الخامس				
	ايرادات شح				
٢٧	العمومات التقاعدية	٥٠٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠	٥٥٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠
٢٨	ايرادات استقلليات	٢٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
٢٩	ايرادات ولغة انوار	٣٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
٣٠	رسوم على رخص الاستيراد والتصدير	-	-	-	-
	و مواد مراقبة				
٣١	غرامات واشتراك نقدية	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
٣٢	غرامات بنك سورية وبنك	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٣٣	غرامات امور	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
٣٤	رسوم اراضيات والاعمال	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠
٣٥	رسوم على لب القمار	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-
٣٦	مخرائب كمالية مختلفة	-	-	-	-
	(بتذكير)				
٣٥	رسوم الدوق	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
٣٦	رسوم الامم الماء	١٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
٣٧	رسوم الا صنية	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
٣٨	حصه لسان من ايرادات مكتب القلم	-	-	-	-
٣٨	ايرادات على القواب وسيارات	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
	القبض				
٣٩	ايرادات ذوات البحر الصحي	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٤٠	حاصلات الشركات ذات الامتيازات	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	-
٤١	حاصلات شركة النفط	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	-
٤٢	ايرادات المطارات	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٤٣	ايرادات مختلفة	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٥٧٥ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
٤٤	ايرادات المواقفة على الشركات ذات	-	-	-	-
	لاستثمارات				
٤٥	ايرادات شركة القنارات	-	-	-	-
	مجموع الباب الخامس	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٣٩٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٨٠ ٠٠٠

تقديرات موارد السنين الماليين		تقديرات م شروع موارنة	تقديرات ١٩٤٩	ضرائب ورسوم	
١٩٤٦	١٩٤٧	السنة ١٩٤٨			
				الباب السادس	
				إيرادات كسبه نفقات	
٦٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	مدفوعات البلديات	٩٤
٦٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	إيرادات أخرى لتسديد نفقات	٩٥
١٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	مجموع الباب السادس	
				الباب السابع	
٥ ٢٤٠ ١٠٧	٥١٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مأخوذات من الأموال الاحتياطية	٩٦
٥ ٢٤٠ ١٠٧	٥١٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الباب السابع	٩٧
				مجموع	
١٠ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٩٥٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	الباب الأول - الضرائب المباشرة	
				الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة	
٢٣ ٢٨٥ ٨٨٠	٣٨ ٧١٥ ٠٠٠	٤٢ ١٦٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الباب الثالث - حاصلات أموال الدولة	
٥ ٩٤١ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	الباب الرابع - حاصلات ممتلكات	
٣ ٢٢٥ ٠٠٠	٢ ٧٢٥ ٠٠٠	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٢ ٥٨٠ ٠٠٠	الاحتشاد	
١٠ ٨٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٨٠ ٠٠٠	٧ ٣٩٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الباب الخامس - إيرادات أخرى	
١٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	الباب السادس - إيرادات كسبه نفقات	
٥ ٢٤٠ ١٠٧	٥١٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الباب السابع - مأخوذات من الأموال الاحتياطية	
٥٠٠ ٠٠٠				مجموع الباب السابع	
٧٠ ١١١ ٩٨٧	٥٨ ٩٠٠ ٠٠٠	٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧١ ٥٠٠ ٠٠٠	المجموع العام لتقديرات النفقات	

تستلزم هذه الجداول الملاحظات التالية :

١- إن مشروع الموازنة المشأ للسنة المالية ١٩٤٩ ، وهو نموذج هذه الجداول ، يندى وحياً صحيحاً : فيما يتعلق بالإيرادات فقد صار الالتجاء الى الضرائب المباشرة بسنة ٥٠ . تقريباً أما النفقات فإن ٥٩ منها نفقات متبعة ، ويمثل المعاشات والتعويضات ما يعلى عن ثلث نفقات الموارنة الاجمالية

و- يستطيع ان يدلل : ان هذه الموارنة موازنة استجاء ونهوض ونحو اقتصادي .

(٢) على مجموع ٧١ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل. من الإيرادات تنجح ٦١ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. فقط من مورد الضرائب وارسوم؛ واحدة عشرة ملايين أخرى بالتساوي من مبيع الاملاك الاميرية ومن الاموال الاحتياطية؛ وتقتل ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل. المحسومات التقاعدية .

عندما ما قارنا بين السنة المالية ١٩٤٦ التي كان على المكلفين اللبنانيين ان يدفعوا خلالها مبلغ ١٠٥ ٨١٦ ٠٠٠ ل.ل. كضرائب ورسوم وبين السنة المالية ١٩٤٩ تبين ان مكلفات اللبنانيين ليست سوى الـ ٥٧٤ ٦٥ ٪ مما كانت عليه في السنة ١٩٤٦ .

وإذا ما أعيدت الضرائب الى هذا المقدار تصبح متفقة مع ارقام الدخل الوطني ومع حالة البلاد الاقتصادية .

(٣) ان تقديرات الموازنة تلغقت تشمل على مبلغ ٤ ملايين ل.ل. ، في حساب الديون المستحقة فوق العادة ، والذي يجب ألا يعود الى الظهور في موارد السنين لمالية الثانية .

ومن جهة ثانية ، ان ثمن المعيشة ، استثناء من السنين ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، مدعو في التدبير بسنة جديدة سوى منحهم منحة محسوبة في النفقات التي تنفق على المعاشات والتعويضات والاجور . وان كل قسيمة قلمى ، من ٢٥ ل.ل. ، من التعويض الإضافي من علا. المعيشة تحقق توفيراً سنوياً قدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية على معاشات الموظفين .

ويصبح بالإمكان ان شامل السنة ١٩٥٠ موازنة نفقات تقل عن ٥٠ مليون ل.ل. ولا تدخل في معاشات الموظفين إلا بنسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪ فقط ؛ وانه يجب الإشارة الى ان ٨٠ الى ٨٥ ٪ من الموظفين يتقاضون معاشات يتراوح الاسس فيه بين ٥٠ و ١٠٠ ل.ل. ؛ وان هؤلاء الموظفين هم الذين يستفيدون حايماً من ارفع المعدلات في زيادة علا. المعيشة وهم الذين يواصلون الاستفادة ، نسبياً ، في القسم الأكبر من تعويضات علا. المعيشة .

(٤) ستكون هكذا قد خرجنا على تقاليد الموارثات ، نواتج الموظفين ، التي تتجاوز فيها المعاشات والنفقات غير المنتجة الـ ٧٠ ٪ من مجموعها .

٣ ملاحظات وتوصيات تتعلق بتعهد المصالح المالية وبالإدارة المالية

(١) كانت الاعتمادات الإضافية ، حتى توزيع تقديم مشروع مواردة السنة ١٩٤٨ حوالي آخر تشرين الثاني ١٩٤٧ ، قد بلغت إلى ٤٣٠٠٠٠٠ ل. ن . ، وقد ضم واضع المشروع هذا الرقم إلى رقم المواردة للسنة لمباينة محاربة ٤٣٠٠٠٠٠ + ٥٨٩٠٠٠٠ ل. ن. يظهر أن مشروع مواردة السنة المالية ١٩٤٨ - مع الملايين إلى ٦٣ - يبدي توفيراً قليلاً عما قبله .

وال قانوناً صدر بتاريخ ١٢ كانون لأول ١٩٤٧ (الجريدة الرسمية تاريخ ٢١-١٢-٤٧) متضمن فتح اعتمادات إضافية جديدة في مواردة السنة المالية ١٩٤٧ الطارئة قدرها ٨٤٢٣٠٠٠ ل. ن. تؤخذ حصة الملايين ل. ن. منها من الأموال الاحتياطية ولـ ٣٤٢٢٠٠ ل. ن. الباقية من حاصلات المصالح المشتركة . وقد صار التوزيع في مواردة النفقات على الوجه التالي

ل. ن.	
٦٨٠٠٠	- رئاسة الجمهورية
١٨٠٠٠	- مجلس النواب
٥٠٠٠٠	- رئاسة مجلس الوزراء
٢٠٣ ٦٦٤	- المالية والدوائر القضائية
٢٣٨ ٤٤٠	- الداخلية
٤٣٧ ٢٠٠	- وزارة الخارجية والمعارف
٧٤٠٠٠	- العدل
١٩٩ ٢٠٠	- الأشغال العامة
١٢٢ ٠٠٠	- التربية الوطنية
٢٣٠ ٠٠٠	- الدفاع الوطني
٦١ ٠٠٠	- الصحة والاعمال العامة
١٠٣٠ ٠٠٠	- الشؤون المستعجلة
٤٤٨ ١٠٠	- نفقات الشئ المالية المحتملة
٢٨٥ ٦٩٩	- احتج على للمصالحات
<u>٨ ٤٢٢ ٠٠٠</u>	المجموع

وتحدد الإشارة إلى أن خمسة ملايين ل. ل. المضمومة إلى الاعتمادات الإضافية المقررة لورارة الأشغال العامة تمثل قيمة التعويضات التي يجب أن تدفع ثمتاً للأراضي المستملكة لمط حط سكة حديد حيفا - بيروت - طرابلس وسيطلب من مجلس النواب اعتمادات إضافية جديدة - وعاد - ١٤ تصف هذه الاعتمادات للنفقات - مددرة ويمكن تقديرها .

وتعد الحكومة ، في عرض حيثيات مشروع الموازنة للسنة المالية ١٩١٨ ، بأن لا تلجأ مجدداً إلى الاعتمادات الإضافية أنه وعد على الحكومة أن تقوم به وتنفذ .

٢) هناك تذيير في النفقات السرية ، ونفقات انتشيل ، ونفقات بدعية ، واعتمادات الأعياد والأسعافات الختلة . وتبلغ هذه النفقات ، ما عدا نفقات السيدات الرسمية ، في موازنة السنة المالية ١٩١٧ ل. ل. ٧٧٩ ٥٠٠ ل. ل. موعة كما يلي :

ل. ل.	
٢٠٩ ٠٠٠	رئيس الجمهورية .
١٦ ٠٠٠	مجلس النواب .
٦٥ ٠٠٠	رئيس مجلس الوزراء .
	ورارة الداخلية :
٢٠ ٠٠٠	- الوزارة :
٢٨ ٠٠٠	المددرة .
٢٠ ٠٠٠	- البوليس :
٥٢ ٠٠٠	- الأمن العام :
١٢٥ ٠٠٠	

ورارة الخارجية

ل. ل.	
	- الإدارة (ما عدا
١٩٥ ٠٠٠	نفقات البعثات) :
	- نفقات لابين
١٧٥ ٠٠	وم. م. م. م.
	نفقات البعثات
٣٨٩ ٥٠٠	النصلي
٧٧٩ ٥٠٠	لموضوع :

ومن ثانياً - وقد كان رئيس مجلس وزراء سابقاً - رغب في الاستحصل على معلومات بشأن شتى طريق . ولم تكن استقرانه كثيراً عندما علم ان الـ ١٢ مليون ل . ل من التصميم الخاسر لم تكن . وضوح اي درس سابق

١٤ لقد خلعت البسولة المالية الخسر السابقة ، وخاصة السنوات المالية من ١٩٤٥ الى ١٩١٧ فأنض هاماً على ما يلي :

٢ ٥٢٧ ٢٤٠	.	.	فائض الموازنة عن السنة المالية ١٩٤٤
٧ ٥٠٧ ٩٤٢	.	.	١٩٤٣
١٠ ٢١٦ ٩٨٧	.	.	١٩٤٢
٢٣ ٢٧٣ ٩٩٨	.	.	١٩٤١
٢٧ ١٦٢ ٠١٩	.	.	١٩٤٠
٢٦ ٢٨٩ ٢١٢	.	.	١٩٣٩
٩٨ ٩٨٧ ٠٩٨	.	.	المجموع

ي انه قد تجمع من فائض الموارد مائة مليون ليرة لثانية في اقل من ست سنوات يعني خلال ست سنوات ازدهار اد ان مستوى الدخل في السنة ١٩٤٧ ظل على ما كان سابقاً . وهناك اسباب جديدة لشك في استمرار الحالة خلال السنة المالية المقبلة ، اد ان طلائع الانخفاض الاقتصادي قد بدأت وبدأ يطمأ على قوة الجماهير الشرائية .

فإذا عمل بهذا الفائض في الموارد ؟ فهل استخدم لتحويل تصميم تجهيز البلاد الاقتصادي تجهيزاً مدروساً يحاط بسكن العملات التكميلية ؟ يمكن الجواب على هذه الاسئلة جميعاً بالنفي . لقد انفق الكثير في سبيل الطرقات ذات المنفعة الانتهازية وانفق القليل في سبيل الاشغال المنتجة كمثل الاشغال المائية بصورة خاصة .

وماد بقي من هذه الاموال الاحتياطية ؟ فهل كان وقت اجراء الحساب ؟ درس تقويم حساب لاحتياطي في الخزينة اللبنانية منذ اول كانون الثاني ١٩٣٦ حتى كانون الاول ١٩٤٧ يعني الى معلومات هامة بهذا الخصوص .

تطور حساب الاحتياطي في الخزينة اللبنانية من اول كانون الثاني
١٩٣٩ الى اول كانون الاول ١٩٤٧

ل. ل.

١ ١٩٥ ٨٥٣	في اول كانون الثاني ١٩٣٩ (رصيد سابق للتقل)
٢٤٨ ٩٠٣	المأخوذات لموازنة السنة المالية ١٩٣٩ (الدائرون المالي ١٩٣٩)
٩٤٧ ٢٥٠	الرصيد :
١ ١٢٠ ٥٥٧	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٣٩
٢ ٠٦٧ ٨٣٧	المأخوذات للموازنة لتنفقات السنة المالية ١٩٣٩
٤٢٨ ٩٨٢	الرصيد :
١ ٦٣٨ ٨٥٥	٣٩-١٢-٣١ (رصيد التقل)
١ ٦٣٨ ٨٥٥	- في اول كانون الثاني ١٩٤٠ (رصيد سابق للتقل)
٢ ٦٥٨ ٨٦٠	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤٠
٤ ٢٩٧ ٧١٥	٣١-١٢-٤٠ (رصيد التقل)
٤ ٢٩٧ ٧١٥	- في اول كانون الثاني ١٩٤١ (رصيد سابق للتقل)
١ ٥٢٣ ١٢٤	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤١
٢ ٢٢٤ ٥٩١	الرصيد :
٢ ٢٢٤ ٥٩١	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤١
٥ ٧١٤ ١٦٣	٣١-١٢-٤١ (رصيد التقل)
٥ ٧١٤ ١٦٣	- في اول كانون الثاني ١٩٤٢ (رصيد سابق للتقل)
١ ٠٨١ ١٦٣	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤٢
٤ ٦٣٣ ٠٠٠	الرصيد :
٤ ٦٣٣ ٢٤٠	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤٢
٩ ١٧٠ ٢٤٠	٣١-١٢-٤٢ (رصيد التقل)
٩ ١٧٠ ٢٤٠	- في اول كانون الثاني ١٩٤٣ (رصيد سابق للتقل)
	المأخوذات لتنفقات موازنة ١٩٤٣ :
	٢ ٤١٣ ٠٣٦
٧ ٩٨٥ ٥١٩	٤ ٥٨٣ ٢٨٠
١ ١٨٤ ٢٢٤	الرصيد :
٧ ٥٠٧ ٦٤٢	القائض من موازنة السنة المالية ١٩٤٣
٨ ٩٩٧ ٢٦٦	٣١-١٢-٤٣ (رصيد التقل)

- في أول كانون الثاني ١٩٦٦ (رصيد سابق للتقل) . . . ٨ ٦٩٢ ٣٦٦
مأخوذات لسنة ١٩٦٦ :

- القانون المالي بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٦ ١١٠ ٠٠٠
- قانون ١-٥-٦٥ ومرسوم التال

رقم ٢٩٦٥ تاريخ ١٧-٢-٦٥ ٦٢ ٣٦٢ . . . ١٢٢ ٣٦٢

الرصيد : ٨ ٥٥٠ ٠٢٦

اشغال واشياء شتى . . . ٩٥٢ ٠٠٠

الرصيد : ٧ ٦٠٠ ٠٢٦

العائض عن موارد السنة المالية ١٩٦٦ :

= ٣٧ ٦٦٦ ٥٢٣ - ٣٧ ٨٨٣ ٥٣٠

١٠ ٢١٦ ٩٥٧

١٢ ٨١٦ ٩٨١ (رصيد لسبق) ١٩٦٦-١٢-٣١

- في أول كانون الثاني ١٩٦٥ (رصيد سابق للتقل) . . . ١٢ ٨١٦ ٩٨١
مأخوذات ١٩٦٥ :

أ - نفقات المصارف

- القانون المالي تاريخ ٥-٦-٦٥ ٥٠٠ ٠٠٠

- مرسوم رقم ٦٢٢٦ تاريخ ١١-١٢-٦٥

(نقل اعتمادات الاشغال) . . . ٢ ٦٧٦ ١٢٢

- مرسوم رقم ٦٥٢٢ تاريخ ١١-١٢-٦٥

(نقل اعتمادات الاشغال) . . . ٦٥١ ٢٩٦

- مرسوم رقم ٦٧٨٩ تاريخ ٦-١-٦٩

(نقل اعتمادات الاشغال) . . . ١٦ ٥٠٣

- قانون تاريخ ٢٦-١٢-٦٥ . . . ١١٩ ٠٠٠

٣ ٩٩٢ ٩٢٤

ب - نفقات التصميم الخايمي

- قانون ١٦-٢-٦٦ . . . ٧٩٥ ٦٣٠

- قانون ١١-٢-٦٦ (فقط

صنف ١) ١٨ ٦٨٠ ٠٠٠ المصدق ٩ ٢٢٠ ٠٠٠

١٠ ٠٣٠ ٩٣٠

مأخوذات اجمالية لسنة ١٩٦٥

(١٠٠٣٠ ٦٣٠ + ٢٩٩٢ ٩٢٤)

١٣ ٩٩٣ ٥٧١

الرصيد ٣ ٨٢٣ ٦١٠

الفاصل من الموارد السنة المالية ١٩٤٥ :

$$= 35930863 - 59196891$$

$$27.092.008 \quad 31-12-25 \text{ رصيد للقول}$$

$$27.092.008 \quad \text{في اول كانون الثاني ١٩٤٦ (رصيد سابق للقول)}$$

مأجورات السنة ١٩٤٦ :

١ نفقات باوارة :

- القانون المالي تاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٦ ١٠٠ ٠٠٠

مرسوم رقم ٥٨٤٣ تاريخ ٢٩ ٢٦-٢

(نقل اعتمادات الاشغال) ٥.٩٠ ١٠٣

- مرسوم رقم ٩٥٨٧ تاريخ ٣٠ ٢٦-٢ ٢٩ ٣٣٥ ٢ ٢ ٢

(نقل اعتمادات الاشغال) ٥٠ ٠٠٠

$$= 33.0 104$$

٥٠٠ ٠٠٠

ب- نفقات التصميم الخلف والاشغال :

- قانون ١٩-٣-٤٦ (النصف

الثاني من ١٨ ٩٨٠ ٠٠٠

الصدقة) ٩ ٢٤٠ ٠٠٠

قانون ١٨-٩-٤٦ ١٣٠ ٠٠٠

- قانون ١٩٤٧ : اصلاح

مبعة قانونية لمصالح البحير

اللائي للهدم ٩٩٩ ٥٤٣'٨٤

$$10.369.063'86$$

مأجورات عامة لسنة ١٩٤٦ :

$$= 10.369.063'86 + 5.46.104$$

$$11.687.768'96 \quad \text{الرصيد :}$$

الفاصل الموارد للسنة المالية ١٩٤٦ :

$$27.162.014.39 = 51.993.915'09 - 24.100.932'60$$

$$38.669.778'10 \quad 31-12-25 \text{ رصيد للقول}$$

عن قصد اوقف الجدول الذي سبق عند ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ . فهو
يكشف عن نقل مبلغ ٣٨ ٦٤٩ ٧٧٨٤١٠ ل. ل. الى السنة المالية ١٩٤٧ .
وذا ما اضف العنصر الموقت عن الموارد حتى اخر ايلول ١٩٤٧ نبتع
الى الرقم ٢٤ ٩٣٨ ٩٩٠٤٥٠ اي (٣٨ ٦٤٩ ٧٧٨٤١٠ + ٢٦ ٢٨٩ ٢١٢٤٤٠)

المشروع الاثني والاشغال قد دون في حساب السنة المالية ١٩٤٧
 ب) ان ايرادات هامة دخلت ، من اول تشرين الاول ، الى صندوق
 الدولة وان اهمها قد ورد من شركة حصر الشح والتسك ومن المحروقات
 والمواد المتبينة .

ج) تحب الإشارة الى ان حساب الاموال الاحتياطية هو حد عناصر حساب
 الخربة الذي يتضمن هوائضا حسابا كثير الاهمية وهو حساب اودائع والتأمينات
 ادي يربو على ٢٥٠ مليون ل. ل. غير ان هذا الحساب الاخير يجب ألا يس
 وعلى كل فان حساب حوات الاحتياطية يس حسابا لامعا . وانما
 يستشعر عيب النظرات الثمينة والموجهة في سياستها المالية

٢٤٣

٥) ان كل اعتقاد يصوت عليه المجلس يفرض بتصويت ايرادات مقابلة او
 «مخوقات من الاموال الاحتياطية . وان الايرادات والمداخيل لا يمكن ان
 تستخدم لأغراض تختار عن التي اوجتها ويسدو بهذه القاعدة غير محذرة حابر
 ان حالة اوريدة وحالة الخربة انشائية لا تسمح بان تصدق على اعتقادات
 الاشغال حية ، التي ذكرت وعددت اعلاه ، والتي اضيفت الى الـ ١٢٢١٥٠٠٠
 ل. ل. من الاعقادات الواردة في موازنة السنة المالية ١٩٤٧ بما يحمل مجموع
 لاموال المقررة لاشغال السنة ١٩٤٧ يزيد عن الخمس مليون ل. ل.

د) ان تعهد الحكومة على فائس المودعات خلال اسنوات اداية انفسه
 دال المرء كيرب تعهد الاشغال الموافق عليها وباية اموال تعهد «٥» واحال
 انه من المتظار ان تكون «مداخيل الارادت» خلال السنين المقبلة «عسره
 صمة التحقيق وان سيجعل انخفاض في دخل الصراف غير المشيرة .

وتكسنا ب عثني من عجرنا عن تحقيق الاشغال الموافق عليها .
 وهكذا سيكون سبب ، خلال سنوات لاردهار ، قد وفق الى مئة مليون
 ل. ل. من فيض موازنته غير انه سيكون قد قصر عن تحقيق منهاج حقيقي
 لاشغال كبيرة .

انما يريد ألا ننكر أهمية التجهيزات التي انجزت خلال السنوات لاخيرة .
 خاصة في الاشغال المائية ، غير اننا حكتنا تأمل :

- (١) متهاجاً للاشغال الكثيرة اكثر درسا واحسن وصفا يستغرق قديماً
 اوفر من الاموال يعلق على الاشغال الماثرة وعلى بر مياه الشمة الى المناطق
 المحرومة مع الاستمرار عن بعض طرقات محاية لا تفيد سوى السامين
 (ب) سياسة مالية افضل كانت تمكثف من تخصيص كامل فائض
 الموارد لمنهاج يتناول التجهيز الاقتصادي .
 (٢) ولا بد من الاشارة الى ان هذا الاكيد هو زيادة عمل اعتمادات الاشغال
 هذا النقل الذي يقرارد كل سنة

ل . ل .

٣٠٣٣٩٢١

٥١٢٠١٠٧

٥١٣٠١٥٣٣

١٩٢٢ الى ١٩٢٥

١٩٢٦ الى ١٩٢٥

١٩٢٧ الى ١٩٢٩

ويبدو ان الاموال المنقولة من السنة ١٩٢٦ الى ١٩٢٨ هي اوفر من ذي
 قبل من جراء اهمية المبالغ المقررة للاشغال .

ان اعتمادات لاشغال العامة هذه المقررة والتي لا تدمق سكامب او مجزء
 منها لا تدفع الى موازنة الدولة وحده فائض الإيرادات ، وهذا ما
 كان دأبه خلال اسوات الأخيرة . ولكن يجب لا نسي ، كما سبق القول في
 الملاحظة السابقة ، ان على عتبة سنوات قادمة ، وان إيرادات الضرائب غير
 المستقرة تصعب في مرحلة لتدهور الاقتصاد

ان الاعتمادات او احرى ، لاعتمادات التي لا تستعمل وتنفق قبل ٣١ كانون
 الأول هي مائة واربعة للقانون الذي ينظم حسبات الدولة ، وانه فقط
 في حالة قبض الإيرادات عن النفقات يسمح بتحويل هذا الفائض الى حساب
 الخزينة اذ هو مسمي بالاموال الاحتياطية : وان كل عتاد ينقل هو معطى
 لتأخذات على تلك الاموال الاحتياطية .

فاحتساباً لمعاجلات مؤسفة خلال السنوات الماضية ، ولكي لا يضطر الى
 ايقاف ورش قد بدأ العمل عليها من الامم ان يخص حتى احد لا تدفع
 الاعتمادات وذلك وان لنحذر الاعمال في بحر السهوات ، ولاجل ذلك يقتضي
 ان تكون في حوزتنا اندراجات انكبيكية والميسة اللازمة
 جاهزة عند بداية السنة .

ملحق

اصلاح مالية البلديات

تغطي موارد البلديات ، خاصة ، ضرائب ورسوم غير مباشرة . رسم دخلية ، رسم المحروقات و مواتن المثلثة (التي توضع ايرادات سنة ١٩٠٠) للبلدية بيروت و ١٠٠ % لتبقى ابلديات رسم الاسكلة ١١ % على الواردات المارة في مرفأ بيروت و يذهب ككثير من الرسوم الثانوية الاخرى التي تصيب الاستهلاك .

ويبلغ مجموع الضرائب غير المثلثة ورسوم الاستهلاك الى ٨٠ % من ايرادات ابلديات . وان القائم رسم الدخلية الذي قرر مديني في شهر الثاني ١٩٤٧ بعد اضرب طاول فقام به قرار و وضع مشكله حديه و يضع وجه لوجه حكومة و مجالس ابلدية .

وقد اقترح في بعض الاوساسية ، لانه خاصة عن رسم لدخوية ، رفع رسم الاسكلة الى ٢٠ % .

ان سياسة الاقتصاد احر اتي بفتح ببيهم في هذا التصميم الاضافي سيكون من تسهي لعمالهم لمحركية (ولا قلعي عن اسباب التي ترفض عقد معاهدة تجارية مع لبنان ، والدا . رسم الاسكلة

و كما قد اقترحت ، سابقاً ومن جهة ثانية ، تخصيص رسم البلديات على لمواد المثلثة الى مصله

وفي هذا كل الاعية التي تعلق مشكلة مائة البلديات ، خاصة ب واردات بعض المدن اللبنانية عرفت خلال السنوات الاخيرة تضخم لا يبرره من جراء الايرادات الهمة التي ادخلهم بعض الضرائب غير المباشرة . وفي السنة ١٩٤٤ والسنة ١٩٤٧ تصاعدت موارد بلدية بيروت

اننا نشر هنا جدول واردات البلدية عن السنة ١٩٤٤ وهو يتعلق بالمدن للسنة التي هي مراكز الاقضية

المسنديات	تقديرات الموارد	المسنديات	
		موردات	التفصيل
بغروت	٢ ٣٥٠ ٠٠٠	٢ ٧٥٥ ٩٥٧	٢ ٠٢١ ٨٧١
رشد	١٢٦ ٥٩٥	١٢٣ ٢٦٢	١٠٧ ٥٣٢
بغروت	٧١ ٣١٥	٧٢ ٠٠٢	٣٨ ١٦
معمل	٣ ٨٥٠	١ ٥٨٢	١ ٢٩٠
رشد	١٠ ٨٥٩	١٥ ٩٠٠	٢ ٢٣٣
مراحم	٦٦٠ ٠٠٠	٨١١ ٨٢٠	٧٦٥ ٣٧٩
رشد	٧ ٢٩٥	١٣ ٣٩٠	٨ ٦٠٣
رشد	١٢ ٢٠٠	١٥ ٣١١	٩ ٩٦٣
ايجون	٦ ٧٤٣	١١ ٢٩٦	٩ ٠٦٩
رشد	١٠٠ ٠٠٠	٠ ٩٨ ٢٦٧	٦٧ ٠٠٠
مورد	٢١ ٢٤٠	٢٥ ٦٣٣	٢٤ ٢٥٧
مراحم	٢٦ ٢٧٨	٢٧ ١ ٣	٧ ٦٢٩
مورد	١٢ ٠١٨	١٥ ٦٦٨	١٤ ٣٣٣
رشد	١٣ ٧٨٤	٧ ٨٩٠	٧ ٢٠٦
مراحم	١٦٤ ٦٣٠	١٦٣ ٩٥١	٧١ ٧١٧
مورد	١٨ ٦٨٨	٢١ ٩٥٧	١٣ ٧٧٢
بغروت	٢ ٦٤٨	٢ ٠٥٢	١ ٨٩٠
رشد	١٠٥ ١٦٦	١١٥ ٣٨٢	٩٥ ٠٢٢

كانت نفقات مدينة بيروت في سنة ١٩٤١ لا تتلق الاربعة ملايين ل ل
ويمكن الاستمرار من ان بلدية بيروت وصفت ، لاسنة لمالية ١٩٤٧ ،
تقديرات بنت ال ٧ ٨٧٣ ٠٠ ل ل ، ببطي ٨٥ ٠٠٠ من الضرائب

هناك ، والحق يقال ، اشغال هامة باشرتها مدينة بيروت غير ان هذه
لاشغال يجب ان تحول ثورنة خاصة تعدي جزا من الايرادات البلدية والحر .
الساقي موارد خاصة كالعرض ومهمة الدولة وليس مستحاً ان يمول عو
البلاد لاقتصادي بالانق . على لضرائب غير المباشرة على معدل عال تحقيقاً
لاشغال قد تشكل عشرات ملايين اللارات ويجب ان يوزع عبءها على جيلين
على اقل تعديل .

لقد تذرك ، غير مرة ، في اعدة ميزك نظام الضرائب العام مسندة اصلاح المالية البلديات . فعلى البلديات ان تعتمد - هي ايضا - اتداء من السنة المالية ١٩٦٩ على ايرادات الضرائب المباشرة في مصف موارنتها ، على الاقل و ن تعتمد خاصة على :

١ - ضريبة الاملاك : نسبة مزدة ككثر من ١٥٠ الى ان تدفع ٨٠٣٣ من صاف بدلات الاحور

٢ - ضريبة الاضافية على الاملاك غير لمسية : المصتبات الاضافية نسبة ١٠

٣ - ضريبة دخل ، ضريبة اضافة قدره ١٠ بدلاً من ٥ من الضريبة الحكومية .

٤ - الضرائب المباشرة الاخرى التي يجب ان تزداد او تنقص .

وعلى الدائيات ، من جهة ثانية ، ان تعفى عن بعض رسوم الاستهلاك والضرائب غير المباشرة و ان تعفى من بعض ضرائب محسوس في الضرائب والرسوم غير المباشرة الاخرى .

١ - إلغاء المدخولية الفاء تماماً .

٢ - إلغاء رسم الاسكلة لمدينة بيروت الفاء تماماً .

٣ - تخفيض الرسوم على المود المتهمة الى نصفها

٤ - تعديل وتخفيض ضرائب اخرى كثيرة غير مباشرة

ن البلديات لا تحضر شيئاً ما عدا عيى البلديات مصدرة في المواقعة على رسوم مصرقة سمر البلاد لاقتصادي والاجتماعي .

والكي نعطي مثلاً ملموساً فاف بشرع مشروع موارنة للايرادات لمدينة بيروت للسنة المالية ١٩٦٩ يكون مشروعاً نموذجياً ، وهو هذا

- [illegible]

الدرجة الاحصائية	المدخل الخالي	المدخل (المكافئ ن. ل.)
١ الى ٢٠٠	٢/٠.٣	٣/٠
٢٠١ الى ٣٠٠	٢/٠.٤	٤/٠
٣٠١ الى ٤٠٠	٢/٠.٦	٦/٠
٤٠١ الى ٥٠٠	٢/٠.٦	٨/٠
٥٠١ الى ٦٠٠	٢/٠.٨	١٠/٠
٦٠١ الى ٨٠٠	٢/٠.٨	١٢/٠
٨٠١ الى ١٠٠٠	٢/٠.٨	١٥/٠

فبناءً على اقتراح زيادة بدل الاجور زيادة عامة فان ايراد هذه الضريبة
مقدر في السنة ١٩٤٧ وفي مشروع موازنة اسمه ١٩٤٨ ٠٠٠ ٣٠٠ لى لى
٦٠٠ ٠٠٠ يجب ان يعلق على الاقل مسموع

- درسه على اقيقه تجريره لاجل ان اسمه
درسه به ان هذه الصرمة يجب ان تبقى على
حالتها لا لا كتف كثر بعد الغزو ومن ثم
احسن اوله را برء ويدون ان على ما
احسن ويدون ان كثر في مكانه في العبد
العالة

وبالرغم من المحافظة على معدل الابتعاثات على
المستوى الحالي (أي ٥ ٪) على التسمية الأولى من
٢٠٠ ل. ل. و ١٥ ٪ الحد الأعلى على التسميات التي

السياسة المالية وسياسة الضرائب

٦ - دور ل ٧٥٠ ل. ل. ٤٠ ل. ل. اقتراع زيادة بدلات
الاجور زيادة عامة ستحدث زيادة محسوبة في مراد
عدد ارضية قدر حال د ٢٨٠٠٠٠ ل. ل. ع
ان اراد حدة الصرية طع في لوائحت ١٩٦٧
٢٨٦٨٧٧ ل. ل.

فهذا حال لتوقع دخل يزيد ٥٠ ٪ في السنة

١٩٦٩ ل. ل. في السنتين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ل. ل. ٢٧٠ ٠٠٠

٦ - ضريبة على الملاهي : نرى عملاً لتقدير زيادة قدوها
٥٠ ٪ للسنة ١٩٦٩ على هذه الصرية تردها
١٦٠ ٠٠٠ ل. ل. ان ٢٤٠ ٠٠٠

٧ - مراب الاخرى المباشرة الموحدة وعددها ١٥ تقريباً :
ل. ل. مشروع تقدير مراب تبلغ ان ٣٢٥٢٠٠ ل. ل.
السنة المالية : يجب ان نعدل وان يلمس معظمها
وحساسة الصرية على آلات توزيع البهين ،
الصرية على وسائل النقل ، رسم المراكب ،
اما ضريبة اشغال املاك الدولة فيمكنها وحدها ان
تزداد وان تبلغ ال ٨٠٠ ٠٠٠ ل. ل. وان تقديرات
ارباب الصرايب المذكورة اعده يمكن ان تكون
٣١٠ ٠٠٠ ل. ل.

٣١٠ ٠٠٠

٣٨٠٠ ٠٠٠ مجموع الضرائب والرسوم المباشرة

٨ - صرية الاستهلاك على المواد المتكسبة : وخاصة على
المراسل والحدودات في تقديرات السنة ١٩٦٧
٣٧٥ ٠٠٠ ل. ل. وفي تقديرات السنة ١٩٦٨
٥٠٠ ٠٠٠ ل. ل. وهي لا يصيبها تخفيض ٥٠ ٪
في دخلها من جراء تخفيض بعضها ، ذلك ان دخل
حصة البلدية في اذار ايلول ١٩٦٧ ، كان ٥٠٠
ونظراً لما هو وارد في مشروع بوزارة البلدية سنة
١٩٦٨ ٣٨٨ ٧٨٢ ل. ل. قايراد هذه الضريبة
كان في السنة ١٩٦٧ ٣٧٥ ٠٠٠ ل. ل. فبالاستناد
الى ارد د عدد السيارات اصبح من الممكن ان يربح
استهلاك البتيرين ٢٥ ٪ عما قبل وان يصبح دخله
٣٠٠ ٠٠٠ ل. ل. وترد ٥٠ ٪ من حصة ثايله وان يحسب
من البهين يربح في مطبخه ، وانكن بنية وضع

	التقدير على اسس متادلة محافظة سوف تكون	
١ ٢٠٠ ٠٠٠	مديرات ايرادات هذه المصلحة عن السنة ١٩٤٩ د	
	المصلحة على - أدوية الباء والتزويج كاث تقديرات	٩
	برادات هذه المصلحة للسنتين ١٩٤٧ و ١٩٤٨	
	٢٠ ٠٠٠ ل ل - عدا حربية امالية - مدفوع	
	مصلحة المصلحة وطية ومصلحة الأثار دحا ٢٧ ٠٠٠	
	د هذه المصلحة يمكن تحصيلها في النصف واكثر على	
	اربع من اى الادوية سوف تدول في السنة ١٩٤٩	
	مساعدات وعدد - ات هو نصف هذا المبلغ على الاقل -	
	ال - معدل هذه المصلحة يجب ان يتخض من ٩٥ الى	
١٠٠ ٠٠٠	٧٥ - وذلك بعد تشجيع المصلحة -	
	١٠ - رسوم المال وساعات العمل البلدية (يجب ان	
	تبقى) والمبلغ : يمكن ان تقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ ل ل -	
	على رسم ان رسم المبلغ لوحده - تقدر حالي	
١٥٠ ٠٠٠	٢٥٠٠٠ ل ل -	
١ ٢٥٠ ٠٠٠	مجموع الرسوم والضرائب غير المبردة	
	١١ - الايرادات البلدية المختلفة ونتاج الخدمات : هي	
	مخفضة الا انه يبقى (رسم دلالة رسم الزيارات الطبية -	
	من المصلحة الصحية - بطيم المرافق واحد صور	
٧٥ ٠٠٠	هنا - مصلحة الاطفائية) يمكن ان تقدر بـ	
	١٢ - الضرائب والاحكام المالية : تختلف انتاج الخدمات -	
	والسبب المعبري للاشغال - والاشغال التي هي مصلحة	
٧٥ ٠٠٠	لافراد -	
	١٣ - ورد الاملاك ونحوها الممارات المدنية ٥٠ ٠٠٠	
	ل ل - تصح بعد الزيادة ٨٠ ٠٠٠ ل ل - العوائد على	
	الاموال المودعة في البنك (٧٠٠٠ ل ل -) ايراد	
١٠٠ ٠٠٠	الاسهم في شركة سياح الخيل (٥٠٠٠ ل ل -)	
١ ٠٠ ٠٠٠	مجموع تقديرات الايرادات	

انه مع تقدير ايرادات من ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ ل ل - لسنة ١٩٣٩ ، باستثناء
 لالتصا - الى الاموال الاحتياطية والى بيع الاراضي والعقارات (ان هذين
 الموردتين يتحلان في موازنة السنة المالية ١٩٤٧ اكثر من مليون ل ل - تكون
 بلدية بيروت قد اقتطعت ٣٨ ٠٧٢ ٠ / من صرائف على الصرائف المششرة

(٣٨٠٠٠٠٠ ل.ل. من اصل (٢٥٠٠٠ ل.ل. و١٢٧٤٠٠ ل.ل. على
الضرائب والرسوم غير المشترطة (١٥٠٠٠٠ ل.ل.)
ومع مقدرة هذه الاقتراحات بشروع وزارة المالية لسنة المالية ١٩٦٨
التي تطلع إيراداتها ٦٠٠٣٠٠٠ ل.ل. نجد ان الضرائب المشترطة تقدر
بـ ١٦٦٥١ ل.ل. اي نسبة ٢٥٤٨٥ وان الضرائب غير المشترطة
(الدخولية) تقدر بـ ١٧٧٦١٠٠ ل.ل. اي بنسبة ٧٦٤١٥٪.
وقد تمت حاصلات الضرائب البلدية في اواخر تسعينيات اول الاربعينيات
التالية:

ل.ل.	
١٩٦٥	١٩٦٥
١٩٦٦	١٩٦٦
١٩٦٧	١٩٦٧

وان تفصيل اهم هذه الإيرادات هي كما يلي:

ضرائب مشترطة	
٢٧١ ٩٩٨	ضريبة على القيمة المضافة
٢٨٦ ٨٧٧	ضريبة على الدخل
١٠٢ ١٥٣	رسوم المرافق

ضرائب غير المشترطة	
١ ٥٣٤ ٧٩٩	رسم سكك
١ ٧٧٩ ٧٢٣	رسم المرافق
١ ١٢١ ٥٠٨	رسم الدخول (مجموع المداحيل عن طريق البحر والبر ومداخيل المصارف)
١ ٥٥ ٩٠٦	رسم السلع

اما واردة العقارات فمما لا يخفى اننا لم نتمكن من معرفة تفاصيلها.

مورثات البلدات موضوعه بشكل اذى - انعمه غير المفضلة - احويس البلدي ،
 احراس ، وشرذمة لمطافئ تولف ثلاثة بنود كل واحد منها مؤلف من سطر
 واحد حيث لا ذكر لا لعدد الموظفين ولا لتفاصيل النفقات . وكنا نرغب فيها
 لو اعلنا بهذا الخصوص اعلاماً اوفى .

وليسمح لنا ان نورد بعض ملاحظات عامة بشأن النفقات البلدية :

١ - عدد موظفي البلدية ، على عرور ، هي عية الادارة الحكومية ،
 صغهم جداً ، وان صلاحاً متفقاً يعني الى الاستغناء عن ثلث وربع الموظفين
 للبلدية ، وان نسباً من موظفي ومأموري البلدية ، من الذين عيّنوا بناء على
 بوسطات ، لا يعرف في دار البلدية لا عدد اجر الشمر بقص معاشه .

٢ - ملاكات البلدية تشكيبكية يجب ان يصلح وان تقوى على عمل
 - هو وارد في الفصل الرابع عشر بشأن الدولة

٣ - يجب على ادارة البلدية ، هي ايضا ، ان تقال من نفقات وهورجتها .

٤ - كانت موازنة نفقات البلدية ، خلال السنة ١٩٤٤ ، اربعة ملايين ل . ل .

وكان مشتتاً - يرفعه على بعض اشخاص - ان البلدية بيروت مع موزنة نفقات
 تعد عن اربعة ملايين ل . ل . لسنة ١٩٤٩ يمكنها ان تورد ، بشكل احترم ،
 نفقاتها العادية ، ٥٠٠ ٠٠٠ ل . ل . وهي رصيد ايراداته ، المقدرة ، كفتدفع
 لوزنة الاشغال غير العادية وللمصاحبة تحصيل اميد .

٥ - مشكلة اليد في بيروت اصعبت من اكبر مشاكلها وعيب ان

نحل على حقول وطني . ولا يرحا بعيد الاشغال الكبيرة الى وقت طويل .

الخاتمة

إن وقد رجع في قمة البذل لأقتصادى والمضى البشري على أسس جديدة تتفق وحاله هذه البلاد البليسية، رأينا انفسنا محمولين طويلاً على درس موجد السياسة والضرائبية وسياسة الموارد عندما حكومية كانت بلدية . نعية التوصل الى اقتراح الخطوط الكبرى لأصلاح وضع مصر فى بدول الحريات والموارد ويكون موحى به من سمورت اقتصاديه والاجتماعية .

بأن لا تكون الضرائب مورد نهجيه وحسب بل وسيله لتحقيق
لأدهر لأقتصادى والتطور الاجتماعى

أن حاول الكمال لالة الهيئة التى يصدر عنها التجهيز للمورد فى
الضرائب غير المباشرة سوف تجعل المصلحة العامة التى نفعها هذه
في كل انظام الفائد ومع المكره - نية اني بهوون مع دور الدولة
ويكون مع بدل على كبر لأهليه في مطالبه على إصلاح الميزانية
والاخلاقي الذي ستعنه فيما بعد

هذه البلاد هي بأشد الحاجة الى حكومة :

تعيد الثقة الى النفوس وتحصل على مساهمة الامة : سياسة تصحيحية
وإزالة وحزن موقوت

- تتبع سياسة تكشف وتواضع في النفقات العامة .

تبنى تصبب اقتصادى - اجتماعى من شأنه ان يدر قيمة اقتصادنا
الوطني في فروعه جميعاً .

الفصل السادس

السياسة النقدية^١

سبق أن عرضنا في القسم الأول من هذا الكتاب المعاصر الأساسية لمشكلة النقد

وإننا سنعرض في الفصل الخامس حلول هذه المشكلة منظوراً إليها من مختلف وجوهها وسندرس صورة خاصة للاتق النقدي الهندي الذي الموقع في ٦ شباط ١٩٤٨ وتأييده.

وسيعلم الفصل الخامس في ثلاثة أبواب تدور مباحثه على القضايا التالية:
أولاً لال . أ . على نظام التثبيت كاتون الذي ١٩٤٤ وتكييف هذه الاتفاقيات

الثاني . الاتفاق الهندي الهندي - أ . في الموقع عليه بتاريخ ٦
شباط ١٩٤٨

الباب الثالث : منظور مشكلة النقد البعيد الأجل . هذه مدنا مقبل .

(١) كان من المقرر أن يوضع من صنع هذا الكتاب في عام ١٩٤٧ من شهر كانون الثاني ١٩٤٨ ، وأحرز من الموعود المصروف من جراء انتظاراتنا حماية النقودات النقدية الهمة التي كانت حارة في باريس منذ أول تشرين الأول ١٩٤٧ - مما حدا إلى طبع القسم الثالث من الكتاب . وأعطى هذا الحق في التصديق من السادس وتنتهي نهاية الثالث عشر حتى رزح نسخة اعتمدتها كلاً .

وعلى ما توقع لندى النقدي العرضي المتدني في ٦ شباط ١٩٤٨ اتجهت في هذا الفصل ورده عليه من أجل كل ما هو متعلق بالسياسة النقدية الهمة وحسب أن نأخذ في شروحات وودعه من أجل ما هو متعلق على التوقيع من النقودات والتم . نقول ذلك على سبيل الإشارة إلى ما حصل .

الباب الأول

المعنى عن مقدم النقدية كانون الثاني ١٩٦٤ - ونكبت هذه الامتيازات
 أمنت اتفاقيات كانون الثاني ١٩٦٤ " سوريا ولسان افادة اربع سموت
 من الاستقرار النقدي
 ومن كانون الثاني ١٩٦٤ حتى ١٣ اذار ١٩٦٦ ما عتق النظام المالي ، دو
 الطاقة المفتوحة على المنطقة الاسترلية ، هو النظام المتبع .
 وقد كان سبب - سوريا تمرا ، اذا صح التعبير ، بين منطقة الفرنك
 والمنطقة الاسترلية .

وكانت كتلة التحرر الوطني العربية ، اولاً ، ومن ثم لحكومة
 اعرسية يقدمون لحكومتها سوريا وسنار كليات الدولارات ، ويعرب ، من
 القطع اندر ، التي تتطلبها حاجات الملاد المسة .
 واثنا هذه المرحلة من الاستقرار النقدي كانت تقلبات اسعار اذهب ،
 في داخل ، ناتجة ، في الدال ، من اسباب سياسية وتجارية وعن كثرة او
 قلة الاورق النقدية متداولة ، وم تكن ناتجة عن صعوبات القطع بـسمة الى
 الاسترليني .

وفي ١٣ اذار سنة ١٩٦٦ " ولا يعرف حتى الان على طلب اي فريق
 من الفريقين " - عاقت حرية نقل الرسايل الى منطقة الاسترليني . وفي ٦
 نيسان ، ويس قبل ذلك ، اعتمد الشعب اللبناني ، اجبر ، من حرية نقل
 الرسايل ، المشاة في ٣ حزيران ١٩٦٣ ، لم يعد بالامسكان المحافظة عليها ،
 ومن حاجات التجارة الى القطع الاسترليني ستؤمن بمقدار معتدل .

وقد كانت ، اذاً ، الاسباب او الاعتبارات المالية والاقتصادية التي
 اوجبت تقييد حرية نقل الرسايل ؟ لقد اجيب باشياء مختلفة : وان تذكر ،
 هذا ، النقولات التي كانت اكثر رواجاً في ذلك الوقت .

١ ان حرب لم تعض الاتفاق النقدي المعهود في كانون الثاني ١٩٦٤ ،
 وان ارادت فقط ان تصعط على حكومتها سوريا ولبنان لكي تخضع القطع

لاسترلي لمراقبة وسية ، ولا تعطيه منه سوى ما هو ضروري لأدق حاجات
تجارة الاستيراد ، وللمدفوعات الخارجية الملحة . ولأجل ذلك أعلن انقطع
لاسترلي قطعاً نادراً .

٢ - بظن ان الفرنسيين تحدثوا الى بعض حكامنا بالكلام التالي : « انه
يعوركم » ميران « كاف لبوار ميران مدفوعاتكم بصادرات يُخشى عيكم
- تفتقروا ويخشى على عملتكم ان تذهب وتبخر »

٣ - ويسدو ، الى حد محدود ، ان السلطات السورية والنسائية لم تنظر
معين عاضدة ، الى مراقبة توزيع الاسترلي

- ان لاموال السوررة - انشائية موحدة في الخارج تعد عشرات الالاف
ميرات لاسترلية ،

- ان الاستيرادات الضخمة للنفثع ولاشيء السكالية حدثت هوذا
في اسعار مواد كثيرة

- دخل البلاد ، منذ ايلول ١٩٤٥ وهي احدة التي لمعت فيها
الاوراق بدولة دروة التصميم في طريق التحويل من كسبة العملة المتداولة
تقليلاً مماحت لا من قسبة - وحتى ان تصير الـ من العديدة المتداولة غير
كافية لحاجات الاقتصاد الوطني .

٤ - ونحذر الاشارة ، بين الاسباب الاولية التي ادت الى اسطام جديد
مشأ في دار - نيسان ١٩٤٦ ، ان الادعية لتعدية البريطانية افدية
كانت قد انتهت ولم يصر الى عديمه السوري وكان على الحكومة السورية
ان تواجه احتياجات كثيرة للاستري ، كما كان قد اصبح الاقتصاد السوري
وسوري حملاً ثقلاً على حامله ، خاصة من النشائيين والسوريين ، من ٣
حزيران ١٩٤٣ الى ١٣ آذار ١٩٤٦ ، كانوا قد اسرفوا في استعمال حق الذي
اعترف هم ٤ وادي كان يحوهم بحوس رسميلهم الى الاسترلي

٥ - وقد كان للتدخل البريطاني اثر : فرض التقييدات التي وضع
عليها في دار - نيسان ١٩٤٦ ، ذلك انه نتيجته اتفاق فرنسي - بريطاني
انشيء معدل اسجريس وسشتت حرية نقل الرساميل

وللحكم على نتائج هذا التدبير يلزم ان نورد بعض الارقام :

لقد استعملت سوريا ولبان - من ٣ حزيران ١٩٤٣ حتى ١٣ آذار ١٩٤٦ - ما يزيد على الـ ٤٠٠ مليون ليرة سورية لشراء عملة استرلينية واند. اربعة اشهر الاولى من السنة ١٩٤٦ لم تصح الحزينة العربية تحت تصرف البلد سوى رسة ملايين ليرة استرلينية. ووصل مجموع المبالغ الاسترلينية التي تصرف بها لبنان - بواصلة دائرة القطع اوسية - خلال اربعة اشهر الاخيرة من السنة ١٩٤٦ الى الـ ٣٨٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية ، منها ١٨٠٠٠٠ ل. استرلينية تحت عتب الحزينة العربية للبنان

غير ان تأثير هذه التقييدات لم يفعل قطعه مباشرة وذلك بسبب *accredits* التي كانت قد عمت بواسطة التجارة خلال الاشهر التي سفت ١٣ آذار ١٩٤٦. واكفي بحمل صعوبات القطع كافة ، علينا ان نذكر بأن الحزرة العربية وصحت ، خلال اربعة اشهر الاخيرة من السنة ١٩٤٦ ، تحت تصرف سوريا ولبان ، قطعاً نادراً اجمع ٦٦ مليون ل. ل اي م. يعادل ١٦ مليون دولار و رسة ملايين ليرة استرلينية وقد حصل التوزيع بينهم ، في الداخل ، على اس ٥٥ / سوريا و ٤٥ / لبنان غير ان كل بلد من البلدين كان يحتفظ بانقسم النادر الذي حصل بتأني له من تصديراته ، ومن ارساليات ملاحره ، ومن دخل السياحة والاصطفاى فيه ، ومن توصيف الاموال الاحدية وانفقات التي كان ينفقها الاحانب على ارضه الخ .

وقد تمسح لبنان ، من المداخيل ، خلال اربعة اشهر الاخيرة من السنة ١٩٤٦ ، قطع نادراً قيمته ٥٧ مليون ل. ل تقرب ، وهذه هي التفاصيل :

المصدر	ليرة سورية	ليرة سورية
من الخزينة السورية	٦٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠
من رسة وضع اعم من سوريا		
محيرة	٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
مجموع	١٠٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠٠

ون لقطع اعم من سوريا هو من مصدر رسمي لا مثل سوى ٤٤ - من اصل ثمن بحمل المستوردات « المسجلة » من البضائع اربعة للاستهلاك سباني (ولا تدخل في هذا الحلب مشترياتنا من سوريا ومستورقات من اسنود والسلك الذهبية .

ويجب ان تضاف ، بصورة خاصة ، الى مداخلنا الرسمية من القطع النادر الاشياء التالية :

١ - استعمال قسم من اموالنا المضخمة الموضوعة في الخارج ضمن منطقة الاسترليني .
٢ - ثمن القسم الاكبر من الصادرات الى بلدان انقطع النادر ، ذلك الثمن الذي كان يمتلكه الصددون ، وعاباً ما يكون ذلك خلافاً لتعهدات الصريحة التي كان يتقيد بها هؤلاء تحت وزارة الاقتصاد الوطني لدى استعصاهم على احوارات التصدير .

٣ - ارساليات المباحرين الكثرة : فعند ان الميت اوراقه البريدية في آخر السنة ١٩٤٥ لم يعد دائرة القطع حق التفتيش على هذه الارساليات وشيخ ، هنا ، سراً الى ان مؤسسة شكية هامة في بيروت حصلت ، لوحدها ، على اكثر من خمسة ملايين ل . ل شيكات وحولات الميت خلال السنة ١٩٤٦ بقصد اسد لها ارساليات يستفيد منها المرسلة اليهم من فروقات القطع .
٤ - ١٠ دفعة السباح ، وان قسماً من هذه الماسة ينفق عملة مصرية وفلسطينية لا تفر في دائرة القطع .

٥ - ومعلوم ان الاستيراد من فرنسا وان اوراق السباح في فرنسا لا يتطلبون قطعاً نادراً ، حيث اتفون ، يول حراً
كل النجار الدنابرون ، في شهري تمسرت الثاني وكابون الاول من السنة ١٩٤٦ ، بعد اكون ، تحوّل استيراد الصانع الضرورية ، تسع ٢٦ مليون دولار وكانت وزارة الاقتصاد الوطني لا تقلق سوى ١٠٠ ٧٠٠ دولار .

لا ان سوريا كانت اوفر حظاً من في القطع النادر
٦ - فقد استعصت على حتمها لباحة ٥٥ . من القطع النادر المعطى لنا من الحريرة الرسمية .

٧ - وان حصة سوريا من القطع النادر الدتج عن الصادرات كانت تسع من ٧٠ الى ٧٥ . ذلك لانهم اوحى ان تملك الدولة لمصدرة من دولتي الوحدة الحركية بالاستقلال ، كل ما يتصل اليها من القطع النادر ثمة لصادراتهم في اوائس اسنة ١٩٤٧ كانت حكومتها البلد قد وصفت التخصيمات الرسمية لاستيراد وتصدير اسنة ١٩٤٧ كما يلي :

نوع	المصادر		الواردات	
	ملايين الليرات	نسبته	ملايين الليرات	نسبته
مركبات فرنسية	٢٧,٥	٥,٥	١٥	٣,٣
ليرات استرالية	١١	٦٦	٣٥	٧,٧
دولارات	٧١,٥	٣٨,٥	٥٠	١١,١

وقد جعل تخمين دخل القطع النادر على أساس النسبة المئوية التالية .

لبنان	سوريا	المئوية المئوية
٦٥	٥٥	١١
٢٥	٢٥	١١
٨٠	٢٠	١١

وكان سدر ، في السنة ١٩٦٧ ، يحتاج ، لوحده ، الى كمية من « القطع النادر » الاسمي ٩ حده ، الا ان ١ ملايين ليرة استرالية و ١١ مليون دولار . وهل كان يفسر لبنان ان يستجاب اذا ما طلب هذه الكمية من الخريصة الفردسية ، حين ان الحكومة الأردنية كانت قد امنت الحكومة اللبنانية عزمها على نقض الاتفاقات النقدية ؟

ومن جهة ثانية ، درست التصريحات الشفوية البسيطة - وما عدا الملاحظات القصائية التي صارت دائرة القطع ضد بعض صغار المالكين - لم يصر الى اية دعوى رسمية حديثة لاستعادة المئوية ملايين دولار التي كانت دائرة القطع قد ورعت قسما منها لاستيراد بضائع لم تصل قط ، والتي يمثل قسما الآخر من الصادرات التي كان قد صدرها بعض التجار النافذين وتمهدوا باءاء ثمنها - قطعاً نادراً - الى دائرة القطع .

وقد رادت حاجة لبنان الى الدولارات ، خلال السنة ١٩٦٧ ، من جراء الضرورة التي اوجته ان يتحول بالبيع والمدين من لبنان ١٠ وراة البحر . ومع ان الخريصة الفردسية - تنقطع عن سد حاجات لبنان الضرورية بالقطع النادر ، كما يشير الى ذلك الشرة التي ادعها في ٣٠ شرب الاول

١٩٠٧ موير لاقتصاد الوصي فظل ذلك عاجزاً عن ... حجت طبعية العادية

وبذلك ، في يتعلق بالاستحصال على القطع لعدد (الدولار حصة)
بعض محاولات

يسود ان الحكومة كانت قد بدأت في مفاوضات مع شركة «التاسين»
الاستحصال على سلطة من ملايين كثيرة من الدولارات بحسب ما يستحق
للدولة عليها خلال السنين المقبلة .

وكان سبق للحكومة ان نشرت مفاوضات ... سنين تقريباً ، مع
بنك اميركي كبير (مدرا ل رور بنتك) لفتح لها «كريدت» من خمسين مليون
دولار تضمن حكومة الولايات المتحدة ، فلم تنجز هذه المفاوضات الى نتيجة

الباب الثاني

١٩٠٨ م - الثاني الفرعي - الثاني الموقع في ٦ شباط ١٩٠٨

كما قد اشرنا سابقاً الى انه يوم صار الى تدني الفرنك ، للمرة الثانية ، في
شهر كانون الاول ١٩١٥ ، نذل تعادل الفرنك والـ «التريني» بحيث اصحت
لليرة الاسبرينية تعادل ١٨٠ فرنكاً فرنسيا اي ٥١.٣٥ فرنكاً فرنسياً لكل
ليرة بنزنية وقد اوصى هـد العديد الى دفع ١٦٤١ ملياراً من الفرسكات
الفرنسية تقريباً الى سـك -ورية واستد نية المحافظة على التعادل بين الليرة
البنزنية والليرة الاسبرينية ملساً بـ «مقوص» (ولا اهمية تذكر لعملية الدفع
المادية او احادية)

ان المعقبات كانون الثاني ١٩٠٤ لتعدية تطلعت الى دفع فرق تدني قيمة
الفرسكات التي كانت بحوزة سـك الاصدر ومكتب القطع الى تدني امورت
وقد حوّل الى غير التعادل بين امورت الفرنسي و «ليرة» لـ «ليرة» ، و «ليرة»
من (٢٢٤٦٥ فرنكاً ليرة لوحد في ٥١.٣٥ فرنكاً ليرة) وصي الى
حسرة قطع في قيمة موجودات سـك -ور و «ليرة» «ليرة» لاوسية والتي
تشكل القطعة و «ليرة» في سـك الاصدر وتشكل «ليرة» بحوزة مكتب
القطع من الفرسكات .

وقد سجل بنك لاهدر مورانه السورية المؤرخة في ٣ كانون الأول ١٩٠٥ في ايوب الموجودات ، المدعى التي له لدى الحكومة العربية هكذا

مراكات عربية	
١١ ٥٧١ ١٦٢ ٣٣٦ ٩٥	ح - ب بقية النقد لاهدر
٥ ٥٣٠ ٦٥٠ ٨٤٣ ٨٥	- حساب مكتب القطع « والردائع » :
١٦ ٦ ١ ٨١٥ ٩٠ ٨٠	ا - خرج

ب مناقشات المجلس الوطني العربي ، بمناسبة التصويت على هذا الاعتراف ، دلت على عزيمة عرب على مقص ثقافت ١٩١٤ . وفي مذكرة ، تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩١٦ ، اشترت الحكومة العربية الحكومتين السورية والسورية « كان في بينها من مقص اتفاقيات لـ ٢ ١٩١٤ مذكرة ان صيانة التبادل بين نقد واحد الاستقالي ، استحق عليهم في تلك الاعاقات ، لا يصر ب ا لسن واحد .

لم تعترف الحكومتان السورية والسورية بهذا التفسير بخصوص الاتفاقيات غير ان الموقف العربي اعد الى حد بحث العلاقات العربية الفرنسية - السورية اللبنانية و اوح ان يصر الى مفاوضات ومن جهة ثانية ، ووجه ليس مطلوب انتي وصات اليها ، ان الحكومتين السورية والسورية اتصلا بالواسط لمالية لامركية والبريطانية بنية ربط النقد اللبناني - السوري ، اد ، قدمت الحاجة ، ان في كتلة الدولار او في كتلة الاستقالي ، غير ان هذه المساعي لم تنجح .

وظلت الحزينة الفرنسية ، في هذه الاثناء ، خلال السنة ١٩٤٧ ، تعلم دولتي سورية ولبنان القطع النادر الضروري لها .

* * *

و من جهة لاقتصاد السياسي اللبنانية ، وقد كانت تتوقع هذه المفاوضات النقدية التي لا بد من ، ادلت برأيها في مذكرة قدمت الى وزير الاقتصاد الوطني بتاريخ ٧ تموز ١٩٤٧ تعرض فيها ما يلي :

« ان مشكلة تصفية تعطية ناندنا هي ، على ، يظهر ، مرتفعة ، رطاً
 وثيقاً ، في المذاوحات الدائرة حول تصفية الاملاك الفرنسية
 » فلا كدت النظرية اللسانية لم نصل اليها بوضوح يصوب علينا ان ندي
 رية في امكانيات الوصول الى حل هذه القضية حلاً مستحلاً .
 » بيد انه يبدو ان قضية الاملاك الفرنسية تعرض كى يلي .

(ا) ان نص صك الانتداب لا يرغمنا قط على دسج عن العسكرية
 وغيره من الانشاءات العسكرية المسلحة على اسم وزارة اخوية الفرنسية
 وفقاً لثمن سحر الاملاك الحاضر . وهذا ما ورد في المقطع قبل الاخير من المادة
 ٢ من صك الانتداب مطوفاً على المادة ١٥ منه .

ب) قد يكون ثم محال لتسليم الحد الحبل ، فالالتج . اى حل حبي
 يكون اوصى من لالتقاء الى التحكيم :

« ن . ان نقسم الاملاك الفرنسية الى قسمين . انقسم المشتمل ادارياً
 والقسم المستملك بالثراء .

« - ا . ان التفرغ للدولة اللابية عن قسم تحتجبه من هذه الاملاك اقدم
 ان تدفع ثمنه العادل .

« و . ا . احياناً ، اشاء مكتب لساني - فرنسي لتصفية الاملاك
 الفرنسية تدريجياً وقتناء الارواح . مناصحة بعد حسم سمات الكلفة ، وتسديد
 حصة فرنسا بنشرة او حصة بشر قطا ، بدفع . من قط في كل سنة سكي
 لا يحتل . يزان المدفوعات اللسانية .

وهناك اقتراحات اخرى يمكن تقديمها لدى اطلعا على الوثائق الرسمية
 التي تناول الاملاك المذكورة ولدى اطلعا حقيقة النظرية اللسانية .

ا . قضية تصفية تعطية نقدنا - التي تتألف حالياً من ٢٥ مليار فرنك
 فرنسي - يمكن مواضعها ما تمناً لقضية الاملاك الفرنسية واما بالاستقلال عن
 » ثمة قضية لها نالغ الاهمية ويمكن ان تلعب دوراً اورياً في قضية تصفية

التعطية الفرنسية وهي كبر الاعادة التي تنتج لغرب من توسيع تجارده توريدها
الى سنان : ان بلادنا مفتاح الشرق الادنى خاصة عندما يتم لاجداد اسواق
للمواد الكيماوية الفرنسية .

« ومن احصاءات السنة ١٩٤٦ واحصاءات النصف الاول من السنة ١٩٤٧
تدفع جيداً عن ذلك .

« ومن جهة ثانية ان السياحة الليبيرية في فرنسا اخذت تسع ثماء
كثيراً . وان اسياح الليبيريين ينفقون في فرنسا سبعة مليارات فرنك على
اقل تعديل .

« وما لاشك فيه ان معاوضات تجاري بنية حسنة صاعدة ومساعدة
توحي لم الاعتبار الاقتصادية والمالية فقط ، وتبعد كل فكرة ايداء
من الحبيين يمكننا ان نفهم الى ترضح ترضي العريقين
« ان تعطية النقد اللباني والسوري - ونعطي النقد اللباني وحده اذا
دعت الحاجة - يمكن ان تحقق وان نحل بسهولة وفقاً للطريقة التالية .
« توزيع التعطية الى قسائم ثلاث :

١ - قسمة قدرها النصف تضمن من كل تدبير يحصل بالسياسة
الى الدولة الاسترالية ونجند بارتقبات تصفية مشكلة الاملاك المملوكة بالاملاك
الفرنسية

٢ - قسمة قدرها النصف تضمن من كل تدبير يحصل بالسياسة
الى الدولة الاسترالية ورفع على دفع استرادات ونفقات سياحنا في فرنسا
خلال السنوات الخمس المقبلة

٣ - قسمة قدرها الثلث تصمى فوراً وتدفع إما ذهباً وإما دولارات
اميركية ، وان عنة استرالية ويجب ان يتم الدفع على مدى ستة الى ثني
عشر شهراً .

« ان حلاً يعتمد الاسس لمروضة اعلاه يرضي الحبيين في نقاد كثيرة .
علينا ان الرئيس من يريد في القسم الاول من تقريره الذي وصل الى

بيروت خلال شهر بـ سنة ١٩٠٧ ، علم من هذا الاقتصادي الكبير يقترح حل العلاقات للعربية - الفرنسية - السورية على أساس تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وبصورة خاصة على تشجيع شراء المواد المنتجة الفرنسية بـ جمعية لاقتصاد سياسي السورية ، تفرق بين « المواد المنتجة » و « مواد الاستهلاك » ذلك استناداً الى مبدأ تصدير القسم الأكبر من البضائع الفرنسية المستوردة .

* * *

في ايلول ١٩٠٧ قصد وزير الخارجية السورية ان يدرس بفتح مفاوضات تتناول مشكلة انهاء ، وقد اوكلت سوريا الى وزيرها ، المفوض في باريس امر هذه المفاوضات الفرنسية - السورية .

بـ وزير لـه « لاني » الذي انعم في اول تشرين الاول ١٩١٧ كانت امنية منه تصميمه انهاء القديرة والمالية والاقتصادية المتعددة

وكانت الحكومة الفرنسية حصلت سمعت لجيوش خاصة السورية والسببية التي تمنع قيمتها ٢١٩ مليون ل.ل. (١٠٠ مليون ل.ل. متوجدة على سورية و ٧٩ مليون ل.ل. على لبنان) تعرض مؤخر الى التوقف مراراً ، غير ان فرنسا عادت وتزلت عن هذا المطلب ،

وقد توصل الطرفان المتفاوضون ، بعد مفاوضات جاهدة ، وخلال النصيب الثاني من شهر ١٩١٨ الى التفاوض النهائية التالية :

١ - الاحكام التالية : مادة موجدات في الشركات الفرنسية .

١ - ان تصفية موجودات بنك سوريا ولسان بالفرنسكات الفرنسية ودعت على مدى عشر سنين تكون لحكومات السورية واللبنانية ، في نهايتها ، قد ستجرت رحيلها بالقطع ابادر الذي تقتضيه ، وادى ما وجدته لبيدات لقطع في نهاية هذه السنين عشر فيستد بصرف للمبلغ المطلوب بالبضائع الفرنسية والنصيب الاخر بالبيع الاوروبي وذلك نظراً ستنين وفقاً لكتاب تصفية المادة السابعة من لاتفاقية المهدم من وزير فرنسا لمفوضات ربيع ١٣ - ١٤ شاط ١٩١٨ للشور مع الملاحق .

٢ - ان حكومة العربية تضمن التبادل بين المراك الفرنسية والميرة الاسترالية على اساس ٨٨٣.١٢٥ ع ل ليرة الاسرائيلية الواحدة وذلك ي

أن عدد اير ١٦ ملياراً من الفرنكات المحدث والمذخور فوق قيمته نتيجة التديني ابي طرا على المورث في ٢٦ ك ١٩٤٨ ٢ و من هذا التديني المذخور ٤٥ / قد حدد عدد الليرة لاسيوية ٨٩٤ فرنكاً عوضاً عن ١٨٠ فرنكاً و حدد عدد الليرة اللاتينية ١٧٤٨٣ فرنكاً عوضاً عن ٥٤٣٥ فرنكاً و قد توجهت الى اير ١٦ ملياراً بعد ٥٥ و صحت طويلة ، اذ ان الحكومة الفرنسية رعت في حصر صلتها بمشقة ثم ١٣ ملياراً من الفرنكات ، سيجسم من مبلغ ال ١٦ ملياراً من الفرنكات ثم « الممتلكات الفرنسية » وهو ملياران تقريباً ، ١٠٠ / رصيد ، بعد دفع فرق قيمته ، فيبقى محمداً حتى اول ك ٢ ١٩٥٣ ،

عدد من اول ك ٢ ١٩٥٣ ، وعلى مدى خمس سنين ، يمكن استعمال هذه المبالغ بسعة يجب لا تتجاوز المشر في السنة واحدة بعية دفع القاب المـتـورـدات المـتـدـة من ضمن كتلة المورث وكل المتقل يحصل في الربـاـيل بين و بين فرنسا و اراضي الاتحاد الفرنسي و يفتح حساب في بنك سوريا و لبنان لسكافة الاعمال التي تحدث بين لبنان و كلة المورث من جهة و بين سوريا و لبنان من جهة ثانية . يقيد في هذا الحساب سوريا و لبنان قيمة التصديرات التي يصدرها الى منطقة الفرنك و الاموال التي يحلها من فرنسا و من اراضي الاتحاد الفرنسي كافة ، و يقيد في الحساب على سوريا و لبنان اثنان المستودات من منطقة الفرنك و كل الاموال المتقولة من سوريا و لبنان و جهة فرنسا .

ان نسبة المشر ، المذكورة اعلاه ، يمكن زيادتها بالاتفاق في حال حاجة سوريا و لبنان الى زيادة كمية النقد المتداول او لاي سبب اخر و في اول ك ٢ ١٩٥٨ ، خلا امكانية التعديد ، يدفع الرصيد الذي لنا من الفرنكات كما صدر شرحه في المقطع (١) اوارد اعلاه .

ج) ان رصيد موجودتنا بالفرنكات « المورث للفرق بين مجموع قيمة موجودتنا ، في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، اذى بنك سوريا و لبنان ، و بنك الاصدر ، « و بين ال ١٦ ملياراً من الفرنكات هو غير مضمون وهو خاضع للتديني الذي حصل في ٢٦ ك ١٩٤٨ ٢ و يستعمل هذا

لمبلغ لشراء الادوات وابضائع الفرنسية او الثابتة من ارضي الاتحاد الفرنسي
ولشراء بعض القطع الاوروبي وفقاً للتعريفة الرسمية في بنك فرنسا وذلك
لغاية لا يمكن ان تزيد على نصف المبلغ الاعمالى ؛ وستبين الكيفية للاتفاق
بين الفريقين ؛ غير انه يستنتج من تصريحات الحكومتين اللبنانية والسورية
ان قضية « الحساب القديم رقم ٢٢ » حيث تكون « محلة ارضة موحدة
رامنكات المحاكمي عنها في هذا المقطع سوى تحصل في سنتين فقط »
(د) تحتفظ الحكومتان السورية واللبنانية بحق تغيير التبادل الرسمي الذي
بين نقدها وبين الليرة الاستريسية بدون ان يعطرا اي تعديل على حساب
« موجوداتهما بالفرنكات الفرنسية ».

٦ - للاحكام دالة الثانية هذه ادارة الائتلاف وكل حالات مائة :

لقد وقعت قضية عامة حسابات ادارة لائتلاف الفرنسي على سوريا ولبنان
وواحدت سوريا من الاتفاقية هذه النصفية وكيفية دفع الديون الفرنسية والديون
اللبنانية السورية :

١٠ الديون الفرنسية :

١ - ثمن مبيع « مستلكات الفرنسية » ، المصطلحات العسكرية ، الانشاءات
وخطوط النفوقية ، محطة الاداعة في بيروت ، دوات السلامة الجوية ، ومعدة
احالة الجوية .

٢ - حصة مبلغ الديون الفرنسية ٢ مليون ل. ل. على لبنان
و ٢٥٥٧٨١٠٦ ل. س. على سورية تدفع على خمسة اقساط - سوية ماسدية
تستحق في ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ، ٣٠ حزيران ١٩٥٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٥١ ،
٣٠ حزيران ١٩٥٢ ، ٣٠ حزيران ١٩٥٣ .

ب) الديون اللبنانية والسورية :

١ - حدد رصيد حساب المصالح المشتركة ١٧٣٤٨٠ ل. ل. ١٤٧٥٨ ل. ل. س.
وقد وضع كاشف ماسدات المالية الموجودة في حوزة حكومة الفرنسية لحرب
دولتي سوريا ولبنان

٢ - وقد عينت مهلة ستة اشهر تبدأ من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع

التنفيذ ، لتسليم لاموال والسندات المذكورة اعلاه

ج (وقد قبلت الحكومة الفرنسية في تطبيق القانون الثاني لتصفية تعويضات المستخدمين اللبنانيين المصروفين من خدمة وتعويضات العمال المدنيين في الادارة والجيش الفرنسيين

د (ان الحكومة الفرنسية ، من جهة ، واخكومتين السورية واللبنانية من جهة ثانية ، يتبدلان عن كل حق وقد يمكن ان يطالب به الفريقان اشان الحقوق واحداث الساعة لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية

٣ - الاحكام العامة والاصراية

١ (ان نقل الاموال اللبنانية السورية الى فرنسا او الى الاتحاد الفرنسي بقدر بدون ان تحد بوعية لاموال وكثير ، غير ان النقل يجب ان يحصل بطريقة الوسطاء المأذونين .

ب (تتبع الحكومة الفرنسية نظاماً اكثر سرحاً لنقل وتحويل الاموال ايجارية على ملكية السوريين واللبنانيين المقيمين في فرنسا او في اراضي الاتحاد الفرنسي

ج (ان اسم الشركات ذات الامتياز الموجودة في فرنسا للسوريين ولبنانيين لم تعد محمية واعطيت ، فوق ذلك ، من دفع ضريبة الدخل في فرنسا .

د (تحتفظ الحكومتان السورية واللبنانية بحق تعديل او تكييف الامتيازات المعطاة للشركات الفرنسية ذات الامتياز ، التي تفنى خصصة في هذه الامتيازات انظام الموقت احاي

٤ - الاحكام التجارية :

١ (ان الميراث التجاري بين فرنسا والاتحاد الفرنسي من جهة وبين سوريا وسناب من جهة ثانية بطل بحفاظا على موارده ، ويصاد درس العلاقات الاقتصادية العامة مرة في السنة على الاقل . وفي حالة عدم اللوارس بتداول الفريقان مرة سنين نظام نقل الاموال او الاشد في وقتاً لدخالة بمرصة .

ب (تبدي حكومة العربية ، منذ الآن ، استعدادها بفتح المستودعين

حمية التي يطالبون بخص استيراد عسكرهم من شراء الحظايا الفرنسية ،
١٠ مجموع قيسه - ٣ مليون فرنك في ائمة الاشرة المقلدة .

ح () تحت حكومة الفرنسية بان تشجع تصديرها نحو سوريا ولبنان
وتتفق الحكومات في يتفق - صانع التي تصديرها و ستيردها محدودا على
تعزيز هذه الكميات وتحديد وقت تبادل

د () ان يروتوكولا جديدا - ينظم مرقمة التطلع ، ويؤمن حسن سير
العلاقات المالية بين انفرميين ، ويشرك سوريا ولبنان ، عند الحاجة ، في ارباح
الاتفاقات التي يعلها الدلاذ الاخرى مع فرنسا بشا مدفوعا ، مع مصلحة
الفرنك - سوف يوضع في مهنة ثلاثة اشهر ابتداء من وضع هذه لاتفاقية
موضع التنفيذ

تلك هي خطوط العدة مشروع اتفاق البعد اسهي التي قضت ليها
اربعة شهور من المفاوضات الثلاثية الجاهدة ، وقد قبلت الحكومة الفرنسية ،
حوالي اواسط كانون الثاني ١٩٤٨ ، تعديلين جديين تقدمت بهما حكومت
سوريا ولان ، وقد وضعتهم الحكومة السورية (

المادة ١٧ ان تكون مصبة موحودة ، انه كانت نصبة نهائية في آخر
١٠٠٠ الاشرة

المادة ٢٢ - ان اسفند الوقت المطلق على الشركات ذات الاعتبار الفرنسية
يكن تعديلها

كانت الحكومة الفرنسية قد حددت يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ آخر
موعد يتهم فيه على الحكومتين السورية والسورية قبول وتوقيع او رفض
مشروع الاتفاق المعدى الذي وضعه المعارضون بالاشتراك .

وفي اثناء الاجتماعات اللدية - الدورية المعتادة في شتوره ودمشق وبيروت
خلال الاسوع الاخير من كانون الثاني كان يبدو ان الحكومتين متفقتان على
التوقيع وفي يوم الخميس الواقع في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ وقع الملت
حكومة السورية ، حكومة الدابية عربها الحديد على رفض الاتفاق

دش ان اجتماعا من اورراء والبواب وشي ، صانع لاتحادية سورية فقد
في اليوم السابق في القصر الجمهوري دمشق اقضى الى جماع سورية على لرفض

ويوم الجمعة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ عقد في القصر الجمهوري بيروت مجلس نوري، ودعي اليه رئيس مجلس النواب، ورؤساء اقطاب العمالية، وممثلو المصالح الاقتصادية اللبنانية، وجميع اللجان على طلب توقيع الاتفاق النقدي.

دستارح ۳۰ کلون اشانی وقع لاتاق للاحرف الاولی وواع نهانی فی
 ۱ شاط ۱۹۶۸

計 分 格

للاطلاع القدي الموقع في ٦ شاط ١٩٤٨ حسنة وسيناته . انه لا يوافق
المصلحة للسنة من الوجهة الثالثة :

١- يبلغ مجموع موقوفات مؤسسة الاصدار ٢٣٦٢٨١٠٥٥١،٠١٣
فريكتا وريدياً - ستة عشر ملياراً اي ١٦٤٧ ، فقط وصول تعداد مع
الهيئة الاقليمية اما الـ ٣١،٣ . الباقية فتدنت نسبة ٤٥ فيكون مقدار
الذي الذي اصل المجموع اذا ما حسب حصة ١٤ تقريبا واذا ما
حسبت هذه الحصة ، فقد المبلغ في السوي تلمع الـ ٦٠ مليون ل.ل. من
وتكون خساره لسان من الـ ٢٠ الى الـ ٢٢ : مليون ل.ل

يمكن ان تفسط هذه الحسارة على ٢٥ او ٣٠ سنة فتتضمن بطريقة فنية
ان اطلع الاربع مليون ل بثل القدم من القدر المادول الذي لا يفتح لي
مصلحة ، وهو القسم الذي يوجد في التداول حاجات اللازمة ل
١٦٤٥٠٠٠ سمعة وحدث خمسة اربع مات استرجية لشخص الواحد .
سدت على الخربة او ب صيانة حيثه من مدوة البلدية - لم الى مؤسسة
الاصدار وب حصة الدولة من ارباح اصدار الارقي للمدينة يحسن ان توقع
على استهلاك هذا المقام .

۲- روی و عطی در لاریات ایستاد و روی و عطی در لاریات ایستاد
الاستیة و القطع اندر روی و عطی در لاریات ایستاد و ۱۹۰۸ و ۱۹۰۹ دست

١٦ مراجع المجلد رقم ٢١ - عصر الإنشاء - المجلد رقم ٢١ - المجلد رقم ٢١
شباط ١٩٨٨

ان يستمر ، خلال كل سنة من السنين المذكورتين ، ١٠ قيمته مليون ونصف المليون ليرة استرلينية تقريباً من القطع ، وسوف يستلم ما عدا ذلك ، من البضائع الفرنسية بما قيمته ١٢٥٠ مليون فرنك سنوياً .

٣ - وسوف لا يستلم قطعاً خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢

٤ - وخلال السنوات الخمس التالية سوف يستلم سنوياً بضائع فرنسية بما قيمته مليوناً ليرة استرلينية ؛ ولم يذكر بوضوح ان نستطيع الحصول على قطع وروبي

٥ - في السنة ١٩٥٨ سوف يتسلم وحيد التخطيط التي لنا اي عشرة ملايين ليرة استرلينية تقريباً وكلها بالقطع الذي يسميه ، هذا اذا لم يكن

هناك قيودات في القطع ؛ وفي حال وجود القيودت سوف يتسلم نصف هذا المبلغ بضائع فرنسية والنصف الآخر قطعاً اوروبيا

٦ - واخيراً ان اصغر سينة في الاتفاق القدي اننا معرضون لتحويل

حذره حديده في حال تدنى ايجره الاسترلينية ، وهذا امر ممكن .

ان تصفية موجودات بنك بالفرنككات الفرنسية ، مورعة على عشر سنين ، تفصي الى استلام ١٠٠ مليوناً ليرياً قدره ٢٣ مليون ليرة استرلينية بضائع فرنسية

وقطع ، وقيمتها مئتان ونصف المليون من الفرنككات الفرنسية بضائع فرنسية . فاد كان لاتفاق ٦ شباط ١٩٤٨ فاننا قد عدنا ان هذا ، ولا شك ،

حالات طاهرة اكيدة

١ - للحصول على فرن مدني ١١ ٦٨٤٧ من موجودات بالفرنككات

الفرنسية ؛ وهذه اقيمة لم يدر كذا ، اندي الذي حصل في ٢٦ شباط ١٩٤٨

٢ - المدة فطة على تعادل القدر اسكاني مع لاجرة الاسترلينية وقد البدان العربية التي تقتضي عاين ، ان نسمي معها علاقتنا لاقتصادية وهداية كاهراق ،

وفلسطين ، وشرقي الاردن ، ومصر

٣ - التأكيد من استقرار نقدي على مدى عشر سنين - ان الاستقرار

نقدي ضروري لملا كاهين يعبر عن موالية ما به الحسابي وهو امر مهم ودق يظل بحاجة الى الترداد .

٤ - حصول على محتاج الفوائد اذقتدية ، والتمدية ، والمالية ،

والصربية .

٥ - تصفية علاقاتنا المالية والنقدية مع الحكومة الفرنسية تصفية نهائية في مدة عشر سنين.

٦ - اما ، فما لو رفضنا مشروع الاتفاق النقدي الذي كان معروضا علينا ، لكننا تفرنا في المجهول :

- ارتفاع مباشر لاسعار الذهب .

- ارتفاع قاحش جديد لاكلاف المعيشة .

- المطالبة في رفع المعاشات والاجور .

- اضرابات واضطرابات اجتماعية .

عمر في الموارد ، اعتمادات اضافية ، زيادة انصرائب والرسوم .

ان الحكومة اللبنانية ، وقد اصبحت سيده مقلراتها النقدية ، كانت اصدرت نقد انابيا ، وكانت حاشا للماحة الى المسال قد جرت الى التضخم لماي في كافة الحقول وتشيل مطامع الادواق النقدية .

ليس من السهل على بلد صغير ، وهو عاجز عن مدفوعاته الدولية ، ان يؤمن استقرار مقده

بن مثل الاصدر وانقد الحديد لا يتحلان انجبالا .

وب دعرا في الحفل النقدي بمكته ان يجر الى انهيار اقتصادي واجتماعي

وان لادنا ليست مهيئة لتخرج نفسها في محاربة مقضية هامة كهذه القضية .

وسكن «واقع هل كان ، ان نحار » وهل هيتا نصميا آخر »

وهل كان على احرمنا السوريين ، الذين كانوا يصغر ، هذه التوقيع ،

تصميم نقدي يعرضونه علينا ؟

وفي ما عدا اقتراحاتهم الاخوية ، ولكننا افلاطونية ، في حين كافة

واردنا مشتركة وهل حصرنا شتا آخر لتصميم القدي ؟

لما نعلم الى ماذا كانت تهدف اقتراحاتهم .

- منع و تحديد اسبق لادنا المشتركة بالارقام التي تسلمها تصديرة

المشتركة ومكايباتنا التي يعمرنا عيه ، القطع النادر الذي في حورث

ادمننا بهائ في النظام الاقتصادي السوري فيسعون عنا ، هكذا ،

كل مكاسبية في انتاج خدمات او في نتاج الضائع الصالحة للتصدير

ولكن ماذا يكون مصير الاتحاد الثاني في مثل هذه الحالة ؟

* * *

رأى حسب الرغص السوري كثرة وهي نفسية وسياسية واقتصادية :

معنى قول رأي العام السوري : لأسباب نفسية ، يعود في أن لا

يذهبوا على أية علاقة مقبده ، وحتى نقدية ، مع الحكومة الفرنسية :

- الحوادث الثورية التي حصلت في بغداد على إثر توقيع معاهدة بورصهوت

من قبل السيد صالح جبر رئيس الوزارة العراقية جعلت بعض رجال السياسة

السوريين يحشون انقلاباً مماثلاً من الشعب عليهم .

- كبار الصناعيين السوريين لا ينظرون بعين الرضى الى الاستيرادات

الضخمة التي كان مقدراً لها أن تزيد ، خلال السنتين ١٩١٨ و ١٩١٩ على

سبعة مليارات من الفرنكات ، فهي ذلك قلب وتهديم تصميمهم الاقتصادي

القائمة على منع الاستيراد .

إن قول كبار مهندسي الاتفاق ، على رغم رخص السوريين ، أنار ، في

دمشق ، اقوالاً عقيمة مؤلفة من قبل الحكام السوريين وجرأتها تهدد بالهوان

الوحدة الحركية واتحاد قداير اقتصادية معادية : ونشر مشروع الاتفاق

النقدي الفرنسي غير النهائي وقبل ، تدخل عليه التعديلات التي أجريت على

طلب المفاوضين اللبنانيين والسوريين غير أن هذه المسألة انحطت فان نشرت

الحكومة اللبنانية نص الاتفاق الرسمي .

وكان من المؤلم أن ترى بعض الرجال السياسيين والصناعيين وبعض المهندسين

السوريين يبدون حمداً كبيراً يعرضون على ليلاد تسي وحة طر السوريين ،

على حسب أشخاص عديدين يعتقدون ، من حسن نية ، ضرورة المحافظة على

الوحدة النقدية ، منها كتاب الامر ، ويحشون خاصة . نتائج الانهيار الحركي

يحدث ، لسوء الحظ ، عدد كبير من انظار المديريين العاملة المالية ومن الذين

على غلة اقبال هذه مهمة يتوقعون امكانية تحقيق ربح وفاء من جراء نقد

لهم المشروع بتقيد لاستيراد و منهم وينتفون دورة جديدة لارتفاع لأسعار

وسنحاول ، هنا ان نمسك تصميمات مشكلتين مختلفتين اللذين واحدهما

الحكومات السورية واللبنانية .

١ - سكان بلاد النجدي من وجه نظر سورين

(١) سوريا تد في مرحلة يجر معها تجارة الأقطان .
ان عشرات المعامل الصناعية الكبيرة كانت قد انشئت او وشكت
ان تخرج : معامل نزل القطن ، معامل نسيج مع ١٠٠٠ منها المنسوجة ، معامل رجاج ،
معامل لتكرير السكر الخ . تذهب سوريا لان تصيح وسطاً صاعياً كجراً
في الشرق الاوسط .

- ان اعمالاً عطية لمري قد انحوت او انها على وشك ان تخرج ، فان
تجديد الزراعة بالادوات الآلية ، وتوسيع المساحة المروعة والمروية ، وتجديد
الاشجار ، وادخال رراعات جديدة الخ . . . سوف تحمل من سوريا وسطاً كبيراً
للانتاج الزراعي .

وفي اقل التجاري وان سوريا تم تنظيمها لتتخلص نهائياً من رقعة التجارة
البنائية ، ان سميت والمخادات التجارة تعد الى طليات مشقة ويتوزع
التجار المضانم المستوردة في ما بينهم محتجين هكذا الوساطة للساية : وان
تقابات التجارة المستوردة بدأت ترسل المعامل الأوروبية والأميركية
وبدأت توفد بعض اعضائها في رحلات تجارية .

- ان سورية كدست رساميل صعبة وخاصة ب قود والبائث الذهبية
- لا يرغب السوريون في اتفاق نقدي يمكن من استيراد بضائع اجنبية
كثيرة من شأنها ان تصارب الانتاج الوصي .

(٢) بين ايدي السوريين اقل من ثلث الاوراق النقدية المتداولة
ولودائع في بنك الاصدار ، وان سكان سوريا يزيدون ثلاثة اضعاف على
سكان لبنان ، وان كمية النقد المتداول بين الافراد تقل في بلد كل واحد
من السوريين ستة اضعاف عما هو عليه في يد كل واحد من اللبنانيين ، ان نقد
سورية الحقيقي هو النقد الذهبي ، وانها تحتفظ بكمية وافرة منه وقد تبلغ ١٢
مليوناً من الليرات المئوية الذهبية .

ان تديراً قدره ١٥٠٠ بصيل النقد الورقي المتداول في سوريا سوف لا يجر
عليها سوى حصار حدها الأعلى ١٢٠٠ من اصل قيمة نفوده المتداولة كافة .

فإنه، تقل كطائفة، هذه الضخمة لخدمة اعراضها البسيطة وهي احتساب كل مصلحة او علاقة مع «عدوها التاريخي». وان هذه التصحية لا تحسب شئ باسمه الى العوائد المصونة والاقتصاد الحرة التي تؤمل ان تظهر به من تجربتها انبثي بعد ان ترقى الى استقلالها السياسي الناجح
مع غير ان السوريين يشعرون انهم سوف لا يتعاملون بشأنه المتدني الذي سيصيب موجوداتهم بالقرصنة الفرنسية.

انهم ينتهون إقامة الشكوى لدى محكمة العدل الدولية العليا بميزة الحصول على حكم بضرورة تهديد اتفاق كالون الذي ١٩٤٤ واستلام موجوداتهم بالقرصنة الفرنسية بعد احياها.

- تضمن الحكومة السورية النقد لوردي من كل تدبير.
وسوف يصدر ذلك اصدار سوريا نقداً ورقياً جديداً مضموناً بخطبة دامية، موجوداتهم بالقرصنة الفرنسية، وشقة في استقرار الاقتصاد السوري
- وفي ١٠ عدداً ذلك ان سوريا قد التحقت باتفاقيات «بريتون وودز» ودفعت ما يصيبها الى «مؤسسة النقد الدولية» وان ميراث مدعواتها «شوارز» فهي تقدر على ضمان استقرارها النقدي.

دا والخبر انهم قررت سوريا ان تكون «نقد» الحاضر، بعد استشرت خبراء «حربي»، وقررت اشارة ذلك وطني للاصدار وتأسيس نقد وطني، وهو المصدر السوري، وبإيري قيسته الالة الاسرائيلية، والديسار العراقي، والاهة الفلسطينية؛ وقد اشهرت به بينها هذه مؤسسة النقد الدولية.

يتبع المراقبون اللبنانيون، بكل اهتمام وعطف، تطورات هذه التجربة السورية الدقيقة. وسوف يستفيد لبنان من كل حكم موافق تصدره محكمة «لاهي» اذا قد ادى هذا السخط لدى توقيع اتفاقية ٦ شباط ١٩٤٨

٢ - محكمة الادعوى النقدي من وجهه نظر السيد سبيح :

١) حدث لبنان، في السنوات الأخيرة، ارتفاع وعدم برار اقتصادي خطير، خاصة انه خسر موددين من اهم موارده «معدات الجيوش الخالصة» والقسم الاكبر من ارباح التجارة اللبنانية في السوق السورية، كثر من

الخدمات السياحية لا تقدر لها احياء في الظروف العادية ، ومن رتبع الكلاف
المعيشة الفاحش يعيق انتاج الخدمات وفتح الصنوع الصالحة لتصدير
على ما كان ، ليحجر تجارتها ، ان لحظ ، قدر الامكان ، وعلى وصيته
المنكسة خلال قرن كامل وعلى حاله كوسيط لاصواق البلدان المجاورة و
يصبح وسط مرور المدن البعيدة ، وعلى ما لا ينتظر ان تفرع سوريا من
المحور مستعاداتها التي تهدف الى انتاج كل شيء ، منه حتى مركزه التجاري ؛
عليه ان يسبق في ان يكون مستودع البضائع لخدمة الشرق الاوسط ووسطاً
بالاً ونقداً وشكراً هاماً

لاحق ذلك يتوجه على لواء قبل كل شيء ان يسهر على دمين استقبالا قديم

(١) تلك الامان اكثر من ثلثي مجموع الأوراق النقدية المتداولة والودائع البنائية السورية وان عمليات تبديل الأوراق القديمة السورية على الاراضي اللبنانية من ٢ الى ٤ شباط ١٩٦٨ دلت على وجود ١٥ الى ٣٠ مليون ليرة من الاصدار السوري بين ايدي اللبنانيين ، وفي ما عده ذلك يوجد في حوزة الموكلات الاحتياطية والمخفية ١٠ بريد على المشرة ملايين ليرة من الاصدار السوري وهي ايام ختام والحرب وانها كروا انصهات التي طرات من قبل بنك الاصدار لدى تبديل هذه الأوراق اصححت في طريق الحل ؛ وقد طارء من جهة ثانية ، ان القليل من الأوراق القديمة ذات الاصدار الذي هي في التداول بين ايدي السوريين . واعلم ان نوداع في دمشق سوريا ولبنان تلعب (١٠٦٤٨) ملايين ل. ل . بها ٨٧٤٣ ونداع - ادية و ١٩٤٥ ونداع سورية ؛ وبالرغم من ان الارقام الرسمية للبنانية لم تشر بعد مدوا ان لاو ان المتداولة وان الودائع في بنك الاصدار تزيد على ٣٠٠٠ مليون ل. لبنانية وتقل عن الـ ١٥٠ مليون ل. ل. فلسطينيين .

غير ان الذهب السائى المحرق يسكنه لا يتعدو ثلث اذهب الهوى
المحرق ؟ واذا لا يبلغ سوى ربع مجموع اخرى الذهبي
ان كان في حالة روضه التوقيع على الاعناق القدي : كان حدة عليه عدم
التوقيع من تدبر قد : في الازرق السداوة في التذاع موحودة في
بند لأصدار ، كان قد حصر ١٣٥ مليون ل ل اى ذهب حدة سارر المقدر

وانه بالنسبة الى مجموع النقد المتداول ، ذهبياً كان او ورقياً ، يكون ان كافة الوسائل النقدية في لبنان قد خسرت ٣٢ . تقريباً من قيمتها الاساسية (او بقصت نصف المقدار) حين ان سوريا كانت خسارتها محدودة بـ ١٢ . ٠ .
 (ج) ان عمليات تبديل الاوراق السورية بأوراق سورية ذهبية ذهب على ان متوسطي وفقراء الحال في هذه البلاد يجمعون وفرهم بالنقد الورقي حين ان السوريين لا يدخرون سوى الذهب ، ان كبار الملاكين والصناعيين والتجار في كلا البلدين لا يملكون سوى كميات ضئيلة جداً من النقد الورقي . ومن البعض منهم مكشوفين لدى السوكات عداغ هامة

وان الثاني ، لو حصل ، كان اصاب وادعى صغار المقتضدين ، وكان يمكن الكثيرين من الصناعيين والتجار ان يسددوا ديونهم وان يبيعوا بضائعهم ومتوحياتهم بأسعار حد مرتفعة وان يجمعوا ثروات جديدة بالإضافة الى الثروات الضخمة التي تراكمت لديهم خلال سنوات الحرب الاخيرة .

ومن قضية التعويضات يجب ان نشر في حانة عدم تصديق مجلس اللباني على الاتفاق النقدي :

- تعويض بتحويل على سوريا دفعه الى لبنان قدره مليوناً ايرة عثمانيه ذهب على اقل تعديل .

- تعويض بتحويل دفعه الى رجال الوفر اللبنانيين يحصل عليه بواجبة صريفة على الزميل

(د) ان التهديد باخذ الوحدة الجمركية الذي يوجهه اليها اصدقاءنا السوريون لا يحجب مطلقاً - وليس من المعقول ان نعد ملاذ تيمم بضائع سوريا ، قيمته ١٠٠ مليون ل . ل . ولا تشتري منا سوى ١٠ قيمته ١٥ مليون ل . ل . حدياً الى قطع علاقاتها معنا والى تطبيق تدابير اقتصادية عدائية بلسان هر اسوق الطبيعية لاكثر من ٦٥ في المائة من محمل الصادرات السورية

لتمجيد هياً ، بعد اليوم ، على الوحدة الجمركية ، ان تشتد لشكوا الحاضر ، من اتفاقاً على النازل احد يتناول كافة المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية والسورية يمكنه ان يضمن صاحب المدين الاقتصادية ، ويتم هذا الاتفاق بتظيم اعادة الرسوم « لدرورك » والردية الجمركية على البضائع المتصدرة .

٥ - ان السوريين ، اذا صحت بياتهم ، لا يستطيعون ان يحددوا طليبا امضاهم الا ان يوافقهم يطالبون بتصحيحات كبيرة جدا لا يبررها .
اقتضت ان اجمع والبراهين جميعها اني ادلى به السوريون لا يستند الى اساس صحيح .

١ - ليس صحيحاً ان اتفاق النقد يتضمن نرداً نفيد السيادة النقدية ،
وهذا اتفاق على تصفية العلاقات النقدية والمالية فقط

٢ - عتوب الحرس المبرين اسيد عبد الحكيم رفاعي والمريد عبد الحنين عمري ، الذين استدعيت الحكومة السورية للاستشارة ، في ان الاتفاق هو تفويض على التصديق ، و ان قضية اصدار النقد تختلف عن امر التعطية وان ليس لم يزل محتفظاً باسكبيته على اشاء بنك اصدار تأميم بنك سوريا ولبان

٣ - ان احوال هيكل لاقتصاديين السوري والاردني ، ان عمر ايرس ان احوالي مفرطاً ، وجاء مايران السوري ، ان مكاليات - سورية الاقتصادية ودية الاداره ، ان احوال شريفة ، مسدين في الارقام ، لمشي المصالح الاقتصادية السورية .

وانه لمن عدم الشعور بالمسؤولية من قبل اصدقائنا السوريين ان يعلموا انهم رفض الاتفاق وان نمدح في سياسة نقدية هي لهم تجربة دقيقة وهي معرفة نصي الى انبير اقتصادي واجتماعي لا يعلم مداه احد .

٤ - واخيراً ان لبنان ، مع تصديقه الاتفاق التدي المفقود في ٦ شباط ١٩٤٨ ، يحتفظ بحق تأسيس نقد جديد مشابه او على نسبة بسيطة مع نقود الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية كما سيد عرضه في الدار الثالث من الفصل الحاضر .

الماب الثالث

مظهر مشكلة النقد اليميد الاحل ونظام مدد قبل

ان الاتفاق التدي ببعض مشكلتنا النقدية هذا الوقت

والصحة التبادل بين ليرة واليرة الاستوائية في ما يتعلق برصيد النقطة
معرض الفرنسي، وان سحاجتنا الضرورية بالقطع النادر - ١٠ عدا للدولار
م اظهرت ان الاساسيات في هذا الاتفاق انقضي .
غير ان مسألة النظام العمل للنقد المالي لا يمكن ان تتعلق بموضوعها على
اتفاقية ٦ شباط ١٩٤٨ ألا لوقت محدود .

ذلك فاد ، مدرس في هذا الباب مظهر مشكلة النقد البعيد لاجل وقيام
نقد المستقبل وهي قضايا من اختر ان نبحث في مستقبل قريب
وسوف نعرض تباعاً ل حلول التي نترجمها للمشاكل التالية :

- ١ - مشكلة اختيار نظام نقدي
- ٢ - مشكلة تحقيق الاستقرار لنقدنا وعلاقته مع مؤسسة النقد الدولية
- ٣ - مشكلة اصدار عملة للدول ونجيبه الدول ذهبية ودولارات
ذهبية نقدنا

- ٤ - مشكلة الارتباط النقدي مع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية
- ١ - مشكلة اختيار نظام نقدي

في رأيت انه لا توجد ، ولا يمكن ان توجد ، امة صاعدة من شأنها
الانتفاص من حقوق لبنان السيد في حرية اختيار نقده
ان اعتبارات مثل الاسعار وان علاقتنا مع مثل سوريا ومصر لا
ستطيع ان تعرض علينا بعدا مبيتا ليس مكتملا ان سدلله
اشنت اليرة اللبنانية ، وهي وحدة نقدا حاضرة ، في طلائع عهد
الاستدباب العربي ، وقت كان يناسب السلطات العربية ان يكون في
الامان الواقعة تحت الاستدباب العربي نقد متعدل ومرتبط باسعار العربي
حتى بأصعوبات ومشكلة انقطع الكادر ان هذا السب قد رل الآن
نموتنا اننا الاقتصاد العربي ومصر ، بعد موقوف على المحاولة على الوحدة
النقدية الحاضرة .

على هذا يجب ان نوجه اختيارنا بحرية نقد وطني مبني وترشدنا الى
هذا الاختيار الاعتبارات التالية :

سنان ، بلد السياحة والتجارة والمروء ، المد ان يكون في مستقبل قريب و- طاماً مالياً هاماً وبلداً ملجأ للبرصاء ، يجب ان يكون به نقد مستقر ونجب ان نحفظ ، ان لم يبلغ ، التقييدات النقدية كافة وتقييدات القصر ونجب ان يؤمن هذا الاستقرار بان يضع النقد الدشالى المقل في عزلة عن ارتخاجات وعدم توازن ،يران الحسابات وعن المصارف والانهازات الممكنة

٢ - ولنا مصلحة في مدى وحدة نقدية تكون علاقتها ، قدر لامكان ، على نسبة بسيطة مع نقد اللداس المحاورة التي يتعم على بلادها ان تقرر . وهي علاقتها ، وسادام الاقتصادية

٣ - ان يشد ، هذا المصدر الضيف ، لا يجد اية فائدة في تدني انقد الذي يسب به صطراً كنياً في اسواقه المالية والاقتصادية .

* * *

١ . لا حاجة للتوسط والتوسع في فائده لشدن الحيويه من استقرار نقده .

٢٠٠٠ خمس وعشرين سنة وضع استاذ عربي^١ في الطوم الاقتصادية والمالية كتبه تناول فيه هذه القضية وصور بعض الاعمال احادية على سوقنا المالية ان امضاربات والانهازات التي كانت تحصل خلال السنوات ١٩١٦ - ١٩٢٢ لا تقاس شي . مع . هو حاصل حاب . ان التلاعبات الاكثرت تعقداً هي من لاعمال اليومية

وم تتوصل الادارة السنائية قط الى حله اعمال المصارف ، خارج البورصة ، على النقد والبدلت ولا سهم لم حدا . وكان تدخلات الدولة تراج على نقيض الغاية المطلوبة .

وقد حاولوا في السنين ١٩١٣ و ١٩١٤ ، بصفتنا نائب رئيس حقه البورصة في بيروت ، ان نظم اعمال البورصة وان نحقق تنظيم بيع الاسهم مائره وذهب وانقطع وحتى لان ، بصدق المجلس على مشروع هذا المدين الذي كانت الحكومة قد وافقت على نصه .

* * *

٢ - ولنا مصلحة اكيدة في تدني وحدة نقدية تكون علاقتها مع الوحدة

(١) مكسيم يتولا - المسألة الشد في سوريا .

المالية التي هي في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وفي سواها من البلدان المجاورة والمتاخمة على سبيل سيطرة غير أنه يبدو أن اتفاقاً على هذا الموضوع يجب أن يسعى ، نضع سني ، في حقل المقررات المدلية قبل أن ينفذ عملياً .

دلت أن الدول العربية ، حالياً ، رزمة نواع مختلفة من النقد على الأقل (أ) جماعة الآسي : العراق ، فلسطين ، شرقي الأردن التي قد ولورتي مضمون متعلية من المليات الاسترالية الورقية . و نلاحظ لأصدر تراقب الاصدار وصحة التغطيات المقابلة .

أ هذه لأوراق النقدية ، حالياً ، قد تدمنت قيمتها ، بالواقع ، بالنسبة إلى الدولار أدت النجوة الاسترالية الورق قد سمعت ، منذ مدة ، في بورصة نيويورك الحدود . و من ثلاثة دولارات مدلاً من ١٩٥٢ دولارات و من هذا التدني غير الرسمي ، الذي هو بسببه ٢٥ ٪ على الأقل ، قد اقترن شئت شبيه رسمي أد أن لأهم الاميركية قدع رسمياً في بورصة لندن مع زيادة تقرب من ١٥ ٪ و ان الاستقرار المتوقع لليرة الاسترالية ، مساعده اميركا الدلة ، خلال النصف الاول من السنة ١٩٦٨ ، يمكن أن يسهل مفاوضات من شأنها تحقيق التغطيات كلها او بعضها

(ب) نقد لبنان . ان الامعاء على الضمانة بالنسبة الى ابدية الاسترالية ؛ و ان و حود التغطية الذهبية ، و ان صيغة ، والتي تقدر تقريباً بـ ٢٧٥ ليرة عائلية ذهبا لندس . ان هذين العنصرين يشتركان في جعل النقد اللبناني - السوري في حانة افضل قليلاً من حالة الجماعة العارقة .

(ج) النقد المصري - حارحت مصر من منطقة الاسترالي اثر لاتفاق لموقت بينها وبين بريطانيا على الديون الاسترالييه ، بتاريخ ٢ تموز ١٩٦٧ ، و لاتفاق الذي عقد في كانون الاول ١٩٦٧ ويسدو ان بعض رجال المال مصريين بأهون الخروج مصر من المنطقة الاسترالية

(د) نقد المملكة السعودية واليمن : ان هذا النقد ذهبي ؛ و في التداول نقد فضي من صك عائلي او اوروبي (خاصة السوي المعروف باسم ماري تاريز)

وتستلم المملكة السعودية استحقاقاتها من شركات النفط بالعملة الذهبية (ريال دولاري) وسوف ترد هذه الاستحقاقات تدريجياً مع نمو استثمار دار البترول ومع اكتمال إنشاء الأنابيب.

علينا إذاً ان نتظر استقرار الليرة الأسترالية ونصفية تعطيات العرب المصري والمرايقي والفلسطيني لمواجهة امكانية عقد اتفاقات نقدية مع الدول العربية .

٣ - من محارمة تدهور النقد تبدو لنا، ايضاً قضية حيوية في اقتصادات لبنان وهــ، ليتها ، اننا صغف ، كصدمي وبقندي شها جهود كبير للتحقيق قبل ان يصبح استطاعة بلادنا ان تلعب دورها لاقتصادي كمنزلة للسياسة .

وقد اقترح في مناقشات عدة ، فريق من اللابيد والاحانب ، اقتراحات ترمي الى زيادة التدني في النقد اللبناني .

والذهب : الاكثر الذي كانوا يتدعون به هو « ان في ذلك حافزاً لصادراتنا » اذ ان في اسقاط قيمة نقداً ، نخطه على مستوى اقتصادي اكثر واقعية .

وان هذا الاقتراح حاصل من الاساس ولا يمكن الاخذ منه تكتيكي وفعياً لاسباب عدة : « اذا كان التدني مفيداً للسود فهو ، ولا شك ، مصر بلبنان » وليس باستطاعة احد ان يفرض علينا ،

وتحب الإشارة بصورة خاصة الى :

١) ان اسعارنا المحلية تحدّد ، بنسبة واسعة ، على اساس سعر الذهب . فهي تدني قيمة نقداً ، يورثي فترة في «عار اذهب » وارتفاع ، اكثر من سبي ، في اكلاف المعيشة .

ب) ان تشتري من -وريا بضائع كثيرة على اساس سعر الذهب محبوب ، لحوم ، سمنة ، زبد ، حبه الخ . . . ان هذه البضائع ستزفع اغناها حتماً .

ج) ان احقر الذي يرعون في اعطائه للصادرات يكون وهماً وموياً .

ان اكلاف الانتاج سوف ترتفع ، على اقل تعديل ، بمقدار نسبة التدني .

(د) ان تدني قيمة النقد بسبب اضطراب اقتصادي يجب ان يحيد
البلاد شروره ؛ كارتفاع الاجور ، والاضرابات الخ ...

(هـ) ان تدني قيمة النقد لا بعيد لنان حتى من جهة الفرق الحاصل
في اوقات بين ارتفاع اكلاف المعيشة وارتفاع الاجور

(و) ان الحكومة - وهي مدعوة مبدئياً بالاستفادة من هذا التدني
سوف لا تستخدم على احسن وجه هذا الاقتطع الذي يقطع بالتدني من
الثروة العامة .

(ز) واخيراً يكون في ذلك تضحية الطبقات الوسطى مرة جديدة بعد ؛
فالملاك والصناعيون والتجار من جهة ؛ والمستعدون والآخر من جهة
دنية سوف يحفظون ، لسرعة ، تعويض اريد من نسبة التدني غير من
لأشخاص ذوي المداخل المحدودة والطبقات الوسطى سواء سوف يتجهون كل
مساوي تدني قيمة النقد اذا ما وقع .

من المناسب ، وحالة هذه ، ان بعد كل شيء او مسمى الى بعض
قيمة النقد اذا ما وقع . خصوصاً وقد تحملنا خسارة من جراء تدني افراط
الافرنسي في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٨

أما وقد وضعنا هذه المقدمات التمهيدية فلنبدأ نثبت ، هنا ، الاحتيار
الذي يقترحه لحدثت النقدية في المستقبل

١- لا شك فيه ان مصلحة توحيد اعتماد كل مشترك بين الدول
الاعضاء في مؤسسه النقد الدولي ، ما بعد وقت بعض نقداً ذهبي تتكون
وحدته ، مثلاً ، « الدينار الذهبي » ياتل روبرت واشروية الليرة لاسكايوية
الذهب وتكون « الدراخمة » مركبت جزء من ألف من قيمة هذا « الدينار
الذهبي » .

والى جانب هذا النقد الذهبي الثاني « الدينار الذهبي » يجب ان يواصل
سكن تدول لنقد الورقي : ويتعمل الذهب خاصة لمدفوعات في الخارج .

ويقسم النقد اللبناني ورق الى دينارات اثناية من ذات القطع ١٠٠
 ٥٠ - ٢٥ - ١٠ ودينير واحد ، والى عدد من اجزاء الدينير ذات القطع
 ٥٠ - ٢٥٠ - ١٠٠ - ٥٠ - ١٠ « ملغم » اي جزء من الف والى « فراطمة » من
 ذوات ال ٥ - ١٠ - ١ - و « ملغم » وان اصغر جزء من النقد يجعل بطريقة
 تؤمن حلها المدفوعات الاكثر صغراً التي من شأنها ان تساهم في تحقيق كفاف
 المعيشة ، وان قطعة نصف « ملغم » توازي عشرين لشابيل حاييل تقريباً
 * * *

٢ - بشكل تحقيق الاستقرار عند الحاجة مع مؤسسة النقد النقدية

ان اختيار النقد الذهبي مع حاك زمني لحساب الدولة وحك نقد ذهبي
 لحساب الافراد يعني ، لا اكثر ولا اقل ، تحقيق استقرار نقدنا النهائي .
 غير ان هذا يفرض معاملات مبنية وهي يحد تغطية ذهبية او دولارات
 تفضي الى نقد مستقر بصورة نهائية .

وكما سيرد الكلام في ما بعد فان الاوراق النقدية الجديدة - الدينارات
 الورقية لا تكون ، بل توقع ، الا شهادات تشهد ببدايات كاملة ١٠ - مضمونة
 بتغطية ذهبية و دولارات وان باموس « عرشام » الذي يفيد ان الف -
 العدد بطرد النقد الصحيح لا يوجد له ، هنا ، اي محال للتطبيق

وان علاقاتنا ، بعد ان تحقق هذه الشروط ، مع مؤسسة النقد الدولية
 تصبح على عادة السلطة اذ لا يعود للشباب نقد ورقي يجشي معه الذي
 ويصبح الحال هكذا الى لقاء الموميس لاقتصادية والمالية تاءلا كاملاً
 - وقد اصبح سان ، بسرعة التي نقدناها ، ملجأ لاسابيل ووسط
 مدينه انيت لا عش ، في مثل هذه الحال ، التثبيح لمشرة التي يخدم
 خروج ارمين في اقامة التوار في ميزان المدفوعات

والا ان اشكر في وسع النقد المتداول يحدث ارتفاع في قوة
 شراء نقد ناخر وقليل يتمه بدر في اسكلاف المعيشة ونحضر لانتاج البضائع
 القابلة للتصدير واتاح خدمات .

ويمكنه بشك الاساسي والتعبير ، في حالة الحاجة لمسة والمرة ، ان
 يتبع لثان قروضاً او سلفيات موقفة .

عبر ان سياسة مالية وسياسة - واربعة حكيمة وصحيحة هي ، في كل الحالات ، شرط اساسي لكل سياسة نقدية . وه لبة محدية في ذلك . يجب عليه ان يصل ، في اقل مايتسكن من الوقت ، الى ان يورد ميزان مدفوعاته بدون ان تقرب الرساميل الى الخارج .

٣ - يمكنه اصدار نقد بدون وتحديد دون دفعه ، دولارات لعمدة "مد"

قدى من سلم اصدار نقد الورقي احديد * وهل يضمن تعضية كاتبة وحرثية *

٥ - مشكلة كانت قد طرحتها جريدة سورية " بيروت المله " ، خلال شري كانون الثاني وشعب سنة ١٩٢٧ ، وقد وردت راء عدة ثب . هذا الاستفتاء ك

وقد وقف السيد سعيد مده استاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة الاميركية في بيروت الى جانب الحلول التالية :

(ا) اعتماد نقد - متقل للبنان وسوريا - وليس وحده خاصة بقوله . في مؤسسة النقد اندولية معطى على هذا الاستقلال للعدي ، وان سبة قيمة هذا النقد لمنس اي عجزه من النقود محددة على اسس الذهب وهو الاسس المشترك بين النقود كافة .

ب (تكون تغطية هذا لنقد بقرسكات توصع تحت تصرفنا ، وبقصع نادر وذهب

ج (اشاء بنك اصدار سوري لبناني (او لبناني في حالة الانفصال) تقطعي رايانه البنوك المحلية ، والافراد عند الحاجة .

د (التعويض على بنك سوريا ولبنان ولها . متبيرة في لاصدار

وقد ادى السيد ايس سبي ، مدير البنك العربي في بيروت ، بالاراء التالية

١ (استقلال نقد سوريا ولبنان

ب (مصادرة او قانس بنك سوريا ولبنان كما جعل من بنك فرنسا وبريطانيا .

ح (ان اشاء بنك وطني سوري لبناني لاصدار يصطدم بصعوبات مالية

ونكيسكية هنية ، ذلك يرى جعل بنك سورية وبنك لبنان وطبعا وشراء سهمه
بحد ٢٠٠٠ ليرة للجزيرة لمدة عشر سنين تعينها فائدة وفقاً لحصول في بريطانيا
د) فتح مفاوضات سريعة مع الجزيرة الفرنسية بعية تصفية التعطية
الفرنسية المطاة لتقدينا .

هـ) تكون التعطية لمصلحة موزعة بين الذهب والقطع النادر ؛ و
الثقة في البلد الخالين من الديون العامة تقوم مقدم اعطية الدقية
وعر السيد حورف نحر وزير المالية والاعاشة سابة في لبنان عن وحة
انظر التالية :

ا) للتقد دور هام في توجيه سياسة الدول الاقتصادية . ويجب ان يؤمن
استقرار النقد ضد ثلاثة اخطار : التدخل الحكومي ، اختلال ميزان الحسابات
والمضاربة .

ب) ان تتبع ، في الداخل ، سياسة اقتصادية ومالية صحيحة بغية تأمين
توازن ميزان الحسابات .

ج) الاتفاق على خطط تعاون النقدي الدولي المشاة في « بريتون وودز »
وهي تضم نقد من المصارف لدولية وسكان ان تساعد بقروض بغية
التمويل التبادل الدولي وتأمين الاستقرار النقدي

د) تصفية ائتمنى ائتمنى ١٩٣٧ مع بنك الاصدار ؛ وتأمين تنظية ذهبية
لتقدينا بمقد ٢٥٠٠ . وتعطية باوراق تجزئة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ . وتنظية
الباقى بقطع نادر نسبة ما لا من علاقات مع مختلف البلدان ، ويمكن ان
تحدد ارقام التغطية الموقته هكذا : ٢٥٠٠ للفرنكات ١٧٤٥ بالدولارات
و ١٦٤٥ / بالاسترليني .

هـ) ان يكون لنا ، بقدر المستطاع ، بقدر يتوافق مع نقد البلدان
المجاورة والبلد الاجنبية التي بينها وبيها علاقات تبادل هامة
أ) رأيي الذي عبرنا عنه نحن ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٢ ، بحد
هذه المسألة الحساسة فهو يختلف عن الاراء الثلاثة السابقة ، ان الحل الذي
يجب ان يعطى لمشكلة النقد هو من المسائل النيلية حد التي لم يصل الى اتفاق
عليها داخل جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية .

وبعد ما عرضنا ما لميران الحسابات وميران المدفوعات من الأهمية ، وبعد ان شرنا الى ما استخدمنا خلال السنة ١٩٤٦ اربعة مليارات فرنك حصلت من التغطية بمطعة لنعدنا قلنا ان قسما كبيرا من هذه التغطية ومن الاموال موجهة في الخارج تنفذ في طرف ثلاث سنين او خمس سنوات . وقد عبرنا عن رايانا في انه يتبع علينا ان نعتمد تدابير حساسة ونهائية قد ان نذكر سياست لاقصادية وشعبية على اساس من شأنها ان تؤمن التوازن في مدفوعاتنا الخارجية وذلك بفتح مواردها الضخمة كالتجارة الخارجية والسياسة والاضطيااف ، وتوضيح رئيسي مهم ان السقي تربى على مليارات الدولارات .

وبعد ان اردنا مؤثدا الاستقرار النقدي الذي عرفناه من السنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٣٩ وخلال الحرب - على رغم تقلبات اسعار الذهب في هذه المرحلة الاخيرة - شرنا ان اننا بفضل ، ولا شك ، نظام لتغطية الذهبية ١٠٠ والتغطية بواسطة القطع المعترف بقيمته وقدره ، وشرنا بسليم الاصدار الى خطة اصدار " كورسي يورد " ، وان صيغيات دستورية تحفظ نقدنا ، من جهة دولية ، من كل تدخل سياسي ومن كل تذبذب حكومي وبعد تسع سنين ، اذ تكون سياسة ، لاقتصادية قد رسخت ، واموال معتدلة ، قد وضعت ، يصبح نقدورنا - معكرونا ، ان هدم بلاصدار ولاشغال

ونحن نشدد على ان ملاحنا التي تعتمد خاصة على تجارتها والتي تأمن ان تكون في السنين العشرة المقبلة ، ملحة لبراميل في الشرق الاخرى تجد صاحبها في ان تؤمن ، أولا ، استقرار نقدنا .

ان النظام النقدي الحالي ذو التغطية بفرنسات الفرنسية انضغوت لمعادلتها بالانكليزي على اساس ٨٨٣ ع ل عن كل بيرة استرلينية واحدة قد اردنا استقرارا نقديا حتى اواخر السنة ١٩٤٧ ، غير ان مدى الليرة الاسترلينية غير الرسمي بالنسبة الى الدولار والذي هو نسبة ٢٥ ، على الأقل قد اصناما نحن ايضا ان استقرار الليرة الاسترلينية والفرنك الفرنسي يمكن ان يتم في النصف الاول من السنة ١٩٤٨ تساعدة اميركا المانية ، وقد يكون ذلك شيت تبني

اربع سنين ، يمكنها ان تسحر غداً مصححة اصدار مرتقبة كما حصل لها في
اوامر الائتلاف التي وجهتها الى الحزبية .

وقد بحث في السنة ١٩٤٧ امر ارقام بنك - سوريا ولسان على تسليف
مدينة بيروت مبلغ ٢٠ مليون ل.ل. وعلى ان يصدر اوراق نقدية معطاة
بإشادات البلدية ١٠٠.٠٠٠ في يستطيع ان يضمن لها ، على عدة السنوات الفاقلة ،
ان حكومة قد نفذ ١٠٠.٠٠٠ لا تحاول ان يصار الى اصدار معطى بسندات على
الحزبية اي لان تشغل مطابع الاوراق النقدية فتمرض هكذا بقصدنا وكل
اقتصادنا الى خطر جسيم ؟

انها اسباب تشفع بنظام التخطيط على اساس ١٠٠ ٪ والمحافظة على
تعاون بنك سوريا ولسان مع لجنة الاصدار حتى لو ان هذا البنك استفاد من
مال يجب ان يعود طبيعياً الى صندوق الحزبية .

* * *

في هذه المرحلة من الدرس المخصص لاعطاء حل لمشكلة النقد ، علينا
ان نطرح اسؤال لنعرف كيف يمكننا ان نوجد كمية من الذهب والدولارات
بمية تأمين التخطيط لنقدنا ونفية حل ازمة القطع الدر التي يشلم منها لبنان حالياً .
وكيف نستحصل على قطع حر خلال السنة ١٩٤٨ ؟ وكيف نحسب
علاء حدوداً في اكلاف الميشة مع دولار يستأرجح سعره في السوق السوداء
بين ال ٣٣٥ وال ٣٤٠ ع ل بدلاً من ال ٢١٩ ع ل ؟ وكيف نحسب السنة
١٩٤٨ هذه وهي تهددنا بصعوبات كبيرة ؟

نرى من المواقف ان نورد هنا مقاطع من المذكرة التي رعت رسم جمعية
الاقتصاد السياسي اللبنانية ، والتي ذكرت قبلاً ، لحضرة وزير الاقتصاد
الوطني تاريتش ٧ تموز ١٩٤٧ والتي تعرض فيها تصميمنا الذي يمكننا من
لاستحصل على دولارات اميركية واقتراحات للسيد «جود بولك» ممثل الحزبية
لاميركية في الشرق الأدنى ، وذلك خلال النصف الثاني من حزيران المنصرم .
تقد قلك في هذه المذكرة .

« انت نشأت لكم عرضاً لمختلف احاديث مع السيد «بولك» الذي اجتمعتم
حضرتمكم وايام غير مودة :

« يبدو ان السيد بونث يتم كثيرا بدروس مشكلتنا النقدي ، وندرس قيمة نقد اللبناني العملية بالنسبة الى الدولار الاميركي . ويبدو انه طفر رأاه قبل الى تدنية قيمة النقد . والظاهر ان صديق الاستاذ سعيد حمادة عرض له فوائد هذا التدني

« أما نحن فقد عرضنا للسيد بونث حالتنا لاقتصادنا والمالية عرضا مفصلا .

« - توارث ميزان حساباتنا خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة

- صادرتنا غير المنظورة الهامة أثناء سنوات الحرب التي لم تعوض باستيراد بضائع كميات كافية

وللتأثير بقدرنا وايداعاتنا غير المستثمرة

عدم تحديد بضائف المحررة .

- مشكلة اسعارنا المحلية وضرورة الوصول الى مساواتها والاسعار العالمية بعية التمكن من انتاج الخدمات والبضائع الممكن تصديرها بأسعار عادية .

ان الذي يستفيدون حالياً من زيادة سعر الدولار في سوقنا المحلية وعدمهم يعرضون عن علاء اكلاف المعيشة : المهاجرون ، السياح ، شركات النفط الاميركية الخ . .

- كثرة اوراقنا النقدية وتخصيص قوة نقد الثرائية ، ان في السوق المحلية وان في السوق العالمية ، التي لم تأت عن العجز في الموارد . اذ ان تعطية نقدنا كاملة لم تفس .

- تأثير حدة داخلية البلاد في مشتريات العبدية التي يدفع منها على اساس اذهب .

- عدم تأثير تدني قيمة النقد في تخفيض اكلاف المعيشة والاسعار العملية : ان تدبيراً مصطنعاً كهذا تكون ردة فعله المباشرة علاء اكلاف المعيشة .

- الشك وعدم الاستقرار في ما يتعلق بالمستعدين الحقيقيين من هذا التدني (اهي الحكومة الفرنسية ام الدولة اللبنانية)

- النتائج لمؤسسة ، من وحوه عدة ، التي يحدث تدني قيمة النقد الذي سيقضي الى نبللة عامة . . هذا في اذا انطلقت في سياسة مالية لا تقدر العواقب .

— ما سيكون لهذا التدنى من تأثيرات اجتماعية (ارتفاع مقابل في اكلاف الميشة) تدرك خاصة الطبقة الوسطى من المثقفين واصحاب المهن الحرة ، وصغار ملاكين ، والموظفين ، والمتقاعدين ، والاشخاص ذوي المعاشات المحدودة الخ .
 « و خلاصة ان تدنى قيمة النقد يكون ، من الناحية جميعاً ، حلاً مصطنعاً ويفضي ، تقديراً ، الى كارثة .

« لقد اقترحنا عرضاً ، يمكن تحقيقه متى احاجة في وقت قصير ، ويكون له فعل جيد على أهم مشكلة من مشاكل الاقتصاد الداخلية : ألا وهي تخصيص اسعارنا المحلية .

« لقصد هو ان نحصل على كمية من الدولارات الاميركية تمكننا من سد حاجتنا كافة الى الدولارات والقطع النقد وترسل فوارق سعر الدولار في سوق محلية

« وتكون طريقة هذه العملية على ما يلي :

(١) اقراض بنك قروض تجارية اميركية بمبلغ ٧٥ الى ١٠٠ مليون دولار اميركي .

(٢) يكون هذه القروض مدد خمس سنوات وسدد بمائتات من الدولارات خلال السنوات الخمس المذكورة (١٠ في اعمال شركات النفط الاميركية)

(٣) يمكن هذه القروض ان تعارضة من استيراد صانع وخصوصاً المواد الاسرورية التي اسعارها في السوق المحلية تزيد كثيراً عن اسعارها في الاسواق عليه . ويدخل في هذه الاسترادات ايضاً القمح الذي يستحصل عليه من البلاد غير ادراقة من قبل « لأمريكي فوند »

(٤) نوس للملاحة بمقدار معيناً كافياً واعدة تجريب الضائع التي بعد اكثرها مخيمات في تخصيص اكلاف الميشة بمبلغ ٣٥ الى ٥٠ في اقل من ستة أشهر

(٥) ونستطيع هكذا من اقامة حياة اقتصادية طيبة ويمكن البلاد من انتاج الخدمات (التجارية ، والصناعية ، والمدرسية ، والصحية الخ .) ومن انتاج لضائع بسعر عالية يؤهلها للتصدير .

« و) ويكون للامير كيين اعادة من تخصيص قيمة الكلفة في الاعمال القديمة عليها خاصة ان الامور تنفذ الى مصفا مع المحافظة على مستوى معيشة العمال نفسه »
 « ر - » واخيراً وفي حال قصية مطية مقدما تسماً لانتق مع الدولة العثمانية يمكن تسديد بعض الدين لأمير كية بصورة مسبقة .
 « ان الاقتراحات المذكورة اعلاه وان النظام المالي المتصور عنه يمكن ان تكون موضوع مذكره لاحقه اكثر تفصيلاً . »

ان فكرة الاستحصل على كية من الدولارات يجب الا نسي . انه تدبير يجب ان يتحقق وان لمبلغ ٣٠ الى ٤٠ مليون دولار ، اذ ١٠ رعباً في الوصول بوضف الاضادى الى اماردي ، اثرأ هماً . فقد نفتني المادوات العالقة مع « الدين » الى مثل هذه النتيجة

وعليه . من جهة ثانية ، ان بعضاً الى مدابير كثيرة من شأنها ان تشجع توريد الاموال بالدولارات ونفذه من القطع النادر .

١) الفاء المراقبة ومكتب القطع بوضع لدولة وقد لتصميم - بق - تحت فيه احطاء التورية التي ارتكبت خيلاً السنين ١٩١٥ - ١٩١٦ وتوجيه من اشرافه الموضوعه في كابلون لاول ١٩١٦ وفي اوشل السنه ١٩١٧ - ادولاب والقطع اشد انتي تدخل في حوزها ، عير ايها تترك للمصري المروقات الحاصلة في - من انقص بمعة شجيع التصدير

ان سير العلاقات المالية ارمسية - اللابيه - حسناً كما هو وارد في المده ٢٠ من الاتفاق النقدي لموقع في ١٩١٨ لا مرض عليك المخططة - في مراقبة انقص مراقبه عامة ، ان العوتوكال المارد امواجه يمكنه ان يشي نظام كثير السلطة والسهولة ومراقبة محدودة ومقتصرة

ب) السماح بتوليد الرابين وشجيع ذلك سكن الطرق ولاشكنا ، ان قطعاً نادراً ونهضع وذلك بدون ما حاجة في رخص اشترود .

ج) السماح بفتح حسابات بسكية بالقطع الاحني وروقت ذاقبه السماح لتلك الاصدار وللشركات الاخرى بسلم شهادات بدياعات حرة او خالها عن النقد والسائلك الذهبية وعن القطع الاحني .

د) السماح بإجراء عقود بالمسلة الذهبية وانشاء الاجنبي : ان بقاء هذا المنع لا معنى له في السنة ١٩٤٨ .

هـ) توثيق العلاقات الاقتصادية مع المعتدين والاشارة عليهم بـ «مهمرة»
 «لينا» في الاعمال المحلية

و) السماح بدخول الذهب وحروجه بدون ائمة معاملة سابقة . هـ في خلال التسعة الاشهر الاولى من السنة ١٩٤٧ تجاوز استيرادنا للنقد الذهبي والسبائك الذهبية الـ ٤٤ مليون ل. وبلغ مقدار ما خرج رسمياً الـ ٢٠٠ ل. اي لا شيء . ومع ذلك فقد صدرنا نقد ذهب وسبائك ذهبية بطريقة غير منظورة (تهريباً) ما قيمته اكثر من ٤٠ مليون ل. . ان منع اخراج الذهب يكلف رجال الاعمال عدداً تعقات ضاعية من الاوق ان نقيها لهم ونوفرهم عنهم . وان تدابير اخرى كثيرة يمكن ان تقترح :

ان لبنان مدعو الى ان يصبح وسطاً «لينا» هاماً في الشرق الادنى ؛ وسيكون ايضاً بلداً - «ملمحاً» بارزاً بين دول - خط مرور للقطع النقد احر الى البلدان المجاورة . وعلى الادارة ان تحتسب كل عمل من شأنه ان يزعج «نوس» وقد الماسة

٤ - شبكة الاندلس اندوي مع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

ان اقتراحنا بوجود عقد اتفاقيات نقدية بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية - حتى في حال عدم تنفيذها حالاً - يجب ان يقرر في ثناء انعقاد الدورة المقبلة لمجلس الجامعة ؛ بعد ان درس في دورة شباط ١٩٤٨

لقد انضم لبنان الى اتفاقيات «ريتون وودر» وقد اعترف باستقلاله النقدي كما انه قبل ودفع بذل اشتراكه في مؤسسة النقد الدولية وفي بنك الاساطيف والتصميم .

ويستطيع لبنان ، بل عليه ان ، ان يعمل على حمل البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط على اعتماد نظام نقدي موحد على اساس النقد الذهبي ، وعليه ان تكون علاقة بقدره نقد البلدان المجاورة علاقة على اية لسيطة ؛ وهو مدعو الى تكثيف وتوثيق مبادلاته وعلاقاته لاقصادية والمالية معها .

ولهذا فإننا نقترح انعقاد مؤتمر نقدي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لعقد لاتفاقيات المبحوثة

ولا بد هنا من عرض ملاحظات تمهيدية على ما يلي :

فإننا نذكر بالأساس التي نحن ب تكوّن على قاعدة النظام المقترح
(أ) وحدة نقدية على أساس ذهب وان تكون واحدة ، اذا ممكن ،
في جميع البلدان .

(ب) ان يكون اصدار الاوراق النقدية خاضعاً لكل بلد من البلدان
وان تكون التغطية الذهبية ١٠٠ / وان يكون مصدر الاصدار لجنة
للاصدار « كورنسي بورد »

(ج) ليس القصد مطلقاً ان نخلق نقداً للتداول مشتركاً صادراً عن مؤسسة
اصدار مشتركة . ان مثل هذا الحل لا يوافق قسماً كبيراً من البلدان العربية
من جراء لاخطار انني يحملها ان استقرار النقد المشترك يخضع الى توارن
ميزان مدفوعات البلدان الاعضاء كافة .

يعود للحكومة اللبنانية ، في رأينا ، ان تبادر الى الدعوة لانعقاد مؤتمر
النقد بين البلدان العربية ، وعليها من هذا القبيل :

(أ) ان تؤلف لجنة لثانية لدرس مختلف نواحي هذه القضية ووجوبها
(ب) ان تشمر الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بالطرق الدبلوماسية
(ج) وضع هذه القضية على جدول اعمال مجلس الجامعة في دورة آذار
المقبل

وليسح لنا ان نأمل ان مجلس جامعة الدول العربية سيوقف المسم
الاكبر من نشاطه ، في دورة آذار ١٩٤٨ ، على القضايا الاقتصادية والمالية ؛
ودورة خاصة .

(١) على الاتفاق على التبادل الحر

(٢) على الاتفاقية النقدية بين الدول الاعضاء .

(٣) على اشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وانشاء سكرتيرية اقتصادية
عامة تلحق بجامعة الدول العربية .

الفصل السابع

لتجهيز الاقتصادي الوطني ومنهج الأعمال الكبرى

الاستاذ جوزف نجار

مدير مدرسة بيروت

ووزير للتربية في سورية

ووزير في مدرسة الهندسة في بيروت

يهدف في هذا الفصل الى رسم مخطط الاعمال التي ، بتحقيقها ،
يظهر انسان ، في جميع لوجي ، وسائل ميكانيكية ضرورية لمجتمع في
اقتصاديه وتضمن الاستثمار الاكل لقواته الطبيعية

فان التسابق بين الدول ، الذي يؤدي الى زيادة عدد يوم في حفل
الاقتصادي ، يحدو بكل بلاد ان تضع مواطنيها في احوالات الفضل لازدهار
مواهبهم وغزو مؤهلاتهم ولجعل نشاطاتهم المثمرة تنتج عنها الاقصى .

فعلى جميع الدول التي لا تستطيع ان تحب ان لا تتدخل فيها بحدود
الحدودية ، يتوجب على الدولة ان تنبأ وجودها . ومن هذه الحقائق المذكورة :
المؤسسات الرئيسية ، والعمل ، والادارة ، والشروع ، والاعداد العامة ،
والاعمال الكبرى ، وتطبيقات استثمار الثروات الوطنية ، وتوزيعها .

وتجهيز الاقتصادي ، في هذه الدول ، ينحصر بمجموع المؤسسات ،
وخدماتها ، والادارات ، التي تضعها دولتها تحت تصرف مواطنيها لزيادة كفاءاتهم
الفردية وتغلبهم العام .

وهذه سببها ، في امراض ادي بلي ، لا فكر اولى التوبة .

ان من بين حدود الامكانيات مدياً ، لا يستطيع ان يتدخل
في النهاية الفارقة ولا في السدير ولا مرافق . فكل توصيف عام للامور يجب
ان يهدف الى زيادة الانتاج في الثروة الوطنية . ولطيفة الاثر واداية ولاكثر
قصدًا وتوفيرًا .

٢ - وللعلم هذه الغاية ، يجب اعداد تخطيط شامل للتجهيز والامداد بالمعدات ، ووضع برنامج للتنفيذ تدرس في كل يوم مشكلة من جميع وجوهها ، وتنسق الانشآت وجميع الوسائل الخاصة بها .

٣ - أما اليهود ونصيح ونؤرخ على ضوء هذا التخطيط الشامل وهذا
المراح المبين بحج الايطر وفيها إلى السحية العبية والساحية الاقتصادية
٤ - وبحج ان 'قام تشريع صالح يمكن الدولة من تحميل تكاليف
هذه المنشآت الأشخاص الذي يعبون منه ، وذلك من الاعاء البعض دون
سب على حساب البعض الآخر ان يحج تقسيم المدايع بين مختلف اصناف
المجموعة اللبنانية على اساس الحق والعدل.

ومعه المردى هي معها التي استوحيت في مدونة التي قدمه جمعية الاقتصاد المسيحي اللبانية الى الحكومة اللبنانية في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٦٦ حول مداهج مشاريع الهدنة والمخصصات التي رُصدت في الميزانية والايك في ما يلي مضمون هذه المذكرة :

٥- فاعلموا على ذلك فاستبشروا في ذلك حول ملاحظة عدم تجدد الفهم والتجديد في الفكر
والفهم في الفكر، يرى حماية الاقتصاد الليبرالي الثابتة من واجبها ان تؤكد في مذكر
الكونية وجهة الفكر في عصره في حجاج هذا الفكر والمثاقبة منها- انصروا له وادعوا
الادوال المرصدة لها الاستمرار الاصل.

« وفي طاقى الاضطال العامة » يستمر احمديه ان مسد ريف شحيط الزطاني شحه : ارده .
 عطفاً لضمير مطلقى « ووه لا سب كسكبه القصاده » هو وحدها ، فنى بحس اب ، والاصل
 : ضعه .

و بعد از آنکه شریانی از ترویج سرش اندی بدادند هم به فراموشی و سهوا
 به شکل احمدی اسمانی لا فائده داد و بعد از آنکه به سرش اندی ترویج فرمودند
 اصطلاحات من جمله و طریقی در اصلاحات اند و کجری هر وجهی می عکس می آید
 بی و نه تغییر

٥ - تصحیح ۱ - و بی که مردم به وجود آن شوق و اشتیاق دارند و برای
الاتمام و بی القریه الوطنیة.

[illegible]

« وان بدى جميعه الاقتصاد - في مشروع قانون لنظم الاراضي جدّ حديث وكامل
اصم تحت تصرف حكومة عامة .
« وهكذا يمكن رصد نفود - في اموال الحكومة علاه المده دور ان ياتر من ذلك
وتتوقف انشآت وطنية اخرى عن في اس الخلاصه الا .
« واد ا بدى اسما هت اوقف الحكومة من هذه التسيهات ونعة اكترها
« ثما الحق ضرر كبير بالخزينة العامة والبلاد

* * *

« واد . في هذا العرض ، - تتناول بالتتابع النقاط التالية

- ١ - تصميم سطح الارض وطبقاتها .
- ٢ - تنظيم مصادر الطاقة .
- ٣ - التجهيز القروي والزراعي .
- ٤ - تجهيز المدن والتجهيز الاجتماعي .
- ٥ - تنظيم القليات والمواصلات .
- ٦ - تجهيز السياحة والاصطياف والاشياء .
- ٧ - التجهيز الصناعي .
- ٨ - التجهيز التجاري .
- ٩ - التجهيز المالي .
- ١٠ - التجهيز السياسي والاداري والتشريعي .
- ١١ - تمويل التجهيز الوطني والاعمال الكبرى .

١

تنظيم سطح الارض وطبقاتها

يتطلب الاستثمار الامثل الكامل لمساحة سطح الارض الوطني ، بادئ دي
بدو ، وصف صحيحا بالاعمال الطبوغرافية على مختلف المقاييس ، كما يتطلب
ايضا تعيين حدود العقارات وتحديد كل واحد منها .

الاعمال الطبوغرافية والخرائط - ان اعمال لمصنعة الخريفية في اجيش

المرنهي ، ولا سيما الخريطة بقياس $\frac{1}{100,000}$ تشكل مسدسات اساسية جلية

العائدة . ولكن يحذر الاحتفاظ بمعالم التي تـ ١ . ٤ ، في أي وقت كان ، على الاستعداد من قيمة هذه المسدات على أرض بعضها . ويجب أيضاً الاحتفاظ ، هو موجود ، والحار الممل وتجميع دقة الاشارات كما يجب ايضاً متابعة مراقبة شبكة التثليث والنسبة الطوبوغرافية وتصحيحها عند الاقتضاء .

المساحة - ان التشريع الحالي لمساحة ولتصام الاملاك العقارية يوجد حلاً لمشكلة سلامة الاملاك ، وقد انشئ نظام لمساحة والسجل العقاري ، المستوحى من قانون تورانس ، بموجب القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ بتاريخ ١٥ اذار - ١٩٢٦ . اما القرار المرقم ٢٣٣٩ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣١ فقد أعطى حق الاملاك العقارية والحقوق الميية غير المنقولة . وقد اخفقت بهذه النصوص ، فيما بعد ، تعديلات جزئية .

ومن مبدون مكتار جميع الاراضي البلدية ، مع حق ايوم ، يقرب من ٤٠٠٠٠ مكتار والمقصود هنا الاراضي الصالحة للزراعة في السهل وارض المناطق في الجبل .

ويحذر ، ليس فقط الاحتفاظ بالنتائج الحاصلة التي تنفذ الى نحو نصف الاراضي ، بل ايضاً زيادة اعمال المساحة لجعل مجموع الاملاك البلدية تستفيد من منافع السجل العقاري . وهذا المبدأ هو في اساس كل تحسين في المقارنات وكل استثمار منطقي سطح الارض .

ويحذر هنا تأكيد همسة تنظيم دائرة المساحة واهمية تجهيزها بالادوات اللازمة واسناد ادارتها الى ذوي الاختصاص في الموضوع وانما تشير ، في سبيل حصر مجموع النشاطات الطوبوغرافية في لبنان ، دائرة جيوديزية ودائرة مساحة تشكيلان مصلحة واحدة تهتم بالاعمال الجيوديزية والمعمارية ، كما تهتم ايضاً بعمل المسح التوضيحي ، وبصورة عامة بجميع الاعمال الطوبوغرافية التي يطلبها الدولة .

التحسين العقاري واعمال ادم . عندما تتم تخطيطات المساحة ، تُصار

الى تعديل في اشكال قطع ارض لحماها ملائمة لشروع الاستثمار المطبقية .

ومجموع هذه الاعمال يشكل دماً للضم الزراعي للأراضي الجبلية والقروية ،
 وربما ضم الأراضي في المدن أو في المناطق الواقعة عليها بناءً في الأراضي المنائية .
 إن الضم الزراعي قد يوشح في انفساح مناطق التي كانت منافع
 لري وهو يدار بموجب حكمه اقرار رقم ٣٧ بتاريخ ٥ شاط سنة ١٩٣٤
 ويوجب تبديده إلى مجموع ممتلكات الأراضي المنائية ، أما ضم أراضي المدن ،
 ويشكل منه في بحثنا في تهيئة المدن والتجهيز الاقتصادي
طاعات الأرض — يجب أن يكون نوصو أهمي نصيقت ارض وتشكيلها ،
 ووضع اعمال يقوم بها فرع جغرافي ، وقد نشرت سابقاً الخريطة جيولوجية
 لبنان بقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠ بمدة المصلحة الجغرافية في المفوضية الفرنسية العليا ،
 كما أن هذه المصلحة نشرت أيضاً قسماً بقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠ بالمعريفة المذكورة
 فيحظر انكار هذا العمل ، ثم مباشرة جرد تنظيم الموارد التي يمكن
 استعمالها من طاعات ارضائه من صناعته بالمواد الأولية .

٢

تنظيم مصادر الطاقة

١ — الطاقة المائية لتوليد الكهرباء

١ — التوزيع

لبنان بلد جبلي يقع نصف مساحته تقريباً في ٥٠٠٠٠٠ هكتار ، على
 أكثر من ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، و ٥٠٠٠٠ هكتار على الأقل بين ٢٠٠
 و ٣٠٠ متر فوق سطح البحر
 وهطول الأمطار فيه غزير ، ويبلغ علو الجبال في المناطق التي يتراوح
 ارتفاعها بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ متر ، ويصب في البحر ، لشكل تلوج ، في
 ارتفاعات التي تتجاوز ٣٠٠٠ متر
 وقد أحرينا حصار بسيط يرى قوة هذا المصدر الهائلة في ركة نزعهم من
 قدر ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ كيلوات — ساعة ، هطول الأمطار بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠
 متر ، وتبلغ نفس الركة هطول التلوج ، مما يعادل مليون طن من الماروت .

ومن المؤسف ان تستعمل الاستعادة تماماً من ثروة طافية بهذا المقدار ، وذلك لعدم انتظام توزيع هطول الامطار على مدار السنة - حصة اشهر على الاكثر - ، والكون قسم هام من المياه يدخل في شقوق الارض ولا يعود يظهر الا في اماكن قليلة الارتفاع . اضف الى ذلك ان هناك قسماً لا رأس به من المياه يجب استعماله ري ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار ، يستغرق ٢ " من الامطار احاداً . وهكذا فان نحن لم نأخذ بعين الاعتبار الا الطاقة التي تسكون من الماء الحارية اي غير المعجرة ومن قوة مجرى الماء ، يمكن عند ذلك تقديرها بـ ٢٥٠ ٠٠٠ كيلوات - ساعة ، من معدل ٥٠ طون ، ادرت وهذا لا يمثل الا ثلث ووصفاً بلمة من لامكادات المدنية الخاصة بالطاقة .

٣ . الماء ونسبته عام ١٩٥٠ م

في سائر تقديرات هذه الحالة والاشارة من ثروات امنية الاستعادة القصوى ان في حقن الصاغة من في الخلل لوراني ، بحذر وضع تصحيح ، م يستعمل جميع مصادر المياه ، مع مراعاة الموحدة لورانية التي هي دية ، ويؤزل ، على قدر الامكان ، الى خزن الامطار في سبيل تنظيم تصريف الانهار تصريفاً مهيئاً

والواقع ان الماء ، في بلد حوض المتوسط وحده في الماء ، التي تكثر مثلاً ، للزراعة في اقتصاده ، مركز اوي ، مرون ، مصدر ثروة بحسب ضده ، واستعماله استعمالاً عادياً حتى حرمه من حدود امكانياته

ولتجديد هذه الامكانيات ، يتوجب احراز تحقيق مزدوج يهدف اولاً الى تعيين موقع ثرواتها المائية وصيغتها واهميتها ، وثانياً الى تعيين حقول الاستعمال وتجديدها

ولم يراع الاول ، يتوجب وضع جدول ترميم المياة في اوسع . مصروق لهذه الكلمة : محاري المياه ، ينابيع ، مياه جوفية او سطحية ، بحيرات ، عذرات ومستودعات الخ . . .

ويتضمن وضع هذا الجدول خاصة ما يلي :

نحدد تصريف المياه في محتات المصالح ، ودرس تطورات هذا التصريف

مفاهيم العناصر العديدة التي تؤثر فيه من مثل هطول الأمطار ، ومصدر المياه ونوع سطح الأرض وطبقاتها مع حالة تشغيل المحركات المائية .

درس نظام حركي للمياه وتحديد القوانين الهيدرولوجية التي يخضع لها وهذا الامر مهم لان جرياناً شديداً السرعة يصبح هدفاً ، كما ان جرياناً شديداً البطء ، مثلاً عند احتكاكها بمرآة في النزعة وفي حالة المنطقة الصحية .

- تحديد صفات المياه الكيميائية والبيولوجية ، ومدرجاتها ، ودائماً في نطاق الاقتصاد الوطني ، ينجح التفتيش عن الصفات الشائعة في المياه من استثمار ثروتها المائية الصحية كـ : يكون احد عناصر النهضة الاقتصادية في البلاد .

من هدف انشاء المتعلق بحقول الاستثمار ، حيث انشأوا انشعاباً عن حاجات المناطق قري ومدناً ، الى ماء الشرب ، وعن مدى الساع مساحة الحقول الصالحة للزراعة والتي يجب ريتها ، ومن انواع المروحات التي يمكن عرسها ، لتحديد كمية امدادها بالمياه ، واخيراً ، عن كيفية تحويل الطاقة المائية الى طاقة كهربائية او ميكانيكية واستعمالها .

وبعد المقارنة بين نتائج هدى التحقيقات (التي يجب حراؤها صورة) وبعد حصارها بدرس اقتصادي ومالي ، فتنفذ ، وتحديد عند ذلك المشاريع الممكنة تكتيكياً واقتصادياً وامنية لاقتصاد البلاد ، وتقرر حتى الأولوية وتقديم تنفيذها ضمن مخطط شامل .

هذا هو سفر تكوين هذا البرنامج .

وبعد ، وبعد فقط ، يمكن الدخول بثقة وسرعة في طور الدراسات النهائية والانشآت .

اما الاعمال التي يجب مراجعتها فتتناول الحقول التالية :

- تنظيم وتركيب النظم الجريان وهي تتضمن خاصة : اعادة التوجيه ، تنظيم مجاري المياه وصيانة الضفاف ، بناء الدود والخزانات ، تصريف المستنقعات وتخفيفها .

- استعمال المياه للزراعة : الري والصرف ، للتجفيف - لارواء ماء الشرب ، للصناعة - تنظيم شبكات الماء والصناعات المتفرعة عنها .

٣ - بحرس مياه الشرب - لندون

ب - مشكلة بحري ماء الشرب - مشكلة دوفق حلها في لبنان ، حسب الطبيعة الجغرافية الارض الجبلية المشقة دفقة ملائمتهم لشكوى البحيرات ذات الاستيااب الكبير ولقاعده الضائقة التي لا يسرب منها المياه . ولكن هناك امكانيات يحس ان تتعرض الدولة لاحتمارها لما فيها من فوائد كبرى ، يحبسها اقتصاد البلاد .

ولا تكون مبالغ اذا قدرنا بـ ٢٠٠.٠٠٠ كيلووات اسم (١٦٦)
المعامل التي يمكن تجهيزها في لبنان ما صير الى تنظيم ابرو الرئيسية كاسيطي والاري ونهر ابرهم والسارد والبطاني وحده بعد تنطيمه ، يمكنه ان يحرك ١١٠.٠٠٠ ك ف ١٠ (١٧٨)

وفي هذه الحال ، تبلغ الطاقة المنتجة سنوياً ملياراً ونصف المليار كيووات ساعة ، مما يعادل ٣٠٠.٠٠٠ طن موات ، اي ١٥٠ من الطاقة الدافئة عن هطول الامطار .

ويمكن ايضا زيادة المساحات المروية في لبنان قدر ٢٠.٠٠٠ هكتار .
والاويل الضرورة لتجهيز هذه الشلالات فيمكن تعديدها بـ ١١٠ مليون ليرة سنانية يصرف نصف اشراء المعدات من الخارج ومن ناحية مبرر حسابها ، فتجهيز الطاقة المائية لتوليد الكهرباء يحدث تقوياً في دخلها يبلغ ٩ ملايين ليرة لسببة في السنة . مما يمكننا بعد عشر سنوات ان نعطي المصارف المنفقة في الخارج للتمويل .
وهكذا تبدو حلبة المائدة التي يحبسها الاقتصاد اللبناني من حل كهذا ، لا يمكن تحقيقه الا ضمن هيئة تتعاون فيها الدولة والافراد لوضع تصميم عام يتناول جميع مصادرها وتعيد تميدا مدروساً مطاً .

٢ - دراسة تفصيلية

ان الاحتار الذي حققته البلدان العربية ون احداث التي روقت في لبنان ، اقتضا بان وضع تصميم تجهيزه في توليد الكهرباء موضع التبعيد في لبنان ، لا يمكن التمدد الى مششرين افراد ، ومشق ، قل كل شيء ، عن معتمهم الخاصة وتقتصرهم عالياً الوسائل المائية اللازمة . وهذا ما حدا بنا الى

ان الاسباب التي حدث بها الى اتخاذ هذا الموقف يمكن تلخيصها هكذا -
يجب ان يكون لاستثمار المطقي لثرواته المدنية موضوع تصميم شامل
محكم يقوم بدرس دقائقه احتصاصيون ، كفاء ، معروفون لبنان معرفة تامة ويجب
ان يبنى هذا التصميم على ملاحظات علمية تكون مدتها كافية

وفي هذا التصميم ، من الضروري اشارة الارواء ، ماء الشرب أولاً ، ثم
رى الارضي ، واحداً استثمار الطاقة المدنية لتوليد الكهرباء وحده لا تتجرأ ،
- ان وضع التصميم بجميع تفاصيله يجب ان يسبق كل تنفيذ لاشغال ،
ونتيجة اقوى ، كل مدح الامتدادات

- ان عظم الجهد الذي يتطلبه التنسيق التام بين مختلف المشروعات ، وان
المؤامرات والاحصاء التي نرجع عن توسيع اعمال الري الى حدها الاقصى وعن
تحرير مياه اشنت ، ان كل هذه الامور تجعل تحقيق هذا المشروع الرياني فوق
مقدرة الافراد وتوجهه على دوله .

ومن جهة اخرى ، تدور المسألة الى مسؤولياتها وواجباتها ، وهي تدع
المبدن حري الى من هو شد ضرورة ، الى شركات لاحتكار الاحصية
تأديها حكوماتها ، فتمثل بها مباشرة او بصورة وبصرف ذلك استقلالها
الاقتصادي الضرورية .

وهذه اذن مقدمات عامة ، مع ضرورة بناء هذه شركة الوطنية التي
تمثل الدولة اكثرية الامة ، وان سمح هذا ويشرف على المدبرين
وهذا التدبير الاحد يجمع المساوي ، ودرامات التي يمكن ان تجميع عن ادارة
الحكومة لهذه الشركة اذرة مباشرة ، ويحفظ في الوقت نفسه بفرع من اهم
هروع اقتصادنا تحت مراقبتها المباشرة

٥ - من اجابات

وانما نورد الان بعض ايضاات حول اهم الاعمال التي يجب مواكبتها
١ - حوص البطيني ، يتكمن هذا النور ، الذي نأخذ منه في البقع على
ارتفاع ١٠٠٠ متر تقريباً ، ان راند طاقة تقدر بحوالي ١٢ ٠٠٠ ك و . ب .
اذا نظم تصريفه ، فقد حوّلته من البقع ، يتروح تصريفه بين ٥ امتار
مكسبة في زمن اشجع وبين ٣٥ متر مكعباً في زمن ابيضاض .

فإن مشروع ربي جنوبي القناع يستلزم جفاف النهر جفافاً تاماً عند خروجه من القناع في عهد انشراح فإن يكون بالامكان اذن تجهيز المعامل المائية لتوليد الكهرباء ، وحملها تعمل في شروط معقولة من الناحية الاقتصادية ، ألا اذ أمكن صط مياه الشتاء في خزان يقام في منطقة سهل القرحون ، على المسوب ٨٠٠ - ٨٥٠ م صبح ديت ، انشء شلال اول على علو ٥٠٠ متر في احدى مرحميون يمكن من تجهيز ١٠٠٠٠ ك. ف. ا. ثم ينشأ شلال ثان في اسفل مرحميون يستعمل اينابيع التي تظهر في مجرى النهر بين سحور وحسر الجردية ، وهذا الشلال يمكن من تجهيز ٥٠٠ ك. ف. ا.

وفي اسفل قلعة الشقيف ، يمكن انشاء خزان حديد للمياه ، منه تبدأ قناة تنقل المياه الى معمل ثالث يبنى على ارتفاع ٨٠ متراً فوق سطح البحر وتبلغ قوته ٣٠٠٠ ك. ف. ا.

ويجب تخصيص مجموع قوة هذه المراكز الى ٣٠٠٠٠ ك. ف. ا. اذا ما استعمل قسم من مياه المجرى الوسط للنهر لوي مصفاة الحمضية وحمل عامل . واننا لنشير بهذا الاستعمال .

(ب) الخاصية : يمكن ايضاً تجهيز الخاصية ، وهو يتفدى من حوض يقع على مسافات جبر حرمون الغربية وذلك بأن ياشء مذ تحت قرية عويديس فيسطح وشريف النهر . ولتد ، من ارتفاع ٦٠٠ متر فوق سطح البحر ، يمكن استعمال شلال ربي هذا لتد وارضى فلسطين ، تماً يولد قوة تبلغ ٢٠٠٠٠ ك. ف. ا.

(ج) نهر دزلي : يتفدى هذا النهر من مياه سبع لباروك وحرين ويزوي لسامين صيدا . ويمكن تنظيم جوده لشنوي بشاء سد على علو ٣٥٠ متراً فوق سطح البحر يمكن من بناء معمل وقوه ٢٠٠٠٠ ك. ف. ا.

(د) البحيرة : يجب استعمال مياه البحيرة ، قبل كل شيء ، في سري غير ان هذه المياه ، قبل ان تبيع سهل القناع حيث تستعمل ، تسفل لشكل عودى قرباً من علو ٢٥٠ متراً . فيمكن تجهيز هذا الشلال تعمل ، على شرط ان لا يشغل هذا الحبل الا في اربع وفي الصيف . ففي الواقع ،

يحدد، لإيادة المساحة التي يمكن اليه رزها ، جمع نصريف النهر طوال الشتاء . في اندجيرة ، على توقيف كل نصريف منذ اواخر اكتوبر الاول حتى اوائل نيسان .
و يمكن يمكن من جهة ثانية استعمال نصريف بسبع اكثر من ٥ امتار مكسبة خلال شهري نيسان وايار ، يمكن من اصباح دفعة تستعمل لسحب المياه بواسطة المضخات قصد ري بعض اقسام من الاراضي السديية قائمة على علو يتجاوز علو الماء الذي يمكن ان يروىها . ما نصريف الربيع هذا ووقف على ري الاراضي الصالحة للقمح .

وهكذا ترى ان القوة الممكن استعمالها في السوية تتراوح بين ١٠٠٠٠٠ ك. ف. ١ و ١٠٠٠٠ ك. ف. ١٠ . خلال زمن الري اي من اذار حتى اوسط تشرين الاول ، وتكون ضئيلة و . معدمة خلال فصل اشتاء . وبما يتعلق بهذه النقطة الاخيرة ، لا بأس من القيام بدراسات ، تمتد على وقت طويل وتداول امكانيات تخزين المياه ، للتمسك من تعيين النصريف الممكن في اشتاء . وادي لا يتجاوز نصريفه من الشحاح اي ٨٠٠ يتر في الثانية

٥ (العاصمي) بسبع ٣٣ العاصمي بالقرب من بلدة المهرول ، اما نصريفه فتدور خلال فصول السنة ، يبلغ حده الأقصى في شهر ايار على اثر ذوبان الثلوج . ويمكن ، على الارض السديية فمخز شلال دلو ٦٠ متراً تقريبا يمكن توليد قوة تدفع ٨٠٠٠ ك. ف. ١٠ غير انه يجب الانتباه ، في تخمينات النصريف الممكن ، الى اخذ ٣ الى ٥ متار مكسبة بطريقة الشرق بالمضخات ، لأجل ري السهول العذبة بين الملوة والحدود السورية

٦ (هر الدرد) يمكن ان يكون هذا النهر ، الذي يجري في وادي عمق متساوي الانحدارات ، موضوع اشاء عمل مالي لتوليد الكهرباء . غير ان قسم من مياهه يستعمل لأعمال الري في الحقل . ولذا يحدد القيام بدراس دقيق الحقوق الممكنة ولتوزيع المياه بين الري وتوليد الطاقة ، لتقدير اطاعة المسكنة تقديراً نه نسبياً . ونحن نرى انها ستكون ضعيفة نسبياً ، اذا استعمل تنظيم النصريف . ولذا يجب البحث في امكانيات تخزين مياه الشتاء في بعض منخفضات المنطقة قائمة على ارتداع كبير . فان كان هذا التخزين ممكناً ، بلغت القوة الممكنة في هذا الحوض مجموعها ١٠٠ ك. ف. ١٠ .

(١) ولذا ذكر خبراء ، في سبيل استكمال موضوع ، الانهر لاجرى السقي يمكنها ان تولد الطاقة والتي يرجى تجهيزها .

نهر ارمج :	الطاقة الممكنة :	١٥٠٠٠	ك . و .
نهر اخور :	•	•	•
الدفق :	•	•	•

ويشبه هذا المرض مشدد على ما لاستعمال المياه في سبيل الري من علاقة كبرى باستعمال طاقتها لتوليد الكهرباء . فهذه الطاقة بحسب الاينصاف اليها ، الا كمصدر مكمل لما تستطيع لمياه ان تقدمه من وسائل لاجيا . الاراضي البهائية والزيادة في خصبها ، فامر اذا . لمامل المائية لتوليد الكهرباء ، والتي في فائدتها معلق على تسويق الاعمال المختصة بهاتين الناحيتين من المشكلة .

٦ استعمال الطاقة المهدمة .

ا . بشأن استعمال هذه الطاقة ، فيمكن ان تكون كما يلي .

(١) استعمال في المدن - قنويرو أو تدفئة - استعمال منزلي ؛

(٢) قوة محركة للصناعة الصغيرة والمتوسطة ؛

(٣) قوة محركة واستعمال ، هري في الحال ؛

(٤) تجهيز الصناعات الكهربائية - الكيماوية ، وخاصة صنع الاسمدة البترية

التي تحتاج اليها ، البلاد حاجة كبيرة

٧ من الدقة الاضرار .

لتنال استعمال اهدقة المائية لتوليد الكهرباء استعمالاً ههنا ، يحذر اشاء

مشكلة اقتران ذات ضغط عال ، تربط بين مجمع معامل توليد الطاقة الكهربائية في

الاراضي اللدنية ، تا فيها معامل توليد الطاقة الحرارية .

٢ — الطاقة الحرارية

يجب ان تكون الطاقة الحرارية تكملة للطاقة المائية لتوليد الكهرباء .

التي تحدث عنها في المقاطع السابقة فان عدم انشطار انتاج الطاقة المائية لتوليد

الكهرباء يستوجب نسباً بين لمعامل الحرارة ، التي انتاجها اكثر تنظيماً واكثر

ثباتاً ، وبين معامل المائية لتوليد الكهرباء ، التي يشترك بها حريص الاثر .

إن هذه الطاقة من حيث أسعار استهلاكها قد تكون أكثر توفيراً من الطاقة المائية لتوليد الكهرباء ، غير أنها تستلزم لبلاذ تصدير وساميل لشراء المحروقات ، وأدلك لا يمكن استعمالها إلا كطاقة إضافية مساعدة .
 أما التصميم الشامل لإنتاج الطاقة فيجب أن يضم ، ضمن إطار واحد ، جميع المراكز الكهربائية ، سواء كانت حرارية أم مائية لتوليد الكهرباء .
 ويمكن تقدير إنتاج الطاقة الحرارية المحلي في لبنان بالأرقام التالية :
 التوليد الكهربائي الحرارية : ١١٠٠٠ ك . و . ، موقورات ديزل الصغرية أو الزراعية : ١٥٠٠٠ ك . و . موزعة بين ١٠٠٠ موقور .
 ولكي نتم تجهيزنا بالطاقة ، نأله من علاقة بالمحصول المائية لتوليد الكهرباء ، يجب التمسك برفع قوة المسائل الحرارية المشاة في لبنان إلى ٥٠٠٠٠ ك . و .

٣ - مصادر أخرى للطاقة

نذكر هنا ، على سبيل التذكير ، مصادر أخرى ممكنة للطاقة كطاقة الريح والطاقة البحرية والصدقة الشمسية وطاقة أخرى حد حديثة هي الطاقة الدورية .
 فبالمصادر الثلاثة الأولى ، لا يمكن اعتمادها إلا كمصادر مساعدة للأشآت الصغيرة . أما الرابعة فلم يحسن الوقت بعد للتعهد بها .

٣

التجهيز القروي والزراعي

- إن الأعمال ، في هذا الحقل ، يجب أن تداول النقاط التالية :
- (١) استخدام الثروات المائية والزراعية ،
 - (٢) تحسين الأنواع الدورية والحيوانية : مكافحة الحشرات والأمراض ،
 - (٣) الأدوات الميكانيكية ومصانع التصليح ،
 - (٤) كهربة القرى ،
 - (٥) تخزين الإنتاج ،
 - (٦) وسائل النقل والطرق الزراعية ،

(٧) استوائية

(٨) التليف الزراعي .

١ استخدام الثروات المائية والزراعية

المبادئ الموحدة

من معلوم ان هطول الامطار في المدن الواقعة على شواطئ البحر المتوسط يتبدى في الاقطار ، على وجه التقريب ، منذ اول نيسان ولا يمارد الا في اوائل تشرين الاول من كل عام . فاقترع والمهندس للبدان يوافق على النباتات ، لا يستطيع ان يعطيا كل ما تتطلبها ، اذا لم يعوض بطرق اصطناعية عن اعدام الامطار طيلة الفصل القاطط . فالري ضروري ، إذن ، لمناطق الزراعة ، اذا كما نتوخى تنظيم الانتاج في الربيع واحصول على مردودات في الصيف والمحافظة على المزروعات المتواصلة الدائمة .

ولموضع هذه الغاية محتاج ، على اقل تعديل ، الى نصف لتر ، ثابتة من الماء الحار في المتوسط . ولا يجب ان يكون عندنا مصرف دائم يبلغ ٣٠٠ متر مكعب بالكية للتمكن من ري مساحة تبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار في الاراضي المناسبة . ولكن مجموع تصريف الماء الحار في بادئ الامر لا يساوي الا ربع المليون . اذن ، اذام ندخل في محاري المياه مخربات اصطناعية فيتحقق ما نرجوه من اعمال الزراعة . ولا ريب في ان هذا الحل الذي تكلفه ٥٠ فيا سبق يتطلب منا صرف اعتادات صعبة من المال ، وهو لا يبدو ممكناً ومردوداً فيه الا حين يؤدي استعمال موارد الحدية الى زيادة ثروة البلاد العامة .

ولهذا فانه من الضروري وضع برنامج عملي . لان لكافة مواردنا دائمة ، يكون ممبياً على المادى الاساسية التي ستعرض لها فيما يلي .

١ - حجة في اعداد والجمعية

ان قضية اري ، هي قبل كل شيء ، قضية نظام اقتصادي واجتماعي في الوقت نفسه ، فري الاراضي ليس هو مجرد لاد يعمل اري وحسب ، او مخرج ايجال ناعنيين بان يعتقدوا تعاريفهم وتصميمهم الضيقة من اجل الزهو والافتخار بان اري هو عمل يستهدف منه انشاء زراعة اعلى واشد ثباتاً ، فتتيح لسكان ان يلاقوا

وسائل جديدة لوجودهم وعيشهم ولا يأخذ لزي مصاد الحقيقة في العمل لا حيث توجد الوارد الشيطنة لاستخدامه على وجه الأكمل

١. من جهة اعتماد المال للارم من اجل العمل في الارض وضرورة إيجاد اليد العاملة . فيسكن ن قيمة التحسين الناتج من العمل في الاراضي المروية بمنطقة ذات املاك مفعمة يقطنها عدد كبير من السكان ، هي اكثر ارتفاعاً منها في منطقة ذات املاك واسعة يقطنها عدد ضئيل من السكان . فان قطعة صغيرة من ارض ، على الساحل الشمالي ، اذا هي سفيت ، تربد قيمتها خمس مرات بزيادة لا تربد هذه القيمة في الناحية الا تلاً على الاكثر

٢ - الاسلوب الزراعي

ن الاسلوب الزراعي يوحى بحلول لمقتضية في ري الاراضي اذا انه ينبغي معرفة ارض الواح ادواؤها ونوع النباتات التي يجب ان تزرع فيها وطبيعة التربة ، خواصها الفيزية والميكانيكية وضرورة سحب مياه العائنة منها ، والمناخ ، وارتفاع الارض عن سطح البحر ، ومعرفة مهب الريح فيها ، كل هذه امور مل مهمة ويجب احداها بعين الاشارة لكي يتسنى لنا اعطاء التربة حبتها الضرورية اللازمة من المياه .

٣ - نظام توزيع المياه

ولا بد لري الاراضي من نظام صارم في التوزيع ، وعلى الخصوص اذا كانت المياه غير كافية الى الحد المطلوب . ومن اجل ان يأخذ التعاوب في هذا السبل مئاة الحقيقي ، يجب ، والحالة هذه ، ان يصحى كل فرد بماداته الاستثنائية واتباع نظام جديد لتوزيع المياه يمكن من زيادة الفائدة من موارد المائية وهذا لمعى ، عالم الصالح للشرب ، والضروري لادواء السكان والحفاظة على صحتهم ، ان لم نقل على حو من الارتياح وارهية في مناطق الاصصاف ، يجب ان يؤمن قبل كل شيء وان تجري الانشاءات اللازمة له متوازية مع اعمال الري .

من هذه المديى الاساسية امرء الى استخلاص نتائج عامة تتعلق بنظام العمل في قصية ي لاراضي ومشاريع استخدام الماء الجاري في سائر

(١) عدم حصر الاعمال الكبرى في سطره و وحدة .

في رأينا ، ان ثمة خطأ فظيماً ونظرة قصيرة في توجيه الجهود المهمة لتحقيق عمل من الاعمال في منطقة ضئيلة السكان كالقلاع مثلاً . مشروع البصرة عمل ولا شك مفيد ، ولكن يجب ان يكون موضوع تعيد . يتطور ، تقدم يجدر الا يستسلم المراء الى دعته في تحقيق مجموعة مهمة من الاعمال يعرض على الملا وبماخر النتائج التكميلية في مشروع لا توفله ، اذ ان الى احتلال المقام الاول من الوجهة الاقتصادية ووطنية . والجهود الكبرى في قضية المشاريع المائية ، يجب ان تنصب ، اذن ، في المناطق المأهولة على الدوام وفي الحس ، حيث يبلغ معدل كثافة السكان مائة - كمر في الكيلومتر المربع ، وحيث الملكية ممتدة في هذه المناطق والحالات الزراعية المؤثرة لزراعة الاغلب . لمؤجلة الارواح تنفق مع قواعد السكن . وعلى هذا الاساس ، وفي هذه الروح اثنى عام ١٩٣٨ مشروع الاعمال المائية الذي وافق عليه المجلس . واخذ وارت في الاشياء بين مناطق البصرة وكسروان الأهلة وبين المنطقة الزراعية الكبرى التي يجب ان تروىها البصرة في البقاع . ولقد حصص هذا المشروع نفسه قسمها من المياه لارواء بعض المناطق الاصطفايا ، الشرب (ككسروان والمق ورو) وغيرها من المناطق التي بحاجتها الى الطبيعة كجبل عامل .

(٢) تحقيق المشاريع اثناء بناء الامور السابقة .

ومن اجل تحقيق المشاريع اثناء بنائها يؤدي الى تحقيقها المبكرة بسرعة يجب ان تقتنع بضرورة تسيق كل مشروع وتنظيمه بناءً للامور المهمة الضرورية فيه . في يجب اشروع اولاً بسلطات حديده كاصلاح لاقضية القديمة بواسطة الاسمنت دفعا لكل تدبير في الماء او بهريه دون مهمة ، و تحسين وسائل الري الموحدة وتدمجها في المناطق التي كانت موضع احتسار وتجربة في اساليب الزراعة ، كما يعطي نتائج سريعة ، ثم الانتقال الى الاشياء الأكثر شمولاً واتساعاً والتي تتطلب كثيراً من الوقت والاهتمام ويجدر بنا ، نرا هذا الموضوع ، ان ننتهي بالبيان الحكيم التي اتعت

في مراكش ، حيث قامت الحكومة بشروع رصف يتد الى اسفين عاماً لكي يواحه الاردياد المطرد للسكان في تلك البلاد . وعكس هذا المثال ، مثل بعض الاعمال التي تمت في الجزائر ، في آخر القرن الاحير ، فقد بنيت سدود ، بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٨٠ ، لم تستخدم الاستخدام المرحوم منها الا نحو المصم ١٩١٠ ، في حين كان رأس المال المخصص لها قد ثلاثة اضعاف من جراء الفوائد ، وعرفت السيول اليها كثيراً من الخصى وارمال حتى عمرت نصفها

الكتبات المائية في بحيرة مساح

ومن وجهة المدح وطبيعة الارض الزراعية ، يستطيع تقسيم لبنان الى ثلاث مناطق متباينة : الساحل ، واخل ، والسهل الداخلي او القراع

١ - الساحل

هو قطعة ضيقة من الارض ، مؤلفة من الرواسب ، تتد بين اولى سوح جبل لبنان والبحر ، وتوسع في بعض النقاط فتشكل سهولاً متباينة في مساحات حول اهم الاماكن الاهنة على الشاطئ . ويمكن ان تقدر مساحة هذه المنطقة بـ ٢٥٠٠٠ هكتار ، منها ١٢٠٠٠ هكتار لسهل عكار وحده .

والاراضي ، على الساحل ، أكثرها حصة وخفيفة وغير قابلة لامتصاص الماء والحرارة فيها معتدلة لطيفة قليلاً ، تسقط تحت لصر ، والزراعة المتبعة في هذه الاراضي هي زراعة الميمون والموز والبقول والخضار

وتقدر مساحة الاراضي المروية في هذه المنطقة بعشرين ارب هكتار ، ويفتضي لهذه عشرة ارب هكتار مكعبة بالثانية من الماء الجاري المستمر . وتقدر بحصة الاف هكتار تقريباً اراضي هذه المنطقة التي تسقى اليوم ، ويتوجب ان تحقيق الاعمال واكل ما يوشح منها لري الـ ١٥٠٠٠ هكتار البقية ولا ريب ان هذه الاعمال ستؤدي الى نتيجة حسنة ، لان الهكتار الواحد يمكن ان يدر ربحاً صافياً قيمته ٥٠٠ ليرة لسانية ، عدا عكار حيث اليد السهلة قليلة والشروط الزراعية اقل ملائمة

٢ - حل :

يرتفع جبل لندن ، منحدراته الوعرة ، فوق السهل الساحلي بسرعة - وتقوم الزراعة في هذه المنطقة في السوح والوديان والقاع المنخفضة ، وقد انشئ في المنحدرات مسطحات الزراعة كما ان الاشجار المثمرة تنمو فيها بطريقة مذهشة ، على شرف ان تسقى بطريقة متدلة ويساعد الارتفاع عن سطح البحر من ريفية الى الف وثمانئة متر - على اثر الآثار ذات البوابة والبر : كالشمس والخوخ والدراق والكروخ والاجاص والتفاح .

ويبيع المبنى السكنية في المرتفعات التي اشرنا اليها ، لا تكفي لري مساحة الاراضي الصالحة للزراعة . ولتصريف الادنى مجموع هذه اليبيع يبلغ اربعة اعمار مكملة في الثانية ، ويؤدي الى ري ثمانية الاف الى عشرة الاف هكتار فيها يزوى اليوم الفا هكتار من الارض فقط

وما يجدر ذكره ان الاقتصاد في وسائل الري يأتي هنا في رأس الاعمال . اي ان الآتية يجب ان تبنى بالاسمنت حتى لا تتمكن المياه من التسرب واضياع هدرًا ويجب انتقاء انواع المزروعات ونمطها بطريقة تحفظ الحصة الى الماء اي حدها الادنى . ويمكن خيراً اللجوء الى تخزين مياه الشتاء في بعض نقاط موافقة حذر اسبغت عن موقعها ، ثم يشكّن سداً لمياه اليبيع الموجودة حالياً .

٣ - السهل الداخلي او البقاع :

يتمد السهل الداخلي بين لندن والحل الشرقي من الشمال الى الجنوب ، مرتفع على معدل الف متر عن سطح البحر . ويجري منه نهرا : الليسي والداصي ، يريان لراضيه ، وتكون بصورة ناقصة لقلة انحدرهما ثم ان هذا السهل طويل معرض دائماً للرياح العاصفة ، الامر الذي يستدعي عرسه بشجر يذ عندها وتردخ فيه الحبوب والخصر ، وتسمى اشجار العاصفة في ظلال بعض التلال نذكر منها المشمش والخوخ . وبسبب ضامة كثافة السكان فيه ، فان السهول تمتد حول الاماكن المأهولة الهامة في البقاع .

ومياه الري المسببة التلال تنحدر من مختلف اليبيع المنخفضة في السوح

حول المهل وتظهر ، بعد مستوى ١٤٠٠ و ١٨٠٠ متر في لبنان ، الينابيع
السدومية كجميع الينونة .

١- التصريف الادنى لهذه الينابيع يبلغ ٨ امتار مكعبة بالثانية تستطيع
ان تؤمن ري ١٦٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية لساعة غير ان هذا التدفق
يرتفع في الربيع من جراء ذوبان الثلوج حتى يصل الى عشرين متراً مكعباً .
وفي هذا الحين تستطيع المياه ان تروي ٤٠ ٠٠٠ هكتار من الزراعة الربيعية
كالتفاح مثلاً .

٢- التطعيم المائي في القديح يجب ان يهدف الى استخدام وسائل لري في
الربيع أولاً ، ثم في الصيف ، فيؤمن هكذا زيادة الارض المروعة قلة الى
٥ ٠٠٠ هكتار ، والاراضي المشجرة الى ١٦٠٠٠ هكتار حول القلاع المهيولة
ومحمد القول ان امكانيات تطعيم الري وتقديراته في لبنان ما تزال كبيرة
مهمة دون ثمة ٧٥٠٠٠ هكتار من الاراضي يمكن اروؤها طوال السنة ، وفي
فصل الربيع على الاقل ، مما يزيد زيادة مهيولة في انتاجها وبتيسر العمل والمعيش
في الاراضي السهلية لعدد من السكان اكثر كثافة منه الان
وتحذر الاضافة ، الى العرض السابق ، انه يتوجب القيام بدراسات دقيقة ،
لا غنى عنها ، لتحديد امكانية تخزين مياه الشتاء في بعض المناطق من الاراضي
بواسطة السدود .

٢- تحسين الانواع النباتية والحيوانية :

١- مكافحة الحشرات والامراض

لا يقوم تحسين انتاج الزراعة على الاستخدام الافضل للثروات الطبيعية عن
طريق الري فقط ، ولكن ايضاً على الاختيار المدروس الموافق لانواع
المزروعات وعلى حمايتها ضد الحشرات والامراض ، وتصبح هذه الملاحظات ايضاً
في حقل تربية الدواجن

ولذلك يجب القيام باختيار الانواع والادغال ودراسة تطوراتها وبصرفاتها ،
وبتشجيع الانواع الاحسية على طبيعة البلاد ، وبالتحري عن الامراض وتعيين
المعالم الشاذة فيها ، كل ذلك في محطات اختبار حكومية ، يُفضل فيها بالتعاون
مع المزارعين . وان نحن شرنا بهتمام الحكومة هذه الشؤون فلأن اتداءها

يتجاوز امكانيات الافراد . فالحكومة اذن هي التي تختار الانواع وتوجه
الزراعيين نحو استعمال ما هو كثير الانتاج منها وسهل التصريف . ويجب اذن
ادخال تجهيز مراكز التجربة ، التي لا بد منها لمساعد في هذا العمل الاساسي ،
في مناهج التحفيز الزراعي

وان نذكر مثلاً على ذلك في هذا الحقل ، امكانيات زيادة انتاج القمح
بفضل اختيار البدور . فاذا نحن احصا هذا الاختيار استطعنا زيادة انتاجنا
من ٨٠٠ كيلو في الهكتار الواحد الى ٣٠٠٠ كيلو

٣ - الادوات الميكانيكية ومصابيح تصديق

ان نضخم الزراعة وربادتها في مساحات القاع الواسعة وفي سهل عكار
يستوجب استعمال ادوات ميكانيكية كثيرة الاتج تقوم مقام اليد العاملة
القليلة . ونحن نشير بان تشتري الحكومة نفسها هذه الادوات (من مثل
المحاثات « التراكتورات » والدراسات والحاصدات والناكثات) او ، وهو
الاسهل ، ان تشتريها تعاونيات زرعية تتلقى اموال حكومية ، ثم تضمها تحت
تصرف الزراعيين ، كل حسب حاجاته .

وتنشأ في الوقت نفسه وفي جميع المناطق الزراعية ، دوائر خاصة بتصلب هذه
الادوات الزرعية وغيرها مما يملكه المزارعون

٤ - كهربة القرى

ان استخدام القوة الكهربائية في الحقل يجلب كثيراً على الزراعيين من عبء
اعمالهم المتعلقة . ويوجد حالياً ادوات زراعية مكيفة ومييرة على الكهرباء .
فاستخدام الكهرباء في ماصقة القوية يتناول اشد . شبكة اقتراضات صغط
عال مع خطوط ذات صغط متوسط وخرى ذات صغط ضعيف توزع اقوة
الكهربائية باسعار منخفضة على جميع القرى وعلى جميع الاراضي الزراعية ، ولا
سيا على السهول الساحلية والداخلية .

وتتضمن هذه القوة بالارة والشرق بالمصحات وعلى لتخزين في العادات ،
وعلى تسيير ادوات ثالثة في المزرعة ، وحتى ادوات متحركة في الحقول .

٥ - تخزين الانتاج

ولا يغرب عن الدال ان الاحتفاظ بالمنتجات الزراعية حتى وقت نقلها ضروري لتأمين سعر مبيع ، وواقع الزراع .

ولذا يجب ان يتناول منهاج التحجير الزراعي والامداد بالادوات اشياء مطاير للحبوب والعلف ، وخزانات برودة لفاكهة والاشجار ولعلال الاخرى المعرصة للتلف .

كما انه يجب ايضاً تنسيق هذه التدابير مع توحيد الانتاج وهو امر ضروري لتخزين بالحلة او كمكبات كبيرة من وحدات مائة

٦ وسائل النقل والطرق الزراعية

على الدولة ان تولى اهتمامها ، على جميع الاراضي النائية ، طرق ت تصل جميع المناطق الزراعية بشبكة الطرق الرئيسية ويجب ان يراعى التوفير في تشييد هذه الطرق ، على شرط ان تبقى دائماً صالحة للاستعمال في فصل النشاط الزراعي .

٧ - التعاونية

يرجع التشريع المنطبق بالتعاونية الزراعية الى السنة ١٩٤١ ومن الضروري ان يطق فعلياً وان تعمل الدولة على تشجيع اشاء التعاونيات المدعوة الى تعديل حالة المزارعين بحملهم على - مع هذه معصهم بعضاً - وان قسماً كبيراً من التدابير المشار بها اعلاه يمكن تحقيقه بالتعاون بين الدولة والتعاونيات ، من مثل الادوات الميكانيكية ومنشآت التخزين وتصريف الانتاج وتليب التسليف .

٨ - التسليف الزراعي

يتوجب في هذا الحقل ان التسليف الشخصي ، تحسباً ل قد ينتج عن التسليف انقاع على الصلوات الغيبة من سوء استعمال واستغلال وما يتصله من معاملات وما يسببه من اكلاف

والحال ان التسليف الشخصي لا يمكن تحقيقه الا بواسطة التعاونيات وبفضل المراجعة المتبادلة بين مختلف اعضاء هذه الهيئات

تجهيز المدن والتجهيز الاجتماعي

ان تطور اوساطنا الآهلة حتى اليوم كان يأتي ابن ساعته . وم شرف على الاعمال في هذا الحقل . وم يوحى به نظرة شاملة . سواء اكان ذلك في مدنا الكبرى ام في قرى حيا . احل القصد بدلت جهود مشكورة ، غير ان الاستمرار كان دائما مفقودا ومن المعلوم ان المجتمعات الانسانية ، تخضع ، على عرار العاصر رغبة كلب ، الى قوانين بشرة . وم ، ان هي اجهلت اذى ذلك الى انعوصى ، وباتالى ، الى موت العاصر واختناق المجتمع . ان التنظيم وليد هذه الملاحظة فقد استه المهادون اولاً ، ثم رجال السياسة المسؤولون عن حياة الامم ، الى شروط تطور المدن وعوها تؤثر يس في اثره الوطنية فحسب ، بل بعض بضاً في شروط انتاح السكن ، وفي حيويتهم وفي عقليتهم وفي مستقبلهم .

وهذا هو هذا الى بدل اليهود في بدار لعرب ساء المدرسة المثلث وحملها احدا تفتح فيه وتردهر لامكديت الانسانية .

ومح في لندن يتوجب علينا ان نقوم بعمل حار في هذا الحقل حيث تسيطر الآن وتنحكم مصايح ادبية حقيقة نعمل او نكلمك وحدها تحيطط اطرافات وعرضها وارباع البسات وحدها والارتدقات المختلفة المروضة على المقدرات ، الخ . . .

فالتظيم قمر عن ارادة في الترتيب والتسقي ، وهو التعقبت المادي على هذه الارض اضرورة إحضاع المصاح احاصة للمصاحبة العامة ، ولتضعية انورد الالتزامية لحياة الامة .

ان هذه المبادئ بعيدة عن ان تكون قد دخلت هذه المصطفة من ضمير حكما حيث المعرفة توكلا حتما العمل .

وانا نود ، في ما يلي ، ان نصف الاعمال التي تترامى في ضرورية في حقل التنظيم في لندن ، وان ندل على الطرق التي يجب ان تشع للحصول على نتائج مرضية . ولي نسي ، في سياق حديثنا ، ان لتعميل المدن مطهرين اساسيين : المظهر الانشائي والاجتماعي والمظهر الدي والتكنيكي .

وسندرس على التتابع في العرض التالي أولاً مرحلة التنظيم والتحتب للمستعمل، ثم أمر وضع تصميم التنظيم موضع التنفيذ مع ما يتطلبه من أدوات.

١ - التحتب والتنظيم

يقوم اصلاح المناطق الالهة على التحتب والتحوط وعلى التنظيم والتنسيق، وكلها تتعلّق بوضع المستندات او التدابير التالية واعتمادها :

١) مفب المعلومات الخاصة بالتنظيم والاصلاح ،

٢) التصميم الموجه ،

٣) برنامج الارتفاقات وتحديد المناطق ،

٤) حرائط الاصلاح ،

٥) الاماكن المعلقة والمناطق العامة ،

٦) الصمّ ونحصيل « الشرفيات » او القيمة النافعة عن التعتس .

١ - اب التنظيم : من الضروري ان ننظم مفباً لكل مدينة ولكل قرية ولكل منطقة أهلة في لسان ، يتضمن جميع الخطوات التي تدور المظم كمي يكون فكرة واضحة عن اصلاح المدينة .

وبقسم هذا الملف الى : فرع طوبوغرافي حيولوجي وفرع مسائي ، وفرع مساخي ، وفرع يتعلق بتوقع المدينة ومكان اعتمادها من الشمس ، وفرع تاريخي وفرع دواوراني ، وفرع يتعلق بالسير وفرع صحي وفرع اقتصادي الخ . . .

احل ! سبب الآن معلومات حربية متفرقة ، عبر انه تعودنا المستندات الموحدة المنظمة .

فيجب الاهتمام بوضع هذه المستندات وذلك في اقرب وقت ممكن .

٢ - التصميم الموجه : يجب ان يصمم كل مدينة حملة ، وذلك ضمن نطاق تصميم مرحله يستوحى من درس الشروط الطبيعية ودرس الحاجات الاعتيادية .

ويمكن وضع هذا التصميم لمنطقة أهلة متعزلة ، كي انه يمكن توسيعه وحده ينال عدة مناطق أهلة ، او منطقة كادّة في البلاد يند إليها الاصلاح بطريقة تضم مجموع مساحة هذه المنطقة

معروف مثلاً وضواحيها يجب ان تواف وحدة متكاملة تكون موضوع تصميم اصلاحي واحد. وهى مثلاً ، مناطق الحبل الطبيعية ، كقمة بيت مري ورمنا وبساتين وبجس وسكنيا وظهور الشوير والدرج ، او قبة سوق العرب وعاليه ويحمدون وصوفر فهذه القسار يجب ان تشكلا منطقة تدرس جملة وتكون موضوع تصميم موجه .

ولقد قدمنا منذ ١٩٣٦ مشروع قانون يشترط بطرق الادارية الواجب اتباعها لتهيئة هذه التصاميم ، ونشره في باب الملاحق^١ .

ونعرض المنظم ايكوشار قصيماً موجهاً للمدنة بدورت وضاحتها ، غير انه لم يول الدرس السكاني ولم يقصد الى تنفيذه وفكرنا مراراً بتصميم تنظيم لمدينة طرابلس .

اما المناطق اللاتبادية الاخرى التي يمكن ان يطالها الاصلاح ، فلم يعمل هـ شي . في هذا المعنى .

ولا بد من الملاحظة ان ما ينتص هذه المشاريع اجمالاً هو عدم الرعنة في الوصول بها الى بيعة ما

٣ - لاراعات وتعدد المناطق : تنوع في نطاق التصميم لموجه ، تنظيم استخدام الاملاك الخاصة لحظها ملائمة لشروط الصحة العامة والدوق الحربي والسيرو . ولذا يجب فرض الارتاقات على اديات حياً و منطقة منطقة من الماحة المروي اصلاحها . وذلك سبيلاً لتطيق التنظيم واجدة لحدة الخدمع المهني واحرفي .

وفي هذا الحقل ايضاً لم تفعل شيئاً في لبنان ، ففقدان التصميم لموجهة عبرت تنى كيمها كان وكيمها اتفق

٤ - حفظ الاصـد - ان هذه الحوائط وهي عبارة عن تحينات التصميم الموجهة والتوسيع بها ، يجب ان تنضن رسماً دقيقاً لجميع طرق السير والاذاكن الطلقة والفضحات المدة انشايات العامة .

١) راجع للمحق ١٦ والمحق ١٦ مكرر : « مشروع قانون ينظم اديم ا. طو » و « حدد » السيد ميال ايكوشار او « تصميم اوجه المدة يعرف » .

فانقد اقتصرت الابحاث حتى اليوم على خرائط الشوارع المنمزة او الاحياء الصغيرة ، دون النظر اليها كأجزاء من كثر اوسع .
اضف الى ذلك ، ان جميع هذه الخرائط كانت عتاً تخضع للتأثيرات المختلفة المناقضة مباشرة للمصلحة العامة .

هذا مع العلم انها عرصة دائماً للتدليلات الناجمة عن احصاء هذه التأثيرات بعضها .
ليس عندنا خريطة اصلاح واحدة مصدق عليها وعالماً ، لتبذل التخطيطات المرسومة فاقوياء اليوم يتصرفون بها على هواهم .
وهن من حاجة الاصلاح بالضرورة القصوى لوضع خريطة اصلاح عامة يصادق عليها نهائياً وتنفذ بمجداويرها ؟

بالاضرار التي تصيب المجموع ولافراد من حراً ، هذه الحالة اشادة المؤسسة ،
جارية عادية ، وليس سوى المصايد في الماء العكر وبعض المتعدي يفتنون منها .

٥ - الاماكن الطفلة والاملاك العامة .

١ - الحدائق العامة والاملاك العامة . تفرض حياة المدينة الاحتفاظ بمساحات غير مبنية تسمح للهواء والمور ان يدخلا في قلب المنطقة . فالمساحات والحدائق العامة ، واحضان ، والممرات الواسعة المزروعة شجراً ضرورية في مدننا الحديثة سواء للاولاد او للكبار .

مدينة لا تقوم فيها مساحات طليقة مصرها الاحتياق ومن المؤسف ان تكون بيروت ممدومة في اكثر احيائها من هذه المساحات . وسنلخص هذا النقص كلاً توارت الحدائق الخاصة يقوم مقامها ، بنايت عديدة الطوائف .
يتوجب ان نتحسب نجماً واسفاً في مشروع الاصلاح المقبلة لهذه المساحات المظلمة ، والامانة عليها بالرغم من جميع التدخلات الرامية الى الصنها .
ونحن نعتقد ان المساحات التي يمكن ان يحتفظ بها الامراء يجب ان لا تشكل اكثر من ٥٠ في ٦٠ . من مجموع المساحة . وال ٢٠ الى ٢٥ .
تكتسب للمساحات الطليقة ، وما يبقى لطرق السير .

٢ - الطرق . يجب الا يدرس شق طرق المواصلات في الاماكن الآهلة على انه عملية طوبوغرافية وهندسية ، بل على اساس انشاء عنصر سيمبتي على

حركة النقل وان يحقق بطريقة تلائم تمام الملائمة هذه الحركة

وسنندي ، في ، يلي ، بعض ملاحظات تتعلق بعرض الطرقات وبالنسبة التي يجب ان تعتمد لاستخدامها الاستخدام الافضل .

يتعلق عرض الطرق في المدن بجاذات السير أولاً ، ولذا يجب ان يكون متناسلاً مع أهمية هذا السير وسرعته ، وان يمكن من وقوف عدد من السيارات دون عرقلة . ويتعلق ايضاً بشروط القطعة والصفة التي يُعبر في إيجادها في المنطقة ويكون ، فيما يتعلق بقطعة الأخيرة ، ذا صلة بارتفاع المباني .

وسننيز ، من هذه النقاط ، طرق السير الرئيسية العامة والطرق المؤدية الى العقارات ذات السير المخصص .

فان نخطيط الاولى وعرضها بتكيمان على وظيفتها ، ويتأثران قليلاً بمميزات المناطق التي يكثر فيها المرور . وقد نخل في هذه الفئة طرق الدخول الى بيوت اي الطرق الواصلة الكبيرة .

أما الطرق الاخرى عرضها متعلق بعدد كثافة سكان الحي والمتجر المحلي والوقوف ومدى المساحات المبينة وعرض العقارات ويتبع عرضها بالنسبة الى كثافة السكان وعدد البنايات .

يشج من الدراسات التي انصرفنا اليها ان هناك خطراً كبيراً في زيادة ارتفاع المباني (الذي يبلغ مرة ونصف المرة عرض الشارع) في وسط مدينة بيروت الحالية . وداث بسطر الى المرض الذي اعتد في هذه الشوارع والى النسبة بين المساحات المبينة والمساحات المغطاة وان درساً حاصياً بسيطاً ينشأ بحصول تثبيت كامل في قلب المدينة واستحالة الوقوف في أي مكان ، اذا ما ريد علو المباني ، كما يشير البعض ، الى ضعف عرض الشوارع الحالية . وان هذا التثاقل امر واقعي اليوم . ولا يمكن تخفيفه الا اذا ادنى كراجيات للسيارات فوق الشبكات ، الامر الذي لا يبدو سهلاً في الظروف الحاضرة .

ولذا ذكر اخيراً ان الدوق المحلي يدفعنا الى زيادة عرض الشوارع والى اعتماد نسب مقبولة بين هذا العرض وارتفاع المباني حوله ، نسب يزداد معها علو المبانيات على قدر ازدياد عرض الشوارع .

هذا مع العلم ان العرض الزائد غير المفيد ، لجميع الأطراف ، يكون مناقشاً المردى الاقتصادية

اما نحن فنقتراح اقامة نسبة بين مساحات اصروف والمساحات المخصصة الخاصة والمساحات المخصصة الخاصة وبين علو البنايات وعدد الطقات ، مع مراعاة نوع المحي وبوع الاعمال الحارية فيه .

ولقد اشرفنا في المقاطع السابقة الى نسبة ممتدة من ٢٠ الى ٢٥ . ٠ بين كابل المساحة ومساحة طرف المير

وتحسباً لمستقبل ، يشار ، في ما خلا لاوراط البحرية في بيروت وطرابلس ومناطق الساحل الكبيرة ، بعض ارتفاعات رجوع بساكن الى الارتفاعات السكنى من زيادة عرض الشوارع في حال شوء حاجات جديدة تدعو الى ذلك .

وبعدو حلينا من كل هذا ان اشكلكة حشد مقعد وتحدد مواضعها ضمن التصميم الموجه الذي يجب ان يبين ويحدد ويحدد مختلف الفوارق الماوى انشاؤها

٦ - الأمم وتحصيل الترميمات : وفيه المنة عن تحجيرة ان تحطياً . مطع

اطرق المواصلات وبلغت اطلعه والمناطق المدة للمصالح العامة ، يولد عالما موجهات متبينة لمختلف اقسام احدى المناطق وليس من العدل ان يتحمل بعض الناس ضرراً بينما يستفيد البعض الآخر استفادة محابية .

ومن جهة اخرى هناك شكك . قسام هي عالما فاسدة او تصيح فاسدة بسبب تخطيط الطرق المربعة وهذا يدعو الى اخر . تعديل في شكل هذه لاقسام ، تحت لبعض المصعد وربعة في الاستعمارة من مساحة المحسنة استفادة قصوى ، فهذه العملية تسمى ضم الاماكن الآهلة

ولقد قدمت ، منذ ١٩٤٦ ، الى لجنة الاشغال العامة الاستشارية ، مشروع

قانون بشهر باساليب هذه العملية على طريقتين :

- في الاولى يصر الى تشكيل لجانات للملاكين تمنح كل عضو فيها قسماً

حددية ذات شكل مسطوي عوضاً عن الاقسام التي يتدرج عنها

اولاً الثانية فتتضمن اثناء شركات مساهمة وتشكل من مختلف الملاكين في

احدى المناطق ويعطى هؤلاء الملاكين اسهماً بقيمة الاراضي التي يقدمونها لشركة

وتأخذ الدولة ، في هذه الشركة ، بحسب ١٠ ٪ من الاسهم مقابل قيمة مساعدتها التأسيسية والادارية والتشريبية ، ويتركهم ايضاً ثوبل قسم من الاعمال تأخذ بدله اسهماً لا تتجاوز الـ ٤٠ ٪ .

فالملاكون والدولة يمكنهم وحدهم ان يكونوا مساهمين في هذه الشركة معاً لكن استهلاك سبقي قد يحصل لصالح شخص ثالث . وتعمل الشركة على مرور كل حي بممره وعلى تجهيزه كاملاً ببناء الطرقات المزودة والارصفة والجدران واقنية المياه والكهرباء الخ . ثم ياشترى ببيع الاراضي بالتتابع وتدفع ثمنها الى المساهمين نسبة الى عدد اسهمهم ، بعد تسديد المبالغ التي تكون قد استدانها

ويؤخذ بحسب من مجموع لاراضي حتى ٣٣ ٪ من المساحة الكاملة ، لئلا تكن الطاقة الضرورية للصرق والحدائق العامة ويمكن الدولة حد ١ ٪ من المساحة ، مقابل الاسهم التي مسحتها بحسب ، لاستعمالها في تشييد الابنية العامة والانشآت ذات الدفع امام

وعند بيع الاراضي بالمراد امسي ، يعطى المساهمون حق لافندية في اشراء بأسعر المدفوع ، حتى قيمة المساحة التي تنازلوا عنها عند تأسيس الشركة . وهكذا يستفيد الافراد من تخس قيمة الارض على قدم المساواة ، وتقصى الدولة حصتها منه ، اما تأخيرات عمية بحاية تبلغ ١٠ ٪ او ٢٠ ٪ يلحق الاسهم التي منعنها تعويضاً عن مصريف تنظيم الطرقات وتجهيز المناطق المروضة للفر من ارتفاع في ثمنها .

من الطريقتين المذكورتين سابقاً نشير بالتتابع الاولى لاصلاح الاحياء القديمة داخل المدينة وتنظيمها وحملها بحاشية بمقتضيات العصر

اما الثانية فهي وحدها تلائم اصلاح المساطق الممكن توسيعها اصلاً متيناً . واقد لشرناها خاصة لتنظيم منطقة رمل بيروت واستهلاك اراضي البطار الحديد . فلو اعتمد مشروعنا في حيه ، لما كان الحق استهلاك المطار الحديد اي ضرر بالدولة اذ ان المساحة اللازمة له اقل بكثير من حصة الـ ١٠ ٪ التي كان يمكنها اخذها من مجموع اراضي الرمل القائمة جنوب بيروت .

وإننا نشر في باب ملاحق ، نص مشروع القانون الذي عرضناه على لجنة لأشغال العامة الاستشارية . وكان مرفوقاً برسالة شئت منها ، الفهرات التالية :

١ - نشر في الجريدة الرسمية ، ما يحدد أي نسبة من عائدات السكر الواجب إجرائها لاستهلاك الأراضي الفخرورية المصادرة لاصلاح الدولة ، طبقاً في أماكن المعروف الزميل ، مع المحافظة على مصالح الاموال العامة ومصلحة الملاكين المقيمين .

٢ - توفير ائتمال جديد « بولغار » لاستعمال السكر الذي يوزع الى المصارف ، وذلك بانه سبب من اسباب التعويض لفئة الأراضي المنوي استهلاكها .

٣ - ضم جميع المصارف التي هي ذاتها الى كامل هذه المنطقة في محبة شاملة ، وذلك لتتمكن من اعادة اعمارها ، مع التوزيع على المصارف المحسنة الحديد من حراء القديم بأعمال فرعه .

٤ - اجراء محبة من وضع رسم محبة ، مع وضع هذه المحبة مع ائتمال محبة من ائتمال شركة عقارية ، ثم فيها الزميل ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

٥ - ان في الطريقة الجديدة ، أو بتكرار من محبة من التظيم الكبيرة دون حراء الدولة ، سددت .

٦ - وضع دستور المبادئ العامة في مشروع قانون جديد الماني .

٧ - مكتب عرصة هذه المحبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

٨ - في تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ولم تلق أي تنفيذ .

٩ - لأن تمكن هذه المحبة كبرى الدولة لا مع نسخ . وفي ٢٠ من ايلول ١٩٢٥ .

١٠ - استهلاك المطار .

١١ - في تزيم ائتمال بولغار الزميل في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٢ - ٢٠٠٠ ٠٠٠ من مراح هذه الاموال . في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٣ - ٢٠٠٠ ٠٠٠ من مراح هذه الاموال . في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٤ - ٢٠٠٠ ٠٠٠ من مراح هذه الاموال . في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٥ - في ائتمال في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٦ - في ائتمال في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

وقد وفق الواقع نحوها ، الاكثر تشوياً ، في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

١٧ - ٢٠٠٠ ٠٠٠ من مراح هذه الاموال . في محبة من ائتمال ، بلاكروب وندم في هذه التي ، وهي الدولة اصلاح .

وهذا مثل يوسف عبد يستطيع عمله في لبنان انصابت التغيرات والمصاح .

وانما لا نزل يعتبر ان طريقة العمل هي الوسيلة العملية الوحيدة لحل المشاكل الدقيقة التي يطرحها على المهندس منظم المدن وعلى الادارة تطبيق مشروع منطقي للتظيم بصرف عرص الحائط بالمداخلات ومصالح بعض الافراد المتنفذين .

العامة ومن تقيص - سمار مبيع الكيلوت - ساعة ، ولا سيما في المناطق الآهلة المتوسطة أو الصغيرة وهذا ما حدا بنا اعلاه الى الإشارة بشاء شركة وطئة الصفة تصم جميع صحاب الامتيازات القديمة او المقلدة

وتكون مهشة هذه المؤسسة نصف العامة اعداد جميع مناطق لبنان
• ككهرباء وتحسين توزيع اسور في مناطق الاصطياف

وبهذه الطريقة تنص الاثارة والكهرباء العامة والحفاضة باسماء معتدلة في كل مدينة او منطقة لادبية

• • • • •
مناطق عام اشرب . ومعني مساعد على حفظ صحة المواطنين وعلى اوريداد انتاجهم الضروري ، كما ترعب عددا كبير مشر ينورون هجره قراهم لعدم توفر اسباب الراحة والنظافة فيها في البقاء حيث هم

ان كثيرا من المناطق المبتدئية محرومة من . . . الشرب . ولذا يتوجب وضع برنامج لارواء جميع مدن لبنان وقراه عام صاف سليم .

ومن بعضي في . . . يبي بعض ارقام عن حالة مورد الماء اشرب عندما اليوم ،
بعقها علاحضات ، حول عهد الذي يجب ان يبدل لتحسينها

في الوقت الحاضر يورع نحو ٦٥٠٠٠ متر مكعب فييوم على ٥٠٠ شخص تقريبا . فالبلديات او الحكومة تورع منها عشرين الف على طرابلس ودرابك ورحلة وعابيه وسوق عرب وكمردان ومنطقة مرجعيون ومنطقة حرمي وصوفر ودية القمر وبيت الدين ودمخندة ودمقبي ودماطور وسعد والدمور وعين زحلنا وصور وحسين وقرطبا وبشري . . . وتوزع شركات الامتياز الخمسة والاربع الف الفافية على مروت وضاحيتها وبنق وصيدا والكورة والسجيه وبق الباس

غير انه يبقى رواء ٦٠٠٠٠٠ شخص في لبنان موزعين على المناطق الفقيرة والقرى النصيرة

وكية الماء الضرورية لذلك تبلغ نحو ١٠٠٠٠٠ متر مكعب فييوم ، يجب رفعها في المستقبل الى ١٣٥٠٠٠ بالنظر الى تكثر السيل . اما النفقات التي يتصلها فنقد برنامج يؤمن هذه الكمية بالفاضة فتبلغ ٣٠ مليون ل ل

وشدكر أخيراً المناطق التي يجب إنشاء مشاريعها، الشرب فيها، حبل عمل
أقاليم الحروب، منطقة عالية، انقروح، منطقة القروب، منطقة عسكار، منطقة
راشيد، وبعض مناطق في القنقاع، الخ...

٥ - تصريف المياه المستعملة في الأوساخ المنزلية - تتعلق الحالة الصحية في المناطق
الآهلة بتصريف قدراتها الحادثة والسائلة: الأوساخ ومياه المنزلية ومياه الشتاء...
أبواب التفتيش - يجري تصريف هذه المياه بشكايات قسطنطين، تعرف
بالمجارير، وهي تستطيع تصريف المياه الوسعة ومياه الشتاء، ما يجبرور و حد
وأما تصاريح مختلفة وأن تحقّق هذه المجاري بدخل في حلب تجهيز المدن الصحي -
فعلى الدواة إلا تسيح باستخدام منطقة في المدن استخدماً كثيراً دون إنشاء
شبكة مجاري إنشاء، طبعاً، تنتهي إلى محطة تطهير حديثة تجري عليها مرصعة صارة،
واننا نعرض في ٥ بلي حالة شكايات المجاري الموحدة حالياً والتي يتوجب
إنشاؤها غداً :

بيروت	طعام منسوب
طرابلس	طعام موحّد قديم
صيدا	طعام موحّد قديم
رحبة	طعام منسوب
عالية	طعام منسوب
صور	طعام منسوب
قبر الياقوت	نظام منسوب

ومن هذا التعداد لمبريل، ينبغي انتاج العمل الذي يتوجب اقيام به في
مناطق الحبل حيث تردد كثافة السكان في الصيف ازيداً سرية. ويجب إنشاء
مجارير تصريف اوساخ احياء بيروت الجديدة و احياء صاحيتها و حبل و صيدا
اوساخ القرية - ان جمع هذه الاوساخ واتلافها يؤلفان مشكلة يصعب
حلها حالياً. فقد يوشى في بيروت متحرة نظام الاختبار في الآلية المعلقة،
ويجدر انتظار نتيجة هذه التجربة فإن هي نجحت، يمكن عند ذلك توسيع
تطبيق هذا النظام الى جميع مدننا

أما مناطق الحبل، فإن نظام التفرع المراقب على شرط ان يعطى هذا
النعت تطبيقاً صحيحاً يوافق وضعه، حسن موافقة

٦ - السحب ، و « أعمال » أي اسواق الخضر : بحر ، في مدننا التي يتجاوز عدد سكانها ١٠.٠٠٠ نسمة وفي كل مجموعة من مراكز ضواحيها ، واد - مملع عصري مع بحر براد صاج وسيارات شحن تقوم بتوزيع اللحم . كما انه يتوجب على السيدات شراء « هال » أي اسواق مستقوفة يساعدها في تنظيمها وتسيير اصيل فيها التعاونيات لزرعية في المنطقة .

هذه الانشآت وهذه الادوات ، التي لا غنى عنها لحفظ نظافة المواد الغذائية ودقة المعاملات المتعلقة بها ، تنقص في مدنا وفي مراكز اضواحيها .

٧ - بيوت السكر : حصة . الى جانب هذه الاعمال البسيطة التي تكفيها عنها سابقاً ، يتناول الاصلاح ايضاً الاهتمام بالسكن السليم الاقتصادي لطبقات الفقيرة او المتوسطة الحال . فان وسائل هذه الفئة من السكان محدودة جداً لا تسمح لهم بشراء او استئجار بيوت صحية مريحة .

على الدولة ان تساعد وتساعد من التوفير ، السهم عن توفير انشآت بالجملة لتضع تحت تصرفهم بيوتاً رخيصة .

وان عملاً كهذا يكون ، ظهور للسكن الاجتماعي من الاصلاح ، وهي ناحية جديدة بكل عناية واهتمام . وهو يساعد على هدم هذه الاحياء الواسعة المسطحة المضرة بصحة حيث تكثف الاكواخ والبيوت الخشبية . وتلحق بالاحياء الجديدة مراكز صناديق وقاعات اجتماع وهو بلدية وملاعب رياضية .

ونحن نعتقد انه بفضل اساليب ومواد البناء الموحدة يمكن توفير سعر المتر المربع السكني الى ٦٠ ل. ل.

وهكذا تصبح اكاليف مسكن يتألف من ٣ الى ٤ غرف مع ثمن الارض والاساسات والانشآت العامة من ٤.٠٠٠ الى ٥.٠٠٠ ل. ل.

مع قرض تكرور فائدته ٤ ، ومع استهلاك رأس المال على مدة ٥٠ سنة ، لا يتجاوز ايجار هذه المساكن ١٧٥ الى ٢٥٠ ل. ل. في السنة . وعلى الاساس نفسه لا يكلف استئجار غرفة ومطبخ أو ١٠ ل. ل. وهو مبلغ مقبول اذا انه لا يتجاوز المعاش الشهري الذي يساويه الاجير او العامل .

تنظيم الثقليات والمواصلات

ان سير محصيل الانتاج ولاشخص في بلد ما مطلق على حالة وسائل النقل وعلى اكلاب هذا النقل فاسلاد المتوجب عليها تحمير نفس الاقتصادي لتؤمن مبادلات نشيطة ومزدهرة ، يشتم عليها الاعتناء بصورة خاصة بشظيم مواصلاتها ووسائل نقلها .

وسندرس ههنا سابع لاشآت تي يحك ايام هه في لبنان في الحقول التالية :

(ا) النقل البري

(ب) النقل بالسكك الحديدية

(ج) النقل البحري

(د) النقل الجوي

(ا) النقل البري :

ان شبكة الطرقات النسيية متنوعة ومتقدمة مبنية في السداد الاخرى (المائلة) .

وهي مؤلفة من ١٠٠٠ كيلومتر طرقات مرفقة ، و ١٣٠٠ كيلومتر طرقات محدودة و ٧٥٠ كيلومتراً طرقات معدة من اصل مجموع ارض لا تتجاوز مساحتها ١٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع .

وهذه الشبكة شكل عينا تفضلاً على موارد الدولة سواء بمساية التي تنطلمها أو سياسة الاسراف والتبذير المسبة في تحميم، وتوسيم

وقد صرف على هذه الشبكة منذ ١٩٤٣ مبلغ يفوق مئة مليون ل.ل منها ٣٠ سملت في الموارد لعادية واكثر من ٧٠ رصدت بموجب قواتس خاصة وفي المدة نفسها رصد لاعمال الري اقل من ١٠ ملايين ل.ل

ومن المؤسف ان تسيطر في اعمال هذه الشبكة روح السياسة المحلية وان تصرف على غير حساب موارد هامة في عمل تعاد دورياً

يجب وضع حد لهذا تمدد هذه المصاريف لا يتيح عملياً ما ومن المفروض أن تحول إلى مشروع أكثر أهمية ، كإبري وتقوم بررغتها وإصلاح مدنها .
هذا مع متابعة أعمال التحسين في أحاديثنا من هذه الشبكة ورصد الاعتمادات المتعددة لها .

ويمكن الوصول إلى هذه الغاية بتطبيق برنامج تنظيم وتحسين منطقتي في شبكة طرقنا يستوحي التوجيهات التالية : ربط طرقات المواصلات الكهري التي تشكل شرايين رئيسية بوسط البلاد الهامة ومعها شحطيات صاعدة ثم ربط الطرقات الثانوية التي تصل بين المدن والقرى والشوارع والبلدات .
بالمناطق الآهلة الأخرى ، وهذه الشبكة الرئيسية .

واستناداً إلى هذه القاعدة سنسلك كشم إيري رئيسية ثلاث طرقات من الشمال إلى الجنوب : الأولى على الساحل ، والثانية في الداخل ، والثالثة على قمة سدر ،
وهي عابرة غالباً بـ « طريق القمة » .

وهي واردة هذه الشرايين تسمى ثلاث طرقات أخرى رئيسية ذات طابع دولي ،
طريق بيروت - دمشق ، وطريق طرابلس - حمص ، وطريق حيفا - طبريا .
وفي المنطقة الحضرية ، تسمى طرقات ذات أهمية عامة بشكل دولي ،
أيضاً الطرقات ، الكهري من الشمال إلى الجنوب ، بعضها بعض ، الهامة ، من في
هضبات رحله والمقوفة ولأورام . ومن هذه الطرق تسبعت هذه الطرق
الشمالية المؤدية إلى كل قرية وكل بلدة هامة ويجدد عرض هذه الخدمات
ومميزاتهما ، وفقاً حركة النقل التي يجب أن تؤمنها .

ولكن يعتقد أنه شبكة حروف ، تُعصب على هذه القواعد ، تكلف أقل
بكثير من الشبكة الحرة ، وتؤدي حدوداً أفضل .

وفي حقن الخدمات ، ستكفي في معظم الأحيان عن إصلاح انطورات
الضرورية ، فهي استثمار مطلق صغيرها وثرواتها مؤثرة لاستثمار لأجل
بأنفسه شبكة متعددة لمعد الشبكة الجديدة من وسائل ادخل
الصالح للبلاد الصغيرة .

ولسان محور بعض خطوط يمكن اعتباره كافيه ماسة أي ما ينتظر
، هذا غير أنه يحمل تحسين حد جيد . بيروت طرابلس H.B. وشبر .

القطارات الضرورية لاستثماره بالرغم من كون استثمار هذا الخط استثماراً مطلقاً صعباً شاقاً لموارثته الساحل ، ولتخطيطه المعقد .
أما الخط الضيق بيروت - رماق ، فيجب البت في مستقبل قريب بالمصير المعد له .

جـ إسفل البحري : يملك بشان مرفأ يكفي في حالته احاضرة التجارة التي قرأ فيه . ويمكن زيادة ارباحه بتحسينه بوسائل عمل وتحسين حاضة وهكذا يجب النظر في زيادة آلات رفع لانتقال البضائع المحتقة وتوسيع المخازن العامة و... المطامر بلعوب مع ادائها اللازمة وتسمية الخطوط الحديدية التي تمكن من تحميل القطارات مباشرة بعد تفريغ الباخرة . ويمكن النظر في ما بعد تمديد مرفأ بيروت حتى رأس الكريشا ، وفقاً لتصميمات اكثر منطقاً من التي اشرفت على تخطيطه لاول

ويبدو هنا ضرورياً وضع خط حيفا - بيروت طرأس مرفأ بيروت رعة في الاستفادة استعانة منطقية من الخط الحديدي . وفي تصميم تجارة المرفأ . ويجدر اجراء هذه العملية في اقرب وقت .

د ما مرفأ : لثان الاخرى ، فطراس وحدها . من لأب تمهر ، بفضل تجارتها الحالية ، مرفأ بحري . ولكن من المؤسف ان تكون الشروط الطبيعية لهذه المنطقة من البحر وحالة اقله لا تصلح لذلك .

هـ قائش : مرفأ في طراس مشروع مكلف والواقع ان يقتصر في الظروف الحالية على صلاح البضائع الفائقة وتأمين وسائل العمل العمورية لتتمكن من تفريغ البواخر التي تصل الى الرصيف الحالي . ويتوجب ايضاً بناء غبار انجوين البضائع مع مطامر للجبوب .

و المنزل البحري : ان وضع بشان احقرافي يسمح به بالانكسار على مرور عدة خطوط حوية . فاح بيروت صالح ، في حال بناء مطار حديث ، لاستقبال الطائرات منها يمكن الطقس وفي كل يوم من ايام السنة .

وهناك اليوم مطار قيد البناء جولي المدينة . ومن الضروري ان يقوم على تصميم يتحسب للمستقبل نجساً كبيراً فتترك فيه مساحات طالقة بمعرض ٣ كيلومترات على الاقل .

ونقول آسفين هنا ان استهلاك اراضي هذا المصار اجرى بشروط محممة بمصالح الخزينة . فلو اعتمد أسلوب الصم السدى اشرفنا به في الباب الرابع اعلاه ، شجكت الدولة من توفير نحو عشرة ملايين ليرة من المبالغ الساحطة التي ستوقدها هذا العمل .

ويوجد خارج بيروت مصادر اخرى بحسب الاعتناء بها وتحسينها ثم امدادها بحجار الاشارات المصري . وهذه المطارات هي طرابلس - انبساط ورتاق ، تستخدم كمصادر احتياطية في حال سبق مطار بيروت عن الاستيعاب او طرأ اي عطل مؤقت عليه .

٦

تجهيز السياحة والاشت . والاصطياف

قلنا في المقاطع السابقة ان السياحة والاصطياف يشكلان احد موارد لسن الشديدة الاهمية في حال تنظيمها التنظيم المنطقي الاكمل .

ولسوء هذه العاية يتوجب اتخاذ سلسلة من التدابير العامة والاعمال في حق التحجير وسنقتصر هنا على النظر في هذه النقطه الاخيرة مدرس بالتتابع :

١ - تجهيز المناطق الآلهة وتحجير الطرقات ،

٢ - التجهيز الفندقية ،

٣ - تجهيز المساكن الخاصة ،

٤ - التجهيز الرياضي ،

٥ - تجهيز الدعاية .

١ - تجهيز مناطق لاهة ومهر خردت - يجب بذل جهد اصلاحى هام ومتواصل

لمنع تشويه مسطر البلاد الطبيعية ولتنظيم وتنمية مناطق لاصطياف الحالية والمناطق التي يجب انشاؤها تنظيمياً منطقياً .

وبسبب هذا الجهد :

١ - في الاربعاءات . في سبيل الاحتفاظ بميزات جبالنا والابقاء على مزايا فصل

لاصطياف من حيث الراحة واقدرة على الشفاء ، تمنع المساكن الشديدة التقارب والكثيرة الارتفاع ، ويعرض الاشجار الحديثة وقطع الاشجار

وتعرض انطراقات العريضة لتسهيل حركة السيارات وسير الناس شيئاً
والى جانب هذه الارضيات المتعقبة يستعمل مساحات اسوي مثاؤه، يجب
لاعتناظ بقساعات صفة لغزها ولاوساط رياضية يمكن المصطوفين من الاحتجاج
في اعمار حين لايسرف الى انواع الرياضة التي يحسبها . وان هذه الارضيات التي
يجب ان تحتل مساحات هامة تكون مشتركة بين عدة اماكن وتدخل في
مناطق بمرمجة لمصافي الذي تكلف منه في بداية هذا الفصل .

ب - الوسائل الحسية : ان مصطافيه ولا شك يحسب الانسداد الى
الحياة الاجتماعية ولذا يتوجب عليه ان يسهل فقط امتثالهم الى جديده بل ايضا
لاعتناظ بهم فيما وتوفر جميع انواع احوال مسكنة عندنا ويجب بصورة خاصة
تأمينهم من الانسداد في حال واحد و يارة جميع مناطق الاصطيف دون ان
يصطادوا اذعان الى احوال وهذا ما يدر حريق اقمه التي تكلف عنها سادقا
وهي اصل من مجموع مناطق الاصطيف اسبانية دون لتزول الى اقل من
انها من فوق سطح البحر وهي سد من مرصحيون تصلي الى الارض وانه
بالوساط المعروفة كحجر البيت الذي والداروك وحما وقربايل وماروج
وبسكننا وقاريا واقفه والتفوق ويشري .

يوجد احر . معرفة لهذه طريق فيجب ان يعمل على وحما بعضها بعض
وعلى تحسينها لتحقيق طريق كثيرة السباحة
في طريق اقمه هذه ، نصيف ، كشآت صرقية ضرورية ، حريق تصلي
من الارض ومدينة سدك . ثم بين دماث ودمشق ماره بربدالي لتطعيم الدائرة
الساحية بيروت دمشق معلق . الارض بيروت ، التي تمكن السباح من
الزوم في معلق واقيم برحمتهم في يومين

٢ . تصميم المرافق : دراسة المرافق . من اذن في كل التحضير لاقتصادي
في سائر الاشياء المرافق شروطه تمكن الاستمارة من رأس المال المرصود .
والمعروف ان المرافق في الجبل لا تشغل الا اثنى يوماً كل سنة فيجب
ان تكون طاقتها وسعة لتتمكن من استغلال عدد كبير من مصطافين في
هذه لمدة انقصيرة اذ في باقي ايام السنة . ولا يفتح هذه المرافق ، مما يوقف
لاستفادة من رأس المال المرصود . وان كان هناك تعديل هذه لصورة

كانت الفنادق مبنية على علو كاف أو على نحو صعيد لتصلح أمّا للرياضة الشتوية
واما الاستشفاء والراحة في الشتاء .

وفنادق الارز وفنادق برمانا افضل مثل على ذلك .

ويجب ان التفتيش عن الاماكن الصالحة لفنادق تستعدهم امدول وقت
يمكن او تعمل في فصلي الصيف والشتاء .

أمّا الفنادق التي لا تتشبع بشروط الاسفاده في هدى العصى ، فهي
الدولة ان نشجعها ، وحتى ان نسيها على حساب تسكين الراسمى الخاصة من
حي اربح مقبولة .

وتحور الاشارة ايضا بذلك شركات مديقية كبيرة تستثمر عدة فنادق مملوكة
بطريقة تمكن من استعمال الموضوعين وتقم من الادوات بالشارب في فنادق شتوية
وفنادق صيفية

وهناك طريقة اخرى لتشجيع الفنادق يمكن انجازها في ناحية اعمار وتنظيمها
ويتمكن حل المشاكل على اداء احد بلدان القنال من اعمار مصر لا
عندما يصبح ملكة وغراماً . وهذا ليس شأن الاشخاص الذين تفوق ثروتهم
القيمة المظاهرة بها في هذا النوع من الفنادق .

وهكذا نسهم ففكرة الشاء كادرات كبيرة تبنى في مناطق جميلة
بعيداً عن الفنادق ، تحسن تارواد الاعياء ويحصر دخولها باحصول على بطاقة
قبول ، وتضمن ايرادات هذه الكاربنوت في تشجيع الفنادق الفاحرة عن القيام
بنفقاتها في فصل الصيف .

وان مؤسسات من هذا النوع تستقبل هواة كثيرين من الخارج وتقدم فصل
الاصطياف .

مدرسة الفندق : ان اردنا استثمار الفندق بطريقة توعى رواده الاجانب
الذين يأتون في سبتوتهم ولاحتفاظ بهم ، يجب علينا ان نجعلها موطعين
ونخدم اختصاصيين ومدربين على هذا العمل

فنحن نرى بعضاً في لسان الاختصاصيين في فن استثمار الفنادق من درجة
مدير الفندق حتى احدهم فيجدر به ان يشار من اليوم بتدشينه الموطعين
الهائمين بفضل التدابير التالية :

(١) إقامة مبارزة وطنية مدبر فندق ورسال الشرب العائز فيهما الى
سويسرا.

(ب) وعند عودتهم ، اشاء مدرسة فندق للخدم يعظم فيها مديرو الفنادق
المدرسون والفنيون الاقتصاديون لآتوب من الخارج .

وتسمع تنشئة هؤلاء الخدم في الفنادق ادارة المديري المدرسين

وهكذا يمكن الوصول الى تحسين سريع في وضع عمال الفنادق

٣ تجرب مسكن لخدمة هذا مصطلحون اجانب يوقنون لو كان في لبنان
« ثيلات » حيث يستطيعون الاستراحة في جوار عائلي والمعروف ان المصطافين
الغربيين يستأخرون لقسم الاكبر من البيوت الخاصة الموجودة ففي سبيل
ريادة امكانية لبناء في لاسيما مدة الصيف ، بحسب زيادة عدد منزل
الخاصة الممكن ايجارها للعائلات

ويمكن الحصول على هذه النتيجة بطريقتين :

(١) تقوم الاولى على تشجيع بناء اسوت الجديدة من نوع اشيلات تجمع بين
اسباب الراحة والبساطة والاخافة ويساعد في هذا ارشادات هيئة واعفاءات من
الضرائب الاميرية وتنظيم تخطيط عبر فندق واشاء جوائز لاحسن اشيلات .
(ب) اما الطريقة الثانية ، التي تؤدي بسرعة الى زيادة حفاقة اسكن ،
فتتوجه نحو اصلاح ورمديل لبيوت القائمة في مناطق اهنة عديدة في كل
من اشاء عرفة حمام عصره ، ومطبخ محنر لجميع الاشياء الصحية ، وحديقة
ومدخل رقيق كلها تجعل من العديد من بيوتنا اللاساية اطارات جميلة لاصطياف
العائلات .

وان لاكلاى الضرورة لهذه لعية طمينة نسبياً ، واهد قامت جمعية تشييد
السيحة شعارب من هذا النوع اذت الى احسن نتائج وان هذه التدابير
ترداد فعلية اذا ما جهزت قري عديدة من احسن اللثاني - ينقصها ماء اشرب
واسكهرباء ، والتلفون - بمسائل توصل الى الحاري الى كل بيت ، وبوريسع
كهربياني ، وعرفه تلفون ، مما يعنح الاصطيف ايوب عدة ماكن عاية في
خمال ، لكنها غير مشهورة بعد ، هي محاولة تقدم لحلها

وبعد اصلاح اميت على هذه الصورة ، نجح ، في سبيل حمل هذه المنزل

صالحة للاحساب ، ورشه تمويل بسيطة واسكنها كافية وان الاحرة التي يستفيد منها الملاك بعد هذه التدابير تتعوض تماماً عن الاكلاف الضرورية الاولى . هذا مع العلم انه يمكن تسهيل صرف هذه القيمة بالتسديد عبر العدتي الذي نشر بادشاه .

٢ . شعبير الرمعي : لاستهواء المصطلح والمناخ ، ولأسيا للاحتفاظ بها ، يتوجب على لبنان ان يقدم لها امكانيات اللهو والاشراج وفقاً للعقيلة المصرية التي تطبي الرياضة مركزاً هاماً .

ونحن سنقسم الرياضة الى نوعين : الرياضة الشتوية والرياضة الصيفية
١ . الرياضة الشتوية : يجب ان ينسج انسجاً هاماً ستثار الرياضة الشتوية في جنداً لما جاءه الله من مزايا فريدة في وسط الشرق الادنى .

ويتضمن التجهيز الضروري لحمل اوساط الرياضة ممرية ، بناء طرق سهلة مع قاذفات الثلوج لتجنب انقطاع السير عليها ، وبناء فنادق للترحل في اماكن جميلة ، وبناء الملاهي في اعالي الجبال ومنها ما هو موجود بتهامة شبيط السباحة او النادي الاكبي ، وبناء الناقلات بواسطة الاسلاك الهوائية ، خاصة في الارز وفي صنين ومعدن في منطقة حرمون .

قائمة علامات الخطر على الطرقات والدروب في اعالي الجبال ، واش . مدارس للترحل .

ب . الرياضة صيفية : اشرا ، - وفقاً ، بادشا . مركز رياضي واسع ، في كل منطقة من مناطق لبنان ، تقدم فيه الاداشات اللازمة لممارسة جميع انواع الرياضة المعروفة ايوم . كالتنس وكرة القدم وكرة اليد وكرة السلة والساحة ، الخ . ولجى جاب هذه المراكز الرياضية ، بح ايضاً اشا . ملاعب لسباق الخيل والصاراة بادرجات ودوائر طرقات صالحة للسباق بادرجات والسيارات ، وذلك لاستقامة هواة المماريات الرياضية في مختلف الفصول . وتتطلب تحقيق هذا التجهيز الرياضي الشروع بسرعة بدراسة قصير شامل يحدد المواقع ويحتفظ بالمساحات الضرورية هـ . تجهيز الدعاه : لهذا التجهيز . ظهريان :

١ . لاول يتبقى نهضة الدعاه ، ويتناول طمع جميع الادوات الضرورية لها كالمشايير والكراريس والادلة والبيانات والاعلانات والصور واللوحات الخ .

اما نوع هذه نشرت فحسب ان يكون متشرا . وهذا هي تتطلب بحثا دقيقا وتجهيذا دقيقا ، الامر الذي يستدعي تعاون بين المصممين والفنانين الاحصاءيين وبين اصحاب دور النشر لاختصاصيين سعيهم الى ان في مستوى الامداد والاخرى التي تقوم مثل هذه الامداد

ب) اما المظهر الثاني فيتضمن توزيع ونشر وثائق ادعائية هذه . ويجب احرازه بواسطة نوكلات ومنهجيات التعديريين وهو مصيقتا وقصديتا ، وعن طريق الادعاء واصحاب كل ذلك وفوقه خاصة مدونة دق المدرس ، ومسؤول يتفق وعادت لاوساط المصودة وتقليد

ولا ننس اننا ما لهذه النقطة الاحياء من همة في طرح ادعاء

٧

لتجهيز لصناعي

يجب على اشعة انسانية ان يري ردهم على تجهيز امتداد في وضعهم التكنيكي وفي قيسه لاشياء امهين فيها . هذا مع العلم به ان نكتب لها حياه ان يكون يومين بالمواد والوايه والصادقة ومن الشروص في يومين في امداد انصارية ونحذر لاشياء حيا الى وحول وضع تشريع اجتماعي مضطفي بكل مشاكلها وساعد في يوم وساع هذه الفاعل المجهده ، شير بالحد الادنى متالية لتجهيز والامداد بالادوات .

١ انشاء معوضيه لصناعة تتعاون مع مرفقة صناعية

٢ اشياء مصلحة شروس ، حداثات عصرية وقصة

٣ ششة اعينين وليلد امامية المختصة

٤ صلاح التشريع لاجتماعي

١ مرفقة مصادرة ومرفقة المصادرة

يجب انشاء دورا تكنيكية حكومية تضم فنيين اختصاصيين من ذوي الاهليات وتساعد في عمونا الاقتصادي وتوجيهه

وهكذا ، بعد تطهير لعرش الصناعة ، تتعاون هذه مع مفوضية الصناعة هادفة الى :

- جمع ونشر كافة المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة .
 - درس خطة غاكي من قويم صناعتنا بالمواد الأولية المحلية والاجنبية
 - حسن شروط ان في النوع وان في السعر . وتنفيذ هذه الخطة عند الاقتضاء .
 - مراقبة نوع الانتاج ،
 - اشاء مراكز تقييب والبحاث علمية وتكنيكية ،
 - الاعتناء بشئنة الفيين واليد العاملة عن طريق التمرين ،
 - التفطيش عن الاسواق لمنتجاتنا الصناعية .
- ٢ - مراكز تقييب واعداد عليه ونذكر كده :

ليس صناعاتنا الاهمية التي تمكسها من نخيل اكلاف دوائر التقييب الضرورية لأزدهارنا الصناعي .
ولذا يتركب على الدولة ان تتحمل هذه الاكلاف وان تضع تحت تصرف صناعتنا دوائر خاصة تكلفها جمع أوسع الوثائق العلمية والميسية ومواصلة الابحاث في سبيل شر وتنظيم وحلق او تكييف الاساليب الجديدة .
ويجهز هذا المركز بمكتبات ومختبرات ومصانع لا يستحي منها اية دولة عصرية .

٣ - شئنة الفيين واعدادها المختصة . ومن ناحية اخرى ، يتوجب على مفوضية الصناعة ان تعتني عاية قصوى بشئنة الفيين واليد العاملة او المتخصصة .
وذلك بأن تتعاون مع الصناعيين لاشاء مع مدرسة بعين وتنظيم قويم العمال وتوجيه الاساليب المثبتة في مدارس لعمون والصنائع واخيراً لتدريب اهل الحرف وتمكينهم من العمل فردياً في قراهم .

٤ - اصلاح التشريع الاجتماعي . كما ساقى مدى الانزعاج الخطير الذي يخلقه التشريع الاجتماعي الحاضر في الصناعة اللبنانية . فهو ناقص البيرة والتكليف لا يمكن الصناعي من التعشب والتعوط للامباء التي تقع عليه . ولذا نرى من الضرورة اصلاحه وفقاً لخطوط عامة سمعها في فصل مقل من هذا الكتاب

مكثوس للقضايا الاجتماعية . وسشي فيه إنشاء صندوق تعويض للاكلاف
العائلية ومنظم الضمانات الاجتماعية مساهمة الدولة وصاحب العمل والعامل معاً .

٨

التجهيز التجاري

يقوم التجهيز التجاري على تشجيع التجارة بجميع اشكالها . وقد سبق
ومرنا بالتبادل الحر كوسيلة أولى للهوض بمتعة المناسبة النهضة اللانقة بها
وسيب هنا بعض تدابير فنية تساعد على زيادة هذه النهضة وعلى نموها ، لاسيما :

- المشرع التجاري المصري .

- الدوائر الفنية الحكومية .

عرف التجارة

- بورصة المصانع

- مراقبة وتجيز المصدرات .

- الاسواق والمعرض المنظمة

- تجزير وسلب قروض قديمة على الضمانات

- رسوم تجزير واكلاف نقل معهضة .

المشرع التجاري : ن تسميتنا في هذا الحقول تشريع مطابق مقتضيات

المصر من قانون الموححات الى قانون لتجارة الى قانون التجارة البحرية . غير

انه لا بأس في بلين ان تشريع لحص بالشركات المساهمة الذي كان موضوع

تعديلات مختلفة شروت عليه . مصدر ونحي مناقضة

الدوائر الفنية الحكومية : لاعلاء ملاكات الدوائر الفنية التجارية ، يجب

على الدولة ان تلجأ الى اصحاب لاحتصاص وان تقسم هذه الدوائر الى قسمين :

- الملحقون التجاريون في الخارج ،

- ادارة التجارة في وزارة الاقتصاد الوطني .

اما مهمة هذه الدوائر ، التي يجب تكييف الادوات الموضوعة تحت

تصرفها ، فتكون خاصة في :

الحصول على كل المعلومات الاقتصادية في العالم .

- جمع هذه المعلومات وتقييمها .
- وضع هذه المعلومات تحت تصرف التجارة اللبنانية .
- مساعدة التجار وتوجيههم وإثارتهم .
- مراقبة نوعية مصدراتنا
- القيام بهجرة لوصول بين التجارة اللبنانية والتجارات في البلدان الأخرى .
- عرف التجارة . عدنا في لبنان عرف تجارة غير أنه يجب اصلاحه وتنظيمه وتجهيزها لتتمكن من التعاون تعاوناً محدياً مع الدوائر الحكومية فتصبح مركز مستندات وتعاون وطني ، كما تصبح أيضاً عنصر اتصال دولي .
- دراسة الشائع : يجب انشاؤها وتنظيمها عندما يصبح لبنان مستودعاً ضخماً لاضائع بلدان الشرق الأدنى كافة .
- تحرير وتبليغ . اشرفنا سابقاً بتوسيع انشآت التحرير : كالمخازن العامة والمطامر والصدور الخاصة ، مع توسيع وسائل النقل والادارة .
- فإن التبليغ التجاري القائم على التأمين «وراتاج» ضروري لتوسيع تجارتك . وهو يفرض وجود هذه المطامر بادارة اميريق الثالث المؤسس عليها .
- ويجب تخفيض اكلاف التحرير والنقل الى الحد الأدنى
- مراقبة وتنظيم المصدرات . ان تعاون المؤسسات المهنية والدوائر الفنية الحكومية يمكن من اعطاء شهادة مصدر ونوع للبضائع المصدرة التي هي من مصدر لبناني . وهذه العلية يجب على الدولة ان يفتي المعدات المختصة بالتجارة والمراقبة (لتجهيز تحرير والمسوحات ومراقبة الحدود والفاكسة .)

٩

التجهيز المالي

- اشرفنا ، في لفصول السابقة المخصصة بتجهيز الاقتصاد اللبناني ، بعبارة سياسة التبادل الحر لتوسيع المتبادلات ويجعل لبنان مركزاً تجارياً من الدرجة الاولى في الشرق الاوسط .
- ولقصد من التجهيز المالي الذي يتكلم عنه هنا تسهيل هذا العمل وجعل لبنان مركزاً مميزاً من حيث حركات الرساميل .

ولبلوغ هذه الغاية نشير :

- ١ - سياسة نقدية وطنية سليمة
- ٢ - سياسة تعاون نقدي دولي
- ٣ - بتشريع سمح يعطي الراميل الضمانات الكافية .
- ٤ - بتشجيع النشاط المصرفي .
- ٥ - بتنظيم التليف بجميع اشكاله .

ولقد بحث النقاط الثلاث الأولى في الفصل المالي والنقدي ون نتوسع هنا
ألاً بالنقطتين الأخيرتين .

على انه لا بأس من التذكير بضرورة الاستقرار النقدي وحرية حركة الراميل
وتشريع ضرائبي سمح لطلب الراميل الكبيرة اى لبنان، فصنع سوقاً هامة لها .

تنظيم التليف بجميع اشكاله وتشجيع النشاط المصرفي . - ان تنظيم

التليف المصرفي ، ولا سيما التليف على اساس التأمين ، في بلد يهدف لار
يصبح مستودعاً للضمان ، هو عنصر رئيسي في الوصول الى هذا الهدف .

ولا بد من التذكير هنا بأن التليف على اساس التأمين مناه منج - اعميات يؤمن
عليها بضائع موحدة موصوفة في عاين عامة تمثل دور الوريق الثالث المستودع
ومن هنا تبدو ضرورة انشاء المعار انعامة - التي هي اساس التليف
المؤمن في مرقائي بيروت وطرابلس .

اما اشكال التليف الاخرى ، فيعتبر تشجيعها او لا باقامة تشريع موافق
يعطي الضمانات الكاملة للتأمين ثم بتشجيع النشاط المصرفي بخان التسهيلات
والاعفاءات والمنح واخيراً تطبيق نظام اعادة الخصم في مؤسسة الاصدار
الوطنية ، مما يمكن الدولة من تمويل جميع العمليات التجارية التي تجري في المرفئ
كمرقائي بيروت وطرابلس .

وتنتهي على الدولة ان تساعد وتشجع انشاء مؤسسات تسييف مختصة
كالتليف الزراعي والتليف العمدي والتليف الصناعي وان تستخدم
الاساليب المبشرة ولاكثر بساطة القائمة عادة على توسط المؤسسات التعاونية
والمهنية

التجهيز السياسي والإداري والتشريعي

لا تزدحم انواع النشاط الفردية الازدهار الكامل ، في دولة عصرية ، الا اذا صبح الحمار السياسي والإداري والتشريعي صلاحاً تلاماً .
ولذا تدخّل ، في نطاق درس التجهيز الاقتصادي ، لإشارة الى التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين حسن ادارة الاداة العامة .

وإنما سنعرض فيما بعد ، في فصول خاصة ، للتدابير التي يشهدها تضامنة اصلاح الاداة السياسية والإدارية التي يجب توجيهها نحو الفن والتكنيك ونحو المسؤولية .
وبما نقتصر هنا على القول به ، عندما يتم هذا الإصلاح ، تنشأ مهمة ترتيب وتطعيم ملحة ، لا سيما في حقل التشريع عامة والتشريع الاقتصادي خاصة (كقانون المواعيد ، وقانون العمل ، وقانون التجارة ، وقانون التجارة البحرية ، والتشريع العقاري ، الخ . . .)
وبعد اصلاح الادارة ، يتوجب امدادها بالمعدات اللازمة لتتمكن من الاضطلاع بمهامها . مع اقل عدد ممكن من الموظفين ، معجزة المانية بالمكينات الحسابة ، ومعالجة الاحصاء ، التي يجب انشاؤها بالوسائل الميكانيكية للحصول على المعلومات الاحصائية ، ووزارتها الاشغال العامة الجديد والعرق وبقي الوزارات الفنية بالمعدات التكنيكية .

تمويل لتجهيز الوطني والأعمال الكبرى

١ - التمويل

ان تعيد المنهاج ، الذي سنبينا لأن نرسم خطوطه الكبرى ، يجب ان يودع على مدة عشر سنوات لتتمكن من مراعاة معدل تكيف الاقتصاد اللبناني وامكانيات البلاد المادية والمالية . فان الجهد المالي الذي يتطلبه تحقيق مثل هذا التجهيز يمكن تقديره لأول وهلة بنحو ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية .
واننا ندّخّص ، في الجدول التالي ، كيفية تقسيم هذا المبلغ مع مشروع التوزيع الذي يشير به . كما اننا نشير ايضاً الى قيمة الرساميل التي يجب اخراجها من البلاد لشراء المعدات الاجنبية اللازمة .

البرامج الواجب تصميمها لـ	عدد بالسنوات	المبلغ ل. ل.	١ - تنظيم سطح الارض وطبقها
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المساحة (٤٠٠ ٠٠٠ هكتار)، الخريطة الجيولوجية والطوبوغرافية
٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	١٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - تنظيم مصادر الطاقة التجهيز المالي لتوليد الكهرباء
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	التجهيز الحراري
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - التجهيز القروي والري ري وصرف (٦٠ ٠٠٠ هكتار)
٥٠٠ ٠٠٠	٧	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	مراكز اختيار
٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٧	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	ماكينات
٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	كهرباء
٥٠٠ ٠٠٠	٥	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	تجهيز وطرق قروية
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ - تجهيز المدن والتجهيز الاجتماعي مدن
٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المدن والمناطق الاخرى
٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - تنظيم المواصلات اطرافات
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	المطارات الجديدة
١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	اراق
٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٧	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	مطارات
١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ - تجهيز السياحة تنظيم لمناطق
١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	اعمال
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الاسلاك الجوية ، الملاحة
٥٠٠ ٠٠٠	٢	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ - التجهيز الصناعي مراكز دروس واختبار
١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ - التجهيز التجاري
			٩ - التجهيز المالي رسميل لتسويل مختلف خدمات التمدد الزراعي ومصاعلي والتفدي وغير التفدي
٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ - تجهيز الوزارات التكنيكية البريد والعري ، لشمال العامة
٢١٨ ٠٠٠ ٠٠٠		٥٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع المجهود المالي

تقدم الرساميل الخاصة أكثر من ١٣٥ مليوناً من المجموع اعلاه . اما الباقي ، اي ٤٠٠ مليون ونيف ، فتقدمه الدولة ويجدر ت هنا ان ندرس الاساليب التي يجب ان تعتمد عليها الدولة لتميز هذا التمويل ، فتقدمها الى قسمين . لمصادر العادية والمصادر الاستثنائية . وفي هذا المعنى ، نشر :

ل . ل .	
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ برصد اتحاد سنوي في الموازنة العامة قدره
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	ب - تسامحه مختلف الموارد السنوية بملء قدره
	ج - مجموع الى خمس مئلي ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل . ل . مجموع في
٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	د - سنوات مذكورة قدره سنوياً
٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	لمجموع في كل سنة من السنوات الأربع الاولى ل . ل .

وقد اعتبرنا ان الجهد المالي المطلوب سنوياً في هذه المدة ، باستثناء الرساميل الخاصة ، يبلغ ٥٥ مليوناً تقريباً ، حصل عندنا وانقض بقيمة ١٠ ملايين ل . ل . - يصرف بدفع العوائد واستهلاك القرض وتسجيل الاعمال في بعض انواعها وبعد انقضاء السنوات الأربع الاولى ، وحتى ائنة العاشرة ، ستزفع الخمسة عشر مليوناً التي تقدمها الدولة وابدييات الى خمسة وعشرين مليوناً ثم ترد بالايرادات الخاصة السامحة عما حُقق من الاعمال (كدناجيل الري ورسوم الاستعمال . . .) ، فيلحق هذا الفرض مصدوق خاص يجب انشاؤه يسمى « المذوق المستقل للمدات وللتهيئة الاقتصادية لوطني »

وبعد انحار المهاج ، تُوقف هذه الايرادات على دفع العوائد واستهلاك القرض الذي يجب ان يتم خلال عشرين سنة ، وما يفيض عن ذلك يُلحق بتصميم نجهز حديد يوضع على ضوء النتائج الخاصة في السنوات العشر الاولى . وان نحن اشرنا هنا بشا . مؤسسة مالية مستقلة ، فذلك للطابع الخاص التي تتميز به المصاريف والمداحيل المسكنة . وانما من الاهمية بمكان كيف ان نتيج ادنى خلط بين المصاريف الحربية المسجلة في الموازنة السنوية ومصاريف التجهيز التي تختلف كل سنة عن السنة السابقة او اللاحقة . كما انه من الضروري ان نفرق ايضاً بين لايرادات العادية في الموازنة والموارد الاستثنائية كالقرض

الذي يجب ألا يُلجأ إليه سوى لتحقيق الاعمال المستحقة والذي يستغنى عنه بمعدل مع وفاء المال .

وبضيف أخيراً ان حسن سير الاعمال يفرض عدم ادخال التسلطات المرصدة للتجهيز في سنوية الموازنة العادية .

ولقد اشرفنا في باب الملاحق^١ نص مشروع قانون يقضي باداء مؤسسة من هذا النوع .

٢ - النتائج المالية

يجري تحصيل المبالغ التي تقدمها الدولة ام بالطريقة المباشرة واما بعد المباشرة .

وتقوم الطريقة لمباشرة على تحصيل الرسوم والضرائب العادية وعلى الاستفادة من تخمين قيمة المستلزمات وعلى المساهمة في الاربح وعلى قبض السلفيات كما فيها الرساميل والفوائد

اما الطريقة غير المباشرة فتقوم على الزيادة في دخل الضرائب المفروضة على انتقال المستلزمات او على ايرادات مختلف اروع شطر المواطنين

والغاية من منهاج التجهيز العروض زيادة قيمة التراث الوطني زيادة كبرى ، وقد شيط الانتاج وبالتالي زيادة ايرادات المواطنين .

وسنطفي في ما يلي بعض امثلة عن مبالغ ترتفع بعض الضرائب الناجم عن تخمين قيمة المستلزمات .

(١) مراتب الانتقال ولورائه : يمكن التسايم بأن العقارات تنتقل من ملك الى آخر كل ثلاثين سنة وهذا اعتدنا ان معدل الضريبة على العقارات ٣ ٪ يستج عن عملية النقل هذه ايراد سنوي للخرينة يبلغ واحد بالالف من قيمة العقارات .

اما التجهيزات المرتقة التي شطراً على العقارات من جراء اعمال التجهيز فيمكن تقديرها كما يلي :

١ . راجع الملاحق رقم ١٨ : مشروع قانون بشأن اداء صندوق مستقل للمعدات وللتجهيز الاقتصادي الوطني »

١ - اعمال المساحة والتحصين الطقاري والاعمال الطبوغرافية :		ل . ل .
٦٠٠٠٠٠ هكتار \times ١٥٠٠ ل . ل . $\times \frac{1}{10}$.	٦٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .
٢ - الري والتجهيز القروي .		
٦٠٠٠٠ هكتار \times ٣٠٠٠ ل . ل .	.	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .
٣ - تجهيز المدن والتجهيز الاجتماعي :		
٣٠٠٠ هكتار \times ١٠٠٠٠ ل . ل .	.	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .
٤ - تنظيم المواصلات :		
١١٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .	.	١١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .
٥ - تجهيز المساحة :		
١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .	.	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .
مجموع قيمة التجهيز		٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل .

وهذه التجهيزات ستضاعف بالآلاف التي يوظفها الأفراد مما يؤدي الى زيادة سنوية في ايراد الضريبة تبلغ .

٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \times ١٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .

ب ٤ - ضريبة الدخل على الفعارات للمباني وعلى الالاك الزراعي :

١ - الري والتجهيز القروي .

يمكن تقدير زيادة ايراد المكسرات بنسب ونصف من النقص على الاقل ، كما يؤدي الى زيادة في الدخل الزراعي تبلغ .

٦٠٠٠٠ \times ١٤٥ طن \times ٣٠٠ ل . ل . = ١٨٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .

علاوة وضعت شرقية على هذا العائض بنسبة ٦ % تزيد المداخيل :

١٠٨٠٠٠٠ ل . ل .

٢ - الممتلكات في المدن .

يمكن تقدير زيادة الايراد بـ ٣ % من قيمة التخصن اي بـ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .

علاوة وضعت شرقية على هذا الايراد لاضافي بنسبة ١٥ % ، تزيد الضريبة

٩٠٠٠٠٠٠ ل . ل .

ج ١ - ضريبة الدخل لا تكون مغايرة اذا قل ان ايرادات هذه الضريبة

احالية ستتبع ١٠٠ % من حرقا توسع وعمد الشاهد التجاري والصناعي والحرفي والفندقي.

وهكذا يمكن الاعتماد على زيادة في الايراد تبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل . ل .

المفصل الثامن

السياسة الزراعية في ظل نظام التبادل الحر

- سبق ان عرضنا المشاكل التي تواجه « اليوم » الزراعة اللبنانية .
- الاسعار العالمية لميد العملة والادوات والنقل .
- الاسعار المحلية التي تطو على الاسعار العالمية .
- الاثر السيئ الذي لدورة التدنى المتواصل على عكس ما هو عليه الارتفاع المتواصل .
- ثم اشرنا الى الطريق التي نحب ان تسلكها الزراعة في لبنان اذا ما ارادت ان تواجه هذه المشاكل جميعها :
- التوفيق بين اسعار الكلفة والاسعار العالمية .
- تخصيص الاحوار الزراعية ، واسعار المواد الأولية ، واسعار الالات والنقل ، وحصول على تسليف زراعي موافق .
- تدبر هوري في الاسعار المحلية توصلاً الى استقرار سريع عند مستوى الاسعار العالمية .
- اثناء التحجير والتسكين نية تخصيص نوع وكية الانتاج
- ان اهمية العنصر الزراعي في اقتصادنا لمقل ، وان حل المشاكل الدعمة عن تسكين زراعتنا ترتبط كلها ، نفسها الاكثر ، في الحل الجديد المقترح وهو اعتماد سياسة التبادل الحر .

* * *

في الفصل السابع ، الذي تقدم ، بحثت القضايا المتعلقة في التجهيز الزراعي ، وزيادة انتاج الاراضي المزروعة من ٧٠٠ الى ٢٠٠٠ كيلو في كل هكتار ، وانتاج الدواجن وشرائها ، الماكينات وانشاء محطات لمصايد والتصلح ، تخريج الانتاج وانشاء المطامر ، التعاون والتسليف الزراعي ، ومراقبة التصدير

وسندرس ، في ما بعد ، مشكلة تمويل بعض الاصلاحات الزراعية وبصورة خاصة زراعة الجيوب .

إن درس اناء الزراعة للبثية قد يطر اليه ضمن نطاق هذا الكتاب من مراح خاصة .

١ - نتوقف خاصة عند العوائد التي تحتسبها الزراعة من اعتماد سياسة التبادل الحر .

- تدني كلاف الانتاج .

- دمين الاسواق .

٢ - وبمبحث ، بعد ذلك ، في انفاء بعض الزراعات والموارد الزراعية التي هي حيوية للاقتصاد اللبناني :

زيادة انتاج زراعة الجيوب وتوسيع مساحتها .

- التمهيد للفزروعات الصناعية .

- نشيط زراعة التبغ وفقاً لما تتطلبه رغبات البلاد المستمكة

- صيد الاحماك وتربيتها .

٣ - المزارع العائلية ، كالصناعات الزراعية الصغيرة ، وزراعة الزهور ، والبواكير .

٤ - ونفترض ايضاً حلولاً لمشاكل زراعية تتعلق بمروع لزراعة لوطنية كاد

- كالتسليف الزراعي .

- والتعاونيات الزراعية .

- وانفاء التكنيك الزراعي .

- وانفاء التطعيم الزراعي .

٥ - ونعرض ، اخيراً ، شئع ووصيات مؤتمر النداء والزراعة المنعقد في القاهرة من ٢ الى ١٤ شاط ١٩٤٨ والعوائد التي يمكن ان تحتسبها الزراعة اللبنانية .

ابواب الاولى

العوائد التي تظهر بما للزراعة من اعتماد سياسة التبادل الحر

ان اعتماد سياسة التبادل الحر يفيد الزراعة اللبنانية من الوجهين التاليين :

١ - تدني اكلاف الانتاج .

٢ - تأمين الاسواق .

١ - تدني اكلاف الانتاج .

سبق في القول ان اعتماد نظام التبادل الحر والاصلاح اصرائي الذي يجزئ ذلك النظام بعضيا الى تدني محسوس في اكلاف المعيشة ، وفي الاجور ، وفي نفقات النقل ، وفي اسعار الادوات والمواد الاولية ؛ ومن الممكن ان يشار الى تخفيض نفقات الانتاج الزراعي ، في اقل من سنة ، من ٣٠ الى ٥٠ ٪ . كما يمكن ان يشار بسهولة الى إيجاد اسواق لتصدير : الحشيشات ، والثمار والزيت ، والتبغ ، والحرير ، والبطاطا ، والبصل ، والخضر الخ . ان تدني اسعار الحبوب العالمية تدنياً محسوساً ، كما هو متظر عقب الستين المئتين ، سوف لا يضر زراعة الحبوب اللبنانية ، هذا فيما اذا اعتمد تصميم منطقي بزيادة الانتاج .

٢ - تأمين الاسواق :

ولا يكفي ، لكي نقوى على التصدير ، ان نصل بـ سعر الكلفة في الانتاج عندنا الى مستوى الاسعار العالمية ؛ اذ علينا ان نوجد الاسواق ؛ يمر تطبيق نظام التبادل الحر الى ان يمنع ، في لبنان ، الاعضاء المحركي لمنتجات البلدان كافة التي حصل انتوجات السياسة تستفيد على رصدها من بند لامة الاكثر افضلية . انه بفضل تعامل هذا البلد تتمسك الزراعة اللبنانية ان تستفيد من اسواق كثيرة اذ ان البلدان جميعاً مدعوة ان توقع وسن معاهدات تجارية ويجدر ان نضيف انه ، في حالات كثيرة ، تعادل الاستفادة من بند لامة الاكثر افضلية الاعضاء المحركي الذي تستفيد منه منتوجات الزراعة

وان قبول المنتوجات الزراعية الاجبية ، في بلادنا معينة من الرسوم المحركية ، سوف لا يزعج سوى عدد قليل من منتوجاتنا .

ذلك ان ثمار كاليفورنيا البعيدة كثيرة الكلفة ؛ وان ليمون فلسطين لا يستطيع ان يراهم جدياً حمضيات الهند للتصدير ، وسدث مسألة اجور في بعد وبالمقابلة نرى ان الاسواق التي تفتح في وجه حمضياتنا وثمارنا تمكنت بسهولة من تصريف منتوجاتنا كافة .

الباب الثاني

بناء بعض ورشات بحيرة لاقصدها ساي

لقد قدر منتوجنا الزراعي ، في السنة ١٩٤٦ ، بالارقام التالية

بالطن	بالطن
١٠٠٠٠ احاص	٦٥٠٠٠ قمح
٦٠٠٠٠ برسيم	٢٥٠٠٠٠ حبوب مختلفة
٥٠٠٠٠ دواجن	١٠٠٠٠٠ زيت زيتون
٢٠٠٠٠ دراقص	٦٠٠ مراعي
٥٠٠٠٠ مشمش	١٩٧٠ سم
٣٠٠٠٠ عوز	٦٠٠٠٠٠ عسل
٥٠٠٠٠ اكي ريد	٧٠٠٠٠٠ حمضيات
٣٠٠٠٠ دمرحس	١٠٠٠٠٠ قاج
١٥٠٠٠ حوز	١٥٠٠٠٠ دوز
١٠٦٠ طاج اصفر	١٠٠٠٠٠ بطيخ حور
	٣٠٠٠٠ حوزج

وبعد ذلك ، شنت اطنان الكور والقرير وغيرها من الثمر و ٣٠٠٠٠٠ طن بطاطا وعشرات الآف اطنان الخضار المختلفة والبصل والثوم الخ .
وقد بلغت إيرادات زراعة في السنة ١٩٤٦ من ١٠٠ الى ١٢٥ مليون ل.ل .
اي من خمس الى سدس مجموع الايراد الوطني اللبناني .

ان تأمين الاسواق والمنافذ ، وتنظيم النقل لسريع ، والنقل الجوي ، اذا
امكن ، ليزهز وبعث الثمر ، و . زيادة ارباح المزارعين الخ . كلها تقضي
الى انشاء زراعات كثيفة .

ان توجيه هذه الموارد الزراعية اللبنانية يجب ان يطل بعض الزراعات
الاساسية والحيرة للاقتصاد اللبناني بنية تخفيض الاستيراد وزيادة امكانيات
تصدير المنتجات الزراعية والصناعية .

واننا ندرس ، بصورة خاصة ، تشجيع الزراعات التالية :

ان النشرة التي اذاعها حضره وزير الاقتصاد الوطني بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧ تحت عنوان «الحقيقة امدية عن شؤون التموين» تفيد ان التقديرات التي وضعت في مؤتمر القمح الدولي ، في باريس في ايار ١٩٤٧ ، تحدد سعر كيلو القمح بـ ٧ غ.ل. للسنة ١٩٥٢ .

ومن جهة ثانية ان جسيماً اميركياً من اديد اشتركوا في مؤتمر الفدوم والزراعة زار ، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ ، جمعية لاقتصاد السياسي اللبنانية ووضح لك التقديرات الواردة عن أسعار القمح

- كان سعر القمح ، في السنة ١٩٣٢ ، قد هبط في قلب الولايات المتحدة ، الى ٣٠ سنساً للشوش الواحد (وهو ٢٧٤٢ كيلوغراماً) وقد كان - مرة - على مرتقى التصدير ١٥ سنساً ، فكان اذاً ، - من اطن الواحد «عرب» على الباخرة في الولايات المتحدة ١٦٤٥ دولاراً .

- وكان سعر بوشل القمح الرسمي ، في السنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ في اوساط الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية بد اوج بين الدولار والد ١٤١٥ دولار تقريباً اي ٤٠ دولاراً لطن الواحد .

- وسيبقى سعر القمح ، في السنين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، مرتفعاً نسبياً من جر . العجز احاصل في انتاج اعملي ومن اشهد بلد - كثير - في تحرير الفائض - ومن الممكن كثيراً ان يصبح سعر القمح في السنة ١٩٥٠ هبوط . هو عليه السعر الحالي .

علينا ان نتطر ، واحاطة هذه ، ان يكون سعر كيلو القمح ، بعد سنتين عشرة غروش لسانية ، وان يكون ، بعد ربع سنين ، سبعة غروش سانية .

سيحاجه الاقتصاد اللبناني ، اذاً ، مشكلة مؤنة : فيصبح عليه ان يتبعى من راحة الحبوب في لبنان ، (ذلك ان القمح المنتج في البلدان الاخرى ستكون كلفته اضاعاً اقل من كلفة انتاج عندنا) واه . ان نضمد ، منذ الآن ، التدابير المعضوية الى تخفيض نفقات انتاج القمح والحبوب الاخرى وخاصة نفية ريادة اغلال المروحات .

وعلى كل حال فان هناك قضية يجب ألا نعرض وهي حماية زراعة الحبوب البشبية التي لم يزل يستعان عليها بالحارث والطرق ذاتها التي كانت مرعية منذ عهد التوراة وذلك بان تعرض تعريفات حركية للحماية وبأن تتحقق باقي فروع الاقتصاد اللبني بالانقفاء على علاء المعيشة الناتج عن ارتفاع اسعار الحبوب .
ويجب ان يصار ، منذ الآن ، الى جهد تكنيكي مالي يهدف الى .

(ا) انتعاش البذور بدقة .

(ب) استعمال السماد

(ج) ري قسم من الاراضي الموقوفة على زراعة القمح

(د) جعل زراعة القمح وجميع وسائل انتاج القمح والحبوب الاخرى زراعة لينة ان توزيع العمل بين مختلف الددان ، وان تخصص كل امة في انتاج الاصناف التي تتفق مع تكوين بلادها الطبيعي ومؤهلات اهلهما يمكن ان يتدرج بها في الانصراف عن زراعة القمح والحبوب الاخرى والتجلى عنها . غير اننا يجب الا ننسى ، نحن في لندن ، ما كلفنا اياه بحافة السنوات ١٩١٦ - ١٩١٨ من الارواح البشرية ، ويجب ألا ننسى الاسعار الفاحشة التي دفعناها في السنوات ١٩١٣ - ١٩١٧ ثم للقمح .

تستطيع بلادنا ان تسكني نفسها فعلاً ، فعليها ان تقوم بهذه التجربة وان للسنوات القليلة المقبلة .

لذلك زى انشاء مصحة للقمح ، ذات استقلال مالي ، تعطى منحة من ثمانية ملايين ليرة لبنانية توزع على خمس سنين .

وتساهم المصلحة خاصة في تحقيق الامور التالية .

١ - ري مردوعات القمح في الحريف والربيع في المقاطعات حيث تعدت مشربع اري ، على ان يكون ذلك وفقاً للمعرفة والعلم والاهتمام شجفيف السهول الوادية في السواحل والبقاع الجنوبية بغية حماية المردوعات من غوط اوطورة التي تضر بالاشجار ونهروها ، وتحضير الارض الجبلية تحضيراً احسن .

٢ - الحيار على كميات وافرة من المكينات الزراعية التي يجب ان توزع على محطات وان توفّر من المزارعين منفردين كانوا او مجتمعين في تعاونيات وذلك باقل ما يمكن من التكلفة ، وانشاء ادارة محطات لصيانة وللتصحيح .

- ٣ - درس الأراضي واختيار الاسمدة الموافقة لها وإشاد المصانع لصنع الاسمدة وتوزيعها بأسعار متدنية
 - ٤ - انتداب الدور لمختلف مواقع تسمدة الى علوها وتهد الدور كبايوا بغية حماية الممروعات من الأمراض ؛ تعميم استعمال المراكيب والمناخل الآلية بغية الحصول على بذور جيدة خالية من كل عيب وكل بذرة عاطلة
 - ٥ - إنشاء مصانع ميكانيكية بسيطة ومختبرات لمكافحة الحشرات وأمراض الفصح والممروعات ، وإشاد مشاغل للتجربة بدرس الأراضي والدور والاسمدة البنية .
 - ٦ - إنشاء مطامر لحط القمح وتحويله بعد التخمير .
 - ٧ - إنشاء طاحورين أو ثلاثة طواحين كبيرة تساهم في قاسم تعاونيات مشجعي القمح ، الحكي يضاف الى مداخيلهم الزراعية اروح متدنية .
- عليها ان يحدد سياسة قمع وطنية يوحها مصلحة عشرات الوف المائلات اللبنانية التي تنصرف الى زراعة الحبوب وعينها المربع ايراد هكتار من ٧٠٠ كيلو الى اكثر من ٢٠٠٠ كيلو في اقل من خمس سنوات ، ويستطيع ان ينتظر انتاجاً سنوياً من ١٥٠٠٠ طن وهو نتائج يمكنه ان يكتفي ، عاماً او بكتاد حاجات اللبنانيين .
- هي مصلحة القمح ان تستهدف تجميع انتاج الحبوب على مدى خمس سنين ، بغية تشجيع المزارعين على مواصلة زراعته القمح في ظل نظام من الاسعار العادية ؛ وان مساهمة الحكومة تكون ذات فائدة حتى فيما اذا استعملت بعض الأراضي التي تروخ حالياً بالقمح في زراعات اكثر كمالاً من العمل لشوخب القمح به سوف يعطي لبنان قوة واعلية لانتاج الكثير من الحبوب يمكن الاستفادة منها في اوقات الحروب والازمات .

٢ - اذعان الممروعات الصناعية .

وفي ما عدا شالي القناع بحيث الامطار تدور غير كافية احياناً ، ندباً في الانحاء الاخرى ، ما سكتة من الطراوة والامطار تعهد الممروعات التي لا تستوجب اوي .

ن ذرع القمح في الأراضي المروية لا يؤول الى اكتسب في الظروف العادية ، فيجب ان توجه زراعيها اذا ناهية الممروعات الصناعية خاصة وذلك لتعايد البلاد ان تصبح ذات زراعة موحدة ؛ يحدد انتاج الحبوب على بعض الثمار الاخرى وان ممروعات غنية كالسكن والقمح والقمح والارز والشعير والبطاطا

تصميم ايراداً مفيداً، غير انه يجب ان يشار الى محدود تكتيكي في انتعاب الدور ولكافة الحشرات والامراض الوراثية .

٣ توسيع زراعة اشبع

ان نمو زراعة التبغ في تركيا يؤمن لها انتاجاً سنوياً قدره ٩٠ مليون كيلو، هكذا كان في السنين ١٩٤٦ - ١٩٤٧، وترفع تقديرات السنة ١٩٤٨ هذا الانتاج الى ١٠٠.٠٠٠ طن

وان المساحات المزروعة تبغاً في سوريا قد ارتفعت من ١٣٥ هكتاراً في السنة ١٩٣٩ الى ٣٨٤٦ هكتاراً في السنة ١٩٤٥ الى ٤٥٥٣ هكتاراً في السنة ١٩٤٦ (شجرة عرفة فحارة حلب ، للسنة ١٩٤٧ صفحة ١٣)

وقد كانت الصادرات اللبنانية - السورية، وخاصة الصادرات اللبنانية، من ورق التبغ في السنة ١٩٣٦ تبلغ ٥٩٧ ٧٣٤ كيلو، وفي السنة ١٩٣٧ بلغت ٩٠٤ ١١٢ كيلو، غير ان المساحات المزروعة بزر عتبا من قبل شركة حصر التبغ والشباك لم تزد، وقد نقصت هذه المساحات خلال السنين ١٩٤٢ و ١٩٤٣ من جراء ان المزروعات الأخرى أصبحت أكثر ايراداً : ولم ترفع الشركة اسعارها بسنة كافية .
وانما يورد في الجدول التالي المساحات المزروعة تبغاً ومقدر كميات الفلال خلال السنوات العشر الاخيرة :

الانتاج الكيلوات			المساحات المزروعة بالفلكارات			السنة
المجموع	تصدير	شركة	المجموع	تصدير	شركة	
٧٨٥ ٧٦٣	١٦ ٦٨٧	٧١٩ ٥٧٦	١١ ٩٣٦	٣٣٩	١٤ ٥٩٥	١٩٣٨
٩٢٣ ٦٨٩	١٢ ٩٨٥	٦١٠ ١٠٦	١٥ ٦١٢	٣٦٠	١٤ ٠٢٢	١٩٣٩
٧٦٠ ٤٦٥		٧٦٠ ٤٦٥	١٢ ٥٢٨	٤ ٦٠١	١٠ ٩٢٧	١٩٤٠
٤٩٦ ٩٢٥		٤٩٦ ٩٢٥	١٢ ٦٩٢		١٢ ٦٩٢	١٩٤١
٤٤٧ ٨٢٨		٤٤٧ ٨٢٨	٧ ٧٧٠		٧ ٧٧٠	١٩٤٢
٢٣٥ ٩٢٦		٢٣٥ ٩٢٦	٥ ١٢٧		٥ ١٢٧	١٩٤٣
٧٤٥ ٦٣٢		٧٤٥ ٦٣٢	١٠ ٨٩٦		١٠ ٨٩٦	١٩٤٤
١ ٢١٠ ٩٧٠		١ ٢١٠ ٩٧٠	٢١ ٢٢٢		٢١ ٢٢٢	١٩٤٥
١ ٦٧٢ ٥٧٦		١ ٦٧٢ ٥٧٦	٢٢ ٦٥٠	٣٥	٢٢ ٦١٩	١٩٤٦
١ ٦٥٠ ٥٠٠		١ ٦٥٠ ٥٠٠	٢٠ ٨٨١	٨١	٢٠ ٧٧٠	١٩٤٧
			٢١ ٠٠٠	٥ ٣٠٠	١٥ ٧٠٠	١٩٤٨

وورد في ما يلي الأرقام التي سمت إليها تجارة أوراق التبغ في الستين

١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

السنة	الاستيراد كسكوات	التصدير (كسكوات)	الاستيراد ل . ل	التصدير ل . ل
١٩٤٥	٦٩٠ ٢٣٣	١ ٥٠٩ ٧٧٠	١ ٦٧١ ٢٣٨	٢ ٣٠٩ ١٩٦
١٩٤٦	١٥٥ ٥٥٦	٢ ٠٧٨ ٧٢٨	٣ ٥٦ ٨٦٩	٢ ١٨٩ ٦٣١

ومن جهة ثانية بلغ استيرادنا من السكاير في السنة ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦ ٢٣١ ٣٤٣ ل . ل . وفي السنة ١٩٤٦ إلى ١٩٤٧ ٧١٨ ٩٢٤ ل . ل . لا شيء . من التصدير وهكذا تكون شركة حصر التبغ والتبناك تستورد سكاير مصرية خاصة وقتها لمصر مع التبغ الذي يدخل في صنعها ، وتصدر أوراق تبغ من الإنتاج المحلي ، غير أنها عندما بلغت أرقام التصدير إلى ١٥١٠ اطنان في السنة ١٩٤٥ و ٢٠٧٩ طن في السنة ١٩٤٦ نجد أن الشركة بدلاً من أن توسع مجموع المساحات المزروعة في لبنان انقضت .

لقد سبق لنا القول أن الأراضي اللبنانية ، في مقاطعات كثيرة ، هي ذاتية بصورة خاصة لزراعة التبغ ، وأن هذه الزراعة مدعوة إلى الاتساع ، خاصة في بلاد الخثول ، وأحال أنه يجب أن يرفع مستوى مريحة سكان هذه المنطقة وقدرتهم الشرائية ، ذلك أنهم متأخرون كثيراً بالنسبة إلى فئات الشعب اللبناني الأخرى علينا إذاً أن نهدف إلى توسيع زراعة التبغ وإلى إنتاج الأصناف التي تتفق وحاجات البلدان المستهلكة .

إن اعتماد سياسة التبادل الحر يجب أن نجر تدبيراً محسوباً في إكلاف المعيشة ، وسوف تتسبب نفقات إنتاج التبغ ، وتؤمن أسواق هذا الإنتاج الذي يمكن أن يبيع إلى ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ طن من الآن إلى ثلاث سنوات .

ويجب أن يصر إلى جهد تكتيكي في حدي تجمع البذار وحسن اختياره وهذا ظل موقوف على التبغ والتسالك على أزواجه الحاضر لنمو هذه الزراعة المفيدة كثيراً للاقتصاد اللبناني فيجدر أن يدار إلى درس العلم هذا الحصر أو إعادة تكثيف هذا الامتياز .

٤ تنظيم تشجيع صيد الاسماك وصيد

إن صناعة الصيد عرض البحر ، التي وجدت غالباً في باب الزراعة ، هي من الصناعات التي اقل ما تكون عدداً استثمارياً وتشجيعياً وإن اشعة التعاريف البريطانية ، التي زرت لندن في مارس سنة ١٩٤٦ ، عرضت في تقريرها ، بالمقطع ١٥٥ ما يلي :

« كان الصيد البحري في لندن ضعيفاً وأولياً ، وقد كان الكسب عادة من هذه الصناعة قليلاً جداً . يمكن من تجهيز هذا النوع من الصيد . . »
« عالمياً . . يزيد ثمن كيلو السمك ، من النوع الجيد ، على الليرة لأسترلينية ، يصبح السمك هكذا فوق طاقة الأشخاص المتوسطي الدخل ، على أن موارد الصيد يجب أن تساهم كثيراً في تغذية السكان ، ليس سكان الشواطئ . فحسب وإنما أيضاً سكان داخلية البلاد وفي تخفيض مستوى الاسعار العام . »
وفي السنة ١٩٤٦ اوقف ربحاليون لشبيون ، مبالغ هائلة لايجاد بواخر مربية حصيصاً للصيد عرض البحر ومجهزة بشباك خاصة ، فاضطدم نشاطهم مظاهرات واحتجاجات صيادي الشواطئ . الثمانية من لندن الذين كانوا يرعون في مع هذه البواخر عن الصيد لأنه نحر الى تخفيض اسعار السمك من جراء انكسار الصحة التي يمكن ان تدفعها الى السوق . وقد ادعت الحكومة للثمانية ، بدون ، عا ، أمام هذه الاحتجاجات بما اضطر أصحاب هذه البواخر الى الانسحاب وإلى توجيه بواخرهم ناحية فلسطين

أ. الحكومة الفلسطينية . وكان ذلك ان قتل اعداد السمك . ادت للبواخر اللبنانية والايطالية بان تنصرف الى الصيد طول الشاطئ . امليسيي فعلى السلطات اللبنانية ان تشجع صناعة صيد الاسماك وذلك بالتداسير التالية خاصة :

(أ) إلغاء الضرائب والرسوم البلدية .

(ب) تطبيق التدابير الزجرية المنصوص عنها بشأن الصيد بواسطة الطريل

(ج) مراقبة شرك الصيد ، منع استعمال الشباك ذات انشور الصغيرة التي

تقتص على الاحماك الصغيرة

د، وضع حد لاستحداث الصيادين الاولين الذين يعقبون غر، ورد هام من الموارد المائية، وذلك بما تساعدهم على التحجير بالوسائل العصرية وبما بالتعويض عليهم لينصرفوا الى عمل غير الصيد.

وتجدر الإشارة الى ان تربية الاسماك في المياه حلوة صاعدة مجبولة في لبنان، ما عدا اسماك الخصاصي، ان دراسة تربية الاسماك التي يضطلع بها اليهود قرب نهر الاردن بحسب ان توحى للبنانيين بالانصراف الى مظهر جديد من النشاط الذي يعطي ثبات الاطنان من اسماك المياه الحلوة التي يتدو بها كثير السباح والمصطافون.

٥. اثمار المزارع المائية والصناعات الزراعية الصغيرة، ودراسة الزهور و سواقي :

يجب ان يبدل في هذا الحقل نشاط جدي متواصل :

المزارع المائية والصناعات الزراعية الصغيرة :

بحسب اتمام صناعات الحليب والمزارع المجدية وبحسب تشجيع، وبسنتطبع لشأن ان يضاعف انتاجه من الحليب واربدة وحليب وابيض، والطيور انداجنة والصل الخ.

وان الازدهار الباع الذي سوف تتعرف اليه صاعتنا الى احية سوف تجعل من السوق المحلية -وقفاً كبيرة لانتاج كبير.

زراعة الزهور :

صحت بيروت وسطاً كبيراً لالتهلاك الزهور، وان هذا الانتاج يتقدم ببطء، ولم تزل الاسعار وحشة، وستزيد الصياحة عدد اردن المستهلكين، علينا ان نستفيد من مختلف العناصر كاللناج ومواقع المختلفة املو، وحرارة المياه، جعلها امور تشجع على زراعة الزهور وتسهيلها ويمكن تصدير هذه الزهور، في بعض فصول السنة، تختلف وسائل النقل السريع

سنتار فصل لوركة :

للتصاحبة، تنظمه للاستعلامات، وللنقل لحوى منظم وان تخصص ادوية، يمكن ان من استيراد موارد هامة من سنتار لوركة، ثار وخضار، استنار، افضل

الباب الثالث

١٠ لكل رداية مشتركة من عتمة الفروع ، التسليف - التدويرات - التكتيكت - شحيم

١ - التسليف الزراعي :

ان التسليف الزراعي ، الذي كان قد تنظم منذ العهد العثماني ، حووط عليه ونشط كثيراً قبل الحرب ، وقد عقد اتفاق مع بنك جنوبي صممت فيه الحكومة اللبنانية المانع وتعهدت بدفع قسم من الفوائد

وخلال السنوات الاخيرة ؛ كان التسليف الزراعي والتسليف الصناعي والفندي سبباً في تحاورات خطيرة ؛ ولادارة اللبنانية ، وقد وقعت تحت تأثير رجال السياسة ، تحولت هذه المؤسسة عن هدفها الاساسي ، فاصبح التسليف الزراعي ، خاصة ، وسيلة للدعاية وللصل السياسي

وقد توفق بعض النواب وبعض كرام المتحسين الى ان يستأفوا مبالغ هامة كثيراً ما تربد على قيمة املاكهم من ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ ل ل كثير من السليف الزراعي والصناعي قد اعطيت بعض السياسيين لآلاف راضيتهم او لانشاء مآصر للزيت

ما لمزردون الحقيقيون ، الذين كانوا بحاجة حقيقية الى التسليف الزراعي فكان عليهم ان يظفروا بمساعدة النواب عن قضيتهم لكي ينحزروا معاملات كانت قد تقادمت عليها لاسباع والاشهر . ان الانتقال والوساطات تكلف كثيراً ؛ وهكذا فان اصحاب الشأن كانوا يفضلون ، كما ، ان يستديو بفوائد فاحشة وان يتخلوا عن ارباح لاسلاف الزراعي الى من همتهم السياسة . وقد طالبت جريدة « بيروت » في عددها تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ بشرائح الذين استفادوا من التسليف ونشرت ارقام مثيرة لم تكذب

ل.ل.

١٣٦٩٥ ٦٩٢

١ ٦٦٠ ٩٥٠

٢ ٢٥٣ ٨٠٠

١ ٥٥٦ ٠٠٠

٢٠ ٧٣٩ ٢٦٢

المجموع :

- ديون رداية استخفت ولم تدفع

- ديانات رداية اعطيت في ١٩٤٧

ديانات مدونة

ديانات مدونة

يجب ان يبعد الى تحقيق جدي يلحق باعادة تخمين الاملاك المرتبطة .
 ويجب ان يعرف ، في النهاية ، الاستعمال الذي اصاب اصول المكافئ
 وان يحدد تنظيم السليف الزراعي والصناعي والعنقدي وان يدع من تأثير
 ادارة ممتلكاته وغالباً ما تكون فاسدة هرة
 ويجب تعديل التشريع المعمول به حالياً ، وان يسلط الى التسيف على المواد
 الزراعية التي لا تنفد الى السليف الزراعي الفردي في صيانة التعاونيات
 الزراعية المحلية .

ب ، التعاونيات الزراعية

ان التشريع اللبناني الذي ينظم التعاونيات الزراعية حديث وكاف ،
 عبر ان المزارعين لم يبقوا ، بعد ، بصورة كالفية ، على اعادة اندوبيات التي
 هي على اساس نحو الزراعة في مختلف البلدان :
 - تعاونيات التسليف

تعاونيات لشراء المعدات ، والذرا ، والسداد ، وسعر رحيصة

- تعاونية لتأجير الماكينات الزراعية .

- تعاونية للنقل ولبيع المنتجات الزراعية ، وذلك لكي يستفيد المزارع
 من دخل عال وهي تحدث تدبياً في اكلاف المعيشة ويجب ان يحد من الالتصاق
 الى وساطة « مطلي الحضار » او الامتصاع عنهم نتائجاً من هولا . كوميستارية
 اهل وساحة الحضار الذين يستثمرون المنتهين والمستهلكين . مما استثمره ، وسرفاً
 وعلى الادارة اللسانية ان تعلم وتثور المزارعين ، وتفتح التعاونيات
 بعض الفوائد للتعاون على فردية اللبناني الوسط الذي لم يتم تخضيره ، بعد ،
 لينشئ تعاونيات لا يعرف شيئاً من اعدادها او لينضم اليها .

ج ، الشكوك الزراعية :

من المؤسف ان نرى وزارة الزراعة البالغ عدد موظفيها حالياً ٢٥٠ موظفاً
 تقريباً بعد ان كانوا ٣٩ موظفاً فقط في السنة ١٩٣٧ قد ناهت حداً في تقوية
 ملاكهم ، اعمال السياسيين وعمل لانتخابات وقد نقصت في خدمتهم عدد رقيقة
 رجال الفن المحازين .

وقد اقترحنا تخصيص عدد موظفي الزراعة الى ١٠٠ موظف منهم ١٢ موظفًا تكتيكياً . ٨ او ٩ مهندسين زراعيين من حرجي المعهد لكثرة في أوروبا وأمريكا و ٣ او ٤ أطباء بيطريين . ومن المفيد ايضاً ان يصاد الى التعاقد مع خمس خبراء تكتيكيين اجانب كـ ثار ذلك وقد في مؤتمر الغذاء والزراعة الدولي .

ان نمو الفن الزراعي ، خلال السنوات المقبلة ، سيؤثر كثيراً على مستقبل الزراعة اللبنانية . ويقتضي علينا ان نقوم بالبحر مهمة شاقة :

١ - كثافة السكان الفروبي في اساطق الزراعة هي بنسبة ٢٥٠ نسمة في انكيلومتر المربع ، ان الارض اللبنانية ، اذا ما استثمرت عمياً ، يمكنها ان توفر لغذاء لشئ هذه النسبة من السكان وان ترفع مستوى معيشتهم ، ان هؤلاء السكان يجب ان يربطوا بارضهم وان يحلوا اليها بلداخير الكافية التي تنتج عن الاستثمار الزراعي ، وعلى الفن والتكتيك ان يصب دوراً هاماً ان التصميم العام للتجهيز التكتيكي والمالي يجب ان يعتمد ويطبق ، غير انه على الاختصاصيين الذين يعملون في المكاتب والمصنوعات ومعدات التجربة والاختبار وفي الحقول ان ينظروا نشيط الزراعة : تحليل تربة الاراضي ، اختيار لائحة ، وتختار الـ ور والاعراس ، ومراقبة استعمال اماكيدت الزراعية والادوات التكتيكية الحديثة ، مراقبة التجهيز ومكافحة الامراض ، مراقبه الاربع والحصاد والقطف والتخضير ، وتعيين الاسواق التي ان التكتيك الزراعي هو اناحية الضميمة في تنظيم وانها يجب الاتفات اولاً لتنشيطها .

د - التعليم الزراعي :

مد خمس عشرة سنة كـ قد اقترحنا انشاء حداثق مدرسية الى جوار المدارس الابتدائية ، وحدث في الاوساط الزراعية ، على عرار ما هو جار في فلسطين ، غير انه لم يؤبه لهذه التوصية .

ان محطات التجربة ، ومشتات الاختار والمشاغل يجب ان تجمع في وسط زراعي هام في كل منطقة ، ويجب ان تلتحق بها مدرسة توحديّة

وهي مدرسة زراعية مصف نظرية ونصف عملية - مستعدة ان تحتفل ١٠
تصديداً على اقل تعديل يتعلون فيها سنتين او ثلاث سنوات علوماً زراعية مع
تطبيقاتها .

وعلى الطلاب ان يكونوا قد حصلوا على السرتيفيكات الابتدائية على اقل
تعديل وان ينتفخوا نتيجة ما اء ؛ ويكون العلم محايياً والاكل ايضاً واللحس
والاقامة ؛ وبعد نهاية اسروس تدفع وزارة الزراعة الى المتخرجين المبادئ
مبلغاً كاملاً اشراء . . يلزم من الادوات الزراعية .

ويكأف بالتعليم مهندسون زراعيون ، يقيمون في بيوت ، على ان لا
تجاوز مدة التعليم النظري ١٢ ساعة في الاسبوع في كل مزرعة نموذجية
ويكأف بالأعمال التطبيقية فستدبون متميزون ومطلوبون .

ويمكن ان يشأ اشياء من السنة ١٩١٩ خمس مزارع نموذجية ؛ في
النبطية ، وشثورا ، وحل ، وحبيبي ، والداءور ؛ وسيصار الى انشاء مدارس
اخرى في ما بعد .

المباب الرابع

مؤتمر المداء والقرار مع المجمع في - جباط ١٩٢٨

عقدت مؤسسة الغذاء والزراعة التابعة لمنظمة الامم المتحدة . ومؤتمراً في
القاهرة بين ٢ و ١٩ شباط . وهو مؤتمر اقليمي للشرق الاوسط اشتركت فيه
مصر والعراق وسوريا والهند ولبنان . وحضر بصفة مستمعين وفود من تركيا
والمملكة العربية السعودية وايران ومثلون عن الجامعة العربية والمكتب
الدولي للعمل ومؤسسة الثقافة الدولية (الاونسكو) والمكتب البريطاني في
الشرق الاوسط وحكومة الولايات المتحدة ومؤسسة الشرق الادنى واللجنة
الموقنة لمؤسسة الصحة العالمية ونداء مؤسسة لاميركيون والصحافة المصرية .

١ - وكانت غاية المؤتمر وضع برنامج لاعمال التي من شأنها زيادة الانتاج الزراعي

توسيع لمساحات المروعة والوسائل التي يجب ان تتبع للوصول الى
هذا التوسع

- البرامج التي من شأنها زيادة الانتاج . اري ، التجفيف ، تحسين البذار ،
تحديد الادوات والتجهيز الزراعي ، وهكذا من وسائل الزراعة ، المحافظة على
الارض ، تربية الدواجن والحيوانات وتحسين نسلها ، عرس الاحراج وحمايتها ، صيد
الاسماك ، اعتماد الآلات في الزراعة ، تحسين المعيشة القروية وانشاء تعاونيات .
- تقدير الاموال المتوجهة لاعمال الانتاج وتوصيات بهذا الخصوص .

٣ - التوعية

توصيات في تحسين حالة التغذية في بلدان الشرق الاوسط

٣ - التدوين بين بلدان الشرق الاوسط

- ١ (الاشتراك في انتاج الدواء ووسائل مكافحة الحشرات الخ ..
- ب (انتقال الجواد
- ج (مؤتمرات للاختبار والتفتيش
- د (تبادل نتائج الاختبارات ، وتبادل الطلاب ، والخبراء للرعايين

٤ - ... مؤتمرات الدواء والزراعة

١ (لتكنيكية

ب (المالية

- ج (الكوتا في الحاجات ، وصعوبات الحصول على قطع نادر شراء
- الحاجات الزراعية .

- د (اشاء مكتب اقليمي لمؤتمر في الشرق الاوسط .

كلن لندن ممثلاً تمثيلاً حسناً في هذا المؤتمر بحجر . في الزراعة وانشؤون
المالية والاقتصاد والشؤون الصحية .

ان حانئاً كثيرة تألفت للدرس منذ ٢ شاط وتقدمت بتقاريرها للمؤتمر
الذي وفعى على توصياتها واقتراحاتها ون المؤتمر سيتقدم بها الى مكتب الدواء
الدولي الذي سيجمع في واشنطن في ٥ نيسان ١٩٦٨ نية الموافقة عليها .
وهذه هي التوصيات والاقتراحات المتعلقة ببنان .

٣ - مساعدة فكتيكية - فنية: لقد طلب لبنان وحصل على مساعدة

المؤتمر من الوجة الفنية

٤ - التحريج والمراعي : لقد حصل لبنان على محصنات من الزيت

المعدنية لاستعمالها بدلاً من الاخطاب محافظة على الاحراج
كذلك حصل على محصنات من الاحشاب او من الصناديق اللازمة شحن
المحاصيل الزراعية .

٥ - الصناعات الزراعية : اقروا المؤتمر غروب الصناعات بالدور الزيتية
اللازمة للحصول على المواد البديلة الغذائية وعلى الكميات الضرورية لتحويل
اللبس وكهف للمواشي . وقد حصل لبنان بالكميات التالية :

طن	١٥ ٠٠٠	- زيت عباد
٧ ٥٠٠		- كوبر
٧ ٥٠٠		برقطن
٥ ٠٠٠		- برزكتان
طن	٣ ٥٠٠٠	

٦ - الزيت المعدنية اللازمة للزراعة : وافق المؤتمر على منح لبنان

الكميات التالية :

طن	٣ ٠٠٠	- زيت لاستعمال عوصاً عن (احشاب (علاء الاحراج)
٣ ٠٠٠		- زيت بالكميات الزراعية
١٥ ٠٠٠		زيت للصناعات الزراعية

ج - وقد شئت اللجنة الغذاء والتغذية ان ٦٠ الى ٨٠ . من السكان
في بلاد الشرق الادنى عداؤهم ناقص ، لذلك قرّرت ان غنح شحن الخصاصات
الاضافية الغذائية التالية :

طن	٢٢ ٠٠٠	قمح
١٥ ٠٠٠		ر
٣ ٠٠٠		عاط
١٥ ٠٠٠		رد قطن
١٥ ٠٠٠		سكر
١٥ ٠٠		لحم

وقد تمت اللجنة توصيات مختلفة كثيرة الفائدة لرفع مستوى المعيشة والصحة والتغذية والتربية والتخصص .

وقد اوصى المؤتمر بشدة في اثناء مكاتب حديثة للاحصاء

* * *

عند ان نحيي العمل المجيد الذي قام به مؤتمر العداء والزراعة والمساعدة الهامة ، التكنيكية والمادية ، التي قدمها لبلدان الشرق الاوسط ان اللبانيين يقدرون قدر التعاون الدولي وبأهلون من تساعد جهودات وضحيات المؤتمر في رفع مستوى معيشة شعوبهم في اشد الحاجة الى ذلك والتفريغ عنهم

النتيجة .

ان اهمية العصر الزراعي في اقتصادنا سوف تزداد بسببه ، تخصص البلدان المختلفة في انتاج انواع المتوجات التي تتفق مع مؤهلاتها الطبيعية ، فاذا ما اطلقت من هذه الفكرة الاساسية فسوف يكون نمو الزراعة اللبنانية كبيراً وسوف يمكننا من مد قدمهم من عجزهم التجاري . ان تحسين النوعية وتكثيف الانتاج الزراعي يوحسان الترفيق بين اسعار الكلفة بالنسبة الى الاسعار العالمية .

وان اعداد انتاجنا من زيت الزيتون للتصدير والاستيعاض عنه بزيوت نباتية اخرى ستخصص عليها بواسطة مؤسسة العداء والزراعة مداحات صناعة الصابون عندنا ولتتمدية بتاء البلاد ان ذلك يمكننا من زيادة مداخيلنا من القطع النادر في وقت يسير .

ان الحدز اعدل الري سوف يمكننا من تثليث انتاجنا الحشوي ، في عشر سين ، ومن ان تزيد حصة اصناف انتاج الثمار عندنا ، وعليها ان تصدر ٢٠٠٠٠٠ طن حمضيات و ٢٠٠٠٠٠ طن من مختلف الفواكه (وخاصة الموز) التفاح ، الدراقن والاجاص .

بضاف الى ذلك تصديراتنا من الحبوب ، والقمح ، وحب الزيتون ، والبيض ، والبطاطا ، والبصل ، والخضر ، والبونسكي ، والزهرة الخ . .

ان الموارد الهامة التي يمكن ان يوفرها لنا نو دراعتك، منظم ، في ظل نظام التبادل الحر ، تمكن من رفع مستوى معيشة م لا يقل عن نصف سكان لبنان

ويجب الانتباه الى نتائج الازدهار الزراعي الاجتماعية؛ وهو ازدهار توافقه مودة الى الارض ومهران في القرية
وفي هذا كل ، يجب قوله في الجهود الهامة الذي يتعمق على اقتصادنا ن
يقوم به في حقل التشييط الزراعي.

الفصل التاسع

سياسة الصناعة في ظل نظام تبادل الحر

هناك فكرة يجب ان نحارب وهي ان التبادل الحر يعيق نمو الصناعة في البلاد التي تمتلك هذا النظام ان اسكتلندا كانت مدينة ، طوال قرن كامل ، في عودها الصناعي الدلع لنظام التبادل الحر .

اجل ان الصناعات التي يمكن ان تزدهر في ظل نظام التبادل الحر ليست هي الصناعات نفسها التي يمكن ان تزدهر في ظل نظام الحماية الجمركية ان الصناعة التي تهتم لها هي الصناعة التي تقوى على التصدير ، والتي تصير نقداً مادراً وتزود وسائل الدفع . واحال ان الصناعات التي تقوى على التصدير ترى لها حافزاً من حراء تدني اسعار المعيشة وانخفاض الاجور واثان المواد الاولية ، وان التبادل الحر ليس فقط لا يؤدي هذه الصناعات و ، يعطيها امكانية النمو والازدهار .

واذا تشكك بلد من البلدان في حماية الصناعات التي لا تقوى على الحياة فانه يسيء الى الصناعات الاخرى وهي التي تقدر على النمو في ظل نظام من التبادل الحر . وهو يسيء اليها من حيث انه يؤدي الى علاء الاسعار الداخلية وتغلاق المنافذ والاسواق في وجه منتجاتها .

الاقتصاد حلقة . ان الصناعة المحمية برسوم جمركية تجبر اليها ريادة في نفقات الانتاج وخاصة الاجور المرتفعة وعلاء في لموارد المخافة والصناعة التي تستعمل مورداً محلياً تجد نفسها تجبر اسعار كلفة مرتفعة ذلك ان القاعدة هي : كل انتاج ينتجه صناعة ما هو نفسه مادة ولية لصناعة اخرى .

تحاول الدولة ، عندما تلجأ الى الحماية الجمركية ، وعلم ما يكون مسرفاً فيها ، ان تتد وتماضرب صناعات لا تنجد لنفسها ، في وسطها الطبيعي ، ظروفاً مؤاتية نموها وتقدمها .

وان فروع لاقتصاد الوطني الاخرى التي تكون قد تمكنت من ان تنمو طبيعياً وفورياً تنجد امام انطلاقها ونهضتها العراقل .

فيصبح من الأفضل ، والحالة هذه ، ان يصار الى التخلي عن الصناعات التي لا تقوى على الحياة او التي في حيويته ، وشخصي شيء من الضعف والى تمكين الرءاسيين وامن من الاجتماع على انواع اشط حوى وعلى فروع صناعية وقصادية حوى مقدر لها مستقبل راھر

ان الهم الذي يحايلنا في تركيز البناء الاقتصادي اللبناني القعيد على اساس متينة قوية كان دائما امام عينا لتوطيد مستقبل الصناعة ادى يجب ان يكون احد العناصر الاكبر همية في الهيكل الاقتصادي اللبناني .

وقبل الانتقال الى درس امكانيات نمو مختلف الصناعات ، في دول نظام التبادل الحر نرغب في ابداء بعض الملاحظات :

(ا) ان توقيع اتفاقيات جنيف في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧ واضعاهم سان لاكيد الى ميثاق التجارة الدولية يقضيان ساء الى امداد كل حل بحاجات وروح ونصوص هذه الاتفاقيات . ومن هنا لم يعد من محال بل في لبنان الى منع الاستيراد او رفع التعريفة الجمركية .

(ب) ان عادة المضادة « دمنع » التي كانت تعيد بعض البلدان الكثيرة الصناعات على حساب عرھ من البلدان حيث لم تنم الصناعة «و كاديا ، حرمت بلبثاق تجاري ، فلم يعد من محال التعرف من ان قناع بعض امشوجات باقل من سعر الكلفة

(ج) على البلدان التي ترغب في اءء صناعاتها ان تكون في ركب السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة وان تتكيف عليها وضعة نفسها في ظروف مؤاتية الانتاج السكائي والنوعي والاقتصادي .

(د) - وبقدر النصف الثاني من القرن الحاضر بالتخصص ونمو التنظيم التكنيكي الفني .

اما وقد عرضنا هذه المقدمات فنداء سنصرف في هذا الفصل الى درس مختلف المشاكل التي يرضع على ساط البحث النمو الصناعي كما سيبدو في الابواب التالية :

الباب الاول : الصعوبات التي تعترض الصناعة في ظل النظام الاقتصادي الحالي .

الذ الثاني : أفضل وأمكنيات نمو الصناعة في ظل نظام التـ دل الحر
 الباب الثالث : محدود الفنى الذي يجب ان يـ دل في ظل النظامين
 الباب الرابع : الحرف وصناعة الحرف .

الباب الاول

صعوبات التي يـ صـ الصناعة في ظل النظام الاقتصادي المـ

عرض المشكلة الصناعية في الفصل الثاني الذي سبق من (الصفحة ٤٧
 الى الصفحة ٥١)

وقد اشرنا الى ان صـ صـ بدأت تتـ نتائج التـ التي طـت
 على الحالة وانها تتـ صـ ومشاكل يجب ان تحل .

واننا ندرس في الباب الحاضر صـ الصناعة في ظل النظام الاقتصادي
 القائم مع التأكيد ان بعض المشاكل المطروحة لا يمكن ان يعطى لها حل
 موافق ما لم نـ الى تـ في اتـ سياستنا الاقتصادية .
 وسيتناول هذا المـ اهم القضايا التالية .

(ا) الصـ التي تـ الصناعة كما عرضها الصناعيون اللبنانيون .

(ب) ان سياسة الوحدة الحركية السورية-اللبنانية الاقتصادية والضرائية
 تـ نمو الصناعة اللبنانية .

(ج) ان السوق المحلية لا تكفي صـ تريد ان تنمو وتتقدم .

١- الصـ التي مـ الصناعة

ان الصناعيين اللبنانيين ، المتكلمين في حمية ، اظهروا اشـ كبيراً خلال
 السنتين الاخيرتين للتأثير على توجيه السياسة الاقتصادية اللبنانية .

وقد رفعت جمعية الصناعيين اللبنانيين ، بتاريخ ٦ ايار ١٩٤٦ ، الى وزير
 الاقتصاد الوطني والشؤون ، تقريراً عرضت فيه وجهة نظرها في المشكلة
 الاقتصادية والصناعية .

وزى من الواجب ان نـ الى تحليل هذه الوثيقة تحليلاً دقيقاً .

١- لم يقف الصناعيون اللبنانيون ، نـ ، لموقف النهائي من السياسة

الاقتصادية المستنبطة . وانا يكتفون مؤقتاً باقتراحات تهدف الى حماية المصالح الصناعية ، المصالح المباشرة بصناعات الكائنة حالياً على ارض لبنان ، واهمهم يوافقون على انه ليس في تقريرهم الا مداوة الموقنة ويمدون ان يدرسوا في المستقبل تطعيم الصناعة اللبناني .

وان الدرس الموعود به ، على ما نعلم ، لم يطرر بعد .
٢ . ان القسم القادم من تقرير ٦ ابر ١٩٤٦ لا يشكر عرضاً مهماً
مشكلة الاقتصاد اللبناني ولا للمشكلة الصناعية نفسها .
وتابعوا اراء هذا الدرس الاساسية ، ومنها : هو متار ، كما يلي

١ . توازن واستدام بين مختلف انواع النشاط :

« كل اقتصاد وطني ينطاب لبعش نورياً وبسجماً ، بين مختلف انواع النشاط :
الزراعة ، والتجارة والصناعة وعلى هذا الدوارن ألا يفغل ان عند صرعة
اهمها ، ولا شئت . موقع بلاد الحجازي ومورد ١٨٥٠ لطينية » (صفحة ٢)

— — — — —

« ان صدمة قوية وشيطة هي وسيلة الوحيدة لتخفيض سعر المزار
الشعاري ولإعطاء سكان المدن الموارد الضرورية لمعيشتهم ، اذا ، شد
منى الكلمة ، ضرورة وطنية » (صفحة ١٣)

— — — — —

« تبدل هيكل لبنان لاجتماعي تبدلاً محسوساً خلال هذه الحرب الاخيرة
وقد تبدل هيكله لاجتماعي تبدل هيكله الاقتصادي ان لم يكن اريد .
فاصبح الفلاح والمعامل لا يرتضيان مستوى معيشة ذي كفا يرتضيه قبل الحرب ؛
انها يطمان في حياة افضل (صفحة ١٢)

د . اقول في هذه المعيشة ، والمزجحة العسكرية السورية الكلبة ، وراحمه الصناعة

— — — — —

« — — — — — علاء المعيشة هو ذلك العزم الفاضل الذي يفرضه
السوريون على احوالهم المساكين عندما يرونهم شراء القمح المخلوط

أحوالاً بنسبة ١٠ إلى ١٥ من سعر ٤٥ ع . ل . لتكيلو الواحد وهذا هو
سبب الشر الذي يشكو منه والسبب الأول الذي تتجذر منه كافة مشاكل
والصعوبات التي تمقضنا « (صفحة ١)

« ب الوحدة الجمركية السورية - الساتية تفرض منذ الآن قيوداً
مرفقة على صناعاتنا وحرفنا » (صفحة ١٧)

« ولا يريد الصناعيون اللذين ي . يكونون مدون حمايه من المزدان
الذي هو الصناعة السورية ومطرفة التي هي المستوردات انتانية له من اللذان
لاجرى .

« ب اسعار الكلفة عند مرفقة بالنسبة الى الاسعار الخارجية : فيجب
الاسعار السورية » (صفحة ١٧)

٤ ط ب ل م ن د ه

« اتحاد » ب اقتصادية حادة تهدد كيبوسة الصناعات والحرف في لبنان
وتوشك ان تحرق في وقت قريب ، الى اضطرابات اجتماعية خطيرة ، تبدي
حمية الصناعيين رستم في ب تقده للحكومة ، مساعد بها العملية النشطة المخصصة ،
« وهي تقترح التذليل المستعجلة التالية بمدة لحماية الآلة من الممار الذي
يهددها » (صفحة ٣٩)

ان الصناعيين اللذين ي . وفي م م بقرحوا حلاً لمشكلة عدم توازن
لاقتصادي الحاضرة ، وقد وقفوا موقفاً يراعي مصالحهم خاصة بعشرون عن حماية
المصالح المباشرة للصناعة الموحدة حياً ، ذلك انهم يطالبون في تقريرهم
المذكور اعلاه ، بـ

« حماية جمركية مطوقة على تحديد الاستيراد .

« رفع الضرائب ورسوم ماي يعطى للصناعات التي ترى نفسها مضطرة
الى التوقف

« عدم التشجيع لانشاء صناعات جديدة الخ

واهمه يعد كسوف انشاء الصناعات الجديدة . لم . سم . من خاص لا

يمكن ان بعضى لا بعد حشارة حمية الصناعيين

« انه لمن اشهر التشجيع وحتى السماح لانشاء صناعات جديدة ستصبح ،
مدد قليل ، عتّ تفيلاً على الاقتصاد الليبي » (صفحة ٣٣ .

بعد هذا العرض لوجهه بظرحية الصناعيين روى من مفيد ان تطرح
مشكلة الصاعات الليبية احضرة على ضوء الواقع الحقيقي .

يعرض المحور ١ : للتفريق بين مصايح الصناعة القديمة حاية واتي استهكت
بفائهم التسييسية ، او قسماً كبيراً منها ، خلال الحرب والسنتين اللتين قلتا
وبين مصلحة مستعمل الصناعة اللبنانية ، مفهومة كما يجب ان نفهم .

خدم الصناعيون ، ولا شك ، الاقتصاد الوطني خدمات حسنة بان سدوا
العجز او النقص الحاصل في الاستيراد خلال الحرب عبر اقمهم كوفونوا مليشاً
بارباح ما كانوا ليتظروها .

الموقف لا يدعوا الى التردد : لا يمكن ان يضمني شتغل البلاد الاقتصادي
لمصلحة جماعة قليلة من الصناعيين موقنة .

ب) ان سياسة الوحدة الجبركية السورية اللبنانية الاقتصادية والصراثية تبقى عو
الصناعة اللبنانية

سقى لنا ان تسلطنا ، في الفصلين الثالث والرابع ، في عرض الحالة الحرجة
المتأينة للصناعة اللبنانية من جراء السياسة الاقتصادية والصراثية التي تتشبي
عليها الوحدة الجبركية اللبنانية السورية .

واننا نلتم ، هنا ، درس فاعلية السياسة الاقتصادية والتعريف الجبركية
على الصناعة اللبنانية ، كى يعرض بعض حوادث معينة على سبيل المثال :

سوف يحجر الانقاء على النظام لاقتصادي الحاصر ، وفي وقت اقرب من
المعتقد ، الى وقت ان لم يسكن الى حراب عدد كثر من الصناعات اللبنانية ؛
وقد اشهرت حمية لصناعيين بذلك منذ ٦ ايار ١٩٦٦ . احل ان التأخير الحاصل
في تخفيض الاسعار الداخلية - التي كان قد حصل فيها لو عمد الى تخفيض الرسوم
الجبركية وى اطلاق حرية الاستيراد - راد في تعاقبه الاعراج الاقتصادي
الذي تتلم منه لبلاد ، انه ، حفظ على الحرية لمصطنعة التي كانت تحمي
الصناعة القائمة .

ان هذه حالة الشدة وهذا الازدهار الخادع لا يمكن ان يطول امدده :
(ا) ان معام جديدة قد استحدثت لتسييد من العراقيل التي اقيمت
في وجه الاستيراد ومن الحماية الجمركية ، ومن علاه الاسعار اعلى ، وقد
كثرت في الوقت ذاته ، المعامل القديمة

سوف يبلغ الانتاج السوري - اللبناني ، خلال السنة ١٩٤٨ وفي بعض
الحقول ، ضمني او ثلاثة اضعاف الكميات اللازمة لمد حاجات سكان البلدين
في السنة ١٩٤٨ سيكون تحت تصرف معامل عزل اعطى في سوريا وبنان
١٥٠ الى ١٧٥٠٠٠ منزل « روش » اي ستة اضعاف ما كانت عليه في السنة
١٩٤٥ ، وان معام السج ، والكبريت ، ولدغات الخ يمكنها ان
تنتج ضمني او ثلاثة اضعاف الاسهم المصنوعة . ان معدل اسواق واسعار
الكلية عندما هي على ما هي عليه من الارتفاع ، وماداً تكون نتيجة الترحم
من الصناعة السورية والصناعة اللبنانية ؟

(ب) ان علاه المعيشة ليس مستمراً فحسب بل يميل الى متانة
دورة الارتفاع فتسيل معه اكلاف الانتاج الصناعي الى الارتفاع ايضا . غير
ان الحكومتين السورية واللبنانية للذين وفقا هذه المرة ، انما قد حثيت
الجمركية والذين يتوقعون ، قريباً ، ميثاق التجارة الدولية لا يستطيعون ان
يعلا على زيادة الرسوم الجمركية زيادة حديده او على تقرير منع الاستيراد
ان الشعب ، بصورة عامة ، يشلم من الازمة البادئة ويحد ان قوته الشرائية
تتدنى . وسوف تعرف الصناعة ارباعاً وكساداً لمنتجاتها التي تكون قد
كلفتها عالياً . ثم تعد المشكلة مشكلة تخفيض قيمة لارباح وانما المشكلة
المواجهة هي مشكلة اخطار الكساد والخائز ان المستقل لا يبدو زاهراً
لكثير من الصناعات اللبنانية اذا ما ابقي على النظام القائم .

(ج) ويجب ألا نسي ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الوحدة الجمركية
السورية اللبنانية هي تسوية فائدة بين المصالح لاقتصادية سورية والمصالح
الاقتصادية اللبنانية اللبنانية

- ان سوريا القائلة بالحماة الجمركية قبلت بالمحافظة على بعض المستوردات
التي كانت ترعى في منها .

- ان لندن استغنى عن استيراد بعض الادوات الكتابية وقبل مبدأ حماية
المنتجات الزراعية والصناعية السورية

وان التعريفة الجمركية التي احدثت في ١٣ دار ١٩١٦ ، بالقرار رقم ٥٠١
وضعت الرسوم الجمركية التالية ، وهي متعلقة بصناعة المنسوجات :

٠ . ١١	القطن الخام
٠ . ٢٥	عزل القطن
٠ . ٢٠	سج القطن
٠ . ٢٥	عزل الصوف
٠ . ٢	سج الصوف

وكانت سوريا تطالب بحماية قطب الحُم حماية قوى ، وقد حُررت بالمقابلة
حماية قدرها ٢٥ ٪ على عزل الصوف ، وهو من المواد الاولية التي تستخدمها
صناعة لسانية عامة

غير انه كان لسياسة المساومة هذه نتائج مؤسفة على صناعات كثيرة
ان سوريا تفتح قطباً عاجلاً فذلك لا تستعمل لمعدل اللسانية
ن الصناعة الفلسطينية العربية المزدهرة ، التي تنسج قطنها حُلم من مصر .
ومضى من الرسوم والتي تستلزم بطرود موفقة للاتحاد (احور متدنية) رخص
في اكلاف الميشة ، بعدت عتبة اقل كلفة) هذه الصناعة تراحم في سوريا
عزل القطن الانشائي .

ان فرض الرسوم الجمركية على هذه المادة الاولية لا يجره ، فهو لا
يحمي انطن السوري على به يرهق الصناعة المنسية والسورية . ما
اسر ايما في كانون الاول ١٩١٧ احد الصناعيين ، وهو عضو في جمعية الصناعيين
وصاحب معمل كبير لم توجت عطية " بويي " يستعمل عزلا عرو $\frac{1}{10}$ و $\frac{1}{10}$.
استغراه من حماية المادة الاولية التي يستعملها في فرض عليها رسوم جمركية
عالية على انه من العزل الذي لا تنتجه معامل السورية واللسانية (ذلك ان
العزل يشتر في سوريا وليس هو من عرو $\frac{1}{10}$) مما جعله في وضع المألوف
حيال الصناعات الاجنبية التي كانت تبنيها العزل والتي كانت تنتج ، في الوقت
نفسه ، الاصناف ذاتها من المنتجات القطنية .

وان درس الرسوم المفروضة توجب انقرار ٢٠١ ، تاريخ ١٣ آذار ١٩٤٦ ،
واحدًا واحدًا ، يثبت ان عطل وحلم السياسة الاقتصادية والحرورية المتقدمة في
نظم نظام المساومة المضرة بمصلحة البلد معا .

(د) اجل انه كان في ظل الانتداب نوع من مضارب المصالح الاقتصادية
بين لبنان وسوريا ؛ غير ان وجود لمتدب كحكيم كان يمكن منيجاد حل
الخلاقات ؛ ومن جهة ثانية ان لبنان الذي كثيرا ما ضحى في سبيل حماية
الصناعة والزراعة السوريين كان يجد عوبضا في ارضه التجارية التي كان
يحققها في السوق السورية .

ان اول مؤتمر عقدته عوف التجارة والصناعة السورية اللبنانية في بيروت
خلال شهر ايار ١٩٢٨ وضع مطالب دقيقة بنية اء الصناعة وتجارة اعادة
التصدير . ذلك ان الدرس الذي وصماه ، بصفتهم قمرأ ، تاريخ ١٦ ايار
١٩٢٨ ولدي تء المؤتمر كان يتهي الى السبعة التالية

« يتبين من هذا الدرس ، يا حضرة المفوض السامي ، ان زيادة الرسوم
الجمركية احدثت في الصميم تجارة عادة التصدير التي كانت ، قديما ، ووردا
من اكبر موارد ثروة البلاد

» وانه من الواجب تشجيع تجارة اعادة التصدير بان يعمد الى انشاء
محاور عامة ذات نفع عمة متعوضة والى تعديل طريقة التقدير لأئد اسطائف ؛
جهارا لمصدرة

« ومن فرض الرسوم المباشرة على المواد لاولية ، بالصفة الى السياسة
التجارية المتبانية المتقدمة في فلسطين التي نحن معيدون معها رتدق تجاري
يعمل لمصلحتها - يؤول الى خراب صناعاتنا ؛

» ان السياسة الاقتصادية والتجارية التي تتشبي عليه السلطة المتقدمة بدلا
ء ان تشجع تجارة هذه البلاد وصناعاتها فهي تجرها الى حراب كسيد .

» وانه يجب العمل حلاا لما هو جارء على اء الانفتاح وتجارة اعادة التصدير
» ان الارواح التي تحميها البلاد تستعمل في مد قسم من العو الذي يقع
فيه الميزان التجاري

» ان السياسة التجارية التي اقترحتها عرفة النعمرة والصناعة التي رتسي

ايها والتي تقع فيها الى جانب تخصيص الرسوم الجمركية حتى ١٥ و الى جانب اعداد المواد لاولية والمواد الغذائية من الرسوم الجمركية مع زيادة الرسوم على المواد الكيماوية المتفرقة وغيرها من المواد التي ستعمل في ما بعد ، ان هذه السياسة كفيلة بان تعطي زيادات جمركية كافية .

٥ وانه من المناسب ان يزيد الرسوم المفروضة على اساس الكمية والوزن عندما يعاد النظر في اصلاح الرسوم الجمركية الخ . . .

وقد اصبحت مصداق امؤثر بعد خمسة عشر يوماً من تقديمها . فان القرار رقم ١٩٧٠ ، تاريخ ٢ حزيران ١٩٢٨ ، قرر اعداد مواد اولية كثيرة من الرسوم الجمركية بما افاد صدعت كثيرة اهم صدعت السيج (وخاصة السورية ، ونداعات (وخاصة اللبنانية) ووفر لها ظروف اطلاق جديد .

وكانت صدعة الغزل اللبنانية ، في معامل عريضة - وهي المعامل الوحيدة بدأت - صعبة هذا التدبير ، ففي الوقت الذي كانت تطالب بزيادة الحماية الجمركية نادى القرار انشر اليه اعلام يخص الرسوم على عمل القطن من ١٥٪ الى ١١٪

وكان احياء كون السوريين لمقاتلة ، يتالمون ناعفا . انزل من الرسوم الجمركية على عرار فلسطين . وكانت الحكومة اللبنانية ، خلال الستين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، تساند مطلب زيادة الرسوم الجمركية على الغزل (يراعى مقائلا في الموضوع بحريضة « لا حيرى » عدد ٢٦ - ١٠ - ١٩٣٠)

وحافظ القرار رقم ٣٢٦٧ ، تاريخ ٢ نيسان ١٩٣٠ ، على انقاء الرسوم على الغزل بنسبة ١١٪ . فاضطرت معامل عريضة ان قشيت قسما للسيج لتسهم مع الظروف الاقتصادية واحدة تصدر لسيجها الى تركيا ورومانيا وفلسطين .

ان السياسة الصناعية التي اتبعت خلال السنوات الاربع لاحيرة كانت متأثرة باعتبارات صرايحية وشخصية ، وار بعض الامثال يجب ان تذكر :

١ صناعة الكبريت النشوية :

١ عرفت هذه الصناعة اردهارا كبيرا وقد مومت البلاد خلال مدة

الحرب جميعها ، فكان لسار - وريا ، الذي الوحيد في الشرق الأدنى الذي لم يعمدهما السكرتير وان عارة مرفقة ، وقد حفضت ، على مدى خمس سنين ، دون اية زيادة على مستوى الاسعار المعروضة عليها من قبل لجنة التسويج العليا ، في ثور ١٩٤٢ ؛ ثم حفضتها في اواخر السنة ١٩٤٦ ؛ وقد قدمت عملاً لما يريد عن الف عام ، ودفعت مبالغ هامة لتسديد الضريبة الدخل والضريبة ارباح الحرب ؛ وقدمت افضل المساعدات لتسويج الحيز الحليفة في الشرق الأدنى ؛ وساعدت ايضاً على ان يدخل الى لبنان ملايين الليرات من القطع النقدية ، ما كان يدخاها ، لما كانت تقدمه الى الحيز ، وقد سفت صادرات السكر (المساية خاصة) خلال السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ الأرقام التالية :

العراق	لبنان	فلسطين	قبرس	رومن	مختلف	المجموع
١١٨٢٢١٧-١٩٤٥	—	—	٣٩٤٤٤	—	—	١٣١٩٦٦١
٨٧٧١٤٣-١٩٤٦	٢٠٩ ١٧	١٣٠١٩٣	٣٢٤٨٠	٧٢	١٢٤١٢٧٥	١٢٤١٢٧٥

ان السكر معسل للسكرتير في سن ، وهو الذي صدر خلال السنتين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وسلم مكتب التجميع قطعاً نادراً ، قيمته ٢٠٠ ٠٠٠ ليرة استرلينية ، ان هذا المعسل وحده ينفذ مضطراً الى التوقف عن العمل وصرف عماله منذ اذار ١٩٤٧ . يؤكد سكوت السب لا يصدق على انه واقعي ؛ فقد رفضت الادارة ان تمنحه رخص الاستيراد جلب خشب الحور ، وهو مادة اولية لا غنى عنها .

ان بعض المثلثات النادرة في دمشق تملك في العوطة عائلات كثيفة من الحور ، فوعدهم الحكومة اللبنانية ان ترفض رخص استيراد خشب الحور ثم دعت اصحاب معامل السكرتير الى ان يشتروا حاجتهم من هذا الخشب من سوريا ، وذلك بأسعار تزيد صعب عن سعرها المعروف ، على ان تسد اعطها ٣٠ دلاً من ٥ الى ٨ . فبات اتج السكرتير للتصدير لا يعيد اكلامه وبعد ان انتج معمل اندامور كمية كافية للسوق المحلي اضطر ان يتوقف عن العمل ومن جهة ثانية ان الايطاليين والفرنسيين والاسويحيين الذين لديهم مثل

هذا الخشب باسعار - مة اخذوا يضاربون لبنان في السوق العراقية ، ان
اكتلاف انتاج الصناعة اللبنانية احدث ترقع ، وان اعباء الصناعة المالية التي
كانت موزعة على كمية اكبر من الانتاج - خاصة ما كان يقدم منه للجيش -
استقرت اجبر على الكميات امصدره ، لم يكن قط الوقت مؤاليا لافرض
على هذه الصناعة ريشة قدرها ١٧٥ . على سعر الخشب المستعمل .

ب) وكانت قد اصححت ، كميات التي يستعمل بها على صناعة الكبريت
قد حرت ، وكانت قد وجدت ، كميات جديدة ، طلت خلال الحرب ، الى
بيروت في ٧ ك ١٩١٧ فقيت في - مودعات الجمر - هذا ، ك نعلمه
حتى اواخر ١٩٠٧ - مبيع رسم محركي قدره ٥ . على هذه
الكميات الصناعية .

ن قرارا رقم ٦١٥ وضعه المجلس الاعلى لمصالح المشتركة ووضع
موضع التمديد في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٧ قرر اعد ، كميات المدة لتعوير
انلاد الصناعي انه يمكن ان يكون كاملاً . ب بعض هذه الكميات اصبرت
تدماً واحضعت لبعض لأخر رسم قدره ١ . او ٥ ، و ب كميات
التي تستعمل في صناعة الكبريت (رقم ٨٥٥ من التعريفة الجمركية) طالت
على حالها اي (٥٠ ٪) حين ان الرسوم الموضوعة على الارقم ٨٥٥ (D ١٦٦)
خفضت الى ١ ٪ .

انها والحالة هذه سياسة اقتصادية ومحركية قاده على العوائل الشخصية ،
صيف وشتاء على سطح واحد . وقد اورد معمل كبريت الدمار المثل في
نور ١٩١٧ ، على اسس محطه ولاوقات مينة لسد حاجة السوق المحلية فقط .
وقد اغلق خلال الربع الاخير من السنة ١٩١٧ .

ج) هذه الصناعة صناعة سلبية مدفوعة الى ثور تصميم والى العودة الى
تصديرها على جعل واسع منذ البدء لدى اعتماد فيه لسد ان يتبنى سياسة
اقتصادية صالحة لمنشور والاردادر ذاتي .

٢ - صناعة الكبريت وشمك كبر

ننتقد نحن هذا الكلام مشدود الحكومة السورية ، خلال زرع الاون

من السنة ١٩٤٧ أخرج أصحاب معامل الكوسرو والسكاك على ارضي السكر بالرسوم المالية وهو مستعمل كمادة أولية في هذه الصناعات كما احتجوا على مراوحة الكوسرو والسكاك الاحصائية الواردة الى هذه البلاد من مختلف بلدان العالم

في ٨ اذار ١٩٤٧ ، دأبت الاجتماع الذي يترأسه المجلس الاقتصادي السوري والسنانية العليا الذي انعقد في دمشق فوات رقية مطالب معامل الكوسرو ، قدمت لجنة كذا من أعضاء فادترج الصناعيون ، الأعضاء في هذه اللجنة ، منع استيراد الكوسرو والسكاك كما اقترحوا فرض رسوم حماية من ٣٠٠ و ٣٠٠ ، فرضاً من تنمها الى حيث يريدون واظهر لنا دوس اسباب المزاوجة الاجيبه الصيقة ، خاصة المزاوجة الاوسترالية ، ان الرسوم المفروضة على السكر المصدرة لان تدخل على الحرية السورية سعة ملايين ل. ل. س في السنة ١٩٤٧ كانت تعيب السكر لمستعمل كمادة صناعية ، ولأنه كان يباع الكيلو للصناعة ١٩٠ ل. س بدلاً من ٣٢ ل. س وهو سعر الكلفة .

بذلك اقترحنا انهاء السكر المستعمل في الصناعة من الرسوم اديبه . وقد اطعن بثلث معامل الكوسرو والسكاك الثلاثة في دمشق ، عدوا رأوا ان قضيتهم قد هبت واكدوا انهم لو كانوا يملكون السكر لسعر الكلفة كان يندورهم ان يراحووا الصناعة الاوسترالية في البلدان حتماً كما سبق لهم ان فعلوا في السنة الماضية ادعوا ، يتحوه من كوسرو وسكاك في هولندا وبريطانيا العظمى .

وقد تبنى المؤتمر اقتراحنا عبر ان حكومة سورية ، وعدت ان تحافظ على ايرادات دوبرول السكر كانه من قوس حملة صناعة تكرير السكر المشنة في سوريا ، نستحب معاً ان لفت عين على انهم يستهلكون مواد اولية زراعية هامة .

وفي اواخر السنة ١٩٤٧ تحدثت معامل الكوسرو والسكاك السورية للمحلي . الى لبنان . لم تعد حكومة اديبه ، بالحد من مع رعايتها السورية ، الى رفع اسعار السكر .

ان المثلثين اللذين اوردتهما اعلاه يثبتان ان سوريا ومثلها لبنان ، يساهمان
سياسة اقتصادية وصناعية مصطنعة مفرجة وكثيراً ما تكون مخالفة لمصالح
البلدين الاقتصادي .

٣ - السوق المحلية لا تشجع الصناعة يريد ان يدعو .

يقول عدد سكان سوريا ولبنان ، مجموعين ، على الخمسة ملايين نسمة
وان قوه الجمهير الشرائية ، في سوريا خاصة ، ضئيلة جداً ، وصوف
تنقص سنون قبل ان يسمي الفلاح والعامال السيط قدرتهما على الاستهلاك .
وفي البلدين ترى ان النظام الحكومي نظام الموتورطي واقطاعي . ان تأثير
كبير الملاكين اذ لمع وتأثير القوى اديية ، ووسائل الضغط التي يبلعون اليها
كبير للصناعات تستطيع ان تبقى على انظمة صرائية قديمة على الضرائب غير
مستقرة التي تمنع حقوق العمال وحقراء الحال وتبقى هكذا عو قوه الجمهير
الشرائية

ومن جهة ثانية ، ان الاراضي السورية - اللبنانية لا يمكن ان تراقب محبتها
الحركية وحدودها تتسع مئات السكيلو مترات وقد سبق لنا ان عرضنا ان
٢٥ من محل الاستيرادات السورية واللبنانية . نستفاد لمستورادات من
نقد والبائك ذهبيه تدخل بطريقة التريب (اي ٧١ مليون ل . ل .
من اصل ٢٨٦ مليون ل . ل .) ثم ان استيراد البعود والسيانك ذهبيه ، ادي
يمثل في احصاءات الحركة التجارية ، خلال السنة ١٩٤٦ وخلال التسعة الاشهر
الاولى من السنة ١٩٤٧ (٥٢ + ٤٤ = ٩٦ مليون ل . ل) ان ٨٠ من
هذا الاستيراد تقريباً اعيد تصديره بدون ان يمر في الطرق الرسمية
ان حدودنا الحركية اذا ليست محمية وانها مسألة يجب لا نغيب عن
بالا لأن لها تأثيراً كبيراً على نمو الصناعة .

ان البلاد السورية - اللبنانية ، وقد دركت ان باستطاعتها تسلم
اصناف البضائع كافة المهربة عبر شرقي الاردن ، فخذ العمل باقناع صناعاتها يقل
رويداً رويداً .

ان الصناعة السورية والصناعة اللبنانية لا يمكنها ان يشوق عو ، ووردها

كثيرين اذا ما اعتدوا على مجرد اسواق المحلية والاسواق الوطنية . يجب ان
يكن من التصدير ، ولذلك عليه ان يؤمن لها الاسواق بان الملح في الموصات
الى الوسائل التي تمهدا ن ححرر معاملة مشروحة بطريقة التي تعامل بها
المنتجات الاحثية . ان هذا امر راهن يجب ان يساهم في ارجاع المسؤولين
عن اقتصاد البلدين الى نظريات اكثر منطقاً وقولا في تعهد سياسة الاقتصادية
والصناعية في هذين البلدين .

الباب الثاني

اسكابات اغاء الصناعة في ظل نظام التبادل الحر

توقفنا في الباب السابق من هذا الفصل عند درس مختلف اصناف
الصناعات وعندمكننا تها في البقاء والدمور وقد اكتفينا بمعرض الافكار العامة
وبذكر بعض الامثال توضيحاً لوجهة نظرتنا .

وانما في الباب الحاضر سوف تتوفر على درس الفوائد التي تنتج من نظام
التبادل الحر في اعاء الصناعة ، وانما نتوقف خاصة عند الفكرتين الرئيسيتين
التاليتين :

١) تخفيض اسكلاف الاتح

ب) فتح الاسواق .

١ تخفيض اسكلاف الاتح

طسمي ان يحدث نظام التبادل الحر انخفاضاً في الاسعار يوازي ، على
الاقل ، الرسوم الجمركية المفقة . وهذا ويمكنها ان تتسع بحيث تزيد
كثيراً من الرسم الذي لم يدفع .

ان النظام لاقتصادي ، والتجاري والحراني المفتح يحجر منه :

- اعفاء الماكينات ، والآلات ، وقطع تغيير ، ومواد لاولية من
كافة الرسوم الجمركية .

- التناك الكثير من الاضرار غير المباشرة التي تحدث تأتيراً سلبياً في
الاسعار المحلية .

- الماء ضريبة الدخولية .

- الماء او تخفيض الو-وم على المواد الملتزمة ، جامدة كانت و . الله

- تخفيض نفقات العمل تخفيف محسناً

- بدلي الاجور .

ان الاصلاح الصراحي يعني قوة ما وسد من نظام الرسوم احادي ويعيد
العدل الى بعده ، وان تخفيض ثمن الجور المباشر المقترح في الفصل الثالث عشر
من الكتاب حاصر ، و بدلي كلال لمشة الماء ، تجر كالم الى تدنر
محسوس في الاجور مع فارق من ٤ الى ٨ اشهر .

وبن تقبيل ماء لاعم اذمية المختففة يحدث بدنياً في نفقات الانتاج ،
وهو سد كلف بيومر المكرب في تصدير البضائع والمتنوعات التي تقبيل عن
حاجات لاستهلاك محلي

و هذه السوق المحلية نفسها هي السوق الوطنية الصناعية الوطنية التي تعمل
في ظروف ملائمة ولا يعود من حصة الى الحرية اذما تحمعت الظروف المالية
ص غات تعمل في اعدوى الكشكسية القوية الددبسه كى سيصير
شرحه في الباب الثالث من الفصل الحاضر .

ب) اكلاف الانتاج واجور وتدبير

ج) اقضاء كل خطر من « الدسبع » بفضل اتفاقات جنيف الجمركية
وميثاق التجارة الدولية

و لا شك فيه ان نفقات التصدير والتبئنة والاستيداع ونفقات نقل
الموارد الاجنبية بحراً او برّاً مالاصفة الى اكلاف انتاجها - وعالماً ما تكون
اوور من نفقات انتاج الموارد اللبنانية لمناقلة تعد كل فكرة للمضاربة
الاجنبية في سوقنا المحلية حتى وان كانت غير محمية وهكذا يستطيع نظام
التدول الحر ان يشجع ويستحث كثيراً من الصناعات الموجودة

٢ فتح الاسواق :

ان هذا منظور من المشكلة لصداية خد نصيبه من التوسيع في الفصل
الرابع السابق .

٢. معدل عزل بقطر :

من معلمي العزل اللذين استكافى ، الاول ، في طرابلس ، والثاني ، في حلب ، حقق ، خلال الحرب الاحيرة ، ربحاً طائلة ، وقد اثر ارتفاع عزل القص والمحش تأثيراً محسوساً في علاء اكلان الميشة . وقد انخفضت التدبير الرسمية كافة التي اتخذت لمراقبة أسعار العزل .

وان هذه الصناعة ، التي كانت تباع ٨٥ من اسواقها بسوريا ، مكنت بشت ان يسترجع ، هكذا ، قسماً من فروقات أسعار القمع التي كنا ندفعها لسوريا . وقد كانت هذه الصناعة ، من الناحية الاقتصادية العامة ، كثيرة الافادة للبناء .

كان عدد الممارس في المصالح العمومية ١٥٠٠٠ منزل ؛ وكان انتاجها السنوي لا يقل عن ١٢٠٠٠ طن من عزل القطن ، وكان ربيع هذه الكمية فقط ينسج في طرابلس .

ان هرباً كبيراً من الصناعيين اوصوا ، ثناء الحرب ، على ما كينت وولات لتأسيس معامل لعزل القطن ؛ وقد انشئت اربعة معامل للعزل في وخر السنة ١٩٤٧ كما كثرت المعامل القديمة ؛ وهكذا في سوريا فان معامل جديدة للعزل قد انشئت وكثرت القديمة منها .

ان في نشرة اقتصادية واحصائية حديثة تصدر من عرفة التجارة في حلب عرض محمد سميد بك الزعيم ، امين سر هذه العرفة العام ، نحو تطور صناعة العزل وذكر (في الصفحتين ١٦ و ١٧) الارقام التالية :

العزل	ربح ، قبل الحرب
	في حلب
٧ ٥٠٠	المركة السورية للعزل و...
٢ ٧٠٠	شركة وحمّار
	في طرابلس
١٠ ٠٠٠	- عراضه احوال
٥ ٦٠٠	في بيروت : عبي
٤٥ ٨٠٠	المجموع :

١٩٢٨	في اواخر سنة ١٩٢٨
	في حلب :
٢٠ ٠٠٠	شركة الدورية العرب و نسيج
١٠ ٠٠٠	- شامس و محمد
٢٥ ٠٠٠	و.ع. حمل و حربي
٥ ٠٠٠	سليم صائر الدهر
	في دمشق
٥ ٠٠٠	شركة العرب
٥ ٠٠٠	- الشركة الصناعية والتجارية
	في بيروت :
١٠ ٠٠٠	- مسيل
١٦ ٠٠٠	- قصاص ، سادات ، دويك وشركاهم
٢ ٠٠٠	رفيق محمد رضا
١٠ ٠ ٠	حمر
	في طرابلس :
٢٠ ٠٠	- هريصه اخوان
١٥٠ ٠٠٠	المجموع

ويجب ان نضيف الى هذه القائمة مملكتي لمعل ، قيد الاشغال ، بالقرب من بيروت ، في اواخر كانون الاول ١٩١٧ ، ومملكتي بدمشق ماسكيات ، لصناعة الى ما فيه :

٦ ٠٠٠	م. بي اخوان
٣ ٠٠٠	م. ر
٨ ٠٠٠	- مسيل (١٨ ٠٠٠ بدلاً من ١٠ ٠٠٠)
١٧ ٠٠٠	المجموع :

يتعم على معامل عرب الفصن في بساتر ان قتل ، خلال السنة ١٩٢٨ ، انتاجها مقدار كبير او ان تتوقف عن الانتاج ان ١٧٥٠٠٠٠ منزل التي سوف نشأ في سورية ولكن سيكون لها انتاج هو صمد او صمد حاجات البلاد ، وان التصدير - بالامصار المحلية الحالية - تبدو غير ممكنة وان معامل القزل السورية والفلسطينية العربية يمكنها ان تتابع انتاجها .

الانطلاق الكبير الذي سوف يعرفه صناعة لاحدية كى سيظهر بياضه في ما بعد

٦- الصناعات القائمة على المواد الأولية المحلية بصورة خاصة:

معادن البيرة ، معامل تقطير الكحول ، معامل المشروبات الروحية والمسكرات ، معامل العطور ، معامل الصابون ، معاصر الزيت ، معامل المخبونات المعدنية ، معامل انكوسرة ومقدمات ، معامل السكر والحلويات واشوكولاتا ، وصناعات المواد المعدنية المختلفة .
 من كل هذه الصناعات لا نضفيها شيء . تطبيق نظام التبادل الحر الذي يخصص ككلاص لمباشرة ولا حور ، والنفقات العامة ، واء ، الصاعه وبنى يفر لها ، عند الحاجة ، الاسواق الخارجية .

في الصناعات البسيطة كافة يجب انك من وجود اى ق حرجية . يعطى برهان على جدلية نظام التبادل الحر وهو انشاء دوحده يدى يمكن الصناعة اللبنانية من الانطلاق والازدهار .
 ومن جهة ثانية ان اردتد عود صاهج الثمرانية يجب ان يمكن الاستهلاك صحى من استهلاك قسم اوفر من لانتاج وصي

عز انه يجب الا ينظر الى مستعمل لصناعة اساسية من جهة الصناعات لقاعة حاليا فحسب ان بلادا ترعب في . تحمل من دقتها بلادا صاعية سدا في تحديد سياسات الاقتصادية والتجارية . وبعد ذلك ساعد اصحابيون ورجال الاعمال في انشاء الصناعات التي تشجع . تنمو في ظل النظام المتبع ان وضع البلاد احص ، ان صحت اليد العاملة المهيبة . ان تقدم لاجتماعي يحقق ، ان مستوى معيشة عام . . . ككل حكم حيز ربيع صناعات التي يجب ان تبقى او التي يجب ان تمرز وتبقى .

وان مصر بعلية ، بهذا الخصوص ، مثلاً رثاء . عدد ، درست هذه البلاد منذ ٢٠ سنة تقريباً . اسكانية ثما ، بعض الصناعات . على ارضها ، خلت الى

اربعة اختصاصيين احدهم اخذوا ، خلال هذه سنوات ، مدرسا امكانيات
مدراس اصناعية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصرية كافة وقد
كانت التعريفية المحركية التي وضعت في ١٧ شباط ١٩٣٠ نتيجة درساتهم
العلوية والدقيقة معا ، وقد عززت الصناعات التي عثرت اقتصادياً انها تقوى
على الحياة .

فإذا كان ليس لا يريد ان يربط مصر بمستقبله الصناعي ولا اقتصادي
مصر بعض الصناعات التي استهلكتها مصر ، والتي لا يستطيع بعضها ان يعيش
في الظروف العادية ؛ وإذا كان يريد ان يختار صناعاته المستقبلية على ضوء
دراسات اقتصادية جديدة يمكن ان يؤكد ان صناعات ليس مستقبلية هي التالية :

— الصناعات الخفيفة

— صناعات الملابس (ثياب واحذية الخ .)

الصناعات الغذائية

الصناعات الآلية « الميكانيكية » التركيب والاصلاح .

— الصناعات الخفيفة وتخوير ايراد المصنوعة مصفيا ، وصناعات التكميل .

— بعض الصناعات الصغرى التي نحد موادها الأولية على المعلة (معامل)

التراب ، ومعامل المواد الكيميائية ، ومعامل انزل الخ . .)

ولكني نصف هذه الصناعات وصفه يختلف عن الوصف الذي سبق نقول .

كل صناعات التي تستلزم بدأ عملة مدرة وموضوعة ، وتتطلب دقة وذوقاً ،
وعلا تستحق ان يعرض عليه مهور مرتفعة .

ان النظام الاقتصادي الذي لا مثل هو الذي يمكن من استخدام

عدد ممكن من المال . وإذا دعت حاجة عدد لا يقل عن العدد المستخدم

اليوم في الصناعة القمعة وذلك في اثنان صناعية وحرفية رابحة ، تجعل ارتفاعاً

جديداً ممكناً في مستوى معيشة العمال المصريين

الباب الثالث

المجد الفني الذي يجب ان يذل في ظل النظامين

احتفظ بنان نظامه لاقتصادي لحلي محاذقاً ، هكذا ، في ان يرى

نظوب موارده ، او اعتمد نظام التبادل الحر ، فهذا جهد واسع ، يجب ان يبدل على الحالين في جعل الانتاج التكنيكي العملي :

ينتج رؤساء الورش عندما وعملنا اذاجا هو من حيث الكمية والتنوع اقل بكثير من انتاج العمال الاميركي والاوروبي او المسطيني الذي يعمل على مكينات مماثلة .

علينا ان نهدف ، اذ ، الى تجويد النوعية والانتاج من نعتله طرائق كثر اطلاقاً على العلم تتفق واليسد العمدة لمعالجة وتحدد بعض الاعتبارات اسكلاف للانتاج

وسوف تنصب جهودنا الانتاحية على الصناعات الصالحة للتصدير ويجب ان تكون اسعار كلفتها ، اذ ، مماثلة لاسعار الانتاج المحلي

وانه اذا تحقق لك هذا الشرطان يمكن ان نتوصل الى المحافظة على سوقنا المحلية والى مرحلة اللدات المصدرة مرحلة فعلة

ان دراسات مقارنة ، علمت اننا ، احارب في ابناء ، تناوت انتاج بعض المصانع والمكينات الحديثة . وقد جاءت النتائج ، المراقبة رحيما ، وخيبة غير مرضية ومن جهة ثانية ان بعض الصناعات قد انتشت حدث في بس و جهزت مكينات قديمة يتراوح عمرها بين ٢٥ و ٥٠ سنة .

علينا ان نمدل هذا تكيكيا في الحقول الثلاثة التالية :

١) جعل الادوات الصناعية والتجهيز اصناعي ادوات جديدة وتجهيزا حديثا ، ويتوقف نجاح صناعتنا على شراء المكينات لاكثر كمالا ، وعلى صناعيين ان يقتنوا بهذه الحقيقة

ب) تدريب مديري العمال حقيقين للإدارة والتوجيه ومن المناسب ان تتعاقد مع مديري وهندسين اجانب يأخذون على عاتقهم تدريب اشخاص لتأسيين يصلحون للإدارة ، ومن المناسب ، ايضا ، ان نوجد شائنا ، متعبين ، مدعومين لان يشتغلوا وظائف كثيرة في معامل ، لتندرج في الخارج

ج) تدريب رؤساء الورش والعمال تدريباً احصل بعية تجويد انتاج اليد العاملة ويجب ان تحدث ، هذه العناية ، فروع جديدة في مدرسة الصنائع والقوى

يستطيع العامل انشائي ، اذا ما بذلت اكلاف لمعيشته ٣٥ ، ان يحافظ على مستوى معيشته الحالي ، وذلك باجر يومي يتراوح ، عن ثلثي ساعة عمل ، بين ٢٠ ل و ٢٥٠ ع ل اي باجر وسط قدره ٢٢٥ ع ل وهو يمثل دولاراً اميركياً على اسعر اوسمي و ٧٥ سنياً على سعر السوق السوداء . يدفع للعامل لاجركي من ٦٠ لى ٧٥ سنه عن كل ساعة عمل ايجي الى ٦ دولارات عن كل ثلثي ساعة عمل . و اجر العامل الاميركي هو ، حالياً ، ثلاث مرات على الاقل اكثر من اجر له عمل انشائي .

جهداً ساراً يهدف الى زيادة الانتاج ، والى تحويد انواعية ، والى تطبيق طرق الانتاج العلمية يستطيع ان يجمع اصنافين من ابيّن عديدى ان يطافروا ، و جود اميركيه شغل يصاحبه ثمرات العمل ووفاء التأمين المرتفعة

♦ ♦

على ادارة الصناعة ان تهتم مهمة فعلة في انتاج المجهود التكنولوجي التي بان تشي " مصلحة صناعية فيه " من شئ التصميم التكنولوجي في مدرسة العلوم والصناعة كود و دة " في الفصل الرابع الذي سبق والذي يبحث التجهيز الاقتصادي .

اسباب المربع

حرف و صاعه اخرى

لقد حمى هاتين الصناعتين في باب واحد حيث ان صناعة الحبوب ، في كثير من فروع من فروعها ، هي صناعة عائلية ، نحوها ، و حربية .

١ - حرب في من هم - د - حر

ان التطور والتقدم الاجتماعي مستند حصلاً في لبنان خلال العشر الى خمس عشرة سنة لاخره ما هم كثير في رفع مستوى المعيشة الذي يطبع اياه العمال اللبنانيون . و لا جود ، و ان مرتفعة ، لا تكن الاق العمال اللبنانيين لدرتين من المحافظة على مستوى معيشتهم .

يتمتع بهذه التسهيلات أخرى، مثل إخراج الحرف عنده وغيره. فمدرسينه لا كثيرة ويتيح لهم امسكيات لم تخطر في بال أحد وذلك في نظام يعطى فيه رخص المعيشة ويسود فيه السياحة والأصطياف ويكثر تصديره إلى أسطورية لأن الأحياء إلى مختلف أنواع حرفة وعمل لأحدته كحدود بحرية أمام ربان يزداد عددهم شيئاً فشيئاً فيقومون من بعد انشغالهم بوزارهم كافة بالتردد ويصنعوا البستهم في بيروت.

وإن كثيراً من الحرف كانت رخيصة لا بأسطة وشمال اليدوية، الطردس، المروشات، الأصابع، ومختلف أشياء أخرى، واستجد وما إليها.

استطاع الادارة وحده لبيدات في كسوف على الأشغال اليدوية المساهمة في انبعاث هذا المورد وذلك من على مشغلي تصاويز ورسوم، وبامدادهم بالسلع ومواد دوية ليؤمنوا بها وعمر ادق سلباً، وإن يراقب انقطاع الاتساع على دول المقارنة بين أوروبا وحدها والمصنعة التي تسمح كلاً منها. إن اشترت وكذا وشلات بحث تشغيل اليدوية وتنشيط رسومها تصحح حركتها الدوة، وإن مشغليها وروادها في الأصناف.

٢ : صناعة الحرير :

إن تصدير الحرير في التمر لاقتصاده لا يستطيع أن يهيئ صناعة الحرير التي كانت، قبل سنة ١٩١٠، المصنعة في مدينة وهران، حيث كانت تقدم عملاً في ١١٠٠ كراشين، و ١٢٠٠٠٠٠٠ حتى بين عامل وعائلة، وكان يملع انتاجها السنوي من خيوط الحرير ٤٠٠٠٠٠٠ كيلو تقريباً تتألف من ٤٠٠٠٠٠٠٠ كيلو من الشرائق كان يحرق ما يزيد على ثلاثة أرباعها من «التربية» اللبنانية.

إن حرب ١٩١٤ - ١٩١٨، المتبعة في ستم نكبات دة إلى قتللاع شجار التوت وهداه بغيره، للمرورة وفي السنة ١٩١٨، تدنى الانتاج لشرير إلى املايون كيلو فرب ليمود فيشط وبيع فيبوين تقريباً خلال السنتين ١٩٢٥ و ١٩٢٦.

وقد جرت الأزمة العالمية التي بدأت ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الى تذبذب أسعار
الحرير الطبيعي تذبذباً هائلاً . كانت مصر تشتري من صكيلو الحرير الطبيعي
١١٠ ل ١١٥ ل ل ثماً يوازي ٢٠-٢١ بيرة عثمانية ذهباً، وفي أقل من ستة
اشهر تدنّت أسعار الحرير حتى وصلت الى ٣٠ - ٣٥ ل ل. فاضطر اللبنانيون
المشتغلون بالحرير على مختلف اصنافه، ثروات طائلة .

انه بناء على تدخلات اللجنة التنفيذية لمؤتمر الحرير الاول التي كنّا دعوناها
الى الاجتماع أثناء كنفه في وكالة وزارة لشؤون الاقتصادية، في السنتين ١٩٢٩ -
١٩٣٠، رابح الادارة اللبنانية بهتم، في أكثر من مناسبة، لمشكلة تربية دود
الحرير فتسنع حين جهلاً على الاستناج وتوزع احداث الغزو محالاً .

غير ان جميع هذه الجهود ذهبت سدى : منذ السنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ هبط
استناج الشرقي السنوي الى ٥٠ - ٦٠ كيلو، ومنذ ذلك التاريخ
يتمتع من العيب الذي وزع تحته

وخلال الحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ اشتدّت ودارة الاعاشة البريطانية كاملاً
متوجهاً من اشرافى صناعة المصنّات وذلك بمرور قد ٩٠ ل ل لكيلو
واشت في لبنان بحالة لتكليفه غير ان اصحاب المعامل هادوا، ابتداءً من السنة
١٩٤٦ الى طريقة الداب التي تحتوي اوحده منها ١٠٠ كيلو حريراً، غير
مستفيضة الى القاعدة العامة التي تزيد نالّة حرير من ١٠ كيلو وكان سعر كيلو
الشرافى في تشرين الثاني ١٩٤٧ لا يزيد على ٢٢٥ ل ل.

ن سوق الحرير الطبيعي العالمية قائمة انداً، وان الكميات المطلوبة لم تقل،
وعلى رغم التحسين الذي ادخل على صناعة الحرير الاصطناعي وان سوق الحرير
الطبيعي واستهلاكه طلاً باقياً؛ وسيكون هذا الصنف، دائماً، مركزه في العالم .
ان سبب تفهّر تربية دود الحرير يرجع الى مشكلة السعر : مستوى
معيشة الشهيدين الصيني والياباني المعط كثيرا يمكن كبار منتجي الشرق الأقصى
من بيع حريرهم بأسعار متدنية جداً وبمحافظ فرنس وإيطاليا على هذه الصناعة
بفضل التعويضات والمناح التي يدفعها للتشجيع؛ وتفتح فرنساً مبالغ تشجيع
على نوعين واحدة للتربية وثانية للعلل، لذلك ترى قسماً من الشرافى اللبنانية

يصدر اى قرار لحل هناك فيحكم هكذا على الكراخين اللبنانية بالتوقف .
وان الارامل ، وهي بلاد كبيرة وذات امكانيات عظيمة تشجع ايضا تربية
دود الحرير .

ن مربى دود الحرير اللبنانيين يجهون على القول انه عندما تنفذ
اكتلاف المعيشة يزداد انتاجه وتستطيع ، عند ذلك ، ان يبيع حريرا بسهولة
فمنه ، هكذا ، دخلا لبلاد كبير الاهمية وصعوريا .

إننا نحيا امريئة امكانية ارتفاع مستوى معيشة الصين الصيني والياباني
وهذا ما يؤمن بالحرير الطبيعي اسما ، تضمن الربح صاحبها ، وامكانية
لوصول الى تربي اكلاف المعيشة في لبنان وهذا ما يشكل هدفا من اكبر
اهدى هذا المؤلف .

فاد ما تحققت امكانية من الامكانيات المذكورة ان شاء الله ان تربية
دود الحرير - وصناعات اخرى كثيرة - تستطيع ان تعيش وتزدهر في لبنان .
ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنشئ عليها الخرافات ، انك اذثر في
اليابان ستجبر الى رفع مستوى معيشة اليابانيين ، وان تطبيق ميثاق التجارة
الدولية يفتني الى نتيجة : انه في الصين ، واد ، احدث تدب تدريجي في
اكتلاف المعيشة بلبنان ، خلال السنوات المقبلة ، يكون على حق في ان نأمل
ازدهارا جديدا لتربية دود الحرير عندما ويتاح وضع تصاميم لتوحيد الجهود
بعية الوصول بسرعة الى انهاء هذه الصناعة الضرورية المؤهلة الى المحافظة او
ريادة مداخيل عشرات الالف اللبنانيين ولى تقديم عمل دائم لـ ١٠٠٠٠
عامل يعملون في الحل .

لبنان ، وهو بلد كثيف السكان ، صالحة في حله هجرة القرى والمزارع
الحالية وفي منع هذه الموحدة المتزايدة من الداهل الذين يقيمون بالمدينة
في طلب العمل ان هو الحرف القروية يجب ان يكون له لاهمة وهي العودة
الجديدة الى تربية دود الحرير .

ن صناعة حرير ضرورية اجتماعية ، وهي في الدورى في زراعة التوت
وفي تربية دود الحرير تشكل نوعا من النشاط القائي لمجوهه . ن مربى دود
الحرير لا يتطلدون كثيرا : انهم يعتمدون على موارد اخرى يبيعونها وانما

يتوقعون من هذه الصناعة ان يتوفر لهم بعض مال اضافي لزيادة مواردهم الشخصية وهم مع ذلك منصوبون على عملهم . و ١٢ ساعة في اليوم الواحد بقية ان يصلوا الى هذا الكسب الضئيل .

العلاج الذي يمكنه من كل هذه الملام يتتبع مستوى معيشة هو قريب الى الملامنة الى العادي . و قد حدد محدود فسيلا يتوفر له شيء للاعجاب ؛ وان امره هو كقول في نشاطه وان يوقف عن الوقف عنه اوراق . و ان يمكن هذا العمل الذي يشق به من تربية دود الحرير كثير اماندة كبير لاثار وعلى العلاج و يستند بمساعدة السلطات العامة لتؤمن له هذا الكسب اليقيني الذي يتوفر به من هذا المرسوم السوي والذي قدره بعض الملايين من ليرات اللبنانية فيسعيد هو ويستفيد اقتصاد البلاد معه . وان تربية دود الحرير من جهة ثانية ، و رسالاً ووظائف يقدّر ملايين لليرات اللبنانية .

و قد شئت الحكومة اللبنانية ان تساعد على تربية الدودة اللبنانية فقط و قد ساعدت في نهضة صناعة الحرير فتتمسك اسلاد و تعدد المواد اللازمة بصناعات الحريرية و ان تصدر الى نص من الاتحاح فيصنع دخلا من مزارع التعاري و ان الرأسمال الموقوف على تجهيز رقيق ، بعضه الاوفر الى الصناعات الدوية ويمكن وضع تصميم كما يلي :

١ - انشاء مزرعة حرير او مكتب وطني للحرير تاحق به مصالح ميكانيكية في منطقة ومخاطات متحررة والاختيار في مختار فروع هذه الصناعة . يذكر للمهد و المكتب في الموازنة ويوضع تحت تصرفه مصالح لتوزيع على المزارع واعراس الثوب « المنوي » الصير المعدة للزرع الخ . و تدرس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الحرير الصلاحيات لاستقضية لدى هذا المهد و المكتب .

٢ - تأسيس كتلة مالية لتمسك الحرير اللبناني يكون رأسماله خمسة ملايين ل . ل يغطي مئويان مع من قبل الدولة اللبنانية على خمس دفعات من ١٠٠٠٠٠ ل ل كل دفعة و ذلك خلال السنوات الخمسة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ . و يدعى اصحاب الكراخ و الحرير الحرير و صاحب معامل لسيح ، و الجمهور تعفية ترصد وقدره ثلاثة ملايين ل . ل .

وتضمن الدولة ، وتقسم اراضيها في ارجال ، لكل خاداة طارئة
نصيب المدهمين لا آخرى ولا تستوفى اي ربح قبل ان يمد لرجال الاسدي
الى اصدده .

نشأ الكتلة ادييه مدهم عشر سنين ، ولا يستطيع ان يتحرك ارجله ،
في حال من الاحوال ، الى ١٢ حلال سنة ، بنية واحدة .

٣ . تتمدد هذه الكتلة مدهم اوجم كما كانت تفعل ، ١٠ اثم .
اخرى ، ورعيها ان توفى ، كل سنة ١٠٠٠٠ مدهم من دون لا يوفى عن ٢٥٠ ٠٠٠ ١
ل ل . تشجيع لانتاج ولتربية . وحدث لشراء مدهم اشرى مع اصفه . منحة
التشجيع ، على ان تقضى حرية البيع مديونة مديونة .
وتدخل على الكتلة الايرادات التالية

١ . انقذت قدره ١٠٠٠ على مجموع لا يردت في تدخل من
معامل الحل الكائنة .

٢ : ايرادات محطة التكييف .

ان سعر الشراء الواجب ، بمقتضى اليوم ، والخاصة بالتقنية من الايرادات
المذكورة اعلاه يحدد ١٠٠٠ مدهم او مكاتب اخرى . بعد اشارة اللجنة التنظيمية
وان الحضر الاعلى الذي تجزئه ادول حلال اشرى - بين المقصود - ووف لا
يزيد ، في حال من الاحوال ، عن اسماء اديي مثل مدهمهم في الكتلة المذكورة
(اي مليوني ل . ل .)

١٠ اعتقاد سياسة التمدد احرى - سكوت - له الاثر الطيب في نوصة صناعة
الحريز - ليس فقط ان اسكلاف يتبع احرى - يستقبل كثيرا - نتيجة بذلي الاسعار
المحلية والاحور وانما المفاوضات لؤمنة الى عدد مفاوضات محبة - ستتمكن من
اتحاد اسواق حصرية لانتاج - مديونة قدره ٢٠٠ ٠٠٠ كيلو من الحريز

الفصل العاشر

السياحة والاصطياف

بلادنا من دوفر بلدان العالم حطاً بطبيعتها ، ومناخها ، وموقعها البهية ومناظرها الخلابة ، وبها حاجة مساهمة ، الاثرية وحماها - ونما لمسار آثار هي بهجة الاحياء الذين يشهدونهم من هياكل ترقى الى العهد الروماني القديم والى المسيحية ، ومن اعمال فنية يرجع عهدها الى القديم الحجري كلها آثار رائعة تشهد على ان هذه الارض كانت ، ولا شك ، مهد الحضارة .

ويؤدد تراث التاريخي ، على الدوام ، بفضل الجهود التي تبذلها مصلحة الآثار والمشات الاثرية في حفريات منظمة يهيئ عليها رجال علم وخصائص تتوفق الى اكتشاف المباني وقطعها وتساهم ، كما سكر ، في اعادة تعمير تاريخ العهد القديم بان توصل بين اصل ومعدل من قصوره فضلاً عن اكتشاف وحلها التفاصيل التي كانت مطلوبة حتى يومنا الحاضر .

إن الجبل الذي كان ، طوال اقرون عديدة قبل عهدنا حاضر ، مصيف الاسراء . وعظما تلك العهد القديم هو ، اذاً ، المكان المرموق حيث تستطيع شهور الثروة ان تتوعد لاعتراض الصعبة والقوة والمابة .

بعض علينا ، نحن ، ان نشجع قدومهم اليها ، اكثر ماكثر ، يستعيدوا من بلادنا ، وليتمتعوا بحال مناظرها ، ومناظرها التاريخية ، وليتقوا بالبلوى التي تريحهم من اتراحهم ومتاعهم وليقدموا اليها سياحاً يراءون في زيارة عرايب هذه البلاد وهياكلها القديمة وليقدموا اليها مصطافين ينفرون من حر الصيف في بلدانهم لينعموا بمطرواة جبالنا ، فليقتدوا كيف شئوا على الرحب والسعة يقدمون وسيعدون ، عندنا ، اهل ترحاب وسعد على ان نوفرهم كل ما هو بالامكان لطيب اقدارهم وسلاهم وفهمهم .

* * *

ان السياحة والاصطياف ، وقد كان مأمولاً ان يوفرها مورد هامة بثروة لثان ، هم بدخلان به ، حالياً ، اريدت تسكاد لانها

وان هذه الصناعة ، التي تمسك البلدان المحدودة ، انحصرت في واسطيين ،
من مذاجيل على منظورة هامة ، والتي كانت شغل حكوماتها الشغل ، إلى
هذه الصناعة لم تنق ، بعد ، في سناب ، يوماً واردها كالمس.

مصر تحدد ، على الدوام ، ساعتها الفندقية وتوجد مشوقات للسياح
ويعمل على توفير انفساهم سريحة ، حلوة لزوارها . كتنهليل انقل ، وتتميز
الراحة في المصدق على شاطئه هو حار في مدن المياه (لاروبية) ، وتكثيف
التيترات والمسارح ، وسطهم الرحلات والبركات ، وتمكين السياح من زيادة
لماني الأثرية والخزائن السبع مما يوجه اليها . سويا ، عشرت لاف السياح
لأحاسب وان ايزاد السياحة السوي ، في مصر ، يولي على العشرة ملايين
جدة مصر

وقد حُفَّت وسطى ، قبل الحرب ، وهي اقرب الياء ، تقدماً كبيراً
لجهة السياحة ، فاشتهت فنادق كثيرة وكانت استقبال كل سنة ما يزيد
على ٣٠٠٠٠ سائح من لواحدين الى عدة ايام في الصيف لأحرار .
وكان يزور السياحة الفلسطينية الى دي ، قبل اضطرابات ١٩٤٦-١٩٤٩ ،
يرجع على المملوكي امرة فلسطينية .

وكانت بلادنا لا تستقل سوى عدد ضئيل من السياح الذين همكوا
بمصادرة شتاء ، وبصورة دائمة ، الى مصر وفلسطين . وقليلاً ما كانت تدخل
بلادنا في مهبج بعض رحلات ، غير ان لسان كان يستقل آلاف السياح من
البلدان المجاورة ومن سوريا وفلسطين خاصة .

إن الاضطراب ، وهو أكثر عواعدنا ، كان يفر ، عند قتل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) للعمل اللبناني موردانية : ون بعض التغيرات تقع هذه الموردين إلى ٦ وال ٨ ملايين فرنك ذهباً.

وقد عرف لبنان في السنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ بعض الازدهار في السياحة والاصطياف فكان العدد الواسع للخطاطين الذين يقدون الى بلادنا سنوياً يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ صطاف ، ومثله عدد السياح وهبط هذا الرقم ، في السنتين ١٩٢٥ و ١٩٢٦ الى اقل من نصفه بسبب الحوادث السياسية وثورة الدرور التي كانت على قدم وساق في سوريا .

وفي سنوات ١٩٣١، ١٩٣٠ و ١٩٢٩ م يبيع عدد اسبيح والاصطياف بعد
 اعداد اوسط الذي بلغت فيه البلاد خلال مواسم الثلاثة ١٩٣٢، ١٩٣٣ و ١٩٣٤
 وازداد من اربعة ١٩٣ احدث لارعة العديدة وكذلك المشوجات الزراعية
 يؤثران في بلد الشرق لارصد وعجب اوسط الاصطياف بعد هذا هزال وصور
 فتدنت اسعار لارعة عن يوم كان في فندق المدرجة الثالثة الى ١٠٠ - ١٢٥
 غ.ل. اي ما يقابل ٤ الى ٥ قروش كد.

خلال السنوات ١٩٣٠، ١٩٣٨ و ١٩٣٩ عرف سناب مواسم الاصطياف
 مشكلة العجوة ودره. حال، ولكن لا بعد اذ، في كثير من فندق اطل
 اناسي، عرفة ودرعة حره حول ٦٠ الى ١٠٠ يوم مثوانه، وكانت اشورة
 الفلسطينية ودره لاشي ودره ب لاشي ودره ب لاشي ودره ب لاشي
 للقيامانية والراحة والسلاطة.

وعندما اندلعت الحرب عاد الفلسطينيون الى بلادهم، غير ان المواصلات
 البحرية والسياحة شطر اوربا قلت وتدنت واضطر آلاف المصريين والسوريين
 والفلسطينيين وامريين الى قطع فصل فصل في بلد اسبي راحة املا.
 اذ مثل الذي كان قد استجسكه عدد.

وكان موسم اشبي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ عادي من دره ٨ ودره ٨ ودره ٨ ودره ٨
 فندق بين ٢٥ تموز و ١٥ ايلول ودره اشبيوت ودره اشبيوت في قرى
 الاصطياف جميع.

لا ان فصل الصيف في السنة ١٩٤٧ كان عاصفًا، وكانت اسعارها قد
 رفيت على ١٠ ودره اشبي حد، فتوجه المصريون والفلسطينيون والعراقيون
 رحية بنجابا، ودره ١٠ ودره ١٠ ودره ١٠ ودره ١٠ ودره ١٠ ودره ١٠
 سن يورهم، ودره الاصطياف في اورده فندق اسعار، كان لا
 يكلفهم ما كان يكلفهم ايام الاصطياف في لبنان من فندق.

ويرتفع لان في السنوات الممعة، رعة في اساحة و الاصطياف وقد
 كانت عدد اسعاره في عجز، خلال اشبي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ودره ب
 اللبنانيين كانوا يبعون في اسعارهم وسياحهم في الخارج، طالع اوفر من مجموع
 لايرادات التي كانت تدخل الى بلادهم بواسطة اساحة الاصطياف.

يمكن وضع حصص الاصطياف خلال السنوات الست عشرة الأخيرة كما يلي :

١٩٣٢	٥ ٥٠٠	١٩٢٠	الم تكف على احصاءات رسمية
١٩٣٣	٦ ٢٠٠	١٩٢١	" " " "
١٩٣٤	٧ ٥٠٠	١٩٢٢	" " " "
١٩٣٥	١٠ ٩٠٠	١٩٢٣	" " " "
١٩٣٦	٧ ٧٠٠	١٩٢٤	" " " "
١٩٣٧	١١ ٢٠٠	١٩٢٥	١١ ٦٠٠
١٩٣٨	١٨ ٦٠٠	١٩٢٦	١٠ ٣٠٠
١٩٣٩	١٥ ١٠٠	١٩٢٧	٧ ٩٠٠

وتحسب الأشرة الى ١٠٠٠٠٠٠ سنوات الاخرة ، كاذ يتبادل عدد مصريين والعلمانيين والعراقيين وغيرهم اكثر من الاصطياف اللبناني
والسوريين واللاتين امسطيني خلال سنة ١٩٣٨ وحدثت حالات تجارية الذهبية .

الاصطياف	الاصطياف	الاصطياف	الاصطياف
١٩١٣	٢٥ ٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠
١٩٢٣	٣٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠
١٩٢٨	٤٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
١٩٣٨	٦٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	١ ٠ ٠ ٠٠٠
١٩٤٦	١٥ ٠ ٠	٢٧٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠

وكان سعر الليرة اثمانية اذهب في السنة ١٩٣٨ - ١٩٤٦ ل. و ٣٣ ل. في السنة ١٩٤٦)

وم يصير بعد الى درس اير ذات الساحة والاصطياف لسنة ١٩٤٦
ان تقديرات وضعت خلال شهر آب ١٩٤٧ - واستندت الى بعض معلومات
كانت قد عرفت تخص هذه الاعيادات حوالي ١٣ مليون ل. ل سبعة
منها اعطى السوديون ولسته الابن اذانية اعطى، لعسطينيون والمصريون
والعراقيون الخ

المصطافين السوريين ٥٠٠٠٠ مصطاف فيكون المجموع العام للسنة ١٩٣٩ - ٢٣٠٠٠ مصطاف تقدر نفقاتهم العامة بـ ٣٧٥٠ ٠٠٠ - ٤٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. اي ١٧٥٠٠٠ ليرة عثمانيه ذهباً (سعر ١٤ ل.ل. الليرة العثمانية الواحدة)

لقد خلأت الحرب الاهلية في فلسطين آلاف الفلسطينيين الى لندن حيث يتمتعون بالراحة والامن ، وان عثرت البيوت والدارات جرت في بيروت ، خلال شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، من الفلسطينيين يبذل بحر وسط قدره ٤٠٠٠ ل.ل. ، وان اكثر من مائة عائلة استأجرت منازل في قري الاصطياف ، ذات الارتفاع المنحدل ، وفي ملحقات العاصمة ، وان قد قد تملو ، واذا ما تقاطعت الاعمال الحربية ونعمه قتلى لافئد بين العرب واليهود من عدد اللاجئين الى ديرنا ، يمكن ان يباع ، في الربيع القادم ، عشرات الآلاف بحيث ندفع اقصى امكانياتنا لاستيعابهم واعطائهم

ومن جهة ثانية فان مظاهرات التي جرت في حلب ودمشق ، في الايام الاول من كانون الاول ١٩٤٧ . احتجاجاً على القرار انظام بتقسيم فلسطين الذي صدر عن المجلس العام هيئة الامم المتحدة سب فيها بعض التعديلات التي كان يصمم هم ، مما اضطر عدداً كبيراً من سكان الاسرائيليين الى الالتجاء للبنان

واخيراً سوف يتمدد ، في بيروت ، خلال تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٤٨ ، المؤتمر انقالي العالمي (الاورنسكو) وسوف يحمل اليها آلاف المؤتمرون والمساعدين والصحفيين والسياح .

ومن نعرف صناعتنا السياحية البطالة او الكساد ، غير ان هذه الامور حوادث طارئة بحور ألا تستمر اكثر من بضعة اشهر وان تسمح حكومة رجال الدول في كبريات المدن الديمقراطية باستئجار هذه الحرب المفيسة تحري على الارض المقدسة مهد الديانات الثلاث الموحدة الكبيرة ، وان حلاً عادلاً يمكن ان يطرأ بسرعة ، بطن فتمسكن اللاجئين من العودة الى بلادهم .

ضروري ، اذا ، ان تضع تصميماً وياً لانه لسياحه ولاصطياف في

لسان ، وسعد بلادنا لان تكون ، ما هي مدعوة اليه اقتصادياً ، اول وسط
السياحة في الشرق الاوسط .

وبد ان نحول من السياحة والاصطياف عنصرين اوسيين في بناء هيكل
الاقتصاد اللبناني وان نستدرهم ، مداحيل مهمة المساهمة في موارده ميرانا احدي
وانذا نؤمل ، خاصة ، من السياحة والاصطياف :

١) ان يكونوا اول رابط بين : ان المقيم ولبنان المعترف - ان عشرات
آلاف المهاجرين اللبنانيين سيدعون الى زيارة سن خلال السنوات المقبلة ،
وانهم سيقعدون الى ان ، دون الامر ، كسباح في ارجلات الكثرة التي
تطالب من منظمتها ان يتوقفوا قليلا في لبنان ، او كسباح ومصدفين يقعدون
الى البلاد ليقوموا فيها ، بعض اسبوع او شهر ، ويحب ، من ثم ، ان تكون
صداقة السياحة . تنمية التنظيم بحيث ان تساهم في انقاذ انشائها السياح في
بلادهم او على الاقل بحيث انما يحب بلادهم انهم وتشجعهم على توطيد
اموالهم فيه ونجدهم عمل دعابة بلادهم لدى احوالهم اللبنانية عبر انصار

٢) ان يجلد ويستوفى الزوار من بلدان الشرق الاوسط - كاسوريين ،
والمصريين ، والفاطيين ، والعراقيين ، ولورديين ، ولبانيين ، واقصريين
والترك الخ . . الذين يقومون بشركات هامة ، من المصلحة ، بفضل الرخص ،
والاسعار المتدنية ، والذرية والدوق التي تتعهد صناعة الالسة عندنا ، ودنا
كما في ظل نظام التبادل الحر فان هذه الصناعة ، مساهمة حرة مستحدثة ،
تستطيع ان تكون اكث من مائة الف رايز من ابناء البلدان المحاورة

٣) ان يحافظا على لبنان كوسط جامعي ، وثقافي ، واجتماعي ، وطني ،
ورياضي ، وسياحي في الشرق الاوسط ، وبنينا مؤهلاته بذلك ، وان يعلا
على توسيع مدى اشباع الثقافة اللبنانية ، واودة لبنان ، ادبياً وسياسياً ، من
مركزه الخاص في الشرق .

٤) ان يدعما في جمل هذه البلاد الملمحة اكبر وسط مالي وسكني في
الشرق الاوسط

٥) واحترام ان يورث لبنان مداحيل توارى على الاقل المداحيل التي
فقدتها من جلاء الجيوش الاجنبية

سوف تصل في السنة ١٩٥٢ إلى عدد خمس سبعمائة من السياحة والاصطياف ايرادات - وبنه كبح ألا تقل عن ثلاثة ملايين بيرة عتية دهر اي مائة مليون بيرة لسانية ورق او اعم عشر مليون بيرة استرلينييه - ولا يعني في اصل اد - - - - - شت الايرادات التي تحت - - - - - خلال السنة ١٩٥٣ الى السنة ١٩٣٨

وامه مع قدي ثلاث مئة تدرية محسنة - - - - - سنة اليوم في فندق من فندق امرة الثالثة او لعل (سبعمائة) من - - - - - لاوى ان تردد عن - - - - - دهر في - - - - - فيستطيع هكذا ال فتح او المصطف الوسط - - - - - مدره ستة فركت دهر - - - - - ان بدفع نفقة يومه السحبي وان يستفيد من قسم معول من السلو والاهو

ولكي تصل ايرادات السياحة والاصطياف الى ٧٠ مليون فركت دهر يرد ١٥ مليون - - - - - عن طريق المشتريات المحلية و ١٠ ملايين عن طريق استقبات المرفقة التي يقوم بها السباح والمصطافون الكدر - - - - - يجب على السياحة والاصطياف ان يعتمدا على ٧٥٠٠٠٠٠ يوم سياحي:

يوم سياحي

٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	مصطاف	١٠٠٠٠٠٠	مجموع اقامة وسط من ٦٥ يومًا
١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	رحال	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	سائح لا يسهل مسوره	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	مسافر ماز	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	مراجع لا رجوع (مستمر)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	سائح من البلدان المجاورة (شتاء)	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠٠		مجموع الايام السياحية		٧٥٠٠٠٠٠

ذلك هو الهدف الذي يجب ان يدرك.

سنت فيه بة مدهله - - - - - ومن هو فرق - - - - - مكينات بلدار اشرق لاوسط وامكانيات شعوبه المدعوة الى نمو اقتصادي وجمعي كثير ان تقدم الزرارة و صيانة المرفق مسود يرفع - - - - - ولا شت - - - - - مستوى الماشة وقوة شعوب الشرق الاوسط الشرقية

ان عوده الى الماضي - - - - - وان درس احصاءات السياحة عن السنة ١٩٣٨

يكشفان لنا عن ٢٣٠٠٠ مصطاف. فهل سألح فيه اذا قدرنا ان هذه الأرقام سنثبث في السنة ١٩٥٢؟ السنأ على حق في ان عدد من ١٠ آلاف الى ١٥٠٠٠ مصطاف يعدون اينما من حايقتنا عبر البحار وان ١٥٠٠٠٠ مصطاف يقدمون اليها من اللبانيين السوريين المقيمين في مصر.

سوف تعود سياحة ارحالين ، ولا شئت ، خلال السنة ١٩٦٩ او السنة ١٩٥٠ ، وسيقوم بهذه الرحلات انكسرة ، خاصة ، اميركو والولايات المتحدة ، وكندا ، والبرازيل والاربعين ، احدى اثرو ثراء صغيراً واصحوا دائنين عميرات الدولارات ، وسوف يصلنا من بعض بلدان اوروپ ايضاً عدد من السائح ، وانه بين ال ٥٠ امأ الى ال ٢٥٠٠٠٠ سائح واريد الذين سيحبرون البحر المتوسط ، ٢٥٠٠٠٠ سائح منهم يمكن ان يكونوا في المنهاج الذي يوجب المرور في مصر - فلسطين - لبنان .

وانه في حال اشتراك بعض آلاف اللبنانيين ، والاميركيين من ص لى في هذه الرحلات بدخل ، ان ، ولا شك ، في . راج هذه الرحلات وان ذكر دعوت في المنهاج يتفق ، نعم كبير ، على استعدادنا والعمل الذي نبدله - كالدعاية اللبقة الرائجة لدى مقرب .

- والامل الذي يحب مباشرة لدى كعريات الشركات الدولية لسياحة وادعابة على طهر السواحل التي تنقل الرحالين عبر الاوقيانس

- تحضير لبنان بعض استقبال هؤلاء الزبائن (كبناء الفنادق ، وتطعيم المدن وتحسينها وتوطيد النظام ، وحسن استقبال الوافدين ، وتدفق الاسعار) . ويتفطر لسياحة الرياضة الشتوية عندما نر كبير فضلاً عن لقاء الثلوج طوبلاً على بعض سهولنا العالية في بعض الجبال : كجبال الارز ، والنفوق ، وصدين ، وضهر البيدر الثلج . ان لبنان هو البلد الوحيد في الشرق الاوسط الذي يستطيع ان يقيم الرياضة الشتوية . وبتعدى سياح الرياضة الشتوية ١٥٠٠٠٠ سائح لى ١٩٥٢ هو التعدي لاهلى ، ويقدم اليها القسم الاكبر من هؤلاء السياح من مصر وفلسطين .

وقد صار تقدير عدد المسافرين المرسى في بلادنا على اسس كثيرة الاعتدال وان تقدير المهاجرين اللبنانيين او الذين هم من اصل لبناني الذين سيوردون

لبنان في الشتاء بـ ١٠٠٠٠ مهاجر نجح اعتباره بضاً تقديراً متوضّحاً مقبلاً .
 من سهولات النقل والمواصلات ، والعام المواع الماتية ، وتوثيق الروايع السياسية
 والفكرية والادبية والمادية بين لبنان المقيم ولبنان المقيم ، يمكننا من توقع
 عدد من الزوار يزيد على العدد المذكور اعلاه وان تقدير لاقامة العقلية تقديراً
 وسطاً بـ ١٥٠ يوماً ليس فيه به مساهمة : ذلك ان كثير من المهاجرين
 يستطيعون ان يقيموا في لبنان من ١٥ الى ١٨ شهراً .

ان السياح الذين يقدمون ، في الشتاء ، من البلدان المجاورة ، وخاصة
 السوريين والعراقيين ، يثلون رايان امثالهم ان عدداً وافراً من العرب يستطيعون
 من القرص والاجارات الساحية انجبتوا ، بانتظام ، الى بلادنا للاحتفاء
 بالاعياد الاسلامية الكبرى وانهم يتون من عمان والقدس وباد وجيف
 ودمشق وحلب وحماة وحماه الخ . . . من هؤلاء السياح الشتويين المقدرين ،
 باستثناء السوريين ، بـ ١٠٠٠ في السنة ١٩٦٨ و ٥٠٠٠ في السنة ١٩٦٦
 يمكن ان يلعوا ، بعد خمس سنين ، ان ٤٠ الفاً الى ٥٠٠٠٠ سائح وذلك في
 حال تجريد حسنة السياحة عدداً وتخصيص اكلاف المعيشة واسعار المهورات مما
 يدعوهم الى قضاء فريهم اثنوية لمتعة في بلادنا وانى شراء حاجتهم من
 سوقنا المحلية وهكذا فان ردتا السوريين ، من جهة ثانية ، المقدرين
 بـ ١٥٠ - ٢٠٠٠٠ شخص في السنة ١٩٦٦ يمكن ان يزيدوا ، بالاستعداد الى
 الاسباب نفسها ، ضفأ وضفين



غير ان لبنان والسائين يستطيعون ان يلقوا وسكوا ويطمعوا ويوفروا
 اسلوى وانهم مثل هذا العدد الوفير من السياح ويرثى عليهم ان يتوفروا
 في حقل واسع ، على تنظيم واثم . صنفات سياحية
 وعلينا ان نمي ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية ، باقل تعديل ، خلال السنوات
 الاربع المقبلة ، على تنظيم المدن وتجهيزها وتجهيز مراكز الاطراف ونهض شبكة
 الطرقات السياحية لتسهل السير لـ ٢٥ لحد الى ٣٠٠٠٠ سيارة . من ١٥ الى ٢٠٠٠٠
 سيارة اسابية وعشرة آلاف سيارة مصرية ، وفلسطينية ، وسورية وعراقية
 الخ . . . واعداً تشييد عدد كبير من الفنادق (ان يزيد على الاسرة الموحدة

٣٠٠٠٠ سرير) و ٥٠٠٠٠ دارة ومسكن ، وكاريوات وندية ، ومسارح وسينما الخ .

وسكي يستطيع سائر ان يقوم بدوره الاقتصادي الذي يؤوله له تكوينه الطبيعي وراثته ويستدر من السياحة والاصطيف الالآت المتوخاة منها . يتهم عاينه ان يتعجر ويتعظم وفي الفصل السادس من هذا الكتاب بحثت مشكلة التجهيز السياحي بخطوطها العامة ، فسة قصر هـ على بحث بعض مظاهر التجهيز الخاصة وبصورة اخص .

(١) تشجيع العمران وقدرتنا على الاسكان :

ان موقف الادارة اسبانية ، خلال السنوات الاخيرة ، من حركة العمران وادائها لم يكن خافرا فحسب بل انه دل على عدم اهتمام وعلى خفة مدسة : مراكز اصطيف قطعت عنها المياه اية متواليه ، كهرباء فصل متقطعة شحيحة ، اهمال متبوعة في الحقلين الحكومي والمدي ، وعدم رافة وعرقوية ابداء ، ثالث هي الطرق التي تمشت عليها الحكومة لتشجيع واثاء مورد من اخصر موارد البلاد . انه لم يكتم الادارة ان تعرض علاء فاحشا في اكلاف اعبثه اعبه وراذله بصورة العوضي لاداربه وفساد البنية الاقتصادية والصرفية ؛ بل لزم ، ايضا ، ان تزعم الزمان القليلين لامتد لها بالدين سيصرفون عن حالها في مثل هذه الحال خلال السنوات بعبلة .

ان دره اسبانية مصاحبة يجب ان تهتم حديثا مشاكل الطرقات المحلية ، والمياه واشور اسكهربائي ، وتجهيز المواصلات التنفوية ، وتنظيم المدن ومراقبتها بعبه الخ .

ومن جهة ثانية يجب ان تبني فنادق ودارات ومساكن ، فكيف الحيل الى ذلك ؟

خلال فصل الصيف في السنة ١٩٤٥ درس رجال البول لاسون وسايون - مصريون مشروع تأسيس شركة مساهمة يسكون راسها خمسة عشر مليون بيرة اسبانية لـ . ثلاثة فنادق كبرى (الاس) وفندق اخى ، فلم يسلقوا الى التفت على الصعوبات التالية :

- اصلاح نظام الشركات المساهمة الضرائبي .
- عدم معرفة مصير لب القدر .
- ضرورة التوصل الى استهلاك بعض الاراضى الميعة استهلاكاً حقيقياً .
- جر المياه الى مواقع هذه الفنادق
- فدعى لتحقيق هذا المشروع
- وبن كتيلاً مائة اخرى واحبت مشاريع ثمانية ، وظلت مشاريعها بعيدة
- عن التحقيق
- فدعا كانت الإدارة اشجعت لم تستعش ، مصاهر الكسب ولم يدع ، الربح
- المقدم لتوظيف رامين ضخمة في اشادة واستشر افتدق في مراكز الاصطيف
- التي لا تعمل اكثر من ٤٥ - ٦٠ يوماً . فيعود على الدولة ان ترضى بعض
- نصائح .
- ورأيا ان الدولة امنية وبعض للذهب يجب ان تساهم حتى ال ٥٠ .
- من اصل اكالاف بناء الفنادق الكبيرة ، رسة فندق صغير في كل مركز
- اصطيفي فتقدم الدولة ٣٠ . وتقدم البلدية التي يقوم على ارضها البناء
- ٢٠ . ولا يستفيد الدولة والبلديات من الارباح إلا اذا امن لاراميل الخاصة
- وبح يزيد على ال ٥٠ ٪
- ويجب تطبيق هذه الطريقة ابتداء من السنة ١٩٤٨ في كل من ال ٣٠
- او ١٠ مركزاً للاصطيف في لبنان ؛ ويجب ان يكون عدد اسرة الفنادق
- البلدية ٥٠٠ سرير على اقل تعديل
- ويجب ان يستفيد الذين يوظفون رامينهم في اشارة الفنادق وادارت من
- اعفاء ضرائبي عن عشر - عشرين ومن بعض اوالد اخرى

١- تنظيم السوى واللبو :

- اكثر ما يهتم موسم الاصطيف في بلادنا السوى والسوى . المقامى ،
- الحوقات الموسيقية مع رقص وعاء المقم اعلاه في عالبه ، حفلات راقصة
- كل يوم سبت ، حفلات شاي راقصة كل احد ، عيد ازهور وعيد للاغار في
- سكيب ، حفلات او ثلاث حفلات حيريه في الموسم ، من ان مضيق يحوي

مراكز الاصطياف؛ استضاف بعض ملكات الحيل هذا كل ما يقوم به أهل
البلد في اللهو وسأوى المصطافين

خلال السنة ١٩٤٦ مرت في لندن فرقة تيلية واحدة فاجبت رسماً على
الدخول من ٢٠ و ١٥ ل عن الشخص الواحد (أى ما يعادل ليرتين
مصريتين) ما عدا نفقات الانتقال .

وليس في لندن ، من بابها الى عرايه ، سوى خمس او ست قاعات سياحية
كاثمة في مراكز الاصطياف ؛ وقد لا يكون فيه حصة مشر ملبية للنس ؛
وان بركتي الساحة التي في عليه ورائق لا تستشوا ؛ ومن سبق الحيل في
ديوت يحلب اليه ، يوم الاحد ، رائق كثر من الذين مستطيدون ان يدفعوا
نفقات انتقامهم المسكفة ، وما يصدر الى رحلات منظمة ؛ وهلم رسكن
اصطافون الاحاب والمشيون معهم سجيوية منهم سافرون من تشابه الايام
طوال فصل الصيف .

اجل هناك العاشر نصف سرية والسكنى كانت عليه خلال
الموسم الاحيد وهي هذه لالام كان كثير من مصطافين يعرفون ، على ردهم ،
وقتهم الضائع .

كل هذا لا يشرف بلاداً تصبح الى ان تكون وسطاً كبيراً الاصطياف .

الصد هو ان ننظم اللهو والسأوى ؛ ونضع تصميماً ذا نفس طويل
للاعياد واللهو ونضع تصاميم لكل موسم ، وان نشئ طاماً للحفلات (لحة
مركزية ولبناً فرعية) ، ونفقات سياحية ، ومنهاحاً للاعياد والمباريات
الخ . . انه لعل يجب ان لا يترك لمساخي جمعية تشبط السياحة والاصطياف ،
هذه المنظمة العنية المالية ولكن الكثيرة احد الى حد التقشف احداً

عليما ان نوفر اللهو لمصطافى كافة - الشيوخ والشبان ، اشترقيين
المعاصطين وللأحباب او المواطنين الذين يسعون في « ماشتهم » نحواً عربياً ،
للرشد المتروين وللعاديين منهم ، روائق المشي والذين يشدون السكينة والراحة .
سوف يجر تنظيم اللهو الى معان ، ومنه من التث ان تجمع وسائل اللهو
والسأوى في مركزين و ثلاثة مراكز تكون على علو معتدل ، يلحاً اليها

الديريون لغربها من اعلمهم يجب ايجاد فكرة الكسب عن هذه المشاريع وعلى الدولة ان تجعل بعض التضخيم ان الاموال اذا ما انقضت في هذا الوجه تساعد على امد بعض مراكز الاصطياف العالية وجانب الرباين الاحاسب اليها وتديد ايام موسمها .

وفي رانيا ان وسائل الار و اسلوى التي يجب ان تظم ، والتي ورد لها تودداً بسيطاً ، يمكن ان تجعل في الابواب الدية .

(ا) ارباين لاثرنا : وهم الذين ينفقون عن سعة والذين تحوهم المواضلات انسرمة السهرة وحسن لاقامة وانمو نحو مراكز السياحة الأوروبية ، فعليه ان يوفر هؤلاء سبب انمو معها التي يقومون عليها في -وسرا وايطال وفرنسا من كاريوا - لاجاب ، والمسرح ، وحفلات الاحتمائية وسباقات الخيل ، وشراطي الاستجمام انمو ، و زهرات البحرية وبرن الساحة ، واتدية الاماب الرياضية (انمو رتبع كنوب و لعراب ، والتمس ، والمو . بقى الأوروبية) وطرفات السياحة للسيارات الخ .

(ب) الرباين لورحواريون - امد ريبسية ، ملاعب لرياضة ، قس ، حمامات بحر ورسا - ساحة و زهرات في انمو رن ، رحلات وزهرات (واليحد طارق محبوظة لهذه العادة ، كاربونوت - كورسال ، سيم ، حملات راقصة ، رقص ، انتحاب ملكات الخيل ، مواضلات سهلة ، عتمة ، تطعيم المواضلات بواسطة الاوقو كار الخ .

(ج) الرباين من صفار الورحواريين ومن السند يملون الى السكنينة والراحة : حدائق عامة ، مناظر ، هذه ذات مدخر جميلة ، عرب قراوة ، عات شي الخ .

(د) الرباين الشرقيون رقص وعك . عربي ، حركات لقول الك ادي والمعي ، بيحت الاعلام اعرية الخ

ويجب ان تتوفر اراحة لدرين في لصادق حية ، ويجب ان يعمهم لخدمات الحصة ، والحدائق والزوايا الظليلة المورقة والمطابخ الهندية ، والانتقل السهل . ويجوز الالتفات الى الاشارات لتالية :

١ - اشاء كاريومين بلديين في غايه وبرهانا يشتمل على

- وسياحة وقاعات للعب القمار (ذات « قرية » محدودة) وقاعات للرقص
- ٣ - إنشاء خمسة عشر نادياً للرياضة (سبورتس كلوب) تشمل على :
- بركة للسباحة واداء امكن على بحيرة حطاعية بدوارق ، ملاعب بانيس ،
والقوس ، والبيس بول ، ومحل معد للرياضة البدنية (جيمس) وحمامات ،
كارينوات ومقهى وملاهي في الهواء الطلق ، عرفة للعراس
- ويمكن إنشاء هذه الامنية في : اهدن ، نهرى ، حصرى ، يافون ،
ميروا ، المروج ، او صبور اشير ، رمانا ، عايد ، بحدون ، صوفر ، حنا ،
عين زحلنا ، شتورا او رحلة ، يعلبك ، جزين .
- ٣ - إنشاء ميدانين لسباق الخيل في هدن وفي صوفر او شتورا
- ٤ - إنشاء خطوط نقل في الهواء (تاليفريك) تستمر في الحصول كافة :

قاديشا - الارز

المروج - حدين

فالوقا - جبل الكنيسة

- ٥ - إنشاء « لاج » شوطلى كاربونات في حده وحوبيه .
- ٦ - تنظيم نقليات منتظمة بواسطة الاوتوكار (لتستفيد من المرح الحكومية)
بمرحلات السياحة ونجارة الدالى الانوية (تريحية اودشا) المثل - صنين ،
يعلبك ، بيت الدين ، شواطى وبر - الساحة والامدية الرياضية ، نوحى مراكر
وسط اصصياي واحد - كامدن - الارز - حصرى بيت مري - رمانا -
سكفيا الشوير - بولوبيا - عجنون - ريعون - فرب - سوق العرب -
عايد - بحدون - صوفر الح

والمحافظة على نقليات منتظمة للرياضة الشتوية :

- ٧ - توفير حقول - اجات للتلج ، تعيين مدرسين ومرافقين وادلاء ،
والاعلى حديدة

- ٨ - اثناء مع حقول تجميعية لدورات تقوم بها خلال الحصول كافة
وتشجيعها بالمنح الحكومية .

ج ١ : توصيف عامة لسياسة سياحة :

١ - بدى كلاف المعيشة : انه الشرط الاساسي لكل نمو سياحي في لبنان ،
عليه ان ترجع الى اسعار ما قبل الحرب مريداً عليها من ١٥٠ الى ١٢٥ ٠٠
وهي ياديه بمررها تدني بقدرنا الورقي بالنسبة الى الذهب وتدني قوته الشرائية ،
واخيراً ارتفاع الاسعار العالمية لكثير من البضائع ، واداً ما قيست اسعارنا
بالذهب يجب ألا تزيد من ١٠ الى ١٥ على الاسعار التي كانت في السنة ١٩٣٩
ان رخص كلاف المعيشة والتدني امام الذي يجب ان يلحق اصناف
المفروشات عندما سوف يوجه نحو بلادنا ، من الممكن ان يتوجهوا في السنوات
المقابلة ليس فقط الى لاساط انبساطية في أوروبا الغربية وانما يفتأ الى قبرص
ورودس واسطنبول واليونان الخ . .

٢ - الاقتصاد الحر : عليه ان يختب في حقول السياحة والاصطياف
النظام شبه اوتو الذي يقوده المسؤولون عن السياسة الاقتصادية اللبنانية
من الاقتصاد المزمع توجيه حكومياً ، الذي فكر فيه هذا ، وطلق خطأ خلال
سنوات الحرب ، اصر في هذه البلاد صراحة ، ان سياسة سياحية موفقة
تفصح المجال حراً لتدخل كبار الوافدين الاقتصادية ان تفاعل المضارسة
الحرية وتعرض والطلب سوف يحمل الاسعار على الاستمرار عند معدل طبيعي
ويحفظ عليها ، عند هذا المعدل ، فتلقى التعريفات المخفضة على النقل ، وعلى
النفدق ، ويعرض الراميين وبصورة تنقيسية ، ووقتاً ، بشر الحد الاعلى
لاسعار لعدد (وخصوصاً اسعار لأشياء الاضحية) واسعار التكميلات
والمقهى الكثافة الى حاسب اليانبيغ ، وتستطيع جمعية تشجيع السياحة
والاصطياف ان توزع دليلاً صغيراً خاصاً يشير الى الاسعار المعلقة التي يحدد
بالمصطلحين الاجاب الاطلاع عليها وعدم تجاوزها .

٣ - رسوم السياحة : على الدولة اللبنانية ان تحتب فرض الضرائب
والرسوم على السياح والاصطياف ، كان رسم العزرا انفصلي السابق ، في السنة
١٩٤٧ ، ١٠ ليرات لبنانية ، وكان رسم قذكرة المرور في طريق العودة ٣ ل . ل
ورسم القبول في مرفأ بيروت ٥٠ ع . ل . بعد التخصيص ، فكانت ادا الرسوم

الحكومية المعروفة على تقدم من حيث في دعوت لعضاء منظمة غير (لأسرع
١٩٤٥ ل. ل. فإن هذه الطريقة ليست الطريقة المفضية لتشجيع السياحة ؛
بوصي بالقاء جميع الرسوم الواردة ذكرها اعلاه ؛ ولكن نقدر ان دعوت غير
القنصلية للسياح الى ٥٠ غ. ل.

١ - المقومات السياحية : من كل بلد وبلد وبلد
المشآت التي تقوم بها على المعلقة السياح والمصطافون ؛ من تهيئات مسير
والاشتغال مثل هي عدد التي يجب ان تبحث مع المادد ، مطارها ، و . يكون
السياحة وتصديرا ، مع المصطافين مكرر هذه في طائفة الاقتصادية اعتيد
وتشمل مركزا كبيرا في كل مفاوضات الاقتصادية .

٥ - مقومات وتسهيلات العمل : في المواصلات البحرية بين الاسكندرية
وبيروت كانت د . كثرية الكلفة ؛ وقد عمدت شركات الملاحة الى دفع
اسعارها بدون تقطاع ؛ ان هذا المشكل ينتظر حلا منذ عشر سنة .
في كانون الثاني ١٩٣٠ وضعت هذه القضية على جدول اعمال لجنة السياحة
التي اشأها في وكالة وزارة الشؤون الاقتصادية . وقد قلنا خاصة في هذا
آنذاك :

١ - المرور : في ١٩٣٠ كانت الملاحة البحرية بين الاسكندرية وبيروت
وبالوحد بين ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
فرض سعر واحد على احدى المصطافين في ١٠
٢ - الكافة : في ١٩٣٠ كان سعر الكافة ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
من الاسكندرية الى ١٠

٣ - المرور : في ١٩٣٠ كان سعر المرور ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
٤ - وهو : في ١٩٣٠ كان سعر وهو ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
٥ - المرور : في ١٩٣٠ كان سعر المرور ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،

٦ - وهو : في ١٩٣٠ كان سعر وهو ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
٧ - المرور : في ١٩٣٠ كان سعر المرور ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
٨ - وهو : في ١٩٣٠ كان سعر وهو ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،

٩ - المرور : في ١٩٣٠ كان سعر المرور ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،
١٠ - وهو : في ١٩٣٠ كان سعر وهو ١٠ و ١٢ ساعة ، و ١٠ و ١٢ ساعة ،

«لعمري ان الاتصال من الخدمة المرسلة ، فقد اذنت الشركات اتصالاً وعدم قبول ؟ ثم وجدت طيات تتجسس اسعار نقل الى شركات الملاحة الاخرى
«موجود ان سامي قبل ١٣ كانون الاول الاخير لاثة جديدة بالاسعار : اسعار النقل وبحريه الصيف ، واطهرت الحكومة ، استعدادها الى تحمل التبعات التي من شأنها تخص اسعار نقل وان وضع بعض آراء «ذاكر اشعر دما» اي : قيد الدواول ، وان دعت احدهم لتخصيص بحره للملاحة

«ذلك ان طلباً وجه الى وكالة وزارة الشؤون الاقتصادية بمرس فيه «مدهه سنة» بجمع تحت تصرف الدولة ، في حرد ببناء حصة نقل السياح بين الاسكندرية وبجروت خلال فصل الصيف

«وتقوم هذه الباطرة - وممولتها من ٢ آلاف الى ٥٥٥٠ طن - برحلتين : ادها : ١ الى «دروج» بحد وتقوم كلفة وسائل الراحة احدهم وتسمح للحكومة اللبنانية ان تملك موطناً حصصاً عن شهر هذه الباطرة ،

«يعد درسا اسير يارب حبات مصره في «داحة لاولى وبجروت مصر» في الدرجة الاولى

«وقد اُخذت حد الاندراج عبر «مستوى» يهدى من الحكومة اللبنانية شركة التي تخدمه ،

«وان هذه «بحرة» التي عرضت على «مركبة» ابط به لخدمة «وول» حاشاً ، امراضا من رنسا «سره» رودس ، وحزير بجر اجه «واسطبول»

«ويمكن ان وضع تحت «تف» تدريس اولى حيزر اناء

«ولا يلبس» وكين «ده» «سكة» في «ت» «دوى» «بصر» ١٧٠٠٠ ذكره بصر

ادهاب والاب : وهو امر من السهل اعطاءه ١٠٠

«على حد ان «دوى» رجا في هذه القصة وان تجري في الوقت نفسه «دولة» جديدة لتحقيق «مواثيق» مع الشركات الاحدة كانه «م» بصر «مواثيق» من الاسكندرية وبجروت»

ويجب ، ايضاً ، تخصيص اسعار النقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية ؛ ويمكن ان يسلم الى السياح والمصطافين الذين اقاموا في لبنان ٢٥ يوماً تذكرة العودة بأسعار منخفضة.

٦ - الصناعة النشائية، كيفية تصورها وتحسينها - لقد عرضت قصة ما هن

يجب بناء فنادق من ١٠٠ - ٢٠٠ غرفة بغية تخصيص العقارات العامة او اث. فنادق صغيرة والاسيوت عالمية وفي رأينا ان الطريقة التي يجب ان تتسا ايكون في كل منها ما يرضي مختلف طبقات الزبائن .

على الفنادق ان تكون جميعها مريحة وان تشتمل على اكثر عدد ممكن من الخدمات الخاصة ، وعلى خدمة جيدة ، ومصنع جيد ، وحديقة الخ .
ويجب ان يؤخذ من الاعذار الحدي بحلف هذه العناصر في تصنيف الفنادق التي يجب ألا يخصص تصنيفها ، فقط لمجرد عدد غرفها .

وعلى كل حال ، يجدر ان لا نسلم ، من الآن فصاعداً ، رخصة لاستئجار فندق ما مخصص للتصميم ، مسقة ، موفقة لجنة فنية تدبر حصيصاً لذلك ، يسكنها ، اصبح عدداً من فنادق غير مرصية ، ومن مشارل محاولة ان فنادق ويجب ، أخيراً ، ان من بعض جهات التي الحدي تدريب مديري الفنادق ، وروفاً ، موسيقيين ، وطباخين ، وخدم واستقبال الخ . ويستطاع ذلك يجب ان يتعاقد مع مديري فنادق - سوريين ، ايطاليين او فرنسيين ومع موسيقيين احاد الخ

٧ - قضية لعب القمار : - يجب ان ورد الكلام على هذه القضية في مقطع

سابق وذلك من وجهة النظر السرانية ، غير ان هذه القضية اهمية سياحية كبرى وقد احيل مؤخراً الى مجلس النواب مشروع قانون لتتبع لعب القمار . ويهتم لهذه القضية بعض رجال السياسة اللبنانية ويبحثون ان يكون قرار المجلس مضرراً لصناعة السياحة

ادراكاً نزع في ان فبدي من التوصيات بهذا الخصوص .

(اجتناب لعب الروليت والبازا في الفنادق .

ب) اعتماد الطريقة السويسرية التي تحظر الالام ذات « الميد » المحدودة عند حد متدن فيصبح اللعب هكذا تحلية لا شكل خطراً اجتماعياً - يمكن قول هذه الالام الصغيرة في الكاريبيين اللذين وفي مؤسسات اللعب التي تستثمرها الفنادق الكبرى والتي يجب ان تبقى مفصولة عن الفندق وان يمي بها رجال خصوصيون .

ج) تسليم رخصة لعب الشكل جماعة و فرد يرضى بان يدفع حلاً قوياً للدولة ، وعلى اللاعبين ان يؤدوا بطاقة للعب مدفوعون منها الى الحكومة

د) لانه الى عدم منح موزبول اللعب إلا لشركة لا يغل رأهاها عن

٢٥ مليون ريال يدفع كله - وتجه في ان تبني ثلاثة فنادق كبرى
الاس) وعدد واحد من الفنادق اخرى بن وسى وصغيرة تستوعب جميع
على الاقل ١٠٠٠ سرير وبعض هذه الشركة شياء ما اعمار لمدة ٢٥ الى
٣٠ سنة ويدفع حصة ٥٠ حصة شراكة وحدى لأحب في ثلاثة كل سنوات
موصولة عن الفنادق الكبرى - ولكن احذر ان يقع في حيله كاشنور كما نرى

٨ - مجلس خرد - الجنة - المفتشية العامة - وهي مصلحة حكومية كإدارة جمعية تشييد السجود ودرجاته ، وهي مؤسسة خاصة مشيعة تخدم حكومية تحت حدود مشكورة . يرأسها لا شك في النظر الى و.ال. الجمعية التي كانت تحت تصرفهم .

وان الحكومة ، تؤولا على اجماع الراعين قررت انشاء مفوضية خاصة
للمباحة ، وقد اقبل مشروع قانون هذا الخاص ، في كانون الاول ١٩٦٧ ،
الى مجلس النواب .

على هذه الإدارة ان تحسب مصيعة من شأنه انهاء الصياغة والاصطيف
والاشتاء ، وان تضع موضع التنفيذ المشاريع التي تكون قد وردت في ذلك
التصميم ، وتوقع من تشتمل المصالح الرئيسية والخاصة ثابتة لهذه الصناعة
الساحية الدراسة .

حصلت جمعية السياحة بمصر موقوفات من ايراداته من مائة
ألف وثمان مائة جنيه ومائة جنيه وثلث مائة جنيه
لذلك المدة التي ورد ذكرها في هذه المدة في هذا المشروع سوف
تكون الموضحة من ان تكون مصر مائة ألف جنيه بدل الجهد وتحقيق
المنافع الواسع الموضوع لانتاء السياحة وتنشيطها .

ر. ل. م. ر. كتب هذا الفصل لم يزل
 يوم كما في وكالة وزارة الشؤون الاقتصادية في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وهكذا
 من الحظ ان أدى القيام في الاجتماع ، في اللجنة السياحية ، في كانون الثاني
 ١٩٤٠ ، وروفسد ان ترى انه في البحر ١٨ سنة تضمنت لم يتحقق شيء يذكر .

ان علب المشاكل التي كانت تجده ، يومدار ، مصاعن السياحية ، تول هي هي المبعوثة اليوم .

ب. الرمايين موظفة في مصاعن السياحة وامدية نكاد لا تتدور ال ٣ - ٤ ملايين ليرة عمانية ذهباً اي ١٠٠ الى ١٢٥ مليون ل. ل

حتى ان مدرتها على الاسكان لم تتعاف بعد ؛ ليس لديها في ساس استودا الى رقم التي وصلت اليها جمية تشيط لصيحة والاصطياد ، سوى ٢٣٨ فندق وورلا ، مجموع امريته ٩٢٠ سرير . فيكون لا يستطيع ان يسكن ، في مصدقنا وجميع امدارل ولدارات التي توجد عنده لمصطافين الاحارب ، سوى ١٥٠٠٠ نسمة

وانه لم تنفع اية سياسة سياحية ولم تبدل اية جهود مصحة بنية وضع نصيم عام للسياحة .

وانما دول ، مع اشياء المفوضية الم تفعة ، ب. تأسكن هذه الثروة الدبانية الهامة من ب توفر للاقتصاد الدتالي الموارد التي من حته ان ينتظرها .

الفصل الحادي عشر

لبنان عبر البحار

يتروح عدد المهاجرين ، من التبعة اللبنانية ، بين ٣٠٠ ألف و ٣٥٠.٠٠٠ نسمة تزل معظمهم على ارض الامير كين الشامية والحيوية
ون عدد المهاجرين ، من صل بناني ، المقسم في ، وراء ابصار يرو
عدد هم على عدد اللبنانيين المقيمين حيا على ارض لبنان
وقد قدم المهاجرون اللبنانيون ، الذين ينتمون لمراكز فكرية واجتماعية
و دنية عالية في المهاجر ، خدمات كثيرة مفضية للنسبة ولدندان العربية ،
خلال السنوات الاخيرة ، وفي مقدورهم ان يواصلوا هذه الخدمات في المستقبل .
وقد تمت الاذوال التي ارسلها المهاجرون ، في السنة ١٩٦٦ ، الى تقديرهم
المقيمين ٣٨ مليون ل.ل. ، تقريبا اي ١٥٠ ٪ من قيمة مجموع الصادرات
للسنة

وتسرع ثروة المهاجرين اللبنانيين سيارات كثيرة من ادولارات
وانه مساعدة المهاجرين اذنية سوى يتم بمعدير الاقتصاد اللبناني
وفي هذه الحالة السكانية على ، يعنى من كذا اهمية على سبيل غير محدود .

لا يسع نطاق هذا الكتاب بدرس مفصل عن المعركة اللبنانية وعن حالة
المهاجرين اللبنانيين لذلك يقتصر على درس موجز يصير عرصه في الابواب التالية .
الـ اـ لـ : محة : محة عن اللبنانيين في ، وراء البحر - تاريخ
المعركة - عدد المبحرين - ماكن هجرتهم .

الـ بـ : وضع المهاجرين اللبنانيين انساني - جسييتهم - شعهم
بالهقوق اسبانية ومادستهم لها

الـ جـ : مادة : معاديرة المهاجرين في تمويل النهضة الاقتصادية اللبنانية

الـ دـ : اوامر : توطير المهاجرين .

الفصل الاول

لمحة عامة عن اللبنانيين في ما وراء البحار

تاريخ الهجرة - عدد المهاجرين - اماكن هجرتهم

كان عدد سكان اوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر ، محدوداً بقدر
شكل مصاعدي مرموق مرت ، خلال القرن الاخير ، ان تصب هذا الفيض
من سكانها لتؤهل به امساحات العطية من الارض المكشوفة في القري
الخامس عشر والسادس عشر

انه بين السنة ١٨٢٠ والسنة ١٩٢٠ ي خلال القرن سدي كان المرحلة
النهائية في الهجرة اشيرة اكثر من ٣٠ مليون مهاجر استوطنوا نهائياً
الولايات المتحدة الاميركية و ٨ ملايين مهاجر استوطنوا نهائياً البرين ،
واستوطنوا الكندا ربعة ملايين ونصف مليون مهاجر واربعة ملايين و ٢٠٠ ٠٠٠
مهاجر تولوا الاربعين .

وبل بلدان اوروبا جميعها شتكت في تهيئ اعوام الحديب ؛ ولكن هذا
الاستقرار حصل على صب متفاوتة ، فكانت هولندا ، سيبيا ، بيلد الذي
قدم كبر عدد من المهاجرين ، ان الالمان الذين كان عددهم في سنة
١٨٩١ ، يربو على ال ٨ ١٢٥ ٠٠٠ نسمة هبط ، في السنة ١٩٢١ ، الى
ال ٤ ٣٩٠ ٠٠٠ نسمة وقد اشبه الالماندي ، الذي عدد مواليده كثير ،
رني في صرف ٨٠ سنة ، ان عدد مولده توب الى صب ما كان عليه قبلاً ؛
غير انه كان قد اوفد الى الاميركتين ، الى الولايات المتحدة بصورة خاصة ،
اكثراً من ثمانية ملايين من مهاجريه .

وهو لبنان ، على الصل ، الذي يحوي بالمرتبة وراء ايلندا ، والذي قدم
نسبياً ، اوفر عدد من المهاجرين ، غير ان بلادنا لم تبدأ في المساهمة سوى خلال
الرابع الاخير من القرن المتصرم : ان يربو على الثلاثية وخمسين الف سناني ،

وقد يكون ١٠٠٠٠ من مواطني كاليبته من سنجي حل لدى القديم ومن مدينة بيروت بمواشطر اميركا

كثيرة هي اسباب هذه الهجرة . لا نهب ترحل الى ثلاثة اسباب رئيسية .

- سبب سياسي : ان النظام الحر الذي نشأ . توجب الدوتوكويين تاريخ ١٨٦ و ١٨٦٦ لم تمتعه كافي عاصر اسبابه وميزه ونجته ناحية المسافات البعيدة لرحبة حيث تستطيع ان تقيم بحرية سمها . كاملة الشروط .

- سبب اقتصادي : ان ارض لبس صعبة فهي لا تستطيع ان تؤمن للسكان رفاهية كافية ومستوى معيشة لائق .

سبب اجتماعي شتى التشبه بغير دعوا الى جمع المال وانزود انه في بلد موارده محدودة وبذلك هم صعب كثير انحرؤ كان يكفي ان يقوم على لصية دارس بعض افراد العائلة اعلائل وان يتصرف لآخرين في هجرة بدل ان يظلوا عاطلين عن العمل لاهين .

كانت الهجرة سبابة الكرى . في . بعضها . بين السنة ١٨٨٩ والسنة ١٩١٤ . في خلال ٢٥ سنة . وكان معدل عدد المهاجرين سنوي ٦٠٠٠ مهاجر . وكان يبلغ خلال لسنوات الاخيرة التي تقدمت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ٨ ١٩ ٨١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ مهاجر وان . يزيد على ثلث هؤلاء المهاجرين قد امستوطن الولايات المتحدة من اميركا الشمالية .

ومن السنة ١٩١٩ ظلت ارقام الهجرة السنوية على ما كانت قد وصلت اليه في الستين ٩١٣ - ١٩١٤ اي على معدل ٨ الى ١٠٠٠٠ مهاجر في السنة .

ان التشريع الاميركي الحصري الذي صدر في السنة ١٩٢١ ، والذي يحدد عدد المهاجرين الوافدين على اساس الارقام التي كانت قد بلغت اليها

المهاجرة في السنة ١٩١٠ ، كان موافقاً للبنانيين ؛ ولكن لتشريع الصادر في السنة ١٩٢٤ والذي يحدد عدد المهاجرين الواحد على أساس الأرقام التي سعت إليها الهجرة في السنة ١٨٩٠ اعلى ، أو كاد ، أبواب الولايات المتحدة في وجهه للسنين ولم يستثن سوى عدد ضئيل قوامه بعض مشات المهاجرين سنوياً .

وابتداءً من السنة ١٩٢٥ - وكانت هجرة الثانية قد شهدت وقت عدد اقل ، فان المهاجرين الدائمين قد انجسوا ، كثرتهم لسابقة ، ناحية اميركا الجنوبية .

بمورنا الاحصاءات فصقة بالمهاجرة عبران بحلة تصدر في اميركا الجنوبية نشرت ، عدد تضع سن ، عدد المهاجرين اللبنانيين في العرين والشكل الذي يورده في ما يلي ، وفيه تقرأى الحالة التي وضعت .

تفاصيل عن المهاجرة الى البرازيل من السنة ١٨٨٤ الى السنة ١٩٤١

العدد	١٨٨٤	١٩٤١	المجموع
١٨٩٣ - ١٨٨٤	٩٣	٣	٩٦
١٩٠٣ - ١٨٩٤	٦٠٢	٦٠٢٢	٧١٢٤
١٩١٣ - ١٩٠٤	٣٨٢٦	٤٦١٧٢	٤٦٠٠٣
١٩٢٣ - ١٩١٤	٩١٤٥	١٩٢٥٥	٢٠١٠٠
١٩٣٣ - ١٩٢٤	١٤٣٩٤	١٠٢٢٢	٢٤٤٩٦
١٩٣٤	١٥٨	١٢٠	٢٧٨
١٩٣٥	١٥٢	٥١	٢٠٣
١٩٣٦	٣١	١٧	٤٨
١٩٣٧	١٠٩	٤٧	١٥٦
١٩٣٨	٩١٠	٢٤	٩٣٤
١٩٣٩	١٧	١٢	٢٩
١٩٤٠	١٣	١٨	٣١
١٩٤١	٢	٣	٥
المجموع :	٢٠٥٢٢	٧٨٤٧٦	٩٨٩٩٨

وتستدعي هذه الأرقام الملاحظات التالية :

١) ان المهاجرين اوارد ذكرهم تحت اسم انوريين ولاترك ٨٥ / منهم مهاجرون لبنانيون .

ب) بول العرايل خلال الشئ سنة الاحيرة ٨٥٠٠٠ لبناني تقريباً .

ج) ان تسعة اعشار هؤلاء المهاجرين دخلوا العرسل بين السنة ١٩٠٤ والسنة ١٩٣٣ اي خلال ان ٤٠ - ٤٥ السنة لاحيرة وان ما يقارب ان ١٠٠٠٠ لبناني دخلوا البرازيل بعد السنة ١٩١٩ .

د) نحدد ملاحظة ان المهاجرين مؤخرًا هم الذين كانوا على علاقاتهم وروابطهم مع الوطن الام .

انه مع العدد الضئيل من السوريين والفلسطينيين وجه لبنان ، بين السنة ١٨٨٠ والسنة ١٩١٠ ، نحو ١٠٠٠٠٠ مهاجر ناحية الاميركتين واستراليا ومصر وفريقيا جنوبية وفريقيا العربية

وقد احدثت الازمة الاقتصادية العالية التي وقعت في السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣١ هبوطاً عظيماً في الهجرة ان اسبذان الاميركية ، وقد اصابتها الازمة ، اعطت ايوبيا في وجه المهاجرين او حددت عددهم ثم جاءت الحرب وسجلت وفقاً للهجرة يكاد يكون كاملاً .

لبنان الذي استقبلت لمهاجرة قسماً من بنييه ، خلال ال ٢٥ سنة التي سبقت حرب العالمية الاولى ، والذي كان عليه ان يسكني ١٥٠٠٠٠ نسمة من سنة صالحة المتابعة التي حصلت في السنوات ١٩١٦ - ١٩٢٨ عرّف هبوطاً في عدد سكانه وفي نمو الاهلي وقد اصابه هذا الهبوط ، خاصة ، في بيروت وفي لبنان الوسط وفي امدال العالية ، وقد كتبت هذه الموجات المتكسفة وان نمو لبنان الاهلي وارتفاع عدد سكانه يعود الى نشاطه الاول .

إننا لم نكتب بوضوح ، بعد ، على حكيك تودعت الخاليات اللبنانية في الاميركتين وفي بلدان اهجرة لاخرى ، اننا لا نملك ، مع الاسف ، احصاءات كافية على توزيع المهاجرين اللبنانيين في العالم ، انه كل ما نعرفه جيداً هو ان لنا حالات عديدة مزدهرة لم نحقق لها ولم نعرفها السكاني من اهتمام خلال السنوات ال ٢٥ - ٣٠ الاخيرة وبقية على عدم الاهتمام بها في ظل العهد الاستقلالي .

ان عدد اللبنانيين بالمولد او من هم من اصل لبناني يمكن ان يحدد بتقديرات تقريبية بالأرقام التالية

الارقام	البلدان	اشكالات الكيرة او اجابات
٢٥ ٠٠٠	كندا	مونتريال ، ومنطقة البحيرات الكيرة
٢٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة	نيويورك ، ديترويت ، لوس انجلوس
٦٥ ٠٠٠	المكسيك	مكسيكو ، فالادزور
٣٥ ٠٠٠	كولومبيا ، بيلاغويا ، البرو ، فنزويلا	بوغوتا ، ابورت الامرس ، كويبا ، كركتون
٢٠ ٠٠٠	اميركا الوسطى	غوام ، الجمهورية السبع
١٠٠ ٠٠٠	الكويت	الكويت ، الامارات ، كركتون ، كركتون ، كركتون
١٨٠ ٠٠٠	البحرين	البحرين ، كركتون ، كركتون ، كركتون
١٣٥ ٠٠٠	الاردن	الاردن ، كركتون ، كركتون ، كركتون
١٥ ٠٠٠	السعودية	السعودية ، كركتون ، كركتون ، كركتون
١٥ ٠٠٠	البحرين	البحرين ، كركتون ، كركتون ، كركتون
٩٧٠ ٠٠٠	مجموع - في اميركا -	

و هذا كان اللبنانيون بالمولد او ذوو الاصل اللبناني ، القاطنون في الاميركتين لا يتجاوز عددهم المليون ويجب ألا يفرض عن مثل هذا العدد

وفي ما عدا الاميركتين لنا جاليات مزدهرة (من البسنيين بالولد او من
لاصل البستاني) في البلدان التالية

٦٠ ٠٠٠	في امريكا - الاسكندرية	٦٠ ٠٠٠	في امريكا - الاسكندرية
٨ ٠٠٠	افريقيا العربية الفرنسية والسنغال	٨ ٠٠٠	افريقيا العربية الفرنسية والسنغال
٧ ٠٠٠	افريقيا العربية - مصر	٧ ٠٠٠	افريقيا العربية - مصر
١٠ ٠٠٠	افريقيا الجنوبية	١٠ ٠٠٠	افريقيا الجنوبية
١٨ ٠٠٠	اسرائيل	١٨ ٠٠٠	اسرائيل
٥٥ ٠٠٠	في ادب مختلف	٥٥ ٠٠٠	في ادب مختلف
١٥٠ ٠٠٠	مجموع	١٥٠ ٠٠٠	مجموع

يكون مجموع عدد المهاجرين ١ ١٢٠ ٠٠٠ مهاجر سناني و من اصل سناني
وهو عدد مساو لعدد البسنيين المقيمين.

فدا هو عدد المواطنين اللبنيين من بين هؤلاء جميعاً ؟

لا سرا، فيه ان عشرات الالوف من هؤلاء اللبنيين - خاصة الذين
هاجروا حديثاً - يحتفظون بلحمة السانية وقد سجلوا اسماءهم في سجلات
النفوس اللبنانية.

ان قسماً كبيراً من المهاجرين اللبنيين وكافة الذين هم من اصل لبثاني،
على وجه التقريب ، هم مواطنون في مختلف الجمهوريات الاميركية ان بالولد
وان بالتجنس.

وان الذين اختاروا الجنسية البسنية ، خلال السنتين ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على
ثر الاتفاق الفرنسي - التركي الذي حصل في السنة ١٩٣٧ م يرد عددهم عن
ال ١٥٩ ٥٧١ .

ولم تعرف بعد كمية توزيع عدد الذين اختاروا الجنسية اللبنانية على مختلف

بلدان المقام ذلك ان هذه الارقام لم تجهز بعد في مديرية المغتربين العامة ، في وزارة الخارجية ، ولا في مصلحة الاحوال الشخصية اللبنانية : من معاملات الاختيار ، بعد ان وصلت الى بيروت ، ورعت بين مختلف دوائر الاحوال الشخصية في الاقضية ، ولا تحتفظ دائرة الاحوال الشخصية المركزية بسوى جداول معاملات الاختيار التي كان يحولها الى سنن رجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي الفرنسيين .

وقد عقد اجتماع في بيروت حضره اشخاص من اصحاب الخبرة بهذا الخصوص ووضعوا ، بعد ان اعيدوا معي لاعتبار ارقام الجولات العامة ، تقديراً تقريبياً ورعوا شوحه الذين اختاروا الجنسية اللبنانية في السنتين ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بين مختلف بلدان المقام . وانما يورد هذا الجدول في ما يلي

الولايات المتحدة - كندا - كوبا - هيو - لندن - جنيف - وهران - اخرى	٣٦٠٠٠
انكسك	١٢٠٠٠
البركا الوسطى - كوت ديفوار - بوركينا فاسو - مالي - النيجر - السنغال - كوت ديفوار	١٢٠٠٠
البرازيل	٦٠٠٠٠
الاردن - شبي - لارغوي	٣٨٠٠٠
مصر	١٠٠٠٠
فرنسا - تونس	٥٠٠٠
البحرين - الكويت - قطر - الامارات - عمان	٥٠٠٠
سوريا - لبنان - الاردن - العراق - الكويت - قطر - الامارات - عمان	٦٠٠٠
اورشليم	٣٠٠٠
البلدان الاخرى	١٠٧١
المجموع	١٥٩٠٧١

اما توزيع الذين اختاروا الجنسية اللبنانية على الاقضية والمناطق اللبنانية فقد وضعته الادارة على اساس الطائفة على الشكل التالي :

قل من نقص هذا الباب ، لا بد من كلمة في المسكاة الفكرية والادبية والاحتامية العاليه التي ينعم بها المهاجرون اللبنانيون وفي طفرهم على ، اثر حولهم من مشاكل المجلس .

انه في الدعوى المختلفه التي كان لها دوي هـه والتي كان مسرحها الولايات المتحده الاميركيه قد نلت جس المهاجرين اللبنانيين لمصلحتهم ، نذا لم نعد نحسب من الاسويين من جس اثنى . هه لنيحة باهرة احرها مواطنونا المهاجرون .

ونحذر لاشارة ، هه ، الى ر احكم المحكمه الاميركيه سقت ، عا يغارب ربع قرن ، لقرار اهتباري المتحدته . على تدخلات الاستاذ اللبني في جامعه رين الدكتور هري شول وادي يوجب اعتبار اللبنانيين من الاربيين فقدموا في التصنيف ، على طقت مبدعه . على ان لا يعبر كمر اهمية مشككة المجلس ولا نهديها لاهمية التي اعطها اباها الذين فند لا زعم في سوى لاشارة الى هذا الامر الذي عا . بشت احتود محكمة ولايت المتحده العليا . وقد ظهر السامبون المهاجرون بمواكتر اولية في جميع حقول النشاط لاقتصاديه والاحتاميه والفكرية في دكان المقام وانهم يعتبرون بين فضل عناصر الموصنين الاميركيين . قد قدموا ٥٠.٠٠٠ محارب للجيوش الاميركيه خلال الحرب العالميه الاخيره

الباب الثاني

وصح المهاجرون الدايير الديار حديده . منهم بالخطور السياسي ، وم منهم هه

من الدبلوماسيه الوراسيه كانت قعد ، منظام ، المهاجرين اللبنانيين من لاشترك في احياء السيسيه اللبنانيه وقد اعتر المهاجرون ، هذا العصر اخر اداوى . الامتداد ، عر مرعوب فيهم . وقد نخصت حريده « الصان » المرديه ، هذه اقضية ، بمقال رئيسي خلال شهر نيسان ١٩٢٧ .

كانت الماده ٣٤ من معاهده لوزان قد عينت مدة مستين ليقوم المهاجرون اندها بمعاملات الختير احديه . وهذا نص الماده ٣٤ الحرفي :

« انه مع التحفظات النتيجه من لاتفاقيات التي قد توجهها الصروره بين

الحكومات التي تدرس السلطة في المدن المفصلة عن تركيب وحكومات المدن التي يقيمون فيها ، يحق للأشخاص من الناحية التركيب الذين تجاوزوا الثامنة عشرة ربيعاً والذين مسقط رأسهم أرض مفصلة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة ولذين كانوا يقيمون في الخارج في الوقت الذي وضعت فيه هذه المعاهدة قيد التنفيذ ، يحق لهم أولاً ، لأشخاص ان يجتدروا الجنسية لمصلحة اذخاء على الارض التي يشتمون اليها صلاحاً . هذا اذا كانوا ينسبون الى جنس اندي يشكل الاكثية على الارض المذكورة و اذا كانت الحكومة التي تدرس سلطة على تلك الديار توافق على ذلك . لا حق الاختيار هذا يجب ان يدرس في طرفين متساويين من تاريخ وضع هذه المعاهدة قيد التنفيذ .

لم يصب عدد المتساويين الذين اختاروا الجنسية الانشائية ، وفقاً للمادة ٣٤ المذكورة علاه وقرار مفوض لسامي رقم ٢٨٢٥ الى ١٨٢٠٧ و بصورتهم تحولوا في قيود الاموس اما الباقيون فقد طلبوا من الجنسية التركية و تركيب لا تهم الامرهم والمصالحهم ، وذل عدد عظيم من المهاجرين لا جنسية له وكان لا بد من ضغط معنوي كبير تقوم به الحكومة و اني العام يفرض الى الاتفاق لغرضي - التركي الموقع في لسنة ١٩٣٧ الذي يحدد مهلة الاختيار ، ان ١٥٩ ٥٧١ مهاجراً من اسيا اختاروا ، خلال السنتين ١٩٣٧-١٩٣٨ . الجنسية السابية إلا ان مهاجرين آخرين لم تتوفر لهم امكانية القيام بمهلة الاختيار : لذلك مددت مهلة الاختيار بموجب اتفاق تركي - لساني ، وقع في كانون الاول ١٩٤٦ ، الى سنتين جديدتين . وقد اصبح عدد المهاجرين اللسانيين الاحمالي الذين حافظوا على جنسيتهم اللسانية يزيد على ٣٠٠٠٠ مواطنين في وقصليهم كما يلي :

الذين اختاروا جنسيتهم : ١٩٣٦ ١٩٣٦ ١٩٣٦ . . . ١٨ ٢٠٧

الذين اختاروا جنسيتهم السابية من ١٩٣٧-١٩٣٩ . . . ١٥٩ ٥٧١

الذين اختاروا من ٣١ آب ١٩٣٦ و ٣١ كانون الثاني

١٩٣٦ تاريخ اخر احصاء : ٩٨ ٠٠٣

من مهاجروا من ارض الساب ١٩٣٦ و ٣٠ كانون الاول ١٩٣٧ الى

حادي ١٦ سنة (بمعظم من وقت امجرت خلال الحرب) وبمكرر

قد تم تقريباً ٤٠٠٠ مهاجر كل سنة ٦٠ ٠٠٠

المجموع ٣٠٩ ٧٨١

من المهاجرين من ألفتين الأخريين مقيدون في سجلات المفوض اللبنانية ،
 أما الذين احتاروا جاسيتهم فلم قبول انماؤهم بعد ، في سجلات من بيعة
 معارضة بعض العناصر الذين لا يرغبون في ان يتمثل انغريون سياسياً .

حتى انه مؤخراتي اناء المناقشة في صلاح القانون الذي يقرر على اقراء
 ولاحد الاستحصل على جاده سبعة يمكنهم من تمكك عذرات في لبنان ،
 كان و واحد "نوب" يتقدمون المشروع الحكومي الذي يعنى من هم من
 اصل لبناني من لقيم يهدد للماملة مشهم ، في هذا المقام ، مثل السوريين .

ان تسمك عسكاً كلياً في ان سعي هذه الكتب طامعه لتكبيكي
 العلمي وكذبت محبذة كل حدس سياسي عجز ان لا يستطيع ان نكتم بعض
 الحقائق .

(١) يطالب المهاجرون بان ينصفوا ويعدل في امرهم انهم مواطنون
 مشايير مساوون والمقيمين بالحقوق والواجبات ، لقد اساء بهم المنابر وال
 والاعيب المدونة لخره بهم من حق المواطنة على الوعد من مدهمهم الاقتصادية
 والى اية اعداة في اهاض الوطن لاه . وجاهم ذلك الى فشل واحد وقد
 كانت صداقة المهاجرين ، بعضه واشهر ، من هذا الاستياء . من ذلك
 معدل احدث ادي شر في جريدة " اشرق " التي تصدر في بيروت حيدرو ،
 في حصص الثاني من السنة ١٩٠٧ والذي عومر " سبعة احسن اللبنانية
 ضد المهاجرين "

وقد تألفت في العرس لجنة من المهاجرين اللبنانيين تقوى تسجل
 المهاجرين بديها انهم حافظو على حميتهم وهكذا يجري في المكسيك .
 وقد اقام " نادي المهاجرين " في بيروت ادعوى على الحكومة لدى مجلس
 شورى الدولة بالاستحصل على حكمه يعمل تسجين المهاجرين ختميا في دوائر
 الدولة .

وان ال ١٦٣٠٠٠ بطاقة هوية التي سبق ان طبعت لم توزع بعد على
 اصحابها من الذين احتاروا احسية اللبنانية
 (٢) ان صفة المهاجرين اللبنانية يجب ان تعتبر ، على ضوء النصوص ،

كاسر وقع ومكتسب يجب لا يطره الحد. وأنه محلل لشرع والدستور كل قخر يحصل في ضم موصينا في م وراء الحد ، صاعاً عملياً وواقعياً فعلياً ، الى الخطيئة السلبية .

وان كل عرقلة او بحوة عرقلة بهذا الخصوص لا يمكن ان تدول سوى تراجع عن الارادة الملته في حيلة السلبية امثلة كة او سوى العودة الى الاختلافات الطائفية وتكون الكشف عن فكرة مضمرة لا تتلاءم مع لوطية السلبية الكلية .

(٣) في المشروع الذي وضعه لاصلاح لقانون الانتخابي في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٣ - ويرد شره في ١٠ - بعد - اعطيت برهان على الاعتدال بان جعل توزيع السواب على ٣٢ + ٢٤ = ٥٦ اي ٣٢ نائب مسيحيّاً و ٢٤ نائب مسلماً ودررياً .

وان التوزيع الرسمي الذي حصل بعد ذلك بعض شهر على اساس ٣٢ و ٢٢ أحدث ردة قوية وانتقادات قاسية لنتهي بسيجة ، الى قرار تحكيم كاترو على الاساطية ٣٠ + ٢٥ = ٥٥ .

ان موقفاً مصلحاً كان على ان يقترح في الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب المحافظة على قرار تحكيم كاترو طوال دورتين الانتخابيتين و الثلاث دورات افصلة ومدة ٢٥ سنة او دعت احدة .

وكان ريث ، من جهة ثانية ، تمثيل امم اجري ، لدى حافظوا على جسيتمهم السلبية ، في مجلس الشيوخ مدة ٦ شيوخ من اصل ٣١ شيخاً . وان طريقة انتخاب ال ٢٥ شيخاً الآخرين المقترحة تقول تمييزهم من بين المقيمين فقط وفقاً لطريقه التمثيل النسبي واتمه . لاساس التصانيفي (انظر في ما بعد الصفحة ٤٤٥) .

(٤) كما تمتنى استعمار اعتماد هذه لاقطة حلت التي سيستبهم احصاء لا يساعد الى الطائفية . وأنه لمن المؤسف حقاً ان يظل لبنان ، وقد بلغ ١٠ بلغ من ترقى ، على هذه الحال من المتعاضد الطائفية واحيداً ، يجب ان تقتطع فكرة الوصل ، على الاعتبارات الجديدة والطائفية كافة .

الباب الثالث

مقدمه : يحرر في قبول المصروف وتصفيره (البنك)

لبنان بلد بكون حيث كل شيء يجب ان يعمل وكل شيء يجب ان ينظم
في تطهير قيسه موارد هذه البلاد الطبيعية ، واستثمار ثروتها ، والتجوير
الاقتصادي الذي يجب ان يكون ها يمكنهم من القيام بدورها الاقتصادي
كل هذا يتطلب مئآت ملايين الدولارات .

وان رسميل اجنبية هدمه وضعت في لبنان ، خلال الحربين السبع الاخيره ،
وخاصة في الاعمال الداخليه حسن لمصالح العامة لموكولة للشركات اصحاب
الامتياز كمثل :

مسكة الحديد (الدمع السباني من خط حديد دمشق حماه وصيدااتها)

- مرفأ بيروت

- كهرباء بيروت (انارة رتراوي)

- بنك الاصدار . الخ . . .

ان المصالح اربع المدعومة عدلاه يجب ان يومية او ان تشرى .
ان الدمع السباني من خط مسكة حديد دمشق حماه وصيدااتها
وحد نفسه مرحبا كثيرا بانتم اندي تجريبه السيرت وحاسر ان هذا
القيم من الخط لا يستطيع ان يقوم ، في المستقبل ، بالخدمات المرحومه منه
فيجب اعاده النظر في هذا الامر .

ان مرفأ بيروت الذي سيطر رسومه اعليه حارث يجب ان يشتري
وان يترى في توسيمه بوسيعا كبيرا ، وعلى الدولة ان تدور عن كل كسب
بهذا الخصوص ، يقوم على اذرة هذه المرفأ حطة مستقلة ، وتعرض رسوم محدده
لتأمين نفقات الاستثمار وعوائد الاموال الموضوعة في انشائه ؛ وبطريق عطمة
اودياد كمية ابلتبع التي ستمر في مرفأ بيروت في رسوم المرفأ يمكن ان
تخص الى اقل من ربع معدنها الحالي .

(ج) ان شركته كهرباء بيروت وكل امتياز ح معطى الاسرة اسكهربائية
وخر ابيه وري يجب ان تؤمم او ان تشرى لادخلها في المشروع الوطني الهام

التي غايته استثمار ثروة لبنان لمائية والكهربائية المائية كما سبق عرضه في الفصل السابع السابق.

(د) ان منك الاصدار ، احيراً ، يجب ان يؤتمم : فالرسماء الوطني اللبناني يمكن في اعتماد حل اعصل ما في ال « كورسي بورد » اي خطة الاصدار وام في « بنك الدولة » (يراجع اعصل السادس اعلاه)
ان احلال الرساميل الوطنية محل الرساميل الاحنسية في المنشآت الوارد ذكرها اعلاه ليس سوى ظاهرة من مظاهر مشكلة تمويل لمشروع تجهيز واستثمار ثروته هذه البلاد . ان لنش الحاجة الى رسميل ضخمة لتحقيق ردهه الاقتصادي :

- التوسع التجاري وتخزين كيات كبيرة من البضائع .

- تمويل تجارة الاستيراد والتصدير .

- تمويل الصناعة ، والزراعة ، والفنادق .

نش . مؤسسات هامة للفن والحدائق والملاهي وغيرها ، مما يمكن من استثمار السياحة استثماراً ثانوياً .

- انشاء مشاريع لانماء المدن .

- خلق بيروت جديدة على تلال الزمل (الكنتون) حنولي المدينة .

- توسيع وتمهيد بعض احياء من مدينة بيروت .

- انشاء اوساط جديدة للاصطياف .

- نش . شركات كبيرة للنقل الجوي والبحري لاستثمار خطوط

بيروت - اميركا .

انشاء مؤسسات عديدة للصناعة ، والتجارة ، والزراعة ، وانماج الباسكة

في مشاريع والمؤسسات المذكورة اعلاه يمكن ان يكون حقن عموماً

اوسع ويمكن ان تستهدى نحو جميع المدن العربية الاقتصادية .

ان تحييش الرساميل للبي بي ، وراء البحار ، الساهمة في كبريات المشاريع

الاقتصادية الوطنية ، يوجب شروطاً اولية كثيرة :

١ - ان يقرر وضع المخرجين اللذين لسياسي بصورة جازمة ، وان

يصدر في هذا القرار في أسرع ما يمكن وفي الربع الأول من السنة ١٩٤٨ إذا سعت الظروف .

٢ - بتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في أسرع ما يمكن ، من حق المهاجرين ويعود في وطنهم (م) على نظام سياسي ، وحكومة ، وإدارة ، وعذلية يكون بمقدورهم ان يتنصروها تقههم .

٣ - ان يعدل النظام المصرفي على الشركات المساهمة .

٤ - ان يعيد في لبنان نظام اقتصادي ذو امكانيات كبيرة وحقل واسع للعمل .

٥ - ان يعمل على الحد من الاستثمارات والاستعلام والتوفيق الاقتصادي ، تنظيم تمثيل تجاري واقتصادي الى جانب التمثيل السياسي كما في ملاكات التجارة الخارجية التي ذكرت في مشروع التنظيم لوزيرة التجارة والصناعة (راجع الملحق رقم ١١)

- انشاء فرق تجارية لبنانية (او لبنانية - اميركية ولبنانية - مصرية الخ .) في نيويورك ، ومكسيكو ، وسان يوز ، ونيو دي هافرو ، وبيونسيرس ، واقاهرة ، ولألكندرية الخ .

- ان يشأ في بيروت مكتب تكنيكي فني للدراسات الاقتصادية يقوم على تقديم المعلومات والاستشارات والدراسات الشهدية التي تطلب منه .

ان حمية الاقتصاد السياسي اللبنانية اشعرت مديرية المفترسين العامة في وزارة الخارجية بها في حال قبول هذا الاقتراح فتشدد خبر . من قبلها ليتصوبا مع ممثلين من نادي المهاجرين ومع ممثلين من مصلحة المفترسين في السكائب اللبنانية على الاعراض المذكورة .

٦ - وليس من النادر ، احيانا ، ان يعمل لافراد مؤثر كبير للبنان في ما وراء البحار . ان لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن اهم الاحليات السياسية في الخارج تمسكها ان تفتح في بيروت خلال ثور وآب سنة ١٩٤٨ لتحضر منهاج المؤتمر .

وان لندابير مجيئية ، من التي تعود مآدرتها على الحكومة ، يجب ان تتخذ .

١ - في المجر

- ١ - احصاء وتصنيف المجرى الذي يفظوا على حديتهم البنائية (قائمة أسئلة يجاب عليها)
- ٢ - تحقيق حدي يتناول عدد المجرى دوري الأصل السدني وأنواع اشغالهم (قائمة - ستة يجاب عليها بعدد مستطاع
- ٣ - احصاءات وتطبيقات عامة تتناول :
 - الجيومات والهيئات المختلفة .
 - المدارس ، مستشفيات ، مؤسسات الاجتماعية والحربية
 - الأندية والمنظمات الرياضية
 - قوف التجارة والصناعة .
 - المرائد والمخلات .

٢ - في

- ١ - جمع المعلومات وتحفيظها عن مكان في . و . انحصارهم بشمس من الحصول على اية معلومات مفيدة وقد توجهت مديرية المعتبرين العامة في وزارة الخارجية مسئلة في الموضوعيات والتجديدات اللامانية بغية الاستعصال على تعديت دولة
- ان هذه المديرية العامة مدعوة الى جمع التطلعات عن بنان المعتبر وادى اعطاء التوجيهات الى تمثيلا في حدرج . وعليها ان تقوم بدور رئيسي في جعل العلاقات بين كبريات جاراتنا في المجر ولوطن الام .
- وبذلك يجب ان تناط تنظيم يقوم على سس جدبة تكنيكية فنية حديثة . ويجب ان يلحق بهذه الادارة عدة موظفين من الملاكات التكنيكية التابعة للحاكم الدبلوماسي والقنصلي . وعلى مديرية المعتبرين العامة ان تعمل تعاون وثيق مع مكتب التجارة الخارجية الذي ييشأ في وزارة الاقتصاد الوطني .
- ٢ - ان التدابير التي اتخذت - او التي هي في طريق الاتحاد - من قبل الحكومة اسبانية لحماية الملاحة المجرى وعقاراتهم في لبنان انما هي تدابير

محمودة - وانه لم المفيد اجتناب كل اعتصاب وكل عمل من شأنه المساس في حقوق المهاجرين

٣ - من المناسب التخلي عن كل فكرة ترمي الى اتسوع الاحاري لمكتب القطع عن كل قطع نادر مرس من المهاجرين اللبنانيين الى اقرارهم المقيمين ؛ وان فكرة اعادة اوراقه على البريد ، التي تعود على نساء البحث بين شهر وشهر ، يجب ان تبعد نهائياً .

ان الدولة اللبنانية اشترت ، هي ذاتها ، قطعاً نادراً ، دولارات - من السوق السوداء ، في ازمة لاح من السنة ١٩٤٧ ، واضطرت الى دفع زيادة قدرها ٣٠ الى ٤٠ ٪ لكل درهم مسكة للقطع النادر المرسل . ان امر حزين هو نشأة استثمار غير مشروع

٤ - وقد اقترحت ، في الفصل السادس لورد اعلاه ، نشأة حرية تداول الذهب واقطع نادر المنطقة ان في طريق الدخول او في طريق الخروج كما اقترحت ، انشاء مكتب لقطع نه بدير بقدره المتقربون حتى تقدير

الم تشهد محاولات صادرة قطع نادر بملكه المهاجرين عندون في لبنان . ومن جهة ثانية ماذا يفيد لائقه على منع خروج لذهب من البلاد ؟ ونحن نعلم ان مبالغ من ذهب تنحو ويستأجر ٧٥ مليون ٪ ل صدرت بواسطة التهريب خلال السنة ١٩٤٦ والسنة لاشرا الاولى من السنة ١٩٤٧ .

وهذا ان المحافظة على المنع الواسع يهدف الى جعل تصدير اذهب موهوباً وافقاً لمصلحة حماية من الترس محنة وميزة ورائقة من لا يتألف عذب . وهل ان المصادر الفيلة لادارة المنع هيدة على اشخص من ذوي الصفة ؟ بقي شيئاً وتفيدنا شيئاً ؟

للمهاجرين اللبنانيين مصلحة في تقييد رسامياتهم ، بحرية ، لدى الدخول والخروج

قبل الخروج من هذا الباب نلاحظ ثلاث ملاحظات :

١ - يبدو ان الدولة اللبنانية لم تقم ، في عهد الاستقلال ، بأي عمل من شأنه تشجيع المهاجرين على الاهتمام في نمو البلاد الاقتصادي . ان النداءات

والخطب اقلية التي وجدت لا تثل سوى بعض احركات الافلاطونية السقي لا تكفي .

ب - لاختيار ، ومعه ما كان مؤسدا ، ادى وقع على بعض رجال السلك دبلوماسي وانفصي . وان هذا التوارى المدروس لجهة الصانعية ولجهة الميول السياسية الذي شرف على ذلك الاختيار يدعو الى الظن ان القصد من ذلك كان توارى عن بعض المهاجرين الذين كانوا يحشون بمودهم ومههم .

من الاوفق ان نصل على غير هذه الاسس وان نختار لتثبيت في الخارج موظفين ينشرون ثقافة واسعة ويتشعرون بلم واقع في الشؤون الاقتصادية .

ب - ان مثلت القوى المهاجرة اللبنايين وعملاتهم يكونون عناصر مختارة ، ومن الطراز الاول ، للدعاية للصبغة اللبنانية . ان المهاجر ، او ابن المهاجر الذي يزور سائر كسائح ، يستهل العودة الى هذا البلد الجميل او على اقل يري هينا توصيفه - ميه فيه - اما بشد احدة الى العمل في هذا الحقل .

ج - في اثنا - سلسلة اجتماعات عقدت في نادي المهاجرين ، خلال اربع الاول من السنة ١٩٤٧ ، درست وناقشت ، طولا ، مشاريع اقتصادية تقودها ، ان تهيء المهاجرين - ماشرة - وقد اقترحت ، عن ، تحقيق المشاريع التالية :

(١) « نادي - مهاجرين » شركة مساهمة رأسمالها مليون دولار ، يكون البيت الذي يستقبل المهاجرين ووسطهم الاجتماعي لدى وصولهم الى لبنان . ويلحق بالنادي مؤسستان اضافيتان :

- فندق كبير كمقر عرفة المهاجرين وقدماء المهاجرين ، ويكونون هم المصالحين فيه .

- شركة سفريات تهتم خاصة باستقبال المهاجرين .

(٢) « مكتب دراسات تكنيكية واقتصادية ومالية » شركة مساهمة ذات رأسمال قليل تعطي « ٧ الى ٨٠ » هيئة ادارة نادي المهاجرين .

(٣) « بنك لبناني في ما وراء البحار » يكون رأسماله من حصة الى حصة وعشرين مليون دولار ويكون في كل عمل يقوم على خلقه المهاجرون في

صرّح أحد كبار المهاجرين ، السيد جورج مفتح ، في جريدة الاوريان بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٦ بما يلي :

« بعيد عن الشك انه اذا عاد مهاجرونا حياً معاً لا تدسمهم المساكن ، ولا التجارة ، ولا الصناعة ، ولا الزراعة ، وسواء لا يعرفون على وسعة حتى مدى الاختصاصين . »

لا شك ان مواطننا على حق . وث لا نتوقع عودة مهاجريننا حياً ان قسماً كبيراً منهم قد شعروا بهائياً في الامم يركن من عشرت لسبب ، وان ابنائهم مواطنون اميركيون مخلصون .

غير اننا نعلم ان قسماً كبيراً من المهاجرين لا يسي وطن الامم وينسى يوماً لو يعود اليه .

اما نحن فبنا نسى ان يعود الثقة الى المهن بل ان تث في هذه دائرة جيدة وحكومة صالحة بنية تشجيع عودة المهاجرين كثيرين يستقدمون منهم هذا الزكاه الضخم من الامم (١)

(١) للتحقق رقم ٩٨ مكرر مرمر النجعة لا تصدره بؤننا المهاجرين نالو .

الفصل الثاني عشر

السياسة الاجتماعية

حافظ سنار ، حتى حرب العالمية الأخيرة ، على وجهه التقييدي كد
يسوده الانحدام والعلم الاجتماعي

عبر عن السياسة الاقتصادية وحرثيه حرره ، التي اتحت في السموات
الأخيرة افقت الى اشويش ذلك الانحدام ويده دم المساواة الاجتماعية ، ان
تسبح فسد توزيع الثروات في سان من حرر ، حرر ، وهو صي الاسود
لداخلية ، وخود التكوين المشر وتحدد الضرر للمباشرة - وتضع ،
تفجلا على التطور انسيبي السبي خلال عشرينات استين المظلة

وقد دت ، طبات المال والا ، المرملة والمتكررة ، استطاع الى وضعه بين
لا تصح فسد من ان تضع حلا للقضية الشككة التي هي الصبغة المائلة
زادت ، غالب الاحيان ، عسرها وقاقتها .

ان اتباع سياسة اقتصادية ، حرجة قلقة في الاعاشة خلال الاشر الثلاثة
الأخيرة من السنة ١٩١٧ والسنة اساع الاوس من السنة ١٩١٨ وان ارتفاع
سعر المواد الضرورية (كالذيق ، واللوز ، والسكر ، والبنزول ، والبرين)
حملا المال والاجراء يستدرون على صمطهم وعلى ما ستم في تعديل احوالهم
بحيث تنبع واكلاف المعيشة التي ما فتى الفرق كبيرا بين تلك الاحوال
وسكن نجم الاضافة انه في مرحلة الفلق الحنة يسدو ارباب العمل قديين
ومتكسرين ، فلا يسهم ان يراحووا زيادات في الاحوال

قد زاد عدد الاحرار بزيادة وحشة اتت ، الحرب ، فراد عدد المستخدمين
ولعمال في مديح حيوش الحليفة على ٥٠٠٠٠٠ حير في لسنة ١٩١٢ ١٠٠٣
وان عدد العمال الذين حشدوا في مصانع الخدمة والوسات الصعية التي
اشتت خلال الحرب بلغ آلاف كثيرة فاصح مجموع الاحرار يذني على ان
١٠٠٠٠٠ حير ٢٥ الى ٣٠٠٠ منهم من العطلة الفنية التي ، يسكن عزم
ليسكنها من العمل خلال السنة ١٩٣٩ .

نجد في لبنان، الآن، فئة عاملة واعية بدأ تطبيقها يتطور كاستخدامي التجارة، ومستخدمي البنوك ولادارات اكبرى، وكالميل في اشغال الورش والمؤسسات ككثيرة وفي مصالح الشركات ذات لاهتبار، وفي المصانع واخرى الخ.

وتجدر لاشارة الى ان عدد العمل الزراعيين لم ينجر حاسم في هذه التقديرات.

وفي اوسط سنة ١٩٤٨ دخل في عدد الفاعلين في العمل ما يقرب من ربع وثلاث ١٠٠.٠٠٠ عامل واحد ساني منهم من عادوا الى فراهم حيث يعملون على ما شبه الطرية، ومنهم من يشتغل «بنف وبة»، ومنهم ١٧.٠٠٠ من المصلين الرسميين المسجلة امدهم في احصاءات وزارة اشؤون الاجتماعية في شهرين الثاني ١٩٤٧ وهم موزعون كما يلي :

١٦٠٠	٢٠٠
١٣٠	٢٠٠
١٠٠٠	٢٠٠
٢٦٠٠	٢٠٠
٣٠٠	٢٠٠
١٧٠٠	٢٠٠

نجد لغوييناري (الميل) اللسانية قوة كامنة هامة، مصاهان في سنن مشكلة حثائية، فعليان بوجه وان بظلم الميل والمستخدمين ناحية التقدم الاجتماعي والترتيب والنظم، ولكني يصل في ذلك يتوجب على الدولة والمسؤولين عن السياسة السياسية ان يبدوا، اكثر مما يبدون، عدلاً وتفهماً لاهتبات العاملة التي تمثل اعلى الامة الساقطة.

ان التشريع الاجتماعي، وقد كان اولياً قبل الحرب، تناولته نصوص تشريعية مختلفة بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٧. وهذه اهم النصوص التي يتألف منها التشريع الاجتماعي في لبنان :

١ - المرسوم لاشتراعي رقم ٢٥ F الصادر بتاريخ ٤ ايار ١٩٤٣ وهو يتناول حوادث العمل.

- ٢ - المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩ ف. ت. الصادر بتاريخ ١٢ ايار ١٩٤٣ وهو يحدد الحد الأدنى للأجور والتعويضات عن الاعاء. المائية
- ٣ - قانون ١٢ ايار ١٩٤٥ الذي يعدل المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩ ف. ت.
- ٤ - قانون العمل المؤرخ في ٢٣ ايلول ١٩٤٦.
- وقد تناول هذا التشريع ، المسائل التالية ، على اساس حديثة :
- عقد العمل والشروط المختصة به
- مدة العمل وقد حددت بـ ٤٨ ساعة في الاسبوع .
- عن المساء وقد حددت مدته تسع ساعات في النهار ومنع العمل في الليل .
- عن الاولاد والعائدين وقد حددت ساعات في النهار ، ومنع عنهم العمل الليلي والعمل في بعض معامل معينة
- اعداد : استوى المدفوعة ، مدفوعات المرض المدفوعة ، ومأذونيات النساء للولادة .
- الحد الأدنى للأجر الذي يجب ان سد حاجات العامل الضرورية وحاجات عائلته ولدي مقدار معين للتأمين
- معموض الصروف من الخدمة ، بعد لاند ، وقد حدد هذا المعموض ١٠ يوري اخر شهر واحد من كل سنة خدمة ، على ان لا يتجاوز جهر عشرة اشهر اذا كان الآخر يعمل في خدمة صاحب حرفه او صاحب مهنة حرة .
- منح حق الصروف من الخدمة للعامل الذي ذلك المستير ، من عمره وانقضى عليه ٢٥ سنة في الخدمة ، غير ان تعويض الصروف من الخدمة يجب ألا يتجاوز اجور عشرت شهر ، وتتألف طان تحكيمية لتضع القسائم والشروط التي يلتزمها دافعو هذا التعويض .
- حماية العمال والتدابير اللازمة لسلامتهم وصحتهم
- تنظيم العمل وحل الخلافات .
- نقابات واتحادات العمال
- حوادث العمل وتنظيم التعويضات عنها .
- ان شرعة العمل منحت العمال فوائد اجتماعية وافرة بعضها امددق عليهم

بدون حساب وبدون ما ينظر الى النتائج وظلت ، مع ذلك ، حياهم غير
مؤمنة تمييزاً صحيحاً كما ظلت المشكل المطروحة غير مقترنة محل مناسب

- ان المحصنات العائلية (لتعويضات عن اعباء العيلة) اثبتت بفعلة
وبدون ان ينظم صندوق للتعويض ؛ فقد جاء فعل هذا التدبير معاكساً ؛
اذ ان العامل ، رب العائلة ، بات لا يجد له عملاً او يكاد .

ان تعويضات الصرى من الخدمة ذات انقل الرجعي تبسط كثيراً اعباء
العامل ورب العمل بدون ان تضمن للعامل المقدار الذي لا عى عنه من الضمانات
الاجتماعية ؛ ففي حال ترك العامل للعمل بحدس لا يستحق به اي تعويض
ان تعيين مدينين مختلفين لعن الرجل وعن امرأة في لورشة واحدة
يوجب الحلل في الانتاح وفيه لو كان هذا النص من قانون العمل مصفاً فعلياً .
وب ارباب العمل بفصول . غالباً ، ان تصرفوا بالمسئلات وان يتفقدوا
بأعمال وحدهم .

ان تحديد الحد الأدنى للاجر الشهري تموره اللزومة وفيه مساواة تحمل
من القانون دائون مضرراً ؛ هناك بعض المصانع التي كانت ترعب في الحد من
اشاطها وفي العمل ثلاثة ايام في الاسبوع او خمسة عشر يوماً في الشهر خلال
هذه الظروف لصعبة ؛ ان هذه المصانع اكرهت على الاحتياط والتعطيل .

- لقد وصفت اشرة الاجتماعية اذنا . احرب في مرحلة من الشاسام
الكثير ومن الارواح الخوهرية السهلة التي كانت تحتجها المشات الصعبة
والتهديدية . فقد اظهر المشرع كرمأ مسرفاً في مجمع مختلف التعويضات
ومأدوبيات المرض المدفوعة ، ان هذه القواني يصح تطبيقها صماً في الاوقات
التي يكون فيها الحالة الاقتصادية صعبة ومأرمة ، وعلى ان يكون رب العمل
مقتراً الى المال الذي يلزمه لدفع كامل التعويضات المحددة ؛ ومن جهة اخرى
يعجز رب العمل عن وضع حساب بعقده العامة واسعار الكلفة عمده ، ففاداً
ما انتقلت هذه لشرعة ضد العامل الذي ارادوا ان يفردوا في شياره وفضلته

ان الشرعة الاجتماعية الابتدائية ، منطور اليها من مختلف بوحيا ، تدل ،
دعم عيوبها ، على تطور اجتماعي كبير ، لقد ساهمت في رفع مستوى العمل
المادي والنقائي والاجتماعي ، ويبدو ان الادارة اللبنانية عادت تقدم على الصالح

البائع الذي ظهر في قانون العمل في فصله الرابع المحكي فيه عن نقابات العمال؛
لذلك نرى تكرار المداخلات والشدود الإداري، وإحياء الشدود اقضب في
التي تستهدف عرقلة اتحادات العمال وتكتلاتهم .

* * *

يضيق مدى هذا الفصل عن درس مفصل للمشاكل الاجتماعية في لبنان ،
فقد اكتفينا بإعطاء فكرة عامة وبعرض الخطوط الرئيسية للشرعة الاجتماعية
السياسية ولذنه نصم . أتى حب إصلاحه . غير أن قانون العمل موضوع في الضيق
منذ سنة تقريباً ، من المناسب أن يستمر سنة و - ثلث ، على الأقل ، قبل أن
نصم مشروع . كالملا لإصلاح قوانين الاجتماعية

وفي تندر ذلك نحب مواصلة درس المشاكل الاجتماعية . يراقب القوانين
الاجتماعية ، فعلى هذه القوانين على الإنتاج والحياة الاقتصادية عامة ، إقامة
وارن عادل بين أروح أصحاب عيني وأرباب العمل وأحور العمال . أصحاب
أرباب العمل والأحر ، تخفيف الضريبة ، إرفاقه من لأمرات ، أجرة
وحشد اليد العاملة الأجنبية الخ .

في حالة الأوصاع الحاضرة يجدر بنا أن نواجه إصلاحين اجتماعيين :
أ - إنشاء صندوق للتعمرات ، وقد وضع بهد الخصوص مشروع حكومي
ب - إنشاء الهيئات الاجتماعية ، أن هذه القضية كانت موضوع مباحث طويلة
في حنة الدروس الاجتماعية التابعة للجمعية الاقتصادية اللبنانية وكان يحضر
هذه الاجتماعات بعض أعضاء مجلس الجمعية ويؤنس هذه اللجنة الدكتور حان
مسك ؛ فوضع مشروع قانون بشره في أحد الملاحق

١ - الأسباب الموجبة للقانون الذي سنه صدر في ١٩٦٤ - ١٩٦٥
من مسك

استوحب إنشاء الصندوق الوطني بمسائل الاجتماعية الضرورية لتأمين حياة العمال
من بعض الأخطار ولتأمين السلم الاجتماعي لأرباب العمل ولتأمين إنتاج أحسن للعامل .

١٩ - راجع المجلد رقم ١٩ - مشروع قانون إنشاء صندوق اجتماعي (أرباب العمل - صندوق
وطني للتأمينات الاجتماعية) .

(١) ان تأمين العمال ضد المرض هو اهم التأمينات جميعاً
 ان المرض بما يجره من خسارة في المال والوقت ، ومن العطار الدائم الذي
 يسببه احياناً ، يجلب على النا المؤمن المذقع ، حتى فيما اذا كانت نتيجة المرض سليمة
 ومنه يسبب للعامل ، خسارة ادراك طويلاً وخطراً ، جراحاً مادياً وحسبياً
 واخلاقياً لا يستصيع القيام منه الا بعد صعوبات هي من كبريات الصعوبات
 ان حماية العامل وعائلته من هذا الخطر انما هي ضرورة في دولة حديثة .
 غير انه لكي تحمل هذه الخربة ممكنة ولكي لا يلحق بالبحر الى افلاس
 المؤسسة المدعومة الى حمولة مسؤولية يرى انه لا بد من تنظيم الصحة العامة
 والطبابة الوقائية في البلاد .

ومن حماية العمال الفردية وحدة عيالهم ولا بد من الطبابة الدورية
 المنصوص عنها في المادة ١٧ الفقرة الثانية

ان لا بد من انشاء اوسمة عند اكتمال سنه لاوى ، وفي نحو
 سنة عشر سنين ، وفي الخامسة والعشرين ، وفي الخمسين من اقتصاد ، ثم
 الامراض في سنه لاوى من ان يصح الشخص من سنه لاوى في هذه
 بكلفة من مائة و قد ان يعرف مريض به مريض .

وقد برهن هذا النوع من الوقاية على حدوده ان عطى نتائج ممتازة في
 صفوف المؤمنين لدى بعض شركات التأمين الاميركية وبين مؤيدي
 اصحاب الطب الوقائية بالولايات المتحدة وفي بعض الخدمات وغيرها من منظمات
 فهي هذا تطبيق القول المأثور : الوقاية افضل من المعالجة

وقد صحت هذه الطريقة ، من الوجهة الاقتصادية ، لشركات التأمين في
 الولايات المتحدة التي اعتمدت على دعمها من تحاش من عقوبات الدولة احياناً هامة .
 وان التنظيم اوقاتى الدورى للعمال وللأشخاص الذين هم في عيالهم ضد
 احاديث ، الدفتيريا ، الكزاز ، وانواع التيفوئيد يؤدي الى تخفيض عدد
 المرضى .

غير ان ذلك لا يكفي . وما لا شك فيه ان الصندوق الوطني للتأمينات
 الاجتماعية يحشى عليه من الافلاس او يضطر الى ان يجد من التأمينات ضد
 المرض اذا لم تقبل جهود جديدة لحماية الجماعات من الاوسنة السارية

وان وباء يجر حتماً على مدينة او امة خسائر . منه كثيراً ما تكون
هامة وتأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، واحياناً ، هائلة اذا ما سار الوباء
سيراً شديداً . ذلك ان الرحل ، في كل بلد ، يمثل العينة الاقتصادية الأكثر
قيمة : ومن المهم - تمنع ، في مكرهه لاوله - مكافحة وقائية ، تسدي
هذه القيمة في العدد والنوع . وتعتبر الصحة العامة ، من هذا القبيل ، كدرع
من الاقتصاد الاجتماعي .

يبقى اذا ضروريا ان تحقق ، الى جانب الصدوق الوطني للتأمينات
الاجتماعية ، تجهيز البلاد الصحي . ولكي يكون فعالا يستلزم ان يكون
هذا التجهيز عاما غير محزأ . وان تدخل التكتلات الشريفة ، في حمل الصحة ،
لا جدل فيه . هذا يعني ان الحكومة حسب ان تحصل قسطها من المسؤولية
في التجهيز الصحي لتكتلات التي تكون مدعمة المهر ولا تستلزم من تحقيقه
بمسائلها الخاصة .

البحاح التماس ضد المرض و مكافحة تخفيفه مريضون وثيقا مهمة
التجهيز الصحي .

والمردود وهو صغير من مدد حتى وجود الصدوق انوطي للتأمينات
الاحتمالية فعدوا لهذا الحصر كانت المادة ٢٠ الفقرة الاولى التي توصح
ان كامل مبلغ التأمين ضد المرض يجب لا يتعدى ، في حد من الاحوال
الـ ٢٠ من مداحيل الصدوق الصوية امتسه من الاشهر كانت

ب) ان التامين ضد الشيفوخة يعني الخطر اش الى الذي يهدد المال . فهو يحول دون العائل ودون وقوعه في اسوس في انه شيعوخته . فقد بحث في اكثر من مكان من حكمة ويحدد عدد السه حذوثة وان نظراً .
١٠٠٠ يزن حقوق العائل في مرحلة الخمس سنين الاولى

بأمير المرض وتأمين الشيعة في بلادهم لاجلهم الأشد وقفاً على
العاملين أن هذه الاخطار قد أمن ضدها .

ويمكنه ان يتوقع للصندوق الوطني للمؤسسات لاحتياجية مرحلة اردهار بعد ال ١٥ او ال ٢٠ سنة الاولى ، بصبح من الممكن ، حينذاك ، ان توسع وتزيد الفوائد الممنوحة للعامل .

يجب (ومن جهة ثانية أن رباب العمل ، من جراء انشاء الصندوق الوطني لتأمين اعباءهم قديلاً ، ويصبح من العدل ان يعرض عليهم تعويضاً شريعياً بان يكون للعمل انتاج افضل .

ويمكن التوصل الى هذا التعويض باعتماد التدابير التالية .

١ - اعطاء تعويض الصرف من الخدمة هذا امر ضروري ذلك انه يستحيل حياة أي نشاط تجاري وصناعي اذا فرض عليه ان يتحمل ، معاً ، عبء التعويض عن الصرف من الخدمة وقدره ٨٤٣٣ ، من قيمة لاجر ومبى التامينات الاجتماعية وقدرها ١٠ ٪ .

ان كافة النصوص الواردة في قانون العمل واستمعة تعويض الصرف من الخدمة يجب ان تلغى من يوم بشر هذا اليوم . وتبقى وحدها النصوص المتعلقة بالانذار السابق للصرف

٢ - تدابير خاصة قد عُدت للمعوضة على حقوق العمال المكتسبة في تعويض الصرف من الخدمة مع مراعاة حقوق وامكاريات دفع رباب العمل .

٣ - تنظيم حق الاصرار للاصرارات المذكورة اثر بي . على السلم الاجتماعي والاقتصاد العام ويجدر ان لا يفسد حق الاصرار وان لا يسمح به الا بعد نقض ٣ يوم ، كاملة على رفع الدعاء الى لجنة التحكيم ، ويمكن هذه الملة ان تحدد من منطقي لتدريج قبل لا يجد الى الاصرار الذي يجب ان يظل الوسيلة الاخيرة ووسيلة استثنائية

ويجب ان يعدل قانون العمل من هذه الوجهة في اليوم الذي ينشر فيه هذا القانون .

٣ - تحديد الاعياد التي يعطل لاجلها والابقاء على اسبوع العمل ١٨ ساعة اذا كانت البلاد معتمدة اعتماد التتدبير الاجتماعية كالم ، المتبعة في المدن العربية فيجب ان نكثف هذه التدابير وفق عددنا وطقسنا او ان نحقق الملاك الاجتماعي العربي نفسه والا يحتل التوارب عدداً .

يس في بلدان الغرب ، عامة ، سوى اربعة اعياد توجب الصيانة . لذلك رأيناهم يتحدرون ، في كل مكان ، مدأ مأذونية الى ١٥ يوماً المدفوعة واسبوع العمل اقل من ٤٨ ساعة .

بيد ان عدد الاعياد التي يعطل لأجلها ، في لبنان ، كثير من جراء تنوع الطوائف . احرر لبنان ، بهذا الخصوص ، قصص السق العالمي وهذا لا يهبط الاقتصاد الوطني بسبب ثقل ذلك انه يرفع سعر الكلفة في التجارة والصناعة . من الضروري ان نحض سعر الكلفة هذا من توقف البطنة الصامة على الاعياد الوطنية وحدها . ومن جهة ثانية يعطى للعامل حق التعطيل الاختياري في اعيادهم الطائمية . وقد اتعت هذه الطريقة في تركيب وفلسطين واعطت نتائج موفقة جدا .

غير ان الادارات الرحيمة وقصر العدل تعمل في الاعياد الوطنية والطائمية . ويجب المحافظة على اسبوع ال ٢٨ ساعة اذ ان التعطيل احرى في اعياد الطائمية يعمل العدل يقف عن ٢٨ ساعة في الاسبوع .

د ا ان اعتماد هذه التدبير كانشاء الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ، والاهم تعويض الصرف من الخدمة ، وتنظيم الاضراب ، وتنظيم الاعياد الوطنية والاعياد الطائمية ، وتنظيم البطنة الرقابية واصحة الخدمة . تضمن لامة السلم الاجتماعي ، اتحاد اوصال للعمل . ندسأ في مسار الكلفة ، وتضمن خاصة للعامل دفع مستوى معيشتهم .

هـ . وفصلاً عن هذه الفوائد ، ان انشاء الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية سيكون له اثر مهم على اقتصاد البلاد العامة . وان ترك ارسامين من سنة الى سنة تشكل وهدراً وطنياً ، لا يقف عن ١٥ مليون ل . ل في السنة ؛ وان تضيف هذه الرسامين يقوم الثروات الوطنية ويخفف البطنة .

وستكون هذه النتائج تدريجية اذ به في كل سنة عبي . وفر جديد فينضم الى الوفر القديم مما يحطك ترتقب بعد عشرين وثلاث عشرات من السنين تنقضي على هذه السياسة مظهر لبنان الاجتماعي والسياسي على غير ما هو حالياً .

ولاحل هذا السبب بدل اهتمام خاص لكي يعطى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الاستقلال المالي والاداري على اوسع نطاق ممكن . وفصلاً عن طريقة اختيار رئيس هذا الصندوق ، ومديره ، ومحس ادارته سيظل في ملجأ عن السياسة وقائدياتها .

٣ - الاقتصاد في تشريع المرحمة ومناقشتها مع الأستاذ دروس

ان لجنة الدروس الفنية للشؤون الاجتماعية التابعة للجمعية الاقتصادية السياسي السنوية عقدت نحواً من خمسة عشر اجتماعاً حضرها أعضاء كثيرون من مجلس الجمعية ووضعت الدروس في صورة اشاء التأمينات الاجتماعية وقد وضع الدكتور حبيب مست رئيس اللجنة المشروع الذي احيل الى اللجنة العامة للشؤون الفنية في جمعية الاقتصاد السياسي للثانية مدرسته واقترحه وتلخص المخطوط الهامة في المشروع على الوجه التالي

١ - ان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بعد ادى اولاً اشتراكات تمثل ١٦٤٥ ٪ من الاجور موزعة هكذا :

— مساهمة ارباب العمل المحددة بـ ١٠ ٪ من قيمة الاجر .

— مساهمة العمال المحددة بـ ٥ ٪ من اصل الاجر .

— مساهمة الدولة بـ ١٤٥ ٪ من قيمة الاجر .

وتنظم حسابات الصندوق الوطني على اساس الدفعة الشخصي .

٢ - ان ثلاثة اربع لايرادات ، على الاقل ، موقوفة على التأمين ضد الشيخوخة والتأمين ضد الوفاة ، واربع ، على اكثر تعديل ، موقوفة على التأمين ضد المرض .

٣ - ان تعويضات انصرف من الخدمة تستحق من تاريخ وضع هذه الشريعة عن التأمينات الاجتماعية موضع التنفيذ ، انهم تصفى وتحسب استاء من اول كانون الثاني ١٩٣٧ بدون ان يكون له مفعول رجعي يتجاوز ذلك التاريخ وذلك على اساس المعاش الذي كان يدفعه رب العمل للعامل في كل سنة ، وتدفع القيمة في الصندوق الوصي للتأمينات الاجتماعية حيث يصح راسماً لا . ويجب للعامل ان يعترض من هذا الصندوق ، في حالة البطالة التي تزيد مدتها على ستين يوماً .

٤ - يشرف على ادارة هذا الصندوق الوصي لجنة عيا مؤلفة من اثني عشر عضواً . اربعة منهم يمثلون ارباب العمل ، وثلاثة يمثلون العمال ، وثلاثة يمثلون الحكومة ، وعضوان حياديان .

ان الادارة المالية ، المراكز الاربع الرئيسية ، يعهد بها الى خبراء يجتازون من اللبنانيين او من الاجانب .

٥ - ان افوائد المعترف بها نهائياً لا يمكن ان تحدد قبل خمس سنين من اثناء لصندوق الوطني . وان التقارير الموضوعة من الخبراء الفنيين « Actuaries » مع جداول الحسابات المالية التي تصدر تحت اسم الامكانيات توصي بـ اعتماد نظام مؤقت على ان يوضع النظام النهائي فيما بعد .

٦ - انه يبدو ان المستفيد من التأمين الاجتماعي الذي يكون قد ساهم على مدى ٢٥ سنة تقريباً يحق له معاش كاف لتأمين احتياجه . وهو معاش يمكن ان يبلغ الى ١٥٠ من اصل الاخر ، عدا الاستفادة من التأمين ضد المرض والتأمين ضد الوفاة .

٧ - وان استعمال اموال الصندوق الوطني وخاصة الدفعة الاولى المتأتية من تصفية تمويزات الصرف من الخدمة يمكن من اثناء الاحياء لمريضة ، والحدس الصحية ، ومراكز الاصطليو للعلاج الخ .

٨ - وقد جعلت مساهمة الدولة ، في البدء ، على معدل منخفض ، وهي تثنى ، يزيد قليلاً عن لوفر الذي تقتضيه الدولة في تعففات الصحة العامة والاسعاف العام .

٩ - وان يثبت ، هذا البلد المتصور ينمي هكذا التقدم الاجتماعي ، ومستفيد طبقات العمل فوائد اجتماعية يسمي على يدان الشرق الاوسط ان تصرف عشرات السنين لتحقيقها .

ان الحكومة اللبنانية ، خلال فصل الصيف من السنة ١٩٤٧ استدعت السيد « وري روبن » لاستاذ في جامعة لندن ليضع مشروعاً للتأمينات الاجتماعية وقد تسمى مجلس حماية الاقتصاد السياسي اللبنانية ان يجتمع اجتماعات عديدة بالسيد روبن في ايلول ١٩٤٧ ، وقد بحث مشروع الجمعية مطولاً ونوقش وسمعت انه يمكننا التأكيد ان الاختصاصي اللامع في الشؤون الاجتماعية قبل « القسم الاكبر من الاراء التي مدت له حصة التوفيق مع الرأي البريطاني في التأمينات الاجتماعية » :

٢١ تعادل المساهمات :

رعى السيد دوجن فيما هو كانت مساهمات متعادلة على * . * تدفعها الدولة وارباب العمل والمال - و .

والقصد من ذلك ، على ما أدلى به رجل الاقتصاد البريطاني ، هو اناء الروح المدنية بحيث يتبرأ المدهون الثلاثة المروند التي تحي من لصانة المساهمة . غير ان هذا الاقتراح يصطدم بصعوبة كبيرة : ذلك ان حالة المالية العامة والتعليقات التي حثف عليها اشأن الحد الذي يمكن ان تتلفه الدولة في المساهمة لا تتمكنا من ارتقاء مساهمة تزيد على مليون ونصف المليون ل.ل . الى المليونين ، ومن جهة ثانية ان ارباب العمل يحسبون ، حياً ، تمويل الصرف من الخدمة على اساس شهر من كل سنة خدمة اي ٨٤٣٣ . يضاف الى ذلك لاجور المدفوعة عن المادويات المرضية الخ ١٠٠ كما يدفع مجموع اعدائهم الاحتمائية الى اريد من ١٠ ٪

غير ان حمية لاقتصاد السبائي للخدمة ساهلت بان حصلت حيل ممدداً تعادل المساهمات . ذلك انه ابتداء من السنة السادسة فصاعد يخصر رباب العمل مساهمتهم مصداً بالخدمة سوية وتزفع الدولة مساهمتها نصفاً سنوية . فصل هكذا بعد سبع او ثلثي شئ الى تعادل المساهمتين المحددتين ب * او ٤٠ ٪ ، وفقاً لما يبدو ضرورياً لازماً .

ب) المساهمة من ارباب العمل والمال في الادارة :

كان السيد دوجن يحصل ان يرى ربعة ممثلين عن المال في المجلس الاعلى للصندوق الوصي للتأمينات الاحتمائية ، غير ان اقتراحه كان ، بضرورة المحافظة على طريقة حمية الاقتصاد السياسي الليتابة خلال ال ٥ الى ١٠ السنوات الاولى وذلك في مصلحة المال انفسهم ؛ وعدم تحصيل تربية التخصص بين ممثلي المال . يصاد الى المساواة في التمثيل .

ج) تعادل المبالغ المحسومة والملائات

ان رجل الاقتصاد البريطاني اللامع لا يحب الطريقة المثوية ؛ ان نظلم بيثريديج والانتظمة المطعة في مختلف البلدان اشأت التعادل في المساهمة والتعادل

في لم ش ، وقد دل حصار فابريولا ولارات كانت الادارة والحسابية على ان طريقة التبادل في المصحة والمعاش هي الطريقة الفضلى
غير ان الواقع اليه في يختار عن ذلك الواقع سيكون له تقريباً ١٠٠ ٠٠٠
مساهم في التأمينات الاجتماعية ، إن صيغة الدوتر الشخصية والحساب المتداول
على مدقات (عش) تمكن من عمل اداري وهي وحدها التي لها الصلاحيات حياً ؛
ولا يمكن التبادل في المصحة والمعاش الا ان مدناً التبادل من اسفل فنسفي ،
هكذا ، كل فائدة التأمين الاجتماعي . . . لم يصر الى اعتماد ثلاث او اربع
فئات ثابتة

لاحق ذلك كله احتفظاً بوحدة مصراً

د . مهدي صفيح : دراسات الصرف من ص ١٠٠

اقتي ب مهلة ثلاثة شهر لتصفية تعويضات الصرف من الخدمة غير كافية ؛
فقد احل هذا الاعتراض بعض الاعتراض واضعاً فقرة احدى الى المادة ٢٩ وهي
نص على انه عند تسهيلات تدفع تعويضات اصرف من الخدمة على القسط .
١ . مبين اورد للمعاشرات عدي

هذا اقتراح استوقف طويلاً اثناء حبه ندروس العمية في جمعية الاقتصاد
السياسي اللبنانية ، غير انه لم يمهياً تحديد معاش مؤقت يمكن ان يصر
الى تعديله في سنتين ، او ثلاث او خمس سنين
* * *

ان اقتصاد مشروع الشريعة التي نشأت تأمينات الاجتماعية ليست بالمشار إليها انها
مدش تقدماً اجتماعياً حديثاً وتحقق السلامة وفوائد عدة لارباب العمل وللعامل ،
ومن الأموال ان الدولة لا تزداد في لقيام بالمساهمة الضئيلة التي طالت معها
بعية المصحة في السلامة الاجتماعية .

ان تصفية تعويضات اصرف من الخدمة تصفة فورية ، بحسوبة على معدل
مخصص تمكن من حشد رسمين هامة التي ان وطفت توطيها لبق تؤمن عملاً
لنعم كثير من العاطلين وتساهم في إيجاد حل لارمة السكن
وان ترك الرعايل التدبيري المتأنية عن الاشتراكات يساهم في تمويل
كثير من المشاريع ذات المنفعة العامة .

الفصل الثالث عشر

السياسة الاقتصادية الانتقالية في السنة ١٩٤٨

ان اتفاقية شتورم المؤرخة في اول تشرين الاول ١٩٤٣ التي تنظم الوحدة الجبر صكية السورية - اللبنانية ، والتي تجددت ص ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، نقضت من قبل الحكومة السورية ومددت بالاتفاق بين الحكومتين صاحبي الشأن حتى ٣١ اذار ١٩٤٨ .

وبوشرت معاوضات اقتصادية في اول شهر اذار ١٩٤٨ بنية اعادة النظر في الوحدة وتكييفها او بنية الانفصال الحركي .

على عتبة هذه المفاوضات حاسمة في مستقبل الاقتصاد اللبناني ، خلال السنوات المقبلة ، رى من واجبنا ان نظهر ، من جهة ، معطيات هذا المشكل لاساسية كما صدر عرضها في هذا الكتاب وان يشير ، من جهة ثانية ، الى التدابير الانتقالية التي يجب ان تسق ، في اسف الحاربية ، وضع التصميم المعروض في طول هذا المزلب وعرضه موضع التنفيذ تنفيذا امينا .

وستدور ، يباحث هذا الفصل على الابواب التالية .

ارب الاول . تدكير موحز لمشكلة الاقتصاد اللبناني .

الباب الثاني : شروط اتفاق حوري - اللبناني .

الباب الثالث : تخفيض اسكلاف الميشة وحصل حالة الاقتصاد اللبناني

حالة عادية .

الباب الرابع : تهيئة سياة التبادل الحر .

الباب الاول

تدكير موحز لمشكلة الاقتصاد اللبناني

ان مرحلة ١٩١٦ - ١٩٣٩ كانت نتيجتها زيادة ثروة لبنان ،

وقد اعطيت اعلاه ، النتائج بأرقامها .

خلال الحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ أفضت نفقات الجيوش الخليفة الهامة على رضا ومثلها تقييد المستوردات الحلبي الى زيادة كبيرة في نقدنا المتداول وفي توظيف اموالنا في الخارج .

وقد دلت النفقات العسكرية على الاراضي انتانية ، خلال سنوات الحرب الست ، ٨٥٠٠ مليون ل. ل. وقد تمسب ما يزيد على نصف هذا المبلغ نحو سوريا لسداد به ثمن اعاشتنا بالقمح و ثمن لمستوجات الزراعية والصناعية المختلفة .

وفي اول كانون الثاني ١٩٤٦ دلت الحردة الخامسة لاموال لبنان وسوريا المنقولة على ما يلي :

بالليرات بمائة الذهب		المجموع لسور و لبنان	
لبنان	سوريا		
- الاوراق النقدية المتداولة ، والمودعة في بنك الاصدار والاسهم للمالية المحلية ، . . .			
٨	٩	١٦	
- النقد الذهبي والمعادن الثمينة - الاسهم والادوات الاجنبية .			
٩	١٥	٢٤	
والاموال الموقوفة في الخارج . . .			
٨	٩	١٧	
صانع عمر			
١	١	٢	
٣٩	٣١	٧٠	
مجموع الاموال المنقولة :			

ان ثروة لبنان المنقولة بلغت ، لدى خروجه من الحرب ، نصف مجموع ثروة سوريا ولبنان المنقولة اي نحواً من ٧٠٠ مليون ل. ل.

وقد بدأت مع السنة ١٩٤٦ دورة السنين القاحلة في لبنان :
واوجد ١٢ ميزان خسائر في سنة ١٩٤٦ عجزاً قدره ١٣٥ مليون ل. ل.
وقد عينت التقديرات التقريبية للسنة ١٩٤٧ المنصرفة عجزاً قدره ١٧٠ مليون ل. ل.

وكلفتنا سنتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، مجموعتين ، عجزاً قدره ٣٠٠ مليون ل. ل. عاد اليها منها ٣٠ الى ٤٠ مليون ل. ل. من طريق ما وظفه

خواتم السورين على ارض من اموالهم في مشرى الاملاك وشاء القدرات
حاجة .

هاتفا ، في سنتين ، ثلاثة اثنان اموال المنقولة . اجل اثنان اعدادا مجموع
قسم من ليضامع المنقولة وحوادثا تجديرا الاقتصادي . غير ان ٢٥١ الى ٣٠ ٠/٠
من ثروتنا المنقولة امنت نهائيا في اشياء . للاستلاك وفي الاتفاق على لسياسة
في الخارج .

ويس ما يرتقب لمستقبل السنة الحاررة والسنوات المقبلة ، افضل مما كان .
وقد لا يقل المعز المنقود عن المعز الذي احصاه في السنة لمقضية
ان السياسة الاقتصادية الوحيدة التي يستطيع اعتمادها اسان هي لسياسة
انتي توفر له اسكانية زيادة وارده بمية سد المعز انقل في ميسر مدفوعاته
الدولية .

الباب الثاني

شروط اتفاق سوري - لبنان

ترغب سوريا في شدة حاد لوحدة الحركية على لبنان وفي تحويلها الى
وحدة قتصادية ونقدية وفي دمج لبنان نهائيا وقديريه في نظام الاقتصادي
هكذا ، يفسر نقضها لاتفاقية شتورا ، وعالقتها الجديدة لهذه ، من لاتفقية
المذكورة ، ورفضها بعد معاهدات تجديرة الخ والتدابير الاقتصادية
لانتدمية انتي تحدثها ضد لبنان من ٢ الى ٢٠ شاط ١٩٤٨ .

لا يستطيع لبنان ، يرتبط في وحدة حركية سورية - لبنانية جديدة ما
م تحفظ مصالحه الاقتصادية لاسية واما م تؤمن له الاتفاقية المعروحة مكمية
سد المعز في ميزان حساباته .

ويمكن تلخيص الشروط الاساسية لاتفاق سوري - لبناني على
الوجه التالي :

١ - المحافظة على الاتفاق النقدي الافرنسي اللباني حتى اليوم الذي

يمكن فيه ان تحقق واقعياً وحدة نقدية بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية

٢ - الحرية المطلقة في التجارة الخارجية والداخلية والعملة المداقة على القطع

٣ - تعديل التعريفة المحركة وتخفيض الإيرادات الجمركية ٧٥ . من قيمتها الحالية ، تخفيض الضرائب غير المباشرة وخاصة التي تصيب منها المواد المتهمة والتسبغ ، ان ، وازنتي الدولتين يجب ان يفقدوا بالضرائب المباشرة خاصة

٤ - اعفاء القمح والمواد الغذائية من كل رسم محرك او اي رسم اخر .
٥ - توسيع الإيرادات الجمركية على أساس الاستهلاك الفعلي الذي يحصل على ارض كل دولة من الدولتين والذي يتناول المواد المستوردة ، ولاحل هذا يجب انشاء مراكز للاحصاء على الحدود .

٦ - رجوع سوريا عن سياسة الاسعار المنخفضة والمطام التي تحول دون قبول المروحات الواردة اليها لثمن عقد معاهدات تجارية مع العراق ، وشرقي الاردن ، وتركيا ، واليونان ، وبلجيكا ، ولأرجنتين اليه . ان لبنان ، وهو ضحية الانزول السوري ، يحسنه ان يبقى على هامش الاقتصاد العالمي ، او يكاد ، فربما يحتفظ بها محور الاقتصاد السوري

يكفي ان يبدي المفوض اللبناني تعهداً كافياً حاجات اقتصاد هذه البلاد وللأفلاس الذي يتصدنا لكي يجعل الشروط الواردة اعلاه مضمونة في اتفاقية سورية سنائية ممكنة

ولا من السياسة الوحيدة التي تستطيع ان تواجهها تكون سياسة التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي الرحب مع جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ومن ضمنها سوريا ، تلك السياسة المحددة وبمبسطة في فصول هذا الكتاب المختلفة وخاصة في الصفحات (١٢١-١٢٥) التالية .

دانة تذكر ملائمتها في المجلس الاستشاري الاعلى لشؤون الاقتصادية الذي
غير بعضهم في استوائه الى وحدة النظر السورية وفي الدواعي عنها ضد المصالح
الاقتصادية اللبنانية انهم اشتركوا في مباحثة كك اشتركوا في تمي الرأسي
القائل بالتبادل الحر والتمساوا والاقتصادي لرحب بين الدول العربية ؛ ذلك
ارأي الذي اعتنقه المجلس المذكور بالاجماع في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦

الباب الثالث

تخصيص اكلوا المبيشة وحمل - انة لا يوجد الذي - ٤٠٤

مشكلة علاء المبيشة تمحيه حالياً في طليعة المشاكل جيتاً .

١ - سياسة سبيله ومهطنة يجب ان تتبع في السنة ١٩٤٨ بقية تخفيض
اكالاف لمبيشة بحيث تقدر بحجاً .

٢ - القرار : يجب ان يبدأ تخفيض اكالاف لمبيشة بتخفيض سعر الحبر
ويجب ان يبع الدقيق وانصح الحكوميين بسداد اقل كثيراً من سعر
الكلفة ويجتني الاقتصاد اللبناني من كل مبيون ليرة يندية تضحي بها
حزبه في هذا السبل رجاً يريد على المشرة ملائمت ل. ل. وهذا . يتشعرون
عن فيه في ساية دعول .

٣ - حماية الاقتصاد السياسي اللبنانية توصلت خلال لاسوع الاخير ومن
السنة ١٩٤٦ الى اقتناع السلطات بضرورة مساهمتها مالياً لتخفيض عن الحبر
على نحو . هو حر في كثير من بلدان العرب وفي الحارتين سوريا وفلسطين
وفي ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة اللبنانية سعر الدقيق والقمح
سعة مروش لبنانية ، تقريباً ، للكيلو الواحد ؛ وبنمت احتساب الحبر على
حساب زيادة اكالاف لمبيشة زيادة جديدة . لا يكفي رجوع عن ه. ل.
القرار واما يجب ان يصاد ايضاً الى تخفيض سعر الحبر تخفيضاً اشد .

وقد وضعتا لسنة ١٩٤٩ تقديراً لتفقت قدرها مشرة ملائمت ل. ل.
بعية المساعدة في اثنان الحبر بمسبة ١٠ غ. ل. في الكيلو الواحد من الدقيق

الذي سوف يكثر ان يباع بين ال ١٢ وال ١٥ غ ل. وان تضعية عشرة ملايين ل. ل. في السنة ١٩٩٩ هي في اساس سياسة المعاش الاقتصادي الثاني

وانه في الاشهر الفشرة الاخيرة من السنة ١٩٤٨ يجب ان يحدد سعر الدقيق بين ٢٠ وال ٢٥ غ ل. وذلك ابتداء من اول آذار حتى اول ايلول وبين ١٥ وال ٢٠ غ ل. من اول ايلول حتى ٣١ كانون الاول ١٩٤٨ اية كانت التفضيحات المالية التي يجب تخفيضها .

وقد امتنت الحكومة اللندنية اعاشة البلاد في الدقيق حتى ٣١ آب ١٩٤٨ ، وان ال ٣٥٠ ٠٠٠ بيرة استرالية بالقطع الاسترليني المتوجبة بدفع رصيد ثمن ال ٢٧٥٠٠ طن من القمح والدقيق الاسترالي فقد امتتها لس الحزينة لدرجة خلال النصف الثاني من شهر شباط ١٩٤٨

وقد اشترى القمح الاسترالي بسعر قدره ٧٧٧ شلناً وست بسات الطن الواحد ورتته ١٠١٦ كيلو ، وذلك سبب بروت ، وتعادل كل ١٢ بيرة استرالية و ١١ شلناً عشر حبيبات ريطانية فيكون سعر كيلو القمح الاسترالي كتاب ٢٦٤٩١ غ ل. غير انه تمحدر الملاحظة ان المشتريات من الدقيق التي اجريت خلال الثلاثة اشهر الاخيرة من السنة ١٩٤٧ قد كُتف الكيلو منها ١٨٠ يتراوح بين ٣٥ وال ٧٠ غ ل. وقد كُتف شراء القمح الكندي ١٨٠ دولار الطن الواحد سبب بروت وهو ما يعادل ال ٤٠ غ ل. ل. لكيلو الواحد .

على وزارة الاقتصاد الوطني الا تحاول ان تعوض ، من ثمن الاعاشة في السنة ١٩٤٨ ، امحر الحاصل في الثلاثة الاشهر الاخيرة من السنة ١٩٤٧ ، بذلك نقترح ان يصار ابتداء من شهر آذار ١٩٤٨ الى بيع القمح الكندي والاسترالي بسعر ٢٠ الى ٢٥ غ ل. للكيلو الواحد ، ويجب ان تكون مساعدة الحكومة ١٠ غ ل. في كل كيلو ففي هذا تدبير ذو مغزى اقتصادي جيد المرمي

واننا اذا ما نظرنا الى المشكلة الاقتصادية مجزوعاً عن القضية ادية وقضية الموازنة تصبحان ثنويتين بالنسبة الى الشكل الكبير الذي يهدف الى

حمل حالة اللاد الاقتصادية حالة عادية ، وإلى تدي الاحور وإلى استئناف الانتاج - مصادر اقتصادية ، وإلى الإيرادات المختلفة التي تستفيد منها اللاد من العودة إلى الظروف الاقتصادية العادية وهكذا من مساعدة الدولة للسائبة - مساعدة مالية لحاق قياراً في تدنى الاسعار تدنياً تدريجياً وتحقق تدنياً في سعر الانتاج .

لاحظ ذلك يجب على الدولة السائبة ألا تقدر حيل تدبير كثير الكلفة وان تقبل في جعل ثمن كيلو الدقيق بين ٢٠ و ٢٥ غ.ل. ، مما يتيح هكذا سياسة اجتماعية واقتصادية ذات نتائج موفقة
(ب) السكر وارور . على الدولة المتاحرة ، لا تسعى إلى الكسب ان ارسوم محروكية ورسوم لاعاشة التي يريد عليها خلال الثلاثة أشهر الاخيرة من السنة ١٩١٧ وفي اوائل السنة ١٩١٨ والتي فرصت على هذين الصنفين العدائين الاساسيين يجب ان تلمى

ويجب ان يباع السكر والرز بسعر الكلفة .

(ج) الكافور والورد : يجب الرجوع من التدبير الاخيرة التي زادت اسعار جميع هذين الصنفين ، ويجب تخصيص لرسوم المفروضة عليها تخفيضاً اضافياً ابتداءً من آذار ١٩١٨ للأسباب التي سبق عرضها في الفصل الخامس اعلاه .

(د) التمر ورسوم المحروكية الخ . لقد سبق ان درسنا القضية لكبرى التي هي اصلاح الضرائبي واصلاح المواردة والتي يجب ان تحقق دعوى لدى بلنة مالية ١٩١٩ . غير ان بعض مظاهر اصلاح الضرائبي - تلك التي لا تطهر نتائجها وتأثيراتها الخاصة على تخفيض اكلاف المعيشة الا بعد بقضاء بضعة اشهر - يجب ان تقررها المجلس في اصب الاول من السنة ١٩١٨ .

لو ان كبريات اللدار المتحة تستطع ان تعلم المتوجات جميع كميات كافية ، ولو ان قضية القطع انتاد لا تتدخل تحمل صمة

المدفعات التي علينا قبل أغلبية البلدان المصدرة ، لكثافت الصدمات السياسية كافة توقفت عن العمل وكان جيش الماطلين قد تضخم تضخماً كبيراً .

لقد اجتازت بلادنا سنوات كثيرة من الحياة الاقتصادية الشاذة . حيث أدت القوضى الاقتصادية والتجارية ، ونهشي ارتفاع الأسعار الداخلية ارتفاعاً فاحشاً ، وتصخم الاحور ، والارباح لطائلة في التجارة والصناعة ، وسعر الكلفة الفاحش في لانتاج اصناعي وإيراعي ، وعدم التوازن الاجتماعي ، وشغل المهن الحرة وصغار الملاكين ، والموظفين ، والاجراء وجميع الذين يتعشون من دخل محدود ، وتعاقبت بين وسائل العيش التي تتوسلها مختلف طبقات الشعب ، وعدم توازن حديد في توزيع الثروات والمداخيل ، وفساد في فرض الضرائب التي ٨٥ الى ٩٠ ٪ منها مركزة على الضرائب والرسوم غير المباشرة ، واسراى الحكومات التي تجاوزت الحدود في اسبعا . الضرائب لكي تقلب الادارة الى مؤسسة تجارية ، والى وسط لحشد المحاسيب كل ذلك دون ان تكلف من زيادات النفقات المترتبة .

لقد بوصل الشعب اللبناني ان يدفع ، في السنة ١٩٤٦ - ١١ ليرة استرلينية عن كل شخص من السكان عن طريق الضرائب والرسوم المتخففة (عدا حص المدفوع لمصلحة الدولة السورية والاقتصاد السوري) . انه رقم قياسي يصرفه بلد في الشرق الادنى وهو بلد يبلغ عدد سكانه ١ ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، ومكاتبه محدودة ، ودخله الوطني يتراوح بين ٦٥ وال ٧٠ مليون ليرة استرلينية .

انه اذا ما عادت بلدان كثيرة اميركية واوربية وبلدان من الشرق الادنى الى وضع اقتصادي سليم وعادي فان الاقتصاد اللبناني يتعرض للتحط في ازمة فوضوية ولان يصح لنا ان نحققاً للتضال الاجتماعي

ون مسؤولين عن السياسة اللبنانية يستطيعون ان يلجأوا الى التدابير التي تفرضها لعجلة ان يستحووا الدوافع التي غلبت على رجال الدولة القرارات الخطيرة التي تفرضها عليهم الحالات الخطيرة .

١- التضييق المالي والقبول بالرجوع عن بعض الرسوم المفروضة بغية تخفيض
اكتلاف المعيشة وتبدو غير كافية لوحدها

والقصد ان نحقق ذلك بوضع الاقتصادي العادي بان نفرض على المدنيين
شيئاً من التضخم وان ننصح بالتعسف الشديد وحماية حكومية مقدرة متواصلة
وان نحمل الادارة اللبائية على قدر البلاد وسكانها ، ونحمل التكليف بحيث
تصح استه الى حالة اللبائي الاقتصادية

عليه ان نواجه المشكل اللبائي السياسي والاداري والاقتصادي والمالي
محصورة ككل لا يتحرراً : وان السياسة الضرائبية يجب ان يفكر فيها
من خلال السياسة الاقتصادية ، وعلى الحكومة اللبائية ان تخفض
نفقاتها ومصالحها المصفاة وان تكتفي بمحرد الإيرادات الضريبة التي لا
بد منها .

وانه بهذا الشرط يتوصل لثان ليس فقط الى تخصيص اكلاف المعيشة
وإلا ايضا الى العودة لنشاط اقتصادي عادي ولأنه يختلف مروع الاقتصاد
الوطني .

٢- مدني الاحوار الذي ينتج عن ذلك وان هو الاتج الص. عي والزراعي
مستعار وطاروف اقتصادية طبيعية بحملات تمكناً زيادة التصدير وازدهار
السياحة والاصطياد ازدهاراً حديداً فتتمكّن البلاد هكذا من الحصول على
وسائل الدفع الى الخارج .

٣- هذه العودة الى الحياة الاقتصادية العادية ، اذا ما حصلت خلال
السنة ١٩٤٨ ، سوف تمكن الصناعات والزراعة اللبائية خاصة من تخفيض
اسعار الكلفة تخفيضاً محسوساً ، وسوف تستعث التصدير ، وتساهم في
تحسين الحالة الاقتصادية العامة .

لقد حان الوقت الذي يجب فيه ان نوقف التلاق اقتصادنا على منحدر
الفقر والانهيار .

وحان الوقت لتحضير هذه البلاد الى سياسة اقتصادية جديدة انها مدعوة
ومؤهلة لها طبعياً .

الباب الرابع

سياسة المبادىء الحرى في حقول هيبه ، والدونيه ، والاديره وفي البواريه

إن وضع السياسة الاقتصادية الجديدة ، ووضع التنفيذ يجب أن يتقدمه سلسلة من التدابير التمهيدية في الحقول كافة على ثلاث سنوات ، في أوائل السنة ١٩٤٩ ، أى سياسة اقتصادية جديدة تعرض تنظيمياً فنيا وإدارياً مسبقاً .

ويجب أن تستخدم السنة ١٩٤٨ بنسبها الأكبر ، لتحصير وتكثيف اقتصادها بحيث يساهم مع أحكام الظروف الجديدة التي سبب تخضع لها ، ومن المناسب أن تتخذ سلسلة كاملة من التدابير في الحقلين التجاري والضرائفي وبصورة خاصة التحوصد بهيار في أسعار الضائع التجاري والحدية والحدية المخزونة ، والمؤزول دون توقف صناعات كثيرة بوقتاً هاماً ، وفي الوقت ذاته التعويض عن خسارة الدعم الأكبر من الزيادات الجمركية ، وإجراء عقد معاهدات تجارية مع مختلف البلدان الخ .

إن تخصيص اكلاو المعيشة ، خلال السنة ١٩٤٨ ، يجب أن يكون تدريجياً بنية اجتذاب حقوقها في أوائل السنة ١٩٤٩ معروفاً داوياً ، علينا أن نبلغ بأسعارنا المحلية ، في بعضه شهر ، إلى مصادلة أرخص لأسعار أجنبية في أي بلد كان من الشرق الأدنى .

أجل ، أن مجرد إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة يمكنه أن يحدث تدنياً محسوساً في أسعار مشروبات وخائض كثيرة ثماً يعصي أي تخفيض عام في الأسعار المحلية ، وإلى توفد في الاستيراد . ولكنه على الدولة أيضاً أن تصعد إلى التدابير التي تتولى عرضها في ما يلي .

من إلغاء الرسوم الجمركية ، إذا ما صرأ بعد ليلة وضحاها ، يكون من شأنه أن يجر إلى إغراق المصانع التي كان إنتاجها يستفيد من هذه الحماية . فعلياً إذاً أن نمنع انصاعة تعويضات كسيفيق أسعار الكلفة وأن نلغى ، منذ السنة ١٩٤٨ ، الرسوم الجمركية على الماكينات وقطع التبديل ،

والمحروقات ، والمواد الأولية ، وفي الوقت ذاته ان يصر على تخصيص الاحور
تخصيصاً اوج بين ٣٠ و ٤٠ ٪ على اقل تعديل . وسكن سكني ندرت
ذلك واداً ما اخذنا معنى الاعتبار تفاوتاً من بضعة اشهر تنقص بين تخصيص
اكتلاف الميشة وتخصيص لاحور فان التداير لوجب عتادها يدرج ان يوضع
موضع التنفيذ في الاشهر الاولى من السنة اطاره

واخيراً ان التمهيد الفني والعلمي لوضع سياسة التبادل الحر في التطبيق
يستدعي جهوداً متواصلة كثيرة لا يمكن ان نضعها طوال السنة ١٩٦٨

١ - التمهيد في الحقول الفنية التكنيكية والدولية :

يجب وضع تعريفات حركية جديدة ويجب ان تشر قبل ثلاثة شهور على
الاقل من ترويج وضع الشريعة للتبادل الحر موضع التنفيذ . وتصدق هذه
التعريفات الحركية على البلدان حمية التي لا توقع مع لبنان معاهدة تجارية
تعترف فيها بسد الامة الأكثر تفضيلاً . ويستطيع لبنان ان يوجب على
بعض بلدان حرية السياحة وحرية اسياح في شراء . يريدون بنية اقامة
بعض الانسجام في العلاقات الاقتصادية العامة وبنية التعويض عن البحر الكبير
مخصص في التبادل التجاري

ان القانون انساني الذي يشي التبادل الحر يشترط للاستفادة من لاءفاء
الحركية توقيع معاهدة تجارية تعترف للبنان بسد الامة الأكثر تفضيلاً ، وان
هذا لاءفاء في ما معنى البلدان المتاحمة ملحق على منح لمن تقديم تنازلاً او
على تطبيق اتفاقية موقع عليها الكتلة الاقليمية .

٢ - التمهيد في الحقول الاداري :

انه من ضروري ان نزع في وضع هذه السياسة الاقتصادية الجديدة
موضوع التنفيذ بواسطة الادارة اللبنانية الحالية :

ان وزارة الاقتصاد الوطني مهمة لان تكون الوزارة الاولى في شأن .

فيجب ان تمهّر بالمصالح التكنيكية موصى بها في ، تقدم

وعب ان يشرع في وضع الملاكات التكنيكية اعنية خلال السنة

١٩٤٨ وان حجة من عشرة او اثني عشر دكتوراً او حاملين ليسانس في الحقوق او معلم علوم في لاقتصاد يجتازون بواسطة المباراة يجب ان يدعوا ، لمدة اربعة او ستة اشهر ، الى حضور دورس و محاضرات قبل استدعائهم نهائياً الى قسّم الوظائف ومراكز الثقة .

ويجب ان نواجه أيضاً امكانية استدعاء اثنين و ثلاثة من الاختصاصيين الاحانب الى وزارة الاقتصاد الوطني ، ويساعد هؤلاء الاختصاصيون في تدريب الموظفين اللبنانيين في الملاكات التشكيبية

واخيراً يمكن احاق الموظفين التشكيبين ، ملازمة . في منوضيات باريس ولندن ووشطن و في قنصيت العاصمة نيويورك المنعخص في المدرسة لحرّة للعلوم السياسية الدربية وفي مدرسة الاقتصاد الدبرية ، وفي الجامعات الاميركية

ومن جهة ثانية ان مصالح الدولة اسكثيره التي نه في مرفقة السياسة الاقتصادية اللسانية سيعين لها اختصاصيون ومطوفون من الملاكات تشكيبية الفنية :

يتوجب ان يكون للبنان ، في اوائل السنة ١٩٤٩ ، دارّة اربية فعالة وجديرة بمراقبة سياسة لبنان الاقتصادية الجديدة .

٣ - التجهيد في حقل الموارنة

ان مشروع الموارنة اللسانية لسنة المادية ١٩٤٩ وان كامل لاصلاح الضرائني واصلاح الموارنة المقترعين يجب ان يكونا موضوع درس حدي

وان تصميم التجهيز الاقتصادي والسياحي ، والوراعي ، والدي والصحي والعمراني ، وتصميم الاشغال الكبرى في مختلف الحقول يجب ان يدرسها ويمتددا بغية تنفيذها منذ السنتين ١٩٤٩ و ١٩٥٠

ان تمويل هذه التصميمين سيتم بواسطة صندوق مستقل يحمي من التاثيرات السياسية وبغذى ، بقسمه الاكبر ، باموال وموارد استثنائية : يجب ألا

يتحمل الجيل الحالي منفرداً هذه النفقات التي تستوجب مئآت الملايين من الليرات اللبنانية .

اما الموارد العامة ، ايها ، فعليا ان قسمة النفقات الادارية ، وان تشهد شبكة الصناعات ، و ان تدفع تعويضات اصروف من الخدمة الهامة التي سوف يجزئها وضع مشروع الاصلاح الاداري موضع التنفيذ ، وان تواجه نفقات منتجة كثيرة

ان السنة ١٩٦٨ يجب ان تتميز بتحقيق الاصلاح الاداري الذي سيكون له الاثر الحسن على الموارد العامة . وفي خلال السنة ١٩٦٨ ايضاً سوف يبدآن عهد تخفيض باقي النفقات العامة و رعايا النفقات الحكومية الى مستوى حالة البلاد الاقتصادية وامكانياتها .

وان سياسة الاقتصاد والمالية الانتفاية التي ستبذل ، خلال السنة ١٩٦٨ ، سوف تهيئ لبنان الى تحقيق مصيره وادراك عيانه الاقتصادية الكبرى المرسومة له .

القسم الثالث

اصلاح الدولة

تعريف الاصلاح

قد يعجب البعض من ثمرنا ، في ختام هذا العرض الذي كرسناه للتصميم
الإنشائي للاقتصاد اللبناني ، قسم متعلقاً بـ «اصلاح الادارة والدولة» وهذا ما
يبدو نادر دي ندر ، الى طرح السؤال التالي :
هل ان البحث في الاصلاحات ، «ادارية» وفي هيكل الدولة ، يدخل
ضمن نطاق هذا التصميم ؟

اننا لا نتردد في الجواب بالإيجاب . فالواقع ان اهمية المواضيع التي لمُحِثْ
عنها ، تبدو حيويةً للبلاد قاطبةً . وفي حال الاقتناع بصوابية الآراء التي
عرضناها ، يصبح من الضرورة الماسة تنفيذ «خطة المشاريع» .
غير ان «خطة» كهذه مصيرها الفشل ان لم يُلَبَّأْ الى اصلاح اداري واسع
النطاق والى تعديل في الفهم نفسه لمنطوق العمل الذي يحث ان تقوم به الدولة
والادارة

ذلك ومع شهادتنا عن كل تدعى في السياسة المحلية ، نرى من واجبنا ،
وفي سبيل مصلحة سامية عليا ، ان ندمج في هذا البحث ، لمحةً عن اصلاح
الادارة وعن هيكل الدولة اللبنانية نفسه . وستحاشى بقصد ، في بحثنا
مشكلة اصلاح «ادارة» و«اصلاح الدولة» الدقيقة ، عن الاستدلال في سبيل

١ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٢ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٣ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٤ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٥ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٦ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٧ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٨ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
٩ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .
١٠ - «اصلاح الدولة» من قبل «مجلس» ، ص ١٠٠ .

اساوى المتعدده المتكاثرة ، وسكتفي بذكر وجودها والاشارة الى مدى اتساعها ، هذا الوجود وهذا الاتساع اللذان يعترف بها اولئك الذين استفادوا ، هم انفسهم ، منها ، ويجدر بنا ، ونحن نطرق هذا الموضوع ، ان نحدد الموقف وان نحلل بعض المصادر الاساسية في النظام الحالي .

١ . ان الشعب اللبناني ، وقد بلغ في تطوره مرحلة جد متقدمة ، يعبد من الفير اي ثلاثة آلاف من حملة الشهادات العالية ، مقابل عدد نسبي طفيف من الاميين المتحمسين خاصة في الميادين المسلحة سابقاً . غير ان تثقيف شعبنا المدني والسياسي ، لم يبلع مرحلة تناسب بتقدمها مع تثقيفه الفكري والعلمي ، وان هذه الحالة يظهر اثرها في عدم تفهينا الصحيح لمطروح المسألة العامة وفي حداقاتنا الجديدة في ادارتها

٢ . ان هم . يتصف به ضعف الملاكات السياسية في لبنان ، هو القدر في رجال الدولة . « فالسنة » الذي يؤلفون الملاكات السياسية في هذا البلد ، يقدرون بحدودهم « الانتخاني والسياسي » ، ليس : سدونه من خدمات في سبيل القضية العامة ، ولكن خدمات خاصة يؤدونها الى بعض الاتباع انذين عليهم لقاء . ذلك ، ان يؤمنوا عادة انتخابهم ، واستمرار نفوذهم . ونادراً ما يكون هنالك تساق في سبيل عقد ومهادنة ، ان يوجد مخاضات بين اشخاص لهم ، على وجه التقريب ، نفس العقائد ونفس الآراء .

٣ . ومن اسباب الضعف في ادارة المصالح العامة في البلاد ، بقا . آثار لاقطاعية القدينة ، مدعومة بالنظام الحالي ، من جهة ، وتخلق شكل حديد لاقطاعية من جهة اخرى . فلبعض نواب المدن والمخيمات يحيط من اناس . مسلحين بأقربون باسراهم ، وتقدورهم ان يفرضوا عروة نفوذ اولئك النواب السياسي والانتخاني .

٤ . نصيب الى ذلك ، بقايا آثار اربعة قرون من الحكم العثماني . آفة التوظيف ، المخلات ، المحسوبة ، المراعاة والمديرة ، عدم العصب ، صعوبة تطبيق عقوبات بحق الذين يمكنهم ان يستوسطوا اصحاب النفوذ ، والفكرة الفاسدة ، التي تسود الاندية السياسية والنيابية وغيرها ، عن الوظيفة العامة وادارة المصلحة العامة .

« - وثمنا يزيد في خطورة هذه النقائص الجوهرية في الحياة العامة الثانية ، عدم توفر الفصائل المدنية والسياسية ، او التراخي بها عند الحكم . وقد قال مونتسكيو : « الجمهورية تقوم على الفضيلة » . فكم نحن بعيدون عن مثل هذا التفكير !

٦ : ومن جهة اخرى ، ان سير الاوضاع الاساسية للجمهورية الثانية يرتكز :

أ - على المبدأ الانتخابي والنسبي مع اساءة فهمه واساءة تطبيقه . يزيد في فسادة وحوادث قانون انتخابي معتمد المحافظة كنقطة انتخابية ، والقائمة الانتخابية لعشرة او اثني عشر او سبعة عشر مرشحاً للانتخاب . فهذا النظام الانتخابي ، والمساوي العديدة التي تلازم تطبيقه ، تضع المرشحين والناخبين على السواء ، في مواقف حرجية ، ونعني عاصر مصلحة عديدة وتشجع الفساد والرشوة . فيصبح ما يسمى غشياً مقتصر ، في حالات عدة ، على سيطرة اقوة النقمة وتأثير المال .

ب - على النظام النيابي الذي يسد حلوياً من احزاب سياسية منظمة وهو يقتصر على مملأة النواب للحصول على استقرار وراي راسل ، وعلى التبادل بين النواب في المراكز الوزارية .

ج - على جهل مبدأ الفصل بين السلطات في التطبيق العملي والسلطة التشريعية تؤثر تأثيراً كبيراً على السلطة التنفيذية .

ان نتائج هذه الحال المؤسفة جداً .

١ : فتخبط البلاد ، وهي ترى نفسها منجدة عن قيادة مصالح المجموع ، لا تعود تهتم بها .

٢ . قد زيد عدد موظفي الدولة اكثر من ضعفه ، طيلة الاربع سنوات الاخيرة . وذلك ليس بقصد تأمين حسن سير ادوار العامة ، ولكن ارواء لقليل رجال السياسة في ابرار نفوسهم وتوطيت من هم في حماهم ، واكتساب انصاع لهم ، في مختلف درجات الادارة

وفي الوقت نفسه ، حصلت ترقياتٌ سنائية عديدة ، طالت على مستحقيها بوجه خاص وذلك ارضاء ايضاً لبعض الساسة .

٣ : سوء ادارة الحرية العامة والدوائر الاقتصادية ، وبوجه عام ، جميع دوائر الادارة وقتا يتم عمل في مختلف هذه الدوائر بدون تدخل النواب او غيرهم مثلهم قائلين سياسى . ونؤكد لا نحتاج الى الاشارة الى ان حالة كهذه اذا استمرت تعود اسلاد حتماً الى مهوي الفوضى والدمار .

لقد حان الوقت ان نخرج من جهودنا متحورث ونحدث رد فعل عتيق فنقيم اصلاحات اساسية تشمل حتماً الادارة والنظام الاساسى للدولة .

الفصل الرابع عشر

الخطة الانشائية في اصلاح الادارة

لا يستمع لبنان بـ «ادارة» ودور فية خليقة سلك متطور، هو مصدر اشعاع بعلم والثقافة. فملاكات الادارة فيه غير منظمة، استوجب انتقادات خطيرة من رعايها مختلفة

١ : من ناحية العدد :

في لبنان موضوع يعدل عددهم ضعف ، هو بحاجة اية
فامسد عصفاء المصور الديني مونة عام ١٩٦٦ في تقريره المؤرخ في ٧
كانون اول ١٩٦٥ ، حددت اناطفا عن عدد الموظفين في لدا ، وعن اسمه
مرتفعهم في ميزانية العامة عن السنوات اشر لاحيه
وعن نشر هذا الجدول في ما يلي :

السنة	عدد الموظفين	علايين الليرات	الرقم
١٩٣٧	٣ ٩٧٤	٢ ٤٤٩ ٦٢٠	٢٣
١٩٣٨	٣ ٩٠٢	٢ ٨٤٣ ٢٢٩	٢٦
١٩٣٩	٤ ٠٠٥	٣ ٠٦٢ ٧٨٣	٢٧
١٩٤٠	٤ ١٤٥	٣ ٠٧١ ٧٠٠	٢٨
١٩٤١	٤ ٢٣٩	٣ ٩٣٢ ٦ ٦	٢٨
١٩٤٢	٤ ٩٩٢	٧ ١٤٩ ٩٤٧	٣٠
١٩٤٣	٥ ٦٩٩	٩ ١٢٥ ٠٤٤	٣٢
١٩٤٤	٦ ٨٩٢	١٦ ١٣٧ ٩٣٥	٣٧
١٩٤٥	٧ ٢٧٩	١٧ ٦٧٣ ٠٢١	٣٠
١٩٤٦	٧ ٨١٠ (مردود)	٢٩ ٣٢٢ ٠٠١	٣٠
	٣ ٥٢٠ (الاحسن)		

ويجدر ان نضيف الى هذه الارقام ، وفقاً لما في التقرير المذكور ،
عدد موظفي اسوانز لمسئلة المستحدثة (الاعاشة ، الفرع التجاري ، مشروع
الحرس سنوات ، اليانصيب وطني ، صحران التعاونية) في ٨٣٠ موظفاً ، مما
يرفع مجموع الموظفين الى ٨٦٤٠ موظفاً ، عدد الجيش وموظفو المصالح المشتركة
(ومنهم تقريباً ٥٥٠ موظفاً لبنانياً في الحارث) .

وهكذا يصح عدد الموظفين حالياً في لبنان ١٣٠٠٠ موظف منهم ٩٥٠ تقريباً من المدنيين. وهكذا زى انه في خلال عشر سنوات قفز عدد الموظفين من ٣٦٧٤ الى ٨٦٤٠ استثناءً ، اصح المشتركة ، ثم بشكل زيادة تعدل ١٣٠ في المائة . وفي خلال الخمس سنوات لآخيرة وفي شد ايام الحرب د عدد الموظفين اكثر من ضعفه ، مستقلاً من ١٢٣٦ في سنة ١٩٤١ الى ٨٦٤٠ في سنة ١٩٤٦ انه في السنة ١٩٣٩ كان في خدمة الدولة ٤٠٠٥ موظفين ، كان بينهم الف موظف يريدون عن الحاجة ، عاد عندما ان افدواثر التي احدثت حديث بالادارة اللسانية ، والدواثر التي وجدت خلال السنوات لآخيرة ، والتي قد تبقى - تتطلب ٦٤٠ موظفاً ، استطيع القول به يوجد حالياً في خدمة الدولة ٥٠٠٠ موظف يريدون عن الحاجة .

٢ - من جهة اخرى

تدير هذه الادارة بمقدد للملاكات العلمية وقدان يسكد يكون ما . فمقيلون جداً هم الموظفون الذين يشهد عليهم للاضطلاع بجهة او للقيام بتحقيق مهم حياً يفترضون الى المؤهلات العلمية والثقافية التي تمكنهم من بحبة الامور الصواب . ولدا يسكد صندا للجهود الى نمين طائير من المواطنين ، تطل هي ايضاً عاجرة عن تذليل الصعوبات ، لا اذا كان يقصد من تشكيلها دهن القضية لا اكثراً ولا اقل .

٣ - من جهة اسفل

ب الوطائف العالية في الادارة ، كالمديريات والمشيخات العامة ، والمشيخات ، ومركز رؤساء الدواثر ، وسكفو واحد . ان العصب اعرك في هذه الادارة ، موكل الى شخص ليس بينهم لا عدد ضليل جد من انخروا العلوم العليا التي تؤهل للاضطلاع بالمسؤوليات اسكبرى .

٤ - من الناحية الاخلاقية

اصاب هذه الادارة حزاب وفساد من حراً . امس خلاص امياسية التي

(١) اثرها في لعصل الخامس الذي سبق الى ضرورة تحقيق سريع بعدد الموظفين يتناول ثلاثة آلاف منهم .

افضت الى ترقية استثنائية والى تعيينات موظفين أخذوا عتاً من الشوارع والمقاهي - في مراكز عالية في الادارة - وقد عين أيضاً بالطريقة المباشرة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، موظفون في مراكز تفوق مدرجتهم المركزية التي يشغلها ، منذ ١٥ و ٢٠ سنة مهذبون او غير مهندسين من حملة الشهادات العالية وفي حالات عديدة ، حصلت ترقية استثنائية من ٦ و ٨ درجات . واحيراً توصل بعض الموظفين الى التقدم بسرعة في جميع الجهود وحصلوا على ترقية من ١٠ و ١١ و ١٢ درجة خلال لشر سنوات لاحية . غير انه ان كان بعض الساسة الماديين نجحوا في تعيين عبيد في مراكز حسنة ، وساعدوا على الترقية الاستثنائية ، فمئات ربح من التدمير والحيبة تصنف في جميع الدوائر .

ان الموظفين ، علىيتهم ، لا يبدوون نشاط في عملهم ، متعبرين انفسهم مضمونين ، او على الاقل غير حاصلين على طاعات كافية لانقة . ان هذا العرض الموحى يسمح بختاماً ان يقدم التدبير الاحلالية التالية . - صرف . - موظف لا وثقة منهم ، وذلك باقرب مهلة ممكنة ، معها بانف التصفية المالية التي لا بد منها في حالات كهذه . تعيين اختصاصيين ، وهن للقيام بالاعمال التي تتطلبها اذرة متخصصة حديثة . اعطاء هؤلاء الاختصاصيين الرتبة التي يستحقونها بالنسبة الى شهادتهم ومقدرتهم والدور الاساسي الذي سيمثلونه في الادارة لمقابلة تحديد قانون لموظفين وتطبيقه بمخاضهم ، وخاصة ، فيما يتعلق بالاطاعة المشددة وبالترقيات و اعطاء كل شخص المركز الذي يستحقه واصلاح الاخط السابقة على ان يكون لهد الاصلاح . معول رجعي تطبق مؤتمه على السنوات السبعة واث سنو صير الطوق لعملية التي من شأنه ان تمكن من تنفيذ هذه التدبير وفق للترتيب التالي :

اولاً وضع نظام لموظفي الملاكات الفنية و اصلاحه

ثانياً : نظام موظفي الملاكات الادارية .

ثالثاً . إيجاد طرق التمييز بين موظفي هذين للملاكين .

رابعاً . الطريقة المتوجب اتباعها لاصلاح اذرة وهي تتضمن .

- أ- صرف إلى ٥٠٠ موظف الذين لا فائدة عنهم .
ب- إعادة النظر في درجات الموظفين المحتفظ بهم .

أولاً : نظام موضعي الملاكات القصة

على المقيمين ان يكونوا عماد الادارة البنائية .

قد مدت لهم المدة على اتق الدولة حديثة واتممت بدحة صحح
معها من المستحيل على موضوعي اثر حصصهم - نفدوا لهم التي سكفورا
تعيد لهم كسلت ويهم الاصعب لادارية وطال لهم في اخره
ولد سمع من لحتهم رشاء هيئة من الفسيف ولاحصا حيين في مختلف
دوائر الدولة .

344

شرح من جاء الى عدد من المجدين (معه) على وجه التقريب
موجود حاليا في خدمة الادارة ايكن تقريره بعد ادرس تاريخه وثلاثين
تقريباً ايوح كما بين

[illegible]

١	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٠	١٤٠	١٥٠	١٦٠	١٧٠	١٨٠	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢٢٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٠	٣١٠	٣٢٠	٣٣٠	٣٤٠	٣٥٠	٣٦٠	٣٧٠	٣٨٠	٣٩٠	٤٠٠	٤١٠	٤٢٠	٤٣٠	٤٤٠	٤٥٠	٤٦٠	٤٧٠	٤٨٠	٤٩٠	٥٠٠	٥١٠	٥٢٠	٥٣٠	٥٤٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٧٠	٥٨٠	٥٩٠	٦٠٠	٦١٠	٦٢٠	٦٣٠	٦٤٠	٦٥٠	٦٦٠	٦٧٠	٦٨٠	٦٩٠	٧٠٠	٧١٠	٧٢٠	٧٣٠	٧٤٠	٧٥٠	٧٦٠	٧٧٠	٧٨٠	٧٩٠	٨٠٠	٨١٠	٨٢٠	٨٣٠	٨٤٠	٨٥٠	٨٦٠	٨٧٠	٨٨٠	٨٩٠	٩٠٠	٩١٠	٩٢٠	٩٣٠	٩٤٠	٩٥٠	٩٦٠	٩٧٠	٩٨٠	٩٩٠	١٠٠٠
١	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٠	١٤٠	١٥٠	١٦٠	١٧٠	١٨٠	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢٢٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٠	٣١٠	٣٢٠	٣٣٠	٣٤٠	٣٥٠	٣٦٠	٣٧٠	٣٨٠	٣٩٠	٤٠٠	٤١٠	٤٢٠	٤٣٠	٤٤٠	٤٥٠	٤٦٠	٤٧٠	٤٨٠	٤٩٠	٥٠٠	٥١٠	٥٢٠	٥٣٠	٥٤٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٧٠	٥٨٠	٥٩٠	٦٠٠	٦١٠	٦٢٠	٦٣٠	٦٤٠	٦٥٠	٦٦٠	٦٧٠	٦٨٠	٦٩٠	٧٠٠	٧١٠	٧٢٠	٧٣٠	٧٤٠	٧٥٠	٧٦٠	٧٧٠	٧٨٠	٧٩٠	٨٠٠	٨١٠	٨٢٠	٨٣٠	٨٤٠	٨٥٠	٨٦٠	٨٧٠	٨٨٠	٨٩٠	٩٠٠	٩١٠	٩٢٠	٩٣٠	٩٤٠	٩٥٠	٩٦٠	٩٧٠	٩٨٠	٩٩٠	١٠٠٠

متر و ط ۱۱ - ۲

لا تتم بيني وبين الملاكات العلية . وراية المسرة . هم . اربعة . مة في
بعض المدن . مد قرب وبع . وشمس غاي . يوم غروب حمرة المدن المنظمه
وبعد برهن الاحترار على انها مد . فسم . كثر من الضبابات وتعد
سافر على السلم والمحورية . وفي بلد صغير كل . ماضي كثر من غيره
لا حرج في شدة وبلد حلات . يكون انصاف لمباراة الطريقة وحيدة
الاحمره . التي تنسج من شدة هينة من الفس . ذوي المقدرة والحدارة .

1994

يمكن تخفيض الخطورة العامة لنظام موصفي الملاكات العوية الذنم اماماً
على مد التمييز بالمداواة على الوجه الثاني .

يتضمن التسلسل التالي ٥ فئات و ١٣ فئة حلال التي تتعلق بوظائف الرئيس ومئات الرئيس والذين انتموا لدى المحكمة العليا وعلى سبيل المثال يقترح الاسم الآتي لرتب موظفي الملاكات الفنية ومراتبهم

۱. راجع المحتوی، ص ۱۶، در کجای آن است؟ هیچ وزارت دولتی و خارجی و هیچ
از کتب که به آن اشاره شده است.

المرتبة	الدرجة	العدد	الوظائف	الراتب في الملا
٨٠٠	وحيدة	١	رئيس المحكمة العليا (التمييز)	خارج الملا
٧٥٠	وحيدة	٢	نائب رئيس المحكمة العليا (التمييز)	خارج الملا
		١	مدعي عام لدى المحكمة العليا	
٧٥٠	اول	٦	قاضي في المحكمة العليا (التمييز)	١
٦٧٥	ثانية	٦	محام عام لدى المحكمة العليا	
٦٠٠	ثالث	٦	رئيس محكمة الاستئناف	
		١	مدعي عام لدى محكمة الاستئناف	
		٦	رئيس محكمة البداية في بيروت	
		١	مدعي عام في بيروت	
		—	محيط وزارة في الملاحات الفنية	
		—	وزير مفوض مطلق الصلاحية	
		—	رئيس المحققين في الملاحات الفنية	
		—	(رئيس المحققين * رئيس الملاحات الفنية)	
		—	مستشار في التجارة البحرية	
٥٥٠	رابع	٢	محام عام لدى المحكمة العليا	٢
٥٠٠	ثانية	١٢	محام في محكمة الاستئناف	
٤٥٠	ثالث	١	محام عام لدى محكمة الاستئناف	
		—	رئيس محكمة في الملاحات	
		—	نائب رئيس في بيروت	
		—	محام مفوض - نفس عام	
		—	مفتي (مفتي ممتاز مفتي ممتاز)	
		—	مدير مكتب التجارة الخارجية	
		—	مساعد اداري للملاحات الفنية	
٤٠٠	اول	—	نائب او قاضي تمييز في بيروت	٣
٣٦٠	ثانية	—	مفتي الملاحات	
٣٧٠	ثالث	—	(مفتي * مفتي * مفتي)	
		—	سكرتير مفوض قس	
		—	سكرتير التجارة الخارجية	
		—	قائمقام - أمين سر محافظة (في الملاحات الفنية)	
٣٨٠	اول	—	قاضي محام - قاضي محام - محام مدعي عام	٤
٣٤٠	ثانية	—	قاضي تمييز خارج بيروت	
٣٠٠	ثالث	—	محام اختصاصي للملاحات الفنية	
		—	(محام مفتي - محام مفتي)	
		—	سكرتير قضا في الملاحات الفنية	
١٧٥	وحيدة	—	اختصاصيون متدرجون في مختلف الملاحات الفنية	٥

٢ - وقد رفعت المرتبات بصورة وافية بغية تشجيع المبعين الصالحين في تقديم ترشيحهم وهكذا فان سلم المرتب يبتدىء بـ ١٧٥ ل. ل. كمرتب اساسي ، ما عدا القضاة الذين يقبضون بـ ٢٠٠ ل. ل. ويستوفون في الحد الاعلى ٢٥٠ ل. ل. ام رئيس المحكمة العليا فيتقاضى مرتبا بـ ٨٠٠ ل. ل. يتبادل مع مرتب رئيس المجلس اللىلى ورئيس مجلس وزراء ..

٣ - يتسنى الاختصاصيون في آخر درجة من سلم لمرتبات ، لاني الحالات التالية :

- اعضاء اسلك التعليسى ، حائزين على رتبة استاذ في جامعة و في مدرسة عليا .

ب - الاختصاصيون في دروعهم ، المعترف لهم بتخصصهم ، و حائزون من جهة اخرى ، لمدة ٢٠ سنة على الاقل ، على رتب حاكمية تؤهلهم لاملأ الوظائف العالية .

ج - طلاب مدارس التحصيل الكدرى القدرى ، الذين يمكنهم الاندماج بعض درجات متقدمة ، معين في النظام .

د - الاختصاصيون الذين لهم خبرة ٥ او ١٠ او ١٥ سنة ودرجة الابتداء معين بقانون)

هـ - الادويون في المراتب الذين يمكنهم لابتداء بدرجة و درجتى ترقية وفقاً لما يحدد في شروط المباراة .

و - المرشحون للوظائف السياسية والفصلية ، الذين حازوا نجاح المباراة لوظائف سكرتير وملحق في المفروضات ، وقصل و نائب قنصل .

والذين يكونون ملغوا سنوا معينة - ٣٠ - سنة كاملة على الاقل - ومارسوا سنوات وامتياز لمدة خمس سنوات في آخر نظام ، مدة تلمذة او التدريس او شغل و صيغة رئيس دائرة في الادارة الثانية او في درجة كبرى اخرى ، يمكن تسييتهم وتعيينهم مباشرة في وظائف قنصل او سكرتيرية ، ووضعية من الدرجة الثالثة .

٤ - ان الترقية بالاقدمية تجري من تلقاء نفسها بمعدل درجة كل اربع سنوات ، وفي حال عقوبات تأديبية ينوقت معيها .

تحدد الترقية بالاختيار بدرجة واحدة على الأكثر كل ثماني سنوات . ولا تدخل السنوات الست الاولى في حساب مدات الترقية بالاختيار ، لان هذه المدات ، لا تسري الا بعد بداية السنة السابعة في خدمة الادارة

ح - بقرار الترقيات لمجلس المليب للملاكات الفنية وبشكل لكل دورة وزارية (او مجموعة دوائر) انهيون رؤس الدوائر ، اعضاء هذه المجالس فيقرر ترقيتهم مجلس الوزراء او لجنة وزرارية محتلفة من موظفي الملاكات الفنية برئاسة رئيس الدولة ، تألف من اربعة موظفين يختارون من اعلى الدرجات في الملاكات الفنية ، ويشترط ان لا يكونوا من الادارة التي ينتمي اليها صاحب العلاقة

د - تشكل لجنة من اربع فروع في الملاكات الفنية على اقرار المجالس التي تقرر الترقيات .

.....

١ - تم في احدى هذه المود هو ملاكات فنية اذ من هم في خدمة دولة او اذ كانت مدد ٣ ب ١٩٣١ وتكشف به حاجة بدرس مدات لموظفي المبيعات من اول ياول ١٩٣١ ، فصار في امكانية تشجيعهم

٢ - من الموظفين ، عدا الذين حددوا منهم بين البعثين في ادارة وزارة الشؤون الخارجية ، من عينوا بصورة مؤقتة في وحدات سياسية وقصيلة ، لا يحاول في عداد موظفي املاك لهي ، ويقعون حاضرين لشروط المرسوم الذي عينوا مؤقتاً وجبه ، ويحتفظون بمرتبهم المقرره في المرسوم المشار اليه . وتشكل لجنة خاصة تلتزم خلال الشهر الذي يعقار تطبيق نظام موظفي الملاكات الفنية بدرس ملفاتهم واختيار من يحتفظ بهم وقتاً .

٣ - تطبق حكماء النظام الجديد ويكون لها مفعول رجعي ابتداء من اول كانون الثاني ١٩٣١ ، وهو التاريخ الذي يسكن كل موظف ان يطالب بجمه المكتسب منذ بدايته وتجرى اعادة تصنيف موظفي الملاكات الفنية على الاسس التالية

- لكل موظف الحق بالترقية بالاقدمية درجته واحدة في كل اربع سنوات تبدأ من اول كانون الثاني ١٩٣٩ . لم تتحدد بمحدد تدابير تدرجية
ب- ان كل موظف من مند اول كانون الثاني ١٩٣٩ في درجة اعلى من التي له حق بها وفقاً للاحكام السابقة يعاد الى الدرجة التي كان يحق ان يشتد بها وفقاً لاحكام النظام الجديد .

ج- ان كل موظف بال ترقية استثنائية بين اول كانون الثاني ١٩٣٩ واول ايلول سنة ١٩٣٩ لا يمكنه الاحتفاظ بسوى درجتي ترقية . هذا ان لم يكن ، وهو في خدمة الادارة خلال السنوات المشر السبعة لاول كانون الثاني ١٩٣٩ ، لم يستفد مدة هذه احقة من اكثر من درجتي ترقية . ففي هذه الحال يمكنه الاحتفاظ بثلاث درجات ترقية بين ١-١ ١-٣ و ١-٩-٣٩

د- ان كل موظف بال ترقية استثنائية بين اول ايلول ١٩٣٩ وتاريخ تنفيذ نظام موظفي الملاكات الفنية الحاضر ، لا يمكنه ان يستفد بسوى درجتي ترقية ، هذا ان لم يكن ، وهو في خدمة الادارة خلال السنوات المشر السبعة لاول كانون الثاني ١٩٣٩ ، لم يستفد مدة هذه احقة من اكثر من درجتي ترقية . ففي هذه الحال يمكنه الاحتفاظ بثلاث درجات ترقية بين اول ايلول ١٩٣٩ وتاريخ تنفيذ نظام موظفي الملاكات الفنية .

هـ- على كل حال ، لا يمكن ان موظف من الملاكات الفنية الاحتفاظ بدرجات ترقية بين اول كانون الثاني ١٩٣٩ وتاريخ تنفيذ نظام الملاكات الفنية اكثر من التي يعطيه حقاً بها هذا النظام ، دون تجاوز خمس درجات على الاكثر .

٤ : وفي حالة اعادة التسيق لدرجات الموظفين ، ان الترفيعات و بالاعادة الى درجة دنى ، لا يجري اي تعيين عن القروقات السابقة عن كلا التدبيرين

٥ : يمكن موظفي الملاكات الادارية ان يشاءوا ، بصورة مؤقتة ، والى ان يصار الى تعيين الموظفين الفنيين ، وحائب في املاكات الفنية غير انه لا يمكنهم بوجه من الوجوه الطموح الى لدخول في الملاكات الفنية ، وبذلك لا يمكنهم الاستفادة من سلم المرتبات المقررة لهذه الملاكات .

ثانياً . نظام موظفي الملاكات الادارية

العدد

ان كنا قد رأينا من الصرورة التدقيق في امر تحديد عدد موظفي الملاكات الفنية وتوزيعهم ، ولامر ان يكون كذلك في ما يخص موظفي الملاكات الادارية ، فمن ثريي قيام عدة لجان ، يشكّلها اعضاء قديرون مخلصون ، من المفضل اتقاؤهم من خارج الادارة ، ينصرفون الى تحقيقات دقيقة في سبل تحديد عدد الموظفين الذين لا يستغنى عنهم لحسن سير الدوائر المختصة .

عبر اتنا لتتابع التأكيد انه يجب بصورة عامة تخصيص عدد الموظفين الاداريين حتى النصف ، ويجب ايضاً الاستفادة من هذه النسبة للقيام بعملية تطهير عامة .

اما التدبير التي يجب ان ترافق عملية تطهير الادارة السبائية وتحديداتها فهي التالية

- ١ - وضع لائحة بالدوائر الادارية الواجب الاحتفاظ بها او إلحادها
- ب - توزيع عمل كل دائرة ووضع لائحة بالموظفين الضروريين لتأمين اعمال الدائرة .
- ج - اجراء عادة تصنيف الموظفين المشتمين بها نياً وبخاصة اولئك الذين يمكنهم اشغال مراكز وظائف تتضمن المسؤوليات
- د - انتق. الموظفين بين الذي يجب الاحتفاظ بهم في خدمة الدولة .

النظام

يمكن تاضيع الحطط العامة لمشروع النظام كما يلي

- ١ - يقسم التسلسل الاداري الى ٢١ درجة فقط يقبلها ثلثي فئات وفقاً للمحدول الآتي :

المرتبة	الوظيفة	الدرجة	المرتبة
١	وكيل وزارة في الملاكات الادارية	١ اولى ٢ ثانية ٣ ثالثة	٦٠٠ ٥٥٠ ٥٠٠
٢	مدير عام	١ اولى ٢ ثانية ٣ ثالثة	٦٦٠ ٦٢٠ ٣٨٠
٣	مدير او مفوض عام	١ اولى ٢ ثانية ٣ ثالثة	٣٦٠ ٣٢٠ ٢٨٠
٤	مفوض او رئيس دائرة	١ اولى ٢ ثالثة	٢٥٠ ٢٢٥
٥	رئيس قلم	١ اولى ٢ ثالثة	٢٠٠ ١٨٠
٦	نائب رئيس قلم	١ اولى ٢ ثالثة	١٦٠ ١٤٠
٧	محرر	١ اولى ٢ ثالثة ٣ رابعة	١٢٠ ١٠٥ ٩٠
٨	كاتب	١ اولى ٢ ثانية ٣ ثالثة	٧٥ ٦٠ ٥٠

٢ - وهكذا يتبدى سلم المراتب بـ ٥ ليرة لثانية شهر الى ان يبلغ ٦٠٠ ليرة لثانية كحد اعلى .

٣ : ان درجة الابتداء هي مبدئياً درجة كاتب من الدرجة الثالثة . غير انه يمكن حلة بمختلف الشهادات ، الابتداء بدرجات تحدد وفقاً للشهادات التي يحملونها .

٤ - يمكن الدكارة في الحقوق الابتداء بصفة نائبى رؤساء اقسام من الدرجة الاولى .

ب - يمكن المجازين في الحقوق وحلة الـ M.A من الجامعة الاميريكية وحلة الشهادات المادلة لها الابتداء بصفة نائبى رؤساء اقسام من الدرجة الثانية

ج - يمكن حلة الـ B.A والـ B.B.A من الجامعة الاميريكية (والكالوريا اللبنانية والسورية والفرنسية) الابتداء بصفة محررين من الدرجة الثانية الا انه يحسب منذ التمييز سنة اقدمية لحلة الـ B.A والـ B.B.A .

د - يمكن حملة اسم الاول من اسكولريا وشهادة التبحر انعليا
الابتداء بصفة محررين من الدرجة الثالثة .

١ - يوضع حد اعلى للترقية ، الاول بين العتبي السابعة والحادسة ،
والثاني بين السادسة والثالثة . ويشترط لاحيائه الحصول على شهادات معينة
او النجاح في امتحان لشكل . سارة تحرمه الادارة بلدوخصب الذين لهم ٨
سنوات اقدمية في قتهم .

٥ - يبين الموظفون بطريقة المباشرة .

٦ - تكون الترقية حتمية ، لا اقدمية على اساس درجة واحدة -
١ : في كل اربع سنوات ، ابتداء من ترويج التقييم ويمكن تطبيق هذه
الترقية بسبب عقوبات تأديبية - ٢ : اختيارية بالافضلية ابتداء من السنة
السابعة في الخدمة ولا يمكن ان تتعدى درجة واحدة في كل ثلاث سنوات
خدمة تحسب بعد انقضاء السنة السادسة على التقييم

٧ - يوضع جدول سنوي عام للترقية يقرر في مجلس مشكل من رئيسي
وكلاء الوزارات والمدير العامين وفقاً لمقررات مديري الدوائر السامين بعد
استشارة رؤساء الدوائر .

٨ - يؤمن مجلس تأديبي - يحدد تشكيله و صول المكاتب لديه في
النظام - محاكمة الموظفين وتحديد العقوبات الادارية التي تطبق بحكمهم .
ويكون لتدبير مقترحه اعلاه فوائد عديدة يذكر منها هـ

١ - ان رفع اسم الموظفين يصح ضرورياً بسبب تسدي قوة التقاعد
الشرعية ، والاعتم من رفع اساس المرتب المقترح بواحد ، في الظروف
الحاضرة ، دفع تعويضات غلاء المعيشة الحالية .

والنوصد البريه ذهب ضحية في هذه الحرب ، ويجب التعويض عليه صعب
الى ذلك ان تدبيراً كهذا يساعد في ازالة الفصل العنصر ولاحتفاض بها ؟
الادارة ، لانه يضرب لها احراً يتكسر من ليش بصورة لائقة شريفة

٢ - لميراه تضمن ابتداء افضل الموظفون وتقضي على عديمي الاهلية
الموصى بهم .

٣ - ن تحفيض عدد الدرجات وان الترقية الحثيئة دلاهمية يمكن الموظف الذي لا يتمتع بحماية سياسية من التقدم طويلاً في وظيفته ، ويساعد هكذا في حفظ استقلاله .

٤ - ان مث . حدى علي يحفظ عند وصفى الدرجات الرسمي الموهوبين روح التسامح والميل الصكري ، ويمنع عبر المتعبد من وصول الى الدرجات العالية في الادارة .

٥ - ن تنوع درجات الانشاء وفقاً للشهادات ، بشعاع اختيار الموظفين المتعبد ويعطى سي الدراسة قيسه ويسكنى . الاستحقاق الفكري ، ويساعد في انتقاء الموظفين المتفوقين في مواهبهم وثقافتهم لموظائف الرئيسية .

ثالثاً . انشاء حارق التعاون بين موظفي الملاكين

ان قيام الملاكين الذين ذكرناهما في الباب السابق لا يعني مطلقاً قيام ادارتين منفصلتين تعمل كل واحدة منهما مستقلة عن الاخرى . والملاكين مدعوون الى تنسيق احوالهم ، الآخر والى التعاون بنسبهم وانتلاف . وسيكون لموظفي الملاكات الفنية ، اذ نة سر ومعاونون مرتبطون بالملاكات الادارية .

ان الفكرة التي هيست على الاصلاح المشار به تهدف ، في الدرجة الاولى ، الى امداد الموظفين عامة ، وبصورة خاصة ، وظيفي الملاكات الفنية . عن كل نفوذ سياسي ، ومن ثم تمنح تدخل لموظفين غير الخبيرين بالقضايا الفنية . وللوع هذا الهدف ، يعطى ممالك الموظفين تعيين ، وفقاً لانظمتهم ، استقلالاً كاملاً الى اقصى حد في التعيين والترقية والنظام والعس

أجل ايجب ان يدير الدوائر الفنية موظف من ملاكات الفنية تدوم له لجنة من رؤساء الدوائر غير مدعومة مطلقاً ، بل بالعكس ، هدف هذه حلى في ن يحضر اجتماع هذه اللجنة موصف من الملاكات مدعية ، قد يكون مديراً او مفتشاً او رئيس قلم يقوم بوظيفة مدير سر فيه ومكاتبه ، وهو الخبير بالادارة ، يشير الى المسائل الادارية المقررة في القوانين والانظمة ويرى بوى تنفيذ

وفي بعض دوائر الدولة ن في معظمها ، تكون لأكثريه لساحتها من

الموظفين منتخبة دائماً في الملاكات الادارية وتحتصر مهمة القضاة في بعض
التوجيهات والمراقبة ومن المؤكد ان هذا الاصلاح الصيغ في الادارة سيعطي
نتائج ممتازة وعري تبديلاً اساسياً في الطرق الادارية القديمة

ومن نواضع انه - يجب - خارج هاتين الفئتين الرئيسيتين من الموظفين
الذين تحدثت عنهما ، كانت اخرى من المأموري لمؤوسين ومن غيرهم ككورمي
ابريد وابرق وسرقى الطوق والمشرى وافرود لشرطة والدرك والمساعد
اقتصاديين ، والراسين وفي المساحة ونظار الاشغال عامة ، والمحامين ،
والحش ، والحجاب الخ ...

ولما كان دور هذه الفئات الاخيرة في سير الادارة الادارية اقل شأنًا ، في
الناحية التي تهتمنا ، من الفئتين اللتين تحدثنا عنهما اعلاه ، فنحن لا نعتبر ضروريا
ان ندرس بطيما ههنا .

رابعاً : اصلاح الادارة

اشرنا في ما سبق الى رأينا في ان اكثر من نصف موظفي الملاكات
لادارة حيين لا فائدة لهم وعب ضررهم من الخدمة واقدم بعملية
الاصلاح هذه لمائة في . . . ، نقترح في ما يلي التدابير التي قد يكون
ملائمة لخدمة الحاجات باقل ما يمكن من الضرر .

ويتضمن تنفيذ هذه التدابير المقترحة مرحلتين .
- مرحلة إعادة التصنيف العام وفق نظام الموظفين الجديد المذكور سابقاً ،
وذلك بعبه اصلاح الاعطاء وانظمة الترقيكة وفي سبيل حلال كل ذي حق
المركز الذي يعود اليه .

- مرحلة التثبيت في وظائف التنظيم الجديد المقرر ، وتسريع لموظفين
غير النافعين وبالتالي لمصرين
والآن اليك في ما يلي خصوص الكبرى مقترحات

خامساً : إعادة التصنيف

يجب ان تتم إعادة تصنيف الموظفين بصورة تفصيلية لجميع العاملين في خدمة

الدولة ، مسألة منوية عدلة بقدر الاستحقاق ، غير انها تأخذ بعين الاعتبار
ايضاً ، وعلى قدر المستطاع ، الحقوق المكتسبة

ونحن لو تفحصنا اسباب الازعاج المعنوي المتوي مدواته في اعادة التصنيف
المحكى عنه ، بيننا من الدرجات المعنى من الملاءم الاداري الحالي عديدة ،
وانه يعنى في لاجلها من عدد كبير من الموظفين ، صرفوا السنين الطوال في
الخدمة ولم تظلمهم الترقية الا نادراً جداً . ومن وظيفي هذه الدرجات السفلى ،
أخذ عدد وافر ممن قفزوا قفزات كبيرة في ددرية ونالوا ترفقات وحصص
بدون مبرر لكي يملفوا الدرجات العليا .

من الصعوبة بمكان تقليل الموظفين السفلى اصحاب هذه الفوائد عن غير
حدرة درجات عديدة . وقد تكون ترقية المعلى لحسن الاصرار الناجمة عن
هذه الترفقات الانتائية تخفيض عدد الدرجات . مما يمكن من ترقية الذين لم
يرفقا قليلاً . هذا ، مع العلم انه يجب ، في ان . اعادة هذا التصنيف ، ان
تؤخذ بعين الاعتبار شهودات التي يحملها صاحب العلاقة ونحن قد اردنا
هذه الملاحظات في الملائم الذي وضعه سابقاً .

وهكذا من الموظفين السفلى ذوي ترقيت معرطة يشعرون انهم لا بصورة
نهائية في درجاتهم الجديدة ، وموافق مضمهم درجاتين و ثلاث درجات على
الاكثر . من لموقعون الذين تقدموا تقدماً كبيراً فيستكثرون من ح
ترقيات جديدة . وفضيلة هذه النظام به يعطى قسم من حطب . اعني
ويحفظ لمستقبل .

وبالسياسة تطبق احكام النظام المقترح سابقاً مع معمول رسمي اشدها
من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٤ وهو التاريخ الذي عتق لكل موظف
يطلب بحقه المكسب مدد مدته . ونحري اعادة تصنيف الملاكات لادرية
وهذا للاسس التالية :

١ - كل موظف كان في خدمه في اول كانون الثاني سنة ١٩٣٤
يعاد الى الدرجة التي كان فيها وقت الترخيص . اي في درجة لمعدلة في
الملاك الجديد .

- ٢ . ان كل موظف عين منذ اول كانون الثاني سنة ١٩٣٤ يجب ان يدرج في اسرة انتي كان يجب ان يندى به وفقا لاحكام الملاك الجديد .
- ٣ : ان لكل موظف احدى الترقية بالاقدمية درجة واحدة في كل اربع سنوات منذ اول كانون الثاني سنة ١٩٣٤ ، الا ان كان قد اتخذت بحقه عقوبات تأديبية .
- ٤ . ان كل موظف نال ترقية استثنائية بين اول كانون الثاني ١٩٣٤ واول ايلول ١٩٣٩ ، لا يمكنه الاحتفاظ بسوى درجتي ترقية ، الا اذا كان صواب مدة وجوده في الخدمة خلال السنوات العشر السبعة اول كانون الثاني ١٩٣٤ لم يستفد اكثر من درجتي ترقية . ففي هذه الحال يمكنه الاحتفاظ بثلاث درجات ترقية بين ١-٣٤ و ٩-٣٩
- ٥ . ان كل موظف نال ترقية استثنائية بين اول ايلول ١٩٣٩ وتاريخ تنفيذ نظام موظفي الملاكات الادارية ، لا يمكنه الاحتفاظ بسوى درجتي ترقية الا اذا لم يستفد مدة وجوده في الخدمة خلال السنوات العشر السبعة اول ايلول ١٩٣٩ اكثر من درجتي ترقية . ويمكنه في هذه الحال الاحتفاظ بثلاث درجات ترقية بين اول ايلول سنة ١٩٣٩ وتاريخ تنفيذ نظام موظفي الملاكات الادارية .
- ٦ : على كل حال ، لا يمكن اي موظف في الملاكات لادارية ان يحتفظ بمرجات ترقية بين اول كانون الثاني ١٩٣٤ وتاريخ تنفيذ نظام موظفي الملاكات الادارية تفوق العدد الذي يكونه به لظلم . وهذه سرحدات لا يمكن ان تتجاوز الست على الاكثر .
- ٧ . ان عادة بتصفيف المناهج عن تطبيق التدوير السابقة لا يمكن ان يكون لها اي مفعول رجعي من الوجهة المالية .

سادس : تسريح الموظفين غير الدافعين

يستلزم في وجه هذا المشروع صوت السخط والنفقة ، تصددهم او عدم موافقهم لمعيار حديثا ووسائل حركتهم ودينامية مقاومة منبرج صلاح الادارة هذه شخصيات عديدة وسياسيون كثيرون وسيتفق سيد من الاعترافات المتوقعة من ناحية المادية والناحية لاسياسية

ولكن يجب تحقيق هذا التدبير ، مباح كلف الامر ، اذ هو شرط لازم لكن تقدم في هذه البلاد ولكل تحسين في احوال المدن الاقتصادية والاجتماعية .

ويجدر بنا الانهمل ايضاً المظهر المالي لهذه المشكلة :

هناك اشخاص عديدون يؤكدون - ولكن عن خطأ - ان ليس على بيتان دس عمومي . فهذا التأكيد خاطيء . ان علينا دبتاً ثقيلاً مضطراً للدولة والحريته البنائية العامة مديون بالرواتب والتمويضات التي تدفع لها ، خمسة آلاف موطف لا فائدة لوجودهم . وان ثلث ميزانية الدولة تقرب موقوف على هذه الرواتب والتمويضات . فهل في العالم بلدان عديدة يستمرق فيها اندى العمومي تلك المواردة ؟

ولكن يمكن ادبي . فقولاً الموطفون المقرر تسريحهم لن يرموا في الشارع بين عشية وضحاها . فبعد اجر . التصفيف المقترح آتياً ، يجب العمل على مراحل :

١ - اعادة الموظفين الطاعين في السن على التقاعد ، حتى دس منهم صححوا قضائب تدكر هويتهم .

ب - صرف الموظفي والعجز وغير الصالحين للخدمة سواء أكان من الوجهة جسدية - العقلية .

ج - تعيين الموظفين الذين سينبتون بهاب والذين سينتقط بهم في خدمة الادارة إما لحقهم القانوني او لنجاحهم في المارة .

د - اما في ما يتعلق بالذين سيصرفون حتماً فيجب الاعلان رسمياً بان كل قدخل بشأنهم ، مصيره الفشل المحتوم . ويمكن منح الموظفين المقرر تسريحهم ، علاوة على تمويضات الصرف القانونية ، تعويضاً اضافياً يعادل مرتب نصف شهر من كل سنة خدمة اذا قبلوا ان يتحركوا وطبقتم فوراً ونزادتهم . ففي هذه الحال ، يمكنهم لاستعادة من الامور الثابتة

١ : يقبضون حالاً تمويضات الصرف ومرتب نصف شهر اصافي عن كل

سنة خدمة على اساس المرتبات التي كانوا يتقاضونها قبل اعادة تصنيفهم

٢ : قدرون اسماؤهم على قائمة خاصة تحفظ في دائرة الموظفين ، تطهير

حق الافضلية على غيرهم في حال شغور مركز في المستقبل ، شرط ان يكونوا حائزين على الترويح العلمية والحسنية المطلوبة .

اما الموظفون الذين ، بالوعم من سعيهم بسريحتهم المحترمة ، لا يتكون الوصية من تلقاء . بعضهم ، فيحاولون في الاستيداع وتصرف لهم الدولة نصف مرتب او ثلث مرتب ، وفقاً لمرتباتهم بعد حواء اعادة التصنيف اما تعويضات صرفهم من الخدمة فتدفع لهم بدور ادنى يادة وعلى - من مرتباتهم الجديدة ويكون صرف هذه الفئة من الموظفين تعالين الى الاستيداع بصيغة القربة مرة في كل ثلاثة اشهر على مدة - تين او ثلاث سنوات - ورنه بعد احوالهم على الاستداع ، لحظار عاينهم المعني الى حواء والعمل فيه .

ويجب الاشارة هب الى الضرر الجسيم الذي ينتج عن الاحتفاظ بهم في الدوائر ، فانهم يشغلون لالة الادارية ويعرقلون حزن سير الاعمال ولا يلحى بة فائدة من وجودهم .

ان للاخطأ عنه . ولا بأس في ان تدفع الخربة الدسرية لمدة ثمن الخصم المادي تصرف على مدة - تين او ثلاث سنوات نصف مرتب ثلاثة او ردة آلاف طينلي يعيشون على حساب عيهم يجب ان يتم الاصلاح بهر كالم الامر ، فالهم ان تجتهد لبنان بإدارة سليمة عصرية .

١. بشأن بعض الموظفين الذين سيحتفظ بهم والموظفين الذين يصرفون من الخدمة ، فيجري ذلك وفقاً للتوجيهات التالية :

التسيير في الادارة الدسرية بين عتين من الموظفين

١ - موظفي الدولة الدسرية الاداريين وموظفي امصاح لشركة الذين كانوا في الوظيفة في اول ايلول ١٩٣٩ والذين حققوا بالادارة الدسرية عملا الانفاقات المعقودة لهذه الغاية عند كانون الاول ١٩٣٣

ب - موظفي الدوائر المشار اليها آنفاً الذين عينوا منذ اول ايلول سنة ١٩٣٩

٢ : تبيت موظفي الفئة - ١ - نهائياً مع حقوقهم المكتسبة تا يتعلق بالتصنيف ، المحددة بتاريخ اول كانون الثاني ١٩٣٠ .

٣ : اخضاع موظفي الفئة - ب - للاحكام الاتية :

١ - يُشت حملة احدى الشهادات المذكورة في المقطع « ثالثاً » من النظام في الوظائف المقررة فيه .

ب - ويحري تحقيق بتعلق بالاحلاق والحدارة ، توضع بمده لائحة بالموظفين الذين لا يحملون شهادة غير انهم مقبولون للاشتراك في مباراة الاهلية لاملأ .
الوظائف التي تكون قد بقيت شاعرة في التنظيم الجديد وتقسم المباراة الى فروع مختلفة باختلاف انواع النشاط الادارية . والمائض من الموظفين يصرف من الخدمة .

الفصل الخامس عشر

المشروع الانشائي لاصلاح الدستور

من انبث ان تحاول اصلاح الادارة ، اذ ان تنظيم السلطات العامة في لبنان كما نعرفه ، وما ان لاسباب بعضها تولد دائما النتائج بعضها ، من يحاول الزمن حتى يعود فنعم في الموضي بعضها التي تشه منها في الوقت الحاضر وهكذا نرى ان اصلاح لاداره لا يتم الا اذا رافقه اصلاح عميق في هيكل الدولة وفي تنظيم السلطات العامة

١ - المشكلة الدستورية في لبنان

١٠٠ وقد جلب اعلام ضرورة اعادة النظر في الدستور ، فيجب ان يهدف هذا العمل الى الطيات الاساسية الثلاث التالية :

العزل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
الاستقرار الحكومي او الوزاري .
انشاء نظام ديمقراطي خالص ،

العزل وحده هو ما من السبب في تهيؤه والعدالة

اوضحها في ما سبق ان سيجر الطاء السيلفي في هذا لا يتم لفصل وقادة التوازن بين السلطات .

والسلطة التنفيذية التي ارادتها نصوص الدستور قوية متانة لا تقهرس ، في الواقع ، صلاحيتها الدستورية ، فذبح السلطة التشريعية ليسير عليها وتدخل في كثير من الامور التي تعود اختصاصات الاساسية فيها بسلطة التنفيذية دون سواها .

ان هذا التخلي والتفرق من قبل السلطة التنفيذية هو في اساس فقدان التوازن بين السلطات العامة ، وهو من الاسباب الرئيسية للموضي السياسية التي تشكو منها

ومع ذلك ما من شيء يجمع مبدئياً السلطة التنفيذية من تحقيق اصلاح سياسي لأن الدستور يعطيها صلاحيات واسعة .
والمجلس الشبكي لا يمكنه ان يقاوم ضغط السلطة التنفيذية ، لا سيما اذا كان هذا الضغط سيئاً ، في حال المعارضة ، الى حله .
هذا مبدئياً . غير ان الواقع هو ان اكثر البلدان التي يُعترف فيها لرئيس الدولة بحق حل المجلس ، لا يعمل رئيس السلطة التنفيذية هذه الصلاحية الدستورية الا في القليل النادر .
ويُضرب ذلك الى اسباب ترويجية وتقليدية .

وهناك ايضاً اعتبارات اخرى حتمت تجنب لاحكام المتعلقة بصلاحيات المجلس مدية الفائدة

من الاستمرار في عدم استعمال هذه الصلاحية يؤدي ، في حالات كثيرة ، الى سيطرة السلطة التشريعية ويفسد سير الاداة الدستورية الطبيعي الذي يعوم على توازن السلطات .

اما السلطة القضائية فقد انهارت مكانتها واصبحت من فقط عاهرة من مراقبة شرعية اعمال السلطة التنفيذية وقراراتها ، من هذا بعد اضطراب المتواضع . ويكفي ، للتدليل على تضائل دور السلطة التنفيذية ، ان نقدم المثل الحديث التالي :

قضى مجلس شورى الدولة المسامية بقراره الصادر في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ بوقف اعمال هذه في احد المقدرات بفتح شارع جديد ، فاستمرت الادارة وبشرت الحكم منذ ١٦ كانون الثاني كأن قرار مجلس شورى الدولة لا يعنها مطلقاً .

ان فقدان التعاضد بين السلطات امامة الثلاث ، قضى حياً ويجاد دوا . له في تعديل النظام الدستوري .

الاستمرار الحكومي او الوزاري

باعتراض البعض الذي يقر بأن السلطات التنفيذية والنشرية غير ان هذا التوازن مفقود عندنا .

ان النظام السياسي 'مساء' المهم والتطبيق لعدم وجود احزاب سياسية تقوم على مبادئ وعقائد محددة

ولذا ترى النواب يبدأون للحصول على الوظائف الوزارية او على انصافات وامتيازات لمصلحة بعض الافراد في سبيل تقوية نفوذهم السياسي والانتخابي او في سبيل الربح المادي لا اقل ولا اكثر.

ولتحقيق مطالبهم ، يهددون الحكومة بحجب الثقة عنها
١٢ انه لا يمكن إشباع نهمهم ، تبقى الوزارة تحت ضغطهم المستمر ، كما يؤدي الى اضطراب وداري مزمن به نتائج مؤسفة أهمها : عجز السلطة وخرق القوانين والادامة ومضاعفة عدد الموظفين ، والتدقيقات الاستثنائية ، وسوء الإدارة . . .

ولا يمكن مداواة هذه لعل وتشديد دائرة ضجيرة لمصالح المجتمع اللبناني الا بتعديل النظام الدستوري.

انشاء نظام ديمقراطي في لبنان

من المعروف ان لبنان يؤلف جمهورية ديمقراطية ولكن المراقب المتنبه يدرك صعوبة بناء النحل من الديمقراطية الا الاسم .

فقد الاقطاعية في بعض المناطق ، والنظام الاستعالي العبد ، ولرشوة وانس ، كلها تحمل من نظاما استعالي وانتشلي مسجاً ريثاً للصلوة ابدية وقرابية الصحيحة .

والعوض الادارية وتدير الاموال العمومية واسياسة حكومية لمسيطرة الخدمة . مصاح النواب الشخصية ومصالح فاخبيهم ، هي النتائج الطبيعية لهذا الفساد والمسخ .

ونقد يبين بوضوح الاسباب الجوهرية لهذه الحال ، وهي -
سيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ،

- عدم استقرار الوزارات المزمين ،

- انحصار السلطة القضائية بسلطتين تنفيذية والتشريعية .

المهم اذن ان نوجد نظاماً للدولة يمسد الى السلطة التنفيذية المكانة

والسيادة الصورتين لممارسة الحكم ، ويمكن من تخيل الرأي العام ثقيلًا صحيحًا
فعلًا ، ويضمن استقلال السلطة التشريعية .

وفي سبيل الوصول إلى اختيار هذا النظام ، سنقوم بدراسة النظام
الديمقراطية المطلقة في مختلف البلدان

٢ - الأنظمة الدستورية الديمقراطية

نودّ بادئ ذي بدء ، بتحديد معنى الحكم الديمقراطي ، لأن هذا الشكل
من الحكم يتمّ اليوم واحدًا من الطرق اثنين في تنظيم الأمم البري
وديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب الذي يعبر عن رأيه الشعبية
بالتصويت تجري في فترات متعاقبة التقرب ووفقًا لما ييسر عتاه

فأداة الشعب الذي يشكل أهم مصدر كل سيادة وكل سلطة
يعبر عنها ما ، إشارة بالتصويت شخصية تتعلق باقتراح القوانين وتصديقها
وبالقرارات السياسية الكبرى ورفض السلطة التنفيذية ، وأما بواسطة
الممثلين الذين ينتخبهم الشعب في فترات منتظمة ويكفون برادوة سلطاهم
ففي الحال الأولى يكون نظام الحكم ديمقراطيًا ، شرًا ، وفي الثانية ديمقراطيًا
ديمقراطيًا تشيبيًا .

إن النظام الأول وهو شعب في سويسرا وجمهورية في الولايات المتحدة
يذهب البلدان التي بلغت في تطورها السياسي شأنًا بعيدًا ، ووجهه عبر
مؤتلف مع العقلية للبابية ، لأنه إذا أردنا تطبيقه فورًا في جميع
أصواته .

أما النظام الثاني فهو الأكثر انتشارًا اليوم وخامس وفق تطبيقنا لاجتماعي
والسياسي بعد أن تدخل فيه بعض التصحيحات التي تشير إليها فيما بعد .

إن تنفيذ القرارات التي تتخذها الإرادة الشعبية إما بالطريقة المباشرة و
عبر المباشرة توكلها هذه الأداة نفسها إلى سلطة تنفيذية يدرس تنظيم
وصلاحياتها إشكالًا مختلفة تتوقف ، بصورة خاصة ، عند ثلاثة عناصر منها :
النظام الحزبي ، والنظام النيابي ، والنظام الرئاسي

في النظام الحامشي

تفاد السلطة التنفيذية بمساعدة من الأشخاص يارسونها محتمين تحت
اشراف الشعب وفقاً للنظام المباشر الموضح سابقاً

اما النظام النيابي

فيتضمن سلطة تنفيذية «صادرة» عن مجلس ينتخبها الشعب لاجل تمثيله .
فهو اذن مسؤولة تجاه مجلس يجب ان تتعاون معها بفضل توازن بين السلطات
ينص عليه الدستور او تقره الاساليب والتقاليد السياسية

والنظام الرئاسي

يكرس مبدأ انفصال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن
بعض انفصلاً تاماً ويوجب على كل منها ان تكون رادعاً فضلاً عن الاخرى .
وفي هذين النظامين الاخرين يكون رئيس السلطة التنفيذية شخصاً
حديداً معلوماً بينه وبين رئيس الدولة
توانا فنزل حان ، وفي يخص بيان النظام الاول للاسباب المشروحة
اعلاه والتي تطلق بحكمه المباشر ، ونقدم درساً من تعاون فيه بين النظامين
لتبيين : النيابي والرئاسي .

* * *

النظام ديموقراطي

يفترض مبدأ توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فهذان الامامان
مرتبطان ارتباطاً وثيقاً يتوقف على تعاونهما مع النظام النيابي .
هنا ، من جهة ، رئيس دولة غير مسؤول يعين اعضاء ودررة مسؤولة من
اختصاصها «المجاد الافكار الحكومية» ، وهذا حق قيادته سياسة البلاد وادارتها
وهذا ، من جهة اخرى ، مجلس نيابي يجب على الحكومة ألا تدخل في خلاف
معه ، فتحكم ضمن نطاق السياسة التي تحددها الاكثية النيابية مع الاحتفاظ
باستقلالها في مبادراتها واعمالها .
ولتنظيم التعاون بين السلطتين ، يقتضي البدء بحصر صلاحياتهما وتحديد

التفويض الذي لكل واحد منها على الأخرى . من صلاحيات المجلس ، وهو يمثل الإرادة الوطنية ، أن يحدد للحكومة - وأعضاؤها على السبيل رؤس - الأكثرية النيابية - السياسة الواجب اتباعها . ويكون ذلك بموافقة على المنهاج الوزاري وعلى بيان الوزارة التي تم تأليفها ، وعلى أية سياسة جديدة ترسمها نفسها ووزارة في الحكم .

ومن صلاحيات المجلس أيضاً الحق في مراقبة أعمال الحكومة بواسطة أسئلة واستجابات ومناقشات في سياسة الحكومة لمسألة التصويت على بعض القوانين ، أو بواسطة تحقيقات نيابية وغيرها من وسائل المراقبة الفعلية . وبإستطاعته إسقاط الوزارة التي لا تعقب المنهاج الموافق لإرادة الأمة . ولا تستطيع الوزارة البقاء في الحكم إذا لم تكن حاصلة على ثقة المجلس ويمكن الحكومة بدورها أن تشمل تفويضها على إدارة النيابة بأن تلجئ ، أي الشعب السيد فمثل المجلس أو المجلس التي تناف منها فأمز أهل صلاح قوي بين يدي الحكومة . ويحجب عليها لا تستعمله إلا في حال الضرورة القصوى بالالتقاء إلى الأمة . وذلك لا يتم إلا بموافقة رئيس الدولة (وموافقة مجلس الأعلى في البلدان ذات المجلسين التي لا يخضع مجلسها لهذا إلى الحل) .

وهكذا يرى أن السلطاتين تتواردان تقرير في أسطى النيابي ، فلا تسيطر واحدة منهما على الأخرى بصورة عسيرة . وتتعاون وحسب بينهم ، وبطل رئيس الدولة الدولة لهذه الآلة الدستورية .

أما النظام الرئاسي

أو المؤقتي فينحصر في هذا : تعجبون .

« رئيس وأمر الكونغرس » والمؤثر ورئيس « هم يتفادون السلطة ويتعادلان في العباد وفي لوقع ، مما يعني لمجلس أسبق ، في النظام سابق ، وهو يفت درجته أسبقية بين حكومة ، شيء من التعصب وسيطرة طمس - وهذا ، أحد أي القبول أن « الدولة هي المجلس » .

والنظام الرئاسي يتميز إذن بانفصال دقيق بين السلطة التنفيذية والسلطة

اشريعية . فالرئيس ، وقد تقلد سلطانه مباشرة بواسطة انتخاب شعبي ، يقوم وحده بالمهمة التنفيذية ويجمع بين وظيفتي رئيس الدولة والحكومة في النظام الديني

ما المجالس التشريعية فهي تملك سلطة التشريع وحده ، مع بعض الصلاحيات في مراقبة السلطة التنفيذية و التدخل بشؤونها ، غير ان حق الاعتراض « الفيتو » لدي يملكه الرئيس او حقه بالمبادرة بطريقة النداءات يحدان من نشاطها ، كما عد منه ايضا المراقبة التي تخويزها المحكمة العليا عن دستورية القوانين وشرعيتها .

وهنا نرى دور السلطة الثالثة . و السلطة القضائية ، التي تحد وتراقب السلطتين الاولىين ، غير انها في الوقت نفسه تتأثر بهما بفضل ما للرئيس من حق في اختيار قضاة المحكمة العليا وما للمعتمر من امكانية في تعديل تشكيل هذه المحكمة .

وهكذا ومن الصلاحيات التي تمنح بها كل سلطة غسكها من ان تقف حاجزا رادعا في وجه السلطتين الاخرتين دون ان تثل حركتهما .



ولاجل ايضاح النظريات العامة السابقة ، سنحل في ما يلي تحليلا سرييا سير النظام الرئاسي في ولايات المتحدة .

السلطة التنفيذية

في الدولة الرئاسية يحكم رئيس السلطة التنفيذية مباشرة ، لا يعاونه مجلس وزراء ، موزول وان ما تعق على تسميته " مجلس وزراء " ليس هو في الواقع سوى مجموعة اعداوين وامه . سر الرئيس الذين يعد الى كل واحد منهم باحدى بورارت او المصالح .

وامتد سر الدولة هؤلاء الذين ، وقد آ لوج وبع دستور الاميريكي الموضوع عام ١٧٨٧ ، كان عليهم ان يكونوا مستشارين للرئيس بدون ان يتستوا باية سلطة خاصة (دستور الاتحادى المؤرخ في ١٧ ايلول سنة ١٧٨٧ ، الفصل الثماني الذي الحادى عشر) ، انتزعوا منه صلاحيات تحمل مهم

رملاء له لانه ليس باستطاعة الرئيس ان يطلع عملياً على شؤون جميع الوزارات .
ان اماء السر الاميركيين اصبحوا وزراء حقيقيين ، لا يفرقهم شيء عن وزراء
الحكومات البرلمانية ، حتى ان نفوذ بعضهم وسلطتهم قد حجب تماماً نفوذ
وساطة رئيسهم .

ان اماء سر الدولة مسؤولون امام الرئيس وامامه وحده .
ومحكم الواقع ، هم مدعوون للقيام بدور عظيم في ادارة شؤون الدولة ،
فيطلبون الرئيس راءهم في جميع المسائل التي لا يمكنه ان يتخذ قراراً بشأنها
بدون موافقة مجلس الشيوخ .

اما الرئيس مسؤول سياسياً امام المؤتمر ويمكن مجلس امثليين ان يدعي
عليه ومجلس الشيوخ ان يحاكمه . لكنه غير قابل العقاب لمجرد سوء ادارته .
وتقتصر علاقات اماء سر الدولة بالمؤتمر على ان يعطي كل امين سر
الشيوخ والوزراء المعلومات المنسقة برأيه . ولا يحق لاماء السر التدخل الى
المؤتمر والاشارة الى اعمه . لا يدافعون عن مشاريع القوانين .

ويعوض ، في الدستور الرئيسي ، عن عدم وجود مرفة تقوم بها السلطة
التشريعية على السلطة التنفيذية . ان توجهات الثانية نحو الاولى تقتدر
على تقديم معلومات والادب . يجب ان لا ننسى من ذلك بحق اخر .
التحقيق الذي اعطي المؤتمر في حال تقصير او خطأ خطير يرتكبه احد اماء
سر الدولة . وفي الواقع ، يصار احياناً الى تحقيقات ، حتى في حال عدم وجود
الخطأ . خطية ، لان المؤتمر يجد في ذلك احسن وسيلة للمراقبة .

ومن جهة اخرى ، ليس لمحل مفعوله في الدستور الاميركي غير انه
يعوض عن عدم وجود حق احسن عهد ، بقصر مدة انتخاب اعضاء مجلس
المثليين لمعددة سنتين ، بينما الشيوخ ، ومدة انتخابهم ست سنوات ، يحدّد
ثلثهم كل سنتين .

السلطة التشريعية .

قانا اعلاه ان الكونغرس ، دور السلطة التشريعية وانه يراقب السلطة التنفيذية
مراقبة غير مباشرة . وهذا نحن ندين اذناه كيفية تنظيم ممارسة هذه الصلاحيات .

يتذكر مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويتخذون مقررات ، تأقي ، يمكن
من المناقشات انعمية ، بعد الاصلاح على اندراست وعلى التقارير احديه التي
تكون قد وصفت المعلن . ون هذه المدن - ومنه ١٧ حة دعه
" Standing Committee " في مجلس الشيوخ ، و ٢٩ لجنة دائمة في مجلس
الشيوخ - ، عدا المعلن الموقفة اسديدة - مثل دوراً هاماً في النظام
الارشادي . وهي تعرض نشاطها التشريعي تويضاً ينشأ عن المساوي التي قد
تنتج في العمل التشريعي عن الفصل الثاني بين السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية .

وفي كل دورة من دورات الكونغرس تقدم لجان تقريرها الى المجلس
ويدرسها ويناقش فيها وينتهي بها الى قرار القوانين .
ويقوم بمراقبة المالية وحده ٢٤ لجنة ، منه ١٧ في مجلس الشيوخ و ٧ في
مجلس الشيوخ .

وليس للفصاحة والبلاغة شأن كبير في مذكرات المجالس الاميركية
ومقرراتها . وحفظاً لاهية دور اللجان التي في العمل التشريعي ، اُحضرت
حربة الكلام في جلسات مجلس الشيوخ العلنية .

ان جان الكونغرس تعطي الحكومة التوجيهات ، ولكن ينقص
الكونغرس الوسائل التي تمكنه من مراقبة تنفيذ القوانين مراقبة مباشرة
وتصال اعضائه ورئيس او مبعوثيه تقتصر على الاستشارات والمقالات الخاصة
و حتى حياء على تعديل مراسلات بين اللجان وموجهي السلطة
التنفيذية

السلطة التنفيذية

تتألف محكمة العليا من تسعة قضاة ، ومجلس في صلاحيات الحق في
تقرير دستورية القوانين التي يصدرها الكونغرس و يذهب ، وشرعه
العمل الرئيس او عدهم ولكن هؤلاء القضاة كما ذكرنا سابقاً ، يعينهم
الرئيس ويمكن تعديل عددهم دعوى من الكونغرس

٣ - النظام الدستوري المشار به للبنان

(أ) خطوط النظام الكبرى

١) رئيس الجمهورية لا ينتخبه المجلس ، بل مندوبون ينأهرون عددهم ٥٠٠ مندوب تقريباً يُختار نصفهم من ينتخبون بطريقة التصويت العام المباشر ، والنصف الآخر من مندوبي النقابات والجمعيات المهنية الذين يمثلون لعمال والمصالح الاقتصادية والفكرية

٢) أتباع نظام المجلسين أي مجلس نواب ومجلس شيوخ ، انتخب النواب بطريقة التصويت العام المباشر بموجب قائمة الاقتراع وفقاً لنظام الأكثرية ، مع التمثيل المحافظة بالقضاء كمنطقة انتخابية

ب) الشيوخ ، وعددهم ثلاثون - يستند رئيس مجلس الشيوخ ، نائب رئيس الجمهورية ، يدي يُنتخب على طريقة رئيس الجمهورية نفسه ، ويكون رفيقاً له في القائمة - ينتخبون أو يعينون على الصورة التالية :

١٢ شيخاً ينتخبهم مندوبو التصويت العام من يدي يشتركون في انتخاب

رئيس الجمهورية (ونائب الرئيس)

١٢ شيخاً ينتخبهم ممثلو النقابات والجمعيات المهنية من يشتركون في انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه

٦ شيوخ ينتخبهم التصويت العام غير مباشر المندوبون المقيمين في الخارج (المقربون)

٣) إنشاء محكمة عيب ، تتألف من ٩ قضاة يُختارون بين قضاة اديين يشغلون أعلى المراكز أو أعلى رتبة في السلط القضائية (بعد عادة لتعيين المقترحة في الفصل السابق) أو بين لأكبر المحامين والمشرعين . وعند شعور احد المراكز في المستقبل ، يعين قضاة المحكمة العليا أنفسهم من يشغل هذا المركز . ويجب ان يتم هذا الاختيار بالأكثري المطلقة من القضاة اديين يشكلون المحكمة العليا . وفي حال عدم اتفاق المحكمة على الاختيار ، يعين رئيس الجمهورية بنفسه القاضي الذي يشغل هذا المركز الشاغر .

ب : تحدد مدات عمل موظفي الجمهورية الكبير كما يلي
 (ا) يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات ، ويمكن تجديد انتخابه مرة واحدة غير ان هذا التسيير لا يطاق مدته ولاية رئيس الحالي الذي يكتمل ولايته لتست سنوات .

ب) تحدد مدة انتداب اعضاء مجلس النواب سنتين ،
 ج) تحدد مدة انتداب الشيوخ بست سنوات ، ويُحدد ثلث اعضاء مجلس الشيوخ كل ستين . . الثلثان الاولان المحرران ويُحددان بواسطة القرعة في كل فئة .

د) قضية المحكمة العليا تاتى ، ويقوم في وظيفتهم حتى السن الخامسة والسبعين ، ما لم يحصل استقالات ؟

هـ) يجب عرض ترميمات ابناء سر الدولة والوزراء المقوضين والمذعي العام لدى المحكمة العليا على مجلس الشيوخ الموافقة ،

و) يجب عرض المعاهدات على المجلسين لابرارها . ، ما معاهدات السياسة الخارجية فوحدها تعرض اولاً على مجلس الشيوخ لابرارها ؟

ز) يستطيع رئيس السلطة التنفيذية ان يطلب ، بواسطة رسائل الى الكونغرس ، التصويت على اي تشريع يريد في اي حقل كان وفي كل مرة يحدد ذلك ضرورياً . ففي القوانين المانية وحدها وما يعقها من ملحقات ومن طلبات اعتمادات اضافية او انتهي عشرة موقفة ، يعود حق المبادرة الى السلطة التنفيذية . اما جميع القوانين الاخرى ، فعلى المبادرة فيها يعود الى الكونغرس .

ح) للرئيس حق النقض (الفيتو) ، وحقه في طلب مذاكرة جديدة وفي هذه احوال ، يجب على الشريع ان يحور على اعلية الثلثين في كل من المجلسين كي يدخل في حيز التنفيذ في غضون الايام الثمانية التي تلي اقراره ، بالاعظم من عدم نشره في الجريدة الرسمية .

هذه هي اسس الخطوط العامة للدستور الذي تشير بتسميه .
 وليس هذا ، بالواقع ، انودح مثالي للمحكمه فكل نظام نقضه

وسيثاته و ب فضل دستور يعطى بلاد معين هو الدستور الذي يوافق على
وجه الاكمل حاجات شعبه ونياته اقومية ونفسيته الاجتماعية .

ويظهر ان النظام الرئاسي يناسب مع درجة تطور الشعب اللبناني السياسي
ومع نفسية اللبناني الوسط الذي يريد ان يكون له رئيس يحكم البلاد
ويعيدوه نحن بحاجة الى حاكم عادل .

ويعبر الانشائي وسط عن رغبة هذه النافذة الماثرة في الامة العربية : « حاكم
مسند عادل يستطيع وحده ان ينفذ البلاد من الفوضى » .

وان ، في معرض التفتيش عن نظام حكمومي امثل يوافق شعب ، يعطى
صراحة تفضيلنا للنظام الرئاسي .

والكن يجب ان نرى ان كل هيكل دستوري قيد السب على ان
ينطلق من نقطة معينة وان تقوم قواعده على فكرة مطروحة ولذا يجب ان
يسحروا اقل ، يمكن من نموذج النظام الدستوري المأخوذ كنثال والذي اعطت
ممارسته نتائج مرضية في البلدان التي طبقت .

وهذا ما حدا بنا الى الاشارة :

(١) بالاجاد مجلسين : مجلس شيوخ ومجلس نواب ينف كل مني رادعاً
بوجه الآخر ، مع تضامهم في العمل التشريعي الموكل اليهما .

فمن الخطر تمكان كبير ان لا يقوم الا مجلس واحد في النظام الرئاسي
ولا بد من الاشارة هنا الى ان جميع البلدان التي طبقت هذا الشكل من
النظام الدستوري مهدت بسنطتها التشريعية الى مجلسين .

(٢) تحديد مدة انتداب اعضاء مجلس الممثلين - او النواب -
بستين ، وتحديد جزئي لثلث الشيوخ كل سنتين ، مما يؤدي الى انتخابات

متعددة تساعدنا على تنمية التربية الديمقراطية والسياسية عند الشعب اللبناني
ويجب ألا نتخوف من تعدد الانتخابات العامة . فهذه الانتخابات لا تكون
مكثفة ولا تولد الاضطرابات الا اذا جرت تحت عوامل التدخل الرسمي
والارهاب والخذاع والرشوة . وهي تجري بنظام تم وبأقل ، يمكن من
المصارفات في كل نظام حر ، يقدس حرية المواطنين والمساواة بينهم ، ويطبق
القانون والمقولات على الجميع بدقة وعدل .

ج) مانطة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس هيئة خاصة - لا بالكونغرس .
وهذه قاعدة اساسية في النظام الرئاسي . وكل طريقة اخرى ، تسيط انتخاب
الرئيس بالكونغرس ، تحمل من الرئيس عدداً للكونغرس وتفرقل لسيار الطبيعي
للسنظام الرئاسي .

د) باختيار امثـل سر ادولة من غير اعضاء الكونغرس ، وهذا التدبير
هو نتيجة طبيعية لاعتناق النظام الرئاسي .

وعندما تعتمد الخطوط الكبرى لهذا النظام احدى عرصاه اعلاه ، يسهل
عندئذ تجهيز مشروع نهائي لقانون دستوري . ولكي يساعد في تخوير هــد
لنص وسكي عدد قادم ، ريند في لموضوع ، سدرس بالتفصيل النقاط الخاصة
لمعلقة كيفية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والشيوخ والرب وبندظيم
المحكمة العليا .

٢) كيفية انتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس والشيوخ .

رأى ، في . سبق ، لاسباب التي توجب في الظن الرئاسي عدم ناطة
تتخاب رئيس الجمهورية بالكونغرس

واقترحنا ، في الخطوط العامة لمشروع الدستور ، ان ينتخب رئيس
الجمهورية « مندوبون يناهز عددهم الى ٥٠ مندوب تقرباً ، ليختار نصفهم
من ينتخون بطريقة التصويت العام المباشر ، والنصف الآخر من مندوبي
انقابات والحكومات المهنية الذي يمثلون العمر والمصالح الاقتصادية والفكر » .
واذا كن قد اقترحنا هذه الطريقة فلأسباب حد وحيية ، منها خاصة
كي نتعاشي الوقوع في نفس الأخطاء التي تستجلب اعلى نقادات الدستوريين
ضد سير الدستور الالبركي .

ففي الولايات المتحدة ينتخب الرئيس ٥٣٢ مندوباً ، كلهم ينتخون
بطريقة لتصويت العام ، ولا يحفى ان تطبيق هذا النظام يثير ، في كل اربع
سنوات ، حملة في سبيل الرئاسة ، تهرأ شعب اميركا الشامية هراً عتيفاً طوال
اسبوع عديدة . فاضطرب من هذا اناوع غير مرحوب فيها عندنا ، ولاسيما انه
قد يولد قلقاً خطيرة بسبب عدم اختارنا السياسي فيجرب ان التخصيف
من اتساع الحملات في سبيل الرئاسة .

ومن الاستعدادات التي توجه أيضاً إلى كيفية انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة طرق الاجتماع لمقرره عوائق الحرسين الكبار - اديمقراطي والجمهوري - وكيفية تعيين مرشحي الأحزاب للرئاسة ولوليس الايوكي ، الذي يحمله حزبه إلى مقام احكم الاعلى ، يظل رجل هذا الحزب .

ليس في هذه حزبان كبيران ، مصر ، هناك فئات احزاب لا غير . و قد ر يوماً لحزبين كبيرين ان يشكلا لانتخابات الرئاسة والحظر كبير في ان يوتكرا على اساس طائفي .

لذلك يحذر ، تحاشياً لا يفقد التمرات الثانية ، ان نستفي الهيئة المتوط بها انتخاب الرئيس مناهضة عن الشخص بطبيعة الصوت العام المباشر وبين ذوي الاهية والكفاءة من يثوب القاعات والجمعيات المهنية في جميع وحوه بشارة الامة .

اصب إلى ذلك ان انتخاب جميع اعضا هيئة انتخاب رئيس الجمهورية عربي - كما هو مشروع في ١٠ بعد وفقاً لطريقة التمثيل النسبي ، وهي المرأة الصحيحة الامة .

وبهذه الطريقة يمكن اشراك القاعات والجمعيات المهنية التي تمثل الامة في جميع وحوه نشاطها بانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وانتخاب قسم من الشيوخ . وهذه المناسبة ، يذكر ان الشيوخ في الولايات المتحدة يستعدون من كل ولاية من ولايات الاتحاد الثاني والاربعين ، معدل اثنين لكل ولاية .

اما طريقة انتخاب اعضا هيئة انتخاب مجلس الرئاسة وصلاحياتهم فهي التالية :
١ مندوبون منتخبون في الاقضية للاقتراع العام المباشر على اساس القائمة وبصورة -ية معدل مندوب واحد لكل ٥٠٠٠ لبناني ويكون عدد المرشحين في كل قائمة معادلاً لعدد المندوبين الواجب انتخابهم في كل قص . ويقدر المرات التي تجوز القائمة المعدل الانتخابي بنسج اعضاؤها ، اما المقاعد التي تبقى شاعرة فتوزع على المعدل الاكثر ارتفاعاً (اتعت هذه الطريقة في ت ١ ١٩٤٥ وفي حزبه سنة ١٩٦٦ لانتخاب اعضاء المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي) .

(١) هؤلاء المندوبون يشكلون الهيئة التي ستختب ١٢ شيخاً .

ب) هم يشكلون - مع نواب القضاة والشيوخ والمحاملون انتخابياً في القضاء - مجلس القضاء الاداري .

ج) وفي بيروت وطرابلس ، ينتخبون ثلث لمشاركتهم اللذين
٢ مندوبين قسطنطينية القضاة والمحاملات المهنية معدل ٨٠ مندوبين
بمعدل ٨٠ المصالح الاقتصادية و ٨٠ للفكر - بالاقتراع على اساس القائمة
وفقاً نظام التمثيل النسبي .

وفي حالة شعور مركز ، يملك القضاة المستقلين او المتوفى من باقي مقاعد
على القائمة التي كان ينبغي اليها ، دون اللجوء الى انتخابات قرعية
وانما مقترح توزيع مندوبي المحاملات المهنية على الصورة المسماة في الجدول التالية :

الجدول

موظفو مكتب الدولة ووزراء

١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٣	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٤	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠

المشروع الانشائي لاصلاح الدستور

- ١٠ الصاعه وحرف . صاعون واصحار حرف عربى جمع نواع
 الصناعة والحرف ينتجهم حرف الصناعة المنقشة من حميات
 الصناعيين واصحاب الحرف المتنوعة التي تكل مصاح البلاد
 الصناعيه
 رأس المال : ملاكون ومكلفون كبار : ينتجهم المكلفون
 الليتينيون الثلاثية الذين يكونون قد قدموا خلال السنين
 لاجلهم أكبر من ب
 المجموع للمصالح الاقتصادية :
 ج - الفكر

في القسم الثاني

- ١١
 ٢٠ ٢٢
 ٢٣

- ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

- ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠

يمكن مندوبي النقابات والجمعيات المهنية هؤلاء ، في غالب الاحيان ، ان
 يتولوا جميعاتهم ، كل في
 جمعيات بيروت وطرابلس ان ينتخبوا ثلث اثاني من اعضاء مجلس بلديتي
 هاتين المدينتين . اما الثلث الاخير فتمتته الادارة .

٥١ . ان المستشارين الاداريين المنتخبين بالاقتراع العام ، وعددهم ٢٤٠

تقريباً ، يشكلون مع مدوّى النقابات والجمعيات المهنية ، وعددهم ٢٤٠
يضاً ، هيئة الانتخابية رئيس الجمهورية ونائب الرئيس يسدّونهم رئيس
المحكمة العليا ، فيتخبون تحت اشراف هذه المحكمة ، رئيس الجمهورية ونائبه
بالاقتراع على اساس القائمة والاكثرية المطلقة واجبة في الدورة الاولى . اما في
الدورة الثانية فيكتفى بالاكثرية النسبية .

٤ . من المدوّين لاداريين المنتخبين بالاقتراع العام ، يؤلفون الهيئة
الاستشارية لاني عشر شيخاً ، يستخونهم بالطريقة المشار اليها في المقتطع السابق .

٥ . يؤنر مدوّير النقابات والجمعيات لمهمة الهيئة الاستشارية لاني عشر
شيخاً ، لا حري في استخونهم وفقاً للطريقة المذكورة في المقتطع السابق

٦ : اما الشيخ الستة المناصر انتخابهم بالمحجرين اللسنيين ، اذى هم
من جنسية لبنانية ، فيتخبون بالاقتراع العام عبر المباشر على الوجه التالي :

١) كل الف مهاجر لبناني وكل قسم من الالف يتجاوز ١٠٠٠٠ يتخبون
مندوباً هيئة انتخاب مجلس الشيوخ ، وفي المقامات التي يحق لها ان تتخب اثر
من مندوب ، حري الانسحاب بالاقتراع على اساس الجامعة وفقاً لنظام
التثيل النسبي . وفي حال شعور حد المفاد نسب الاستقالة و الوفاة ، او
غيرها من الاسباب ، يخلّف المندوب الخارج من يّتي بعده على القائمة التي
كان يتشي اليها بدون اللجوء الى انتخاب فرعي .

ب) يجتمع المندوبون لانتخاب الشيوخ ، بدعوة من وزير لسان
المفوض كم هو موضح في الفقرة التالية رقم (ج) فيتخبون تحت اشرافه ،
شيخاً وفقاً لنظام الاكثرية والاكثرية المطلقة واجبة في الدورة الاولى
اما في الثانية فيكتفى بالاكثرية النسبية .

ج) يؤنر ع الشيوخ الستة الذي يمثلون المهاجرين اللسنيين كما يلي :
شيخ واحد لمهاجري الولايات المتحدة وكندا وكوبا وهايتي وبقية الخرز ،
على ان يكون مركزه قلم الاقتراع في نيويورك .

شيخ واحد لمهاجري المكسيك واميكا الوسطى وكولوميا وبوليفيا
وعروبيلا وبارو والاكوادور ، على ان يكون مركز الاقتراع في مكسيكو .
شيخ واحد لمهاجري العراق على ان يكون مركز الاقتراع في ساو پولو

شيخ واحد للمهاجرين والاوراعوي والدارعوي والنشلي ، على ان يكون مركز الاقتراع في بينوس ايس .
شيخ واحد للمهاجري مصر وسائر فريقيا ، عربي ان يكون مركز الاقتراع في القاهرة .

شيخ واحد للمهاجرين للسانيين الفاصلين في مختلف البلدان الاخرى ولاسي في الاقطار العربية غير مصر ، وفي اوروب واستراليا ، على ان يكون مركز الاقتراع في بيروت في وزارة الشؤون الخارجية .

٧ - ونعتقد انه يجب اصلاح ضروره اعتماد القاعدة السمية في جميع هذه الانتخابات ، بما تظل قاعدة الاكثية موصولا بها في انتخاب اعضاء مجلس النواب ون كما تتمثلك باقاعدة السمية في انتخاب الهيئات اساط بها انتخابات اوقاسه وانتخابات مجلس الشيوخ فلانها تسمد على تشكيل هذه الهيئات من عناصر تمثل بامانة عن الراي العام للساني

وان اشاء هذين التمثيلتين مختلفتين تتنصب كل واحدة منها مجلسا وفقا لطرق انتخابية مختلفة يتضمن الحسنان المرموقة التالية :

(١) يُختبب ان يصبح احد الممثلين صورة طبق الاصل عن الآخر ، بينما يجب عليه ان يكون رادعا له .

(ب) يُستهل دخول الكونغرس بدوي الاهمية والاختصاص ، ويكون تعاونهم حويل القناعة في حسن ادارة المصالح العامة .

ان المقترحات الميئة اعلاه ، وخاصة تلك التي تتعلق بتمثيل ٣٠٠٠٠٠ مهاجر الذين احتفظوا بحسبتهم السنانية ، في مجلس الشيوخ ، قد استوحيناها من رغبنا في خدمة المصلحة اللبنانية خدمة صادقة ، وتبررها من حجة نائية ، الاعتبارات التالية :
- ان فئة كبيرة من المهاجرين الذين حافظوا على حسبتهم السنانية ، اعتدلت في سنن بملالك تدفع عنها الضريبة المباشرة وناعطنا هذه الفئة حتى التمثيل تكون طقتا المبدأ في النظام الديمقراطي القائل بـ « عدم فرض الضريبة دون تمثيل » .

- ان المهاجرين اللبنانيين يمثلون احدى القرواات الرئيسية في لبنان .
وبفضل ارسالاتهم ومساعداتهم يتمكن الشعب اللبناني - بصرف النظر عن

تختلف المتطلبات والطوائف الدينية من الاحتفاظ بمستوى معيشتة الحالي ويتوصل الى اقامة التوازن في ميزن مدفوعته الخارجية من حق المهاجرين ان ان يشعروا بانهم لم يُبدلوا حقوقهم وبانهم غير مسمين وبان اللبنانيين المقيمين يعترفون لهم دوما بصفة المواطنين اللبنانيين ومن وانهم هم في الحقوق انه بفضل اعادة المهاجرين اللبنانيين الى الوطن قسماً من رؤوس المال التي جمعوها - قسماً صغيراً من مضع مليارات الدولارات التي يملكونها - تصبح بلادنا مؤهلة الى تمثيل دور اقتصادي خطير في الشرق الادنى ، والى المساهمة في غنى البلدان العربية الاقتصادية .

- انه طوائف عشرات الستين ، تنفي الصلة التي تربط المهاجرين اللبنانيين بوطنهم الا انه قائمة بفضل غثيل المهاجرين في مجلس الشيوخ اكثر منه بالتشريع السياسي والقمصلي . فدايمه الذي سيمد به المهاجرون اللبنانيون في الانتخابات وفي نمو التطور السياسي والاقتصادي في لبنان سيوصل العلاقات بين اللبنانيين المقيمين والسكان المقربين .

ويجب ألا ننسى اخيراً الخدمات السياسية منارة التي امدتها المهاجرون اللبنانيون الى البلاد العربية ، لاسيما في الستين او الثلاث سموت الاخيرة . ففضهم ، وجد الامراء السعوديين وبنديون العرب الآخرون انفسهم في سان فرانسيسكو وفي الولايات المتحدة وفي كل مكان حلوا فيه كأهم دين اهلهم وعند اجتماع منظمة الامم المتحدة في بوندره ، سم تعاون بلدان الجامعة العربية مع جمهوريات امريكا اللاتينية ثيميا ومشراً وقد مكن بلدانهم من احتلال المراكز الاولى في اعمال هذه المنظمة لعالمية وفي حاليها . وهل من سبل الى انكار تعود منات الوف اللبنانيين ، والخدمة التي يؤدونها بوجودهم في الجمهوريات الامريكسية المشار اليها ؟

فسم هذه الاعتبارات القاطعة سكون مؤسسا حافاً سم تقام اتصالات في سبل تمثيل المقربين

انك لنأمل ان يكرس الاتحاد الوطني دين جميع اللبنانيين ، وان يعلو اصوات حكماء هذا البلد فتقرس كل اعتراس سمكن ان يرفعه بعض المقدمين اسمهم يرمعون في احراج اخواننا ما وراء البحار من الخطيرة السايية

(٣) كجمعية انتخاب أعضاء مجلس الممثلين أو النواب
أن النظام الانتخابي العائد كان أحد العوامل التي سببت إفلاس النظام
البرلماني في لبنان .

كان ذلك متظراً وكان ملائماً توقع حدوثه
فقد ١٦ كانون الثاني سنة ١٩١٣ ، كان وضع مشروعاً يرمي إلى جعل
القضاء مقاطعة انتخابية ، (عرب هذا مشروع) في حينه ، انتشاراً واسعاً
وقد قلنا ما فيه نصّه بالحرف (ص ١ و ٦٥) :
« كانت المحوطة ، في عهد الانتداب ، مثل المقاطعة الانتخابية لأسباب
مختلفة أهمها :

١ - أن عدد أسواق المطلوب انتخابهم كان يتراوح بين ١٨ و ٣٠ لاسيما
بشماله . ولم يبلغ هذا العدد ١٢٠ لا عدد انتخابات سنة ١٩٣٧ ولكن يعلم
به أن مجموع الانتخابات سنة ١٩٣٧ ، من «فرص مجلس» ولازدهب والحداد والتزوير
وفيما عدا سنة ١٩٣٧ ، لم يكن أحد كثر . من ثمانية مرشحين بطلب انتخابهم في
لمنطقة الانتخابية الأكثر أهمية من حيث العدد . أن يطلب اليوم انتخاب ٧
من على قائمة واحدة وفي محافظة واحدة ، فلا مبرر يدعو مستحيل التطبيق
٢ - أن ذلك كان السبيل الوحيد لتأمين التمثيل المدهي للعوائق القليلة
العدد ، ونرى عينا هذا أن هذه الحجة قدمت كل وقت في وقت حاصر
٣ - أنه كان من «دعوى السلطة المتدنية أن تراقب تشكيل انقوس
الانتخابية تضعف ، بل لتسقط ، أن امكانيات انتخاب السصر غير المروء فيه ،
أما اليوم ، والوضوح موضوع انتخاب ٥٦ نائباً منهم ١٧ لمحظوة حيدر
لبنان و ١٣ لمحظوة الشمال ، ثم بعد ذلك لا يمكن الاحتفاظ بقطعة انتخابية بعد
الاسراع لتفقد النصير عن التصويت الشعبي وتضع المرشحين والمتشحين ، ما في
حالة عجز من تأدية واجباتهم ، وتشجع من حبة ثانية ، تشكل الأشخاص
لغايبه بعض الانتخابية دور النظر إلى الاتفاق على السياسة العامة الواجب اتباعها ،
ودون السجده في العقيدة بين مختلف المرشحين على قيمة واحدة .

(١) حالة المرشحين : متى تشكلت تأليف القوائم الانتخابية وتنظيم الحملة التي
يجب أن يقوم بها مرشح الانتخابات الشريعة في جبل سنان أو في لبنان الشمالي ،

ان طُرحت خلال الانتخابات السابقة . فعلى المرشح في هاتين المحافظتين ان يزور
مئات القرى ويقطع مئات الكيلومترات ليعرض نفسه الى المتخلفين ويعوم بشبه
حملة دعائية . وعليه بعد ان يتفق مع مرشحين عديدين آخر (١٦) في حمل
مئات (١٢) في لبتن الشمالي) . ويحمل القول ، عليه ان ينضم الى هذه او
تلك من مجموعة الاشخاص يؤمن بمتاعه . وترى مسائل القائد المياجية
او الاقتصادية بجزء اعضا . القصة الواحدة لا تشكل موضوع مناقشة فالمهمة
في الامر ان ينصح المرشح في الانتخاب .

ب) حالة المنتخبين - هم يجهلون معظم ال ١٦ و ال ٣٠ مرشحاً ومع
ذلك عليهم ان يصوتوا هؤلاء ، بحواجز عندها يصوتون بقلعة . فلا يقومون هكذا
بواجبهم الانتخابي ، اذ لا يعرفون من صوتوا من المرشحين وماذا صوتوا له .
ج) النتيجة هذه الانتخابات ، وعواقب هذه الحجة . اوسعها مجلس سياسي
مؤلف من مئات اشخاص لا يرايح لهم ولا تقدر ، تجمع بينهم سلطة وحدة هي
القائمة وبياساوس عرود بهم ، قدوا بعضهم بعضاً في رحلات مشتركة
وهذا ، ساعد كثيراً على تصديق البضام الرادي في لسان تصديقاً . ملوطةً وارسد

ان لننصر في توزيع لثمن الناسى جملت طوائفه على اراضي الجمهوريه
البنانية ، يبين لنا ان هذه الطوائف تشكل جماعات مستقلة متوارثة الاهمية
تفطن في بعض الحالات ، قضا ، او عده اقضية ، تابعة . ومن كانت هذه الطوائف
احياناً متوزعة ، فالامكان دائماً تدوين تمثيلها العددي بطريقة عدلة سواء
ضمن القضا ، او ضمن المحافظة .

وامه عندما احري ، في كانون الثاني سنة ١٩٣٤ ، انتخاب ١٨ نائب
[٨٦٠٠٠٠] لبناني على ارض المحافظة ، كان تمثيل الطوائف ضمن المحافظات
اقل منه . منطقاً في ما اذا احري حالاً انتخاب ٥٦ نائبا على اساس القضا .
وعلى كل حال ، فليس في العالم من نظام كامل . ومن الممكن ادخال
بعض تعديلات على النظام المقترح . وانما اشير باجراء التعديلات الاتية في
الاقضية حتى يحسن هذا النظام كاملاً جهد المستطاع .

١ - اذ كان معظم الاقضية العفوية التي تشطب ذاتياً واحداً ، يقطنها سكان متجذرون (كاقضية القزوين والمزمل وحزرى والكورة) فهناك قضاء واحد في لينن ، هو قضاء راشي ، تحت طوائف سكانه اختلافات بينا ويمثل مجموعة ثلاث طوائف ، قليلة العدد حقاً . غير انها تشكل ١٠ بالمئة من مجموع سكان القضاء قورع كما يلي :

دور	سوي	روذكس	حلا	ش-و
٥٩٩٦	٢٥٨٩	٢١٣٠	١٢٥٢	١٠٩٦٨

فهذه هي الحالة الوحيدة التي لا يصبح فيها اعتبار اقتصاد اساساً للتشبيك الانتخابي ولكن حيث ان راشيا وحاصيا ومرجيمون كانت تاريخياً تشكل دوماً وحدة ادرية اُعرفت بـ « وادي التيم » وحكمها الامراء الشهيون ؟ ومن جهة اخرى ، حيث ان حاصر سكان راشيا الثلاثة تشكل ايضاً ثلاثة من القصور الاربعة التي يتألف منها سكان قضاء مرجيمون ، فليس من سبب يمنع ادعاء القصور من ادعاء انتخابياً ، بغية تقوية القصور الاربعة وتأمين تشيكلها في المجلس على الوجه التالي :

مرجيمون	راشي				
دور	٥٥٢٩	+	٥٩٩٦	=	١١٥٢٥
سوي	٥٥٢٢	+	٢٥٨٩	=	٨٠١٣٣
روذكس	٦١١٩	+	٢١٣٠	=	١٠٢٨٩
ش-و	١٩٢٥٦	+	٥	=	١٩٢٦١
حلا	٥٢١٢	+	١٢٥٢	=	٦٦٦٨
المجموع	٢١٩٣٢	-	١٥٩٦٢	=	٥٧٨٩٦

وليس من سبب يمنع «صناعة وادي التيم» من ان تكون ممثلة في المجلس بواب اربعة واحد درري ، وواحد سي ، وواحد شعبي ، وواحد ارثوذكسي .
٢ - ان سكان بوس الارمن ، وهم مورغوب بين بروب وقضاء المتي ، يجب جمعهم لتمثيلهم من تشكيل مقاطعة انتخابية واحدة تتألف من منطقة برج حمود ومن اقدم « المدور » و« لرويل » و« الاشرفية » الارمنية ويمكن عند ذلك تمثيل هذه المقاطعة في المجلس بواب متضمن : ثلاثة منهم ارمن ارثوذكس وواحد ارمني كاثوليكي ويجب هنا الا يغرب عن البال ان الانتخابات

يظهر من الجدول اعلاه ، انه بالامكان التام :

١ - تأمين التمثيل العدل لجميع الطوائف ضمن القضاء وعلى اساس اعتبار هذا القضاء مقاطعة انتخابية

٢ - محس الاحتفاظ بمقاطع انتخابات واسعة تضع المرشحين والمنتخبين في حالات صعبة .

٣ - تسهيل الاعمال الانتخابية ضمن نطاق مقاطعات صغيرة يمكن الناخبين فيها التعرف الى المرشحين وقد اصبحوا قريبين منهم وفي عددهم ، وتاديب واجهم الانتخابي بسهولة .

٤ - واخيراً ، وهي فائدة يجب الا يستهان بها ، ان هذا الاصلاح المقترح يمكن في المستقبل من إلغاء التمثيل العنائمي بفصل ما يكون قد اوجده من ثوارر وانسجام في توزيع السكان والطوائف داخل الاقضية .

٥ - ولابد من الاشارة الى ان الجدول اعلاه يمكن تعديله بسهولة اذا ما تقرر اعتماد تعديل انتخابي جديد »

* * *

هذا ما كتبناه في كانون الاول سنة ١٩١٣ ، اي منذ اربع سنوات تقريباً ولقد شهدنا بعد ذلك الخلاف على توزيع المقاعد بين مختلف الطوائف ، ومألة تمثيل المهاجرين ، وتحكيم كانوا (الصادر عن وحي سياسي) ، وشهدنا اخيراً انتخاب المجلس الحالي (١٩١٣ - ١٩١٧) ، فليسنا لمس اليد تحقيق ما قدرناه في التقرير المذكور سابقاً

ويظهر ان اكثرية النواب الكبرى قدرك اليوم مساوي نظام انتخابي م يمش في لبنان الا بفضل الصنف الاجنبي . ولذا نقول بضرورة تغيير هذا النظام المناهض للديمقراطية والمعاكس لمصلحة الوطنية الحقة .

ولكن هل ختار رأياً التصويت على اساس الدائرة والافتراغ الفردي ، ام نعود الى النظام المقترح عام ١٩١٣ والذي عرضه اعلاه ؟

للتصويت على اساس الدائرة مساوئه وميلاته ولكن لكي يستصاع العمل به في لبنان ، يجب احراز تعديل في حدود بعض الاقضية ليخلص منها مقاطعات انتخابية متجانسة ، من مثل :

- ضم قسم من كسروان الى الهرمل او الى بعلبك ؟
- ضم قسم من الهرمل وبعلبك الى بشري - عرتا ؟
- ربط قسم من الشوف (المطلية) بقسم من قضائي جزى وصيدا ؟
- ضم قسم من الكورة والترون الى حدث احدة والى قضاء عرتا ؟
- تقسيم بعض احياء بيروت .
- الخ . . . الخ . . .

ولكن هل يمكن التصويت على اساس الدائرة من تمثيل جميع الطوائف ؟
الا تحرم هكذا الاقاليم الضائعة من التمثيل ؟ لا يخشى خلق مقاطعات انتخابية
توقظ فيها الثمرات الطائفية ؟

اننا نشير باعتاد نظام التصويت على اساس القاعة في القضاء لمدة دورتين
او ثلاث دورات انتخابية ، مع الاشارة بوضوح في الدستور او في قانون الانتخابات
الى ان المقسمة على التمثيل الطائفي تدبر مؤقتة ولا تسعاهم في توزيع مختلف
الطوائف داخل الاقضية - يحمل التمثيل الطائفي ممكناً دون الاضطرار الى
ابقائه رسمياً في التصوص .

* * *

والآن تعرض قضية جديدة هامة هي عدد النواب . هل يبقى على العدد
٥٥ او يصار الى زيادته ، نرى من انشاء مجلس شيوخ ؟
والنظام الرئاسي يعترض وجود حان عديدة تهتم بوضع تشريع بالاموال
العامة وتأمين مراقبة القوانين المالية .

ان مجلس النواب في سنة ١٩٣٦ كان مؤلفاً من ٢٥ عضو ، ومجلس سنة
١٩٣٧ من ٦٣ ، وبضم المجلس الحالي ٥٥ عضواً . فهذا العدد من النواب لا
يكفي لجل عمل التشريع والمراقبة ممكناً

وعدا ذلك ، هناك اسباب عديدة تدعو الى زيادة عدد النواب ، اهمها .

- تأمين تمثيل عادل لجميع الطوائف ؟
- تحقيق تأثير النواب الشخصي .
- زيادة مكانيات ادخال ذوي الاهلية والاحتصاص وتمثيل العدل
الطبيعي الذي يجب ان تقوم به اللجان .

أما بعقدت هذا التمثيل للترايد - مع اضافة اشاء مجلس شيوخ الى جانبه - فهي طعيقة بالنسبة الى رفق الميرانية. وعداً عدم تهط اكلاف المعيشة ، يصح من امسكن تخييض التعريض العلاني الى ٢٥٠ ل. ل. ش. پ.

يبقى قضية اخيرة ، لا يصح السكوت عنها ، هي قضية توزيع عدد المقاعد في المجلس الباني اللبناني بين مختلف الطوائف
ان تحكم كاترو يمكن عذاره تحكياً نهائياً يسري معونه في سنان خلال الحس والشرب سنة المقلدة ، ولكن في هذه الحال يجب تعديل التوزيع الداخلي بين مختلف الطوائف التي تشكل المجموعتين الطائفتين الكبيرتين ، اد ن هناك طوائف عن حقها يجب ان تنصف
كما انه من مستحب في عهد الاتحاد الوطني ، ان يعد الطر في الارقام الاساسية لهذا التحكم.

٤ السلطات القضائية وصلاحياتها

يعترض النظام الرئاسي وجود ثلاث سلطات ، تنفيذية وتشريعية وقضائية ، كما انه يفترض الفصل بينها ويحكم على كل واحدة منها مراقبة لاثنتين الاخرين. وبما يجب تنظيم السلطة القضائية وتحديد صلاحياتها الخاصة ، وحفظها من تجاوزات السلطين الاخرين على هذه الصلاحيات.

ولهذه الغاية ، نشير باعطاء المحكمة العليا بعض السمات الدستورية من مثل :

١ - تحديد عدد اعضائها الاصلين بنسمة.
٢ - جعل قضاء المحكمة العليا مشبتين دائمين ، يبقون في الوظيفة حتى بلوغهم سن ٦٥ .

٣ - اجراء تعيين قضاء المحكمة العليا بصريقة التزني والاختيار في كل مرة تستطيع المحكمة ان تنوء بهذا الاختيار باكثرية صوات اعضائها المشبتين العاملين ، وفي حال عدم الاتفاق ، يعين رئيس الدولة عضاء المحكمة العليا بعد موافقة مجلس الشيوخ.

٤ - تنظيم المقامات والمرتبات على الوجه التالي :

(ا) يتساوى رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب .

(ب) يتساوى نائب رئيس المحكمة العليا والمدعي العام لدى هذه المحكمة بمقام سر الدولة .

(ج) يتساوى قضاة المحكمة العليا بكونهم الزوارت في الملاكات العنية والمقرر المفاوضين في الملاكات امنية ، على انهم يتقدمونهم في الاعتقالات الوطنية

ا . صلاحياتها فتكون التالية :

٥ - تفصل في دستورية القوانين او عدوها ، وفي توقيف تطبيقها او عدوها ؛

٦ - تفصل في شرعية اعمال رئيس الدولة واعمال الادارة او عدوها ، وتستطيع المعادها ،

٧ - تحتفظ باصلاحات التي يارسها حاليًا مجلس اشورى ؛

٨ - تمارس صلاحيات محكمة الية ، وهي المحكمة العليا في اسلك القضاء ؛

٩ - عين مرشعي الوظائف القضائية : من قضاة ومساعدين قضائيين في المراتب العالية ؛

١٠ - تقرر ترقية القضاة والمساعدين القضائيين في لمراتب العالية كما انها تقرر العقوبات التأديبية التي يجب تطبيقها عليهم

وهكذا تصبح المحكمة العليا واحدة من السلطات الثلاث في النظام الدستوري اللبناني .

ففي بلاد نف الناس فيها ستر المحالقات الدستورية والسياسية والانتخابية والادارية ، يحدد بها اعطاء السلطة القضائية صلاحيات وسعة وصوبها من تدخل السلطات الاخرى .

٥ - اتساع العلاقات بين السلطات لعممة ولا سيما طريقة تمثيل امنا سر الدولة وكسر المواطنين

١ - الرئيس يحكم البلاد ويديرها ، غير انه لا يمين في الوظائف امنا الا بعد موافقة مجلس الشيوخ . هذه هي الحال في ما يتعلق بامنا سر الدولة وبلدعي نعم لدى المحكمة العليا وبلاور . المعوصين ، واحداً بوظائف القضاء في المحكمة العليا عندما لا يتم الاتفاق بين عصاء هذه المحكمة على اختيار الواحد .

ومن جهة اخرى ، والمادة في القوانين - ، حلا قوانين المالية (الموارد السنوية وطلبت الاعتمادات) - تعود الى اعضاء الكونغرس . ولكن لا يظهر اسداً من رئيس السلطة التنفيذية وادارته لا يهتان بهشاط التشريعي .

١ - والرئيس يوجه الرسائل الى الكونغرس مشيراً اليه فيها بوضع تشريع في قضايا معينة ؛ وتضمن هذه الرسائل احياناً بيانات واضحة عن التشريع المطلوب والاسباب الموجبة له ؛

٢ - ويستطيع الرئيس ومعاونوه ان يعهدوا الى اعضاء الكونغرس مشاريع قوانين ناضجة الدرس ، يقدمها احد الشيوخ او احد النواب الى اللجنة صاحبة الاختصاص ويتولى الدفاع عنها امام اللجنة ،

٣ - يمكن اعضاء الكونغرس الذين يرمعون في اعداد مشاريع قوانين جديدة ان يطالبوا بمرونة المصالح الفنية في الادارة ،

٤ - تجري عالياً اتصالات متعددة بين الرئيس ومعاونيه من جهة ، وبين اعضاء الكونغرس من جهة ثانية ، يتبدل خلالها الفريقان وجهات النظر حول مشاريع القوانين التي تكون قيد الدرس او موضوع مناقشة ،

٥ - واحداً ، يتشع الرئيس بحق النقض (اليتو) الذي يفضي الى مداكة ثانية ويوقف تعيد القانون . وفي مثل هذه الحال ، يجب ، كي يصبح القانون فعلياً ، ان يصوت عليه كل من مجلسي الكونغرس باكثرية الثلثين ؛

٦ - ومن جهة اخرى لمكتوفرس حتى في اجراء تحقيقات في تصرفات واعمال امثاله سر ادولة وكبار موظفي الادارة ، وفي نشر النتائج بصورة تقارير الى المؤتمر ، وعندما تقتضي الحاجة ، في طلب اتهام المسؤولين امام المحكمة العليا . وتقتضي غالباً اداعة لامور الخطيئة في التقرير الى حمل الاشخاص المتصدين على الاستقالة ، كما يجري ذلك في الولايات المتحدة

اذا كان الفصل بين السلطات هو القاعدة في النظام الرئاسي ، فادشا . تصون مساهم بين السلطات يبقى ممكنًا ولا شك في سبل مباحة الالاد العليا .

ومستطاعة النظام الرئاسي ان يعطي سبباً وقد بدأ حديثاً ممارسة
صلاحيات السيادة التامة - امكانية الجهاد حكومة ديمقراطية و بناء الروح
القومية والقرية الديمقراطية عند المواطنين

يرغب اللسانيون في ان يكون لهم حكومة صالحة وادارة حسنة . فعسى
ان يحقق النظام الدستوري حديد المقترح رغباتهم وامنياتهم .

لا يعتقد وضمو مشروع لاصلاح عدا يوجب الاشارة الى طريقة
تنفيذه .

فهل يلجا الى جمعية تأسيسية وطنية ؟ أم هل يمكن اقتناع مجلس النواب
احاي ضرورة تحقيق الاصلاحات الدستورية الماسة ؟ وهل يطلب من المجلس
ويحصل على مراسيم اشتراكية لاجل تحقيق الاصلاح الادبي ؟

لنا نؤكد هذا الامر لتقدير صاحب الصبامة حصرة رئيس الجمهورية
الليثنية فهو وحده يستطيع يحدد علاج نافع للعلل التي يشكو منها الشعب
الاسلامي .

المؤلفات التي رُجع إليها في وضع مشروع الإصلاح الدستوري :

1. A. Esmein. *Eléments de Droit Constitutionnel Français et Comparé*; 2 Vol. (1921).
2. James Bryce. — *Modern Democracies*, 2 Vol (1921)
3. Woodrow Wilson. *Congressional Government A study in American Politics* (1890).
4. Robert Redlob. — *Le Régime Parlementaire* (1924)
5. J Barthélémy. *Le Rôle de l'Exécutif dans les Républiques Modernes* (1906).
6. Laferrière. *Les Constitutions d'Europe et d'Amérique*
7. Dareste. *Les Constitutions Modernes* (et textes)
8. Paul Matter. *Dissolution des Assemblées Parlementaires*.
9. Edmond Vermeil. *La Constitution de Weimar Principes de la Démocratie allemande* (1923)
10. J Dubois. — *La Constitution Allemande du 11 Aout 1919* (1920)

الفصل السادس عشر

في سبيل مصلحة وطنية

كذلك وصفا مشروع اصلاح الدولة الذي عرضه في العامين السابقين .
اكثر من خمسة عشر شهراً ، اذن قبل حوادث ٢٥ ايار سنة ١٩٦٧ بوقت طويل ، ولم نشأ هنا ان ندخل عليه اي تعديل
غير ان الحوادث التي حرت منذ ذلك التاريخ والتي لا سبيل الى انكارها ،
توجب علينا ان نشتم عرضنا فنقترح حالا عليا للتصويت داخلية الناحية عن
حوادث اجمع اللاتانيون على شجب والتدريج على حدوده .
مع سبب وراء الطريقة العملية التي تؤدي الى تحقيق اصلاحات التي
اشرفنا بها في هذه الدراسة ، نريد ان نعتد لهذا الكتاب بظاهاه التي العلمي
وتجنب المشاهد السياسية الصرفة .

اجل الم يوم الانتقادات للحكومات اللسامية المتعاقبة في كل مرة كانت
ترتكب الاخطاء الخسيسة في هذه السنوات الاخيرة ولقد حملنا حملة عنيفة على
سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية وعلى الفوضى السائدة في دارنا غير ان
ما علمنا ابدأ لتحقيق السلطات القائمة لتغييرا متواضعا مقصودا .

وقشياً على هذه الخطوة ، لا زيدا ان فتعير اشخص دون آخر ، فنجن نقف
على هامش الحوادث السياسية

وإن كنا سنغوص موضوع حوادث ٢٥ ايار الثالث ، ولكي نطلع
اولاً من الجور الذي اعزقت البلاد فيه ، هذا الجو الذي لا يمكن من اي
اصلاح ، ولكي نتجنب ثانياً اعادة تمثيلها ، لاننا نتوخى لبلن قيام نظام دائم
فيه يحترم القوانين وحقوق المواطنين ، وزيد بلداً تسود فيه اروح الديمقراطية ،
بلداً متطوراً مثالياً في بلدان الشرق الاوسط

وعتقادنا ان نشر مشاريع الاصلاح التي وضعتها بعد دراسات دقيقة
تعمقاً في جميع تفاصيلها ، يمكنه ان يشكل حقل اتفاق واساس تفاهم بين

مختلف الهيئات والأحزاب السياسية ، فنكون سعداء هكذا في المساهمة في مصالحة وطنية .

لا نود العودة إلى حوادث هذا العهد ، فهي معروفة عند الجميع .
والكثير يقتصر على القول بأن هناك ناضج لممارسة النظام الديمقراطي
والتمثيلي ممارسة حرة كاملة .

فيجب أن نحري الانتخاض فيه بحرية تامة يمكن الشعب اللبناني من
اختيار ممثليه الشرعيين .

ولا فائدة من كل توسع أو بحث ضمني في هذا الموضوع .
١ - فإن كان انعقد نحو المعارضة ، فنحن البلدان الديمقراطية يفيدنا أن
وجود المعارضة ضروري لسياسة النظام الديمقراطي ولإزالة المساوئ التي تنجم من
وجودها في هذا البلد فهو سيكون أحسن ضمان لبقاء استقلال المجتمع اللبنانيون
على إرادته .

٢ - إن القضاء على بعض الضمانات المزعومة فيها عند جماعة الحكم ،
أمر لا يجوز في النظام الديمقراطي هذا مع العلم أنه كان بالإمكان تغيير الحالة
أو التخفيف منها بآخر . تعديل في النظام الانتخابي المؤتمن .

٣ - أما موقف لبنان الدولي ، فقد تأثر كثيراً في ٢٥ أيار ، وتضرر .
وقد عرقلت هذه الذكرى جميع مساعي ، ولا سيما في سبيل القضية
ال فلسطينية إن كان ذلك في الحقل الداخلي وفي الحقل الخارجي .

(أ) ففي الحقل الداخلي ، منبنا اضطهاد كل معارضة من إيجاد حلول
معتدلة كانت تُقدّر لها جميع امكانيات النجاح ، حلول لم يقترحها لبنان إلا
في ساعات اليأس ، بعد قوات الاوان .

(ب) وفي الحقل الخارجي ، كان لبنان وفور على عهده الإهانة في أن يرى
مثله يُبعت في جلسة عامة من جلسات منظمة الأمم المتحدة ، بتدوين
حكومة لا تمثل الأمة .

هذا ما جاءه لبنان دياً وسياسياً من ٢٥ ايار في هيئة الامم ، مع انه كان خطاً خطوات . موافقة في اولى المؤتمرات الدوليه .
هذا ، ون تعاونته لمشر مع البلدان العربية لاند ان يشتر ايضاً بمجوات
شبيهة بمجوات ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ .

وهل من ضرورة للاضافة ان النظام المشرق من ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ لا يتفق ابدأ ودرجة تطور الشعب اللبناني ؟
فبيروت ، مدينة النور في هذا الشرق ، تمتزج بجاراتها حيث تلتقي العلوم العالية الوف اللبنانيين من مشرعين وساتدين ومهندسين واطباء وصيادلة ورجال ادب ، الف .
وهناك ايضاً اكثر من الف لبياني درسوا او تابعوا دروس في دكتوراه الحقوق وفي التخصص الطبي او التكنيكي في جامعات العرب .
ولبنان يعدّ الاولوف من المفكرين المثقفين .

وفي المنطقة الوسطى (اي شنتق جبل لبنان القديم وسيروت ، عاصمته) ، تقص نسبة الاميين عن عشرة بالمئة ، ولا تلع الا اربعة او خمسة بالمئة اذا اخذنا السكر المذكور فقط
ويصدر في بيروت اكثر من ربع حريضة يومية ، منها ٣٤ ساعة العربية ، وثلاث باللغة العربية وثلاث بالارمنية . هذا ، عدا الاربع عشرة حريضة التي تصدر في المحافظات ، وال ٣٠ مجلة وشرة فنية وعلوية التي تُشر في لبنان .
وه ان منظمة الانيسكو تختار بيروت مقراً لدورتها الثالثة التي ستعقد في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ . وستعقد جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية بعد قريب بحبتها الى قبة اعمال عديدة في الحقل التكنيكي والعلمي تدخل في نطاق نشاط الانيسكو وروحها .

وترانا نقابل ، بعد هذا العرض التمهيدي ، وفي السنة الخامسة من العهد الاستتالي اللبناني ، ما هو دور النخبة في الوطن اللبناني ؟

فالمواطن اللبناني ، يحمل شهادات الدروس العالية العديدة والخمسة في رأسه معلومات علمية كثيرة ، لا يحق له التحويل الى صناديق الاقتراع وهو إن توصل الى القاء ورقته في احداهم فلا يؤمن له ولا تدخل في الحساب ان ان رماه المهد يعرفون مسبقاً نتائج الاقتراع .

ونتيجة الامه تتحول ديمقراطية بعض منتهى السيادة يسدهم "الشارع" والرجال المسجون واصحاب السوابق .

لقد حان وقت العمل .

فعلى النخبة اللبنانية ان تجمع شملها وتنظم ، عايتها ان تمثل دورها فانساهم بجد ونشاط في انشاء نظام ديمقراطي في لبنان .

بعد ان ادت امراضه بعض الشواذاتها منذ شهرين في هذة المنطقة على اتصالاتها بمحاضرة رئيس الجمهورية ، الصلة الشرعية الوحيدة بين الامة والحكومة ، والشخص الذي تضع فيه البلاد جميع آمالها عودة سرمدية الى وضع شرعي .

ولا ريب في ان رئيس الدولة ، وهو الحارس الاعلى للدستور ، منته لجميع نواحي الفضية وسيعرف بحكته ان يصح حداً خالفاً لضررة مصالح البلاد العليا .

كيف السبيل الى الخلاص ؟

وكيف نطلق مشروعاً اصلاحياً عادياً يمي الى انقاذ البلاد من الافلاس والموضى ، ومجلس نواب وحده منتخب بحرية ويمثل الامة اللبنانية ، يستمع بالثبوت السكاني لفرصه .

ان الحل الفوري لمجلس ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ ، الذي تطالب به المعارضة والاحاق ، يمثل ، ولا شك ، احسن الاكثر منطقاً ، احل الدستوري الوحيد الذي يعرض لمحنة رئيس الجمهورية .

ان مجلس ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ يضم عشرين عضواً تقريباً ، انتخبهم مصلون في ظل نظام يؤمن حرية الانتخابات (منهم عشرة اقطاعيين مع

محبينهم ، وعشرة أعضاء آخر مراكزهم الاشتغالية مقيمة واكثرهم محافظون على صلاتهم بالمعارضة) ، ويضم أيضاً خمسة عشر عضواً خاصة من الذين دخلوا المجلس لأول مرة . يثابون عضو حد طيبة يرجى اشغالهم القانوني . ولكن يظهر ان القضية قضية انانية وعزة نفس فما من جانب يريد ان يلحق بالآخر .

والمعارضة لا تعترف بمجلس ٢٥ ادر . وهذا المجلس بدوره يرفض مجموعته ان يلفظ حكم الحل على نفسه .

على أعضاء الجانبين نوحه سداد الاتحاد . من كتمت تريدون حقاً خدمة البلاد ، فما من عار ابدى في ان تتفقوا وتسوا برامحاً مشتركة .

وه نحن نعرض عليكم جميعاً الخطوط العامة لبرامج رستم . مواطنون محيدون لا يهدمون لا الى المصلحة العامة

واما ان فصل الحكومة المذبذبة عن مجلس ٢٥ ادر على الاتفاق مع ممثلي المعارضة على اساس برنامج اخلاقي يوافق عليه الجميع .

وان نعين نوحه قرار ، لجنة تحرير دافعة من مشرعين وعلماء ، لوضع النصوص التي ستعرض على الشعب لشكل استفتاء .

ون انكشف هذا الاستفتاء عن دبيعة الحايضة ، يمتد الدستور الجديد ويُنشر .

وعند ذلك ، بعد حصة رئيس الجمهورية اى من المجلس ولى تعيين حكومة حيادية تشرف على انتخابات حرة .

وليسمح لنا ان نختتم دراستنا هذه سداد اى عضوة رئيس الجمهورية اللبنانية .

سيدي رئيس الجمهورية :

اتوجه الى حضراتكم ، لس يوصفكم الرئيس الدستوري للدولة اللبنانية بحسب ، بل ايضاً بوصفكم الرئيس الفخري لجمعية لاقتصاد السياسي اللبنانية ، هذه المؤسسة التي ما برحت توسعوي تشجيعكم ودلائل عطفكم ومزركم ،

فيا سيدي الرئيس ،

حكوماتكم المتعاقبة سجلت نجاحاً كبيراً في حفل الولاية الخارجية ؛ واعترفت بالاستقلال اللبناني جميع الدول كبيرة وصغيرة . وهذا هو لبنان يمثل دوراً مرموقاً نافعا في هيئة الأمم .

غير ان هناك ما يُشعر في الحفل الداخلي ، «تراجع نفسي ومعوي وسياسي واقتصادي تقيل» . فقد حان الوقت الى العدل بسرعة على ترتيب البيت اللبناني . وليس هناك فصل منكم ، سيدي الرئيس ، لاحرار الاصلاحات الواسعة التي يطالب بها الشعب اللبناني .

فلنسمح لي ان اشدّد شعور وطنية رئيس لامة اللبنانية وروح تديبه كي يربط اسمه باصلاح تاريخي

ان المرطوب الذي وقعوا ، مثي ، سنوات طويلاً من حياتهم في سبيل القضية اللبنانية ، وهم يعتمرون ح حس ح يدفعهم عن كدهم ومناهم يكون في ان يزو ، انتـ . ولاية وخدماتكم ، تحقيق لاعمال التي من شأنها ان تؤمن سعادة ورعاية اللبنانيين

بشكل احترام

مهرانيل منسى

بيروت في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٢

ج - ان المعاهدات التجارية التي عقدت باسم سوريا وبثان مع البلدان المجاورة او
البلدان غير الاعضاء في حاميته الاسم ي كمل المعاهدات التي كان يوسف ان يقدّمها يمكن ان
تعمل كما يلي :

١ - مع فلسطين . كانت قد عقدت بينا وبين فلسطين معاهدة تجارية منذ ٣٠ آب ١٩٢١
وأُكملت في ٢٢ شباط ١٩٢٢ ونفوس . وقد هذه المعاهدة ان موارد القدس المحتلة ومنصب
الموارد المصنوعة من المواد المحلية على ارض القدس المذكورين كانت معقده من مرة
المعركة في كل سنة . وفي ١٨ أيار ١٩٢٩ كانت قد وقع اتفاق جديد نظام بصورة
حديثة التجارة اعادة التصدير والموارد المحلية على حرية تبادل والتكسر على ترخيص
المعاهدات اصبحت اتفاقه ١٩٢٩ حدد سنة ١٩٣٨ وحسب محلا تاريخ ٣٠ تشرين الثاني
١٩٣٩ اتفاق تجاري يفرق بين انواع البضائع المتبادلة :

١ - البضائع : موارد زراعية ومنشآت موارد مصنعية البضائع من رسوم المعركة .
٢ - والحاصلات الثروات والكمول اسطلة وبيع والكمول والتكويرات المتفرقة ماذونه .
٣ - البضائع الاخرى فكانت ستفهم من تخصيص تلك الرسوم المتعددة في التمرير
المعاهدة .

وعلى اثر ذلك راسمي المنطقة موارد البضائع المصنوعة البضائع البضائع البضائع
الثاني ١٩٢٦ من البضائيات جودم بعبه الاستحصل من الحكومة البضائيات على اقص
الاتفاق التجاري وعلى تدابير انتظامه

ب - مع شرق الاردن . كان قد عقد بين تجاري مع شرق الاردن : ربح ١٠ اورد

١٩٢٣ بشي حرية تبادل بينا وبين موارد الزراعة ووارد البضائع المصنوعة في
كل من بستان الشام (سوريا بستان وشرق الاردن) وحصلت هذه البلاد نتائجها لسورية
على علاقات في التبادل هي كثيرة الاعادة لها .

ج - مع تركيا : عقد بين تركيا وبيننا بعض تجاري بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٦ دخل في

التعهد في اول يول ١٩٢٦ يسمح ترك ترك حق الاستعانة من التمرير المصنوعة والديا وقدرها
١٥٠٪ . وقد الحق بهذا الاتفاق قائمة من ٢٥٠ صنفًا كتاب تركي . تبعد البضائع من
التخصص في التمرير . وعند معاو ثاب تاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦ ينظم المرور وحمة
تركيا . عبر ان تركيا بعبت هذا الاتفاق التجاري في حزيران ١٩٢٩ وقررت قرار تاريخ
٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ التمرير العيب على بعض البضائع المستوردة من تركيا . وقد ستفادت
تركيا من حرة دخولها بصورة في حاميته الاسم في اوان ب ١٩٣٣ من التمرير اديا
مع حفاظها على كامل حريتها التمرير بعبه سوريا و .

د - مع العراق : عقد مع العراق اتفاق تجاري في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤ بينهم لمرور

الذي فرض عليه رسم لا يمكن ان يتجاوز ١٠٪ من قيمة البضائع ومن جهة ثانية ان البضائع
المتأصلة من ايران او المتجهة اليها عبر بستان وسوريا والعراق كانت معقده من رسوم لاستيراد
في اذنا بقيت في بلدان المرور اقل من ستة أشهر .

٥ - مع المملكة السعودية : بتاريخ ٣١ شاط ١٩٤٦ وضع موضع التنفيذ اتفاق تجاري بين

ام موارد البلدين حتى الاستعداد من شرط الامة الاكثر افضلية .

٦ - مع مصر : ان امضاة تجاريا عقد في اول ٣ ١٩٣٨ يتبع موارد البلدين حتى

لاستعداد من شرط الامة الاكثر افضلية باستثناء الاطعمة الخاصة المسوقة للحدود لمجورة .

وقد تم هذا الاتفاق رسم سوريا والسودان في ١٩ ١٩٣٣ . ثم تمت مصر ترميمه بحرية

جديدة في ١٤ شاط ١٩٣٣ . وان اتفاقا جديدا عقد في ١٤ ١٩٣٦ من شرط الامة

الاكثر افضلية مستبعد منه بحدود مصر وتونس ترميمه . في حدود مصر فقط ، تعاقب

موارد ابيهم بصورة خاصة . المندوب المتعاقدين .

٧ - مع العراق : اوجب استعمار العراق من حصة الامم ان تطبق عليه ، على مدى

سنتين ثم ٢ مر ١٩ كانون الثاني ١٩٣٤ ، الترميم العقب . وفي ٣٧ شاط ١٩٣٣ عدلت

من ان فيه تجديده فتح البلدين المتعاقدين حتى الامة ٥٥ من شرط الامة الاكثر افضلية .

٨ - مع اليابان : ان استعمار اليابان من حصة الامم في اذار ١٩٣٣ اوجب ان تطبق

عليها منذ ٢٧ آذار ١٩٣٥ الترميم العليا عبر ان قررت متساوية حصصا . ثم بعد ذلك من

الترميم الدنيا وذلك حتى تاريخ توقيع المعاهدة تجديده معها في ٢٩ ثور ١٩٣٦ . قصد عن

الاستعداد من شرط الامة الاكثر افضلية . وكانت اليابان البلاد الثالثة بالاهمية من حيث

استيراد سوريا والسودان - فقد رسم رسم صدره ٣ ، على تصديرها حصة تشجيع

الاستوردات القادمة من سوريا والسودان . عبر ان صادرات سوريا والسودان الى اليابان

خلال السنتين ١٩٣٤ و ١٩٣٥ كانت لا توارى ٢٥٠ من اصل مستورداتها من اليابان .

٩ - هذه الاتفاقية منحت رسم سوريا والسودان في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩ وابتدت معاهدة

عربية بتاريخ ٢٧ ثور ١٩٣٩ . وقد امت هذه المعاهدة الرسم ٣ / عبر ان اوجبت على

اليابان ان تفتح من سوريا والسودان - قبضة ٢٠٠٠ من اصل قبضة مستورده الى البلدين

البلدين

١٠ - مع اليابان : ان سوريا والسودان التي رأت نفسها اشد استعاجا من حصة الامم في

١٥ ١٩٣٥ ، خاصة للترجمة اشد ، طلبت تسعيد من الترميم العادية بموجب قرارات

حتى تاريخ عقدتها معاهدة تجارية مماثلية بتاريخ ٣ ١٩٣٧ . وقد منحت هذه المعاهدة

كلتا من البلدين المتعاقدين ، حتى الاستعداد من شرط الامة الاكثر افضلية ، وان الماي ، التي

كانت قد نأت المرافقة على الطمع ، كانت لا تعطى فضلا حرا لرفع ش مستورداتها

الا بنسبة ٥٠٪ من اصل قبضة تصديرها .

الملحق رقم ٢

جريدة الاموال المنقولة في لبنان من السنة ١٩١٦ حتى السنة ١٩٢٦

الجريدة الاولى

١) كمية النقد التي كانت في الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١٦ بحسب تقديره من حركات الكميات المتناهية التي كانت تتداولها البلاد من اسود والاحتياطي ، غير ان استحصائها على الارقام الرسمية للمعدلة المصكوكة بواسطة دار النقد في القسطنطينية حتى السنة ١٩٣٠ من (١٩١٦ م) وهي ثلثينا معلومات مفيدة جدا بخصوص .
وقد احدها هذه الارقام من حساب حواريك وزير المارة التركية المؤسس في ٣ دار ١٩١٧ (الجريدة الرسمية العثمانية صفحة ٢٧)
المدة الذهبية المصكوكة في دار النقد^١ :

١٦ ٢٨٠ ٠٠٠	١٨٦٠ ١٨٦٦	في عهد عبد الحميد
١٦ ٩٧٠ ٠٠٠	١٨٧٦-١٨٦٠	في عهد عبد الحميد
١٦ ٠٣٦ ٠٠٠	١٩٠٩-١٨٧٦	في عهد عبد الحميد
٢٣ ٨٠٠ ٠٠٠	١٩٠٩ حتى الحرب	في عهد محمد رشاد
٦٩ ٢٨٦ ٠٠٠	المجموع	

٢) من كل هذه الكميات المصكوكة في تداول منصر البلاد بحسب ان يحسم من هذه الارواح المصنوعة من النقود من سبب قدها ولا بد من صحتها ، وتقدر هذه القطع على ١٠ د .

٣) ويجب ان يحسم ايضا القطع الذي دوت وصاحب او طيت خارج حدود دى النجدي من الارواح او تسبب انة طمات . ويقدر اسيد مكسم سكوكة^٢ هذه القطع ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل . ع . د .

٤) وكان اسيد بومع^٣ في سنة ١٩٠٦ قد قدر ان ما يريد من نصف القطع المصكوكة حتى السنة ١٩٠٠ والتي كان - بسبع ١ ٧٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل . ع . د . طلت في التداول من ساء البلاد .

(١) حساب حواريك وزير المالية في ٣ آذار ١٩٣٣ (١٩١٧) (الجريدة الرسمية العثمانية صفحة ٢٧) .

(٢) اسيد مكسم سكوكة - قصيدة التمد في سوريا .

(٣) اسيد ج . بومع - لشرع الثاني (الجزء ٥ الصفحة ٦ وما يليها .

ويصبح من المداول ١٥٠ ب. بسم. ب. سمود ذهبية المئوية يتداوله في تركيا بشرى
الاول ١٩١٤ كانت تبلغ الى ٥٥٠ ٥٥٠ ٥٥٠ ل. ح. ذ.
وتزيد النقود العتية المسكوكة في دار النقد من ١٣٠٥٥٠ ٥٥٠ ل. ح. د. غير ان
انقضى الحق في التداول لا يمكن ان تتعدى بأكثر من ٥ الى ٦ ملايين ل. ح. ذ. او يجب ب
نعم القطع للمعادن وبقية الخ . .
ومن جهة اخرى ان سمود الاحمر - الاحمر - الفرسية - ب. ب. ب. يمكن ان تدور
على اقل تمثيل بحصة ملايين ل. ح. د.
ان سمود المود الذهبية والفضة للتداول في الامم طورية اعطاه خلال ١٩١٤
تردد ولا شك ان ٥٥٠ ٥٥٠ ٥٥٠ ل. ح. د. اي ما يتجاوز قيمته الماد فربك ذهب
ان النقد الذهبي للتداول على الاراضي السورية ولبنانية اعماره يجب الا يقل عن ٧٠٠٥٥٠
ل. ح. د. بالنظر الى اهمية لبنان وسوريا الاقتصادية والى نحو اهلها، وهذا غير عدد
استكن يجب ان يتخذ كاساس.
١٥. بصفة التي كانت محرومة في السنة ١٩١٤ وكانت توافي على وجه التفسير في قيمة
المداورات السورية او كانت مقدار اعداد ٧ الى ٨ ملايين ل. ح. د. - ب. ب. ب. - ملايين على
العام - احدث الاحصاءات اعمركه للسنة ١٩١٣-١٩١٤ استأوردت بعد ان توافقت
التصحيحات بالنظر للضائع المبررة .
١٥. السدادات والاسهم فيمكن ان تدور دون ١٠٠٠٠٠٠ ل. ح. د.
يصبح المجموع هكذا ٧ + ٧ + ١ + ١٥٠٠٠٠٠ ل. ح. د.

الجزء الثانية في آخر السنة ١٩١٨ او اول السنة ١٩١٩

١٥. مقدار كمية الذهب والقطع التي كانت في سوريا ولبنان في تشرين الثاني ١٩١٨
١٥. من الصعوبة في مكان ان نجيب على هذا السؤال .
ان السرد يقول الذي حول درس كمية اوريداد الذهب في سوريا ولبنان في شهر الحرب
الاستناد الى وثائق المصارف عاد فعدل من فكرته للاسباب التالية : ب. هذه الزيادة في
قوى في كتابه صفحة ٣٧ اكد ان من المرجح ان يكون عددها متغير وذلك
لعدم تمؤد الناس الامد في سوكات ولاصعوبة حساب التمدد الادوية فقد بين
ان الذهب يتداول في اثناء الحرب يزيد عن ذهب الذي كان يتداول قبل الحرب ويجب
الاكتفاء بهذه الملاحظة .
كان الذهب موجوداً بكميات وافرة . وكان في التداول بسوريا قسم ضئيل من
الاورق المتعددة المدة . في ١٩١٨ مدون ليرة تركية ورق اصدت حشرون ميوقة
مورياً كانت قيد التداول في سوريا ولبنان وخاصة في بيروت . وكان السوريون يحولون
الورق الى ذهب فور وصوله الى ايديهم . وكان المصارفون يرسلون وراقهم المعدنية الى
القسطنطينية حيث كان سعرها قوي . وكان عليه في دمشق وبيروت . وكانوا يسلطون
المقدلة بضائع وسندات والى . مدونة وقطع احف واحياناً نقداً ذهبياً

وان كميات كبيرة من نقود الذهب كانت تحرق في اداجيه ، وكانت بيروت قد دعت ، مدتها من اجل اثناء الحرب ، ثمة الذهب وهو البلد الوحيد الذي كان على اساس العملات تحت سيطرة نظاما للذهب على مدى الاداجيه وعلى الاوطان التي تنتج الحبوب ،

قري القريون انهم قد عرفوا هذه القصة بالدرس انه يجب الانتباه الى ملاحظات
ثلاث :

١ - لم تحاول الدولة ان تحتكر الذهب في حينه.

٤ - مكتبة الذهب تراجمي .

٣٠ - مدار تعديل في توزيع الذهب .

و بعد مرثیه ای در مدح و شهادت ای ولایتی الهی روح بوم و کیم
 یفولانی بقدراحم ، اب کیمیه الذهب و الفضة و الود الاحمیه ، ذاتی کاست ، ایزاله لی
 الامیر ابودره الخلیفه حجاز "ص ۱۹۱" کاست غریبه ۵۰ مأیوب ۱۳۰۶

في أثناء الحرب ، أعطى ربح الفسح الذي ، حدد المخصص ، بقدر ما أمكنه الذهب
وقد تم سقي : فقال ان يعود الذهب ذات الصلة حثيث بمقدار ٣٥ مليون ل. ، وقد
من هذا الانخفاض في التورود ، عصمة والذهب الاحديه التي كانت هي ايضا قد التداول
في البلاد

وقد أدت كمية الذهب المتداولة أثناء الحرب من جراء التدفقات الذهبية المتكررة التي كانت تزداد ثانية لها في الشرق - وقد صككت دار النقد في القسطنطينية أثناء الحرب الورداً ذهبية قدرها ١٦ ٩٩٥ ٠٠٠ ل. م. د.

م. بل وزير المالية انتهى شأنه من صدور هذا المرسوم في عطية الملائكة ١٢-٣-١٧
و ١٨-٢-١٩٠٤. كما أكد أن هذا المرسوم تأثر عن النظم المجرية من
الداون لإعاده صكه. وبالإقرار كما يتفكرون أن يحسن دهم أي دار نقد
وفقاً من أن صادر.

ادسك ، بيدو الذهب المصكوك في المصطفيه اثر الحرب لم يدكر في وثاقي رسميه
فلدينا هلى كل حال ، طبقات كفايه نكشنا مر (تأكيد ن كله اذهب ثامباً صادرة
عن اناي وقتن اصابت اي كانت تحصر صا حبهها في الثرى ولا وان العده المستقرات
وبصوره حبه المصور .

وإذا لم يسجد ج. فخرج هذه الصفات به ١ مليون ل. ح. ذ. ١٠ ومن جهة ثانية إن
مبته، قدره ٢ إلى ٣ ملايين ل. ح. ذ. كله مغشوبون كانوا يريدون أن يستقيدوا من فرق
القيم - هذا مرق الزكي كتب يومئذ لهم ارضاً طائفة .

تسكن إذا ما أضاء الحرب ١٩١٤-١٩١٥ بحران لندن الأصغر : الأول دخول الذهب الاساسى كقوات على الدولة التركيه وانذهب اى منه المصارف :

(۱) شریکفرز تراجم «*Frankfurter Zeitung*» فی ۹ آذر ۱۹۲۶

١٣ - نشر و الأحصاءات الشهرية الإحصائية العامة التي تصدرها وزارة المالية

(۳) الیڈ ۳، ج ۷۰ - عدہ (الامداد الیاسی - ابار - حریراں ۱۹۱۹ء صفحہ ۳۹۶)

والتي أفرجته ، داحده ذهب المصدر من انعططيه والاناصول الى الاسواق السود .
وانتهت الشرية .

كانت قد بدأت السمات الألمانية تركية في اوائل الحرب ١٩١٤-١٩١٨ . وكان
امر من من دفعه الاولى - وقدره ٥٠٠ م لاس ل.ج. ذ - تسيل التلح التركي ؛
وكان امر من من دفعه الثانية - وقدره ١٨٧١ ٣٠٠ ل ج ذ - تادم انعطاب
مستكرمة في سوديا وجيه عراق . وقد دفع الحشر الألماني في فلسطين مبلغ ١٥٠٠ ٠٠٠
ل.ج. ذ . واول ١٥٠٠ وقد دفعه مراح همة ليل الورد على سيل لا اعدة يسكون
احداس الشهي لبحش راع الذي كان يبادر من ش و امر من الاناصول فون وسكرم
وليس فون شندرس الخ

وقد شجع محات المضارب ذك العرب اكثر ذات من سعر البعر في بيروت وسوديا
وسعر في الانعطاب والبوله التي كانت من جهة ثانية ، في شراء القطع على يراين سعر
موفق وعالبا . كان يمد من المضارب . ان من يراين ولا لا ، مد من لم الامود .

وما في يراين : نوع كمية الذهب بين مختلف طفاطات الامبراطورية فن الاكيد ان
كمية الذهب التي كانت في سور يمدت صممين بل اكثر ، اثناء الحرب ، ان اكثر من
اصاب كمية ذهب مقدمه من : ان تركية ظل في سوريا ولبنان .

فيما ان سور : وسال : خلال السنة ١٩١٦ ، من اسطر من فستين : يركو
على كل سوى ١٥ . من كمية نفوذ الامبراطورية العسية ودمية اي د قسه من ٦ الى
٧ ملا ل.ج. ذ . ان هذا المذ قد نماور ولا شك : خلال سنة ١٩١٨ مراح ١٥٠٠
مليون ل.ج. ذ

ان حب : صورة حصة ، راديت حياطط الذهبي ان ، عت الاناصول : صانع باسناد
مطورة : وان انعطابت التي مراح : صوب كانت قد سلمت ايضا ذهباً كثر من حر .
من الموز لبحوش التركية والاناصول . وان حب وبيروت قد شق كانت قد طمرت ، هي
ايضا ، بكميات ضخمة من النفوذ الذهبية موانعه بدل الامود الورقية نفوذ دمية مع
ارواح من فروقات القطع . واخيراً ان ثقافات الحوش الصحة حدا : بعد جسم انالع
الهيئة في : تنوعها الدولة . ان بعد داب : المذمة المستكرمة - وقد بدأت التي دامت
للمذمة العربية من قبل القيادة التركية خلقت ذهباً كبراً في البلاد

ان الاحتاطي من الذهب : واقعه الذي تحسح في سور : وراين في شهر الاول ١٩١٨
بكن : تدبره مراح : تراوح بين ١٥٠ و ١٨ مليون ل.ج. ذ - ولا بل ، على كل حال ،
عن ال ١٥٠ مليون ل.ج. ذ - من اصل مجموع قدره من ٦٣ الى ٦٥ مليون ل.ج. ذ .
كانت في التداول في الامبراطورية محمدا اي : سادل اربع .

ان الادراي : المذمة : الحركة التي كانت في التداول بعد فدر : اعلاء : ساد : تقارب
المشرب مليون ليرة عثمانية ورقاً : سطلت فيس : بحق . وكان : تقدر حصة المذم التركي الورقي
مليون ل.ج. ذ .

كسبة المذبات - الاسم والنظام

أي حاد ارتد، دسكسه، الخدع، هذا طير استيقظ في - و. و. يوم. مكعبات همة من
استدات والإسهم، ونجدد الإشارة إلى استحداثك هـ.

١ - ثمره السداب المخلطه من ثمره المصطكيه ، ثري القسططيه ، سدت
سرمه ، ارجنتيه ، صديقه الخ . وقد قدرت فيه ، اشترى بها في يروب سده
الايض ، ريث ذهبي ، رخصه ثوب اسود ، و الخ . هذه السداب كانت تعمي الوسطه
السواكث الا انها وكاث - ابيه ، عني - بطا ، من الذهب الذي حصل في طاجيكا وخراسان
٢ - ثمره البركاث والكوروات ثوبه ، واوراق ريث فوسا وريثه ، صديقا ، اق كانت
في تداول في برسكا من اجراء ١٥٠٠٠٠٠٠ ريث ذهب وكان يحصل على هذه
المنتجات بأسماء جدمو افقه .

٣- شراء قطع على باريس كل يباع بواسطة جمعية الاستثمار اليهودي في فلسطين -
 (دونا فريك ذهب ٤)

٢ - شراء قطع على موبيرا بواسطة مركز القطع في العاصمة بدمية ١٠ مليون دينار ذهب على أقل تعديل .

• شراء قطع على مر دكسل كاس بدمه مركبه ، هراوى ، السكر ، البلجيكيه في
مخروط ، ملح ، فركت ديس ، اى .

[illegible]

بشر، الفصحى على نيويورك كان اكبر المراءى رحمة فيها كان الدولار
 مشهرا لانا. حرب فقد اعطى به سر على -و- جرد دد مر -من- الخفيق الهوى
 سب جوهرى هو ان اندي كو شتروى شككت على دو بورت ما كاوا -ان- عليها
 تصرف جانبا. الامم المتحدة مع الولايات المتحدة كانت اذناك قهوه
 البصائم المحترقة، وصوره حصة بوط الخمر، فقد كانت قهوه -و- بوط -و- د.

ما عدا النواصع التي استهلكك خلال أربع سني الحرب .
ويمكن ان تقدر السدات والاسهم كما سبق اعلاه ، باربة ملايين ل . ع . د .
ومجموعها ، من جهة ثانية 15 مليون ل . ع . د . من النقد المخزون ومبونا ل . ع . د .
من ايدى تم المحررة .

إذا ما أصب إلى كل ذلك قيمة العلم الأعظم والثبات على الداء الإحيية - بعض
النظر عن قسطي - كان باستطاعة السوف السورية - البياينة أن تعرف بكيفية من

وهذه ثالثه شأنه ايضاً : هو تعامل النعمي - المعروف والعدد المليون - والآخرين ،
وفقدان الصناديق المالية او عدم احياء قسمة ، بسببه درجة مروءة السكان وروايتهم .
أما التعامل الرابع فهو عدد سكان البلاد .

واسلاً لا بد ذكره : سوى بعض العوامل التي لها تأثير في هذه البلاد

نما هو حاوره ان نفد كمية نقد لا تحصى في سوريا ، قرب من جلال السنة ١٩٢٩ او
سنة ١٩٢٧ ، كما وقفا في جيرة كبرى غير واحدة وقع في يد عمود ، قبل هذا
الدرس ثمانية هجلاً .

في السنة ١٩٢٨ سمحت حكومة القدس في التداول بعدد بعضي المصدر مائة
نقداً فلسطينياً تعادل وحدته ليرة استرايئة .

ووفقاً ، مكند ، على صحة كنهه ، بعد ان بدأ نشاء في قريش يدور

في شهرين الاواخر للذين تبعوا الاصدار الخارج من الاستمال ١٥٠٠٠٠٠ ليرة
استرايئة ، منها ١٢٥٠٠٠٠ ليرة استرايئة فلسطين ، و ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة شرقى لاردن .

وفي السنين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ كان قد سلف في فدهم وشرقي لاردن ٢٢٠٠٠٠٠
ليرة فلسطينية ، و ١٢٥٠٠٠٠ ليرة استرايئة شرقى لاردن ، و ٣٥٠٠٠٠ ليرة مؤلفاً هذا
العدد للاحمر الذي - فقط دائرة على عمدة ، حجرة ، (العدد الذي واقع في القسي عكاي ، و
حساب يد الميري المداول .

حدهم ، و كل ذلك وثقاً وهو : ١٢٥٠٠٠٠٠ ليرة فلسطينية التي كانت قيد التداول في
فلسطين ، و لكن رنده هذا الرقم من ١٢ الى ١٠٠٠ ، نظراً الى ان المير الميري واقطع الآخر
بدي من في التداول واصل عكدا ان كنهه من النقد للتداول لا يقل عن (٢٠٠٠٠٠٠٠
ليرة استرايئة في فلسطين ، واد ، فدره ٨٠٠٠٠٠٠ نسخة سكان هذا البلد - في ٣١ -
١٢ - ١٩٢٧ - يكون بعد التداول بينه ليرتين و نصف ليرة الاسترايئة يمكن شخص ،
فان ر احد هذا الانس في سوريا ، ولسا حيث به عدد السكان ، وحيث ان
مديون سببه مفرساً بعد ان كنهه النقد في سوريا و لبنان يمكن ان تبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ ليرة
مخترين ، و ي - ب و ب ٨٥٠٠٠٠٠٠ ليرة - ع - د .

عجابه يجب ان نشر ان من عده ، حيث ان نقت اكثر فاكتر في فلسطين ، كانت
هذه البلاد قد بدأت تتعلق بالحلان العربيين فكمات المدفوعات الكبيرة وحتى الصغيرة
تعمل بطريقة اشكال

فيما كانت عادة اسماء الشك في سوريا و لبنان مادده عبر مشتركة .

وإذا ، انما الى ذلك امره فحدهم الداخليه اذ ان بلادنا ارحب و اوسع وهي اكثر
عني و مبالاها للتجارة اكبر اساعاً و تستلزم كنهه من النقد اوفر .

ان عده العوامل المختلفة عكسه تؤثر ٣٥ ٪ تقريباً على مقدار كمية النقد - خاصة
و ان فلسطين كانت ، يومذاك ، تشتهر في امره اقتصاده .

ان كمية النقد في سوريا و لبنان في السنين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لم تكن ، ولا شيء ، من

في ١٩٣١ مليون ل.ع - د. أي نسبة ٣٠ ل.ع. د. لكل واحد من السكان (بدلاً عن ٣٠ ل.ع. د. في فلسطين).

أما فيما يتعلق بخصائص الحرب ، في أوائل السنة ١٩٣٩ ، فيمكن تقديرها بحال استثمارات شبه كاملة أي ما يقرب ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ ليرة .

١١ - استثمارات بـ ٤ دولارات ، ملاحظ سرور أن مجموعته بهم احتية تجمعت في البلاد في ظرف عشر سنوات ، وأن التوسع قد أعده إلى شراء الأسهم ربحية في ربح حوثر سددت المصرف العادي مؤثر . وأن ازدهار التأمين على الأسهم مع إصابته الاستدانة المجتهد تظهر أن مجموعته الأسهم الموجودة في سوريا و - ب كات مبلغ في و - كاريون الثاني ١٩٣٩ نحو ٤ ملايين ل.ع. د.

وهكذا نجد - احداث ثلاث : ١٩١٤ - ١٩١٩ - ١٩٢٩ كى و .

التاريخ	كمية التقد	صانع الحجرة	الأوراق المالية	مجموع عناصر الحركات المالية الذهب
أول كانون الثاني ١٩١٤	٧	٧	١	١٥
أول كانون الثاني ١٩١٩ إلى ١٨	١٨ إلى ١٢	٢	٣ إلى ٢	٢٢ إلى ٢٤
أول كانون الثاني ١٩٢٩	١٢	١٤	٢	٢٨

أن بحرين ، و - ذهب و - مجمع كان قد ازداد خلال الس ١٩١٩ - ١٩٢٩ كان هاجم السنة ١٩١٤ ؛ وإذا كان قد شك من اعده من بين السنين ١٩١٩ و ١٩٢٩ فقد كان العوض في ارباب بحرين ، و - نفع .

و - ذهب في ذلك التمييز والتمييز الاقتصادي ، وأن على قدر كبير ، و - فتيان من ليس فقط لم يحصل تأجير وانما كانت ، و - واردا الاساسية لشعرت عدم عسوس .

* * *

أن المدرس الوارد اعده الذي وصاه في ١٩٢٨ - ١٩٢٩ خلال السنين الوارد من ١٩٢٩ هو اساس الدراسات اللاحقة . وقد احدث بين الاختار في التقديرات الموضوعة لأول كانون الثاني ١٩٣٩ الامور التالية :

أ - دوس الاعضاءات العسكرية لتقلات الصانع .

ب - التبعيات المالية والاقتصادية المجموعة .

ج - الاموال التي عرفت في الصنعتين ٣٠ - ٣١ اعده .

وقد سمحت لنا الدراسات الموضوعة لير أن للمجموعة حلال في احرب الس ١٩١٤ - ١٩٢٩ .

المبحث - رقم ٣

عرض ميزان مدفوعات سوريا ولبنان للسنة ١٩٣٨

مقتطعة من المحاضرة التي ألقاها في بيروت في اول اذار سنة ١٩٣٩

يتضمن ميزان التجارة في البلاد جميع البضائع التي تتبادلها بلادنا مع جميع البلدان الاخرى.

ويعبر عن ميزان المدفوعات بـ دول المداخيل وحركة الزيادة.

ويتضمن ميزان المدفوعات :

١ - الميزان التجاري الذي يدخل في ميزان الحسابات :

٢ - بيع وشراء المواد الثمينة من ذهب وقضبة وقطع

٣ - تبادل القروض أي : جمع رؤوسيات الاموال أو تأدية القروض ائتمانية « وفد

أعني على سبيل ما دون المدفوعات عدا ، المستوردات والمصدرات عبر الحدود »

٤ - واجبراء ، هناك حركة الراسميل (تبادل مصادر الايرادات)

ولن نطوّل على هذه الاولويات من المواد التي تكون من حسابات

١ الميزان التجاري

عند الاشارة قبل كل شيء الى ان مصدرة المصنوعات المحلية وأعمال المصدرة

المصنوعات المحلية تصدر تدخل تحت عنوان واحد في ميزان التجاري ،

من جهة اخرى هناك مصدرة المصدرات والمواد المتداولة بغيرها ، لا يتركز في

احصائها الزيادة.

٢ - شراء وبيع العملة الثمينة والقطع

لا يوجد احصاء في هذا الباب لعمليات بيع وشراء المصنوعات والمواد المصدرة .

٣ تبادل القروض : المصدرات والمداخيل غير المنظورة

لهذا الباب في بلادنا أهمية كبيرة . وهو يصير :

١ - الخدمات الفنية والطبية والتربوية والخيرية ، الخ . .

٢ - المصارف ، الوطاء ، شركات الملاحة ، المصانع المصدرة الى شركات التأمين

والتأمينات المدفوعة منها عند الحوادث الخ . .

٣ فوائض وقسام رؤوسيات القرض ، وهي تكون مستوردات ومصدرات غير

منظورة (فالبلاد التي تدرس اقل عيبا ذلك في باب الجرح من ميزان الحسابات)

ونعقد لما القسام في كل سنة في باب تدخل .

فإذا استدعنا مثلا مليون درهم ، فالبلاد التي نمرسها هذا المليون تستورد حاليًا سدادًا تصدرة

بالقسم بشكل قسام سنوية (وعمله الفرض تدخل في الباب الرابع)

وعند حيازة القروض بدون السند فيسند بالذات مصدره .

١٠ - قفلات الاشخاص - امجرة - تصدير اليد الصعبة (امركة) مصر ، فلسطين ، عمان ، عدة - ثبات من الموطى - يسهل المبحرون معهم اجرة البحر «الاولون» ويقومون بارساليات .

١١ - شراء وبيع عروقات - دخل وخروج .

١٢ - سداد القروض

شراء اسهم وبيعوت في الخارج ، مصاع ، تحارة ، شراء رءوس ابل احصه واستيراد سادات ملك ، ثم تصدير القشام .

١٣ - بلاد اصبح مدونه من حر - شرائها بالسند ثم دائمة ميسرة عدد القشام التي تصحب .

وعندك اي باب ارام هو مجموع القروض والاراءات وشراء الاسهم واسواق واستلكت والمصالح الصعبة ، الخ . ان احد من اسبونه يدخل في الباب الثالث .

ويس لهذا الحداد صفة تحديد - فحين سنكون راوية في هذا من مصر بالمر - ... ان المصادر التي ذكرناها من ان كيف يدفع اليه فانص استيرادها وبيعها وبيعها فانص مصدره وارادها .

ويعتبر الثغرة في اكتفائها وبيعها الموصلة في المخرج كانت فكتفها قبل الحرب الاحيرة ، من بعد المعز في ميثاق تجارها .

واراد ان انحرس الاحد بين ومداخيل المخرج في ايطاليا فقام مساهمة كبره في التوفيق عن فانص استيرادها .

ومصدره سيجح الاير كبر في مديان عدده من اوره ما نعدده عن دفع القشام الى اميركا .

ومن بعد استلكت في سنة ١٩٢٨ ان ادوم استيرادها للمدرات «المساعدات التي كانت تقدم للاجساد العلية والاجياعات الحيرية فحصب .

ومن المذكر صا ان تدفع استيرادها (المصانع ليس فقط ، بل ايضاً مايرادها الصياحة وتصدير اليد العاملة والتجارة الخ . . .

١٤ - مرض التيفيد ، سقدم بحمل ارقام لاثواب اعلاه من مصر ، مداوخا لدم ١٩٢٨ ونرفها بالثروج الضرورية التالية :

١ - التجارة الخارجية ، صادرات واستيراد :

بلغ المخرج في هذا باب ١٢٤٣٢٥٠٠٠ ميرة عتابة ذهب ، وادخل ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل . ع . د . وهذه الارقام هي ارقام الاسترادات المسجلة في احصاءات الممارك التجارية ، بحركة اي يرب تركية دمية بعد الاصابة اليه ، في البين : باب الدخل وباب المخرج ميسرة حصة مائة بالمئة على المش او الاعمال . ومن المعيد حد ان يشير الى وجود الاحتيا في

الاستيراد فقد رقت ادارته الجمرية دعاوى عديدة على المهربين سنة ١٩٣٨م، غير انه لم ينجح بعداً
كثيراً في هذه الحقول، اذ ان هذا الاحتمال الذي بلغ في المهد الثاني معدل ٧٥ او ٣٠ %
محصى عام ١٩٣٨ الى ٥٠ %، ومضيفه على سبيل التذكير فقط، ان تسليماً ضئيلاً من بضائع
يدخل بواسطة التهريب الى عن طريق البحر او طريق الصحراء، او عبر تركيا وفرنسية،
٢ - الممولات والتداول على البضائع المستوردة

شكل هذه الاشياء مصدرات غير منظورة من حراء حركة البضائع ودفع غش
الاستيرادات، ويظهر هذا الجانب الذي بلغ مجموعه ٧٥٠٠٠٠٠ ل. ع. د الى ثلاثة اقسام -
١ - الممولات المدعومة او الوسيطة السوداء - وهي بمرح بيك او ١٠ %
وتعتمد بعض الاستيرادات كاستيرادات البضائع والاشياء التي تقوم بها فروع الشركات
في الخارج : فمثلاً ٣٠ %، وطرح كشافة من الفوائد عند نفذه لتجديرك، وهكذا لا
يقبى (١) الى ١٠٠٠٠٠ ل. ع. د.

عن لا يدفع غش البضائع المستوردة بكمية ١٠ %، يجب ان تأخذ من لاعبر الاخطار التي
يعرض لها المصدرون للاستيراد -
٢ - بل وحسبوت على البضائع (وذلك من حراء الاكلاف على ع. صانه، ولا
سها في عهد ردت)

ويمكن بدر هذه المجموعات ٢ - من سمر اربع - وروية ١٠٠٠٠ ل. ع. د
بوساطة والتجار المحليين، ي ٢٥٠٠٠٠ ل. ع. د
٣ - المصادرات الناتجة عن الافلاسات وتسوية الامور بالقراحي : فمثلاً ١٥٠٠٠٠ ل. ع. د
اعلن عنها في بيروت خلال عام ١٩٣٨ وحده، وليس هذا حصده واحد من المصادرات
بالقراحي وغيرها من المصادرات والخسوسات - ويمكن ابرأى العديد من رجال الاعمال،
تقدر هذه المصادرات من مجموع المستوردات - ومن اثر هذه المصادرات في البلاد
توقفت عدة موانئ بحرية، احدها من تدمر مع سوريا، وقد عتده ذلك من وكلاء
العوارك المسافرين الذين مروا بدمشق، ويبلغ هذا المبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ ل. ع. د ٢٢٠٠٠٠ ل. ع. د
مجموع هذا الجانب ١٢٥٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠٠٠ + ٣٧٥٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠٠ ل. ع. د
٣ - اربع من اعادة التصدير والتمارين :

يدخل في هذا اسباب اربع بحسب الوسيط في حارة اعادة صدره بضائع في غير
الجمرية (والى هي غير مسجلة في محاور الحدود التي يمر بها في المصنع الذي الى كما
يدخل فيه أيضاً اربع التمارين، فمعدل الزج هذا ١٠٠ %، غير انه يمكن دفعه الى ١٥
من حراء، بتكليف القبل والتمارين، ومن حراء الاربع الصفحة التي حتى من تصدير
البضائع بطريقة التهريب، خاصة في تركيا حتى ١٠ ملايين ل. ع. د تقريباً، دفع
الارباح، على اساس ١٥ %، فمئة الف ل. ع. د
ويجب ايضاً أخذ رسوم الجمرية بين الاعتيار، فبده الرسوم تدخل نصيب في الحزبه من
٣ - اعادة المصدرات غير المسجلة في جمارك الحدود - اذ قيمتها ٢٠٠٠٠٠٠ ل. ع. د
وهكذا يبلغ مجموع هذا الجانب ٩٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠٠٠ ل. ع. د.

٤ - تصديرات واحدة التصديرات غير المسجلة في محاور حركة الحدود :

أُقرحت علينا في هذا الباب أرقام هائلة تترأسها حد التخطيعة ومنها إلى التقديرات التالية .
١ - استهلاك البلاد الداخلية : ملابس أمريكية ، والمشاير والدوا التي يتجهزون من
عندها ، وتصدر هذا الباب ، من قطع الصناعات للبلاد تصدرها ، من مصانعها ، تصدرها
الصحيح ، ويبلغ ٥٥٠٠٠٠ ل . ج . ذ .

٢ - تصانح مرسلة إلى تركيا بطريقة الجريب تتحدث عن رائج الاستهلاك الأمريكي
للمرغوبة عليها . ويُذكر في هذا الباب روم وحشة قد تكون خلقت أو من الأهمية
في درسا هذه . ففي عام ١٩٢٨ كانت عدد من المواد لاصول كميات كبيرة من
السكر والخرائط الحديدية والاصواف والكحولات والكر والروان والحبوب ، وإن هذه
المواد من صادراتها ، في عام ١٩٢٦ أكثر من مليون برميل عتيق ذهباً قد جمعت هـ و
كثيراً من من ، تشدد المراقبة على الحدود الأمريكية صف أي هذا سدير لا تأق الجمركي
الخاص الذي عدد مع الإمداد الوافده حـ و د ب الذي الذي اعطى عوجبه حقوقه الخـ و ك
الانترك ، هذه تقول في اوراقه السوداء ، يحصل تقو ان حركة ثلث سبعة حديدية
للكافة الثمرات عن احدى واحد لإمبرادور مصاح ، تقوده الحركة ، ومن حوضه في احدى
الباب الأوروبية قلل من استهلاك الخرافات السوداء

فوق ٥٥٠٠٠ ل . ج . ذ . يظهر معثلاً في هذا الباب .

٣ - ررارة حـ و د ب : سُجلت شروط في هذا الباب خلال السنين وحسب
مع من ١٩٣٠ ، والذي أدى إلى ١٠٠٠٠٠٠ حـ و د ب من ٢٠٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠
ل . ج . ذ . هي لمراءه أشد حدة ، تصدرها الكميات الكبيرة من الخشخ في حـ و د ب
وقاطين . وبعد إصدارات حـ و د ب في ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، صدر في ١٩٢٨ - ١٩٢٩
كيلو خشخ وانف ١٩٢٠ كيلو أي مجموع طنير ونصف .

يسمى في مجموع هذا الباب ٢٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠٠٠
ل . ج . ذ . ويصدر لـ و د ب أي حـ و د ب في إيران امدومات عام ١٩٢٨ ، دون بره في
ل . ج . ذ . المدخل ١٠٠٠٠٠٠٠ لـ و د ب في حـ و د ب ، لم يُسجل في أي حـ و د ب الصافي طرـ و د ب
استوردات طريقة الثمرات حـ و د ب في هذه الايام

٥٥٥

وقد احتاتم قم هذا المصير للملاقى بحركة التصانح ورفع حـ و د ب ، يجب اذنا - لاحظ
١ - احمد عمر هذا باب شراء ويمن المادان الثينة والاطع لتفص الاحصاءات فيه ، ولا
عكس الوصول في حجة هذا هو الكل حـ و د ب او غير حـ و د ب ، وهذا هو حـ و د ب

٢ - رسمه حـ و د ب : نأخذه من حجة اخرى ، اذ نحن اننا عميلان : واحد يقترى سـ و
الذهب هو أوروبا و أمريكا ، وآخر يمدد ليا ويؤدي موحودات ثقتنا هو الصخرات والبلاد
البرية . هذا مع العلم ان الذهب صناعة كبيرها من الصناعات .

٣ - يذكر باب حوضه « شركات النسيج » في سبيل التذكير : في عام ١٩٢٨

بحسب قيمة الخرافات والأضرار ومنه المصارف التي فُقدت بها الشركات . ويجدر الإشارة أيضاً إلى أننا في سنة ١٩٢٧ م دفع لأقساً من الضائع التي صُعدت في حرمه محمد بيروت ، وسدّد قيمة الرصيد لشركات التأمين عام ١٩٢٨ وفي الأوامر التي تلت .

٥ - إعادة الراسيل إلى البلاد وإرسالات المهاجرين :

يُلف هذا الكتاب الكثير بالأهمية والذي سيجد مجموعه عام ١٩٢٨ ١٥٠٠ ٠٠٠ ل.ع.د. من جهة مصدات ومحتويات جميع مرادتها . ولقد قدم في اعتمادها ثلث نقدراً متدلاً .
تص. من ١٠ إلى ٢٠ على الأول من الأوامر . يت وأعادته . يستل الحقيقفة
لأن وقد أُحتتم بحسب ٣ . براف المدفوعات للعام ١٩٢٨ في أواسط شباط ١٩٢٩ (السبب
وحيث عطاني هذه المدفوعات في رول ادار سنة ١٩٢٩) . يعني أن أعرف منه لشر عدي
رددم الكلفة للعام ١٩٢٨ دى م أو عمل ، تحقيق هذه السنة ، وكان هناك شيكات عديدة
م يقبضها حاليه . فالردم المذكورة في براف ١٩٢٨ هي ارقام السنة ١٩٢٧ التي كانت
اقل من ارقام ١٩٢٨ وهي سنة الإرداع الاقتصادي .

والتي في ما يلي التفاصيل للعام ١٩٢٧ :

ل.ع.د.

- ١ - إعادة الأموال إلى الوطن والإرساليات التي حُرثت بواسطة
بنك سوريا ولبنان وبنك إسكندر - حداد ١٠٥٨ ٩٣٠
- ٢ - إرساليات بواسطة مصارف أخرى استعملنا على قسم من
مردادها ، حذر . مجموعها يربح الأرقام الواردة أعلاه ٢٦٥ ٠٠٠
- ٣ - رساليات مباشرة من الأوراق النقدية (مصر وخاصة
فلسطين) وإرساليات البضائع العامة ١٧٥ ٠٠٠
- المجموع ١٠٤٩٨ ٩٣٠

سماً كذا . . . إلى هذه . عدم ان أو سحر قيمة حداد
مبارك حد . عدي في سنة . السيد حداد هم إلا قد
حداد . رساليات المهاجرين في حداد

٦ - مرادات الراسيل اللبنانية والحدود . وصفه في ٢٠ راج و مرادات الاسم

- ١ - اريد مجموع الاسم الاحصاء وصفها ٣٠ ل.ع.د .
ويجب هذا الإرداع على اسم
٢ - مرادات المستكثرة في الخارج (مصر ، فلسطين ، ليبيا ،
التعاقد الحقيقية الناتجة عن الخسفة في الخارج .
هناك أكثر من ألف عائلة لبنانية
الإيرادات التي يقدر مجموعها بـ ٣٠٠ ٠٠٠ ل.ع.د .
وهكذا يبلغ مجموع هذا الباب ١٥٠ ٠٠٠ + ٣٠٠ ٠٠٠ ل.ع.د .

٧ - مع عقارات غسايين والسودان ثمانية في خارج *

كانت نوع العقارات استء وأندورية في الخارج عامة جدا من ١٩٢١ و ١٩٢٢ و قد
سعت في فلسطين وحدها بدل ٥٠٠٠٠ ل. ع. د.

وفي سنة ١٩٢٨ ، سعت في فلسطين وحدها ، بدل ٥٠٠٠ ل. ع. د.

٨ - مساعدات المدارس والجمعيات والمؤسسات القومية - الطرب وخرمى والحداد

هات مساعدات حدودية لها ، عبر ان الارض الوارد هي بمقتضى ارقام وسنة .

وان ساعدت المصروف مائة ومائة :

٥٠٠ ع. د.

١ - مساعدات المدارس : الجامعة الاميركية ٦٠٠٠٠

ل. ع. د. : مدارس اخرى انكليزية ٢٠٠٠٠

٢ - اساقفة شرق الادنى : شرق النور ١٠٠٠٠

الميام ، المطبعة الاميركية ٥٠٠٠٠

٣ - المؤسسات القومية في الشرق : غير مؤسسات الشرق ١٠٠٠٠

فصل خاص في وزارة الشؤون الخارجية : للسنة ١٩٢٨

١٠٠٠٠٠ ل. ع. د. : شرق غربي ١٠٠٠٠٠

٤ - مؤسسات كاثوليكية : رومانيا والعالم كاثوليكي ١٠٠٠٠٠

فداديس ، مساعدات المؤسسات القومية ٢٥٠٠٠٠

٥ - مؤسسة دوكسل : معهد مكافحة الملاهي ، مستشفيات ٢٥٠٠٠٠

٦ - مؤسسة دوكسل : مؤسسة دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٧ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٨ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٩ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٠ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١١ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٢ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٣ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٤ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٥ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٦ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٧ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٨ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

١٩ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٢٠ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٢١ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٢٢ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٢٣ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٢٤ - مؤسسات دوكسل : مؤسسات دوكسل ٢٥٠٠٠٠

٩ - مبالغه استيفاء وتراخى للمصارف

تدويع بعض التقديرات في هذا الباب أيضاً - كما فيها - غير انه يجب ان لا يسي ان نسبة ١٩٢٨ كانت احر منه من عهد لاردماز وكان سعر الفساذق الوسطى يقدر بـ ٣٥ و٥٠ قرشاً ذهبياً ، وقد جرى استيفاء المصارفون بمبلغ ٥٠٠ في هذه البلاد ، وكان معظمها الكمبرو ١٤٠ في ذلك الوقت (٩٠٠ مئتيه ذهب بمئة وخمسين قرشاً ذهبياً) وابتك الآلى شديداً :

ل.ج.ذ.

١ - مصطافون : ٨٠٠٠ (معظمهم مصريون) بمعدل ٥٠	
ل.ج.ذ. مع الباب المخط والمشتريات المحلية	١٠٠ ٠٠٠
٢ - سياح الوكالات الكبرى : ١٣٠٠٠ بمعدل ١٥ ل.ج.ذ.	
٣ - امدادى وبيع زاب ومشتريات	٣٠٠ ٠٠٠
٤ - مدفون مدفون عمر اراضيه بمبلغ ١٠ ل.ج.ذ.	
٥ - زاب زاب : ٨٠٠ سيارات امداد - سور ١٠٠٠	
٦ - مافى من ولى : ١٢٠٠٠ امداد	١٠٠ ٠٠٠
٧ - تراخي مع الحاجة الى مكينة والرياح الثلج	٢٠ ٠٠٠
٨ - فستيدجون وفجرهم عن الاجاب الذين يزودون بوجوه	
٩ - في البناء مع المشتريات : ٥٠٠٠ بمعدل ٥ ل.ج.ذ. الواحد	٦٠ ٠٠٠
١٠ - وكلاء المصارف والمصارف ورجال الاعمال المتفقون في سوديا وليان : ٥٠٠ بمعدل ٢٠ ل.ج.ذ. الواحد	٢٠ ٠٠٠
اجموع	٨٠٠ ٠٠٠

١٠ - مبالغه احميه رخصه في البلاد

كانت هذه اربابايل في سنة ١٩٢٨ احميه كبرى : (المصارف المصارف المصارف المصارف) بعض شركات التأمين ، امدادات الشركات (ب الايامه) وحصانه شركة تراخي (١٥ مدون) انشاء شركات مدقة ل.ج.ذ. اي مجموع ٥٥٠٠٠ ل.ج.ذ.

١١ - مصاريف حيوش الاحتلال الفرنسي :

كانت هذه المصارف في العام ١٩٢٨ ما يقرب من ٣٠٠٠ ماربون فرنك ، رخصه ١٠٠٠ منها لشراء مبالغ من فرنسا ولتسديد شركات الملاحه التي في قصر في البلاد ويدخل فيه قيمه من موفر مبالغ المصارف والمصارف ، وكما ان المصارف امداد حاجات الحضر سُحقت في حصوات احرار التجارة ، لذلك يجب تسجيل القبه وكماها في باب المخرج ، بعد ان يفرج منها ما دفع الى شركات الملاحه و - وفجر من المصارف - وهكذا يكون مجموع هذا الباب مليوني ل.ج.ذ.

ذكرنا في ما سبق جميع أبواب الدخل في بيان المدفوعات (مع باب الاستيرادات، الوحيد في تاريخ المخرج، فليحظر الآن إلى مختلف أبواب المخرج :

١٢ - شركات الملاحة : مدفوعات شحن دفعات للتصدير :

إن المصاريف المتداخلة بحركة المصانع المتوقعة بحراً تبلغ تقريباً ١٥٤٠٠٠ ل.ع. ذ. وتقدر الأضرار على أن أكلافه اساولون، التي يدفعها المصانع إلى البنوك السورية تدخل في أكلاف المصنع، والمصاريف المتوقعة، تنصير لشركات بحرية جميع الأكلاف حتى وصول البضاعة إلى بيروت أو سبيل بيروت.

١٣ - الطلاب السوريون والبنانيون في الخارج :

بلغ عدد الطلاب السوريين في الخارج في عام ١٩٢٨ ٦ أو بالأحرى بلغ عدد (العدد من بين المدرسين ١٩٢٧ - ١٩٢٨ و ١٩٢٨ - ١٩٢٩) ما يقرب من اثنين، كان الواحد منهم مكافئ بمعدل ١٥٠ ل.ع. ذ. أي بمجموع ٩٠٠٠ ل.ع. ذ.

١٤ - كميات ادخل التي جلبها أو ساهى في الخارج المقيمين أو الموقوفين (الاجانب، والكميات التي جلبها منهم المواطنون الآخرون إلى الخارج.

بلغ مجموع هذا باب ٣٣٠٠٠٠ ل.ع. ذ. ويشكل هذا المصنوع من الرسايات الاجانب المقيمين عندنا، منهم في الخارج ومن ارباح الانشطة لاجنبيات ومن الفرق الدخا التي تمر في لبنان، واحداً من اكلاف معاملات المصارف اللبنانية.

١ - مائة ١٠٠٠٠ ل.ع. ذ. ساهى واربع في عام ١٩٢٨ بمعدل ٣٠ ل.ع. ذ. لعدد اي ٣٠٠٠٠٠ ل.ع. ذ.

٢ - اثنتان رسايات الاجانب المقيمين في البلاد ورسايات الاجانب من الفرق الغية (مائة مائة ٣٠٠٠٠ ل.ع. ذ. فيكون مجموع هذا الباب ٣٣٠٠٠٠ ل.ع. ذ.

١٥ - ساهى لبنانيون وسوريون في الخارج :

في عام ١٩٢٨ ساهى تقريباً ١٥٠٠ مبالغ في سوريا إلى الخارج : وقد بلغت مصاريفهم ١٠٠ ل.ع. ذ. وبها ١٠٠ ل.ع. ذ. المدفوع من شركات الملاحة بمعدل ٢٠٠ ل.ع. ذ. للواحد، أي بمجموع ٣٠٠٠٠٠ ل.ع. ذ.

١٦ - الاوان المدفوعة على الرسايل لاجنبيه موقوفة في لبنان وسوريا.

كما يجب أن تدخل الدين تسويقي البتاني، الذي حصل له مبالغ في مؤتمر بيروت، في هذا الباب لعدم وجود باب خاص به. وسكرتم رقم ١٠٠ دفعه منه في عام ١٩٢٨.

شأن المصارف وشركات التأمين والخارج والمصارف ذات الامياز وغيرها من شركات

المدينة والمؤسسات المصرية ، فيجب الاخذ بهي ، لاخذ الارواح المورثة والاحتياطي
الموضوع في الحرج والارواح الاخرى التي تخرج من البلاد فحسب بدون النظر الى الشخص
الذي يقع في البلاد لتوسيع الاعمال . وقد حلت في هذا الباب الانتداب والتدبير التجارية
التي يجدها ايها الاجنبي والتي تملح مليوني ل.ع . د . د . ويدخل في التبادلات وتسهلات
المصارف الاجنبية المحسنة ، وقد جمع مجموع هذا الباب عام ١٩٢٨ ، بقرار من ٥٥٠٠٠٠٠
ل.ع . د .

وفي عام ١٩٢٦ ، قدر السيد حبي هذا الباب ، في بحث مقتضب به حول هذه المسألة ،
٥٠ مليون فرنك بغير الفرنك في ذلك الحين .

١٧ التبرع والاسهم لاجلثة التي يشترها الوطنيون :

يقدر شراء الاحكام الاحسن ، وسيا اسهم المصرف المصري ذات المودثر التي كانت
واجبة في ذلك العهد : ٥٥٥٥٧٥٥ ل.ع . د . ، فريضا . غير انه في السنة ١٩٢٨ ، يمكن
التوقيع سنة ، ولا يمكن القول ان هذه السنة كانت سنة زدهار وعاج .



استندنا في التوزيع بين سائر دوليا على معلومات اكثرها مبرورة جديها عن تقديرات
اجريت في وقتها .

وان الشروح اعلاه ، مدخنة من دربر طويل فانه في ١٩٢٧ و ١٩٢٨ وفي وائل ١٩٢٩ ،
وسس للدوام التي ذكرناها صحة حسابها بانه : في المسكن ، يكون وقع خطأ في
بعض الابواب لا تتجاوز ٥ او ١٠ . . .

واكرر عد لا يقع به يقع جيران اللدقوعات الذي عرضناه قيمة تدليلية ، وفيهذه .
وهذا كل ما يستطيع فعله الفر الاجنبي في بلاد وكذا تكون مدومة فحدا من احصاءات
عينية وممنوعة .

الملحق رقم ٤

عرض مفصل لأسباب الارتفاع في اسكلاف المعيشة أثناء الحرب

١ - الأسباب الخارجية :

١ - اضلاقي الاسواق المصدر

أحدثت حادثة الحرب تضاعفاً كبيراً في مصادر استيرادنا ، كانت أهم مصادرنا هي : ستوردا
فيها ، وخلال السنة ١٩٣٨ ، مرتبة وفقاً لأهميتها ، البلدان التالية :

١ - بريطانيا العظمى

٢ - فرنسا من السنة ١٩٣٦ إلى السنة ١٩٤٠ احتلت فرنسا المقام الأول يأتي في السنة

(١٩٣٨

٣ - اليابان (في السنوات ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، ١٩٣٧ ، و ١٩٤٠ احتلت ألمانيا بالمقام

الرابع)

٤ - الولايات المتحدة الأمريكية

٥ - رومانيا

٦ - ألمانيا

٧ - فلسطين

٨ - إيطاليا

٩ - بلجيكا

١٠ - العراق

و بعد يوم ١٩٣٩ توقفت سدان وروما الوسطى عن أن تصدر لنا منتجاتها .

وفي أيار ١٩٤٠ توقفت أيضاً فرنسا وإيطاليا وبلجيكا ، وقد وصلنا المصدرة الغرب إلى

حصلت في حزيران ١٩٤٠ عن الكتلة الاسبرينية حين كانت تصبأ عن تركيا ، حصل

البضائع القليلة من أوروبا الوسطى .

في تموز ١٩٤١ عادت كتلة لانتربجي عدا بتصديرها ولكن بكل مغنير في وقت كانت

في أوروبا الوسطى ، ما عدا سويسرا ، قد قطعت علاقاتها معنا .

وأخيراً توقفت اليابان في كانون الأول ١٩٤١ ، مما أدى إلى سحبها جميعاً من

الولايات المتحدة ، التي حشرت في الحرب فرصت على تجارة صادراتها ذات أيام الحرب .

(كان أدنا أهم المصدرين إلى الإمبراطورية البريطانية ولولايات المتحدة الأمريكية ،

ولكن كان نسبة شتيلة حاداً من جراء حالة الحرب) .

فكان السبب الأول لارتفاع ، وإغالة هذه ، تخلف الكثيرين من كبار المصدرين

اليابانيين وضمم وسائل الذين ظلنا نلجأ إليهم في الاستيراد .

٢ - ارتفاع الأسعار في المصدر :

(يرجع ارتفاع الأسعار عند اللذان مجزئة التي تصدر نسب مصالمتها الى ١٠ ٪ يتي .
ارتفاع أسعار المواد الأولية نتيجة ارتفاع الطلب الذي يوجب المجهود افرق وسب
شروط الحصول المكثفة .

- ارتفاع اجور اليد العاملة نتيجة ارتفاع معدل البطالة وارتفاع نسبة التجهيز .

تجسط في اثار - الزيادة في استهلاك الكهرباء نتيجة تعزيز الانتاج الحرفي .

في مداير سبب ارتفاعه لاسعار المواد الخام ، ويقتصر المداير وان صراحت مرهقه
حالت في مكثف في اوقات الانتاج ، وارتفاع الأسعار نتيجة كثر . وارتفاع
الطلب على سبب للمواد + ارتفاع أسعار المواد في هذه الايام راجع الصيغة ٥٢
وما فيها منق بالاسواق المتعددة في مصدر ارجعت في ارتفاعها بصورة حادة بسبب
كثرة طلب المصدر .

٣ - ارتفاع اجور النقل والتأمينات البحرية :

ان وسائل النقل في سبب وارتفاع اجور النقل نتيجة حثيث جميعها فارتفاعات تكاليف النقل
في اواخر الالمان المتعددة وارتفاع اجور النقل في اواخر الالمان المتعددة وارتفاع اجور النقل
وان لارتفاع الاجام في الالمان المتعددة وارتفاع اجور النقل في اواخر الالمان المتعددة .

٤ - مل التسم :

كانت اللذان مصدره من الالمان المتعددة وارتفاع اجور النقل في اواخر الالمان المتعددة
عدد الجور على انظر الالمان المتعددة وارتفاع اجور النقل في اواخر الالمان المتعددة .

٢ - الالمان الداخلية :

١ - التجهيزات المستوردة :

لقد سبق ان ذكرنا اسباب هذه التجهيزات في العرض التدريجي وسببها هذا تقدير
المهيشة . انه حسب الاحصاءات الموضوعة من قبل المندوبية الفرنسية العامة بلع كميته
الاستيرادات بالمقارنة الى التجهيزات في سنة ١٩٣٨ مبنية الى ارقام ١٠٠ كأساس ما يلي .

١٩٣٩	.	.	.	١٠١
١٩٤٠	.	.	.	٩٠
١٩٤١	.	.	.	٧٢
١٩٤٢	.	.	.	٥٣
١٩٤٣	.	.	.	٤٩
١٩٤٤	.	.	.	٤٥
١٩٤٥	.	.	.	٥٥

تقديرات بالمقارنة مع السنة ١٩٣٨

يكون في مجموع السبع سنوات ، ٣٨٧ دولار ، ٧٥٠ دولار ، بمعدل ١٩٣٨ سنة
كانت منه عادة .

وإذا ما نظرنا الآن إلى الاستهلاك في تلك السنة ، يمكن أن يقدّر بحالا هذه السنوات السبع ، ٥٥٠٠
تقريباً على أساس ١٥٥ في السنة ١٩٣٨ .

استنتج إذاً عجز في الاستيراد خلال هذه المرحلة بين ١٩٣٨
أن هذا العجز أحد في نفسه الأكبر من نصيب أحد هذه الأعز ، التي هبطت من ٣٥٠
إلى ما هو أقل من خمسين وفقاً للتقديرات تقريبية .

وهكذا ، فلهذا من رد د بوليا ، بقية العجز ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، مع
إصافها بقية العجز ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

والأجود ، أن نرى أن هذا العجز ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، كان في الواقع ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
معظمه من العجز ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، وبقية العجز ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، وأحدث ورع
بكرت ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

٢ - تطور الاستهلاك والطلب :

قد استمر في عدم توافر الإمداد ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، في ديسمبر ، ١٩٣٨ ،
أما في هذه الفترة ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

- عدم توافر الإمداد ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، في ديسمبر ، ١٩٣٨ ،
- تطبع عجزه ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، في الحرب ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
هكذا ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

- استهلاك حصر بعض اصناف الاستهلاك الضرورية .

- استهلاك الحبوب الخبيثة ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، والصناعة ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
كثيراً في قوة شراء بعض فئات الأمة .

لكن لا يمكن أن نرى بعض الاستهلاك الداخلي ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
خلال السنوات الأخيرة ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

٣ - العمل الحكومي والارتفاع المستمر

سبق ما رأينا ، أن العمل الحكومي ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
على أن كان حائراً ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، وقد يثبت ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
هذا الارتفاع وإن تقاس عليه .

وإن أم التباين للتعذّر بهذا الخصوص يمكن أن يحدّد هكذا :

- مرّقة التجارة الداخلية والقطاع :

إن هذه المراقبة لشؤون دول خرب ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
دات القطاع القوي .

إن الاستمرارية في البحث ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ، كانت ورع ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ ،
ولأنواع نشاط التجارة خلال الفترة ، ١٥٠٠ من ١٩٣٨ .

وخلال هذا النظام المذكور، حتى السنة ١٩٦٣ ونجني عنه عدداً اخُتلت الحدود الاستثنائية،
و دقابرري بوردو التي اعطت سوريا وليبنان من احدى مختلفه حصص تشاسب مع
عدد سكانها هادرة هكذا حق التجارة اللبنانية المكتسب .

ان تقديرات لايتجوز ان استوحيت اولاً ، ذات النطاق و تدبير احصاء استت في
عدد ان فداد و مثلي من سحري - سوريا وبنان ابدان تحديلاً اعراض تقديرات عامة
اشتركا هكذا في محمود الخلفاء الحربي تحت مرقاة (M.E.S.C.) . ولنلاحظ هنا ان سوريا
وليبنان يبدوان اقل حظاً من البلدان المجاورة كمصر والسعودية وحدها في يتق بالمواد
الصناعية الأولية والمنتجات الصناعية .

وكانت مزايا التصدير تنحصر الى حد من ارتفاع اعداد استحداث اعمالي مع تصدير
مواد ضرورية . فبالاذا و كانت هدف احدها الى تنظيم امداده بحصول واسطاه . عن مورد
احصيه ضرورية

وقد اثرت هذه التداير في ارتفاع الاسعار للأسباب التالية :

- جنبت وسطه - اداري في سح رخص استيراد مدون ، بغير النطاق
- ونقص الاستيراد من البلدان ذات النطاق عوي (الولايات المتحدة الأمريكية) في
كانت مملوياً وحدها الهادرة ان قلنا ضائع .
- اعداد من الاستيراد
- اعداد وعدم كفاية بحدلات الحبوب عن رخص الاستيراد والتصدير مرهقاً
- الاسرار في منح الرخص ان غير التميز لاسار - سياسية او مكتسب شخصي
- شجع على المضاربة والاحتكار .
- توزيع الكوتا ثورياً فالدأ بين سوريا وليبنان .

- هيئة الادارة ب غير الحدود السورية و ب ، ونسبة سيراب شخصي الحش العربي
التي كانت تشمل مدون - مزايا من - من سوريا والسعودية وشرق الاردن والعراق
٣٠٠٠ طر ، هذا في شهر ايلول ١٩٦١ - حذرت حدود ب ب الى - سح

ب - تنظيم حذرة

هناك للحكومة في لبنان بحرية عدة كمن من ، حذرة ونية لاحتصاصهم ب - هو - حوس
مراود بحذرة مراية الحكومة ووفقاً لتوجيهاتها . وقد طبق هذا النظام حصصه في حرب . مد
بداية الحرب وكان مقدراً ان يكون صلا حدود استوع في البلدان الواقعة تحت
العدوان . ولو - احظ لم تناف سوى كتلة واحدة وهي كتلة شركاكت النفط . ان هذا
التنظيم من على اصيل من فمكر من تأميم الاعاشة باسم مراقبة طول مدة الحرب .
وقد وثقت محاولة تنظيم كتلة اخرى خلال سنة ١٩٦١ - حذرة - شراب الاعاشة التي
وذلك لأسباب سياسية .

وسجنت الادارة هذا ايضا صمغاً حذراً .

وقيت هذه التدابير ، عقب ، حرق ميت وحسن منها درهمه لأجرائات انفسية واستملاية
تحرر على الصعاء والاحصاء سياسيين
ان هذه السياسة تعني عديم بحث ان الادارة تعرف مثلا : لاسر وهرتز ووجد
سعر الفصح بمعدل ٨٥٠ وسمر السكر بمعدل ٦٥٠ وسمر النجار كميات بالحدود
مداورداظم سمر السوق اخرى الخ .
عبر ان هذا تشريع لا يعنى به نتيجة الحماية ، فانه يزيد الارادة حراثة ويدفع
الارباع الى اعلى اذ به يرد في احطار السوق اسوده ولا يحول ربح
وكان كلنا تطبق هذا التشريع بمقدار الصنيع ان السوق وتزنيق لاسعار مدون
ان في المراجع والى .

٢ - بالحدود خيرية ورسوم ادخله

افست فكرة الحدود انما من اصل يصالح بتورده ان فكره ان - بوابه
موظفين والمستخدمين وان مشروع اثناء تجارته وتسيير بحدود في دفع الاسعار
وكات ورجح صانع او بعض في حركه في النجار والادوية بمعدلات مدونة ويجب
يكون كيه به ارجح من ٣٠ و ٥٠ - - - - - كيه به ادوية مدون على ان يكلفه من ٥
عليه ٣٠ ربحه ٥ .

وكات يوز هذه التدابير لتتبع الشروط التالية .

- ان يكون كل - بالحدود كات - بوابه مدون في حدود لاجراء

هذه التدابير

١ - ان تكون بالحدود بوابه - به فاعده .

ان ورجح بكميات مدونة بمرافقه مدونة ومطابقة

والحال ان احدا من هذه الشروط لم ينفذ

ان كميات بالحدود كات غير كات وكات من بعض المخطوطات المدون

و تجرون من كات من ان بوابه او صادر من ١٠٠

- كات هذه الحدود حدد بحدود كات وكات مدون ببابه

الحكومة ، ثانيا ، كات مدون به بوابه مدون ببابه كات

- وكات القروض تمج على مصالح الاستلام والتوزيع

- وادولة مشتملة بالنجار كات مع خصها بالحدود هذه بمرافقه كات وارجح

وكات الحكومة ، ثانيا ، كات مدون به بوابه مدون ببابه كات

حصتها ان المستورد سمر بارجح في السوق الحرة ومن هنا رسوم الاعاشه وهي ضرائب
غير مباشرة حددت في كات - النجار قرر واري - ولم يرفع في انما به صورة

واحد صد هذه قطعة بالحدود بمرافقه

وكان بالحدود بمرافقه

- ان بمرافقه بمرافقه بمرافقه

- وان بمرافقه بمرافقه بمرافقه

- وإن رادث ، على حساب ساس ، اسرار الصانع الحرة زيادة صحت كنهه ما كان يدهه التجار كمنعته ورسوم محتله ومخبر الرخ الذي كان يريد ان يحققه التاجر على الصانع المسلمة اليه .

وان ملات ، بدون حق ، من دبق الاعنشه على ربح بدون حق وقد سراً لانه لم يحسن استنبهه فراد احواله اندهه عن فساد النظام الضرائبي حراجه على حراجه .

ج - السياسة الصناعية والارادة

تخص السداس لشمده والارادة على

- مراقبه الانتاج ، احضاع الاسرار للتعريف ، والصادرة ادا امكنت .

يديم المواد لاولية ، احذر ، الادوات الصناعية والارادة ، به ، قسم الحكومة

شروعات جاهزة بسر التعريف الرسمية .

- التشجيع على اشاء صناعات جديدة وذلك بتقديم مواد السد والمواد لاولية بسر التعريف .

فكرت المرفه نظرية ، والعربية لم تفعل معها ورجع عن مصادره تحت تأثير المداخلة وان ، كانت سدده الحكومة من المواد لاولية ومن السد ومن الادوات ارادة والصاغة كان د به واحد ، وان فسداً عاماً من الصانع لغيره لمر الادوات المعده كان يترى الى السوق السوداء ويندجا .

- المأخوذات الو كات تقدم الادارة فكانت سبع من المرفق التي كانت تدبر عليهم الكون المأخوذة من بصانع المسودة . وعاداً ما كانت المأخوذات والادوات المسد لندحر باع مباشرة من صاها الى السوق السوداء .

وان لمساعدات الو كات فتح لاشاء ، صانع حده صحت الى من المخطوطين الذين ابروا ، هكذا ، والدر كاه ، ميمون هذه المأخوذات والادوات السوداء .
والخطة ان السداس . حده لم تعط له نسخة او انها اعطت نتائج محاكمة .

ط - النظام الضرائبي

كان متوجب لمكانجه ارفع الاسرار او على الاقل لمكانجه ، كدني في سادج غير عادلة على فته هامة من الامة اعتماد سياسة ضرائبية تستند الى دوعس من السد بر .

- كان يجب ، من جهة ، ان ترفع الضرائب عن المصنوعات لعمده لاستهتات ان عتبت الضرائب غير المباشرة والمأخوذات للبيبة

- وكان يجب ، من جهة ثانية ، ان تأخذ الحكومة حصة كبيرة من الارباح (مداخلة) التي كان يجنيها جميع الذين كانت تدفع شيئا لبيع وحاشه لعمدون ومنهم كدري التجار .

وخلال النظام الضرائبي السداسي كان موصوحاً على اسس ، ديم فداً ، الاسس التي كانت توحيا الظروف .

وقد بولع في فرض الضرائب غير المباشرة بحيث ادركت ٨٥١١ ٠/٠ من مجموع إيرادات الضرائب.

ولم تكن بين الضرائب المباشرة ضريبة الدخل بوقد ظل مستوى هذه الضرائب منخفضاً . وقد اصححت ضريبة ارباح الحرب بحالاً اساساً ووجه حرجاً بها « القوى المالية » طرفة ، وصفت ظهراً الى ظفر .

ان هذه الضريبة ، وقد « ضمنت » من كبار مستفيدين من ازدياد الاسعار ومن الموصى الادارية ، استوفيت بمس ٥٠ الى ٦٠ . من صغار الصناع والتجار في حين ان كبار المستفيدين لم يدفعوا سوى ٨ الى ١٠ . من اصل ما كان يتوجب عليهم لتجريبة .

وان ضريبة الدخل ، احبباً ، التي انشئت في كانون الاول ١٩٤٤ لم تسط بعد النتائج التي كان بالامكان ارتقاجاً منها .

يكون الدونية « ارض » من جهة الضرائب ، قد سمحت في ارتفاع الاسعار ولم تحق بمس . واولاً هذه المسألة كانت في الميزانية التقديرية التي طرقت بين يدي السلطات المحلية وفي حدثت من جهة ان من ضمن هذه السلطات حرج ما كان سورها من بعد الباني - السوري والتي حدثت من جهة ثانية في تعيق الخلفه بين مستراد بضائع الاستيراد والما مصدر قطاع استراتيجي ومستراد جميع الذهب حذر مكتب السطة المذكورة .

في القوى الادارية المتبعة .

نظير من كل ما تقدم فوضى الادارة التي تجلت خاصة :

- عدم الكفاءة التنظيمية
- عدم التنظيم
- بفقدان الصحين المالي وغير ذلك
- بالمحسوبيات والمخبرات
- بالندام كل روح استمرار او استعجال .

كان هذه المظاهر تدفع بمجمله على اكدف البعث اذا ان مثل هذه الادارة كثيرة انكلفت ان لمية نوعها وان لمية عدد موظفيها .

ولنلاحظ بصورة خاصة نتائج عدم كفاءة وضع نمثل في المجال المستندة المشتركة بين ل. ب. و سوريا . قد عثر عن رأي السبب بشكل لا يلقى او دوجع عنه باحترام .

اساً لم رعب ان رس هذه الكوى مدافع الانتقاد السلي او بية زيادة خبط قائم على هذه اللوحة القذقة وانما لننتهي الى نتائج ايجابية بشو بالاصلا - امواجه وبصميم المعن دي يريد ان يقدحها .

البدعة الضرورية في لا يمكن التحرج فيما يتعلق لاقتصاد الموجه الا اذا استعنا نظاماً حكومياً ودارياً كمدار اذا اسعد عماً وفساً وتكنيكياً بالناً واذا استعنا جهوداً ذات تربية مدنيه لاشعة .

الملحق رقم ٥

بروت في ٥ شباط ١٩٦٦

تقرير

بموجب وجهة نظر جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية في سياق بطرس نواحي ابيها
للكثافة علاء المينة

١- وقد ادت الحكومة اللبنانية عزمها على مصادرة المواد المستوردة لاجل تأمين توريدها
بأسعار معقولة فان جمعية الاقتصاد السياسي اللبنانية ترى ان اتخاذ تدابير من هذا النوع
سوف ياتي الى نتائج عكسية على ان تراعى في ذلك الظروف التالية

١- يجب ان يدرس هذا الموضوع نواحي ابيها لاجل توريده مواد المرفق بصادره
تو من حاجات مختلف طبقات المستهلكين.

٢- يجب اتخاذ تدابير لاجل مصادرة كافة المواد الصادرة المستوردة من الخارج
الموجودة في السوق وارساء اربط المصحات بجهة مراقبة شديدة وعند اللزوم لا بأس
من مصادرها.

٣- يجب تشجيع ابناء الصناعة لتبذل في الموحدة في ان يحصل من هذه
الصناعات اقل من ربحها التوليد في التوزيع شرط ان يحصل للمستورد في ربحاً
صافياً على كفاية ومنه ان لا يتجاوز ربحه في هذه الصناعة ويحدد من الاضرار

١- البلاد التي استوردت البضائع منها.

٢- عدد التخليص والتأمين.

٣- أهمية المنتج في السوق واهمها الصناعات المستوردة ومقدار هذه البضائع مع اربط
الموجودة

٤- يجب اتخاذ تدابير لتفريق الاحتياطات المالية والاصحى فيها في حال توريد في آن واحد

٥- عدد الصناعة المحلية المستفيدة من الاختبارات التي قام بها مكتب الاقتصاد الحراري.
اما طرق التوزيع فيجب ان تشترط من احدى الامور

١- يحدد ربح حد على ارباح جميع التجار

عند قياماً هذه التجربة بالحكومة اللبنانية ودراسة مذكرات مكرمة مرفقة
والفهم قبل ان يفرض حد اعلی للارباح بصورة احتمالية.

عندما حدد حد ثلاثة اسابيع افراد الذي يجب مصادره جميعاً (المرن الصوفي و ١٥
من خيطان القطنية و ٥٠ ٪ من البضائع كافة) يجب في حقه وجهة نظراً للحكومة
المالية وقتها لها بان هذا الفرار لا يمكن فهمه

الخاتمة

بـ اختلال اندك كورد اعلاء حدود مصر ، بدون انقلاء ، بحرية اعلاء بصورة فعالة بحيث ان تطبيقها لا يتطلب عملاً مخصصاً طويلاً ولا اشياء صعبة فيه احصاءه . فهي شكل طريقة وحيدة حرة سنة التماثل ونحوها في طيات تعهدات الكفالة لصالحها بالنظر الى تنظيم الدوائر الادارية احب مبدء . وادراكا لا تكفل كل به عب زرع الخواص مبدء ثانياً بمبدأ فاعلية واحداً شكل على كل حال بحرية تليق اذ انك في طيات بصورة متأثر بها عند الانسواء الجارية بحرية فاعلية .



وتمسح هذه خفول معلى على حصول على دور بـ التجر : شيفيت مرسى الكافي بـأهم الامتيازات البرية ، بحرية فاعلية . وادراكا لا تكفل كل به عب زرع الخواص مبدء ثانياً بمبدأ فاعلية واحداً شكل على كل حال بحرية تليق اذ انك في طيات بصورة متأثر بها عند الانسواء الجارية بحرية فاعلية .

ومن جهة ثانية وقد بـ طمعت نظر الحكومة بـ ان عائد سلفاً بدول بمبادئها من اجل ان يمتنع بـ ان يمتنع بـ حدودها حدود بـ مرسى في فاعلية فاعلية .

وقد فاعلية فاعلية على المصنوع بـ طمعت المبدء على حدة لحدود احسنه على مبدء فاعلية في هذا المصنوع بـ طمعت المبدء على حدة لحدود احسنه على مبدء فاعلية .

ان بمرس هذا المصنوع بـ طمعت المبدء على حدة لحدود احسنه على مبدء فاعلية .

عن جمعية الاقتصاد السياسي اليابانية

الرئيس

الملحق رقم ٦

إيضاح بحسب أرقام ميران للدفعات لسنة ١٩٦٦ .

يقول ايضاح بحسب (الأرقام) ونسبي ما نقول . (د ينس) المند لها تقديم عرض حصل
للأرقام ، كما نص في ميران ، مدفوعات لسنة ١٩٦٨ (الملحق رقم ٣ السابق) . هذا ، مع
اعلم ان الملاحظات التي انديتها في الصفحة ٧١ وما يليها ، وايضاح بتدريبات التباديل المتأني
السوري عام ١٩٦٦ ، المعروف في الملحق رقم ٧ الذي مع ، حصل من الترويج التي يجب
اعطاؤها في هذا الملحق .

وسكتني بانقول انه الاسناد ان المند الطرقة التي استكتنها في وضع موارد
مدفوعات ، قد عمدا عدت انفس ، حصاني وحصاني احصا احصا ، نصيات المدية اللازمة بحصل
مساهمة اعضاء لجنة الدراسات الفقة في حمية لاقتصاد اسياسي اللسانية .
ومن سكتني في ما يلي بحسب ملاحظات لاصافية ونسب الايضاحات .

١ - طرق القطع والكسوة المدفوعات للأسعار ذات :

نظر الى مجموعات المند التجاري في شكل من الامدادات الى المناطق النائية . وبعد
طرح القطع اربعي ادى كان تحت ادم ، حسب فرو ، نصح على ادم ١٥ . - لنطوة
الاسبرلي ، و ٢٥ . - زميركا واسطاد اب القطع المند ، و ١٥ . - مدم لآخر ،
معدا امكيك .

٢ - ادمو المظنة والذمة

قدرت ادمو بحسب حكرية كاهي ، حلال رسم من ١٩٦٦ ١٩٦٥ ١٩٦٤ ١٩٦٣ ١٩٦٢ ١٩٦١ ١٩٦٠
على ان ينعوضت المصروف اي دفعت لعملا في ١٩٦٦
وقدرت مدمو المند الى لبنان بـ ٢٠ ملايين ل . ل ، اي معدل ٢٠٠٠٠ ل . ل .
ممن من ادمو ٣٥٠٠ لآخر ، وقدرت مدمو حركي ، مدمو ٣٠ ملايين ل . ل .
ومن الى ٥٠٠ مدمو ل . ل . ادمو ، بحسب طرح ،
١٥ - réalisation المظنة وبيع المذات . . .
- الذهب ، والذرام ، واساس متنوعة
حاليا المظنة مهم عند مدمو الى
الطاحم الى عند اخلاء
١٥ ٣٠
وقد سكتني لوصد ، اي ، مدمو مدمو مدمو ل . ل ، في باب المند .

٣ - ادمو الى ل . ل مدمو

جددت المندرات الكمية بمساح مدمو في وحي ولا سكتني ادمو
ونصا مدمو اي قدم مدمو ل . ل . وجود في ١٩٦٥ مدمو ل . ل . في العام
١٩٦٦ ، مدمو ٣١,٢ و ٣٧,٥ مدمو في حسيه ١٩٦٦ و ١٩٦٥ (ارقم تقرير لك

وظائف الاموال الليتانية في سوريا
البريد الملاحة

٩ - الارباح التي تنقلها الشركات الاحدنة :

- الشركات التجارية والبحرية والمصرفية وشركات التأمين	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
- قسائم الشركات الصناعية والشركات ذات الامتياز	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
- ارباح ارباح المحاسب في	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	<u>١٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>

١٠ - اعاده مير . الاسهم . الارباح وحده في ل ب

وحدة اسهم الشركات ذات الامتياز
وتنقص ارباح ارباح ٩ مديريين

موازنة المدفوعات السورية للسببية لسنة ١٩٤٦

لشبان		المدفوعات السورية للسببية السورية					
أى	بى						
—	٥٥	•	•	•	•	•	حسنة وعلال ورز
٤	٧	•	•	•	•	•	مدفوعات رراجية محسنة
—	١٣	•	•	•	•	•	سمن وحب وزيوت زيتون
—	١٥	•	•	•	•	•	اعنام
١١	١٥	•	•	•	•	•	مدفوعات صناعية
٧	—	•	•	•	•	•	رصيد ارباح التجارة
٦	—	•	•	•	•	•	رصيد مصروفات الأقران
٢	—	•	•	•	•	•	رصيد الأرباح المختلفة
٣٥	١٥٤						المجموع

يستخلص من هذا الجدول -

١ (أ) ان لبنان في السنة ١٩٣٩ كان يقدم على حصة من ايراج اذانية بية ، كما ان حصة من علاقات التجارة مع سورية ، وان هذه الايراج لم تعد تقوى على دفع ثمن هذا الحصة الا بمقدار ما يستهلك منه خلال سنة .

ب (أ) ان سورية في العلاقات الاقتصادية كان قد انزل المدفوعات من سنة ١٩٣٩ وان هذا الانخفاض قد احدث حرجا في سنة ١٩٤٦ وان المدفوعات من سنة ١٩٤٦ قد انزلت الى ١٥٤ مليون ليرة سورية ، مع سورية ١٥٠ مليون ليرة سورية ، هذا الانخفاض قد احدث حرجا في سنة ١٩٤٦ .

٢ (أ) ان هذه الارقام قد كانت موضوع خلافات بين سوريا وسورية في سنة ١٩٤٦ .

١ - اصاب سورية من سورية خلال السنة ١٩٤٦ :

١ (أ) حصة سورية

٢٠٠٠٠٠	٢٦٠	طن سكر	٩٠٠٠٠٠	رصة	٩٠٠٠٠٠	طن سكر	٢٦٠
٢٠٠٠٠٠	٣٣٠	طن سكر	١٠٠٠٠٠	رصة	١٠٠٠٠٠	طن سكر	٣٣٠
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	طن سكر	١٠٠٠٠٠	رصة	١٠٠٠٠٠	طن سكر	١٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠	طن سكر	٥٠٠	رصة	٥٠٠	طن سكر	٥٠٠

٣ ٠٠٠ ٠٠٠	(د) السم المستورد عن غير طريقه المرفقة ٣ ٠٠٠ طن سم
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	شروط ١ ٠٠٠
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	(هـ) القلال والخبواب المختلفة ، قذرة عدس ، حمص ، فول ،
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	اصوب ، حببات ، كرسنة ، ناعه الخ .
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	و (ز) استورد واسمه شحار نحو ٣ ٠٠٠ طن سم متوسط
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠
٥٦ ٦٠٠ ٠٠٠	المجموع :

وقد دومت جمعية الاتحاد لسياسة المدخلات ٥٥ مليون ل. س. وذلك بمره الى م
في تقدير تفيد في غير متطرف .

٢ - متوجت رابعة - ج.م.ع.

١ ٥٠٠ ٠٠٠	(ط) لحم كوك سمينة وحمص ص. سم. متوجت ١٥٠٠ طن سم
١ ٥٠٠ ٠٠٠	لحم بيه لحم مع الاشارة الى ١٠٠٠ طن السم السمينة لحم سم. سم.
١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧٥٠ طن سم السمينة لحم سم. سم. كات د. سم. لا كات
١ ٥٠٠ ٠٠٠	الذبح المصري المعروف لدجاء او المستورد حديثاً .
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ب (ي) يحمي نحو عشرة آلاف صندوق يحمي افرادي ١٥٠ طرة
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ج (ج) فواكه مختلفة : فستق الحضر ، تفاح ، ايجاص ، دراق ،
١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ طن سم سم. سم. ٣٥٠
١ ٥٠٠ ٠٠٠	د (د) حبوب معجونة : ريشه آلاف طن سم. سم. ٣٥٠
١ ٥٠٠ ٠٠٠	هـ (هـ) بصل : الفان طن والف طن قوم
١ ٥٠٠ ٠٠٠	و (و) دواجن : دجاج وحش ووز
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ز (ز) سمك حري وحشكليس وسمك نوازي كمين
١ ٥٠٠ ٠٠٠	البحري المرسل من سوريا (التدكيب)
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ح (ح) اصناف مختلفة : لبن ، فستق ، حوزة ، لوز ، قرالدين ، قنوج ،
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ريش ، ياسون ، كمين ، كراويا ، خروخ ، بزق فطن ، بزق
١ ٥٠٠ ٠٠٠	دوار الشمس ، بزق مشمش ، زيتون احمر واسود .
٧ ٥٠٠ ٠٠٠	المجموع :

رويت حمة الاقتصاد مدحه مليون ل. س. ، شرط عليه الاتحاد في تدبيراته .

٣ - سمن وحبان وزيت ر.و.ع.

ارام اسمر وزبد وحمص المستورد من سوريا مدحه مليون ل. س. ورويت حمة

(أ) سمن : سمن الف تنكة ووزن التنكة ثمانية عشر كيلو

المجموع ٣ ٦٠ ٠٠٠ كات سم. متوسط مدحه الى ١٠٠ ل. س. مدحه

٧ ٥٦٠ ٠٠٠

أما شئت حملة الألف د على - من الأعداد في - عدد حواشي في بعض الحروف فربما
رست تلك الدواقي و غير ذلك منه من قسمه الفصح الصعي السوري و هو قد انصوب في
وضع الروم الحديثة عدم إمكان احصائه من انصوب و إنما من استجاب عما في المصحح
او التاجر السوري على الادقار الحقيقية للتأني من محيطه في الاموال البهائم .
و غير كل و تقديرات انصوبه في كتاباتي .

ل

١١ فواكه وخصا بمحفوظة : نحو الف طن سمر بر من كبير
ب (اقله واحدة :

٦٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ - بر سمر ١٥	-	المنه من الحبوب الصعي
٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠ متر سمر ٨	-	المنه من الحبوب الاصطاعي
٧ ١٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ متر سمر ٧	-	المنه حبوب محروقة
٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠ متر سمر ٢٠	-	المنه للبحر و شات
١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ متر سمر ٥	-	بواين
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ قطعة سمر ٢٥	-	ديلا
١ ٢٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ متر سمر ٨	-	درب
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ متر سمر ١٠	-	حوي مفيد
٦٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ متر سمر ٣٠	-	حوي صبي

١٦ ٦٥٠ ٠٠٠ المجموع .

ك

١٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	كثرت صوف
١٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	كثرات صوف و قطن
٢٢٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠	كثرات قطن
٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	كثرت قطن و حرير

٥٠٠ ٠٠٠ المجموع .

كثرت وكرامات

٣٥٠ ٠٠٠
٥٠٠ ٠٠٠
د حاس ورس - حاسبه من سمر اربعة بديله واحد و كبير
موجات صناعية مختلفة : حصر ، بسط ، هيايات اباد ، مطرقات ،
مروشات شامية ، اذاني حصه ، زجاج ، اواني زجاجية ،
سكاكر ، شاي ، قهوه و حلاوة .

٢ ٠٠٠ ٠٠٠

٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ المجموع :

و ان كان سيجد من قيمة عدد ردة لتأنيه المثلث في سوريا . مع نحو أربعة ملايين ليرة
سعيدة وبلغت رصده ثمانية عشر مليون ليرة ليلانه .
و رأت جميعه الاقتصاد سكر ١٠٠٠ في تعدد في ١٥ مليون ليرة في شاطئ .

٣ - ارسده اربح ايجاره والمساحة والاربع - ايجارة :

براي الاربع - التجاره .

١٢٠٠٠٠٠٠	- اربح اربح من التجاره السوريه للاستيراد والتصدير باهتياز عر سبع مليون ليرة لبنانية واربح قدره عشرون بالمائة .
١٢٠٠٠٠٠٠	تضم من هذه القيمة ارباح التجاره السوريه المستورده من سلع ١ عن طريق البلاد الاجنبه والكور ، والقدر المتدرجه عشر مليون ليرة .
	بما عن طريق الشرق العربي الكونا والقفو المتدرجه ملايين ليرة :
٥٠٠٠٠٠٠٠	مجموع : عشرون مائة عن سلع وعشرون مليون ليرة
٧٠٠٠٠٠٠٠	ارصده اربح في الاربع - اربح

براي اربح سلع وعشرون ليرة .

٧٠٠٠٠٠٠٠	اربح سلع سلع وعشرون ليرة . والاربح اربح واصلية السوريين في مجموع مصر والسوريين
١٠٠٠٠٠٠٠	- ربح سوريا من فئات اللبنانيين للسياحة والاربح اربح وسيلة للسكان
٦٠٠٠٠٠٠٠	الارصده

براي الارباح المجهدة

٢٠٠٠٠٠٠٠	- مدخل مصر هذه ارباح فئه كورومات ومجالات في كور واممال بحرية واممال فنية ومهنية ويسد عامة وحلولة ويصعب وتدريج اربح اربح وضع اربح اربح اربح اربح اربح اربح من القدر الكبير من الاموال السوريين الذين يستعملون في الاربح اربح
----------	---

٢- الاتفاقات الموقعة:

[illegible][illegible]

و نظرًا لعدم وجود مخرج مثير للأسباب العلمية، فإنه لا يمكن أن

وسرى اعكوف السورة وانه ان قد نظر في مصنف واحد قد روي عن
احد من رجال وروى هذا انه قال قد نقلت في الارض الموقفة من مدحه الشجر
نوعى بعد ان اتى في كل جزء اعني في كل شجرة طحمة قد وضعت في يميني
واليسار

۱) ن - مدن و طبع انتم حیات پر میری وابستگی - اسویرہ و میری وابستگی کی
الوصوح علی - میں انہوں نے ۱۶۶۵ء فرسٹا کر کے میری رائے ' ان خداوندی اس
خداوندی لا اعلیٰ مذکور اندازہ جو کو - میں و کاتر فی جائیدہ (اصلاً) کا حق حاصل ہے
الادب الہی - اس پر

ب) ان النظام العام في اراضي مصر لا يمتد الى اراضي مصر التي كانت تحت الاحتلال
مصرية، بل هي اراضي استعمارية سوف لا يمتد الى اراضي مصر قبل استشارة الدولة.

ج ، ان الصدوق المذكور ومن التذييل الحاصل في قيمة العريكات المودعة امدته في مكتب المعلم اللباني - السوري .

[illegible]

٥ - وقع ، حذرًا ، اسم الجرحه ، وفي ذات الوقت اندى يوم فيه الامماني الذي
البراني - البريطاني ، رسالة تضمن اعادة ذبح تلك سوريا .

وہ کہہ چکی ہے کہ وہ اس کے ساتھ ساتھ ہی رہے گی۔
میں نے کہا کہ میں اس کے ساتھ ہی رہے گی۔

9522 7 2 18

وقى ۲۵ كابون اللى فى ۱۹۶۵ وقع فى دمشق على عهد القادي قمراني - بريطانى - لىباني - سورى هذا همه :

١ - ان يصدر من المركزي لجنة التجزؤ الوطني لفرسيه ميؤمن القفص اخصاص في فيحه الفرسيك بـ موجوده لان امانه لدى مكتب القفص المورى - الثاني

٢ - وصرح به التجزؤ الوطني الفرسيه لمؤسسه الاصدار كل حصاره قد منتج عن
٣ - الفرسيك المودعه في فرسيه صغر بقطر القفص المتداول

٣ - وتتمتع لجنة التجزؤ الوطني لفرسيه ان بعد ان مؤسسه الاصدار كـ من القفص
من الفرسيك التي كانت تشكل اربع حزيران ١٩٦١ حر (١) من القفص .

٤ - ان طرقت في استيفان تهمين حديد على اصدار القفص ٢٠٠ فرسك لفرسيه
الاسريينيه في ايقافه اذ انه الفرسيه الفرسيه اصداره قد مهدت به التجزؤ الوطني
الفرسيه لفرسيه القفص كفي سفي فيحه موجوده المورى المورى في الفرسيك
الفرسيه لفرسيه القفص المتداول بقطر القفص موجوده مسيره لفرسيه لفرسيه
الفرسيه

وخرجت من التهمين مفرم لجنة التجزؤ الوطني الفرسيه في حصاره حديد حديد في
الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه

واحد (١) من الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه

١ - بعد من الاصدار لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
الفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه

٢ - مكتب القفص قد تحويله الى دائرة حكومية لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
مؤسسه لاصدار شروط تحديده في حد اصدار لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه

٣ - فرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه
لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه لفرسيه

وتتمتع هذه الامور الثلاثة بصورة توفيق بها مصالح الدولة الفرسيه ومعالج
سكاحها

وتفصلوا ، يا حصاره ارثيس ، قبول فائق احترامني

دمشق في ٢٦ ك ٢ سنة ١٩٦٦

موقع : ك و

وكل حلل يفرج يجب ان يتجنب هذه الملاحظات وان يتم هذا
ان الوحدة الحركية مع سورا تفرق عور لاقتصاد ان في ضمن نطاق فيكله
في كلوه

[illegible]

خریدن و فروش ملک بطور رسمی و اقتصاد انسانی می دانیم
 و در این صورت لازم می آید که در حدوده عینه حد العدم به حد اولی می آید و در حد اولی

مرید اِن بقی علی مشنوی المیدتہ العالی النافل طبت الشعب (الذی مکتوبہ ۱۰۷۸)

و قد لا يحكى من الجاهل على قدم حداد ما ذكره ابي بكر بن عبد الله بن محمد بن يحيى
في كتابه في تاريخه لا يوحى مضافاً الى انهم لم يدركوا فيه كذا مما ذكره في كتابه
سورنا وغيرهما من البلدان الممثلة.

١٠٠٠ من ابناء الذي جعل من عبده ووليه بمكة والبادية ثم من البلدان العربية
والتي على ذلك عرصة على جامعة الدول العربية في ذلك الشهر من ١٩٦٦ - ١٩٦٧
التي سيجتمع فيها من العالمين والحوادث في "عالم" من الدول العربية والحديثة
في جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٧ وقد ذهبت الى سورية التي فيها جامعة كندس
لكل بلد مصلحة في ان يكون له حاد في وضعه.

550

[illegible]

غير ان الحكومة اللبنانية ، بسبب الحالة السياسية المتوترة في كات - ادي ،
خارجا ، ١٩٦٥ م - قامت بوجهه فتمنع و على رفق عدس ، حيث ورد
وكان على لبنان ان يتخلى على مدى سبعة حروب في يوم . فتمت ابي مسيح .
من هذه الوحدة .

لا مشكلة لأفندي؛ ما به أتي بصرها في سنة واحد أو كية منكبة كثيرة
الاهية ولأننا نحن، صيرة بعداً عن انقضاء الأهل، ويبدو أن اتفاقاً ذو قد حصلت ذلك
في كل حال، الأسوء لأخيراً من أنه 1944 قد تم هذه الأيدى و ثلاثه شهر فقط.

فصحت لجنة تحقيق « لادسكوب » بأثر مدعاه الصهيونية وما شهدته في مختلف الاتحادات للتولين في أوروبا الوسطى . وكانت المنظمات الصهيونية في فلسطين بواسع هذه اللجنة « معلومة » ومن هنا مبدأ « واكتو » عرب فلسطين ، المقصود بذلك « تعطيل هذه اللجنة لا أكبر ولا أقل » . و « لا اعتدال » لعلنا نرى في كتابات بعض الذين من صفة « الصهيونية » وقد كان دعوهم « مجموع » كانت سطوة « ذكرهم » « اليهود » التي كان يبدعها اليهود لاقناع العامة .

وہاں بہت سی بیرونی حکومتیں آگیاں تھیں۔ ان میں سے ایک حکومت نے کہا کہ ہم نے یہاں ایک حکومت بنائی ہے۔ اس حکومت نے کہا کہ ہم نے یہاں ایک حکومت بنائی ہے۔ اس حکومت نے کہا کہ ہم نے یہاں ایک حکومت بنائی ہے۔

والله اعلم
بما فيه

(٤) كان على الدبلوماسية العربية ان تظفر بما عجزت عنه الدبلوماسية العادية ، وكان على

- این امر، از -تودع الی یوم فی قریه همد و حیدره - ریه
وکاره، الی در -لاظه - - - - -

نصف المليون مربي و ١٠٠ ألف في جو الطامي و ١٠٠ ألف في الذي يحصل
 المواليد على انودت هو خمسة ٢٥٠ ألف فيكون الزيادة حصة المواليد من ٥٥ الى
 ٦٠ ألف مربي ويجب ان تبلغ ٢٥٠٠٠٠ مربي في السنة ١٩٥٥.

- بی - ای - جو ، کٹر - کان - مصیبت میں شہوت ، اسی - غلامی - اسی - ، میں - بھول
سکال - فلسطین - کی - ظل - نظم - الحرة - اے -

ب. منح مقاطعة قل ائيف نظاماً مستقلاً استقلالاً ادالياً - ومساحة مقاطعة س ائيف
من عرض مساحه فتلطن الامانية وحيث كان عدد اليهود يزيد عن ٥٥٠ ٣٠٠
يهودي - كان هذا الرأي العام الدولي .

- ان منح هذه المقاطعة (نل اجيب) حق التمثيل الطيبه من عهده من قبله رحمه الله .

قد سمحت فرصة نادرة كان كان الشريف امية امره وتطوعه الى بنة ان
يتمردوا وهي اعلم اليهود حول قصده انه قد وجد وكان ما كانا ان يتعدا
رؤد مختلف ارباب البحر ووعلى لاطلاق يده في وجهه من اعلى في خطه
حل مشكلة يوده قبول الاغنياء من حدود ثمره في طين الاغنياء على
الغلب تحت لا يجر عدد من ارباب في الاثني لاث لآخره اوسيج اليهود
استمر اذره في منطقه التي تتوسطه وانى من ارباب عدد من ارباب من اصل
تتووع سكان تلك المنطقة .

۱۵، فی ثلث عمده ۳۰ و ۲۵ مد کرد اشک که برشود تا ۱۹ در
۱۹۶۷ ای ۴۰ تجدید الم حسابی ۸۰ کی ۱۰ صمد و دد ۲۱-۱۰ کوب ۴۰ ریب ۲۱

نور ١٩٦٧ مشروع حل القضية الفلسطينية على أساس التقسيم في مفاوضات ونظام اتحادي وعلى أساس مساحة فلسطين في حل مشكلة اللاجئين .

إن كثرًا من كبار القادة العرب سواء كانوا من داخل فلسطين أو من خارجها في عدد القصة الاحتياط لمعنى استيلاء مصر .

وفي مساء ٢٩ مارس التالي ١٩٦٧ تم في القاهرة في طرحت فيها القضية على خمسة الأمم المتحدة الممثلة ، وادّعت القصة حل مرة واحدة لا تحلها ، سألوا ذلك فقط بعد أن أوفدوا إلى مشروع المداخلات والبيانات التي كانت في آن وقتها وقد تم في وقت ثلاثة أو أربعة شهور .

١٦ - وأن سر في ما يلي من المذكور : كسبته عام ١٩٦٩ دار ١٩٦٩ وموضوع أصل الدفوع في ١٩٦٩ مكتوب في ١٩٦٩ في ٢١ نور ١٩٦٧ ومن حوار رئيس اللجنة القاضي السيد محمد .

مروءة ١٩ آذار ١٩٦٩

مذكرة ٣

مروءة من جرنيل مستر المرمي

وتيس جميع الاقتصادات في سورية وكون في سورية سابق في شؤون ، اقتصاده في سورية ، في سورية الاقتصادية العربية الإسرائيلية في سورية الاقتصادية الفلسطينية .

أي المادة

تدور المذكور المذكور في سورية الاقتصادية من مشكلة فلسطين .

١ - مشكلة السكان الهامة .

ب - نشاط حزب فلسطين الاقتصادي .

١ - السكان

(١) أن مساحة فلسطين ٢٦ ٣١٩ كيلومترًا مربعًا أو ١٠ ٢٠٠ ميل مربع ، وكان عدد سكانها في ١٩٢٠ ٦٧٣ ٠٠٠ نسمة وهو اليوم ١ ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة . وقد زاد عدد سكانها ثلاثة أضعاف في أقل من ٢٥ سنة ، وتبدو أرقام هذه الزيادة كما يلي :

عدد السكان	استه	
٦٧٣ ٠٠٠	(تقديرات)	١٩٢٠
٧٥٢ ٠٠٠	(أحصاء)	١٩٢٢ ١٠ ٢٣
١ ٠٣٥ ٨٢٩	(أحصاء)	١٩٣١ - ١٩ - ١٨
١ ٣٦٦ ٦٩٢	(أرقام رسمية)	١٩٣٦ ١٢ ٢١
١ ٤٨٥ ٥٠٠	(أرقام رسمية)	١٩٤١ ١٢ ٣١
١ ٨٥٠ ٠٠٠	(تقديرات)	١٩٤٦ - ٣ - ١٩

وتوزيع الأرقام الأولى والأخيرة بين طوائف السكان :

١٩٢٦	١٩٢٥	
١ ١٠٠ ٠٠٠	٥٢١ ٠٠٠	المسيحيون
١٣٥ ٠٠٠	٧٨ ٠٠٠	المسيحيون
١ ٢٣٥ ٠٠٠	٥٩٩ ٠٠٠	مجموع العرب
٥٥٠ ٠٠٠	٦٧ ٠٠٠	اليهود
١٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	مختلف
١ ٨٠٠ ٠٠٠	٦٧٣ ٠٠٠	المجموع العام

(٢٦) من رددت سجلات العرب خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة في سوريا تكون الخدي هيئة السكان العرب، بل إن هذا الشعب في كثير الشهور، سواء في الصيف أو كانت معدلات المواليد والوفيات عند العرب للمساكين كما يلي :

رقم في يد	رقم بروت	معدل لارومات
النسبة في آلاف	النسبة في آلاف	النسبة في آلاف
١٩٢٥ - ١٩٢٢	٢٦١٨٣	٢٣٢٢٦
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٢٨١٣١	٢٥١١٢
١٩٣٥ - ١٩٣١	٢٥١٣٢	٢٦١٩٥
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٢١١١٣	٢٧١٦٨

أ) وان معدل الزيادة السنوي في سنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ هو ٢٦١١٢ في المائة.

ب) ويتألف سكان فلسطين المسلمون الحاليون - وعدد

١١٠٠ ٠٠٠ نسمة كما يلي :

٩٩ ٠٠٠	٩ / -	- الذين اعمارهم دون الثلاث سنوات
٢٥٢ ٠٠٠	١٠٣٢ / -	- الذين اعمارهم بين سن ٣ و ١٨ سنة
٩٩ ٠٠٠	٩ / -	- الذين اعمارهم بين سن ١٨ و ٢٢ سنة
٥٥٠ ٠٠٠	٥٠ / -	المجموع :
٥٥٠ ٠٠٠	٥٠ / -	الذين تجاوزوا سن ٢٢ سنة
١١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ / -	المجموع :

فيكون ان غالبية الشعب المسلم في فلسطين مؤلفة من فئتين صغيرتين والصغار واليافعين، ومن شك في انه اذا اجري احصاء حاليًا أظهر انما يزيد عن الـ ٥٠٠ ٠٠٠ من الشعب المسلم الفلسطيني يقل عمره عن الـ ٢٢ سنة.

وهناك ١٠٠.٠٠٠ سجين في سن الزواج (أي ٥٠.٠٠٠ زوج وزوجة) ومعلوم ان عرب المسلمين روحون ميثاق ، ولا عادي بها دافعا ، لا يضاف سوى اى عدد العدد من ٢٥.٠٠٠ الى ٢٥.٠٠٠ موضح الزواج متويهاً .
 ويرد على لا يحصى ارقام القدرات اندخته دون السوات المقيمة ، وهي ارقام يملأها وحداني واقتناعي .

ج (واستبهر احصاءات سكان المسلمين عابلي :

١ - اعداد تدريجي في عدد الوفيات

٢ - ازدياد معدلات النمو الطبيعي على رغم الاضطرابات التي استمرت ثلاث سنين من بداية الحرب الاخيره .

٣ - وعلى الرغم من لاضطرابات وحاله الحرب التي اوجعت عدداً كبيراً من اهل المدن في بيدين عن عيالهم قال عدد المواليد لم يتقل كثيراً .

٤ - ان عدد شحوني السكنية في درسه ان اشد شدة فمصر العربي ، تكررت في تاريخها (صفحة ٢٨٩) عدد واحد من عدد مواليد السكان في الارض ، م مثل ارض .

١٩٣٦	٩٤٣
١٩٤٠	١.٣٨
١٩٤٥	١١٦٣
١٩٥٠	١٢٩٠
١٩٥٥	١٢٢٥
١٩٦٠	١٥٥٨
١٩٦٥	١٦٨١
١٩٧٠	١٨٢١

قد اشدت هذه التغيرات على زيادة سوية من ٢٥.٠٠ شخص لسوات الاربع الاولى ومن ٢٥.٠٠ شخص للسوات الخمس التالية الخ . . .

وبين من هذه التغيرات ان التمدد المرمي للعربي كان قد بلغ في اواخر السنة ١٩٤٥ (الارقام الرسمية) التالية :

١٩٤٧	٨٤٦	٩٤٧	٨٤٦
١٢	٥٨٧	١٢	٥٨٣

اي بزيادة ٣٥.٠٠٠ شخص على تكهات النخبة .

ومن المأخذ ان يكون عدد (ا) هذه العنصر ، خلال خمس سنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٠ ، ابراجاً من الـ ٤٥٠ الى ٤٥٠٠ ، وهكذا يندرج شعب العربي الفلسطيني ان تصف كل ١٧ او ١٨ سنة .

ولاحق بشر كوت في دفع الرسوم. ففصه خدمات الصبوية واليهودية.
ولاحق بشر كوت في المحافظة على مستوى جيشة عالي يستفيد منه العرب اليهود.
ولان العرب اشراهم لفرحان اليهودية امار فاحت كوتون قد اعادوه في
يود انبا الامم انبا دعوه من يهود
ولاحق بشر كوت معلاء لواء ال كوت بار ساعهم ان بشقوه باسار رهيدة من
البلدان الاجركية.

ويجدر الاشارة الى ان هذه التكتيكات في هذه الناحية والمفردات ٣٨ كتاب قد
اوصت في ذلك ساربا ان الدول العربية واليهودية كوتها دولتين حرتين
وسدس في هذه من نفس الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات
التوصية بكل تكتيك.

وان لجنة التتبع (في الفصل التاسع عشر المقطع ١٠٠٣ - ١٠٠٤) على انها قبلت بان
الديانة اليهودية هي ديانة عربية معاصرة وها هي ديانة عربية معاصرة
في ذاتها دون ديانة عربية معاصرة. وروى الخاضع سوف يحدد معرفة التكتيكات
بذلك وبهذه الامور في هذه الدول العربية في هذه الدول العربية في هذه الدول العربية
من نصيبه وامكانية الوصول الى اتفاق التكتيكات.

ان هذه الامور كالتكتيكات في هذه الدول العربية الاقتصادية تعتمد على
الدولة العربية الاقتصادية. وقد اعلنت اللجنة ان الرسوم التكتيكات ضرورية للاقتصاد
اليهودي ولها الامور في هذه الدول العربية.

في ضوء هذه التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات ان التكتيكات التكتيكات
والعربية الاقتصادية التي هي الامور في هذه الدول العربية الاقتصادية في هذه الدول العربية
وزنا التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات

(٥) ان الحكومة العربية في هذه الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات
ان صراعات هذه الدول العربية في هذه الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات
انهم مكرمين على بيع اراضيهم للتكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات

ب انهم صراعات على التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات
العرب في هذه الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات
ح انهم صراعات وادرا من هذه الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات
اليهودي. وان مبالغ كبيرة في هذه الدول العربية التكتيكات التكتيكات التكتيكات التكتيكات
والبوليس.

(٦) فكيف استطيع ان اكون او لانه او حمة ملازم عرب ان يشاروا في هذا راد
هذا سكانه عن مساحة ارضه كما هي الحال في فلسطين؟
انها القضية الاهم.

اننا علم ان الشعب اليهودي يملك اراضي عربية والاصعاء والتجارة في هذه
ولكن ماذا يكون مصير العرب؟

هل ان هذه لتدقيق المبحرته واقعته على أساس بي منشأه يد جامعة العربيه؟ ومن ان المكاتب
مبحثه في الحكومة الدستورية وفي صلاحه شؤون الاجتماع والبل ولا حصصات
قدمت للبحرته بتدقيق لارقم ودحصات عن عدد ابناء العرب السكس كانوا يسكنون في
الصحراء والاربعاء اليهود من قبل حرب. وانفس يحدون بهم. فخصص عن جعل حائياً؟
وعمل ان مشكته المصاحبه اي جعلت ثمة العرب كانت تودع اشبه ودرس الدوائر
الحكومية المصاحبه.

عندما باخر متدرة فلسطين على استيعاب الواقفين اليها من الوجهه الاقتصادية فان
مشاكل البلد المصاحبه. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا ان يدرس ولا.
يرى عرب فلسطين عوسهم مكره من غير اراء. فحالت المصاحبه اليهوديه. فلم يذا
حق العمل في هذه المصاحبه.

وقبل ان يوجد العمل لعماديين حدثت من اليهود ان قضية الباطليين العرب يجب ان
تقدم في الامية وان تحمل اولاً.

ان مشكته المصاحبه. ثمة دور من العرب في فلسطين. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا
احكام المصاحبه. يجب ان يدرس. ان يدرسها. ان يدرسها. ان يدرسها. ان يدرسها.

١٩٤٧ في ٢١ تموز ١٩٤٧

والله اعلم بالصواب

في المصاحبه

رئيس المصاحبه في المصاحبه في المصاحبه (المصاحبه)

صوفى - لبنان

يا صاحب المصاحبه

انا الموقع اذناه جبرائيل بنى. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا
الجمهورية المصاحبه. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا
الاستشاري الاعلى في الشؤون الاقتصادية. والمأذون في المصاحبه المصاحبه.

يرجو ان تسع شهادته (وان يذلل في المصاحبه) في المصاحبه. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا
المصاحبه المصاحبه في المصاحبه.

وفي المصاحبه المصاحبه المصاحبه المصاحبه.

١ - درجة عامه في المصاحبه - لبنان في المصاحبه

٢ - يجب احكام المصاحبه في المصاحبه

١ - احكام المصاحبه في المصاحبه

١ - عدم استمرار في المصاحبه المصاحبه. فلهذا في حرب. يجب ان يتعلموا
قبل جماعات من المصاحبه.

٢ - المصاحبه لا يرضى احداً من المصاحبه المصاحبه.

وسكون كى بقاءه بمس المدي وإدارتها بمادة المستقرة ، ولألا أدنياً ويدخل في هذه لاديرة الأش - عامة صحته و .

وتوجب على كل دولة طه ان تدفع من ١٥ إلى ٢٠ من ارضها الحكومة المركزية ،
ب - يكون اى حزب الحكومة المركزية مجلس .

- مجلس شيوخ - من ١٢ عضواً (٢٤ عضواً عربياً و ١٦ عضواً يهودياً ،
مجلس نواب - من ١٠٠ عضو (٦٠ عضواً عربياً و ٤٠ عضواً يهودياً ،
والكل قرار وتشرع بمس ان صوت عبده - في كل من المجلسين ، بأكثرية
الثلثين .

ج - وسكون المحكمة العدل العليا المكونة من ٩ قضاة صلاحات دستورية واسعة وحق
الدور وحق تعديل كل او مصر الدستور لدى شعرة احدى - لاجله - ومجلس النواب ،
ومجلس شيوخ وكون في حو الحكم من الحكومة المركزية ، والمصالح
وهذه المحكمة اى حق يمدى رئيس الدولة - مستنداً - د - كان مؤتمراً - وهو
يتألف من اجتماع منبر الشيوخ ومجلس نواب - هو الذي يشجب رئيس الدولة
بأكثرية الثلثين .

ويشجب له من بعده كاري

الإله قضاة بينهم الشيوخ والنواب العرب المسلمون .

هـ - من واحد من - الشيوخ - وارب من ارضه .

واحد من - اليهود - وواحد من - زود .

ثلاثة من - من - دولة الامم المتحدة

ب - المرض عدم هو - جرى بسطه شهود - كية - انصهر - في وهو - وهو
المواصفة في حل القضية (المسطرة)

ورب ان - انت كية - عرب - لاوسط الصوب - مهم - عرب - دة - يوم -

٥ مارس ٥ - ٥ - ميلانكي - في دار حول - شروع دولة - كية - في - ١٩٥٠ -

وموضح ان - عربي - اعلم - كية - ان - كية - في - ١٩٥٠ -

و في - عربي - هذا ان - بعد - بعد - لانسكوب

وفي حال دعوى الى التفاوض مع الاسرة ، وا - في - مستند - ان - في -

ولي الشرف -

الانباء

حار بل منو

نسخة : قدمت الى معالي وزير الخارجية اللبنانية

الملحق رقم ١٠

دراسات في التبادل الحر بليتان

١ - جريدة الاوريان في ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٠

في سبيل الاعاش الاقتصادي

يمكن بسهولة خداع الاراضي التي تملكها ١٠٠٠٠ كيلومتر مربع اي تنظيم
اقتصادي وحر في حوض البحر المتوسط من الغرب الى الشرق.

١ - انشاء سدود في بحر في مدن لا مقيمتها سكان اقتصاديين وادع رسوم
الاستيراد والصادرات الاكبر من رسوم المراكب يساعد كثيراً على التجارة والائتمار.
في اماكن حدودية في اشد رسوم ستتم من بعد في عدد محدود من الموانئ
بمقدرة جيدة، ستتم في وقت قريب، هذه الموانئ التي تسمى في رسوم
سجلت في كل حوض البحر المتوسط على مدار السنة في توارى على الاقل في
حوض البحر في رسوم احدى هذه الموانئ في وقت محدود على حدود الحدود
الحدود في احدى هذه في عرض حدود الى الحدود في حدود الحدود في حدود
و من كاهن في المراكب او في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود
في حدود الحدود.

٢ - انشاء سدود في بحر في مدن لا مقيمتها سكان اقتصاديين وادع رسوم

في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود
الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود

٣ - انشاء سدود في بحر في مدن لا مقيمتها سكان اقتصاديين وادع رسوم
في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود
الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود

٤ - انشاء سدود في بحر في مدن لا مقيمتها سكان اقتصاديين وادع رسوم
في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود
الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود

٥ - انشاء سدود في بحر في مدن لا مقيمتها سكان اقتصاديين وادع رسوم
في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود
الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود
الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود في حدود الحدود

١٠) ان اعتماد سياسة التبادل الحر مفتوح ، احتراماً ، انصافاً ، (مبادئ كبيرة ، ككثرة احبها ، توقف صناعة او عملة على الاراضي اللبنانية . وهكذا يريح السكان اموالاً طاعة من حراً ، اكلاف الادارة والبحرس والنفق والحملات المتعددة والفرار - نتيجة عن عاده مصدر .

١٦) استمرار سواقي النهران المذكورين في معسمة من الزر . وسكان ليس حورون مصالحة في اعتماد سواقي النهران المذكورين من اجل مصحتها ووفرة في البطانة عراب لاد العمل النهرين شتمون . ومن جهة ثانية ، مستطير ، وهي في اوج : طها مصاعف ، لا تستطيع اعتماد بعض اسبسة الحركية والتجارية يظهر لسكان وحده يستفيد له ده حتى من هذه السياسة . »

٢ - جريدة الاوربان في ١٨ شباط ١٩٣٧

المفاوضات المثقلة اللبنانية - السورية

« ادى الوعد السوري ، اثناء المفاوضات المتتالية بالمصاهرة ، عرسية - السورية في ريس ، كسب عطائب ، معرفة خدش الى مع سوريا ادارة السياسة الاقتصادية والحركية في كلا البلدين . فخط - الوعد المذكور مادي ذي مدع بحق ادارة وولي المصالح المشتركة اللبنانية - سورية مقابل وجوب دفع حصته من الارادات فحسب الى لبنان . ثم قيل ان يشترك لبنان في اعمال الادارة ، ولكن بمدة ، عدد السكان في كل من البلدين ، وفي النهاية ، صرف المصاهرة العرسية - سورية لسوريا باستغلال في الرسوم واستغلال الاقتصادي ، في حال عدم الوصول الى اتفاق مع لبنان في مدة سنة .

فرايت السوريين يبدون الانصاف ويستمرون الى ان ايدى اليوم انك صمط على سواك شكنتهم من عرض وجهة نظرم على اللبنانيين .
ذلك ليس رأياً .

مصور : مصدرة ، اكثر ، كثير من لبنان ، في انقاء الاتحاد الحركي الاقتصادي والاعدي من البلدين . طيبان حسن جميل سوريا ، وهو يشري ،ها حمية او ستة اصناف ما يبيع ، فيجب ان يشترك لبنان في تنظيم المصالح المشتركة اللبنانية - السورية على قدم تعدي في التمثيل والمساواة في اعمال الادارة . وهذا شرط لازم لوجود الاتحاد الحركي والاقتصادي ونسب على المشتركة

وان مصدرة معرفة بتسليم سوريا قد تؤدي الى اقصاء متوسع لكلا البلدين .

فبينما ، بلاد التجارة والتراتيت ، يرى نفسه مضطراً هذئذ الى اعتماد سياسة جديدة هي موضع اعتبار حدي في بعض الاوساط اللبنانية .

في حال عدم قيام اتحاد اقتصادي مع سوريا على اساس المساواة التامة ، قد يشهد لبنان حتى «السادس الحرة» ويصبح منطقة حرة من الشرق والغرب ، فتتحول بيروت وطرابلس وصيدا الى

عربي وسنة ستطوع مختلف مدن الشرق ان يتنوع ١٠ صنوع ومحصولات كثيرة أنواع .
 ويعرف ان ان عندئذ عهداً جديداً من الازدهار الاقتصادي واشجري ، وتعيد المرافق
 الليتانية مركزها الشقوق المتنازع في تجارة الشرق الادنى .
 وتحتل مبادات كبرى الزراعة في سيل ري ، وتعيد زراعة النجر من تخصص
 احركت .

ويجري اصلاح في الضرائب عكس من اسهل رسوم احركية مرائب مسانير
 ورسوم على د محصور من الاضالك .
 وعمل رحمة اكلاف المعاشة ، مُنْذُ مرائب د وتكييف وصناعات اسنة جديدة
 تستعمل الحديد من اليد العاملة .
 والسباحة ، تدعمت ، في الاسواق ، عرف عدد دالة ملاقاة كدرا ، ويتسكن السباح
 من ثراء لاسه ان بلاد اسواق رحمة .

❖ ❖ ❖

فددا ، وجه الاقتصاد لبي في هذا بالوحدة ، يردده ، ويعرف البلاد في ازدهار لا يرد
 اليه السياسة الاقتصادية العامة .
 ومن اسواق من التذوق اخر : اسواق واصحاب حرك و دلاكون والمان وسكان
 طرابلس وسيد الذي تعد السياسة الاقتصادية خلية من نشاطهم .

جبرائيل عيسى

ويسر من السهر ، على قدر لا يعرفون حقيقة بشكوك هك . بلاد الاقتصادى ، ان
مرفو كليف كان يحدد ادا عشر - مبر را التجارى خلال الاربع وعشرين سنة الاخيرة
سدي كان ، بوايه عاليه بذهب ودمع ال در وباريسين اتى كانت ترد اى هذه البلاد
وقد كان عاقد قى في وضع ميراثه باب - دور وثاب ، في در ١٩٢٩ ، اكندق
حقيقيا وقع على مدرسو وثاب ، ايه كثيره في عرب وثاب . عددان الاحصاء الدول
كان قد اقمى على وجودهم في سائر اعوام عديدة .

ان يستمع الدولة الى . به . احصاء بشكوك رة هل تم من المدة التي تكون
حالة ثروة هذه البلاد والتي تشكلت من المدة على مستوى ، منته الرقي واقى مرد
في روة لا فرد ورجعتهم ؟

ان ، كان صحيحا في الماضي . بيطر صحيحا في القبل . وان لسان مدعو الى ان
ينصب دورا اقتصاديا . جبر ا خلال مرحلة السلم وخلال مرحلة الازدهار اتى تحي . عاقد
الحروب والاضطرابات والثنى الحاضر .

ان انشاء وحسن استعمال المصالح التكتيكية الحديثة يمكنها الحكومات ان تبة من توجيه
وادارة ساسة البلاد وتجدر ، ولائحة دمه و احسن وجهه واكثره ، ملاقة لسر اقتصاديا
الوطي .

لقد اثرى لثان ، في الماضي ، على دعم ادارته الفاسدة والامة . لاقتصاده المتحرحة
التي كانت نتيجة فيه . ثم . من مرحلة التدهور والفتات الجديدة الى عارضة حرسه
بذل ليلصق والرسائل : وهل ساء . مع ذلك ، في وضع اقتصادى بشكوك ، وقد
والامة احوادث وسامت في اعطيه اراداب هامة من رساين . .

وملاحظ ، في الحاضر ، انه اذا كانت مصانها بخره قد فشت ، ودا كانت الادوات
الصناعية وغيرها قد تدهورت وجمعت ، من حرب ، سوات الحرب ، قاب بقدا اخرين وان
ثرونت الصناعية قد تزايد بالاسه . ويمكن ان نادل انه فليس من انظم تستمع هذه البلاد
ان يقطع بكل راحة مرحلة الحرب وان تستد مرحلة ما بعد الحرب .

عبر ان هذا ، الا ، وراء الحرب ، عدد يقي ب .

- اعو الاقتصاد بحر المكرورة في التغيرات الكبرية والذي يثل السياسة الوحيدة
المسكنة في بلد صغير كبلادنا ؟

- ام هي رادة احوال احسركية والتقييد ، و دواع ، والموائق المشعة ؟
يجب ان يكون على حذر وان يحاط بتنظيم المصالح التكتيكية في وزارة التجارة
وصناعة على اسس حديثة واداء الذمة . يجب ان يجر هذه البلاد دلوئل التي تستطيع معها
ان نفس مدقة قيمه وامية لارقام ، قيمة وامية احوال . والسياسة الاقتصادية وما توجه
سياسته الاقتصادية والتجارة على صوة هذه احوال وقا . عليه .

تدول الامور الخاصر بظفر وزارة التجارة والصناعة سر سطيم . اوقات . ان بخر

فيها الأشجار التي توفى اليوم حذف و، عظم هذه الدائرة بوزارة الزراعة ان يكون من ام دوائر الادارة اللبنانية تنظيمًا حائياً.

ويقسم هذا التقرير الى خمسة فصول كما يلي :

- ١ - صلاحيات وزارة التجارة والصناعة.
- ٢ - نظم وزارة التجارة والصناعة.
- ٣ - نظم الملاكات سكيكية هذه الوزارة.
- ٤ - تعيين وترقية موظفي الملاكات السكيكية.
- ٥ - موازنة وزارة التجارة والصناعة.

١ ٢ ٣

١ - صلاحيات وزارة التجارة والصناعة .

انه من حقها إنشاء وزارة التجارة والصناعة بحيث ان تحقق هذه الوزارة بعض المصالح التي كانت تابعة اقلًا وبعد سواب كثيره ، مختلف بدوائر في مختلف الدوائر .

وهكذا يجب ان تحقق بها بعض المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان و يجب ان تكون لكل من الدولتين إما حد من الاشهر الفرنسية لهذة ويا في حالة الحرب

وانما اذا لم يتم على تقدير مصري يمكنه اقول ، بصورة خاصة ان كانت المصالح الادارية والتكسيكية ذات الصلة الاقتصادية والاحصائية والاحتياطية موجودة كانت ام يجب ان يوجد ، وعبر ان هذه من جوهرها الى دائرة من الدوائر و انما ان كانت هذه المصالح يجب ان تابع وزارة التجارة والصناعة .

عندما حذف صلاحيات وزارة التجارة والصناعة في مرسوم المرسوم التشريعي المرفق - صحتها اوسع الصلاحيات ولم يستثن سوى الصلاحيات المتعلقة بدائرة وزارة او مصلحة من المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان او الى دائرة اخرى مستقلة ، ويجب ان يكون ذلك ان من الممكن ان يكون من اختصاص هذه الوزارة كل ما له علاقة بالادارة الاقتصادية والاحصائية والاحتياطية ، ستبقى الصلاحيات المتعلقة بالدائرة او مصلحة اخرى ويجب تشريع واضح حصا ولا يمكن ان يكون قد ورد دمجها في قانون الموازنة (-وي-) .

١ ٢ ٣

واي ، على كل حال ، لا اعتد كبير اهمية على هذه المصالح في الدائرة الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة ود على التاريخ شرب او حد - الذي يمكن به هذه الدائرة من ممارسة صلاحياتها الطبيعية كافة .

اسدي مرحلة تنظيم . يمكن عدم الموجهين العاملين في وزارة التجارة والصناعة ومن على هؤلاء الموظفين ان يواحدوا مهمة شانه اذا ، رغوا ان يعملوا . يجب ان تكون على صلاحيات المصالح الخاصة في الدائرة المذكورة

عبر ان هذه الصلاحيات الخاصة يجب ان تكون ، من الآن ، وانما لا تسح ، وان هذه

السمعة مادية حتى قبل ان يتفرع من ادوات اخرى واوراقات و اوراق مشتركة والمصارف
المستخدمة للصلاحيات التي تدرسها حاليًا ، مهمة موفقه او في مرحلة الاتقان .

المقصود هو ان نظم وررره التجارة والصناعة و ان يجمع الوثائق اللازمة ، و ان يجمع
البيانات الضرورية ، و ان يحدد موظفين اختصاصيين ، و ان يغير هذه الدائرة لتفهم على المصارف
التي سوف تلحق بها وتكفل اليها ادارة منتظمة صالحه .

١- مرحلة التعليم : وندرس ، تطبق ، او ندرس من الجهود لتواضع ونعمل الش و ...
ونسب ، يكون دثره التجارة والصناعة قد استكملت تطبيقها وتجهيزها بنسبه و يتوجب
ان نعمل اليها ، ندور في استخدام ، كاده المصارف التي يجب ان نتحقق مما فيها .

* * *

٢ - نظم وررره التجارة والصناعة :

عن وزارة التجارة والصناعة ان مواضع مهمه ب ندره بكلها كبحر الاجميه اذكر منها
م صة :

١- اشاء ورظيم مكتب اعضاءات على اسس تنظيمية حديثة .

و ادخله شهر شهر ، منطبقه على الاحكامات التي تحصل

٢- نظم محل وحالة المصارف ، وضع و مرافقة تطبيق القوانين الاجميه : درس مختلف
اشكال الاجميه درت عميق ، و در رة هذه المشاكا على الانتاج الوطني واداء الاقتصاد ،
م صة :

١- اداء السياحة والاقتصاد : تشجيع و مرافقة هذه المصارف لتواضع وندرس ، نظم
محل وندرس الاوضاع الالهة وقرى الاوضاع .

٢- تشجيع المصارف والاقتصاد : و مرافقة وندرس .

٣- يحدد لاسواق للموارد الوطنية : مصاريف كانت م رة هذه م م رة ، درس
م صة : اسلا الى المصروفات الاجميه

٤- وضع شروعات اعمريه وتشجيع الاعمال التجارية و مرافقة هذه المصارف التجارية
و تجارية مرافقة و وجهه نشاط اعمريه : و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

٥- ولا التعداد المصروفات ، و التعداد المصروفات المصارف : و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

٦- لاشترائي المرفق يحدد م صة : و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

٧- ان م صة هذه للمصارف ، و ان و احباً كبيراً كالكدي هو بقى على هذه الوزارة ، يجب
م صة الى انده ، دثره لا تامل م صة م رة وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس
ختصاص وندرس عن م صة ذلك المصحة وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس وندرس

٨- رة ، و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

٩- رة ، و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

١٠- رة ، و انجازات الاقتصاد ، و سددة المصارف .

- ٢ في مكتب التجارة الخارجية
٣ في مصلحة المصارف التجارية
٤ في مصلحة التبرعات الخيرية
١ في مصلحة (أ) كات بسامو ولاقتصاد والتوفير
١ في مصلحة مراقبة التجارة الداخلية (ب) في مصلحة
والاتحادات الصناعية والتجارية (ج) ...
٢ في مختلف مبيعات البضائع الصناعية
١ في مصلحة الاسواق والمناقص الصناعية
٣ في مكتب الاحصاءات
٢ في مكتب المدن
١ في مصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز
١ في مصلحة الملاحة التجارية والشؤون البحرية
١ في مصلحة المناجم
... الخ ...

مكوناً في المجموع من ٢٥ إلى ٣٠ حصة من ملاكات التكنيكه الدين يك حرم
من الناحية المذكورة التي في هذه البلاد والدين بحسب ندرهم حذر في سنوات أبلهه .

[illegible]

ولهذا اشرنا في مشروع ملانك الموقعين تفصيل التبع بوراره التعداد والمصاعه ، ثم وقص
في ما بعد ، ووظائف عايه وحده وبعده ، المبادى في التعداد المرحليه ، الخائنه وبعده
ووربر مطلق المديحيات ، بورر ذكرها في مشروع نظام ، ورره ، ثم رجه
قد انه من الممكن ان تطلق هذه الوصيه شاعره ما رر على الصر سحر ، . وراش
بوصفها الشاف في المذ كات ، كركيه ، وثين ، على عدى سوب طليه ، على اذره لاقم
المكاتب ، وبعده الخ ، ثم يحرر بسداد في مودع رر رر ، اكر مضافا عمر ا
من الافضل ان يصار من الاء ، الى اشاء ، ووجانب العاه على صدى تشجيع والموافق
موجعه الشباب بمستقبل لامع اذا ما اجتهدوا في القيام بالواجب .

ومن جهة ثانية فقد عُدَّت في مشروع الملاكات التكنيكية مدافير يتبعان مع آخر
محفرة رئيس الجبهدوية ورئيس مجلس الوزراء :
(١) حين معاش الاساسي ذي من المعاش الاساسي لمعين للمصادق . واساس المعاش هو
٩٥ ل.ل. (حين ان القضاة يدأون به ١٥٠ ل.ل.)
(٢) وقد حُملت الملاكات التكنيكية في وزارة التجارة والمصادرة مشاهة مصدر
الامكان ، مع ملاكات للمصالح الادارية .

مشروع ملاك الموظفين التكنيكيين الفنين

وظائف ورطب الموظفين التكنيكيين	الاساس	المعاشات العادية مضمومة اليها الزيادة	الدرجة المقابلة لها في الادارة
١- مستشار للتجارة الخارجية . . .	١	—	خارج الملاك
٢- مستشار للتجارة .لخارجية . . .	٢	٣٥٠	درج
٣- مستشار للتجارة الخارجية - رئيس الاحصائيين - درجة وحيدة . . .	٣	٣١٣	وكيل وزارة
٤- امين سر للتجارة الخارجية - مدير مكتب - احصائي	٤	٢٦٠	مدير مختار
٥- امين سر للتجارة الخارجية - مدير مكتب او قسم - احصائي	٥	٢٤٥	مدير درجة أولى
٦- امين سر للتجارة الخارجية - مدير مكتب او قسم - احصائي	٦	٢٠٥	مدير درجة ثانية
٧- ملحق تجاري - رئيس مصلحة او ملحق عام - معاون احصائي . . .	٧	١٧٠	ملحق عام - مدير
٨- ملحق تجاري - رئيس مصلحة او مفتش - معاون احصائي . . .	٨	١٥٢	مفتش درجة أولى
٩- ملحق تجاري - رئيس مصلحة او مفتش - معاون احصائي . . .	٩	١٣٥	مفتش درجة ثالثة
١٠- امين سر في - ملحق في . . .	١٠	١١٧	رئيس قسم درجة أولى
١١- امين سر في - معاون في . . .	١١	١٠٦	رئيس قسم درجة ثانية
١٢- امين سر في - ملحق في . . .	١٢	٩٥	نائب رئيس قسم درجة أولى

مذكر لاشارة الى :

١١ - وفقاً لما سبق فانه اعلاه يمكن ان نرى وظائف المساعدين المتعددة الخارجية
شاعرة لمدة تزيد على العشرين سنة وان يفتني المحافظة عليها لا بد من
ب ان - عشر رئيس الاحصائيين في فلسطين ٧٠ ليرة فلسطينية في الشهر وانه يجب
معرفة عدد مذكر مكتب الاحصاءات الذي ماله ١٠٠ ليرة فلسطينية .
ج - ان عدد موظفي مكتب الاحصاءات في فلسطين راو على العشرين موظفاً نرى منهم
سنة موظفين ١٥ من على الأقل يريد معاشاتهم على مائة مذكر في السنة . وان التقديرات
برارده في الجدول السابق انما هي تقديرية متدنية وتتاسب مع المعاشات التي تقدمها الحكومة
للموظفين .

د - ان المعاشات المعولة او على الاصح المتحصلة التي اعطيت لوصفي الملاكات التكنيكية
من رتبة اقدم منس و المعاشات المعروفة في سنة ١٩٤٠ يجب التعديل . فقد ارتفع ارباب
والاعمال المختلفة التي يفتقرون للمودعون الموكول اليهم غليل مكتب التجارة الخارجية في
البحر . وسوف لا يتأخر من سبعة او ثلاث سبعة او امكفون عظام .
هـ - انكر ان في شهر حاله من التجار ومن مكفون امه . فلهذا لم يرد
العدد والاصطلاح تكون هو ما يلي :

مذكر الارادية	مذكر الاجتارية
الذرة	دقيق
حما - كى ايف	طيران
اخره	الربح
عداد	لندن
	نيويورك

و.م.م. ان هذه المذكرات مائة من ١١ الدول من والمصري .
ان التمثيل التجاري والاقتصادي يجب ان يكون تحت اسمي .

* * *

٢ - في اختيار موظفي الملاكات التكنيكية في وزارة التجارة والصناعة :

من المفضل ان لا نضع في البلاد على مذكر مدونة وبخاصة يمكن ان نذكر في وزارة
الذرة ووزارة التجارة والصناعة .

وقد وقعت في بعض المذكرات التي حرم في مع مدير هذه الدائرة انه لم يوفق الى
المذكرات المبحوث عنها ، وقد حوت مساعدته في ذلك ولكن على ان بعض المذكرات لا
يحقون الفرض المقصود .

ذلك اطال من الحكومة اللبنانية ان يرجى تعيين الموظفين الذين حدثت وحدثهم
في موازاة السنة المالية ١٩٤٣ :

ب ان وزارة الصناعة حدثت ، بحق ، عدد من الوظائف المدة بعد الى الموظفين مدعوس
الى ادارة مختلف اقسام وزارة التجارة والصناعة وبصورة خاصة :

٥ - مؤونة وزارة التجارة والصناعة :

مقتضى تقرير مؤونة وزارة التجارة والصناعة في سنة ١٩٦٣ مجموع قدره ٨٣٠٠٧ ل. ن. وان الاقتراحات الواردة في هذا التقرير حثرت عليه ، وظاهر من ملاحظات السكرتيرة بخصوص عمل عدد من الموظفين - الذين هم ثلاثة معاشون - سوف لا يرقى المؤونة ، - وقد لا يجدوا الفرق الذي يخص ١٦ ل. ن. - ٧٠ ل. ن. تقريباً .

وهناك نوع آخر من البعثات بحسب مديرية سنة ١٩٦٣ غير ان هذه البعثات مؤقتة وهي لا تتجدد في كل سنة وانما تختبئ مرة كل ١٥ او ٢٥ سنة ، لذلك يجب شردها لادارة ضرورية ، مكتب الاحصاءات مدون لا يمكن ان تصور وجود دون او مكتب الاحصاءات :

ب - استراليا	المجموع	ب - استراليا
٢٥	١٠٠	٢
٢٥	١٠٠	٣
٢٥٠	٢٥٠	٤
٢٠٠٠	٢٠٠٠	١
٢٤٥٠	٢٤٥٠	٢

احصاءات ما قبل الحرب وعلى الاصح انه سنة ١٩٣٧ .

وبالاضافة الى استجالات هذه الآلات ذاتي يمكن طلبها بواسطة I K C I او « الطريق التي يشترجها استشار لاقصادي في الجمهورية العربية السورية في بيروت) يجب ان يوضع على مليون طاقه (فاش) لاجراء احصاءات مطروحة ووجودها حصص هذه الآلات . وكذلك في هذه الطاقات قبل الحرب اشياء بكل سنة اي ١٠٠ طرة استراليا لاسلوب . ان مكتب الاحصاءات الفلسطيني يستمد يومياً ٢٠٠٠ طاقه من هذه الطاقات ، وان طلبه من مليون طاقه او (فاش) يستمد حاجتها الى سنة بقرنت اي لسنة ١٩٦٣ وللسنة ١٩٦٤ . وما هذا اثنان الآلات والطاقتات تقدر البعثات لثاقية .

١ - طاقات طبع شرة شهرية من ١٦ صفحة طبع ٣٠٠ سنة رسمية . ان حساب طاقات هذه الشرة يسول وضعه على لادارة . وان هذه الشرة ارجحها صرورية لادارة الاحصاءات الشهرية ، ان مكتب الاحصاءات الفلسطيني يصدر شرة من ٦٤ صفحة شهرية . غير ان شرة من ١٦ صفحة تكفي لتدوين ، يصل الى مكتب الاحصاءات اللبناني وذلك خلال السنة الاولى .

٢ - يجب تقدير نفقات كثيرة لمصروفات والبورق التي مستوحجها ، مكتب الاحصاءات في السنة ١٩٦٣ . وان ال ٢٠٠ ل. ن. المقدرة في مؤونة السنة ١٩٦٣ يجب ان ترفع الى ١٥٤٠ ل. ن. على اقل تعديل .

٣ - وان كانت شراء الآلات ومواد... سوف يرد تقديرها أيضاً في موارده
السنة المالية ١٩٦٣ .
وكما يقبل مما تقدم أن تنظيم وزارة التجارة والصناعة على حقل أوسع وإنشاء مكتب
للمحادثات سوف لا يجرأ إلى نفقات ضخمة... ولو تصاعف عن الآلات والنفقات
التي... عما كان عليه في السنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وسوف توجه الحكومة استجابة نفقات
احتمالية من ٥٠٠ ٠٠٠ ل. ل. إنشاء مكتب الإحصاءات... ومن هذه النفقات
سوف لا يتكرر في الموارث المتوقعة .

المقدمة

وضع هذا المرسوم بعد دراسة ابعاده دراسة دقيقة ومن كمال الوجوه وهو عبارة رأسي أو
استشارة حديثة ومطلقة .
وعلى الحكومة اللبنانية أن تلاحظ أن هذه المادة وحدها انظر هذه المرفوعة إليها شكل
اختصاص وإما أن تحتفظ القرارات التي تدرج في المادة... ويمكنه لا يسمى سوى أن حذر
السلطات المسؤولة عن هذه الوزارة والصناعة من إخراج دليل المادة... إلى أحكام هذه
البلاد... وهو اعتماد التدابير التصفية... وصحي... من جهة أخرى... أو كذا... مرة...
بموجب النظام... في اقتراحه لاستيثار موظفي وزارة التجارة والصناعة .
سمى هذه الدراسة... في ساعد في دعم وزارة التجارة والصناعة في الجمهورية اللبنانية
وفي حسن إدارتها... حيث لا يوجد... أو على العموم .

بموجب ١٣ تشرين الأول ١٩٦٢

جبرانيل مكي

مرسوم استراتيجي رقم ٠٠

بموجب صلاحيات وزارة التجارة والصناعة ومسطها .
أن رئيس الجمهورية اللبنانية... عن مرسوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦١
وإنشاء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وإنشاء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ...
مرسم...
بموجب...

الباب الأول : صلاحيات وزارة التجارة والصناعة

المادة الأولى : تكون صلاحيات وزارة التجارة والصناعة تأميم تنظيم التجارة والاتجار الصناعي
والخارجي ، والعمل ، والإحصاءات العامة للدولة .
لله الثانية : يدخل في صلاحيات وزارة التجارة والصناعة المصالح الإدارية و (أو)
التكثيفية التي هي ذات صفة اقتصادية ، إحصائية أو إحصائية موجودة كانت

او يجب ان توجد ، غير الملحقة ، من طيبتها بوزارة من الوزارات .
وتقوم هذه الوزارة خاصة

على دراسة كافة المسائل التي تلي الاقتصاد الوطني دراسة تكيفيه فيه ، وعلى تخصيص
المشروع ، والامتحان ، ونصايح العمل ، والتدابير التقاوية التي من شأنها تحسين واقع
الاقتصاد والثروات الوطنية .

على ، اقية للخدمة الخارجية ، وادارة التمثيل الاقتصادي ، وتجدي ، وتنظيم الدعاية
التجارية والاقتصاديه في الخارج ،

وعلى درس الاسواق التي تحتاج ، المتوحات الوطنية ، وعلى التفتش عن الوسائل التي
من شأنها ، هذه اسواق التجارة الخارجية .

وعلى درس حالات اللاداي المتوحات الاحيوية : وتخصر اعمال امداده والمفاسه .
وعلى منح رخص الاستيراد والتصدير .

- على تخصيص مشايخ الاتقليات البحرية والتجارية .

- على وضع التمريطات البحرية .

- على مراقبة الشركات المساهمة المساية وفروع شركات المساهمة الاحيوية وفقاً
لنموذج المرجعي الاعمال .

- على درس نظام الشركات المساهمة التي هي قيد التكوين واداء رأي فيها فيه اذ
لا يشاء .

وعلى مراقبة التورصة ، ووسائل التوروس والتقدم وبيع الاهم والسداد .

وعلى مراقبة التور ونوحيه فوطيه .

على مراقبة التجارة الداخلية وكل نشاط تجاري وذلك عن اعادة المنتجات اذ
الموجوده او التي ستحدث والموضوعة تحت اشراقها .

وعلى مراقبة نشاط غرف التجارة والصناعة .

وعلى منح اجازات معاطاة الفن التجارية .

وعلى تطبيق الانظمة والقوانين التي بموجبها يدير التجاري ازاماً وقبدها
التجار في سجل التجارة ومختلف موحات التجار .

وعلى نصيب التجار المستودين والمصدرين وفقاً لطبيعه نشاطهم .

وعلى وضع اشريعات على المتوحات التي تدعى كثيراً في الاستهلاك والوافقه على
اشريعات التي يصمها البلديات على المتوحات ذات الصلوة الاولى .

وعلى مراقبة الانظمة والقوانين للموضوعة للسيارين والمكابين وتطبيقها .

وعلى فتح الشئ .

وعلى درس التدابير المختصة التي تؤول الى ادهار التجاره ، وعلى تنظيم شايها ، وعلى
وضع الانظمة والقوانين التي تعمي الى هذه شايها .

- على تشجيع الصنعة والانتاج عامة . ومع رخص كل صناع جديد .

تكوين الصناعة بالمواد الاولية .

اعاءة يتعاون بين مختلف الصناعات .

مراقبة الصناعات المحلية ، ووفق توجيهاتها مع قومس البلاد باستحداث مصانع
في هي من الضرورية الاولى والتي هي ذات نفع هائل .
درس مصانع البكتنة والتي سانشأ في البلدان المذكورة لإدخاله التجهيز والمواد
المنطقة بها .

تشجيع إنشاء مصانع جديدة بعيد اقتصاد البلاد وقومسها ، تصدرها .

توجيه نشاط اصحاب الصناعة .

— على مساعدة الصغار من عدة تكنولوجية وبدون كل ، اهمية تكنولوجية لاشاء مصانع
جديدة .

— على تشجيع واعاء الحرف والانتاج الحرفي .

مراقبة نشاط الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، ومراقبة النحان التي تنهض المؤسسات الخيرية
وتقدم كل مساعدة فعالة لها .

— على اعاء تربية دود الحرير من سوء المناهج التي وصفتها النحان بتجهيزه التي انشأت
عن المؤتمر الاول لصناعة الحرير .

— على تنظيم الاسواق والمعارض الصناعية والخيرية ، اشاء اسواق محلية جديدة .

ادارة المطبوعات والوثائق عن الاسواق والمعارض التي تقدم في المعارض وخاصة في البلدان
مجاورة .

— على درس الوسائل التي تؤمن استثمار الثروات السكبنة في الارض .

التفكير على الوسائل الأكثر مادية لاستثمار المدخرات وفقاً للتسويق والاحتياجات البلاد .

والمرافقة الفنية على استثمار المناجم وما يستخرج منها .

اعفاء صناعة المناجم وصنع ما يستخرج منها .

— على اعفاء وسائل النقل والمواصلات وتوطينها وتنظيمها ومراقبتها ومكثافها :

— الملاحة التجارية ، والشؤون البحرية ، ورقابة الموانئ .

— السفر الجوي .

— النقل بواسطة السيارات .

— النقل بواسطة السكك الحديدية .

— على مراقبة الشركات ذات الاستثمار وفقاً للمصلحة العامة واللائحة والقوانين المرعية
الاجراء .

تجديد ومراقبة الترخيصات المروضة على هذه الشركات .

على حماية الملكية التجارية والصناعية والخيرية ، ودلايه ، وخصوصية ، وتنظيم
الانتماءات الدولية المرعية

— على اعفاء وتشجيع السياحة والاصطياف وازدياد الشتوية

تنظيم الدعاية في المعارض للسياحة والاصطياف في امان .

مراقبة وتوجيه نشاط جمعيات تشجيع السياحة والتفانيات .

مراقبة المؤسسات العامة والوسطاء الاشتراك والاصطياف .
 منح رخص تصادق والتسيويات وبيوت السكر المطقة للمبش والمصطافين
 تطبيق الانظمة والقوانين الموضوعه لحديه اسباب التدرجه وادثار
 تنظيم مصادر المياه لانفاق مع لورارات صاحبه الشأن . المطلق الاصله وتجديل المدن .
 وتظيم المصباحه .

١- على تنظيم العمل والاجور وحماية العمال

وسمع ومراقبه تسيد القوانين الاحتاجيه حاصه ما يتعلق منها بتحديد وقت العمل ،
 وحوادث العمل ، والتدابير لسلامة العمال وحمايتهم ، الضمانات والاسعافات الاحتاجيه .
 درس المشاكل الاحتاجيه ودواعيها على الاذاع وعلى الحياه الاقتصاديه عامة .
 اقتراح وتسييد كل تدبير من شأنه تخفيف الاضرارات ووضع حد لها .
 مكافحه العمالة واداء توارث عدل بين ارباب اصحابيين وللتقريب واحور من .
 وبصورة عامة اقامة الانسجام بين ارباب العمل والعمال .

مراقبة نشاط اسبابات المتهيه والتهيه واستخدام اليد العاملة في التجارة والصناعة

مراقبة المحجرة ان بها واستخدام اليد العاملة الاحديه .

تحسين الظروف العمليه في العامل والمصانع .

— على وضع اصصاءات حاتم لسلاد من كل المشاكل وانظواهر الطبيعه ، والاعمله ،
 والاحتاجيه ، والسياسيه والاقتصاديه والماليه .

اداعه هذه لاصصاءات او على الاقل اعلامها مع كل المعلومات المجموعه الى مختلف
 الدوائر الاداريه الساعه من اصصاءات الشأن .

— على اعفاء التعليم التكنيككي الذي والمهي في كل المروع اداعه صير اختصاص هذه
 الوزارة .

— وبصورة عامة ان وزارة التجارة والصناعة تضع مشاريع القوانين والانظمة التي
 يراها لها مفيدة لاعفاء الاقتصاد الوطني .

الباب الثاني : تنظيم وزارة التجارة والصناعة

المادة ٣ : يقوم على رأس وزارة التجارة والصناعة وزير يتوهم . وظف اداري كبير
 برتبة مدير .

تشتمل هذه الوزارة على مصالح اداريه ومكاتب مختلفه واقسام ومصانع فيه مستقلة .

المادة ٤ : يحدد الوزير سياسة هذه الوزارة العامة ؛ ويقرر بعد موافقه لجنة رؤساء المصانع
 المعنية المنصوص عنها في المادة ١١ التي تتولى التدابير العميه التي تفي بمختلف المكاتب والاقسام
 والمصانع العميه المستقلة .

وهو يوجه عمليا مصالحه التعنيس ويحمل السلطات للمصلحة على اتخاذه جميع التدابير
 الزميره بخصوص الموظفين .

المادة ٥ : يحدد المدير مقررات الوزير في اشكالها كانه ، وتدير عمليا عرفة الوزير

ومصالح إدارته الإدارية، ويشرف على سير العمل المكاتب المختلفة والأقسام والمصالح
التي هي المستقلة.

إنه يتولى استلام بريد وزارة له، مع إرساله كدائرة القرباء عنها وإن كان مع المصالح
الموضوعة تحت مراقبته. وله حدود مخصوصة بموجب دائر الأوامر في ما يتعلق بالشؤون
الداخلية ضمن صلاحاته.

وهو يصح لكل مدير أو مديرة أو مديرة في طلبه مع الوزير.
ومدير الوزير ككل الإدارات ولا يعرض له في غير المصلحة ويتولى سائر
الأعمال فيها.

وهو مقوم بموجب دائر الأوامر الخاصة به وأشرف على هذه الإدارة كافة.
وهو، تحت إشراف الوزير، على إخراج الموظفين الذين تستدعيهم الجهات الإدارية
وحده. مصالح هذه الوزارة وذلك وفقاً لطرق عمله لأعماله.

المادة ٦ - إن الوزارة، شركة مع الوزير والمدير، وتكون صلاحته في:

- إلام المديرة لدى وصوله واستلامه.
- عرضة على الوزير أو المدير عما يكون هو حراً.
- صكوكه مع ربيع أي طلبه الوزير والمدير.
- تأييد إرساله من منحة من الوزير أو المدير، حيث لا بد.
- تأييد سطح المسندات في هذه الحالة.
- تأييد النظم والمناظرة وسلامة دواوين الوزير.

المادة ٧ - تشمل صلاحته هذه الوزارة الإدارية على:

- ١ - مصلحة الموظفين ومندوبين.
- ٢ - مصلحة مديريات ومخازن.
- ومديرها الوزير في حالة المدير.

المادة ٨ - تتولى المصلحة الإدارية أيضاً على مختلف المكاتب والأقسام والاصح كلاً
لمصلحة إدارته.

- ١ - قسم الدراسات الفنية والتشريع.
- ٢ - مكتب للتجارة الخارجية.
- ٣ - مصلحة الاتفاقات التجارية.
- ٤ - مصلحة لمصالحات المستعرة.
- ٥ - مصلحة للشركات، إحصاءة وتنسيق والتوجيه.
- ٦ - مصلحة لمراقبة التجارة الداخلية.
- ٧ - مكتب للصناعة.
- ٨ - مصلحة فيه صناعته.
- ٩ - مصلحة بحرية.

- ١٥ - مصلحة صناعة الخبز .
- ١٦ - مصلحة للاسواق والعمارة .
- ١٧ - مصلحة للمناجم .
- ١٨ - قسم المقتنيات وابواب المصانع .

١٠ الملاحه التجاريه : الشؤون البحريه : رشايه : اوراق .

(ب) الملاحة الجوية.

ج) التقلبات بواسطة البارات.

د. الأديب. وسماء البكت. وسماء

- ١٦ - مصاحبه بارقهه . نيكات ذات الادب
١٥ - مكاتبها . ملكيه الجواهر والمصنفه والديه والنسب .
١٤ - مكاتب ميرزا .
١٣ - مكاتب اصيل .
١٢ - مكاتب الاصفهاني .
١١ - مصاحفه شاهي القوي .

وغيره من الكتب والاقسام والمصاحف التي يذبح غرسوم يؤخذ في مجلس الوزراء.

٩. د. : مدير المكاتب والاقسام والمعامل الهندسة المسجلة للخدمة العامة

من الأكلات الشعبية التي تزرع الشاؤها في ابداء ١٢ التي تزرع.

من موطئ الملاكات الادارية الذين في خدمه ورايه الشهادة واصداة التاريخ اخلاق هذا
الاروم يكون شامع شئ. وعلى المذكرات الفنية في اسكان التلاميذ والادارة المكتاب
الاقسام ومصنع الدائرة.

ومضى على شكل حال وعلى الاقل اربعة ايام نوطائف العاليه الى انهم بوزارة التجارة
والصناعة من ١٠ من روى رؤساء الدواوين و١٠ من روى عمدة لمربي الماشية العامة.

المادة ٩٠ : ان الموقوف من لادارة - مكتب او قسم او مصلحة فيه - ثلثه من

كذلك أو أعدم أو عالج بضرورة يكونون مسؤولين عن إعدامهم لدى الوزير ومعلمين
أن يحولوا إلى المدير العام على طلبة وصفه في الإحباط الحاربه وللفصائل المعنية في شعب
أن تحسم إلى لجنة رؤساء الجمع القبلية

العدد ١١ - بعنوان الوزير السامي مدير إدارة الجور والحدائق العامة من وقت إنشاء

تعيينه الفاعلين على ادارة المكتبات والانعام والمجالس تعيينه

وتجتمع هذه اللجنة برئاسة الوزير وساء على دعوته ويحضر المدير هذه الاجتماعات ويكون له صوت في المذاكرة ويقوم غبطة له .

ونمرز اللجنة بأكثرية أصوات أعضائها المطلقة وقد مقررها الى رئيس مجلس الوزراء .

الباب الثالث : الملاكات المالية التابعة لوزارة التجارة والصناعة

المادة ١٢ : يخلق لوزارة التجارة والصناعة ملاك من الموظفين المدنيين بمقتضى مرسوم لاحق .

الباب الرابع : تدابير انتقائية

المادة ١٣ : إن الصلاحيات الممنوحة لوزارة الاعاشة أو لكل وزارة أخرى . . . عنصوص قانونه مباشرة ، تؤخذ خارجة عن صلاحية وزارة التجارة والصناعة . م يلغ النصوص القانونية التي تنشأ .

وهكذا فإن المصالح التي يديرها حاليًا مصالح جهة البلديات أو جهة مرسى التجارة تظل مؤقتة ، خارجة عن صلاحية وزارة التجارة والصناعة .

المادة ١٤ : خلال مرحلة تنظيم وزارة التجارة والصناعة ، وفي أن يصدر مديًا إلى خلق المكاتب والاقسام والمصالح المصوم منها في المادة ٨ البند ١ ، يتدبر مدير التجارة والصناعة لتقيام بالأعمال الموكونة إلى المكاتب والاقسام والمصالح المذكورة .

المادة ١٥ : يوضع هذا المرسوم موضع التنفيذ ، من اليوم الذي يشره في الجريدة الرسمية وأنه يلقي كل نص سابق يخالف .

المرسوم الاستثنائي رقم ...

وهو ينشئ ملاكًا للموظفين المدنيين التابعين لوزارة التجارة والصناعة ويحدد كيفية اختيار وترقيته وتنظيم ودرجات هؤلاء الموظفين .

رئيس الجمهورية اللبنانية

ت، من تمريخ ٢٦ ثنرس الثاني سنة ١٩٤٦

ونشاء عن المرسوم الاشتراعي رقم . . . بتاريخ . . .

ونشاء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ . . .

برسم ما يلي :

الباب الاول : ملاك

المادة ١ : انشئ ملاك من الموظفين المدنيين التابعين لوزارة التجارة والصناعة على ما يلي .

(يراجع الجدول السابق)

المادة ٢ : على اراء موقوفة في الملاك التي التبع لوزارة التجارة والصناعة ان تتوفر فيه الشروط التالية :

١ - ان يكون لبنانيًا .

٢ - ان لا يكون عمره ٣٢ سنة من عمره .

- ٣ - ان يكون متيتماً بحقوقه المدنية والسياسية .
- ٤ - ان يكون قد احرز شهادة من الشهادات العليا التالية :
- أ) دكتوراه بعلوم .
- ب) بـاس العلوم .
- ج) شهادة من المدرسة الحرة بالعلوم السياسية .
- د) شهادة م . ع . من الجامعة الاميركية في بيروت او من أية جامعة اخرى .
- هـ) او كل شهادة اخرى ما حلوم المأله تكون مائة لشهادات الوارد ذكرها اعلاه .
- و . مترقاً بمائتها هذه بـسوم .
- ٥ - ان يحرز الشهاح في سياق الاختيار .

المادة ٣ : ينظم السواء السى في وزارة التجارة ونصده لاختيار لدو عدى القيين .

ويرد في الفرز الذي يدعو الى السباق ما يلي :

- ١ - تأليف اللجنة الخاصة التي يجب ان تؤخذ اكثر منها من خارج لاداره .
- ٢ - المواد التي يدور عليها السباق .
- ٣ - كاه الشروط الموضوعه لاختيار المرشحين .
- ٤ - عدد المرشحين الذين يملون في السباق وعدد الذين يرغب في تقديم .
- ٥ - مهلة التسجيل والتقديم ويجب ألا يقل عن شهر من يوم الدعوة الى السباق .
- ٦ - الدرجة التي يعين فيها المرشحون .

المادة ٤ : ان للوزن في خدمة الدولة الشايبه او في المصالح المشتركة او في ابدعت ادين توفر فيهم الشروط الواردة في ائدة ٢ السابقة مستطيمون م اصلاً ن تندوا الى السباق ايه كانت وظائفهم ورتبهم .

٥ الناحين في السباق من موافق لدولة هؤلاء يلقهم في الوثائق التي كانوا شملوا .

٦ يكونون قد احرزوا في السباق احوود الملائات بعد الذين يكونون قد عثوا في وزارة التجارة والمه .

المادة ٥ : صار الى سباق اصلي لاجرار الرب والامتال من ارضين ١١ و ١٢ الى ارضين ٩ و ١٠ وذلك في وقت يتراوح بين السنين والاربع سنين .

٦ في هذا السباق موظفو الملاكات اعلى الدين يكون قد سعى على تعيينهم ثلاث سنوات ولم تستورهم عيوبت مسكبه حول دون ترفيتهم .

يصح هذا السباق للشروط تقسها التي يصح لها سبى الاختيار على ما هو وارد في المادة ٣ .

ولا يمكن ان يتجاوز رتبتهم عدد ارض التي يحسن عنها مواطنة السى الاصلي ودين عطاق الاحوال .

المادة ٦ : للموظفين القيين حق بالترقية درجة كل اربع سنين من المدة اعلاه ونقص هذه ائدة الى ثلاثين شهراً في حال قيامهم بخدمات استثنائية

والأخيراً موجه في دراسة الاحادية لا بعدة جهة تأثيراً، العادية المحكي عنه في
المرتبين السابقين من هذه الجهة، ومقر هذه المادة العليا إلى أمة سيطرة لاصحية جهة
مكتسباً الموظف.

المادة ٧ - ان الموظف في مصنع وادارة التجارة والصناعة الذي يكون قد
أعطى عليه ثلث مئة على الأقل ولدى رغب في موصلة عبوره اذنه في تمام خروج
الاقتصاد والتجارة له حق في "دولة مدفوعة لا من غير تسعة أشهر ولكن لا من دة في
حال من الاحوال على واحد وعشرين شهراً .

وعليه ان تلت قبده في مدرسة دة وموات تة في دة دراسها
وتحت هذه المذوية المدفوعة به هذه هذه هذه التي تكون قد دة في الموظف الذي

الفصل الثاني

منه مودعه في دية المحكية

المادة ٨ - ان مودعه في القس (محلوا) القيام بواجبهم المهنية او الذين اساءوا
تصرفهم في هذه مودعه في القس (محلوا) القيام بواجبهم المهنية او الذين اساءوا
تصرفهم في هذه مودعه في القس (محلوا) القيام بواجبهم المهنية او الذين اساءوا

١ - التلوم
٢ - التلوم
٣ - كس ايدي في القس مودعه في القس (محلوا) القيام بواجبهم المهنية او الذين اساءوا
تصرفهم في هذه مودعه في القس (محلوا) القيام بواجبهم المهنية او الذين اساءوا

٤ - التلوم
٥ - التلوم
٦ - التلوم
٧ - التلوم
٨ - التلوم
٩ - التلوم
١٠ - التلوم

١١ - التلوم
١٢ - التلوم
١٣ - التلوم
١٤ - التلوم
١٥ - التلوم
١٦ - التلوم
١٧ - التلوم
١٨ - التلوم
١٩ - التلوم
٢٠ - التلوم

٢١ - التلوم
٢٢ - التلوم
٢٣ - التلوم
٢٤ - التلوم
٢٥ - التلوم
٢٦ - التلوم
٢٧ - التلوم
٢٨ - التلوم
٢٩ - التلوم
٣٠ - التلوم

٣١ - التلوم
٣٢ - التلوم
٣٣ - التلوم
٣٤ - التلوم
٣٥ - التلوم
٣٦ - التلوم
٣٧ - التلوم
٣٨ - التلوم
٣٩ - التلوم
٤٠ - التلوم

٤١ - التلوم
٤٢ - التلوم
٤٣ - التلوم
٤٤ - التلوم
٤٥ - التلوم
٤٦ - التلوم
٤٧ - التلوم
٤٨ - التلوم
٤٩ - التلوم
٥٠ - التلوم

٥١ - التلوم
٥٢ - التلوم
٥٣ - التلوم
٥٤ - التلوم
٥٥ - التلوم
٥٦ - التلوم
٥٧ - التلوم
٥٨ - التلوم
٥٩ - التلوم
٦٠ - التلوم

٦١ - التلوم
٦٢ - التلوم
٦٣ - التلوم
٦٤ - التلوم
٦٥ - التلوم
٦٦ - التلوم
٦٧ - التلوم
٦٨ - التلوم
٦٩ - التلوم
٧٠ - التلوم

٧١ - التلوم
٧٢ - التلوم
٧٣ - التلوم
٧٤ - التلوم
٧٥ - التلوم
٧٦ - التلوم
٧٧ - التلوم
٧٨ - التلوم
٧٩ - التلوم
٨٠ - التلوم

مرسوم رقم . . .

وهو سائق مباداة لاحتشاد نخليه موضعى شبع لوزراء التجارة والصناعة .

رئيس الجمهورية الثانية

بناء على تصريح ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦١

وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم . . . تاريخ . . .

وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم . . . تاريخ . . .

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ، وزير التجارة والصناعة

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ

رسم . يلى :

المادة الاولى : استت مباداة لاحتشاد نخليه موضعى شبع لوزراء التجارة والصناعة

المادة ٢ : ان المرشعين الذين يشغلون الوظائف المنصوص بها في المادة ٢ من المرسوم

الاشتراعي رقم . . . تاريخ . . . يستحقون ان يحصلوا اسماهم في مديرية وزارة

التجارة والصناعة بين ١ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٢ ويوجب عليهم ان يبرروا

بهذا الخصوص ، الوثائق التالية :

١ - استدعاء بطلب تسجيل اسماهم .

٢ - مذكره هويتهم .

٣ - شهادتهم .

٤ - نسخة من سجلهم المدني .

المادة ٣ : تألف اللجنة المختصة من المباداة عضوا لوديث ارنست بلاك ، سيد حمادة ،

«مراثين دسي ، الشيخ خليل مغي الدين ، مدير وزارة التجارة والصناعة ،

وعمرى المسارة يوم الاثنين في ٢١ كانون الاول ١٩٦٢ في المكان المنصوص

حصصاً لذلك في مدرسة الفنون والصنائع ، في الساعة ١٠ قس ظهر وفي الساعة

الرابعة ذوالية .

المادة ٤ : تقوم المباداة خطيا على المواد التالية :

أ (الاقتصاد السياسي) (دروس الليسانس) ٤٠ علامة

ب (المالية العامة) (دروس الليسانس) ٢٠

ج (احصائية اقتصادية) (دروس البكالوريا) ٣٠

المجموع : ٩٠

المادة ٥ : يعين اللجنة المذكورة في المباداة بالدرجة الاولى عشرة من ملاك الموظفين

المعين في وزارة التجارة والصناعة . ويعين الخمسة الذين يدرسون بالدرجة الثانية عشرة

المادة ٦ : يختار المرشحون ان يقدموا المباداة بالدرجة التي يريدونها ، الرئيسة ، الدرجة

الاسكلمرية .

المادة ٧ : يكلف رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة والمالية تسديد هذا المرسوم

الملحق رقم ١٢

بيروت في ١٦ آب سنة ١٩٤٤

ملاحظات : على مشروع قانون « أحداث صربية الدخل »

١ - ضرورة تحديد عدد المكلفين :

تحسب بعض الملاحظات بشأن مشروع الصربية على الدخل ، وبوصفي رئيساً لجمعية الآلة صاغة السياسات المالية ، أشدد على انتقاد النقط الهامة الواردة في المشروع الذي وصفته الجمعية المذكورة .

ان موطن وداره المالية الذين وصفوا المشروع بالحكومي وحدوا ان « مشروع كبير الاقتصاف » ، فصاروا استبعدوا الموضوع الفصيلة في مشاريع سويسرا ، وفيه ، وودتهم أهمية الأفكار الاساسية وفي مقدمتها من تشريع يمكن تطبيقه واحداث رسم يمكن تحصيله .
وإنما لا شك فيه ان النظام المرسوم لا يمكن الدوائر المالية اللبنانية من حدة الصربية

على الدخل .

فالمعروف ان ادارة المالية تكاد تكون معدومة وليس في بيدها مصلحة الضرائب المباشرة لسكانها عديم ادوار الـ ٥٠٠٠ الى الـ ٣٠٠٠٠ مكلف والظر صعد « المشاريع التي سيقدمها هذا المحرور الهام مهم . . فيكون مصدر صربية الدخل مصدر الصربية من ارباح الحرب الاستثنائية او مصدر صربية الدخل في سوريا . وستنظر دائرة المالية الى طلب توزيع معنى ارقام يتفق عليها بين مختلف نقابات واتحادات المكلفين .
يلا الخاتمة للشوكة هي التالية :

- ١ - ثوبند المكلفين دفع صربية الدخل .
 - ٢ - اشاء دائرة لضرائب المباشرة تكون قادرة على تكييف عملها تدريجياً على زيادة عدد المكلفين ، وتقرير العمل وتدريبهم .
 - ٣ - تطبيق الصربية حدا على المكلفين الكبار .
- وحتى توسيع الادارة وتجهيزها بالناصر اللازمة ، زيادة عدد المكلفين تدريجياً .
وان الفصل طريقة الوصول الى ذلك تكون في :

- ١ - رفع القيمة المضافة اساساً الى ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ لـ ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ اي ٥٠٠٠ .
- و هكذا يخصص عدد المكلفين الى اقل من ١٠٠٠٠ ، وقد يصل هذا العدد الى ١٦ آلاف وهذا يعني لكون حقل عمل واسع لدائرة الضرائب المباشرة .
- ب - احداث صربية متشعبة تصاعدياً تبدأ بـ ٥٠٠٠ تقسم الاوّل لتبع ١٥ او ١٦ .
- لا بد ان التي تتجاوز ٥٠٠٠ لـ ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠ / للادارة التي تريد على ١٠٠٠ لـ ١٠٠٠٠ .
- ج - وعند تنظيم دوائر الضرائب المباشرة وتصبح قادرة على مراقبة ادوار عدد اكبر من المكلفين او تكون كثيفة المصلحة قد تدت في ذلك الوقت ، يمكن عندئذ تخصيص لقيمة المضاف اساساً الى اقل من ١٠٠٠ لـ ١٠٠٠٠ وعديد الحد الاعلى للصربية ٢٥٠ و ٣٥٠ او ٤٥٠ %

فعلی اساس هذه الأرقام المذكورة أعلاه ، وجد منه لاروم المقدودة في الفقرتين اوب
ب ، حيثما اشكر احدوث من به يكون تخصیبا مقبولا .

٢ في انظم العصر الحاضر في مكة

ان (مصر) القبطية انما هي في بنائها حكماء به تخضع له كتاب الله مما الى :

۴ عرب و الفلاس

٣ - العربية على دحل الاوال الخطوة .

فانظام المراتبي للشركات المضافة في حالته هذه ، يصعب من دفعه في السنة وليس
هذه الشركات ، وليس من السهل دعوى في حسن النية ومن ينبغي ان يمدد ويستثوره كغيره
يدفع ١/٢ كغيره عن ربح استثماره ، ثم حسم نسبة لمده اثنى عشر شهرا ، يخلص الرصيد
الذي يجهز دفعه الى ٢ و ٣ / فيبقى بمعدل عشرية شحنتان ، يتسبون من كذا تقادير المدفوع
حد الاعلى اذ ربحه اي ٢٠ في ٢٥ ، اذ حسم النسبة المدة = مرة واحدة ، ان
من كذا ، من كل ربحه وبشكل مذكور في الشركات المضافة

هذا : انما انما اوجه : ١ - خدمت : ٢ - تصدق : ٣ - كرمي في شجره : ٤ - شركات : ٥ - اهل

- للقيام بالمشاريع الخيرية .

— لاجاء حائل ووظف فيه الترفيع... »

—لنحو الاقتصاد الوطني

— لتسهيل مراقبة الضرائب — $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

فإن كان الشارع الشافعي اختصا بفكرة "أبو" فهو أنهم كانت المسألة فيه أن يوجد

(١) اجتماع المركبات المتشابهة في عضو واحد على احدى ادمية الفلادور

ب) احصاء التلاميذ في المدارس النظامية وحسب الجنس

عن أحداث ومراقبة اسم، المدهش وعن الاحتفاظ الرسوم، إضافة إلى آخره عدد 2 هي الامم

او الاراح - والنقطه الهامة هنا هي ان المصروفه هذه اعديه يجب ان تستفيد على شركات

المساحة ، بل على إيرادات المساهمين وحدها ،

وهذا مبدأ اقتصادي يجب الأخذ به ، أن يدور لا حول مصلحة الشخص كالمصلحة الشخصية ، بل حول مصلحة الجماعة كالمصلحة العامة .

هذا دور المرفس الهام في نظام المرفس لا بد من فهمه جيداً.

وفي نظام المخرج : لا يسفر عن رسوم الأول والثاني إلا في الأحوال الواضحة فقط .

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها الأمور في ذلك الوقت.

اقتصادی و مدد مسلم . بی اہولت امدادی تھوڑے سے حصہ و نسبی بڑھ کر صرائفی ، س .

المروري بحسب كل خط ، واحة ، مائة واربعة عشر حصرا مع كل الاربعين الاقاصي دي .

نسخه ای کلیه اسناد و اسرار الملک و دولتش را بخدمت ابدی شاه در آنجا

خدمة الإدارة والعامة -

هي مخصصة بشكل دائم لتجميع أو تخزين الأرباح جارية في البيع والشراء في سن عكس
 عليه الزراعة. حيث انشطة هي مخصصة سوية لتلك الحيوانات الباردة والحرارة والامراض الباردة
 على ان هذه المحصول الزراعي ، مع صنف القيمة ، هو نتيجة عمل شاق وحياة قاسية ،
 وبملاحيات وهم مخدعون الارض مع سائهم وولادهم قد تودوا على ايام المساء انوارهم
 و، شديدة الماء وعلى بحارهم الموارث الخفية ، وهم يملكون عادة من وسائل استثمار الارض
 ومعداته ، لم يعد صالحا للاستثمار ، وهم قائلون بحبسه لم يتألفوا عادة بعد الجيش حتى ولا
 التطلعات الصحية الضرورية .

ومع ذلك فاما يستعزم هذا اكثر من اي عدد اخر الزكن الاسمي في الكيان الوطني
 وحتى هم كل تنجيم ومساعدة للثبات في استثمار رصيدهم ، متمسكين به هبة مكررة

ان هذه الموارد الزراعية الصغيرة هي التروة المطلوب فرض الضريبة عليها .
 ان الضريبة ولو اخذت فقط اداء لتوزيع الاكلاف اسامه بين افراد الامة ، والدولة ،
 وهي على بصيرة من الاوضاع الزراعية الراثة ، لا يمكن ان تجعل ان كل ضريبة تفرض
 على الملاكين وهي فوق طاقتهم تكون نتيجة الضرر والاسباب .
 على ان الضريبة ليست اداء فقط لحماية المال ، ان تأثيرها البعيد يمس منها عاملاً اقتصادياً
 واحتياجاً ، اهمته الكبرى يساعد في التوجيه نحو الاداء والعيش الحي ، اذا احسن تسييره
 ونحو الشاء والتظيم اذا اسي . هذا الاستثمار .

ان موارد البلد الزراعية هي كما اوصفت صفة لا يمكن ان شاو لها سوى ضريبة مخففة
 ، س مع صفة ، على انه من الممكن ومن الواجب تدبيرة هذه الموارد ما يمكن وحدها
 منبأ لتروية عليه منتظمة تساعد المزارعين والملاكين على الأداء في مجموعة في تنظيم
 اراءهم ، امر ان هذا العمل يتطلب تنفيذ اصلاحات ومشاريع زراعية عديدة ، وبوجه
 طيلة الوقت لازم لذلك ، تمهين الضريبة على الارض الى حده الادنى .
 على انه من الوجه الاهتمام لا يجوز ان يظل الضريبة الملاح الضمير في مورد حساس
 مرو حبيبه وهو لا يكاد يكون له قوة من ضروريات المياه المادية والرحمة .

سكن ما هي الضريبة التي تفرض حالياً على الارض والتي يطلب اصلاحها ؟
 ان هذه الضريبة هي ضريبة الاراضي الموزعة في سنة ١٩٣٣ وهي نتيجة من
 مجموع الاعشار ووركو الاراضي ومال الميراث ، لا عشار كانت تفرض سنة ١٩٣٥ بالمائة
 من المحصول عند الصافي ووركو الاراضي كان يستوفي بمئة خمسة بالاف من قيمه
 لاراضي الميراث . اما مال الميراث وهو المخصص تنصرفة حول لبنان اساقفة هو مخصصة مقطوعة
 كانت بالاساس مئة وثلاثين الف ايرة عتابة دعت فرض بها ٢٦ ٢٦٥ ايرة على الاراضي
 و ٧٧٥ ايرة على الاغنام .

و فرض هذه الضرائب على المحصول او على الارض دون احد العمل بين الاعشار كان
 صفة على الانتاج وتودوا من مبدأ العدل الاجتماعي .

وكان معدل هذه الضرائب مبدئيًا ناقصًا ، خصوصًا فيما يتعلق بالاعشار إذ كانت الضريبة تنووي في الأساس كبدل استعمال ارض غير خصبة التربة وكان حسب هذه الضرائب بصورة نظرية على دخل الارض الصافي صافي مبدئيًا فاحشًا بنحو ٣٥ و ٤٠ بالمائة .

على انه لو نظرنا عمليًا ، في مجموع - سوق باسم هذه الضرائب وفارضا - بدون الضريبة المحسنة لمعوم اعمامت الزراعية فوجدنا المعدل الحقيقي انطبق عمليًا على هذه الضرائب الصافي لدخل الدخل الصافي بمعدل ٣٥ و ٤٠ بالمائة فقط .

ان هذا لا يعني ان الفلاحين البهايم يدفعون ضرائب على الارض - معدلها عن المعدل الصافي بنحو ٣٥ و ٤٠ بالمائة لاحص بالفعل بدفوع ضرائب اكثر - معدلًا انظر - بحسب معلومة ولطيفة حبية الاشارة في السابق بواسطة المقربين .

اما المستفيدون من هذا الوضع فهم اكثرهم كبار الملاكين من ارباب - يعود عن اقراب - حباية الاعشار همحموا قرام وادعوا ترى - فلاحين .

ومن هذا يتبين ظلم التوزيع السابق الذي كان يرمق حسب المزارعين ويجبي حسب الآخر - وقد حصل في مصر صريعة المعري في مصر صريعة قبل سنة ١٨٩٤ فوفقت بحسوبة - باطنى الدولة والمنطق النهائية كذا انه في المنطقة الواحدة كانت الصريعة ضعف وطأة على املاك الزعماء المعطيين منها على املاك بنية ارباعين .

ولاحل هذا فوجدت صريعة الاراضي - رغم كل التعديلات التي احدثت عليها ، والتي لم تحوثر شئ في اساسها ، ناقصة تعرض على بعض المزارعين كالكلف مرهنة بيضا هي تكبد ثمنى الاخر من هذه التكاليف .



وكان من الواجب ان تشمل هذه الحالة وان يتم اصلاح هذه الصريعة بصورة هادئة على انه لكي يأتي الاصلاح مطبقًا لاوضاع البلاد الخاصة كان من المفروض فيه ايجاد المساواة تجاه الصريعة وحماية حمل وعصول الفلاحين .

واذا دققنا في الاصلاح الذي تم مؤخرًا جدا المصومر في الاقطار المجاورة فانتا بن شى صريعة الاستهلاك التي قررها حكومة العراق ولا صريعة الاتح التي فرضتها الحكومة السورية في هاتين الصريعتين من القضاء مع صريعة الاشار في مصر صريعة على الانتاج اي - اول درجة على المعدل الزراعي او جهود الفلاحين .

كما ان ابن نوصي صريعة تونس على قيمة ايجار الارض وتجاهل دون الاستجار الزراعي مثل الصريعة العراقية في فرنسا او في مصر .

والحق يقال ان يوجد في فرنسا صريعتان - الصريعة النافذة المشار اليها سابقا وصريعة على الارباح الزراعية يتسدر ولا شئ نظيمها في اوساطنا القروية ؟ اما في مصر فان الصريعة العقارية تناسب مع حيازة اكنية الاراضي الزراعية من قليل كليات للاكثيين .

ان في فلسطين فان الاصلاح في الضرائب الزراعية قد اوجد صريعة مبنية على قيود مساحة جديدة اساسها مبلغ - مطروح يتالف من معدل الصريعة للتوي والدخل الصافي المحسنة للاراضي مصنفة الى اصناف عديدة حسب قوة انتاجها .

أما ترى في مصرية القلمبية مثلاً يمكن الاقتداء به مع بعض المتطرفين في أماكن حيث
مستوى المساحة الجديدة على ما تقارب الإسماية ألف هكتار وشملت المناطق الزراعية .
ولما كانت هذه المصرية تعرض على أساس الدخل المحدد في فهي أقرب المصريين في الدخل
الاجتماعي .

وقد تم تطبيق هذه المصرية على الوحدة الكاملة تعرضاً على بعض الصافي الحقيقي ،
ولكنه يبدو ذلك بالنظر لتفاوتات هذه الإسماية بين متعلقاته وأخرى وبين مزرعة وأخرى
وعدم إمكان تحديد هذه المداخلات مع بعض حدودها .

لذلك تستلزم الدخل المحدد في الحقيقي الدخل المحدد بحسب ما يمكن نوع من الأراضي المصلحة
وذلك بقوة لأن حصة المصلحة من الأرض والأقسام ، ولا أنواع المرواحات والمفروقات ، وأوضاع
الأرض بأحدية لا-واي الاستغلال ومراكز التوزيع ، وخصوصاً المصلحة المصلحة الجديدة التي
ويظهر سوا الشكل ومع من الأراضي المصلحة الدخل المحدد المصلحة المصلحة المصلحة
تختلفه إلا-داد أو دلات-و مع ذلك لا يمكن ولا يمكن المصلحة في المصلحة المصلحة .

أما من المصلحة هو المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
أراضي المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

ويمكن المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

ولكنه يجب أن يكون هذا أن المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

ذلك بوضع الإسماية الكلية عند تعيين معدل المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

في الأهمية الاقتصادية لمصرية المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

كما أن المعدل المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

أما بعد بوضع المصرية معدل بين المكلفين والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والمصلحة
مصلحة البلاد والتي سيقربها تحديد على المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

على أنه قد تم مع سادس اعدادة الاجتماعية في عرض الضرائب يرى من المصلحة المصلحة المصلحة
مصلحة المعدل المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
الدخل والمصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

الاراضي المصلحة لا تظهر غير ثمانية آلاف جيرة كمن مكلف .

ولكنه يمكن أن المصرية المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

بالإشهاد إلى أن ألف حقة التصيب شكلها الجديد وأن أهمية أهمية المكلفة بها من
مرحلة الستة أشهر المقررة لاعتماد أعمال التصيب لم تعد كافية وتقتضي أن تستبدل جارية التي
عشر شهراً.

سادساً : إعلان حدادول التصيب (المادة الثانية والعشرون)

نائباً سراجيه وسهونه التابع تسبق حدادول التصيب في عمل عام في القرية في الوقت
الذي توجد فيه هذه الحدادول لدى المختار.

سابعاً : الاعتراض على التصيب (المادة الثالثة والعشرون)

يجب إعطاء الملاكين الحق بالاعتراض أولاً على التصيب لدى لجنة التصيب ذاتها ، وقد
رفض الاعتراض بحكمهم عندئذ ارجوع إلى اللجنة للجنة في «نصاء» والتي يجب أن يرأسها
حكم الصلح ونس مدير «ال نصاء» ويكون مدير المال عضواً في اللجنة ، ويثل المزارعين
فيها عضو يوحد من القرية الزراعية.

ثامناً : لجنة التصيب (المادة السادسة)

إن المختار ، الثلاثة البدن ثلثون المزارعين في لجنة التصيب يتبعون من قبل المرف
الزراعية ولا يجوز من قبل الإدارة.

ثامناً : الاضاهات الموقفة الناتجة من اصلاحات وداعية (المادة الحادية عشرة)

إن تحويل ارض غير مروية إلى ارض مروية من قبل الملاك وعلى نفقته الخاصة يتطلب
عموداً مالياً وقنياً كبيراً أصبح به تشجيع هذه الاصلاحات باعائها ايضاً من المصلحة
من الاراضي غير المروية طيلة الست سنوات المقررة.

كذلك من تشجيع اصلاحات الاراضي غير المروية غصي «بقاء الارض في الفئة التي
كانت تنتمي اليها قبل الاصلاح طيلة الخمس عشرة سنة المقررة لحدول التصيب.

عشرأ : الاعلان عن حدادول التكليف (المادة الحادية والثلاثون)

تطلق دوائر الدلية في محل محومي في القرية اعلاناً عن تاريخ ايداع المعايين حدادول
تشكيل المائدة للقرية ، وتنتهي مدة الاعتراض من تاريخ تطبيق هذا الاعلان.

حادي عشر : توقيف تحصيل المصريية (المادة الرابعة والاربعون)

إن الاعتراضات او طلبات البناء المصريية او تعريضها المقدمة الى ادارة المالية في المنطقة
وفقاً لاحكام لفصل السابع من المشروع توقف تحصيل المصريية حتى صدور قرار هذه الادارة.

وتصبح المصريية قابلة التحصيل حالما يصدر قرار ادارة المالية بالرفض وبجواز التمسك الى
جنة الاعتراضات المختصة للبت فيه.

ثاني عشر : احكام موقفة (المادة الخامسة والاربعون)

شأن الحصول لاختلافات بين المالك والمشتاخر بخصوص أنه كانت سارية عند صدور هذا القانون يقتضي أن تنص الأحكام المؤقتة به - إلا أن شروط مجازة معينة في لائحة بورع الضريبة متوافقة بين الطرفين .

بما فرض مصلحة على لاد هو عليه على أنس عداء في المصلحة وجميع الاقتصاد الأمم وحماية لأصل هو إصلاح مرغوب فيه .

ولاشك في أن تطبق - ثم هذه المصلحة يشهد الإنتاج في بعض شروط معينة وروح ، وقد يكون المقصود الذي في تحدي وجميع المصالحات والمشاريع الزراعية - بعد على المصلحة المصلحة واحدة إلى المركز المختار الذي عني لاد أن يدو في قصديت الملاد

الملحق رقم ١٤

مذكورة نبحث في نظم ودارة الشؤون الخارجية
وملاكات الملك النكسية

مخاطب وعضامة رئيس الجمهورية الاممية

مہدی الرقیس

في الشرف ان تقدم احكامكم مشروع ، عظيم لورقة الشؤون الخارجية وهي مدعوة الى ان تصبح اداة او في الادارة ،

استسعدت هذه الوزارة في المجلسين المذكورين سنة المئتين و عشرين مائة وتسعة وخمسة عشر
عاشرة قبل كل شيء بالقرارات والتدابير التي يأخذها الحكومة المصرية في العام ١٩٢٦ .

فان كانت الملاكات الادارية التي به تتحرك مشكلة من وجهين لا ينبغي الاشارة
اذا فيه ومن جهة لا تخدم الارشاد والامر وطبقت في ارضي ارضي في ان مع كل
يوم وكل حركة محكمة في تنظيم هذه حوزة الخدمة

عكس هذا ان مصر داره دعيه حسيه او كني عيا ان اصل هذه في ان
رس في القديان لاجه دعيه حسيه واه البعاري في راع من ثبات اوف
الابيه في حذر كده - يهيمون لاصطلاح باوم الموكوره اليه وشر فون بلادم ووه
الباخرين - ولدت في بيت بشه البش الذي يدعي روي فشكل الاكات هذا البش
بشه حسيه

وهناك أمراكيد ، سيدي الرشي ، وهو أبنُ الثيان مصلحة سيده ومحبوبة وحاصه
 . ربه في أمة غيلة المومنين . وأوصي بها سبع حصة . كل من مصلحه أيضاً
 في أن ينس . ورحمته في المخرج ، ولأنها في البلدان البعيدة حيث أكثر حيايتها
 وحيث قبحه رسالة غليل لبنان حصة . فيها التبايعات الخريبة والتبايعات عذقية
 والتبايعات سيدة . وادش كل الاختلافات والتبايعات السبعة . ورحمهم كفاه . عدهم نقادة
 وأمه عانة ومسنون . يشه حاصه وحدهم يملك بينهم في المراكز الدبلوماسية وأصله .
 فيوصي حرج اندرسه معة . لغوم السياسة . اعرج الدبلوماسية (دور ١٩٢٥) ،
 . وظهر في نظامي الشواص شؤنا . له ما وراء أيجار والمساكن الدبلوماسية والاقتصادية
 في عالمه . اعرفت إليها بحاس سادل وهو اعصراني الى اعصبي والاقتصاديه والمالية
 احسن في نصي السكفاء اللازمة لبدء رأي مخرم في الموضوع .

و يعتقد ان رأيه برداد ورد في حكمه بمسئد الرئيس ، ان علم انه صدر عن مواطن
السياسي محطس لا يصدق الى اية وظيفة عامة .

فتح املی بی ان پرتوی شروع انصافکم و محبتکم : احوکم، سیدی ارنس،
ان نشه صلا یوں لائی احقر یں۔

بروت في ١٥ أكتوبر الثاني ١٩٤٢

مذكرة

تبحث في :

- ١ - تنظيم وزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية اللبنانية
- ٢ - تنظيم الملاكات فيه لسللك الدبلوماسي والمفتضي في لبنان
- ٣ - اختيار موظفي الملاكات الفنية
- ٤ - ابراككر الدبلوماسية والمفتضيه التي يجب انشاؤها
- ٥ - موارنة وزارة الشؤون الخارجية ، المبعوث والبرادات

أ - في تنظيم وزارة الشؤون الخارجية

في رأي كثير من الناس ، وسطهم ر ذوي المكائات العاليه ، تكون هذه وزارة واحدة من وزارات الدولة ، على راسه وزير ، يكونه بمقدمه مدير - و نظام على الارض ، بها التي نظمت عليها باقي الوزارات .

و يبرز اليهم منهم ، فيتمنى انشاء قروح خاص بالمفتضيين . . .

الذي له نشأ الدبلوماسي والمفتضي يقوم على تعيين حصص القضاة ، على راسه كبر ، يعق من بين الموظفين او الرجال السياسيين او العلماء .

فريقه من في عمارته - ١٩٦٢ اعهدا فمدره ٣٠ من ٣٥ - ٤٠ ل - بصرف على اوقات هذه الوزاره انشاء حديثا ، وهكذا رضى الدبلوماسيون على انهم يتحدون اسم يديرون بانفسهم علاقاتهم الخارجية .

فان كانت هذه هي العادة في ذلك ، هذه الوزارة ، في ان يخصصوا يكون اثناء حصول بلاده على حق التامين في الخارج ، وذلك :

(١) لان هذه الوزارة ، على شكل دي سيجر الاعمال فيها ، تكون اداة جديدة ، في الادارة اللبنانية .

بها ، ولان تمثيلنا في الخارج ان يأتوا بأية قنده وسكوت ، حرس من الدم ، في الموكولة اليهم . وان هم احبوا ان يد الموضوع « الارشدين » الذين « درهم » وقد يبرون على لبنان اضرازا حسيبة .

ان تنظيم وزارة الشؤون الخارجية في لبنان ، يرتكز على رساله التي يخصصها هذا البلد لهذه الوزارة .

في ان دور مدعوة في الدخول في السياسة العاليه ، ومصدره ، حسب ذلك ، في ان يتم حاسا من الدبلوماسيين ، في جميع البلدان (كالدول ، مدير ، ورئيسيه ، وطني والولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية ، الخ .)

وهناك دول اخرى ، في صورته ، صاحبها - في ان يتم ، في تصحيح قضاة و تجاربه هذه . في حانة وحده ، والمطبخ ، ومجربتها ومجربها ومجربها الخ . في ان يتم ، في ان يتم

الدبلوماسية والقنصلية يملكان عدد ترابطها بما المصلحة (كالسج مثلاً ، وسويسرا وبلجيكا
ومصر وأورد) .

وكانت أستراليا ، دول أخرى صهروا من لها مصلح مع خارجه لأما تمسده معه من
علاقات تجارية عديدة . فهذه الدول غير لها الاظهر التثمين الخارجي ، بطلته بالطابع
السياسي خاصة ، لدى عدد محدود من بلدان المعاصرة ، ولدى دولة أو عدة دول كبرى
وهذه من البلدان ، بعينه خاصة في الشرق الأدنى . فهذه البلدان التي لا يتطابق
عنايتها دبلوماسية مؤلفات سكرية كثيرة استطاعت ان تعتبر حلالاً تمثيلها الدبلوماسيين أو
دبلوماسيين ، ان كان من رتبهم من رتبة سفير أو موصي .

١ - بيان المصيح وحده في هذا المثل .

١ - ان من بلد في لغزائه في الخارج ، مواطنون أكثر من ثلث سكانه المقيمين
في ارض اوطان ، وله بعض من الاعلى عدد عمالي من بين دول الاصل الذين احدثوا حسيه
البلاد التي يقطنونها لانسان قهرة دول لا يعطوا كل عرفة لهم بوطر الاصل ، و من
بؤملون العشر المودة الى انسان وقصا ، منهم الاحد في دولة .

حي اربدا واطا ، لا يمكن دولة وصعد ، بوضع اللاماني ، هارلندو ايركوب
المعروف ، انما ، ناه ، الاميركي ولم يردوا ايرديس ، واطالو ، الاميركيين لا غثولوا
حق حشر سكان شبه الجزيرة الانصبة .

سكانوا ، انما ، الدول ، سو ، واهلي حشر حد واسم ، لعدة بطة ، وعيب ان من
له المهام الرئيسية التالية .

١ - التمسيد لمودة مواطنيها الى البلاد ومودة اللباني الاصل الراغبين في ذلك ، وتغدير
، بشاره على ان مواطنيهم يجرسون من هذه الحرب مروات صالحة بادل
المروات الى مجموعها ، الحرب الأخيرة - وفي عاروا الدول ، الخط فحسروها ، من حراء
عدد اسعار جميع المعصولات . وقد تحمس هذه التجربة الاولى قسماً كبيراً منهم على اربعة
في تصدده اشغالهم في هجر والمودة الى البلاد ، هذا اذا نظمت دعائه حصة بقية بلوغهم
عنوم هذه المودة . وفي لو كانوا مصححون على الدماء ، وفي في البلد الذي يقيم ، ان
استمكن اقتناعهم باعادة قسم من وساميلهم الى الوطن .

٢ - تمسيد لمودة لبيبي مصر الى البلاد ، والاستمرار وفي اي امد طوي . وهو لا
تدابير من يتحركوا لمصر من ريعهم من ولادهم ومن انهم جوانه هب ، والرحم
من حصولهم على انجاب للكواك والباشوات .

٣ - لاهام دولة في حاله ، وتشجع لصدرات عبر لمتطورة (كشره الايسة
الاجتاعة بامبار مختصة) . ويجب ضرورة خاصة بوضع انصبة من وسور ، المقيمين في
مصر بالوصف في حاله ، فتعودهم لاقامه العويلة عليه صيداً وشقاء ، يجهلون
وتشجعون على توطيد رساميل دولة همد ، مودتهم الى بلاد قد يحدون فيها حذر ، واما
بأنهم وحده كانوا رعدوها .

٤ - اعاد العلاقات التجارية والاقتصادية بين سكان (كمنطقة حرة ، والسندان) في

٢ في سطوح ملاكك الست العشرة :

يتوجب في هذه الحالة ، أخذ هذا الوضع في الحسبان ، واداء صبي العيين ، د لا
يعمل ، هذا يعني قضاء المواطنين بحدود من سائر الدوائر او دجان - ييب - ييب في مركز
دجان - ماسيه و قنصلية بصورة دائمة .

وهي حال عزم الحكومة (بنا) على سحب الشاه من اكر في تاريخ سنة ١٩٦٢ -
الامر الذي لا بد و توحيد ابناء في راو الوصع - يمكن عندئذ وضع بلائه او اربعة
قصة و دولتين يحملان شهادات المدارس بعد فتح بصره حذره وزير الشؤون
الخارجية لانه هذه الاماكن و لكن على شرط ان يعود هؤلاء الموظفين في ملاكهم الاصلية
بعد سنتين او ثلاث او اربع سنوات في عندما تنكس سنته -وهي ملاكات السن اجماع
وهي في سنة ١٩٦٢ حيث انجس الى سنة ١٩٦٢ كغير في الحكومة بحيث ان اعداد
مستحقين ، رقي جانب واحد و ترتيبهم بعد ذلك في رقم . . . صدر قانون حصر
جميع امير هؤلاء البراهين مع . . . هم من حذر اذ . . . وقع كسروهم شعرا - . . . و
عديدة وظائف رؤساء . . . (نصف) في . . . و في الخارجية في مجلس الشيوخ او مجلس و اب
و وضع في رتبة الوزراء الشيوخ و رتبة . . . بهت شعرا . . . انهم
و في اعداد عديدة . . . بعد . . . انكر الى . . . و اب حذره لرحا انك . . . حذره . . . و في
مجلس غير . . . ترى عدد الماكن غير المعقولة محذرا . . .

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

اصعب ان تذا ان معظم الاكلات تلك التي يكثره يوم عبي هذه الاطعمة
ا ن ش - وهو عدد صغير يجب ان يكون - فانه اذا كانت الكفاية - و -
س يكون في الملوك السليبي شهر - ومقتدرين - و -

[illegible]

۱۱ و ز ر اب الاخری :

٢ - أنه يجب في التوزيع السنوي - المدة - من ملاكات أعمدة في البحث السنوي
والخاصي بملاكات الدرجة - ودرجته - عدد مشهور - إلى أن لا يستطيع إدراك
- إلى أن يدعو إلى معرفة - ودرجته - من ملاكات - ودرجته - في
٣ - أن الدرجة - ودرجته - في نظام - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في
لكل درجة أو رتبة والتي ينتج عنها عدم إمكانية زيده المصالحات كل سنتين أو ثلاث
- ودرجته - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في
في الثالث - فهدى الزيادة - يمكن هؤلاء الموظفين - ودرجته - من العتبة - ودرجته - من
الحصول على - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في
٤ - أن الدرجة - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في
- ودرجته - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في - ودرجته - في

الدرجة المقابلة في الإدارة	المصالحات الأساسية العادية	وتأدية لورثية الموظفون القهوج
خارجي للملا	—	١ - ودرجته من الدرجة الأولى
درجته في الخدمة	٢٢٥	٢ - ودرجته من الدرجة الثانية
وكيل وزارة	٢٢٥	٣ - ودرجته من الدرجة الثالثة
مدير مختار	٢٢٥	٤ - ودرجته من الدرجة الأولى
مدير من الدرجة الأولى	٣٨٥	٥ - ودرجته من الدرجة الأولى
مدير من الدرجة الثانية	٣٣٥	٦ - ودرجته من الدرجة الثانية
مدير من الدرجة الثالثة	٢٩٥	٧ - ودرجته من الدرجة الثالثة
—	٢٥٥	٨ - ودرجته من الدرجة الرابعة
—	٢٢٥	٩ - ودرجته من الدرجة الخامسة
—	١٩٢	١٠ - ودرجته من الدرجة السادسة
—	١٦٥	١١ - ودرجته من الدرجة السابعة

تحدد مباشرة في ان حدود المصارف المدكورة في الجدول - المرفوح املاها
قتل الماشات المدفوعة في لبنان ، و هو به حسب موصوفه ان يتبع من اكلاب السفر
و اكلابه ١ - ثيل وا كلاب اخرى مختلفة على الوجه الثاني .

١ - مؤرخ اسمه في الخارج بمثل المؤرخ الذي تم حذفه مؤرخو البيت المسمى ببيت
والذي سمع منه ٣٠ من كبار المؤرخين في حلب ويرتفع الى ٥٥ ذ. في الارتفاع
حيث اكتشف انما هو ٤٠ وحيث انما هو ٥٠

[illegible]

۲- اکادمی سرمد فتح الرحمانہ فی کل مرہ شکستہ اورہ اکثر من وادان ،
 ر . و شکستہ کلی عضو من اشدہ اکثر من حدیث ل . بعد از طرح ہ فی ملک
 اور وہ دنا ہ فر ہ باعدہ ای رہہ اور ہر عوہ ہ ہ ہ

مرکز کے لیے ایک ایسی جگہ کا انتخاب کرنا چاہیے جو اس کے لیے سب سے زیادہ مناسب ہو۔

• - توبى لى (لئىلى ارسمى).

[illegible]

والدرس تعليم التوبيخات في الادارة المصرية ومعدل المعاشات يمكنه ان يجد اسباب
حدوث تقيده وتزويجه في هذا الكتاب من انكسار قلبه على هذه الامور.

٣ - في حثارة موظفي ملاكات السلك الفنية في وزارة الشؤون الخارجية :

توضح هذا الملاحظه ان : هو الحكومة اللبنانية ان تتعجب قبول موظفي او رجال
الامن في مراكب غارت الدماء والقتل يكون منهم المجرم المودع - او يكونون
الذين المودعون في عرج من الادارة خلا لروح السلك الدماء هي والقتل في . كما انه يجب
بما قصه البطل الصائبي في احبار هو لاه المودعين ، لا عدا المودعين من رائدات سلكه
في هذا الموضوع .

يتم ان تخبر الاكثريات لجمعية لوزانة الشؤون الخارجية من بين شعبي الشباب المتفهم
لما فيها من استعداد لقبول التوجيه والتخصص .

والطريقة التي ، في عهد السلم ، كسرت في أم حرس من المختارين في الخوف ، سبب
والذين ككوبون قد حصلوا ، أصلاً على صدور شهادة حكاكوريا ، في اقامة دروس القرع
الدولة في في درجته الحرة للمعوم - ا - سبه في باريس . وبعد ذلك ، بمصر ، ائمة التكمية
المشاهدة اشرف على المخرجة ، وذلك على عرار رؤيتهم اهل من المدعوين بمحول
الملك . وفي باريس ، بتاح لهم ، هذا ، مشاع ، دروس اندكتورا ، الشه ذات اعاليه في المعوم
الاقتصادية وفي الحق العام .

- [illegible]

علامات اضافية :

[illegible][illegible]

مصدقاً من قِبله
والأرجحين، وهكذا

تدرج في حكمه اجازيه في يورث (شؤون الاحوال الشخصية والوصية
والولاية وحركة اموال المذنب ووصية وخيراته ... و ... الى غير ذلك
تدرج في ذاته اوصاف الاحوال الشخصية ...
والوصية ... والاقتضاده ...

١	الشرق للاستفادة في التدوين المزمع
١٢١	دراسة الشعوب في مصر

٤ - في المراكز الدرجة ١ ، والدرجة الواحدة خلفها وأشرتها :

ليس من خطر ما هم . وذلك لا يتوجب على الحكومة . كما ان ذبح كبرياء في
انشاء امر اكبر الدبلوماسية والعسكرية . فلهذا حكومتنا مع مدتهن اذ ثلاث سنوات لانشاء

[illegible]

وفي رأيي ان المراكز التي يجب استئجارها هي التالية

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible][illegible]

دوسری ایس

دیو دی جی

(ب) للبرازيل الاختيارية (الممكن انشاؤها في السنوات ١٩٨٠-١٩٨١).

۵. مرکب ایدیلوگامبه و ایدیلوگامبه : ۲. مرکب ایدیلوگامبه و ایدیلوگامبه :

| | |
|---------------|----------------|
| دینار و ریث | انگرة |
| لو در احمد مر | و عونا |
| عمر و " به | ایما |
| د کسیر | ماتل جو دی شای |
| سفی و مسور | مندی |
| | کاشان |
| | طاهر |
| | حد |
| | اندیسک |

يكون المجموع ثلاثين كسر عوادية = 30 كسر عوادية
لا غنى عنها.

[illegible]

ويمكن في بعض الحالات إثبات أن بعض المراكز التي لا تراها ضرورية قد
ومن مدح من نفوذ هذه المراكز أكلها.

• - مریہ اور وہ الشیخ ابو یوسف

١٠٩

[illegible][illegible]

✱ ✱ ✱

على ان في اوقات الحرب والاضطراب في سنة ١٩٤٢ وبعده الاخذ على
عند بعض المصالحات من ارجاء الى ارجاء من بعض من اذ حد اثنان في اوقات
في مصر سنة ١٩٤٢ في اوقات من ارجاء الى ارجاء من بعض من اذ حد اثنان في اوقات
مما حدثت اذ كانت الموضوعة تحت تصرف من ارجاء الى ارجاء من بعض من اذ حد اثنان في اوقات
التي لا اولى من ١٩٤٢ في اوقات من ارجاء الى ارجاء من بعض من اذ حد اثنان في اوقات
غير ضخم (يرتفع في عام ١٩٤٣ الى مجموع ٢٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ ر.ل.)

أحمد الفصل المزدوج - مصر في آخر العروبة في أدبيات مصر - وشرفي أحمد
عن المال الذي كتبه بشأن الاستقلال الوطني للشعوب المتمدنة -

و قد أخذ علي السيد معاصري بحر بحري شمس من غير وجه
على زوايا الماشية وتقدم من زوايا الري والشرب .

و قد وجد علي في هذه الحفريات في الاطراف على وجه التراب الذي يسم على رءوس جميع القبور ،
و اعمق من الارض ، ما يشبه الحصى او الطين .

وحد - من وواح - سوان عن عاصي وان اس ريد حصول . . . دي آسف ادم
استطاع - ساد معاصري ادم الطهر في فراءه مقالي ، وهو لو قبل لوصول الى طك الاحاجي
بفسه ولم يتيق وحده على الواحد ١٠٠ - ولما قال ارجو ان يرجع الى مقالي مرة
ثمة ثاب زاهر في ا - به من اب صر في ابو ذب والوارثه التي مردها
وهو اب من لاقتصر من مقالي . دي

هذا الأمر الذي سرت عنه قدم في ١٢ شعبان سنة ١٩٤٢ في مجلس كابل لدى ملكوهم
أكبر من طلب واحد، فصار وهذا الأمر مضمون مع الاقتراح في الأمر المذكور
مكتوب ويصنع منذ عام. فبعد انتهاء العام في إحدى مذكرات وطبقت في السيد صاحب
مكتوب أنه ينبغي مزاجيه في طلب الاقتراح.

وفد عملت عن سابق اصرار الى عدم ذكر الاسماء في مقالتي حتى لا يعرقل المصلحة العامة ويتسبب بشعورنا صعب الموضوع.

والمصطفى عسوي في إحدى كتبه فيم أنفق حماره لارسد شيخه في الطريق الواحد
سنة في استمر، ثم المواد ١٠٠٠ سنة سنة ١٣٠٠ في وزارة الأشغال
العمومية لأطلاع على هذه طلب الاعتراض مع دفع الشروط المتبعة بها وكان له بعد هذه
الطلب الآخر " نسخة من يوم دفع الشروط المشددة، وهو كذا يؤولون في
المرور من أجل لأطلاع على مثل هذه في هذا الدفع أنه في الأصل في طي هذه
من بغير رصية ولم يتجده عزمه كأنه من تر استمرار الدعوة أو عمل من

عنه لا سب لم يفسد فرائده فخره مرابط السيد محمد بن جعفر ولا غيره
اللازم والمؤاخذون عن هذا الخطأ ثم وحدهم الدين يجب موافقهم.

واما الاسباب التي حدثت لنا الي ان نبتدئاً منح هذه الامارات الى الافراد دون
دبير ، فاي اوجزه في . بلي اهتمامكم بكني العمل اب : رسالت :

أولاً : الاستعانة بالمنطق للموارد الذاتية تتوحد وضع برنامج شامل يحكم يقوم بتدريس
دروسه اختصاصاً بـ (الفقه) ، يعرفون من معرفة بـ (الله) ، ويجب أن يـ (هذا البرنامج)
من حفظت عليه معظم (الله) ، يكون من (الله) ، من هذا الطم .

في . وفي نطاق هذا البرنامج يجب ان يدرس الدواحي الثابتة لسائل المائية كوحدة
لا تتغير وهذه الدواحي سبدها بالتتابع حسب اوضاعها . امداد تغري عياء الشرب ثم رى
الاداعي الزراعية فاحيد استنار القوى كبحر رائيه المودة من المده .

وهي نصف ارضه صاحب جواب على قاضي ذكر شخصيه فحاده رئيس جمهورية
في الماشه ، غير اني لا اجدرية في هذا المصير واعتقد من جهتي اثبات احكامي لعدله
الرئيس برقصي سابقاً تحويل المناقشة الى هذا الموضوع .

وه في حق التعديلات لمدوره مدته الشروط لصالح ماء البشر . والرى في مصلحه
لعمامة مدقصة ومبسة لدرجة بعدد او بالاحرى من الامتياز بجماله بلا قسمة . ولعل طالب
الامتياز لا يدرى معنى وعدى هذه العيانات والى اي حد يطعم تغير افضليه احوال الرى على
قوده القوى من ذلك .

وهل يعلم ان دي سهل البقاع الجنوبي البالغ ١٥٠٠٠ هكتار يستبد جميع من هو بحر
البيضا في هذه الماء في استبد عليها في بعده ممعد و في لا تكاد تكفي من شهر ابر و شهر
تشرين الاول فيصير عدده في قعد . ومنه المجرى هو ٦٠٠٠٠ حصان طول حده اشهر
من السنة . . .

وهو يعلم ان السكينة والهدوى من يده تامة حسمه . يمكن ان يذهب والى قدر
قوة العمل على اساسها هي غير مؤمنة لاكم من شورش في احدى فقط . . .

قاس ادم السيد معاصر طالب الامصار من طول . استاذ في الحكومة اللبنانية
وكان ذلك في سنة ١٩٦٤ شئ ان ابرو . . . ربيع او سببه

« يجب التمييز ان يده من الامتياز في الصورة ما يحفظ ما رى سهل الرفع
الطوى واما لده يمكن الاستفادة في ساحل وهي ذاه في سكينة
النهر في مجراه ما بين اللوهون والمردلة والمقاسية . . .

وقد حدثت الى الفول ان قضية هذه اكاد من ريث سببه انه عن ادى قد يحدث
عن استعمال مياه النجوة لرى في البقاع الشور اذ ان هذه مياه ينمو الآلات في من الارض
وعدى يبيع بمهولة قد تكون مع الدماء وليس مستبعد ان تكون بعضاً خصوصاً في
تصريف هذه المياه سواء في المصبرة او في اللوهون او في المردلة حيثما تستفد احوال
الري بهذه المياه كالمياه . . .

وهنا تصبح الفرى بجلاء ما حصل اده في سب من النقص وتلزم الضرورة الموجهة في
تظيم دراسات فنية مشقة قبل اتخاذ قرارات ووضعها يعود من شأنا بعيد
ثم هل يدرى السيد معاصر ان والى يومه من ضرورة مدونة الري في
شتمال في الوقت لا سب لزراعة مصلح ولم دواعي بذاته وان اجهزة ١٦٥٥٠
حصان لا يمكن امددها الا بالآلة حتى في امد غصن وتجوز الشهور من السنة ٢
من دار في حده ان ادهوق يمكنه لرى وتلزم على مياه بيع السكر تجس هذا
البيع بالهيواد يستعد من شه ابر ان شهر شرس في ارامو
سفر وضواحيها

واما من اني علي الامن بشركة قادت عليه حق الاثارة هل ترى الحكمه ذلك

المبحث رقم ١٦

اصلاح المناطق

مشروع قانون يمدد اصلاح المناطق المأهولة سكاناً ومجموعات لاء سكن لاهلها
السكن جميعها في منطقة واحدة :

مادة ١ : ان المدن ومراكزها او - اكر لا يصيب اهلها - وسع خارج حدودها
ومراكزها لا يصيب اهلها في منطقة واحدة ، وبصورة عامة جميع المناطق لاهلها وتوسع
بها ، لصالح مشتركة واقى ، توسع تطورها ، طمس ، تار الى تجميع في - وحدة واحدة
توسع تطورها ، اتسوية ، تمركز ، تركز ، وتقسيمها الى - وحدات
المدن والمناطق خارج حدودها من على الارض او بالهواء .

وهكذا يصار الى اصلاح مراكز او مراكز ، وحدة واحدة ، مشروع شاق في اساس
التصميم الوجهه .

مادة ٢ : ان على طاب المدينة او - وحدات - حيازة اهلها وسائر الادارة المحلية
المدينة ، يحافظ او - يمدد - بشكل عام ، بموجب مرسوم ، يصدره - على اقتراح وزير
الدخيل ووزير الاعمار العامة ، تكلف دروس ووضع - مع - مدد - اهلها
ويحدد هذا المرسوم لائحة البعثات والاعمار ، ويذكر في مرسوم - اهلها في الماهة
مادة ٣ : ترس - لجنة دروس الماهة او - مدد - ، وتضم - مدد - ، على -

١ - على الادارة المركزية في المنطقة المقصودة .

٢ - مندوباً عن وزارة الاشغال العامة .

٣ - مندوباً عن وزارة الصحة والاعمار العام .

٤ - ممثل اهلها في المدينة او البلديات المقصودة .

٥ - رؤساء البلديات في المنطقة .

٦ - عسراً من كل مجلس ادارى في الماهة او - مدد - ، في

كامل اقسامها .

ويمكن اللجنة ان تسميها ، اكر دعت في ذلك مرسوم - مدد - ، بطروحة على - سطح
البحث ، مدد من وزارة المالية ومصلحة الآثار ووزارة الزراعة .

كما يمكنها ايضاً طلب معاونتي الفنيين ، كل حسب اختصاصه .

واذا شاءت اللجنة العسكرية ، يمكن ان تشارك في بحثها في عمل اللجنة .

مادة ٤ : تكلف اللجنة دروس ووضع مشروع اصلاح المنطقة ، في تصديقها
مجلساً و - مدد - ، وتحديد هذه المقتضات و - عامه - ، رئيسية حدود الارضات السكنية
من اي نوع كانت ، تلك التي يجب الاحتفاظ بها وتلك التي يجب اثنائها او تعديلها ، كما
تحدد ايضاً المصحات العامة والاعمار ، اكر اشعره التي يجب لاهلها طمسها و - اهلها - والمناطق

التي بموجب تخصيص نوع الحمل في الثلاث آيات ذات. هم العام والصحة العامة. ومصر
هذه المستندات أيضاً :

١- الدراسات اعدادية واذنية وحسية وغيرها من النكس تبرز بحالات الدير
والسكر.

٢ المظن الي لا تذكر فيها شروع من انما استلزام المقالع الا غرض حكمكم
بقرصها الذينة .

٣- الإرادات : هي قصد معالجة كل المبادئ العامة لواقع معينة من الحياة والإحداثيات
ومشارك الاستثمار الصناعية والتجارية .

بالمناطق التي تقدم فيها الاعلانات او تنظم

• مائة في السجع غيرها : وان يار مشيت صاعده جلدود : فوسيع اوسع ت
الوجوده حاله .

[illegible][illegible]

روى عن أبيه ، وحدث عنه جماعة من أصحابنا في تدوين الحديث .

عدد هي + واد : عدد د ابرم + حو + حسس : احسانات ، صاف بالانارة المودة و بحر

وہاں سے تھوڑے روزوں کے بعد ایک روز صبح کو

و لا تموت

والله اعلم بغيره والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
والسلام على من اتبع الهدى وبعد فاعلموا ان يوم القيمة هو يوم الحشر واليه
نرجعون

حارج الدوائر الدينية : هي الميقات : المؤسسات التي تدير هذه الرسوم وتنفذ القوانين ، وحالياً هي : وريم ، بياضيل والمدرع هي هذه المؤسسات وهذه المؤسسات

وفي حال الاضطراب يعود الى عادات اليده مشرقه يمكن عدم ذلك الاضطراب

و حسب حكم خاص يترك في مرسوم النسخه الجده .
 اذنه . ٥ . بحكم المرسوم الحقيقي في حالات الموصوفة في ص ١٢ من قانون ٢٣

دی ۱۲۹۹ شمسی و مقدمه لایحه ای از مجلس سرانجام داده شد و این مجلس
الاداریه صاحبیه الطلاق .

ثم يصدق عليه (صلى الله عليه وسلم) منصوصاً منصوصاً رئيس الدولة ما على افراج
وربر الدولة ووزير الأشغال العامة ووزير المالية .

مادة ٦ : يمكن في أي وقت كان إعادة النظر في دمج خط والبرنامج مع الشكل
الذي هو ملحقها .

ماده ٧٠ من قانون رسوم الذي تمنح لموجبه اللجنه المحكي عنها في المادة ٢
علاء ، تقدم الاداره حاجه الشأن او غيره ، بحقه ، بمرم صلاح ، يوم ، مع لحاظي الآله

دوب ساله، ايمدی علي او "ق" هي قيد اندر

الملحق رقم ١٦ مكرر

مدينة بيروت ومستقبلها

حدثت المدينة شمال كوتشور ، في المدة شهره جمعية الاقتصاد السياسي العامة

في ٥ نيسان سنة ١٩٢٥

حضر رئيس جمعية الاقتصاد السياسي : بيه

ان حدث اليوم الذي سيقه الاقتصاد السد مشال كوتشا ، يتناول دراسة بيروت
ومستقبلها ، في ضوء الموضوع «محرر» وهو مدعى مقترح ولكن يجب عيبه ان
جميع ما يقوله لنا هذا التخصص الفرنسي الماهر الذي يشتمل على عدة وثائق من
عاصمة عاصمة عاصمة وهو «محرر» إحدى القوائم المسبقة لتجاه الشرق
في وقت من ايامكم ، حاضرا ، لا يطبع السد اكوتشا وهو مستشار حربي
يقوله هو انما لا يرتد ان يقوله هو ،

مهر السد اكوتشا مرة في ذلك في شهر في حفلة في مبنى ها ، مع في شجرت
في سوريا ، في دمشق وحلب ،

عائدا ، في ان عارف بان هذا القول ، صادق في ذلك ، وجميع حصة توصيح والتجارب
الفرعية والمعمارية الموضوعية ، وهو بيروت في حارة اللان سنة رحمة قد حدثت
لوحده نلو الاخرى ، في عدم الذي قرره عزمي في وقت في عصف المدية والنبوا ،
الفرقة على طرقات حطمت في بعد على عزمي سبق والاحتجاجات من طريق مرود ،
والعلاقات رلت في بعد ، وهالك ماوديات ما ، عشت من غير مرعاء المخطط
المدية وقد هل مشروع «دع» DA\١, E\١ وقد جعل الا سب مشروع «اكوتشا»

وهكذا ، في ان مشروع في العاصمة شهر قصة سر الساعات في ذلك وهي قصة قد
بتصفي حلها بعد ثلاث سنوات عندما يزيد عدد السيارات وهو الان من دة لاف وحده
الاف الى عشرين الى ٢٥ ألف سيارة ،

٢، هو العلاج «المكرر» وصفه

ان تحويل جميع شوارعها الى «مكرر» ، في انما لا يحل رة (المر
لحافظته على مبدأ المفرد والمزدوج هو بيا لا يحل الا «دع» وقد «مكرر» ان لا يسمي
للسيارات «مكرر» مرة او مرتين في المزدوج -

سادتي - في القصة العارضة لطيرة «لا ترحلو» لعام ١٩٢٨ و ١٩٣٥ ، تحقيق الذي
الذي يجب تحقيقه الان ، ان الحكم معناه (المخطط للمد ، فاسحو في ان تاشدكم «مكرر» ان
تصاير جميع السلطات ذات الشأن لاجل طرح فكرة اصلاح مدينة المدونة ،

انقطاع الطريق ولو لأيام معدودة يكره شركات النقل على سلوك طريق حيفا بدلا من طريق بيروت دمشق بمذاد .

بعد اجتمعت بدرس طلب في ذات القوم به حتى لا يشبه الى من حوّه وصيّه
 صبح افرقا جمع وسائل اجمع كي تشكّن من اسباب الخبايا والمفاهيم وهي
 مدخله ، ووجبه مودعا كاهلا ورصه مدروسة تعلقت بعد على قدر جمع المصنوعات النقية
 وتوجيهها الى الخارج ومحسن حالته المبرر وعي الاخص الخلد عند ذي الحلي ورصده
 بالخطوط الخالية .

أما بشأن المطار فقد احدثت في د. احد مدن كافي لان يكون مطار به رده كاملا
غير ان يبقى غو امدية - ولم اهن الحاحه الدية من الأمر فالمطار اعاني دا - انصرف ارضه
البناء على طرعه حكيمة بعد انكائه ففقت شراء وتشييد ارض اكبر واكثر ملائمة للطيران
الحدث .

و من انظر بعد الحرب حسب مقدار حصة السيارات (الله طريق بر) -
و من اذا حصل دروا امر به عن طريق البحر متوسط ؛ لذلك وكرب و من طريق
هذا الطريق وصلنا باشراف على اعداد ١٥٥٠ طريق حرة - من طريق الدولة اعداد
١٥٠٠ - ولا يعني الا ان يسهل هذا المذرع الخطير وان الاحتاط من طريق الذي وشر
والجهد عرصه نار من اعداد ١٥٠٠ الطريق من طريق - من اعداد ١٥٠٠
ان اعلنت من طريق

ومن جهة ثانية هناك طريق جديدة ذات عرض اوسع ٣٠ متراً درست. الله يبارك
ويمكن شفا بعد الآن لتوزيع السير من قارب المدينة في احياء دمشق وصيد وطرابلس، وهذه
الطرق ست تسمى طريق ادمية من هي جديدة من اسمها مسماة على حصة اكثر من ادمية.
سير. ومن القبول ياتي عزابها واصحابها من نوحه ادمية وكر قد قال بها مكلف
على ان الدرس اياك لنا ان هذه ادمية بعد حتى من ادمية ادمية هذه الطرق
التي ادمية التي عرض بعدد و اختار في القالب او حذق في عرض طريقها
بحار واقعة على الرصيفين وهي بخار فاقه على ادمية من عرض.

وعنوى دراسة اصلاح الخدمة الدم على قصور حرى كائنهم ، واوضاع
لاحيه و. خط والتوسع في هذا المجال و. حصره. اذ هو وادواته فلان
حينها يوقن حقا ان قصور حرى والتوسع في التحسين نظم ويجرد على نظام المواصلات
كم ان دلاسل المراكبية يتجاوزها والحكومة تعطى علامات النداء وزبداء بعدة شرائب.

فعل يبرو بـ أى سرح جدا فأبعد العرب العرب والمطار وسية أى ارادت النصارى
بدمشق وحبيب الدين ضعف في أرم سوات الحرب أحمدا عمره بـ ولا سما مرؤا جدا .

وإذ لم يسهل الموت في هذه الإصلاحات ، تخم عليها ، تنجح على له ذوب ، ثم في عدد
الشرق ، ثم عن ن بعض الأعمال التي قام بها كالمحاضر ، والأصالة ، والصدق العامة ، وب
الذائق الشديد ، ويجد أصلا ، شكل واسع مرقها ، وصرى في إصلاح العامة ، أما دمشق وحمص
فبعض الخاط الحكومة ، وصحت على طراز عصمة كسرة ، ثم عمل في بيروت في هذه الأثناء ؟

أما الخطة المرسومة + وقد وضعها رجل فني أو فنانة تبحث في كل الخطوط
أيا كان وضعه فسيح أو قبلوا أو قبول غير ما ولكن يجب أن يسلط + وسيل بسرعة
من ذلك إلى طرح أفكاره في +

۱- شش - منبجه مجملی ب سگوب فی سنه ۲۰۰۰ در شهر تهران و دهستان -
راندن و تنفس احوال الاصطافی وهو الآن في حالة همة .

٢ - الآلة يارري عدم عصب الحذر ذهبي او حديد انصبها لطرية دوقة اوت س
بري - انطمن اش على ذلك - ح كك عديه الحس يده الاور وذلك ماعه الحاضر اب
و ر انصور وعرض الاقدام و اب على ممي ذلك ك ر انبي و رسوم و مورع عس
افراد الحش اعينهم على ضرورة الاحتيا تحصيل للذن

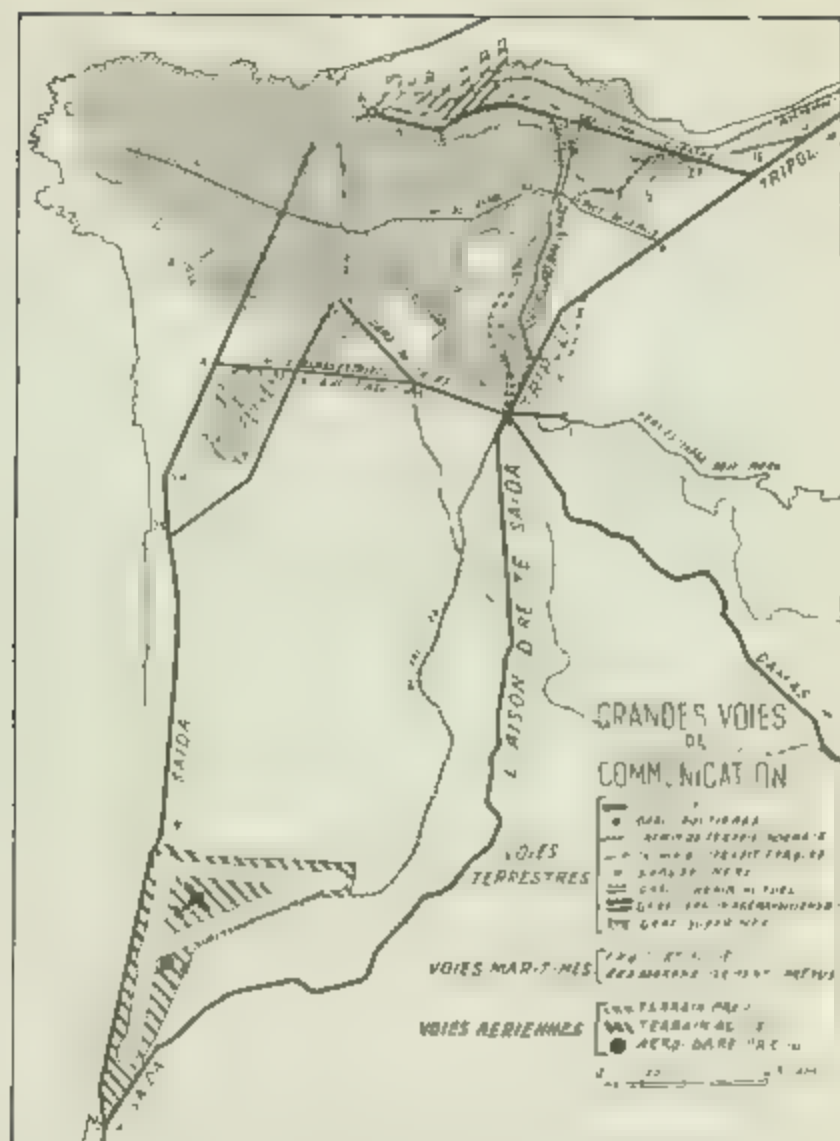
۳ اسباب حفر افقیم ویدی حرکت تسمیو عت ائی هم المیده و صاحبیه
۴ در سه یونج و اسم وادی و جبر کجیه تسمیه امر که فی یروت و فی
۵ وادی و فی انجس البیدی هندیم و کجیه و بده و در اوقت دیولا

٥ - دراسة بعض مشكلات عمارة ومعمارية في طرقات وسائل المواصلات
وعمل جمعية الاقتصاد الوطني من سكوت من السكوت والادارة عبد الحميد

ب. هذه الافراحتان ليستا، انما افتراحتان واحدة في نفس الموضوع ذاته
الاجلاس الذي يفتتحه في درس مجموعة الموضوع ذاته في ابريل من اجل ان يفسر

على ان الكشاف من فوائدنا نحن - فرع اي حصة من هذا صدم (لهم)
الخاصة في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
والخاصة في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة
في هذه - وكرر بعد ذلك في كتاب في الحصة الخاصة

[illegible][illegible]



نصميم نوحيلي لمدينة بيروت

وفي هذين المئين دلالة على ان الدواعى عن المصلحة العامة اي عن مصلحة الامة تدفع
والدفاع الحكيم عن مصالح الافراد الخاصة .

سكن دأ وصديق محمد بن عمرو ، نوحا تدفع عن مجموعة مصالح ائمه وادباع عن
مصلحة الدولة برفع مستوى مروت الى مستوى جلاله حتى يجب العمل جلالا قبل موت
الحين .

انا ، فالصفة التي لها في ، والحب الذي اصبره ائمه مروت ، وقد حفظت
معهاها وعشت في حوما ، ثم اذفره الي يوفرت عينا ككفها ما فيها احد . تريد في
نصي القدي الذي يمدون عن مصداها لو لم السر القوي الخديده ندمه في دعه والي تستد
يوما فيوما .

الملحق رقم ١٧

الخطوط العامة لمشروع قانون يخص ضم لارادي وعمره.

في المساكن الآهلة

في سبيل تنظيم الملاحة بين الآلة والبريد شملت الأراضي في شكل - طو سويج المدن
والهري ، وفي سبيل إعداد نظم النجدة والخدمة وساء الأحياء التي قد تكون الكوارث ، وفي
سبيل فتح الطرق الرئيسية المرسومة في تصميم إصلاح عام ؛
المادة ٩ : للدولة وللبلديات أن تقوم بعمليات من الأراضي وفرضها في الأماكن الآلة
وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون .

الباب الاول

الطبقات الثقافية

١ - اذ احدث الاداء في المدة الاولى لاجل جميعها في هذا المدة
 اعادة تمديد منطقة على اثر كرامة وفقاً للريقة هوسية ، صدقت في
 ب اذ طلبت ، الكوثر ، اساءة المصلحة ، لا يجوز لها اذ
 اذ ٣ - يجب ان يوفق طلب المصلحة من الكوثر ، لا يوافق المصلحة
 - حريضة عمومية ، منطقة المصلحة ، لا يجوز لكل منطقة مع حدود المنطقة المصلحة
 ويصدر المصلحة اذ اذ .

لأغراض الخدمة العامة. اصحاب الاملاك مع دافع اذ لم يتبعوا في ملكهم ولا في حقهم عليه حقوق
- جدول تقسيمي ضمن الاملاك و حقوق معظم من حصر قانوني
حرية ملكية. - غير انه قد صدر اية هناك تعديري ووصفي يظهر بحالة الفوائد
المشودة من هذا المشروع.

إدارة : ذلك النظام المصنوع من قوائم خريطة - نظم مسمى عليا ، حتى الإدارة
حده طلب تحليل شغري ، واداء يمكن خريطة ، فيمكن الإدارة تأجيل قراره مدة لا
تتجاوز الستة .

[illegible]

من لا اراد فوجد ان يتولى ابراهيم علي بصدي خراساني والى من سمعة بمادة الاعمال

المادة ١٠ : يجوز ثمة محلات الصم اجراء عملة تؤول إلى اثناء حتى عيني على
 اذنه رات اوراقه تحت علم وحكي يجوز ان يصح له حصه شائعة في الملك المشترك ان
 يجري انحاء من هذه المديلات . ويجب ان تعيد هذه المديلات في سجل خاص يحدد في
 الدور المالية .

المادة ١١ : يجب في مدة الخمسة الايام التي يشر رسوم عم في الخريف (سبعة
 اشعار بالسكن وسكيتهم التحد على مدة ولاشعرا انحصه الصويبة الثانية ورسوم جد
 بدل هذه المصلحة التي يدفع بها اعمال التجير الموى احرافه او ورير الاشغال العامة
 عندما تكون الاعمال من المصلحة العامة .

أما الدعوة فترسل على الوجه التالي :

١ - بطريقة يصدق على باب كل عذر .

٢ - بشرطية مائة مائة متولية في اربع صفحات على الاقل اثبات مائة في بيروت
 و اثبات في محافظة المصحة

٣ - بالكتاب المصون الاشخاص المعروف من قسهم
 يصم اعدد من الصحف المذكورة اعلاه الى الملف ، كذلك التبادلات والمجاسر الصيوط
 المنظمة من اجترس والمثله حصون هذه ساي البشر او حبل محل القاعة بعض اصحاب
 الطقوس .

المادة ١٢ : هل اصحاب الحقوق ان يروا عن اقدار من اطاق بحكمة الكاش
 في بطاقة المذكر ليدوي صم وراث في هذه جملة عشر يوما بشدق من مائة اشهر الاخير
 في الصحف المذكورة في مادة المذكر وبمعهود من اوائهم الى السلطة الجديدة التي قامت
 . بشر والا فكل يلزم بوجه الدم في مكتب الامن المدري يطاوب في بطاقة المذكر . وير
 قانونا واقفا .

المادة ١٣ : على الخدمة المصونة ان تبت في دية لاصيه وان تبين بحاس
 دائرة الجمعية

في هذه الجمعية تكون لاصوات ورقا باصية ببيعة المصحة وفيها ابرئمة البروطه
 بمرسوم تسمي على ما لا يوجد بين دوائر جوقى ان يبين و رهن والوعد وبيع .
 يعود عن التقارير فقد مرصحي الدس علم حصه في مائة شئع عمر بالحكام اماريين
 الباعه والذميه .

بعض الجمعية بالاجماع حيزين جوقى وبعدها ببعده . مع مائة اعداد الاخرى في
 الرئي بعض لاكثر . حيز اول وبعدها تقسم لاكثر . لمعرضين حيز ثانيا .
 ان كان النظر يودى الى لاصيلاك او يصدق مائة او التدرت ببعده كل من طبعيه
 والذميه حيزا

... على طلب غير الاداره تهر المحكمة مائة في المصلحة حيزا ثالثا على ان تحدد
 ايمه في يجب على المختار ثلثه تقديم تقريرهم بحال .

المادة ١٤ : تهر المحكمة حيزه بخاص ان تبين في لكري الارامه المصم على

مكتبتهم : أنشأ في إحدى شقق شارع في الجمعية العمومية أنشأه فاعبر تحت راسي ،
وكان عدد من الحارس عدد من الاسواق غاصت مع فيه العنصر أي قتال صداما
في هذا التمرين . اه على طاب المظلة المختصة التي دعت الجمعية العمومية التأسيس .

داره ۱۵۰ - لایحه جوده با ۲۰۰ و ۳۰۰ از دره آجیه به حفظه ام ایستاد
عنی احکام - سوم الله الله به ۲۰۰ و ۳۰۰ به جوده الارض و ۱۰۰ کتبه
الدره آجیه

ب اردو ترجمہ الحقیقۃ فی ہر ذی لعلی ج ک و ی انصوب ۱۹۰۲ء

١٦٥٥١ يخرج من بين الناس هذه الحيات
على ما لا يوجد من اعتبار التبعيات السابقة لشراء التي تكون قد تمتعت عن البشر
في كل واحد من هذه النظم.

[illegible][illegible]

اندر ۱۷ بهمن ماه ۱۳۵۴ ع. ق. در راه بازگشت از کوه پارسه
در این نقطه به این دریا رسیدیم.

بمصل جوده الاعتراضات محكمة خاصة تشكل على الوجه الآتي :

[illegible]

اردہ ۱۸ * خان فی محلکہ لکھنؤ در آمد اسامیہ سب الاعتراف دیار
اس محلکہ رسد ہی اردع تحصیل ادائیگی فی قلم

صدر الأمر بقى أياه منه لأمره و به مدافعة الخصمة التي تقوم بحمل
غيره بوقا على ذلك لا تقوم به الخصمة المدفوعة بحمل الخصم على ذلك
هيئة المحكمة الخاصة.

المادة ١٩ - يجب على المحكمة الانتدابية حراسة أن يحدد بعض لأعضاء من
الانتدابية عدد من جمع أربعة أصاب و المبدأ وكل عضو من جمعية محكمة انتدابية
المحكمة ضمن الخمسة عشر و التي هي "أربعة" في أربع الأعاصير والأعضاء الثابت التي يجب
أن يدمج إلى الأعضاء والأعضاء وبتدوير

بأمر من الله وحكمه يصح ما ذكره في بعض ما عليه طريقة من طريق المراجعة
عنده كانت أم عمر

المادة ٢٠ : يعمل مجلس الإدارة لحساب الجمعية وناسبتها :

١٠٨ ، لاجئ ، عضو في الهندس الذي ينظم مشروم فور حمل الاراضي ،

ب) لاداره اموال التي تكوّن بحوره شخصيه و يستعملها في اوقاف الخدمه

(ت) اتحد قرارات الجمعية العمومية .

الذی ۳۹ دعویٰ الخیر الخیریه انموذجہ کلاری ذات ضروریہ واتحد الخیریه
الفرادہ ناگزیرہ لاصواب لعمدہ علی ما بعد الاصوات سہ شیعہ اباضیت کی فر
محدودہ میں ہیں الخیرہ او الخیر حکام نے مذکورہ میں یہ احکام یاد دلا دیے ۔

[illegible]

في صلاة الأمامي روي في كتاب الصلاة

الدرجة ٢٣ : تدرس حصة الفيزياء حيث يمارس كل طالب في وقت قبل المباحثات اللاحقة.

طريقه وادب الحرفه معصية والادب مع الحرفه ركن ثلثه والادب
 مع الله ركن رابعه وادب الله هو حقوقي الارتفاق التحديد
 والاحكام والادب والادب والادب من احكامه المخصوصه على ان يكون له قيمه هذه الفهمه
 مساويه لخصته في قيمه محمود للمامحه .

١- نظراً لعدم القدرة على إقامة قضية جديدة من قبل صاحب التماس في
الدرجة الأولى، لم يثبت خسارة قراره، وبذلك يقرر المحكمة بحل التماسه
المقدم في المادة ٣١.

١٠٣٤ عیسیٰ مسیح + قمر + ایل . دو اشیا اند ، شکر و ایستادگی

١ - يهيى اعطاء صاحب الحق قطعة قوارى بالمبطل قيمة خمسة

۲۔ بعض قدر راستہ مع او مسجد - گھر : لفظاً تو ہم فی دکان مسکرم آہا ہی او عی

[illegible]

٤. إذا أعطى صاحب هذه الأسهم في قطعة من خردل ما، يكون عدد الأسهم:

* محبت و مہربانی کے لیے دعا ہے کہ اللہ تعالیٰ ہر شخص کو اللہ کی رضا و رغبت سے ہمہ گیر کرے۔ آمین

محبوب دوز بديست و سحر من و صفا احوال مني است - علي در القدم و عمر كدام

امكانية اثارك صاحب الحق في ملكيته احدى النظم .

٦ ان الالبه اني تسبح حائها ووصفها بالاحاطة مما يجب ان يصح قطعه او التمام وقسمتها من ان فيسده المظنة القاعة غير الحصول على مجموع قيمه اقطعه و اعطاه ، اذا امكن لاصحابه الاصحاب من ان يحصلهم في مجموع .

المادة ٣٥ - اذا كان - حصه احد اعضاء الجمعية بوقت لاعضائه قطعه - حيزه منسوبة لا يصح ادائه وانما يحتمل ان يكون له حصة في مجموع امواله على ان يكون له حصة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

حريص من الجمعية ان يصح منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

المادة ٣٦ - انما من انما من موضوعه في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

و جميع منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

في المادة منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

المادة ٣٧ - انما من انما من موضوعه في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

و جميع منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

المادة ٣٨ - انما من انما من موضوعه في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

و جميع منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

المادة ٣٩ - انما من انما من موضوعه في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة في حيزه منسوبة . تصادق على ذلك و قد .

الطبعة ٢٨ : ان صاحب المصومنة ثالث الدولة عيود على ٣٠ بالية من مجموع
من حيث الاصلية بحيث ان من يفرغ قهرا من ان الدولة او حاكمه على اساس (١٠) من
الوقت يوحده الف من المجرم في المنطقة قبل ان يمتد نظام مع ٥٥ ٥٠ ٢

عدد ۲۹ - ۱۸۸۰ - محاسبه حسابات - در ارضی و در بحری علی الدوله
دولت ای ایران و کانت - در محاسبه حسابات الدوله و در محاسبه حسابات
دولت ای ایران - در محاسبه حسابات الدوله و در محاسبه حسابات الدوله
الایمیه علی الدوله ۱۸۸۰ - ۱۸۸۰

[illegible]

في سنة ١٩٢٠م، وعثر على كتاب في دار المحكمة الإسلامية المشهور عليه في اماره ١٧
نحوها وصالحا للتتبع حتى المستندات الصحيحة
بدأ تطبيق الخريطة هنذا تصح صالحة للتتبع

المادة ٣٩ : لأجراء حساب المصاحبة في قيمة الملكات بحوزة و بدون المصلحة العربية
على الجرد المحو ، عند ختام السنة المالية السابقة في سنة لايته والملك لا يراعى في الجرد
التي العربية ان كانت في وجه الاراضي هي وفي احوارها بوضع قطع المساحة
الجديدة للممتلكات حصة .

[illegible]

مدة ٣٣ : لا يتم لخدمة ورش في بعض الحالات على شاطئ سعيه انباء مواد
التي تمهيد عن اعداد مواد خدمية ورش في بعض الحالات انما هي الصافية والذات
بعض من نفقات المخدم ورش الانتاظر.

۱۴۰۵ - ۳۳۳ - ن مدت الخدمة : مائة و اربع وستون سنة
بالله المجدل صافي ساجدكم .

المدّة ٣٤ - ١٠ مارس - ذلك حصص مع الصاحبة مساء أو احدى من عريه والدتي بكم
وقه مدراً وأدبه اصحب الحصص التي حتى - من وراثت طبع الاربعه

ب. الماخ المشوكة على عصا الخوص من حواف هذه التجمعات شكل د. ا. تشار من
الدرجة الاولى وتفيد في السجل الثاني.

ناده ٣٥ : يجوز لدولة أو لخاصة تشجيع ومساعدة هذه الأعمال إن تلعب
الدور الأهم في هذه الصناعة وتعمل على تطويرها وتحسينها.

تصير قسم من المساحات المائدة للزراعة بحرية وسماحة وذلك لسدده معيه وفقاً
للقتر شروط منظم - بناء مع مرعى رامج الارندو وحرائط الاظم العامه . وفي حال
اذا في المروحي تكون الاقصيه بالحد القديم .

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى أن هذه الحركات هي في الحقيقة حركات شعبية، وليست حركات سياسية، وليست حركات اقتصادية، وليست حركات اجتماعية، وليست حركات ثقافية، وليست حركات دينية، وليست حركات فنية، وليست حركات علمية، وليست حركات رياضية، وليست حركات ترفيهية، وليست حركات أخرى، وليست حركات غير ذلك.

[illegible]

١٧٥٤
لاول المرات من سوار الارض في سنة ١٧٥٤
١٧٥٤

[illegible][illegible]

المراد بالحق : ما لا يورث من حيث ذاته احد من اهل بيته من جهة ابيه .
والمراد بالجميع : جميع اهل بيته من جهة ابيه .
والمراد بالحق : ما لا يورث من حيث ذاته احد من اهل بيته من جهة ابيه .

مادة ٥٠ : تحدد طرق تنفيذ هذه المادة بموجب

١٠٦ . نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

تحقيق الـ "مع الكورى داب المعلقة" دراسة

محمد ابراهيم في عهد الملك الزكي

۳. مراکز اقتصاد و دانش، و شاه مراکز جلد ۲.

• : نظم - نبات ما بين المدن والبلدات الذوق - سط - و ساء - مرمر - و دونه
شركات - حصة -

٦ . شركات الترامات عامة لتعدير الطرق .

٧ : انتظار أمثل للجسيم ثروا الصـ : : : : : الكتاب مجدي

۸۔ اسماء مؤنسیات پر چہ کہے ۔ سکر ، حیح ، رح ، یح + وریدی +

فصلوں میں عہدید شرکت کی ایک ان متاعہ کے تحت برادہ الی کہہ وہ بیج ہے
 من صہب - وعید الامک وشرارة صہب

و جميع هذه الاشياء ستقوم "بمسئرة شركاء ذات دأب من عايله فلكون عهده اشركات
هو الاول على المراتب الاول عايله

وتلك الشايات المردي اسرافات هذه الخدمات الجوهري ان يطلب من الحكومة
ساحته محدودة .

ملحوظة : في اشراف ائمة .

توبه و توبه الیه دل به ری و بر ابراهیم و ابی قحطه نام

شك في هذا الموضوع من ناحية مصدر الاستيراد في ناحية المصدر يمكن
تكوين المفهوم عدد كبير من المواد ، وهو ناحية الاستيراد يجب ان تعطى الاصلية للمواد
الواردة .

التصدير: ان عدداً كبيراً من المواد امدائية ذات الطابع الوطني المحض "مقنود في بلاد امهر" مثلاً: البصل، الطحس، الكشكش، الزيتون، الزعفران، الزيت، الفستور، العرق.

اذا انشأ مكتب أو « كوشور » (comptoir) لشعوب واتوسع فيصبح « كانه
تروود مانت لوف اندر يحدده المواد ، وبما يحدده عدد كميات التسمير ، يصدره
مشكل بأن هذا في الجرائد لا يجره .

وسكونا لئلا يتوارى عند كور فروع او مملون في جمع بلاد بهجر . سولي تصديق
عن صنف و مصدر جميع ادوار انصهره . بحيث يمكن المستهلك ان ياتوا لتمام اشفة عاركة
الكو توار التي يجب ان يوصم على هذه بوار .

٣ - لا تتردد : تقدم على الحكومة ، فاسمع ، بواسطة قائمها الدبلوماسي والخاص ،
كامل ما هو في المتعلق بالحدود الذي قد يمسها (الذي لها شأن كبير في جميع هذه
الأمم ، وتتضمن إنشاء فرع خاص في وزارة الاقتصاد الوطني لهذا الشأن في وجهه جميع هذه
البلدان و زعماءها و أعيانها و سكانها و صوره مستقلة في هذه الموضوعات) .

وسنذكر دليلاً سوى نصيب فيه الذم ، ولما وجدت واسم جميع النعمانية قدس شاطئ
اتجاره الحارضية ، ويحتوي على عنايتهم وذكر المتوحشات أو ما كسبهم مسدده . و
في ان .

وہابی تہذیب کے "مہربان" و "مہذبیت" کے پیروکاروں نے
 ۱۱۔ عجاز احمدی ۔

الملاحه

ان هذا كعادتنا اساسياً لتحقيق المنشآت الميمنة اعلاه وهو الدوام الحكومة على هذه الاعاقات تحريمه واداءه مع الدول ارجو ان يكون هذا تداركاً مع بلادكم .

رأى . في شؤون الحياة

مستند درجہ ۱۰۰۰

ان تقدم اخوتي في الامم مع ناس محالا غير محدود لحدوث في بلاد العرب
احمهم . وان اتحررت احدى في الطرب في بيت مكان دسهم من حرائر عذوبون الى
الافرة دون اسلأحد انخوا . ان شهاد ان ماكن السبح . من اعصر واجبي الاربع . ب
مكروا بريرة بلاد . هذا ادسك دسبح على استع . جميع وسائل شعاده التي بوسا
واكل ان هذه نوبائل هي دت محال و ح عصا بشر الدسبح في الدم مسمي
اذن ان دسبح احمي بلاد . سواء ر حبه حبه طبع . او من حبه الارو شو هه . رعيه
الفريفة في العالم التي نوحها .

ويكون المواطن مغروراً بالحق في العناية الخاصة به .

ويعتبر من جهة أخرى من أن هذا الحكم هو في الواقع الوسيلة التي تكبر في

الملحق رقم ١٩

مشروع قانون يتعلق بنشاط التأمين الاجتماعي الإلزامي
والصندوق الوطني للمعاقدين الاجتماعيين

المصل الاول

١٠٠٠ \ 'نشأ' مؤسسة عامة ، لها مهمة محددة ، وتتمتع بالاستقلال المالي ،
تدعى « الصندوق الوطني للمبادرات الاجتماعية » .

— يجمع عدد السدود المزمع إنشاؤها في البلاد بوطى في السنوات المختلفة بنظره الممي والاداري ، ووزارة المالية في ما يتعلق بأدائه المالية .

المادة ٢ : يصدق هذا الميثاق على كل من الدول المصدرين وخدم في مؤتمرات الصحاري
والمصنعية وعلى جميع اهل المدن بمرور عليهم الا ان يكون من قبلها في اشارة الاشخاص
الوارد ذكرهم في المادة الرابعة من هذا القانون .

و. مشاوران کلمه «*ا*» به جمیع شخصیت‌های در «*موسس*» و «*اخر معلوم*» و «*مکری*» او مادی حساب شخص آخر مادی از موی و سخت سر ده

وقت تصدیر کا کہ "حر" کا کل نام ہے صمدہ دہلوی نے ای نوع کا جمع ثناء العمل .

مادة ٣٤ : يصح عقد البيع في شكله الخاص بوجوه قراره بتعذه واردة
الاقتصاد الوطني بعد اصداره بحسب المصدق : الوطني والخاصة به

المادة ٤ : لا يبري هذا القانون على فئات العمال التالية .

١. مؤلفو الكتاب ووجهه وبيده
٢. دسمون المادة خاصة بقوى المجتمع - دفع
المقصود منها في هذا القانون .

ب) عمال المشاريع الرديئة .

ح : العدل الموفق في الدين ، الموفق في العلم ، لا يلهيه غا ، الصناعة أو ، شدة ربه
يقضيها لها صاحب العدل .

(د) المال الذی فی الذم المؤمنین فی ذلک من الذم الذی علیهم اجمعین .

(۵) عمال اور ذات بنی مسجد میں اس کے حرمہ (معاذ)

غير انه ، في حال طلب صاحب المؤسسة اي تخدم اقل من حصة محال فريد هذا
 (ما دس على "مؤسسه" ووافق على) هو دور الوصي نفسه ، للاحقية على هذا الطلب .

اما بعدد عدد اول فاستدعيه او بعدد اولي الذي استعملتهم في هذه

رأى استة السابقة لشر هذا القانون .

(و) العمال الذين هم تحت السن الملائمة عشرة مكتبة .

٤ - خدم البيوت المعفون بالخدمة المقرية الخاصة .

١٠ - المبالغ المدفوعة ٦٠ سنة أو أكثر ، ومعاملات مبالغ ٥٥ - سنة أو أكثر عند نشر هذا القانون .

المادة ٥ : ان المؤنسات التي تستخدم خدمة عمال و أكثر ، وتلك التي تستخدم اقل من خمسة عمال ، غير ايجرت عليها احكام هذا القانون بموجب المادة ٢ ، المقطع هـ ، بقى خاصة هذه المادون ، ارفع من كل جهة من بحرية مدلت في عدد عملها .

المادة ٦ : ان المؤنسات التي تكون : ١ - تـ مصلحة عمالها صندوق احتياطي او قامت به بدفع تبرع لاداره وحسب الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية اكثر فائدة من التوائد التي يجلبها هذا القانون ، لا تصح لتأمين الاراضي لدى صندوق الوطني .

٢ - غير ان ادارته صندوق هذه المؤنسات الخاص تصمم مراقبة دفعه من نفس الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية . وفي حال حدوث انه محال او وجود اي حائل ، يمكن لاداره مائة دفعه هذه المؤنسات للتأمين حراً بالصندوق الوطني .

وفي هذه الحال ، يصح الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية هذه هي الصندوق الخاص ، ويثبت المبلغ المأخذ الى كل عامل في سجله .

وبجري التدبير نفسه مع المؤسسات التي يتبع لاداره "واسر" الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية صندوق حياطها الخاص لا يبيع اموال التوائد التي تنجم اياها هذا القانون .

المادة ٧ : توجب على كل صاحب عمل يدبر عليه هذا القانون ان يشترك بالصندوق قبل انهاء شهر من قرار وزير الاصلاح الوطني المصممة عنه في المادة الثالثة . ويقتد هذا بواجب بدو في امداد منها : كل عامل من العاملين يشغل في مؤسسة تشتملها احكام هذا القانون .

المادة ٨ : للاشتراك بالصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية ، يتوجب على اصحاب العمل ان يقدموا بصريحاً على شكله ومضمونه في نظام يصدق هذا القانون .

وعلى صاحب العمل ان يرفع هذا التصريح ، وعلى مسؤوليته الخاصة ، طاعات الاشهاد التي تسببه اتمام كل من مال وفي هذه ان يصمم وصلاً .

وفي حال رفض احداهن سيم صاحب العمل طلب الشراكة ، فانتهى عنه ان يذكر ذلك واضحاً في تصريحه .

المادة ٩ - في حال اتمه عشر يوماً التي تلي كل ثلاثة اشهر ، يقدم صاحب العمل الى الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية تصريحاً بذكر فيه عدد العمال الذين يكون قد استخدمهم في هذه المدة ، مع اسمهم وعنايتهم وسهم وكلاف امالهم ، وزوجهم والاولاد دون الـ ١٥ سنة مكنته) وقبحة معاشاتهم .

المادة ١٠ : ان دوائر الحصة التي تنظم ادارة الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية بالاستناد الى تصويح اصحاب العمل تدخل في حيز تنفيذ وفقاً للمواعيد التي يصممها وزير المالية في رسوم يصدره على قترح مجلس صندوق الوطني للصناعات الاحتياطية .

المادة ١١ - بحسب صاحب العمل اشتراكات العمال من معاشاتهم ويدفعها بنفسه مباشرة مع شراكه الشخصي .

وهو مسؤول عن دفع اشتراكات عماله .

ويجري تحميل الاشتراكات بالطريقة نفسها المتبعة في احواله ايشرة .

المادة ١٢ : بأن تطبيق هذا القانون ، يعني موطن الصدوق الوطني للمجانبات لاحتياجه الذين يكلفهم المدر العام هذه المصاريف ، مجرد ابرار بطاقة تكليفهم هذا ، الدخول في كل مكان يشتمل فيه المخدومين والاطلاع على سجلات مدعوعات اصحاب العمل وعلى كل مستند - في يمتثل بمقتضى المعاداة العالي .

ويكون لوزلاء الموظفين صفه الجوايز المدني .

المادة ١٣ : ان المالك الذي يطبق قيام هذا القانون يومسون اراءه صد .

الفصل ٢ : الشيوخه - ١ : الوفاء ، باستثناء المساعدة الطبية فهو جمع العمل والمحرر ولقوات مخصوص عليها في القرار التشريعي رقم ٢٥ E.T تاريخ ٢١ ايار سنة ١٩٤٣ . المادة ١٤ : ان معاشات التعداد والنفوذ والمساعدات المخصوص عدو في هذا القانون لا يمكن حصرها ولا الدارل منها ، الا حقه ذو دين عددي ، على ان لا يتجاوز ذلك ربع قيمته .

المادة ١٥ : ان معاشات التعداد والنفوذ والمساعدات المخصوص عليها في هذا القانون تسمى ان لم يطالب بها في جدول ما من سنة من تاريخ استحقاقها .

الفصل الثاني

التأمين ضد الامراض

المادة ١٦ : بان عجز احد العمال المؤمن من متايمة عمله بسبب مرض جسدي او عقلي متأت وغير متأت عن العمل ، او حسب إحدى احوادث غير المخصوص عنها في القرار التشريعي رقم ٢٥ E.T بتاريخ ٢١ ايار سنة ١٩٤٣ ، تسمى له (الفوائد) المذكورة في - بي . ومن المخرج عن العمل شئنة شهادته عليه معنى وفاء الاطعمة والصدوق ، عيها المساعدة المالية في الصدوق الوطني للمجانبات الاحتجاءه

المادة ١٧ : يُعفى من دوئ هذا قانون كل عدل مريض او مصاب بمرض ان يصح له فحص الطبي الذي يفتح طلب الصدوق الوطني للمجانبات الاحتجاءه ان يجره في كل وقت ، او تمتع من التمتع الارشادات اعليه التي يصممها اصحاب المديح .

المادة ١٨ : لا يمكن لتطبيق الامتداد من الفوائد المخصوص عنها في مادة ١٩ اذا كان مرضه موصوفاً او ناجماً عن ارتدح لتحدرات والمثروقات اوجيه .

المادة ١٩ : عند صدور اقرار في صدوق التأمين ، يعني الاستعداد من المساعدة الطبية ابتداء من يوم مرضه حتى تاريخ شفاؤه . والمصود بالمخالطة الطبية هنا :

١ - المدة العادية تقدر على حسب المصالح صريفة وفي الاكثر اتمتة في النظام ؛
٢ - الادخال في المستشفى ، فها قد اعتبر تعذيب ، علاج هذا الدخول ضرورياً وصادق على ذلك طبيب آخر قيمته الادارة العامة ؛

ج (اعمليات انجراحية) (بي شير ضروريه) احداثها الطيف المجامع ويه'دو' عابيه
طبيب تسمه الاداره العامه

(د) العمليات البسيطة التي يجريها طبيب محالج ؛

(٥) التوليد؛

(و) الادوية التي يصنعها مطيب المالح والي تمنع مدياً .

وان لزوجته ائوثر بالولادة حتى احس الحاسه خسران ممكنة الحق في (إعاده الفقه
الموسوفة في المادة السابقة .

يمكن المدعى ان يثبت الادعاء في سبب تأميم المدعى فيه ، الا ان
لاطباء استشف ، او ان يثبت وجود صحة واعراض الخاصة به ، او ان
مؤسسته الخاصة التي قد بنتها ، غير انه لا يمكنه في اي حال من الاحوال ، ان يثبت بجد
الصحة ان مؤسسته واحدة ذرية - سواء شكل مؤسستين .

الاداءه ٣٥ - بعد تفتتد أمب حد الارض بكى ٤٠ دل تقصى ١٢ شهر أعلى الحد امكنه
الصندوق ، على شرط ان يكون قد دفع ١٢ دفعة شهريه .

ویرسد للتأیید ضد المرض في الصندوق الوطني للصمات لا يحتاجه ربع لا ياتكه في

وكانت الحرس لا تعلم ، انهم في القصر انما هم ضد الارض على الاحاطة
التي جعلها ، انما انما انما الحرس في انهم في القصر انما هم ضد الارض على الاحاطة

الفصل الثالث

$$d_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{d_1} + \frac{1}{d_3} \right)$$

لاره ۳۱ دفع ممانہ شیخرحہ لرحال لہ ممانہ من عمر ۱۸ ولده لہ فی اغانامہ
الحصین .

ويذكر ان بعض هذه الدخول ٠.٤ % بالنسبة الى عمه الخدمه بالانصافات المضمرة او بؤديه بصحة في مصلها و ر لاولئك الرطوبه عن ار بمصره ان على اشارة بحسب الصديق الوطني للصوم - لاحظه

المادة ٣٣ - ان الأستاذة ' رصاص شيعو حو لا قم صاحبها من حقه في العمل الا اذا شيعه بموجب القلم الاخير من المادة السابقة .

لأداة ٢٣ ان قومه يصرخون يصرخون الى جبال من طمر حد الصبر او الى اصحاب اب
الحق قه يخفونهم في جبال (ج) هـ حد البسة جامعة بعد نشر هذا نيايوس ، الصدوق
الوطي لصحت لاحتاج بعد انتشاره اخبر الحسيني وهد بقدر الوارد والصدوق في حربه
الصالحات

أ. أصحاب الحقوق ، في حال الوفاة ، لهم الروحنة والأولاد حتى الخامسة عشرة من
عمر مكتملة .

المادة ٢٤ - في السودات لحصر الاولى ، يوضع نظام مؤقت بمقتضى مرسوم المجلس المصرى او الدين يتوفرون في هذه المادة ، يبق على الاساس التالي :

تسجل دفعات كل عام في سجله لتشكل ايراد يدفع به ، عندما يباح حد العمر ، او لورثائه اذا توفى قبل هذا التاريخ .

ويحسم من هذه الدفعات المبلغ الذي سدد في ما قبل من حد المرض والذي يحدده مجلس التأمين بعد استشارة الخبير المالي . فان كانت قيمة الارباح اقل من الحد الاقصى المنصوص عليه في نظام تسقي هذا القانون ، يمكن تعديل المصاحح بموجب القانون ، المتخذة في سجله ، مدحسم المبلغ المتبقى بالتأمين ضد المرض .

الفصل الرابع

التأمين ضد الوفاة

المادة ٢٥ - في حد وفاة مدعى مؤمن قبل احدى مؤسسات الشجوحة ، يلقى بلاغاً من المكمل لهم لاستفادة من مدفوعات له .

١ - ايراد على مدى خدمة لادريه غير العائلة على مسؤوليته وصرفها وغير المتروكة له .

ب - ايراد للاولاد حتى السن الخامسة عشرة مكتملة .

ويكون مجموع قيمة لمؤسسات ١٠٠ ٪ من مدعى كل يلقى لشخص موصوع الوفاة نقاصه في - لو كان له مدعى وحيد له هذا المبلغ في تاريخ وفاته ، للاستفادة الى قيمة دفعه كالتة .

وان حدثت الوفاة بعد ان يرحى مدعى بداية الشخص موصوع الوفاة بالاستفادة من المادة ، يلقى الاشخاص مكمل هم مدعى نصف مائه ، وتزيد رويته عن المائة على مسؤوليتها وصرفها وغير المتروكة بانية من هذا المبلغ على مدى حياتها ، ويمنع منه الاولاد حتى الخامسة عشرة مكتملة .

غير انه ان كانت قيمة الارباح العائلة الى كل ورثته من ايراد لادى المتوفى نظام التطبيق ، يفتح ورثته العامل حصصهم من المدفوعات . هذه في سجله مدحسم اوسع العائد الى التأمين ضد المرض .

المادة ٢٦ - يدفع على كل حال ، مبلغ لاكلاف اربعة ، على شرط ان يكون التوفى قد قدم ١٢ - دفعة شهرية . ان قيمة هذا المبلغ يحدد كل سنة مدير ومجلس الصندوق الوطني لمصالحات الاحبابية ، ولا تحسم من الدفعات المصدرة على سجله .

المادة ٢٧ - يجب تدوير لائحة أسماء الاشخاص المكمل هم في سجل كل عام ، وهي تدور كناية نفس وراة هؤلاء الاشخاص ، بمصادقة لادريه صاحبه الشأن . اما الاشخاص المكمل هم هم الزوجة والاولاد حتى اسن الخامسة عشرة مكتملة .

المادة ٢٨ - تدفع المتبعة لاكلاف للملارء الى احد امضاء عائلة الشخص المتوفى بعد ايراده الوثائق المنصوص عليها في النظام .

الفصل الخامس

الموارد اللازمة للصندوق الوطني للضمانات الاجتماعية

المادة ٢٩ : سألف موارد الصندوق

١ - من اشتراكات اصحاب العمل المحددة ١٠ ٪ من اجمالي

٢ - من اشتراكات نبال المحددة ٥ ٪ من المبر

٣ - من اشتراكات الدولة المحددة ١٠ ٪ من العاش

وتدور هذه الاشتراكات الثلاثة اعلاه في السجل الشهي الكلي عامل

٤ - من امانات والوصايا التي تسد للصندوق موقوف افراد من مجلس الصندوق

الوطني للضمانات الاجتماعية

٥ - من فوائد وايرادات الاموال التي تملكها

٦ - من تحصيل الصندوق دفع موصيات الصرف التي يجب اعتبارها مستحقة في تاريخ

شراء هذا صندوق والتي يجب دفعها كاملة الى الصندوق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الاستحقاق

ومضى ابتداء من تاريخ هذه الموقوفات للصرف

وتحت موصيات مصرف منذ ١ كانون شب ١٩٣٧ م بموجب مرسوم رقم ١ على اساس

المباشرة التي كان يدفعها هذا صاحب العمل كل سنة

٧ - من محصور تمويل الصرف المخصص على حد شكلي اعتبار كالمعاملة الوحيدة لاجراء

تتمتع به العامل ابتداء من سنة الستين وتدور قيمته في سجله

غير انه يمكن ان يدفعوا مرسوماً من صندوق الوطني للضمانات الاجتماعية على قيمة

موصيات الصرف هذه حتى يصعب وذلك في حال طاعة من العمل تتجاوز ٦٥ يوم في

قيمتها في دفتره الشخصي

٨ - يجب الا تدور هذه الموقوفات نصف الاحرة ايومها ابتداء من اليوم الحادي والستين

من البطالة المبررة

٩ - تمح تسهيلات لتخفيف دفع تمويلات الصرف على اقساط

المادة ٣٠ : تكون موارد صندوق الاحتياط الوطني مستقلة عن موارد الدولة ويوافق

عليها وزير المالية

المادة ٣١ : تدفع الدولة حصتها من المصروفات التي يصرفها الصندوق

الوطني للضمانات الاجتماعية للفترة المنصرمة

المادة ٣٢ : في حال عجز بقية هذه التوقعات الدورية المصروف عليها في المادة ٣٥

تتحدد دولة الدائم اللازمة للحفاظ على حقوق العمال المؤمنين

وجميع السمات التي عليها المذكورة رتبة على حسب في المصروفات بخصوص يجب في

المادة ٣٣ : ان الادارة العامة وحدها توظف الاوال وفقاً للتوجيهات التي يصدرها

دورياً للصندوق الوطني للضمانات الاجتماعية

غير انه في كل وضع الاموال في مئتين مائة ثمانية مائة ، يوصف على الاقل بعضها
الزائد في قدرات ، ومن لفصل في مئتين مائة ثمانية مائة احتجاً (من مثل دور
Cités ouvertes وابنية لايبسار و لايتار للصل في المدن او في مناطق لاصطيف ،
ودور للصحة او المصحات والنفادق الخ ، الخ ٢٠٠٠ .

مادة ٣٦ . - يقرر مجلس الصدوق الوطني على الاقل مرة في السنة معقود الحكومة
او معقودات اخصاصيون يقيمهم وزير المالية ، وعلى الاقل مرة في السنة أيضاً ، يقوم
حامي غير غير الصدوق بخصر حامي لجر انطه
مادة ٣٥ . - يقوم الخراء اخصاصيون على الاقل مرة كل ثلاث سنوات بتقدير موحودات
وموحودات - مؤسسة - موحودات

الفصل السادس

الادارة

مادة ٣٦ . - يؤمن ادارة الصدوق الوطني بمصروف الاحتاجه ، الخ عام - عده رئيس
مفتش يقوم بمدرسه ممدون مدير عام ، وطبيب اول وجير حامي .
ويشكل من يكون هؤلاء الموظفون الاربعه - ميسين او احاد . ويشترط عليهم ان
يكونوا اصحاب اهلية واختصاص معرقاً بها .

مادة ٣٧ . - على افرام مجلس صدوق الوطني بمصروف الاحتاجه ، وبعد مبراة
de titres ، يقرر مجلس اوزر ، - مخرج قرار ، - مدير عام الصدوق لمذكور . وتكون
مدة تميته خمس سنوات ، يجوز تجديداتها .

الاداءات - الرئيس لمصنف والخبر المصنف يقيم بقرار يصدره وزير اقتصاد الوطني ، والاداءات
على افرام مجلس الصدوق الوطني بمصروف الاحتاجه ، وبعد اشداده مدير عام .

مادة ٣٨ . - يتمتع المدير العام بالصلاحيات التالية :

١ - تعيين الصدوق الوطني بمصروف الاحتاجه لدى اشداده في دعاوي الدافع ودعاوي
الاداءات .

٢ - اعادة مؤسسه بمصروف الاحتاجه وادارته ووظيفه امول بالاماني مسح التوجيهات التي
بصمها المجلس .

٣ - التبعيات والتعريفات وجمع الشئون لشعته غوطو الادارة العامة وجروجه ،
(بصورة عامة جميع الاعمال الادارية واداره الصدوق الوطني بمصروف الاحتاجه)

مادة ٣٩ . - يشكل مجلس الاعلى لمصدوق الوطني بمصروف الاحتاجه من ١٢ عضواً
يشتركون في المذاكرة على الاوجه التالية :

(١) - عضو من رتبة رئيس عرفة في محكمة الاستئناف ، يمينه كل ثلاث سنوات
المجلس الاعلى للقضاء ، كبرئيس .

(٢) - ثلاثة اعضاء يشتركون الحكومة ، يشتركون كل سنة مفراد يعقد في مجلس اوزر ،
تتقدم كل من وزيره الاقتصاد الوطني ، والمالية ، والصحة والامانة باسم .

(٣) - عضو بمدرسه كل سنة مجلس جمعه الاقتصاد السياسي لمصنفه .

(١٤) - أربعة أعضاء يمثلون أصحاب العمل ، يمثلون كل سنة بطريق الخصوص عليها في نظام التطبيق .

(١٥) - ثلاثة أعضاء يمثلون العمال يمثلون بالطريقة بعد .

١٦ - المدير العام ورئيس المجلس والصندوق الأول والمدير المالي يمثلون الجمعيات المجلس ، وصاحبهم أعضاء طبيعيين له ، ويكون أصغرهم أعضائه .
وفي حين أنصاف لأصوات ، يكون صوت رئيس مرجحاً .

١٧ - وظائف أعضاء المجلس الأعلى للصندوق الوطني بموجب لاجتماعية هي :
١ - غير أن لأعضاء المجلس الحق في فحص سجلاتهم وعدد المجلس قيمة هذه التبعات بمصادره إلى بطاقات الحصول

٢ - إدارة : عدد صلاحات مجلس الصندوق الوطني : لجان اجتماعية : ١٨ -

١ - وضع أنظمة : ١٩ - عدد : ٢٠ - وظائف : ٢١ - إدارة : ٢٢ -

٢ - وضع أنظمة : ٢٣ - عدد : ٢٤ - وظائف : ٢٥ -

٢٦ - مراقبة : ٢٧ - عدد : ٢٨ - وظائف : ٢٩ - إدارة : ٣٠ -
٣١ - مراقبة : ٣٢ - عدد : ٣٣ - وظائف : ٣٤ - إدارة : ٣٥ -

٣٦ - وضع : ٣٧ - عدد : ٣٨ - وظائف : ٣٩ - إدارة : ٤٠ -

٤١ - وضع : ٤٢ - عدد : ٤٣ - وظائف : ٤٤ - إدارة : ٤٥ -
٤٦ - وضع : ٤٧ - عدد : ٤٨ - وظائف : ٤٩ - إدارة : ٥٠ -

الفصل السابع

في الخلافات

المادة ٤٦ : كل نزاع ينشأ بين الصندوق الوطني للصناديق الاجتماعية وعماله بشأن
النزاعات الطبية التي يطالب بها العمال يرفع إلى هيئة تحكيمية تشكل في المناطق الحدودية
بمقدورها قرار يصدره وزير الاقتصاد الوطني .

ويشكل استئناف قرارات هذه الهيئات أمام هيئة مركزية تشكل من :
١ - ممثلين
٢ - ممثلين
٣ - ممثلين
٤ - ممثلين
٥ - ممثلين
٦ - ممثلين
٧ - ممثلين
٨ - ممثلين
٩ - ممثلين
١٠ - ممثلين
١١ - ممثلين
١٢ - ممثلين
١٣ - ممثلين
١٤ - ممثلين
١٥ - ممثلين
١٦ - ممثلين
١٧ - ممثلين
١٨ - ممثلين
١٩ - ممثلين
٢٠ - ممثلين
٢١ - ممثلين
٢٢ - ممثلين
٢٣ - ممثلين
٢٤ - ممثلين
٢٥ - ممثلين
٢٦ - ممثلين
٢٧ - ممثلين
٢٨ - ممثلين
٢٩ - ممثلين
٣٠ - ممثلين
٣١ - ممثلين
٣٢ - ممثلين
٣٣ - ممثلين
٣٤ - ممثلين
٣٥ - ممثلين
٣٦ - ممثلين
٣٧ - ممثلين
٣٨ - ممثلين
٣٩ - ممثلين
٤٠ - ممثلين
٤١ - ممثلين
٤٢ - ممثلين
٤٣ - ممثلين
٤٤ - ممثلين
٤٥ - ممثلين
٤٦ - ممثلين
٤٧ - ممثلين
٤٨ - ممثلين
٤٩ - ممثلين
٥٠ - ممثلين
٥١ - ممثلين
٥٢ - ممثلين
٥٣ - ممثلين
٥٤ - ممثلين
٥٥ - ممثلين
٥٦ - ممثلين
٥٧ - ممثلين
٥٨ - ممثلين
٥٩ - ممثلين
٦٠ - ممثلين
٦١ - ممثلين
٦٢ - ممثلين
٦٣ - ممثلين
٦٤ - ممثلين
٦٥ - ممثلين
٦٦ - ممثلين
٦٧ - ممثلين
٦٨ - ممثلين
٦٩ - ممثلين
٧٠ - ممثلين
٧١ - ممثلين
٧٢ - ممثلين
٧٣ - ممثلين
٧٤ - ممثلين
٧٥ - ممثلين
٧٦ - ممثلين
٧٧ - ممثلين
٧٨ - ممثلين
٧٩ - ممثلين
٨٠ - ممثلين
٨١ - ممثلين
٨٢ - ممثلين
٨٣ - ممثلين
٨٤ - ممثلين
٨٥ - ممثلين
٨٦ - ممثلين
٨٧ - ممثلين
٨٨ - ممثلين
٨٩ - ممثلين
٩٠ - ممثلين
٩١ - ممثلين
٩٢ - ممثلين
٩٣ - ممثلين
٩٤ - ممثلين
٩٥ - ممثلين
٩٦ - ممثلين
٩٧ - ممثلين
٩٨ - ممثلين
٩٩ - ممثلين
١٠٠ - ممثلين

المادة ٤٧ : أن النزاعات عن انفرادية في إدارة سابقه تكون من صلاحية المحاكم
العادية . وتظهر هذه المحاكم في أهدافها بمرورها سرعة ودون تأخير .

الفصل الثامن

التقنيات

المادة ٤٨ : كل صاحب محل يسري عليه هذا القانون ولم يتم إلى الصندوق الوطني
حلال أمدد للمصالح عليها في المادة ٩ ، بقضي عليه إدارة العامة دون سابق طلب وسبقه

بدر اہل یاکن اے جمع ہلاک صحت قیہ شر کہ دشہری و بی صاں الشکرانہ ۲۸ کی
صاعہ ہلاک القراہہ ۔

دوره ۲۵ : کل صاحب عمل عرب او پسر ای زهرت من دفع قسم در اسلام که او
 کارن خدا لا اله الا الله و محمد رسول الله و اوست حرامه یکی ای سبع ثلثه اصحاب
 فوجه ادلع الزهرت و سجد در نامه ایم لی سه و باطلی هایل (الهدوتین) و لی حد
 اسکو او عکس مضاعفه هذه الترامه .

١٠٤٦ • كل عام لابد من اى تعديل وطني ضمن المهر الخريفه صاف مرا
يمكن ان تبلغ صفي قيمة الاشتراك الرسمي .
وتمت سداد من مكافئه تمتد في مسوره رابع اعمواله عند يكون في
من به شخصيا لم يتم بالمتوحيات التي يقرها عليه هذا القانون .

[illegible]

1284 إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٨٥ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٨٦ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٨٧ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٨٨ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٨٩ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٠ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩١ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٢ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٣ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٤ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٥ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٦ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٧ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٨ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٢٩٩ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في
 ١٣٠٠ إلى صاحب محل لا يوجد حلاله بعد سابق هذا في أوله في

المادة ٢٩ أن كل محامه لاحكام هذا القانون تكون في كنف مهبطا بجميع الطرق
 قانونية ولا يجوز ان يكون لها محام خاص. ويجوز ان يكون لها محام خاص في بعض الحالات
 واحدة او أكثر من المال المفوضين بالتعويض لالتصديقات
 ويؤخذ هذه المعاصير حتى التثبت من عكسها

اداره ۵۰ = کل مقاومت بخرجا اي صاحب عمل او حامل وجه كلاس و صيغه امراض
صاحب امرانه ۱۰ الی ۱۰۰ ل ل و بخرجا در ۸ ام الی ۱۰ ل و بخرجا در ۱۰ ل
بخرجا در ۱۰ ل مع الاحاطه معق (موقوفات) و بخرجا در ۱۰ ل معق (موقوفات) و بخرجا
او ضرب .

عادة ٥٩ - عدد محمى - وبالمثل يقرر ان يقرر لمطارد المدير صندوق الوحي العام لاواة
دعوى تخصيص الاشهر اكلت اربعة سب من لاسب ووسمى بصفه المقومات .

المادة ٥٢ : كل موظف حكومي وكل عضو في إدارة الصدوق المأهولة أو في دروة •
يخرج من الوظيفة تنويهاً يسري بعده هذا الأمر ، وإني يكون قد أطلع عليه أثناء عمله
بوظافته ، بإتاف وفقاً للأحكام المتعلقة بغير المهنة في قانون العقوبات

المادة ٥٣ - كل شخص يزور أو يتأقّد أو يستعمل طواعية أو إكراهية، أو
أخرى، أو يرفض العمل طوعاً أو إكراهاً أو مضطراً، أو يستعمل طوعاً أو إكراهاً

أو مخطوبات صحيحة لكنها استعملت قبلاً ، تطبق بحسب الأحكام المتعلقة بالجرائم ضد التسليف العام في قانون العقوبات .
 وبما عني اقتراح الإدارة العامة ، يصدر وزير الاقتصاد الوطني مرسوماً يحدد الطابع والبطاقات والشهادات المذكورة في المقطع السابق .
 المادة ٥٤ : تدخل الغرامات المفروضة من مصادرات هذا القانون في مصاديق الوطني للصناعات الاحتياطية .

الفصل التاسع

المادة ٥٥ : عند نشر هذا القانون ، تدفع الدولة إلى الصندوق الوطني للصناعات الاحتياطية مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ل. ل. - بصورة طبقية دقيقة لتنشيط النفقات الأولى .
 المادة ٥٦ : كل شرط في عقد عمل فردي أو في عقد حياض ، يخالف أحكام هذا القانون ، يعتبر لاغياً ، ويكون مأمول ، إلا إذا أقرأه المجلس الأعلى للصندوق الوطني على أنه يوافق مصالح العمال أكثر من هذا القانون .
 المادة ٥٧ : تنسخ الإدارة العامة وفروعها باسمه والانتخابات القضائية وبما يخصه والادارية التي يستعمل بها موظفو الدولة .
 المادة ٥٨ : ينقضي من الطابع ومن جميع الخدوش ورسوم الأجرى الوصولات والبطاقات والمصادقات الأخرى المتعلقة بشؤون الإحصاء .
 المادة ٥٩ : يندى طلب مفتي الشاميين الاحتياطي إليه ، مساعدة ضرورية لتفريق المحاكم من السلطات الإدارية ، يتوجب على هذه السلطات أن تقدمها لهم .
 المادة ٦٠ : صدر قرار بتحديد عواقبه شروط تطبيق هذا القانون .
 المادة ٦١ : تنقضي جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون ، رأساً بعد تطبيقه في مختلف المحافظات .
 المادة ٦٢ : يكلف وزير الاقتصاد الوطني ومداخيه والماسة والصحة العامة كل في ما يتعلق به ، تنفيذ هذا القانون الذي يدخل في حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية .

الملحق رقم ٢٠

مشروع لأصلاح القضائي

بروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٦

الى حضرة الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف والتمييز
في الجمهورية اللبنانية

سيدي رئيس

اشرف بان ائت لك من حديثي اليك بعد ظهر اليوم وان اوصاك اليك حصصاً افرحي
الشعوي المتعلق «لأصلاح القضاة» على أوجه

١ - المخطوط المأتمن رأبي في الاصلاح :

- (أ) إنشاء محكمة عليا (تحت محل محكمة الاستئناف ومحكمة شورى الدولة)
- (ب) إنشاء وظيفة «معي الفرد او القاضي» لرئيس الذي «يوم» محكمات البداية
- (ج) إنشاء وظيفة القاضي - المصوب
- (د) المحافظة من المحاكم الصلحية

الاسباب الموجبة

ان التنظيم القضاة الحالي عرق لا يصلح :

- (١) ان التدهور في القضاء يتجاوز الحدود المسموح بها في ادارته قضائية «عليه»
- (٢) ان عدد القضاة كثير (٣٦٩ قاضياً) بلاد لا يزيد عدد سكانها على ١٥٠٠٠٠ نسمة
- (ج) ان «القاضي» ليس النواحي يتدبرون من عدد مراكم للمحاكم ابتدائية مهم
- (د) ان القضاة «مبهورون» «دينا» ومادنا
- (هـ) في القضاء كثير من الوساطات والتدخل

وقد يستطع مشروع التنظيم المقترح ان يحسن دواء «بعثاً» لتأخذ القضاة الرئيسية
انوار دكرها اعلاه

ان التصميم الحكومي الذي شر في «المصنف» في نيومير الاعمارين ، الذي يصنع محكمة
الاستئناف بالمركزية ويعيد محكمة التمييز فهو لا يكفي الصلحية «الصلحية» و«د»
«ما هذا» «نواقص» خطورة :

١ - انه بعد درجات المحاكم ثلاث مما عكس ان «بالتف» في «ملا» المحاكمات بدون
«ما» يريد في جهات المتدربين

٢ - أنه بكثر التدخلات السبب لدى محاكم الاستئناف التي تكون مراكمها في المعاملات .

٣ - أنه يريد في صعوبة المعاملات الخزائية في مراكز الاقصد التي تكون أكثر قرناً من إمكانية الخدمات والتمويلات .

٤ - أن يحكم على مصر كدولة مستقلة ، من رتبة ، واعضاء محاكم الاستئناف التي في الاقصية ، أن يجرى ما جرت في مراكز محكمات القضاة في رتبة رتبة لجانها التي تشدد في كل مكان ورسم المراسم التي تعني تسليم سجل الاستئناف ، مع عدم التدخل يريدون أن يطلعوا أبناءهم في مدارس بيروت .

لقد الامم - جميعاً كان يسمي حكومي وهو وحي مصر و - ياتي واستجاب - حرقاً في رأي ، ويمكن أن يتبدل بالافتراضات التالية :

١ - إنشاء محكمة عليا

تستطيع محكمة عدل ن نحل ، لكن احترام ، من محكمة الاستئناف ومجلس شورى الدولة الحاليين مع ما فيها من ١٠ الى ١٢ رئيس غرفة ، وهي عدل من جهة ثانية ، محكمة الاستئناف التي تكون من رتبة رتبة رتبة ما دامت تقوم ، في ان واحد ، بوظيفة محكمة استئناف ، محكمة الاستئناف بحدودها .

تتألف المحكمة بعدا من ٩ قضاة استئناف و ٦ قضاة ملازمين ، يكون منهم

١ رئيس

٢ نائب رئيس

٣ قضاة

٤ قضاة ملازمين

وتلحق بها رتبة عامة مؤلفة من خمسة قضاة :

١ نائب عام

٢ محاميان عامان

٣ معاونان عامان

وتلحق بها ، أخيراً ، سكرتيرة عامة مؤلفة من ٣ من كذا القضاة .

١ سكرتير عام

٢ معاونان سكرتير عام

فيصح مجموع قضاة ٣٣ قاضياً ويكون قد اقتصد نحو من عشرة قضاة في عدد القضاة ويكون المحكمة العليا أيضاً محكمة عدل في جميع القضايا التي تقع على أرض الجمهورية اللبنانية . ويكثر وسيع هذه الصلاحيات في حال اصلاح يطرأ على الدستور . وتشكل هيئة هذه المحكمة من خمسة قضاة في عصر الاحالات نسيانها في مشروع قانون .

٢ - انشاء وظيفة قاض فود او قاض رئيس

١. ان السليم القضي خالي من سكر على المحاكم الدائبة المؤلفة كل عرفة منها ،
من ثلاثة قضاة ، من عدد محاكم - ودية ، واحدة ، من قاض فود هو الرئيس ومن
عصوين لا يشتركان عادة اي اسم ، في لي سيبر الحاصصة ودرس الملفات وفي وضع
الاحكام او ما قسما .

٢. ان قاضيا فوداً - ساووه قاض سكرية ، فانصر مهمته على وضع تقرير عن كل دعوى
توضع على الجدول يقوم به من اوفر فائده وسرعه . ان المحكمة الباسكون قد وقعت
هكذا ، على رأى قسيس مسؤولين سواء كانوا شقيقين ام عتيق .

٣. ان السواحي المعروفة ، من محاكم دائبة يتكر ان تغير القضاة اراد ان يلوب
المدعون من مراكز المحاكم التي يحتكمون اليها .

٤. ومن جهة ثانية ، ان القضاة رؤساء ، والقضاة الافراد والقضاة السكريترس ، الذين
يكونون عددهم ١٥ من عدد محاكم سدائيه احدى مقي عددهم من عدد القضاة الذين
والقضاة المحاكم سدائيه خمسة دال . دعي محاكم السبع ، في بعض المحاكم اي يكون
جدول امثالها ثلثاً - الى القيام بوظيفة القاضي السكريتر .

ذلك ان عدد القضاة الرؤساء يكون كما يلي

| القضاة الرؤساء | القضاة السكريترون | |
|----------------|-------------------|-------------|
| ١ | ١ | الرئيس |
| ٢ | ٢ | طرائس |
| ١ | ١ | حب |
| ١ | ١ | دعوتنا اخرى |
| ١ | ١ | اميون |
| ١ | ١ | اندرون |
| ١ | ١ | ميك |
| ١ | ١ | رحلة |
| ١ | ١ | ميشا |
| ١ | ١ | صوب |
| ١ | ١ | موجوب |
| ١ | ١ | حور |
| ١ | ١ | حدده |
| ١ | ١ | ميد |
| ١ | ١ | عليه |
| ١ | ١ | شدرس |

وفى يتعلق بالنيابة يمكن اعتماد الطريقة التالية :

١ - فيها عدا بيروت التي يكون لها دائماً مدع عام وفانبا ، وفي عدا طرابلس التي يكون لها دائماً مدع عام ؛ ان انصاف السكرتيرس وقصة الصبح ، وموعد ، وظيفه النواب المسمون على مختلف المحاكم .

ب - محل عدد المنطقة ١٧ مستظاف بهم ٤ في بيروت وواحد لدى كل محكمة ، هذا ، م م يكلف ، سلطات قضائية للتحقق في صايد بوليس او صايد حدرمة .
فيكون مدوع عدد ، ووظفي المحاكم الدائرية ٥١ قاصباً (على اكثر قسديل)

- ٢٠ قاص رئيس و قاص فرد
- ١٥ قضاة سكرتيرين
- ٤ مدعون عامون وساموون
- ١٧ قاضي تحقيق (وهو عدد يمكن تحصيله)

٣ - انشاء وظيفة قاض سكرتير

ان انشاء وظيفة القضاة السكرتيرس سهل كثيراً مهمة القضاة الزوايا على ما هم عليه « استجوتون » في دمشق .

سبق ان بحثت قضية القضاة السكرتير في درس عن الاصلاح القضائي تقدمت به جمعية المحامين المصوبية بتاريخ ١١ شاط ١٩٣٩ التي عوت له تخدم عن وسم تقرير بالاشهادك مع «اه المحامين » ان هذه القائمة غير « التي تقدمت عن جمعية المصوبية » اتممت في ١٨ شاط ١٩٣٩ وعوت له تخدم « من ثلاثة اعضاء وهم : الاستاذ عكاوي ، و « وراسع حد تشرير ، و « اصبح نفسي ان اولها ، فضلاً عن اشهر الذي وصيته اللجنة المذكورة (صفحة ١٢ ، قطع ج) :

« ج . في سبل انشاء وظيفة « قاص سكرتير » للمحاكم

« لا احد يسكر انه بعض القضاة علاقات وثيقة واحكاما كات ، و « مع المحامين ومع بعض المتقاضين ، يجب ان يحضر هذه الاحكاما كات على احكاما كات ، احكامات المائدة « وملاحظ ، ر « به تلبية ، ان « بعض « ك حدول اعمل مثله « و « عده التراكيم مأت ، قسم كبير ، عن نفس في بطيما انصافي « في بعض النوازل في الخارج وخاصة في لبنان الاسكولوميسكوبية ، بين قاص حاص لتحصير المدعوي ووصفها على الحدود ، والنوازل ، « المحامين « ولا تصل انصاف « ككون في المحامين الا انشاء المحاكمات .

« في ر « نادا حطس ، حيث انشاء وظيفة القاصي « مراد « قد اخذني بمبهي « مراد قاص « طاون « ماسر « مهم النوازل الالوية وصورة « حصة في تحصيل « مافات (الدعوي حصة انصاف كية « بر « لوكالات واستبدات ، « انصاف « والاصلاحات ، « بدل « ل « و « استبد

أو الصور عنها الخ . . . كذا، أمور داحية في صلاحية مدني السكرتير، وفي التنظيم القضاي
وسظم مهمة المحقة في مرتبة عتد الامان بدالة اى مساعد قضاي غير أن وجوده لا يورثه
هناك سهل كثير، بحال المحامين فكمن من قضية بحره ان انجاسه عتد، ثم ترجع
مبادا ونكر ارا التصحيح الاصول، وكمن وقت صانع، وكمن مأجبل لا يقيد، في درجه
ان بعض المحاكم لا يتقوا له الوقت لتبع مرافعت المحامين في قضايا مدوحه مرافعت .
« ان انشاء وظيفة مدني السكرتير فاكمن من توفر وقت كثير ونجس عتد تقبيل
عدد القضاة الذين تشكل منهم المحاكم . واذا ليس من عتات اصاده : اقتصاد في الوقت
وتنظيم احسن في القضاء . »

فذكرت هذا النص في السنة ١٩٣٩ وبعد سبع سنين هذا الدول هو هو، ولا حول
لزيادة عليه

٤ - المحافظة على المحاكم الصلحية

ان إنشاء وظيفة القاضي الفرد لا يفي اليه المحاكم الصلحية التي هي ضرورية ولا يمكن
الاستغناء عنها ان صلاحات هاتين المحكمتين مختلفة عتداً . ويكون القاضي مدني مرجع
الاستئناف لاحكام قضاة الصلح .
ومن جهة ثانية، والذي سبع محاكم بدائية، في حاكم اصبح مستند الى القضاة وتاليه
القاضي السكرتير

٥ - نظام وملاكات القضاة

ان نظام القضاة احدثه يجب ان يكون قابل ان لا يدفع الى قضاء . يستعدون
كما يحدث انكم بالوظائف العميين في الدوله . وهم لا يتمكنون في العمل مدني والذي
كاف . وتخصص ترفيتهم في غالب الاحيان الى ارادة وشيئه رجال السياسة، وفي نظامهم
غير مكحول في وجه التمهات السياسية .

ان اعتماد مشروع اعاصر بحر ان تعيين قليل في عدد القضاة (وهو تعيين قدره
عشرون قاضياً تقريباً)

يجب ان يصري وضع عتد جديد للقضاة ويحصر في رقم . وفي القضاء لادبي
و، الذي وان بعضهم من كل ناهي سياسي وحكومي وان بعضهم من غير انكر ادا وضع
ان الملك الصلحي الذي يصير لهم مركز مرموق في عتد . ووجو الدوله والذي
يؤمن رئيس لمحكمة اعل التمارن والتداوي . رئيس : ليس سوب ورئيس بحسب امور
- ان هذا الملك اقترحه على ما يلي :

مشروع ملاءة للفضاء

| الدرجة في الملاءة | المراتب | عدد | الدرجة | المعاش |
|-------------------|-------------------------------|-----------|------------|--------|
| خارج الملاءة | رئيس المحكمة | ١ | درجة مفردة | ٨٠٠ |
| مخرج الملاءة | نائب رئيس المحكمة العليا | ٣ | درجة مفردة | ٧٥٠ |
| مخرج الملاءة | ١ : اعمام لدى المحكمة العليا | ١ | درجة مفردة | ٧٥٠ |
| ١ | قاضي في المحكمة العليا | ٦ | درجة أولى | ٧٥٠ |
| ٢ | مدع عام لدى المحكمة العليا | ٢ | درجة ثانية | ٦٧٥ |
| ٣ | • • • • • | • | درجة ثالثة | ٦٠٠ |
| ٤ | قاضي ملازم في المحكمة العليا | ٦ | درجة أولى | ٥٥٠ |
| ٥ | نائب اعمام لدى المحكمة العليا | ٢ | درجة ثانية | ٥٠٠ |
| ٦ | قضاة مفردون • • • • • | ١٢ الى ٢٠ | درجة ثالثة | ٤٥٠ |
| | مدع عام في بيروت • • • • • | ١ | | |
| ٧ | قضاة ومستشارون في بيروت | | درجة أولى | ٤٤٠ |
| ٨ | مدع عام في طرابلس • • • • • | | درجة ثانية | ٣٦٠ |
| ٩ | مدع عام في بيروت • • • • • | | درجة ثالثة | ٣٢٠ |
| ١٠ | قضاة ملازمون • • • • • | | درجة أولى | ٢٨٠ |
| ١١ | قضاة صلح • • • • • | | درجة ثانية | ٢٦٠ |
| ١٢ | قضاة خدمة • • • • • | | درجة ثالثة | ٢٠٠ |

ملاحظة ١ : هذا على عدد مناه المفرد من بعد حدود مدع من ١٢ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠
 مكررات في الدوائر المحكمة العليا مكررات في الدوائر المحكمة العليا
 القضاء مفرد من في الوصائف اعمام في درجة مفردة من القضاء مفرد من في هذه
 هذه • • • • •

ان هذا المشروع لا يلزم ولا شك تصديق اكثر
 من ١٠٠ من عدد لارتمال ذلك ان هذا المشروع درس طولاً وحسب سنة ١٩٣٩

كما درس في وقت اقرب •
 واي رتبة من في • • • • •
 المشكل الخطر والمقدّمات لك تنظراً قضائياً اصل •
 وتفضلوا بحولائق الاحترام

ارسلت من • • • • •

الى رئيس لجنة الإدارة والمالية والى تعيب المعامين •

الملحق رقم ٢١

الاتفاق القدي بين لبنان وفرنسا

(٢٤ كانون الثاني ١٩١٨)

ان حكومة الجمهورية اللبنانية من جهة ،
وحكومة الجمهورية الفرنسية من جهة أخرى ،
رسمتا في يوم الاثنين الذي عُدناه في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩١٨ وتقدمت
حكومة فرنسا ، ورعدة أيضاً في اب رابع في آن ووجدت على جميع ما يلي :
في نصيبه الماضي وعلى العلاقات النندية والمالية في المستقبل ،
قد اتفقتا على ما يلي :

الباب الأول

(النظام الذي يجب تطبيقه على الموجودات التي يجب ان تكون

في مصرف سوريا ولبنان

(مؤسسه لاصدر)

ان الحكومة اللبنانية من جهة ،
والحكومة الفرنسية من جهة ثانية ،
قررت ، بلا مضي ، ان مشتركا لهما احكام الماده الرابعة من الكتاب الذي ذكره
عمران كاريو في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩١٨ الى دول رتسم مجلس وزراء الجمهورية
لبنانية بشأن الموجودات التي يجب ان تكون في مصرف سوريا ولبنان .
واتفقتا على اتخاذ النظام التالي للمستقبل :

المادة الاولى

بالموجودات اللبنانية عركت ، تكون اذبح اذبح عن هذا (ان في
حزبه مصرف سوريا ولبنان) مؤسسه لاصدر في الجمهورية اللبنانية ، فيعيد
الضوابط التي في حسابات هذا في دول مصرف سوريا ولبنان تحت الصوابين
الآتيين : حساب قديم روم : بيان : و : حساب قديم روم : بيان : .

(ا : ا : ا :) في بحث لاتفاق القدي في بعض النسخ من هذا الكتاب ، الى : نص
الرسمي الذي نشره جريدة : لاوريا : في العدد ٩٣٠٤ الصادر في ٢٥ ساط سنة ١٩١٨ .
وبعد النص هو الذي وضعه في ثلاثين روم في هذا : حساب لاوريا : لاوريا :
١٣ كانون الثاني .

بالنسبة التي في : بي : و : في : ساط سنة ١٩١٨ ، هو بحث تاريخي
كانون الثاني ، وهو تاريخ سابق تاريخ تحقيق قيسه العركت الفرنسي : وقد ستم اليه في : ا : ا :
سنة ١٩١٨ ، فيم تمسك ، من هذا : حساب : من بحث ونسخ التعدادات ، لم حلة عليه .

المادة الثانية :

يقيد للحساب القديم رقم ١ مبلغ ٥ مليارات من الفرنكات .

لا يجوز التصرف بالحساب القديم رقم ١ جيه مدة هذا الاتفاق ، إلا من أجل العمليات
التيه :

١ - دفع مبالغ لتوحيده على الحكومة الفرنسية للحكومة الفرنسية ، الفرنسية من الله
وشروط بيته في حدود ٨ و ٩ من هذا الاتفاق ، وذلك بعد هذه المبلغ على الحساب
المذكور .

٢ - إصدار ١٠٠٠ مليون فرنك في ١٩٤٣ ، لأجل جزء من عمليات أي حساب جديد
يحدد في المادة ٣ من الاتفاق ، لا يجوز إصداره من غير مبالغ الاصل المخصص للحساب
القديم رقم (١) ، محمد بالحكم هذا ، وعلى ، وذلك على طلب مبالغ مقدمة للحكومة
الفرنسية ، على أن يكون على أن يكون في المبلغ الذي يرد ، متى فيه هذه ، المحاولات .

٣ - لأجل تخفيض مبالغ رموز بالنسبة المحددة في الفقرة الثانية من هذه المادة في الحدود
الحدود المحددة في المادة ٣ ، إذا تبين أن سبب انكماش النقد ، في المدي المالي الذي لا يربط
بغيره ، أن هذا ، وفي حدود هذه النسبة ، ثم ، في على ذلك من الأفراد من الله ،

المادة الثالثة :

يقيد للحساب القديم رقم ٢ مبلغ يبادل الفرق بين قيمة للأحوالات النهائية بالفرنكات

في يكون في حدود مصرف سوريا و لبنان ، مؤسسه الإصدار ، تاريخ التوقيع على هذا
الاتفاق ، ويبلغ المبلغ الحساب القديم رقم ١ ، وذلك في هذه ، أهله ، ويجوز
مبلغ على الحساب القديم رقم ٣ ، مبالغ من العمليات لانه :

١ - شراء لواءم ويمنع من إنتاج وتصدير العملات الفرنسية .

٢ - شراء بعض العملات الأوروبية عبر البنك الفرنسي ، من رسمي ، يحدد في هذا
قوساً .

ويتفق الطرفان ، فيها على نسبة ما يمكن تخصيصه من أصل المبلغ ، مع هذه في الحساب
القديم رقم ٢ ، لشراء عملات أوروبية ، وعلى تحديد أهل التي يتم في هذا الشرط ، على أن
الدم الذي يمكن استجداه لشراء عملات أوروبية ، لا يجوز أن يتعدى نصف مجموع .
٣ - محاولات التي قد تجري أي " الحساب الجديد رقم ٣ ، لانه ، يحدد في هذه
الرابعة من هذا الاتفاق .

المادة الرابعة :

يفتح في قيد مصرف سوريا و لبنان ، المكتب ، داره مكتب تقصع الموردي المالي
الحساب بالفرنكات يسمى " حساباً جديداً " رقم ٣ ، لانه ، ويقيد هذا الحساب وتعيينه ،
تتروا من تاريخ توقيع على هذا الاتفاق ، جميع العمليات التي تجري من بين من جهة
والاتحاد الفرنسي من جهة أخرى .

وبما يفيد لهذا الحساب المبالغ الناشئة عن العمليات الآتية :

- مديد قسمة الاسترادات نصيبه العربيه نسخة في لبنان او الصادرة عنه .
- جميع الاموال المحوطة من الاعاد الفرنسي الى لبنان صدره شروط المحددة في الباب الرابع من هذا الاتفاق (مادة ١٦ فقرة ٢) .
- ويجوز ان هذا المديد يحدد ب رقم ٣ بدون ان يحدد تاريخه التي تفيد على الحساب القديم رقم ٢ .

ويؤيد على الحساب رقم ٣ للمبالغ الناشئة عن العمليات الآتية :

- مديد قسمة ما يسود من المصانع لشعبة في الاعاد الفرنسي والصناعة فقرة ٢ من الاتفاق
- مديد قسمة على الحساب القديم رقم ٢ .
- وصورة اعم ، جميع ديوان المحوطة من لبنان الى الاتحاد العربي في شروط المخصوص عام في الباب الرابع من هذا الاتفاق (مادة ١٦ فقرة ١) .

المادة الخامسة :

ان قرارا على الميراث والنفقة لا يترتب له في حساب المصوبات الميراث او في اموالهم هذا لا بد من ان يكون في قسمة مصادره اربعة اقسام : ا) الخصة عن ماله المتبادل الممنوع في مصادره الميراث ، ب) اموال رصيده التي عند وقوع هذا الميراث ، ج) الحساب القديم رقم ٢ المحدد اعلاه ، د) ان تصويبه فوراً .

ويكون ان هذا الميراث لا يتحول من الميراث العربي الى الحساب القديم رقم ٢ او يتحول من هذا الحساب الى الميراث العربي ، وفقاً لما يقتضيه القانون ، بحيث يصبح قسمة رصيده الحساب القديم رقم ٢ الميراث العربي . وهذا لا يترتب له في مصادره امواله المحددة ، مساوية ايمه لرصيده نفسه بالمراتب الاسرية على اساس امواله السابقة لوقوعه .

المادة السادسة :

ان المبلغ الذي قد تزايد على الحساب القديم رقم ١ من جراء المصوبات الميراثية في المادة الخامسة المذكور ، يعطى ونفذه فوراً ، وله في نفسه وراثته من حيث الزيادة التي قد تنشأ عن سوية حرة احد ب رقم ١ المذكور لمقتضيات الميراث العربي عن سائر الميراث في المادة التاسعة الآتية . فلهذا المبالغ لا تعطي فائدة .

المادة السابعة :

قبل انتهاء هذا العقد به شاور المرفقان المتماثلان في امكان غنيد المائة المخصوص عليها في المادة الخامسة غنيداً كلياً او جزئياً .

واذا لم تقدر المائة ، فهي رصيده الحساب القديم رقم ٢ فوراً ، مادة ١٦ من الاتفاق .

يتم هذا رصيده الى الحساب القديم رقم ٢ لكي يصح في الشروط ديه .

١ - ان لم يكن ثمة من يبرر عن قطع عقد هذه المدة لا يبرر ، ان جميع امواله او امواله في حساب القديم رقم ٢ ، ان كان صرف حافواً ، ان يبرر حكومة ابيه .

الباب الثالث

احكام تجارة

مادة الثانية عشرة :

ان تصدر المصانع والبرادها على سائر والاتحاد الفرنسي بخصائصه ووحدة عدم
برطانية والإجراءات المعمول بها في كل بلد من بلدان المتحدة .

مادة ثالثة عشرة :

تكون احكامها ، بواسطة ممثلي كل منها ، على الكميات التي يبيع تصديرها او
استيرادها من منتجات التي يكون استيرادها او تصديرها مباحا ، وعلى ما عدا ذلك
الخصص المرحص بها .

وعند تحديد الكميات المرحص - صدرها ، حدد طرفا للاتفاق على الاعتبار حركة
التبادل المألوفة بين البلدين وساحات اقتصاديا الخاصة .
وقد صرحت بذلك ان الحكومة الفرنسية - بعض بواسطة طرفها بتسليم تقيدها .

الباب الرابع

مقام اصدق على تارة لادوان على الترخيص و

المادة الرابعة عشرة :

في ما خلا الامتيازات الخاصة بها في المدين اذنية والى ما عدا ذلك ، من جميع المصانع
على الاتحاد الفرنسي ولما تجرى بواسطة المصانع المرحص في اذاره الاثره ،
وذلك بزيادة لهذا الحساب او عليه .

ولا يجوز ان تجرى اية صناعة على الاتحاد الفرنسي و ما عدا ذلك على اقرابه الفرنسي و
الفرنسية ، الا بقرينة دوائر مراقبة تضع في المدين الواقعة بها .

مادة الخامسة عشرة :

يجوز تحويل لادول على المدين بدون ود ، مبدأا بشهر المصانع ، على ما تولى
هذا التحويل و ما عدا ذلك ، وان يكون التحويل شأ غير محاسب بصدور
استيراد تحت و ما عدا ذلك ، وادول للمصانع في كل دول تصدير .

مادة السادسة عشرة :

ان يجوز لادوان ، على الاتحاد الفرنسي في عام لادوان اربعة في
ادوة الماسة عشرة ، على ما عدا ذلك ، في اربع الكميات ، على ما هذا لتحويل
لا يجوز ان يتم الا على يد وسطاء مرخص لهم .

٢ - يجب ان يمس اخطيه ، يقطع انهرسيه ، ثم شق تجويف الاموال من الاتحاد الفرنسي
الى لبنان في غير الاحوال لمدة في مدة خمسة عشر الساعه ، على انك تحويل المسح
المتعلقه يا يلي :

- الاعانات المائليه وثقات الإقامة ،

- الاعانات المدرسيه ،

- المداخيل ،

- وسط الأى ، وبعثات القضاة ،

فان اموال الانبا من خمس يصفون محبهم في لا بد ، عربو فيده ، حثيث في لبنان .

١ - اعادة اعمارهم عشره

يمكن دحل بعض التمددات على نظام التجديدات الذي اوردت بالاخر من بعض الاعانات
الى بيه واهر سنة ثلثه سوون المده . فسنعي ان سمرلا دودتر مرافقه ، طمع في كل من
سندس في دريه هذه التمددات ، سغاً ، وخص هذه دوائر بهديرت المذكوره صناعه
شده د

١ - اعادة اعمارهم عشره

نذكر في حده الحزب لحد رقم ٣ المحدث في الماده الرابعه د ، به ، صورته دوره ،
ومرة في كل سنة من لافل ، الا انه من المزمع ان يستندس في حده اعلان بورى قد
الحزب ، حسب الحرف ، اعلان اخرى بصوره خاصه ، الى دوتو مرافقه ، نصح في
السندس ثابا لوفيا ، سكر توسع او يصو ، حسب دقمو ، حل ، طم ، تجددات اى
ن ، وودلث ، وصدرى ، اماره ، بورى اى الحزب المذكوره .

١ - اعادة اعمارهم عشره

بشبه اعراس ادماعا ، تطبيق المادى البيضة اعلاه ، على الوجه الاكثر ملامه لروح
من الاتفاق ادماع ، وعلى معرف سوريه وبيان ، ممكن ، نصح ، سورى ، ن برودا
التماقدن بكل ما يلزمها من وثائق .

١ - اعادة اعمارهم عشره

في مدة ثلاثه اشهر تبدأ يمدان يصبح هذا الاتفاق نافذا ، وهو ساعده على
رغزوكول ١٩٩٩ ب ، ن سنة ١٩٩٩ اقمى تجديد اتمام مرفوعه نصح في سورى ، و
وعلى سابعه مرفوعه كمول حذد ، ويجد ان يحد هذا ادماعه بونكول ، شرط القى كدو
تداول مرفوعه كمول ، ملامات ادماعه سورى ، ودمد الفرنسي ، دى ركن ، سنده
سب - . الاتفاقات المذكوره بين سورى وبلدان اخرى بشأن مدفوعات مع ، صده ادماعه ،

الملحق رقم ١

حدود تلكت الدوة العربية في لبنان المباعة وفقاً لأحكام المادة الثامنة من
الوقف الواقع بتاريخ حد اليوم :

- ثكنة حور - دمان

محكمة السكرية

- المزاب الصغير الواقع وراء المحكمة السكرية

- ثكنة غرابر

- ثكنة جاي

الدم الحور من ثكنة ارابي - دسري

- ثكنة حور

كنة دسري دي و

كنة لامروان

- ثكنة المشاه كنه ابو سيدى

- اللطية رقم ٣

- مستودع البقرين القديم في الرويات

- مستودعات حمراء - السابيه وحمانا بريم (باستثناء الطلع التي اعيدت الى مالكها

القديم) .

- مستشفى طرابلس

مسكن ارج

- مطار راني ١ - استشاء القطع التي شملها الآراء الخمس : وراعت « العائلة المقدسة »
وشركه دمشق - حماه وتقديداً لها ، واستثناء الخطائر الاربع المروى باسم « دول بونو »
والتي يجوز نقلها بدون قيد .

نأشير : حميد فرنجيه

نأشير : جورج بدو

الملحق رقم ٢

بيان بأموال والقيم التي يجب ان تسلم فرنسا لمجمل الاعلى مصالح مشتركة

١ - الاموال متنوعة بمصالح مشتركة وذلك من حيث اودع اموال ي
لمصالح المشتركة في اول نيسان سنة ١٩٤٤.

ل.ل.

٥٠٩٩٠٤٥٥٥

٧١٩٠٣٩٠

٢٩٥

٢٦٩١٥٤٠

٦١٠٩٠

١٨٤٩٤٠

٢٤٢٨٢٠

٨١٥٥٠

٦١٧٠٤١٣٧٠

١) اموال واردة من حريضة المصالح المشتركة .

٢) المصالح المشتركة . حساب ودائع الديون العمومية الثابتة

٣) المصالح المشتركة . حساب الودائع (التي من شري بموجب
سابقاً في مصلحة الديون العمومية الثابتة) .

٤) المصالح المشتركة . حساب الودائع (اموال) وقيمة
واردات الرسم المكمل للمستوى من شركة النفط
المراقبة .

٥) المصالح المشتركة . حساب الودائع (شركة حصر البحري)

٦) المصالح المشتركة . حساب الودائع (بحوث البترول
مقتطعة من رواتب بومدين المخصص في مصلحة البحر
الصحي) .

٧) المصالح المشتركة . حساب اودع (واردات رسم المزارع
الاصافي) .

٨) المصالح المشتركة . حساب الودائع (واردات التغطية
بالمسكوك الثابتة لقطع النقد للخدمة الثابتة) .

المجموع :

تخصم من هذا المبلغ المدفوعات التالية :

١) المصاريف التي اشغلت مكتباً باريس
ومرسيايا لحساب الحكومتين

٩٠٣١٢٦٦٢٩

التي بية وادسورة

٢) المبالغ المدفوعة المقرضة الثابتة في

١٨١٧٥ ١٠٠

باريس (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢)

٣) المأخوذات للحساب الاحتياطي

المشاق بتعيينه دوائر الانتداب

ودوائر المصالح المشتركة

٢٤٧٤٥٥٥٠٠٤٥٠

٣٠٩٩٦٩٧٦١٣٩

٣٠٩٩٦٩٧٦١٣٩

٣٠٠٠٧١٣٤٣١٦١

لش ١٤ قيه

٣١٥٠٧٢٣٤٦١

صاف اى ذلك الزميد احو جـ -
الاحتياطي المتعلق بضمير د دوائر
الاتداب والمصالح المشتركة

٥٨١١٩٥٣١٣٥

٣٠٥٨٩١٧٩٦٤٨٦

ب - ملقة حساب افرنيا الاثوائية الفرنسية
(شراء آلات سبائية)

٣٠١٠٠٠٠٠٠٠

ج - لوازم مختلفة تسلمها المندوبة العامة
(مع الاحتفاظ بحق مراجعتها)

٧٥٨١٤٥٣٠ ٤

٤٠٣٦٧٧٧٤٨١٩٠

د - حسابات لم تحول الى المصالح المشتركة

في ١ يناير ١٩٤٤

- ١ - محصة الدولتين في ارباح مصفاة طرابلس ٩٠٨٧١٢٨٤٨٠٦٠
- ٢ - مرؤ اسكندرون ٤٣٠٣٨٩٠٥١
- ٣ - احراسة القصبانية على شركة مد المخطوط
احديده التركية ٨١٠٦٧٣١٤٣
- ٤ - الصندوق الخاص بالمرامات النفذية ٢٤٠٠٦٨٠٤٤
- ٥ - الصندوق الخاص ببيع الاضطرابات ٣٠٦٨٧٠٤٦
- ٦ - حسابات مرادات بلدية وادارات
المتعلقة بمراقبة القمع ١٨٠١٣١٠٦٣
- ٧ - صندوق مساعدة اللاجئين لوزن ٢٩١٠٥٠
- ٨ - اعانات للاجئين اذرة ٢٣٠٧٢٧١٠٠
- ٩ - تحويلات كـ (س) ضد حدود ٤٢٩١٣٠٥٠

١٠٤٢٣٣ ٥٠٨٢٠٨

١٠٠٢٣٣٠٥٠٨١٠٨

١٢٠٦٠١٢٥٦١٩٨

مجموع

نقل ما قبله

١٢٢٦٠١ ٢٥٦٠٩٨

- ١-٥ (٢٨٧٥) سباً من اسهم شركة حدود
بمقدار نقدية ، التي يجب ان يدفع
من احدى مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ليرة سورية
سورية لخدمة الجمعية العربية لاسم
شركة خطوط حدود نقدية
١٢ (٢٠٥٠) شهادة متعلقة بحصة شرقي الاردن
في الديون المسمومة الثانية
١٣-١٥ (١٠٢٢٢٨) ليرة عناية ذهباً
٢ ١٦٥ ليرة عربية ذهباً
صلحة الجوارك وهي ملك المجلس
الاعلى للمصالح المشتركة
٣ رد ثمن ٥٠٠٠ ليرة امقرلية ذهبيه
الى المصالح المشتركة . وهذه الليرات
المرمودة كانت في يد شركة
التي كانت في يد الجمعية العربية
الصومال الفرنسي

١٥٧٠٢٣٨٢٥

٧٩٠٥٧

١٥٧٠٢١٦٠٨٢

١٥٧٠٢١٦٠٨٢

مؤلة الشراء $\frac{1}{4} \times 100\%$

١٢٢٧٥٨١٢٧٣٠٨٠

مجموع

تأشير : محمد ابراهيم

تأشير : جورج مدو

الملحق رقم ٣

النظام الخاص بصكوك الشركات التي تعمل في سورية ولبنان

مراجعة توصية السيد رئيس المراجعة بصكوك شركات مرصبة تعمل في سورية ولبنان
ورغبة في جعل التعامل بهذه الصكوك سهلاً و...
أصبح لأحكامه أثره

١ - شروط ادعاء الصكوك في الصندوق المركزي للأحساب وتكوين الصكوك .

١ - الصكوك وجوده قبل في أ ب

محدد يطلب صندوق مركزي هذه الصكوك يجب ادائها صراحة في حين مذكرات
في الصندوق المركزي .

وتقدم هذه الصكوك أو صندوق مركزي وقد أدرجته بأحد . ويتيح لها حساب
في مصرف المحلى المبرر في صندوق المذكور على أنه المبرر صدور سند حقه
صكوك للمدين في حساب صكوك في او دفعها لشركات مدينه
procuré يمكن انما بها كذا بركات هي الصكوك المودعة . أما هذه الشهادات
التي لا تعتبر إلا عملة الصكوك المدين في مدينه فتقدم في المصارف المشتركة التي صدرت
عنها هذه الصكوك . والمصرف عن الشركة على تقديم شهادات هذه حسب الأصول أي
المصرف . ويتولى المصرف توزيعها على مسؤوليته الخاصة .

ولا يطلب من حملة الصكوك المبالغ المليون في حساب المدين يكون في حوزتهم
الصكوك الموجودة فيه ، أن يأتوا بمصدرها ، لكنها فيصيروا شهادة تكون لها نفس
الصفات والأوصاف والامتيازات التي يكون معها الأصلي الذي جرى ادعائه

٢ - صكوك المودعة في فرنسا

ب الصكوك الموجودة في فرنسا سواء كان مدينه في أحد المصارف يجب
بداؤها صندوق مركزي عدداً حسب صندوق ذلك . ولا يودى هذا الإيداع في صدار
شهادة ، بل إلى فتح ملف باسم المودع في المصرف المشترك بالصندوق .

ولا يطلب أي ثواب لمصدر هذه الصكوك في مدينه في مصرف المرص في
مدينه .

يذكر أنه يطلب من شركات ادعاء كل صكوك قد أودعت في أحد المصارف . وإذا ثبت
ب هذه الأثبات ، شهادات الملكية ، كاملة ، عند صرف أي مدينه . سباني يصح
نظام المطلق من هذه المدة من الملفات .

٣ - الصكوك التي أيداعها الصندوق المركزي .

قد كانت هذه الصكوك في مدينه مصرف فرنسي موجود في مدينه ، أو مصرف موجود
في فرنسا ، يجب حملها السريين ، طبق عليها أحد الجاهل المدين إعلان ، في الفقرة الأولى
والفترة الثانية . ففي الحالة الأولى ، يسلم المصرف الموجود في لبنان والمشارك بالصندوق

الركري ، المأدود غير الاسم المذكور أعلاه ، وفي هذه الثانية يحدد المصرف بوجوده في فرنسا والمشارك بالصدوق المركزي الى فتح ملف لبناني .

ب) شروط التعامل بالصدوق :

ان التمثيلات اصداره في لبنان يجري التعامل بها بحسب كما ذكر أعلاه ، وذلك لاستقلال من يد الى يد ، كما انه يمكن التحلي بها لصالح احدى الميادين في فرنسا .

وفي هذه الحالة ، تسمى الشهادة بصرف الذي حوى فيه الادعاء ، تأييداً لأمراً شرعي ، فيلبي المصرف الشهادة ، وهذه الامر يتحوي بمره في قوده من ملف الذي الى ملف فرنسي داخلي .

والمعكس ، فان كل صك صادر عن شركة فرنسية صادر في لبنان ، وبوجود بصورة شرعية في فرنسا ، يصير له ان يكون مقبولاً في قوده ، صدور الركري الى ملف مصرف ، وبوجود في لبنان ، ويشارك في صدور الركري ، على ان يغطي المرد ، ان شاء ذلك ، شهادة غير اسمه وهذه الشروط تنبئ في المرة الثانية .

تأشير : حميد فرجيه ، رئيس - حور - بدو

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨

السيد نور

الاشارة الى احكام المادة ١٠٥ من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم ، اشراف بان اؤكد لكم ان الحكومة الفرنسية ، احدى اربعة التي ايدت الحكومة ، ان كانت تشاركت من النظر في تويبه حساب اقدم رقم ، كما ان اقدمت الحكومة لتسليم ، من فاكسات نظام الى لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، رسمت قضاياه ، على سبيل مقدمة الرسمية بين التيرة المالية وبنك الاسترالية .

وقد وضع النص النهائي للمادة الخامسة من الاتفاق الموقع اليوم على ضوء هذا المبدأ .

ومن جهة ثانية ، وبالحكومة الفرنسية متفق مع الحكومة اللبنانية على ما يلي :

يتم حساب التقدم رقم ١ الى حسابين فرعيين يسمى احدهما « الحساب الفرعي » ويسمى الثاني « الحساب الفرعي ب » .

يفيد بحساب الفرعي (أ) المبلغ الاصل المذكور في المادة اربعة دوس سواء .

ويقيد على هذا الحساب المبلغ الناشئ عن الصفات المذكورة في هذه المادة . وهذه المبالغ تجري احصاء عن طريق الفيد على حساب الفرعي (أ) . ولا يمكن ان يؤثر في الحساب الفرعي (ب) الا اذا كان الرصيد المقرر لحساب الفرعي (أ) قد نفذ غداً ، حسب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية .

يفيد للحساب الفرعي (ب) عليه « المبلغ الناشئ عن التسويات المتأخر اليها في المادة الخامسة .

ولا يمكن ان يصبح رصيد الحساب الفرعي (ب) سلباً ، وذلك كانت حاجت لرموه بحسب

أحراؤها عن طريق التقييد على الحساب الفرعي (ب) ، وكان رصيد هذا الحساب لا يسمح بأجراء هذه التدوير ، فترجى التسوية كلها أو بعضها ، ريثما يصبح أحد الطرفين صحيحاً ، حتى لا يضل . قد يدعى إلى هذا الحساب ، في حدود ١ من المليون حذيفة .

في التسويات التي قد يمدد أحدها في أثناء مدة الاتفاق عن طريق التقييد على الحساب الفرعي (ب) ، فتنفذ عند انتهاء أجل الاتفاق ، بالتقيد على الحساب الفرعي (أ) .

وتتصلوا . قبول فائق الاحترام

التوقيع : بيدو

عمالي محمد بك فرحجي

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

ورده الخارجية : ١١١١

باريس في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٦٨

عمالي الوزير ،

الإشارة إلى الملحق رقم ٢ الصادر في الموقع تاريخ اليوم ، سرت . نؤكد لكم أن هذا القرار في شأن استئجار مع دوائر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة ، بعد أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، في مقابلة العلاقات أو حيث ، بعد توقيع أول كانون الأول سنة ١٩٦٨ ، وفي تنسيق مع الحساب الأخير في تصفيتها دور الاستدباب والمصالح المشتركة .

وأذا ظهر ما بعد الحساب عند تحميل ، بعد أول كانون الثاني في ١٩٦٨ ، بلغت عبر التبعات المتعلقة شخصيه ، ومنصب دوائر الاستدباب والمصالح المشتركة ، أصبحت الدفوعات أو المبالغ المتبقية في الملحق رقم ٢ المذكور أعلاه ، ونشرت المصطلح الفرنسي لتسديدها أو المجلس الأعلى للمصالح المشتركة .

وتتصلوا . قبول فائق الاحترام .

التوقيع : بيدو

عمالي محمد بك فرحجي ،

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

عمالي الوزير ،

أن يطلع : أنه قد ورد ذكره في عدد العدد في الجمهورية ، يجب على الحكومة الفرنسية تسليمها أو مجلس الأعلى للمصالح المشتركة ، هذه المدة حاشية في الاتفاق الموقع تاريخ اليوم .

١ - زيج استنثار المخطوط الجديدة من مرسوم وحدت

وتصديق وعدده ١٥٠

٢ - الخرسنة انصائية على سكة جديد بمقداد

٣ - لئال الاخطاطي ودره حصول بمقداد سورية

من ايدوه بمسند ، كتم تسمون ، قد اصهرت ، من ١٩٦٩ و ١٩٦٥ ، صحتنا حارسه
 تاء على سكة جديد بمقداد ، من ان تومن بمسند ، من بعض شعب هذه المخطوط ، من في
 سورية ، وفي تركيا .

وكان من بدعة ذلك ايضا لم تقبض واردات الاستنثار المينة اعلاه فحسب ، بل
 بدت سابع عتامة لم قدود حتى الان ، ومن حلة هذه السقات مبلغ قدره ١.١٧٥٠.٠٠٠
 ابره سورية لبنانية اعق على اصلاح المخطوط وعلى التمون .

في هذه الاحوال ، لا سمح حكومة القريه ان سجي عن واردات الال - لئال التي
 لا اراد في حوزها حارسه اسركه الال - ابراطور ، لسكة جديد ، من ١٩٦٥ ، من ١٩٦٥ ، من
 المشار اليها آتاه

وتصديق على قانون الاحكام

التوقيع : بيدو

معاي حميد بك فرحيه

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

معاي الوزير ،

« للاشارة ان المادة اشره من لئال الفرحة ، من في لعود تاريخ اليوم ، انشرف
 رلاءكم ان حكومة فرنسا تسمي من حكم هذه مادة المستندات الال ، موضوعه
 تحت اعراسه انصائية في لبنان ، وتحتفظ بكل ما يمكن ان يصيب من حقوقها ، من
 بلاشرا مع الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة ، لحساب الدول التي عثرت
 في انفسها وكلاء تنويعات جديدة ، تطبيقاً للمقررات التي حقتخذها لجنة التموين ،
 لذلك ، من التدرج المصوم عليه في امدد العائنه المذكوره ، لا يمكن ان يحول دور
 مصالحه حكومة القريه هذه حقوق عدد لا يواحد .

وتصديق على قانون الاحكام .

التوقيع : بيدو

معاي حميد بك فرحيه

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وراره الخارجية الفرنسيه

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

« في اوربر »

ولا :

لا تدرية الى حكم سب أربع من الأتفاق لعمود يبرج اليوم ، وهو الباب الملحق
بشمال الامون من الاعداد الفرنسي من جهة ولان من جهة أخرى ، اقتراف بإبلاغكم ان
الحكومة الفرنسية تدين ، دعاء التمدلات الاله على النظام المحدد في اللاع رقم ٢٢٥
المصدر من مكتب الناطع الفرنسي والمعلق بالتمتد الاموال بين قرب والاراضي الداعلة في
معلقة الفرنك من جهة ، ولان من جهة أخرى ، وسوف يدع هذه التمدلات في بلاع
تصحيحي .

أ . الامانات المالية (المذد الي ، الدورة الثانية)

رفع الحد الاعلى للامانات المالية التي يسمح شحونها شهرًا من ١٠٠٠٠٠٠ ى ٢٥٠٠٠٠٠
فرنك فرنسي .

ب . مميزات الإقامة (الباب الثاني ، الفقرة ثالثة)

رفع الحد الاعلى لمددات الإقامة التي يسمح شحونها شهرًا من ٢٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي
مالية و ٥٠٠٠٠ فرنك لكل شخص يرافقه ، ويكون في عائلته ، ان ٢٥٠٠٠ فرنك فرنسي
العائلة و ٥٠٠٠٠ فرنك لكل من الاشخاص الاخرين .

ثانيًا :

او كذا بكم من جهة أخرى ان التمدلات اللامه سمطى في مكتب الناطع في فرنسا وفي
الراعي الاتحاد الفرنسي ، لكي تتخذ الاجراءات الاتية :

أ . السماح ، في حالة تقديم الامانات اللامه ، ان تحول الى سب دلالات الاشتراكات
الدردية في الجرائد البيانية

ب . السماح ، صير الشروط لمسه ادناه ، ان تحول الى ان لاوان اللامه قد حدد
النفقات المدرسية :

١ . يجب على طالب التحول ان يقدم سب مميزات مدرسه ، ص دراهم رئيس المعهد
المعني الذي يط ب تحويل امدل فيه ، ومصادق عليه من قبل صاحب السنديه . ويجب ان
ص دو عن توقيع هذه الامانات ومن قرب في الماهة التي يوجد فيها المدرسه . وعكس
تسدد هذه النفقات ، ص ، عن اسبه مدرسه مكافئها ، على ان يدر في حد فوائده مسدده
ثبتت صحة استمارة الامون التي تسمح شحونها . وفي حالة عدم تقديم هذه الاثبات لا
يسمح شحون الى ماله ان حد

٢ . يجب على طالب التحول ان يقدم بصريحه سطر فيه ان ليس فيه في سان مورد
كاتب لتمطية النفقات المشار اليها .

٣ - يسمح شعبة التفقات المدرسية لبدء من الدرجة الاولى فقط ، ولا يسمح بتفقة لطلاب غيرم الا اذا اثبت طالب التحويل ، شهادة صادرة عن السلطات اللبنانية ومصادق عليها من قبل قس قس -

- ان التهيئة الذي يستفيد من التحويل يتم الابه .

- انه في عمدة طالب التحويل دون سواء : الحد او المم او الم ل او الابع .

٤ - ان الحد الاعلى للمبالغ التي تحصل بتحويلها سوية لكل طالب ، هو :

١ - الطلاب الداخلين ، بناء نفقات ادراسة وسكن والاعاشة بما :

- ٢٠٠ ٠ ٠ ليرة حاية لندروس الاضافية ،

- ٥٠٠ ٠ ٠ ليرة اياه لندروس ثانوية ،

- ٢٠٠ ٠ ٠ ليرة لندروس العالي ،

٥ - الطلاب الخارجيين .

مصدر التحويل على نفقات الدراسة وحدها ، دون نفقة السكن والاعاشة و...
نفقات اخرى ، غير انه يجب لطلاب الخارجيين ان يستمدوا عن الاعانات المالية لمرحس
جاء ، على الا يتجاوز مجموع ما يصنع من هذه الاعانات ومن نفقات لدرسه ، والمبالغ التي
تحويل الى الطلاب الداخليين .

٥ - ان نفقات الدراسة التي طلب تحويلها ، يجب ان تكون مناسبة ووضع طالب
التحويل .

٦ - الساج ، في حاله تقديم الاباء بالتزامات ، بان تحول الى لبنان للمبالغ التي يحتاج
اليها اللبنانيون المنسجون في اراضي المحتل الفلسطيني دفع اقتطاع من نفقات قصائية ، على
ان شتوا ان ليس لديهم مورد في لبنان يسمح لهم بان سدوا بمدة هذه النفقات .

وفصلوا ، من قبل فائق الاحمر م .

محالي حميد بنت فرحيه

وزير خارجية الجمهورية العربية

وزارة الخارجية العربية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

محالي الوزير

بالاشارة الى لاتفاق الموقود بتاريخ هذا اليوم ، ولى الاندى الموقود في ١٩ نيسان سنة
١٩٦٦ بين الحكومة السورية ، والحكومة اللبنانية ، والندوة العامة ، ومصرف سوريا
ولبنان بصفته مؤسسه الاصدار ، ارجو التأكيد ان الحكومة اللبنانية تلتزم بالنقرة
لاحيرة من اتفاق نيسان ١٩٦٦ ، وقد تولي مصرف سوريا ولبنان ببنه الى وزارة اعلية
سكتات موزج في ١٠ ايلول سنة ١٩٦٦ ، وقد تتحمل نتائج بدمس (مطعم) التي سبق

المصرف سوريا وسن ان قبل سحبها عن الاموال اوجوده في حوزته بصفته مؤتمن
للاصدار ومكلفاً بإدارة مكتب القطع السوري اللبناني .
واتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اتوقع : يذو

مالي حميد بك قريحه
وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

مالي الوزير ،

اشرف بسلامكم من الحكومة الفرنسية . مستندة منذ الان لتسح التجار الذين يطلبون
ذلك ، رخصت تجرهم من يتجاوزوا حصصات من لبنان ، في خلال الاشهر الستة القادمة ،
جميع اجمالي قدره ٣٠٠ مليون فرنك
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

اتوقع : يذو

مالي حميد بك قريحه
وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

مالي الوزير ،

اشرف بسلامكم من الحكومة الفرنسية بقبول تعديل مبالغ تمويلات المصرف من
الخدمة التي دفعها السلطات العسكرية الفرنسية لاستخدامهم المديون اللبنانيين الذين كانوا
مرتبطين معها بمبلغ ممل ، بحيث يصبح التمويل من كل سنة حدة ، منذ شهر غور ١٩٦١ ،
مادلاً لراتب ثلاثين يوم .

وعلى الحكومة اللبنانية ان تقدم لحكومة فرنسية ، في مهلة شهرين من تاريخ التوقيع
على هذا الكتاب ، حداً من تصحبات لتفلاحة موزع حسب المصالح التي كانوا يتمتعون اليها ،
على ان تذكر في هذه الحدائق الاسماء والمعلومات التي سمح بالثقت من شخصنة مقدري
الاطباء ، ومدة القدمات التي يطلب عنها التمويل ، وقاريج دخول الخدمة والمصرف هذا ،
والوثائق التي تمت فيها الخدمة . ويجب ان تقر هذه الاوراق الشوكة بتصديق السلطات
البنانية .

وكي تم دفع هذه التمويلات لاصحابه في الحال ، بقس حكومة الفرنسية بان يصح
تحت تصرف الحكومة اللبنانية ، منذ وضع الان في الحدود تاريخ اليوم موضع تنفيذ سلماً

قدرة ثلاثة ملايين مرة نسبة تخمس من الديون الفرنسية على لئان سكا هي محددة في المادة التاسعة من الاتفاق المذكور .

وعند إجراء تصفيات الساسية عميات تدفع وبدي سميات الفرنسية من تدقيق للمعات ، تتفق الحكومتان على تسوية المدي الذي حصصته حكومة الفرنسية لهذه مديا كما هو مبين اعلاه .

فد، اوجبت هذه التسوية على الحكومة اللبنانية ان ترد سكاما الى الحكومة الفرنسية ، و ان هذا المبلغ يضاف الى اوان فقط بحد أقصى حد تاريخ اعلان سكاما ، محرم المادة التاسعة الآتية الذكر .

ما اذا اوجبت التسوية على الحكومة الفرنسية ان تدفع سكاما اضافيا الى الحكومة اللبنانية ، فان نسبة هذا المبلغ تخمس من اول قسم يتبعى هذا تاريخ اعلان التسوية ، محلا بالمادة التاسعة الآتية الذكر .

وتتصلا بقبول فائق الاحترام

موقع . يدو

معالي حميد بك فرنجية

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

بمضمون ملاحظي انه في حالي عدم اتمام الحكومة السورية من الاتفاق في المراسم لتسوية مفاوضات تاريخ هذا اليوم ، و ان الاتفاق تأسس ، وفي حاسة وقوع سكاما من تجري ميران المدفوعات يتبعه وبين سورية ، فان سكاما قد يجد نفسه مضطرا الى ان يدفع بغير النية اللبنانية و امريكيات ، فمن خص المواد الصرورية الواردة من سوريا ، التي قد لا تتمكن منطقة القرنك من ان تقدمها له بذات الاسعار .

فإذا وقعت هذه الاحتمالات ، فمن ان الحكومة الفرنسية ، مع سكاما من سكاما النظر ، لا بد من الحكومة ، نسبة و ان سكاما في الفترة انية من ايامه ، نسبة ر ازفاق ، سورية ثلاث رؤس الاسعار العام .

على انه لا يجوز ان يؤدي هذه الحالة الى خص نسبة مخصصة من اوان ب التقدم رقم ٢ شراء القطع الاوروي ، تتوفى ثلاثة اجناس المجموع .

وتتصلا بقبول فائق الاحترام .

موقع . يدو

معالي حميد بك فرنجية

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

السيد الوزير

عمدسة توقيع الاتفاق تاريخ هذا اليوم ، انشردنا تأكيداً على ما سبق في التحدث
التي سبق ان اتخذها حكومتكم (المرسمة) بشأن تعليماتنا التي صدرت في الاشهر الثلاثة الاخيرة
لعام ١٩٦٧ .

والفضل على وثائق الاحكام

توقيع السيد

السيد محمد بن محمد

وزير الخارجية الجمهورية العربية السورية

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨

السيد الوزير

والمرور في هذه المدة ، انشردنا تأكيداً على ما سبق في التحدث
التي سبق ان اتخذها حكومتكم (المرسمة) بشأن تعليماتنا التي صدرت في الاشهر الثلاثة الاخيرة
لعام ١٩٦٧ .

تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق

والمرور في هذه المدة ، انشردنا تأكيداً على ما سبق في التحدث
التي سبق ان اتخذها حكومتكم (المرسمة) بشأن تعليماتنا التي صدرت في الاشهر الثلاثة الاخيرة
لعام ١٩٦٧ .

والفضل على وثائق الاحكام

توقيع السيد

السيد محمد بن محمد

وزير الخارجية الجمهورية العربية السورية

وزارة الخارجية الفرنسية

السيد الوزير

والمرور في هذه المدة ، انشردنا تأكيداً على ما سبق في التحدث
التي سبق ان اتخذها حكومتكم (المرسمة) بشأن تعليماتنا التي صدرت في الاشهر الثلاثة الاخيرة
لعام ١٩٦٧ .

شركات ذات ارمامل الفرنسية العاملة في لبنان ، وعلى المستوى الوطني المحدد سيكية تطبيق هذه الامتيازات ، في الحكومة اللبنانية ، بقرن الدخول في مباحث مع كل من هذه الشركات ، بل و التي سيطرت على المباحث الحكومية سابقا ، هذا الصدد

وحيث ان هذه الامور كانت في حيزها ، ولما كان الشريعة لا تملك
الامر بها ، اذ هو من اختصاص الحكومة المتعنه على تقديره ، فانه لا بد ان يكون
المشار

« ورنجا موضع هذه التمديلات موضع التمدد ، من المود ، والملاحق ، والصور التي
كانت تحصى من اختيارات هذه المركبات ، تاريخ اولي كانون الثاني ١٩٢٢ ، العدد الاول
« ان هذا المدير لم يستطع ان يدرج في وسطه من ثمر حكمة لاداء الوفاء
شريعة هذا اليوم »

[illegible]

وہمہ بدو

• مالي محمد باک مرعہ

۴۴۲

4 = 25 400 914

في بيروت

• رات کی ۴۳ منٹ پر ۴ بجے

الرقم : ١٢٧

«الوزير»

عدد وعسم إي وسمج. عدد : ٣٠٠٠ طين المادة المأخوذة من الاتفاق الفرنسي الليبي المأخوذة
في ٣٠ كانون الثاني المضمرة.

[illegible]

والصحة في القدم ٢٥٧١ من المدة = ٤٤٤ في السنة. والصحة على في ١٥٥
= ٤٤٤ في السنة. والصحة في ٤٤٤ = ٤٤٤ في السنة. والصحة في ٤٤٤ = ٤٤٤ في السنة.

الترقيم : (١) ماں دي شاپر

عمالی محمد یکتا فرغہ

وزير الخارجية الجبوريه ا ل ا

فهرس

٧٠٣

٧٠٣

٧٠٣

القسم الاول

المشكلة الاقتصادية اللبنانية

الفصل الاول لمحة عن مبركل الاقتصاد اللبناني الحالي

| | | |
|-------|----|-------------------|
| ١٣-٩ | ١ | الزراعة |
| ١٦-١٢ | ٢ | الصناعة |
| ١٨-١٧ | ٣ | الخدمات |
| ١٩-١٨ | ٤ | السياحة والاصطياف |
| ٢١-٢٠ | ٥ | السياحة والاصطياف |
| ٢٣-٢١ | ٦ | السياحة والاصطياف |
| ٢٦-٢٣ | ٧ | السياحة والاصطياف |
| ٢٧-٢٦ | ٨ | السياحة والاصطياف |
| ٣٨-٣٧ | ٩ | السياحة والاصطياف |
| ٤٠-٣٨ | ١٠ | السياحة والاصطياف |

الفصل الثاني مشاكل الماعة الاقتصادية

| | | |
|-------|----|-------------------|
| ٩٢-٩١ | ١١ | السياحة والاصطياف |
| ٩٢-٩١ | ١٢ | السياحة والاصطياف |
| ٩٦-٩٢ | ١٣ | السياحة والاصطياف |
| ٩٦-٩٦ | ١٤ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٧ | ١٥ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٨ | ١٦ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٨ | ١٧ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٨ | ١٨ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٨ | ١٩ | السياحة والاصطياف |
| ٩٨-٩٨ | ٢٠ | السياحة والاصطياف |

القسم الثاني

التصميم الانشائي

١٩٢٤

الفصل الثالث عرض التصميم ٩٣ - ١٠٩

الفصل الرابع السياسة التجارية ١١٠ - ١٢٦

١ - الباب الاول - لمحة في السياسة الاقتصادية والتجارية العالمية - وجهة النظر

عالمية ١١٠ - ١٢٠
الاولى التي تدرسها من الانظمة الاقتصادية .

٢ - حرية تداول بين الدول الوعده في حمة تدور اخرى . ١٢١ - ١٢٢

٣ - بعض حدود الحركة ورؤية ١٢٢ - ١٢٣

٤ - سريتنا الاقتصادية المطانة ١٢٣ - ١٢٤

٥ - تدور واحدة دول اخرى ١٢٤ - ١٢٥

٦ - ايران - قرض ١٢٥ - ١٢٦

٧ - ربحية ١٢٦ - ١٢٧

الباب الثالث - سياسة ليمان التجارية الدولية .

١ - تدور احد ١٢٨ - ١٢٩

٢ - دراسة تدور التبادل الحر - شرط الامم ركثير نصية وهو تدور

اخرى ١٢٩ - ١٣٠

الفصل الخامس - سياسة دراسة عرائب و دارسه في ظل عدم

التداول الحر ١٣٠ - ١٣١

الباب الاول - لمحة عامة عن سياسة الاية ١٣١ - ١٣٢

الباب الثاني - محاولة عرض لاعادة سلك نظامنا الصراحي ١٣٢ - ١٣٣

الباب الثالث - محاولة عرض لاصلاح الموارنة ١٣٣ - ١٣٤

ماحق اصلاح يدية السديت ١٣٤ - ١٣٥

الفصل السادس السياسة الدولية ١٣٥ - ١٣٦

الباب الاول - التدور على عدم اعدايت كايون اسدي ١٩٢٤ و كيفية هذه

الاعداء ١٣٦ - ١٣٧

الباب الثاني - التدور على مدى امريسي السدي الموقع في ١٩٢٤ ١٣٧ - ١٣٨

الباب الثالث - تدور مشككة هذه السدي الاحد و نظام تدور التدور ١٣٨ - ١٣٩

الفصل التاسع التحجير لأقسامه دى الوطني ومنهاج الاعمال الكبرى لـ للاستاد

حروف بحرية ٢٩٦-٢٩٦

| | | | | | | |
|-----|-----|---|---|---|---|--------------------------------------|
| ٢٩٨ | ٢٩٦ | . | . | . | . | ١ - تنظيم سطح الارض وطبقات |
| ٣٠٧ | ٢٩٨ | . | . | . | . | ٢ - تنظيم مصادر الطاقة |
| ٣١٥ | ٣٠٧ | . | . | . | . | ٣ - التحجير القروي والبراعي |
| ٣٢٧ | ٣١٩ | . | . | . | . | ٤ - تجهيز المدن والتجهيز الاجتماعي |
| ٣٣١ | ٣٢٨ | . | . | . | . | ٥ - نظم التسمات واللواصيات |
| ٣٣٦ | ٣٣١ | . | . | . | . | ٦ - تجهيز السياحة والاقتناء والاصطيف |
| ٣٣٨ | ٣٣٦ | . | . | . | . | ٧ - التحجير الصناعي |
| ٣٣٩ | ٣٣٨ | . | . | . | . | ٨ - التحجير البحري |
| ٣٤٠ | ٣٣٩ | . | . | . | . | ٩ - التحجير المائي |
| ٣٤١ | ٣٤١ | . | . | . | . | ١٠ - التحجير - مسي ووددى والشمس |
| ٣٤٦ | ٣٤١ | . | . | . | . | ١١ - التحجير الوطني والاعمال الكلبة |

الفصل العاشر اقسامه ثمانية دى من هم دى من

| | | | | | | |
|-----|-----|---|---|---|---|--|
| ٣٤٩ | ٣٤٨ | . | . | . | . | ١ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٥٧ | ٣٤٩ | . | . | . | . | ٢ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٦١ | ٣٥٨ | . | . | . | . | ٣ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٦٥ | ٣٦١ | . | . | . | . | ٤ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٦٦ | ٣٦٥ | . | . | . | . | ٥ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |

الفصل الحادي عشر اقسامه ثمانية دى من هم دى من

| | | | | | | |
|-----|-----|---|---|---|---|--|
| ٣٨١ | ٣٦٩ | . | . | . | . | ١ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٨٨ | ٣٨١ | . | . | . | . | ٢ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٩٠ | ٣٨٨ | . | . | . | . | ٣ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٣٩٥ | ٣٩٠ | . | . | . | . | ٤ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |

الفصل الثاني عشر اقسامه ثمانية دى من هم دى من

| | | | | | | |
|-----|-----|---|---|---|---|--|
| ٤٠٠ | ٣٩٦ | . | . | . | . | ١ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٤٠٠ | ٤٠٠ | . | . | . | . | ٢ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٤٠٠ | ٤٠٠ | . | . | . | . | ٣ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |
| ٤٠٠ | ٤٠٠ | . | . | . | . | ٤ - موائد التي تم في راحة راحة في راحة |

الباب الثاني - وضع المحارس النسابين السياسي .

| | |
|-------------|---|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | حسينيتم - قنهم سقوى السابسه وممارستهم لها |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | باب الثالث - مساهمة المحارس في تطور النهضة الاقتصادية الحديثة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | الباب الرابع - وظيف المحارس |

الفصل الثاني عشر السياسة الاجتماعية

| | |
|-------------|---|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - أساس الوحدة الوطنية الذي نشأه المندوبون |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٢ - سياسة الاجتماعية (للدكتور هان ماسك) |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٣ - الاقتصاد في الشريعة المقترحة ومناقشة - ابن رزوق |

الفصل الثالث عشر - النهضة الاقتصادية

| | |
|-------------|--|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | في السنة ١٩٢٨ |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - باب الأول - تذكر المحارسة في |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٢ - باب الثاني - شروط النمو الاقتصادي |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٣ - باب الثالث - بعض الخلافات بين المندوبين |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٤ - حالة عادية |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٥ - باب الرابع - سياسة المندوبين في المحارسة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٦ - وإدارة في الموارث |

القسم الثالث

اصلاح الدولة

| | |
|-------------|------------------|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - حرية الصحافة |
|-------------|------------------|

الفصل الرابع عشر المصالح العامة

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - المصالح العامة والملاكات العامة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٢ - المصالح العامة والملاكات العامة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٣ - المصالح العامة والملاكات العامة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٤ - المصالح العامة والملاكات العامة |

الفصل الخامس عشر المصالح العامة

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - المصالح العامة والملاكات العامة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٢ - المصالح العامة والملاكات العامة |
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ٣ - المصالح العامة والملاكات العامة |

الفصل السادس عشر المصالح العامة

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| ٢٥٥٠ - ٢٥٥٠ | ١ - المصالح العامة والملاكات العامة |
|-------------|-------------------------------------|

الملاحق

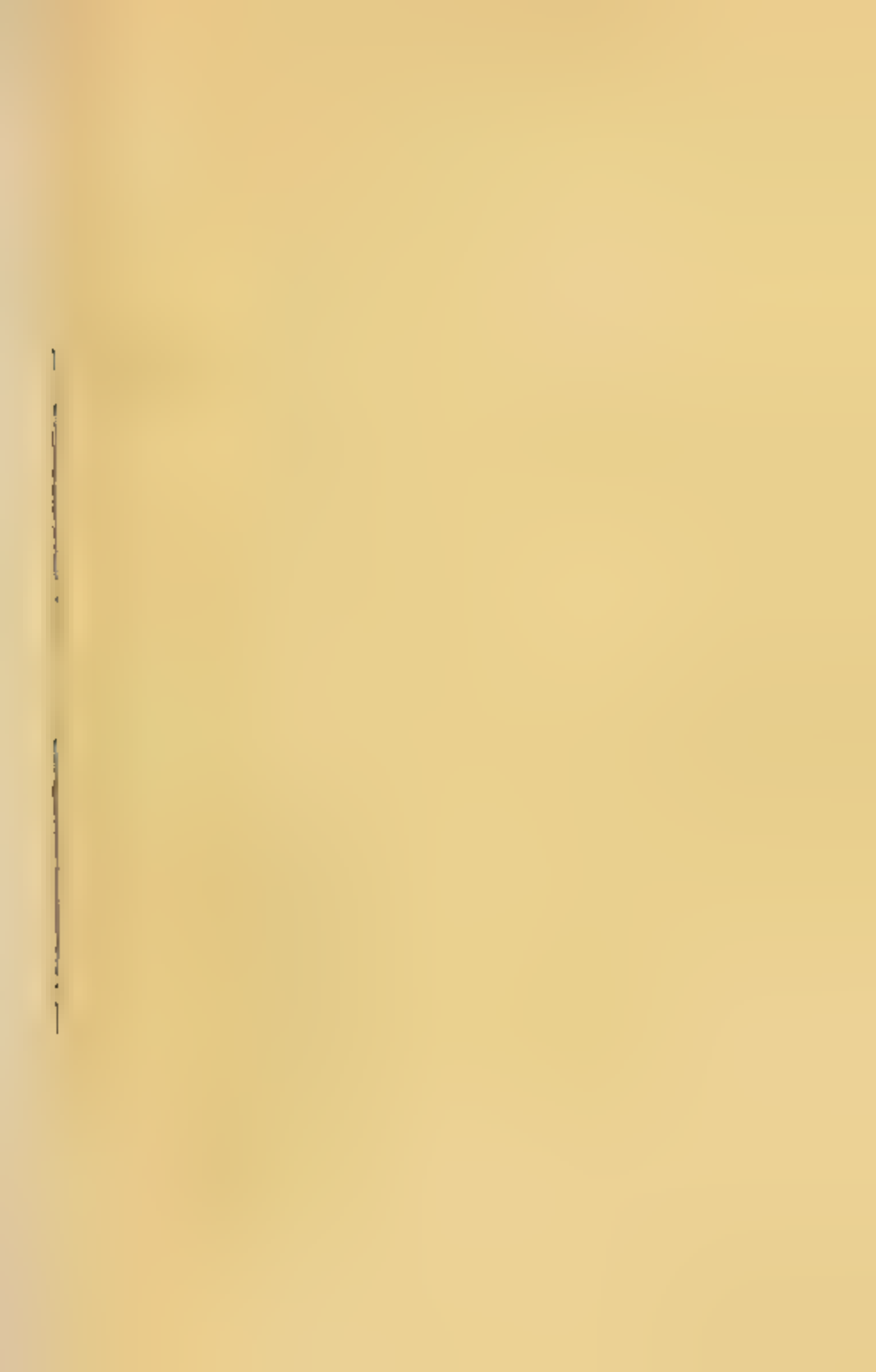
ردود

| | | |
|---------|--|---|
| | الملاحق رقم ١ = جدول التبرعات المبركة في بيروت ١٩١٨ | |
| ٢٦٣-٢٦١ | ان ١٩٢٣ | . |
| | الملاحق رقم ٢ = حرفة الأموال الممولة في لبنان من السنة ١٩١٢ - | |
| ٢٧١-٢٦٢ | ان ١٩٢٦ | . |
| ٢٨٠-٢٧٣ | ان ٣ = عرض على المدفوعات في ١٩٢٨ | |
| ٢٩١-٢٨١ | الملاحق رقم ٤ = عرض مفصل لاسباب الارتفاع في اكلاف المصنوع في الحرر | |
| | الملاحق رقم ٥ = تقرير على وضع المصنوع في المصنوع في لبنان | |
| ٢٩٥-٢٩٣ | ان ٦ = عرض على التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٢٩٩-٢٩٦ | الملاحق رقم ٦ = عرض على التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٣٠٦-٣٠٥ | الملاحق رقم ٧ = عرض على التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٣١٠-٣٠٧ | الملاحق رقم ٨ = عرض على التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٣١٥-٣١١ | الملاحق رقم ٩ = عرض على التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٣٢٧-٣١٦ | الملاحق رقم ١٠ = دراسات في التبرعات المبركة في لبنان | |
| ٣٣٥-٣٢٨ | الملاحق رقم ١١ = تقرير على وضع المصنوع في لبنان | |
| ٣٥٢-٣٣١ | الملاحق رقم ١٢ = ملاحظات على مشروع قانون المصنوع في لبنان | |
| ٣٥٦-٣٥٣ | الملاحق رقم ١٣ = دراسة الأراضي في لبنان بحث للمهندس الزراعي السيد | |
| ٣٦١-٣٥٥ | الملاحق رقم ١٤ = دراسة على وضع المصنوع في لبنان | |
| ٣٧٥-٣٦٣ | الملاحق رقم ١٥ = دراسة على وضع المصنوع في لبنان | |
| ٣٨٣-٣٧٦ | الملاحق رقم ١٦ = اصلاح المناطق المصنوع في لبنان | |
| ٣٨٦-٣٨٢ | الملاحق رقم ١٧ = دراسة على وضع المصنوع في لبنان | |

| | |
|---------|--|
| ٥٩٣-٥٨٢ | الملاحق رقم ١٦ = تكرار = مدونة بيروت و-مستند ١ حديث سيد مسائل
(إيكوشاد) |
| ٦٠٣-٥٩٤ | الملاحق رقم ١٧ . الخطوط العامة لمشروع قانون يختص بمصم الاراضي وقررها
و لا اكن الاهنة (للاستاذ المهندس حورف محار) |
| ٦٠٤-٦٠٤ | الملاحق رقم ١٨ . مشروع قانون صندوق مستقبل التجهيز
الاقتصادي (للاستاذ المهندس حورف محار) |
| ٦١٨-٦٠٥ | الملاحق رقم ١٨ . تكرار . معرض المحلة الاقتصادية لمؤتمر المنع من الذي |
| ٦١٨-٦٠٩ | الملاحق رقم ١٩ . مشروع قانون على إنشاء التأمين الاجتماعي الاثري
و صندوق المطور مصا ت ادمية (للككتور جان |
| ٦٢٦ ٦١٩ | الملاحق رقم ٢٠ = مشروع الاصلاح الفصائي |
| ٦٤٦-٦٢٥ | الملاحق رقم ٢١ = الاتفاق القدي اللبناني الفرنسي د ربح ٢٩ كابون كادي
١٩٤٨ |

تمّ طبع هذا الكتاب
على مطابع المطبعة الكاثوليكية
في ٥ آذار سنة ١٩٥٨

11



Library of



Princeton University.



32101 072565615